



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أثر وسائل التواصل الاجتماعي
في عملية التحول الديمقراطي
في الدول العربية:
دراسة مقارنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إشراف الأستاذ الدكتور:

قوي بوحنية

الطالب:

جيدور حاج بشير

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	إسم الأستاذ
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د لعجال أعجال محمد لمين
مشرفا	جامعة ورقلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د قوي بوحنية
مناقشا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د قادري حسين
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر "أ"	د. فوزي نور الدين
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر "أ"	د. كربوستة عمران
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر "أ"	د. مجذوب عبد المؤمن

السنة الجامعية: 2016 - 2017



الدكتور
جيدور حاج بشير

Dr. DJIDOUR Hadj Bachir

للتواصل مع الباحث

bachir2001@yahoo.fr

www.facebook.com/djidour

twitter.com/Djidour

نوقشت الأطروحة وأجيزت علنا يوم
08 مارس 2017



وَكَا نَ فَضْلًا عَظِيمًا
عَلَيْكَ

تشكر وعرفان ...

قال الله تعالى:

قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ

أشكر الله تعالى على المواقف الأولى والذخيرة لا يرقى إلا مقام أحد فلاح العالمين، علاج نعمته وفضل وإحسانه لي، أن وفقت فلاح إنهاء هذا البحث برغم المشقة والتعب والنصب، وأن يسر لي كل السبل حتى يخرج هذا العمل علاج هذه الصورة.

- بكل الود والحب والاحترام والتبجيل بما يليق بشخصه الكريم ومكانته، أتقدم

بشكري الجزيل إلى شخص الأستاذ الدكتور : بوحنية قوي، الذي قبل الإشراف على هذا العمل

ومتابعته في كل أطواره، وقد وجدت فيه من الاقتدار والقوة العلمية ما زادني ثقة لإتمامه وفق

توجيهاته وأرائه وتشجيعاته التي لم يبخل بها علي يوماً.

- أشكر أيضاً بكل حب وامتنان كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم ولا أزال في قسم

العلوم السياسية بجامعة ورقلة.

- أشكر بكل ود وعرفان زملائي في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غرداية،

وخاصة أصدقائي في قسم العلوم السياسية على الدعم والتشجيع.

أشكر كل من أثير يوماً في حياتي، وقدم لي جزءاً ساهم في صقل شخصيتي أو تزكيتاً ما

تعلمته، ولو كان الجزء قيد أنملة ... يجعل الله لهم ذلك في ميزان حسناتهم جميعاً.

حاج بشير

◦

◦

مقدمة

بدأ عصر المعلومات الجديد الذي صنعه الثورة الرقمية يلقي بظلاله على جل مناحي الحياة المجتمعية الحديثة، وفرض على الإنسان الكثير من المصطلحات الجديدة والمفاهيم المستحدثة، وقدم للبشرية منظومة جديدة من وسائل الاتصال التي تسير في طريق تفويض وتحييد الوسائل التي أنتجها العصر الذي سبقه، واليوم أصبحت مواقع " شبكات التواصل الاجتماعي" (1) الأكثر شعبية على مستوى العالم مثل (Facebook)، (Twitter) و (Youtube)، وكذا مواقع الانترنت على اختلافها وتنوع خواتمها (Serveurs) وخدمات البريد الإلكتروني وغرف الدردشة وتبادل الآراء وبروتوكولات التحميل عالي القوة (FTP)، تستقطب جيلاً كبيراً من الناس من مختلف دول العالم، وشكلت منعطفاً جديداً في الصورة النمطية القديمة للممارسة السياسية، وأوجدت إطاراً معرفياً يحاول أن يجد تفسيراً لعالم اليوم الذي تقوم كل حركاته وسكناته وتوجهات سكانه السياسية والثقافية والأيدلوجية والدينية على أساس تكنولوجي ودعامة رقمية، وأصبح فيه لثقافة الاتصال مكانة تزداد من يوم إلى يوم أهمية وترسخا وانتشاراً.

فلم يخطر لأولئك الذين صمموا أدوات الإعلام الجديد ونشروا ثقافة التواصل الاجتماعي وصنعوا الهواتف الذكية وطورا شبكات وأنظمة المعلومات حول العالم، أن تصبح منتجاتهم أدوات إعلامية ثم سياسية في يد الشعوب أكثر منها أدوات تواصل وثقافة، حيث قامت هذه الشعوب بللتوظيف السياسي للتكنولوجيا وإمكانياتها التقنية ومخرجات وتجليات "الثورة الرقمية" التي أصبحت ميزة لهذا العصر وذلك بعد ربط بعضها ببعض، حيث بدأ استخدامها لأسباب ترفيهية ومن ثم استخدمت تطوراً لأسباب ثقافية واجتماعية ثم سياسية.

في عالم تتسارع خطواته بين لحظة وأخرى، لم يعد العالم يتوقف عند أشكال تقليدية من الإعلام، ففي ظل "الانفجار المعرفي" بات عليه أن يجدد من أدواته في التواصل ونقل المعرفة، وقد أضحت للشبكة الدولية للمعلومات (Internet) المجال الأكبر والأوسع انتشاراً لتحقيق مثل هذه الغايات التي يطمح العالم ومتساكنوه إلى بلوغها وتحصيل الفائدة من ورائها، حيث أصبحنا أمام شكلين من العوالم، أحدهما "عالم مادي" تطورت حضارته علي مدي آلاف السنين، ويتمظهر في كتلة من الثقافات والدول والحكومات والمؤسسات والهلط والقوانين، و"عالم افتراضي" لا تزال حضارته في بداية عهدها، شكله "عالم ديناميكي" يفترق إلى سلطة عليا وهو فوضوي وغير مرتب، انفردت معه أهمية الحدود وغدا اختراقها سهلاً، وما قد يولد صراعاً بينهما هو محاولة كل منهما تحجيم الآخر داخل إطار سلبياته ومحاولة الترفع عنه بتركية من الإيجابيات التي يحوزها.

أصبحت الدول العربية بعد نهاية العقد الخامس من القرن 20 وقد تهيكلت دولاً في أشكال متعددة، وراحت كل دولة يحكمها نظام يعزف منفرداً، فأقام فيها إطاراً قانونياً وتبنى لها منظومة إيديولوجية، وأسس بها رؤية أطر من خلالها واقع الدولة

¹ - يقصد الباحث خلال كل أطوار البحث باستعماله لتعبير " وسائل التواصل الاجتماعي"، مواقع وتطبيقات الشبكات الاجتماعية الأكثر شهرة والأوسع استخداماً بين نشطاء الانترنت في العالم الغربي والعالم العربي، وهي على سبيل الحصر كل من: (Facebook) و (Youtube) و (Twitter)، حيث تعتبر هذه التطبيقات الثلاث الأكثر تداولاً بين أفراد المجتمعات العربية على وجه التحديد في سعيهم لتحقيق التحول الديمقراطي عن طريق تكتيف النشاط عبرها، أما غيرها من وسائل التواصل الاجتماعي التي لا تحظى بالشهرة ولا الانتشار المكثف بين النشطاء العرب والتي لا يرجى منها المساهمة في الحراك الثوري العربي مثل (Instagram) الخاص بتبادل الصور، أو (LinkedIn) المهتم بالسير العلمية والشؤون الأكاديمية أو (Dailymotion) الشبيه بموقع (Youtube) الخاص بالفيديو، فيشار إليها مستقلة عندما يكون الباحث في معرض الإشارة إليها، ومع ذلك فيبقى تداولها خلال مراحل البحث نادراً.

ومستقبلها، وعلم طبيعتها وشكل مؤسساتها وأقام العلاقات بينها، وقد كان وصف الديمقراطية حاضرا في كل بناء عربي وليد أو عتيق، لأن كل نظام اجتهد أن يوصف نفسه باسمها وأن يصبغ محيطه بها، فجعلها بعضهم جزء من اسم دولته، وصدرها غيره ديباجة دستوره، فجعلت مصطلحا تقوم عليه قوانين الدولة ونصوصها، في صورة نمطية أوحى بأن الأمر لا يستقيم لها بدونها.

المشهد المرسوم لهذه الكيانات قائم على إطار سياسي لدولة مستقرة بقوة الجيش وردع الأمن، بسلطة غير تداولية ومؤسسات غير منتخبة بشكل حقيقي، ونظام حكم توطئه منظومة أيديولوجية "مقدسة"، تقوم فيه نصوص دستورية تركز اللامعالية السياسية وتحرم الشعوب من حريتها في التعبير والاختيار ضبطا على إيقاع ترسانة القوانين التي تسيج إرادتهم وتقيم حواجز بينهم وبين من يحكمونهم باسمهم، ومع ذلك، فقد اتضح أن كل الدول العربية تقريبا لم تكن في يوم من الأيام ديمقراطية، ولم تكن تلك المفردة على "قداستها" في فكر الذين أتوا بها ومكثوا لها، إلا صورة سمجة لا روح فيها تحركها ولا قوة لها تشكلها، فلم تكن لهذه الدول من هذه الكلمة غير اسمها، فلا مؤسساتها منتخبة من قبل الشعب ووفق إرادته الحرة، ولا السلطة فيها متداولة يحكمها النص الدستوري وقيمتها روح القانون.

بدأت رغبة تتشكل لدى كثير من أفراد المجتمعات العربية للوصول بها إلى حالة الديمقراطية، غير أن جل الشعوب وبقيادة نشطائها لم تستطع كسر حواجز الخوف والرهبنة التي صنعتها الأنظمة في وجوههم، فكل تحركاتهم ومحاولاتهم لفرض الديمقراطية وبناء أسسها وفق المنظور الغربي واستعادة الحرية منيت بالفشل، فقمعت كل انتفاضاتهم وأخرست كل نداءاتهم ونفيت جل نخبهم ووذبت كثير من مبادراتهم بالإصلاح والتغيير، فلم تفلح استعانتهم بوسائل الإعلام التي جرى تدجينها، كما لم ينجح استقواؤهم بأقلام المفكرين لأنه جرى تخوينها، فبقيت المجتمعات العربية شبه يقظة بين محاولة يائسة حيناً وترقب لانتهاز فرصة أخرى حيناً آخر.

ثم بدأ أمل يتسلل بأن فرصة "المواطن العربي" لممارسة فعل "الديمقراطية" على المجتمع والنظام السياسي وفرض ثقافة الإصلاح والتكيف والتغيير بالإقناع أو الجبر قد أتت، وذلك عندما أفاق العالم على التطور الكبير الذي لحق بوسائل الاتصال الحديثة والتقدم الهائل الذي أحرزته، فقد بات العالم ينام ويفيق على اختراع جديد أو اكتشاف حديث يغير من ملامح العصر الذي نعيش فيه، فاقتنعت الشعوب العربية وبعض نخبها الفكرية والسياسية أن الديمقراطية بوصفها نظاما سياسيا واجتماعيا يهدف إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع قد أصبحت مطلباً عاماً وقد اقترب انبلاج صباحها من خلال الاستعانة بخدمات التكنولوجيا الحديثة في الاتصال والإعلام، فالديمقراطية كفكر وفلسفة وآليات يمكن ممارستها في المجالات الافتراضية كمرحلة تمهيد قبل انتقالها إلى "العالم الواقعي" حيث يحتك بها "المواطن الافتراضي" ويتفاعل بها لممارسة حقوق سياسية، كالحق في الإعلام والتعبير وإبداء الرأي، وأن يكون له موقف ممن يحكمه والنظام الذي يسوسه، فقد كان وجودها في السابق محفوفا بمخاطر إكراهات البيئة السياسية العربية وحساسية النخب الحاكمة ومقاومتها لها.

فلم تعد الطرق والوسائل والوسائط التقليدية في ممارسة السياسة مقنعة ولا كافية للكثير من الأفراد في عالم اليوم، عالم أصبحت تحكمه قوة الثورة الرقمية التي ضربت أوصاله، وبانت ترابغ إيقاعه التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات، وما نتج عنها من انفتاح إعلامي وتقدم تقني وتساخ تكنولوجي، فأدى ذلك إلى تأسيس فضاءات بديلة لممارسة

السياسة، وذلك من خلال "التفنن" في استثمار كل الأبواب التي تفتحتها "الانترنت" باعتبارها أعلى درجات التطور الذي شهده العالم في مجال مجتمع المعلومات وطرائق نقلها، ف انتقلت المنافسة السياسية من باحاتها التقليدية كنواصي الشوارع وأقنية الأحزاب وقاعات الاجتماعات وصالونات النخب، إلى الساحات الافتراضية في مواقع الشبكات الاجتماعية وأقنية وسائل الإعلام الجديد، التي تتيح للخبر سرعة الانتشار وتمكّن المعلومة من قوة التأثير وتفتح للمرتادين لها آفاقا التعبير الحر وإبداء الرأي، لما تتيحه من قدرة كامنة في حماية النشطاء المتواصلين عبرها، فهي تمكنهم من "التخفي" عن عيون من كان يرصدهم في العالم الحقيقي وأذان من ظل يتعقبهم ويحصي عليهم أنفاسهم في ميادين نشاطهم التقليدية.

لقد أكدت المتغيرات التي شهدتها وتشهدها الساحة الإقليمية العربية في الآونة الأخيرة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنزعة إلى ارتياد ساحات الشبكات الاجتماعية، وكذا تقنيات النشر الإلكتروني عبر المدونات والمنديات وأدوات الإعلام الجديد، قد يسرت بدرجة كبيرة ممارسة الديمقراطية بكافة صورها ، وبخاصة حرية التعبير عن الرأي والمطالبة بتداول السلطة والتمكين للعدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاقتصادي وتحسين الظروف المعاشية وعدم التمييز السياسي واحترام الحقوق.

إن الأحزاب السياسية في العالم العربي وكذا الساسة والمفكرون ورموز النخب العرب وقطاع واسع من أفراد الشعوب العاديين أصبحت تسوق لأفكارها بطرق غير تلك التي اعتادوا عليها وألفها جمهورهم، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي ملاذ الكثير منهم، من خلال تأسيس منصاتهم داخلها ونشر أفكارهم فيها وطرح نظرياتهم عبرها، وكان الغرض من ذلك ضمان التجاوب المباشر والآني مع ما يطرحونه في الوقت الحقيقي، بدل الشكل التقليدي الذي كان يقوم على انتظار السياسي وقتا قد يطول وقد يقصر من أجل استلام رد من "البيئة الخارجية" على ما طرحه من أفكار خلال مقابلة تلفزيونية أو حديث إذاعي أو مقال صحفي أو لقاء جماهيري، أما من خلال تقنيات التواصل التفاعلي التي تتيحها هذه الوسائط التكنولوجية فإن الممارسة الديمقراطية باتت أيسر والعمل السياسي غدا أسهل وأكثر أمنا.

فالمواطن العربي انتقل من "مواطن حقيقي" إلى "مواطن رقمي"، والواقع أصبح "افتراضيا" بعد كان ذات يوم "واقعا"، والسبب في ذلك الثورة الرقمية التي غيرت وجه العالم وأثرت في المنطقة العربية وأحالت بعض المفاهيم والمصطلحات على "متحف التاريخ" حيث ندر استعمالها، ومكنت لمصطلحات أخرى وجعلت لها مكان السبق في كل تعبير أو نمط تفكير، فالمواطن في عالم اليوم أصبح يصنع "الخبر" ، ويات ناقلا له ومتأثرا به، حيث تكفيه كاميرا أو هاتف ذكي متصل على "شبكة معلوماتية"، لينقل ما شاهدته عدسته إلى فضاءات أرحب وساحات أكبر، فتتم معابنته وتداوله وتحليله، وقد يؤثر في السياق العام للشأن السياسي أو الاجتماعي في واحدة من الدول أو أكثر.

من خلال الاستخدام المكثف لهذه الوسائل، أجبر التونسيون رئيسهم "بن علي" في نهاية سنة 2010 على الهروب تحت ضغط حراك ثوري، وكذلك فعل المصريون عندما دفعوا برئيسهم "مبارك" إلى التنحي تحت وطأة ضغط حراك ثوري مماثل، وفي اليمن وليبيا وسوريا وعدد آخر من الأقطار العربية نددت الجماهير بالفساد وطالبت بالحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، فسُط الضوء بذلك على أهمية بناء علاقات جديدة بين السلطة السياسية القائمة حديثا والمواطنين

الذين يمثلون قطاعات المجتمع، والذين غيروا النظام القائم سابقا بالاستناد إلى رؤية مشتركة للديمقراطية والعدالة والحقوق، وذلك بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الإعلام الجديد المرئية والمسموعة في مساعيهم للتغيير أو الإصلاح.

أ. أسباب اختيار الموضوع:

لقد تجمعت لدى الباحث مجموعة من الأسباب، حذت به في المحصلة إلى اختياره الخوض في مسألة أثر أدوات الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي في تأطير وتفسير وإعادة تعريف مسألة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، حيث أصبحت هذه الوسائل والأدوات سمة العصر وشكله وفلسفته، بما باتت تشكله وهي مدعمة بنظم التكنولوجيا المعاصرة من أهمية متعاظمة في هذا الوقت، حيث أصبح الفرد في المجتمع العربي مرتبط بوسائل التواصل الحديثة، وأصبح لها دور رئيس في أغلب مفاصل الحياة المعاصرة، إن على المستوى العربي أو الدولي، ومن بين أكثر مجالات التدخل تأثيرا واتساعا هو مجال العمل والممارسة السياسية. وتتقسم أسباب الباحث في اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أولا: الأسباب الذاتية:

1. يعتبر الباحث نفسه واحدا من مستعملي وسائل الاتصال الحديثة، وأحد المهتمين بتكنولوجيا تصميم وإنشاء مواقع وصفحات إلكترونية، كما أنه واحد من منتسبي مواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها من جهة، ومن جهة أخرى فهو واحد من الباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وعليه، فقد نمت لديه رغبة في معرفة علاقة تكنولوجيا الاتصال بالسياسة من حيث الدور والتأثير والتأثر، وكيف يمكن أن تستفيد العملية السياسية من تطور وسائل الاتصال الحديثة، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الأخيرة في العمل السياسي.

2. تأثر الباحث بالأحداث التي عرفها بلده ومحيطه الإقليمي وفي دول الجوار العربية بدء من 17 ديسمبر 2010 مع الحراك الثوري في تونس، ثم جانفي وفيفري ومارس من سنة 2011 في كل من مصر وليبيا وسوريا واليمن والمغرب، وذلك عندما خرجت قطاعات من شعوب هذه الدول ودول أخرى، للمطالبة بتغيير الأنظمة السياسية القائمة واستبدالها على أساس الديمقراطية وصون حقوق الإنسان وتحقيق المساواة والتمكين للعدالة الاجتماعية، أو دفعها إلى إصلاح نفسها وتغيير سياساتها وتكييف نظمها ومؤسساتها، وذلك في ظل الاستخدام المكثف لأدوات الإعلام الجديد والتركيز على وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها في التعبئة والحشد والتحريض، فكان ذلك واحدا من الأسباب التي دفعته إلى محاولة فهم أسباب قوة وقدرة هذه الوسائل على "الفعل" أو المساعدة على "الفعل" من خلال توفر الحافز لدى التائرين على الأنظمة الحاكمة، وفهم كيفية ودرجة ومقدار مساهمة هذه الشبكات الاجتماعية في إنجاح الحراك العربي من أجل الديمقراطية.

ثانيا. الأسباب الموضوعية:

1. محاولة تمييز الأشكال الجديدة للديمقراطية كالديمقراطية التشاركية الرقمية وديمقراطية السبير وديمقراطية الانترنت، والمفاهيم الحديثة للثورة، كالثورة العلمية والثورة التقنية والثورة الرقمية، والتقريب بين الدلالات الجديدة لمفهوم المجتمع، بين "مجتمع

حقيقي" يتداول أفراده الحقيقيون في الشأن العام وفي عالم واقعي، و"مجتمع افتراضي" يماثل ذلك الحقيقي ويقوم فيه عدد من الأشخاص "غير الحقيقيين" ممن يناقشون عبر فضاءات الكترونية ومجالات افتراضية مشاغل الوطن وهموم المواطنين.

2. محاولة إدراك نمط التزاوج بين العملية السياسية والتكنولوجية والاتصالية الحديثة، وكيف أخذ المفهوم التقليدي لمصطلحات "التواصل السياسي" و"التسويق السياسي" صورة جديدة من خلال دخول أدوات الإعلام الجديد على الخط، حيث أصبح المتتبع للشأن السياسي العربي يلاحظ نزعة لدى السياسيين العرب والمهتمين بالشأن السياسي إلى ارتياد ساحات الفضاء الإلكتروني لمزيد من التواصل مع جمهورهم، واستعمالها من أجل تسويق أفكارهم وتقديم أنفسهم والترويج لسياساتهم وإقناع الآخرين بمواقفهم وفلسفتهم.

3. محاولة إلقاء الغموض عن نقاط التشابه والتباين بين النماذج المطروحة في الدراسة كمواطن ظهر فيها بوضوح كبير أثر استعمال الشبكات الاجتماعية وأدوات الإعلام الجديد في العمل السياسي.

ب. أهمية الموضوع:

يكتسب موضوع الدراسة أهميته من خلال توافر مجموعة من العوامل الرئيسية، وهي:

1. أولاً: أصبح جل الحراك السياسي في الآونة الأخيرة مرتبط بالوسائل الاتصالية والتكنولوجيا الحديثة وبات يستعملها على نطاق واسع جداً، وذلك راجع لسهولة التعامل بها وفعاليتها نتائجها، فترتب عن ذلك الوصول إلى أهداف أبهرت العالم في زمن قياسي، كقيام ونجاح عدد من تحركات الشعوب العربية بالارتكاز عليها، كما حدث ذلك في كل من تونس ومصر وليبيا وغيرها، وقبلها في عدد من الدول الغربية كالمساهمة انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة 2008، وفي تغطية احتجاجات الإيرانيين بعد رئاسيات 2009.

2. ثانياً: تشعب العمل السياسي الحديث مع تزايد حاجته إلى وسائل جديدة من أجل نشره وزيادة عدد العاملين به وفيه، حيث أضحت الانتخابات والترشيحات والعمل الحزبي والتطوير البرلماني بحاجة إلى وسائل الاتصال الحديثة لزيادة فعاليتها.

3. ثالثاً: ارتبطت جل المناسبات السياسية كالانتخابات بالاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي في كثير من مراحلها، بداية من مرحلة الإعداد كتهيئة الظروف للانتخابات ورصد كشوف الناخبين والعاملين بها واختيار المرشحين، مروراً بمرحلة إجرائها وما يتعلق بحسن سيرها وفعاليتها أدائها، وصولاً إلى المرحلة النهائية الخاصة بجمع الأصوات والتكهن بالنتائج ثم إعلانها للرأي العام، بالإضافة إلى ارتباطه المباشر بالاتجاه الجديد في الدراسات الأكاديمية التي تعنى بالعلاقة بين العمل السياسي والاستفادة مما يتيح العصر الحديث من وسائل إلكترونية ونظم اتصالية متطورة.

4. رابعاً: فهم سر نجاح العديد من الحركات الثورية العربية في تغيير الأنظمة السياسية باستعمال التقنيات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي كآليات مساعدة، خاصة إذا نُظر إلى فشل العديد من المحاولات السابقة في ذات المسعى مع أنها كانت تستخدم أدوات أكثر عنفاً وعدد معتبر من الناس سعياً لذات الهدف.

ت. الهدف من دراسة الموضوع:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. الإحاطة المفاهيمية بالمصطلحات المستخدمة في حقل العمل السياسي، وتلك المرتبطة بالوسائل الاتصالية الحديثة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
2. معرفة دور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وأدوات الإعلام الجديد في عملية "الدمقراطية" في الدول العربية، تأسيساً على نجاحها في ذات السلوك في عدد من الدول الأخرى.
3. محاولة الكشف عن العلاقة الموجودة بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتَشكّل الصورة الجديدة لمفهوم "الاتصال السياسي" و"التسويق السياسي" على منصة تقنية وتكنولوجية، وفهم أسباب ودوافع الانتشار الرهيب والسريع لهذا النوع من التكنولوجيا في بيئة النشاط السياسي.
4. استشراف المستقبل فيما يتعلق بأداء وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الإعلام الجديد في بيئة الدول العربية، وذلك في الشق المتعلق بمجال النشاط السياسي والرغبة الملحة لدى قطاع من شعوب هذه الدول ونشطاء الانترنت لبناء حياة ديمقراطية، واستخدام هذه الوسائل بفعالية وقوة من أجل دفع الأنظمة السياسية إلى التكيف والإصلاح السياسي أو مغادرة المشهد بكامله.

ث. مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من التصور التقليدي لشكل العملية التواصلية في الممارسة السياسية والقائم على الوسائل اليدوية والتقليدية والحضور الجسدي، وبالنظر إلى الانتشار الواسع والرهيب لأنظمة التواصل الحديثة المرتكزة على الوسائل التكنولوجية وأدوات الإعلام الجديد، وما أصبح يعرفه عالم اليوم من تطويع لهذه الوسائل والتقنيات في العمل السياسي والتواصل داخل البنى والتنظيمات السياسية، وبين أولئك الذين يتشكل منهم نسيجه، ما مدى مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في الدول العربية وفي تنشيط العملية السياسية فيها وإعطائها بعداً تفاعلياً؟

- التساؤلات الفرعية:

1. ما هو دور وتأثير تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الاتصال والتسويق السياسي؟
2. ما هي حدود مساهمة الوسائل التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي والتحول الديمقراطي في الدول العربية؟
3. هل يمكن أن يتحقق تحول ديمقراطي ناجح في الدول العربية عن طريق تكثيف النشاط الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية فحسب؟

4. كيف يكون مستقبل أداء الوسائل التكنولوجية الاتصالية ومواقع التواصل الاجتماعي وأدوات الإعلام الجديد مستقبلا في دول بعينها مثل الجزائر التي تشهد حراكا إصلاحيا أو بعض الدول العربية الأخرى التي شهدت حراكا ثوريا على قاعدة استخدام هذه الوسائل بين نشطاء هذا الحراك؟

ج. فرضيات الدراسة:

يحاول الباحث الانطلاق من الفرضيات التالية، ليثبت صحتها أو يؤكد خطأها، ويتعلق الأمر بـ:

1. يؤدي ضغط الشعوب العربية في المجال الافتراضي العام إلى دفع الأنظمة السياسية إلى مباشرة الإصلاح ودمقرطة الحياة السياسية.
2. تتناسب قوة النشاط في المجال الافتراضي مع حجم الوجود الفعلي للجمهور في المجال الحقيقي.
3. تنطلق الأنظمة السياسية العربية من قراءة مخرجات التفاعل من داخل البيئة الافتراضية لتنفيذ إصلاحات وسياسات تتماشى مع مطالب الجمهور الافتراضي.
4. كلما ازداد نشاط السياسيين العرب وأفراد النظام السياسي في المجال الإلكتروني وعبر الشبكات الاجتماعية، زاد إقبال الجمهور من الشعوب العربية على الممارسة والاهتمام بالشأن السياسي.

ح. مجال الدراسة:

للدراسة مجالان، زمني ومكاني:

1. الحدود الزمنية: تتعلم الحدود الزمانية للدراسة بين سنتي 2010 و2016، حيث أن:

- سنة 2010 شهدت نهايتها أولى المحاولات العربية في نسخة جديدة على طريق التحول الديمقراطي بهبة قطاع واسع من الشباب والشعب في تونس من أجل الخروج على سلطة الرئيس "زين العابدين بن علي" ونظامه، وإجباره على مغادرة البلاد وإسقاط النظام الذي كان يحكم من خلاله، وقد كانت أدوات الإعلام الجديد وثقافة التواصل الاجتماعي لاعبا أساسيا في ساحة ذلك التغيير الذي طال شكل النظام السياسي وبنية المجتمع التونسي
- سنة 2016 شهدت مجموعة من الأحداث المتتابعة لسلسلة الحراك الذي مسّ عددا من الدول العربية في إطار ما اصطلح على تسميته بـ "ثورات الربيع العربي"، التي قامت على الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث تشهد فيها عدد من الدول العربية تواسلا لعملية بناء قوانين ومؤسّسات الأنظمة السياسية التي أسقطت تحت ضغط الشارع المحلي في تونس ومصر وليبيا واليمن، بينما تشهد أخرى تواسلا للخط الإصلاحية الذي بادرت به الأنظمة السياسية تحت ضغط التلويح الشعبي بالالتحاق بركب الثورات العربية، مثل الجزائر التي تحضر في سنة 2016 للانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها في سنة 2017، والمغرب الذي يجري خلالها الانتخابات البرلمانية

الثانية (07 أكتوبر) بعد إقرار الإصلاحات التي بادر بها الملك المغربي "محمد السادس" بعد حراك 20 فبراير 2011.

2. الحدود المكانية:

يركز البحث على دراسة النماذج العربية التي شهدت حراكا ثوريا وسياسيا من أجل التمكين لقيم "الديمقراطية" وبناء تحول ديمقراطي فيها، بواسطة نضال شعبي ارتكز على استخدام أدوات الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وهي كل من:

1. الدول التي شهدت حراكا ثوريا سلميا: تونس ومصر.
2. الدول التي شهدت حراكا ثوريا عنيفا: ليبيا واليمن وسوريا.
3. الدول التي شهدت حراكا ناعما في شكل إصلاحات استباقي: الجزائر والمغرب والأردن والسعودية والكويت والبحرين وسلطنة عمان.

خ. المناهج المتبعة في الدراسة:

يستعين الباحث بعدد من المناهج التي تساعده على الوصول إلى نتائج بها قدر أكبر من المصادقية والوضوح:

1. المنهج التاريخي⁽¹⁾: يتم توظيف هذا المنهج في:
 - متابعة التسلسلات التاريخية لبعض الأحداث موضوع الدراسة.
 - الدراسة العلمية لأبرز الوثائق والمستندات التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة.
 - نقد وإثبات صحة أو زيف تواريخ أو أرقام أو أحداث أو معلومات أو تفصيلات تاريخية أو تأريخية.
2. المنهج المقارن⁽²⁾: يتم توظيف هذا المنهج في:
 - دراسة نقاط التشابه والاختلاف بين البيئات محل الدراسة (الدول العربية).

¹ - علم التاريخ: حسب تعريف هومر هوشيث (Humer Hochet)، هو "السجل المكتوب للماضي أو للأحداث الماضية. وكما عرفه "ألان نفنس" (Allen Ne vins)، بأنه وصف الحوادث أو الحقائق الماضية وكتابتها بروح النقد والبحث عن الحقيقة الكاملة. المنهج التاريخي: هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث وفحصها ونقدها وتحليلها وعرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها من أجل التخطيط للمستقبل.

ومن التعريفات التي تتمتع بالدقة والشمولية في حصر عناصر المنهج التاريخي: "مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطريق قابلة دائما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها".

² - المقارنة لغة: هي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف. واصطلاحا: عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق تميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف، يجهتها "دور كايم" بأنها الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية". وهذه حادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى وهنا تبدأ معرفتنا له

- دراسة نقاط التشابه والاختلاف بين أنواع وسائل التواصل الاجتماعي، وإمكانيات وتأثير وطريقة عمل كل واحدة منها.

المقارنة بين مواقع التواصل الاجتماعي من حيث النقاط التالية:

- **الحجم:** العلاقة بين الانتساب ونشاط الأعضاء.
- **التأثير:** قوة تأثيره في الأحداث التي تهم المنتسبين له.
- **عدد المشتركين:** وهو حجم الكتلة المستخدمة.
- **طبيعة النشاط:** يُعني بمجال الاختصاص الذي يقترحه لمنتسبيه.
- **الترتيب العالمي:** يعتمد المعيار على أرقام المواقع والهيئات المتخصصة بترتيب المواقع وتطبيقات الانترنت.

مقارنة نتائج ومفردات الحراك الثوري الذي عرفته الدول العربية بمساعدة أدوات الإعلام الجديد، والخصائص البيئية والتاريخية والثقافية لبيئات النزاع في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا والجزائر والمغرب والأردن ودول الخليج العربي.

3. المنهج الوصفي التحليلي⁽¹⁾: ويستخدم هذا المنهج في:

وصف الظاهرة المراد دراستها ثم تحليلها في الوقت الراهن، فيقوم الباحث من خلاله بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ويتعدى البحث الوصفي مجرد الوصف إلى تحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمعزى بالنسبة لمشكلة البحث.

أما عن دوره في البحث، فهو يمكن الباحث من وصف معطيات الدراسة (العملية السياسية، وسائل الاتصال الحديثة، التكنولوجيا والتقنية، الديمقراطية...)، ثم تناولها بالتحليل والنقد والتصويب.

د. أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

رغم محاولات الباحث المتكررة للحصول على دراسة سابقة، تصنف ضمن المحاولات الأكاديمية أو العلمية في موضوع "أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية"، إلا أن جميع محاولاته باءت بالفشل، حيث لم يعثر - لحد كتابته لهذه الأسطر - ولم تتح له دراسة من هذا القبيل، غير أنه يمكن الإشارة إلى ما سيأتي بوصفه يمس بجزء من الدراسة مع أنه لا يغطيها بصورة كلية:

أولاً: باللغة العربية:

الدراسة الأولى: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي: تجارب عربية⁽²⁾:

¹- عرفه هويتني ب"أنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة". وعرفه (مورس) بأنه منهج لتحليل ودراسة موقف أو مشكلة وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة ويكون المسح دوماً لدراسة موضوع ما في الحاضر وذلك بجمع البيانات وتفسيرها ثم تعميم النتائج بهدف التطبيق العلمي.

²- منشورة على موقع المنظمة: (www.aradoportal.org.eg)

أصدرت "المنظمة العربية للتنمية الإدارية" الكائن مقرها بالقاهرة المصرية، أعمال الملتقى العربي الأول حول: "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي: تجارب عربية"، والذي انعقد بكوالمبور الماليزي في الفترة التي امتدت من 02 إلى 05 سبتمبر 2011. وقد عالج الملتقى مجموعة من المحاور، أبرزها:

- دور تقنية المعلومات في ترسيخ مفهوم الديمقراطية والحكم الرشيد.
- دور مواقع التواصل الاجتماعي في حرية التعبير عن الرأي.
- قياس اتجاهات الرأي العام الداخلي وانعكاساته الدولية وتحليلها.
- الإدارة الإلكترونية للعملية الانتخابية والتصويت الإلكتروني.
- القوانين الحاكمة للتعامل مع المجتمعات المعلوماتية الافتراضية: المدونات.
- الحكومة المنفتحة والتقييم الإلكتروني لأثر السياسات العامة والتشريعات.
- الإتاحة المعلوماتية وقوانين الشفافية والإفصاح.
- تعزيز المشاركة السياسية عن طريق المواقع الإلكترونية.
- دور منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في ضمان نزاهة الديمقراطية الإلكترونية.
- تجارب دولية لممارسة الديمقراطية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والمنفتحة لكل من وزارت شؤون المجالس النيابية، العدل، الداخلية، الإعلام، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

لكن أعمال الملتقى وأوراقه البحثية لم تعنتي بشكل واضح ومحدد بإشكالية بناء تحول ديمقراطي في الدول العربية بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، وكيف يمكن لأدوات الإعلام الجديد أن تساعد النشطاء والرأي العام العربي على تكريس مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

الدراسة الثانية: تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية: مصر نموذجا⁽¹⁾:

اختارت الباحثة "وردة بن عمر" في دراستها التي ناقشتها سنة 2014 عن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية النموذج المصري فقط، حيث عاجت إشكالية مؤداها: "كيف أثرت شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في مصر؟"، وقد توصلت من خلالها إلى جملة من النتائج أهمها، عدم إجماع المفكرين والباحثين والإعلاميين وحتى السياسيين حول تسمية موحدة وشاملة ودقيقة وحقيقية تصف ما حدث في الدول العربية منذ أواخر سنة 2010، وأن الشبكات الاجتماعية قد كسرت الحواجز وأزالت العراقيل التي وقفت في وجه الشعوب العربية وساهمت في توسيع المجال العام عن طريق خلق مجال عام افتراضي ضم بداخله ملايين الأفراد الذين يتبادلون فيما بينهم الأفكار والآراء حيال القضايا والاهتمامات المشتركة.

¹ - وردة بن عمر، "تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية: مصر نموذجا"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2014.

لقد أضافت الباحثة أسبابا أخرى لنجاح التوجه الثوري في مصر بخلاف الدور المحوري الذي لعبه موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، حيث كان لعوامل أخرى مثل موقف الجيش المصري المحايد وسلمية المظاهرات والالتفاف الشعبي حول مطالب الشعب دور بارز أيضا في تحقيق النجاح.

ومع ذلك فإن دراسة الباحثة لم تحلل كيفية أو مقدار مساهمة هذه الشبكات في رسم طريق التحول الديمقراطي، وبالإضافة إلى اكتفائها بالنموذج المصري دون نماذج الحراك الثوري الأخرى في العالم العربي.

الدراسة الثالثة: وسائل وتكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها: "السياقات الشبكية وأثرها على الممارسة الإعلامية المعاصرة"⁽¹⁾:

دراسة للباحث الجزائري "الصادق رابح"، عرضت في فعاليات المؤتمر الدولي السنوي 14 للجمعية العربية الأمريكية لأساتذة الاتصال AUSACE، في نوفمبر 2009 بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.

عالجت العمل الإعلامي السليم بكل أشكاله، من حيث أنه يشكل دورا محوريا في الارتقاء بوعي الأفراد وأداة في تكريس وتثمين وتوسيع دائرة الفعل الجماعي الديمقراطي، ووصل الباحث إلى نتيجة مؤداها: ضرورة استيعاب القائمين على المؤسسات الإعلامية لتأثيرات السياقات الجديدة التي يغلب عليها الطابع الشبكي ووجوب حضور الهوية والثقافة المهنيين للإعلاميين.

تستأنس هذه الدراسة في قراءتها لهذه الإشكالية بمجموع المقاربات البحثية العالمية التي تناولت موضوع التحولات التي طرأت على ممارسة العمل الإعلامي، مسترشدة في ذلك بالشبكة المفاهيمية التي تأخذ بها مقاربة "المنطق الإعلامي" (Media Logic).

إلا أن الدراسة أهملت الجزئية السياسية المتعلقة بإمكانية مساهمة الإعلام عموما والإعلام الشبكي خصوصا في قيام حراك اجتماعي أو ثوري في الدول العربية، حيث بدأت تظهر إرهابات اتجاه كثير من قطاعات هذه المجتمعات نحو الاستخدام المكثف لأدوات الإعلام الجديد بدءاً من سنوات 2007 و2008.

الدراسة الرابعة: حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية:

دراسة الباحث "عمر مرزوقي"، عن حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي⁽²⁾، التي صدرت في مجلة المفكر (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة) سنة 2014، وقد ناقش الباحث من خلالها أسباب عدم خروج المنطقة العربية من دائرة اهتمام القوى العالمية الفاعلة، حيث يأخذ الاهتمام في كل مرة شكلا مختلفا ويترجم في كل مرحلة وفق شكل يتناسب مع أهداف وتطلعات هذه القوى.

¹ - الصادق رابح، وسائل وتكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيرها: "السياقات الشبكية وأثرها على الممارسة الإعلامية المعاصرة"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الرابع عشر للجمعية العربية الأمريكية لأساتذة الاتصال AUSACE، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 07-10 نوفمبر 2009.

² - عمر مرزوقي، "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر، تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ع 10، جانفي 2014، (ص ص 167-184).

ركز الباحث على الظروف التي أفرزتها التحولات الكبرى التي حصلت في العالم وألقت بظلالها على طبيعة التشكيلات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي، غير أن الدراسة أهملت الجزئيات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في عملية بناء الديمقراطية ومستقبل التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

الدراسة الخامسة: دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي:

دراسة للباحثة الجزائرية نادية بن ورقلة، عن "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي"⁽¹⁾، وقد نشرت في العدد 11 سنة 2013 في المجلة المحكمة "مجلة دراسات وأبحاث" الصادرة جامعة زيان عاشور بلجلفة.

تأولت الباحثة من خلالها مسألة اشتراك كثير من الدول العربية في الحراك الثوري الذي سمي "حراك الربيع العربي"، حيث ركزت على التغيير الذي حمله هذا الحراك الذي لم يرتبط فقط بتخلص بعض الشعوب العربية من حكاهم وأنظمتهم السياسية، بل أدى أيضا إلى إحداث تغيير على مستوى البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات العربية.

ناقشت الدراسة عددا من المفاهيم المرتبطة بقدرة الشبكات الاجتماعية على زيادة منسوب الوعي السياسي لدى فئات المجتمعات العربية، لكنها أغفلت الجانب المرتبط بالتحول الديمقراطي، ومدى قدرة هذه الوسائل الحديثة على إحداث فعل التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

Etude 01 : David M. Faris La révolte en réseau : le « printemps arabe et les médias sociaux⁽²⁾:

نشرت دراسة (David M. Faris) عن الحراك عبر الشبكات: الربيع العربي والشبكات الاجتماعية في المجلة المتخصصة "سياسات أجنبية" سنة 2012، وقد حاول الباحث من خلالها الإحاطة والتعريف بالعلاقة بين تكنولوجيا الاتصال التفاعلي من خلال الإنترنت ودرجة الوعي السياسي بين النشطاء الذين استخدموا الإنترنت والشبكات الاجتماعية للدعوة والتعبئة من أجل قيام الحراك الثوري في المنطقة العربية، و كشفت نتائج الدراسة أن شعور هؤلاء بالنجاح كان مرتبط منذ البداية بحجم المشاركة الشعبية في الحراك على الأرض

¹ - نادية بن ورقلة، " دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي "، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع 11، السنة 05، 2013، (ص ص 200-217).

² David M. Faris, « La révolte en réseau : le « printemps arabe et les médias sociaux », Politique étrangère, 1/2012, (PP 99-109).

كما تناول إمكانية تنشيط الحياة المعرفية للشباب العربي من خلال شبكة الإنترنت، وبالأخص ما تعلق بالمعلومات السياسية الضامنة لإنماء درجة الوعي السياسي لديهم، وانتهت الدراسة إلى التأكيد على قدرة شبكة الإنترنت في إحداث التغيير المطلوب كلما توفرت الوسائل الحقيقية على الأرض.

Etude 02 : Galia Yanoshevsky, Les réseaux sociaux et l'échange entre l'homme politique et les internautes : le cas de Facebook après les élections présidentielles en France⁽¹⁾:

عاجت الباحثة (Galia Yanoshevsky) موضوع شبكات التواصل الاجتماعي والتواصل بين السياسي (l'homme politique) والمنتسبين لشبكة الإنترنت (Les internautes)، مع تركيزها على تعاطي موقع الفيسبوك (Facebook) مع الانتخابات الرئاسية الفرنسية ونتائجها.

وقد خلصت الباحثة إلى أن نتائج العملية الانتخابية في فرنسا التي تم التكهّن بها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي قد جاءت دقيقة جداً، بما يفتح المجال لمزيد من النقاشات حول الدقة والمصادقية التي قد تميز نتائج العمل السياسي الممزوج بالتكنولوجيا الاتصالية الحديثة داخل المجتمعات المتطورة، وبما يمكن أن يحققه الأخذ بهذه الأنظمة التقنية الحديثة مستقبلاً في تغيير كثير من المفاهيم في عدد من الدول الأخرى، وبما يمكن أن يعطيها لها من مصادقية وقوة.

ذ. طرق جمع المعلومات:

- **البحث البيبليوغرافي (La recherche bibliographique):** وهي الطريقة الأكثر استعمالاً خلال العمل، وذلك بالبحث والتقصي في الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، وما ورد بها من معلومات ومعطيات تخدم صيرورته (أي البحث).
- **أرشيف الصحف:** وهي البحث عبر أرشيف عدد من الصحف التي نشرت مواد صحفية وإخبارية حول الوضع السياسي أو الأمني في دول الحراك الثوري العربية فيما بين 2011 و2016.
- **مقالات ودراسات المجالات الأكاديمية والعلمية:** وهي المقالات والدراسات التي يتم نشرها في المجالات الأكاديمية والدوريات المتخصصة، والتي يتم تحكيمها وإصدارها من طرف المؤسسات الجامعية أو الفكرية أو مراكز الأبحاث والدراسات.
- **المواقع الإلكترونية الرسمية / الحكومية / المتخصصة:** تم التركيز على بعض المواقع الرسمية كمواقع ال شبكات الاجتماعية ومواقع الأحزاب السياسية الرئيسية في عدد من الدول العربية، ومواقع الهيئات الرسمية كرئاسات الجمهورية أو الوزارات أو المؤسسات السياسية، وكذا المواقع الظرفية والمؤقتة والتي يتم تصميمها وإطلاقها لتغطية

¹ - Galia Yanoshevsky, « Les réseaux sociaux et l'échange entre l'homme politique et les internautes : le cas de Facebook après les élections présidentielles en France », *Argumentation et Analyse du Discours* [En ligne], 5 | 2010, mis en ligne le 20 octobre 2010, Consulté le 24 octobre 2016. URL : <http://aad.revues.org/1008>

مناسبة سياسية بعينها، ويكون عملها مرتبط بالفترة الزمنية التي تدوم خلالها المناسبة السياسية ثم يلغى العمل بها (كمواقع المرشحين والحملات الانتخابية). ومن أكثر ما تعامل معه الباحث منها:

أ. **مواقع التواصل الاجتماعي:** وقد تم التركيز منها فقط على تلك التي استخدمت بكثرة وكان الإقبال عليها كبيرا من قبل نشطاء المجال الافتراضي في الدول العربية التي شهدت حراكا ثوريا بأي من أشكاله، وهي (Facebook)، (Youtube)، (Twitter) و (Instagram).

ب. **موقع (Socialbakers.com):** هو أهم المواقع الرسمية المتخصصة في رصد ومتابعة وتبويب ثم ترتيب كل الصفحات والحسابات والقنوات الرسمية والموثقة على كل مواقع التواصل الاجتماعي فقط، حيث يتيح للباحثين عددا من إمكانيات البحث عن أهم الصفحات في أي موقع تواصل اجتماعي كان، كما يتيح لهم الاختيار من بين تصنيفات الصفحات (السياسية، الفنية، الرياضية، الثقافية وغيرها)، كما يوفر الموقع خدمات كالرسوم البيانية والدوائر النسبية والجدول والمصفوفات وغير ذلك.

ت. **موقع (Alexa.com):** هو الموقع العالمي الوحيد الرسمي المتخصص في ترتيب المواقع على شبكة الانترنت أيا كان نوعها، وذلك وفق مجموعة من المعايير أهمها: حجم الانتشار وعدد النقرات وكم الزيارات وقيمة الموقع العلمية أو المعرفية وغيرها.

ر. صعوبات البحث:

اعترضت الباحث عدد من الصعوبات تعلقت أساسا بتعامله مع منشورات الشبكات الاجتماعية، سواء صفحات

ومجموعات (Facebook) أو حسابات (Twitter) أو قنوات (Youtube)، وتمحورت فيما يلي:

الصعوبة الأولى: تتعلق باللغة المستعملة في منشورات الإدارة أو منشورات الأعضاء الذين ينتسبون لهذه الصفحة على (Facebook) أو ذلك الحساب على (Twitter)، فأحيانا تكون لغة المنشور خليط من لغة عربية ولغة أجنبية، أو كلمات من لهجات عامية محلية يصعب تمييزها وفهمها، وفي أحيان أخرى يعمد الكاتب إلى توجيه رسالة أو رسائل "مشفرة" لجهة بعينها، يستحيل معها قراءة الفكرة أو تحليل محتواها.

الصعوبة الثانية: تتعلق بجودة أو مصدر المقطع المصور الذي يبثه حساب معين على (Youtube)، حيث يضطر الباحث في أحيان كثيرة إلى التحري من أجل ضبط تاريخ واقعة معينة أو حدث ما جرى تصويره وبث محتواه على الموقع، ذلك أن إدارة الموقع لا تعمل على توثيق كل مقطع يرفع على الموقع، بل تراقب المحتوى حتى لا يتعارض مع سياسة النشر فحسب، بحيث يمنع نشر المحتوى الإباحي أو ما فيه تمجيد بالعمل الإرهابي المتطرف أو ذلك المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.

الصعوبة الثالثة: تتعلق بحسابات وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي التي جرى التعامل معها طيلة أطوار البحث، حيث أن كثير منها غير موثوق (من طرف إدارات المواقع)، ففي كثير من الدول وبالخصوص العربية منها هناك توجه لإنشاء عدة حسابات لنفس الشخص، يحمل كل منها معلومات مختلفة عن غيره وهويات غير حقيقية وأسماء مستعارة، فوجد الباحث صعوبة جمة في تحديد صاحب الحساب أو نسبة قول معين أو موقف إلى صاحبه، خاصة عندما يتعلق الأمر بحساب أو

صفحة لشخصية شهيرة سياسيا أو نقابيا أو ثقافيا، فقد لا نصل يقينا لتأكيد نسبة المحتوى المنشور إلى صاحب الصفحة "المفترض".

ز. خطة الدراسة التفصيلية:

لمعالجة موضوع أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، اعتمد الباحث على خطة من خمس (05) فصول، يحاول من خلالها الإحاطة بكل جوانبه، بدء بإطار نظري، ثم دراسة محاولات التحول الديمقراطي في عدد من الدول العربية باستخدام أدوات الإعلام الجديد، وتحليل واقع الممارسة السياسية فيها وفق منظور التكنولوجيا التواصلية، وانتهاء بتوصيف البيئة الرقمية الجديدة الراجعة للتحول الديمقراطي في هذه الدول العربية وانخراط شعوبها ونخبها في هذه البيئة الافتراضية.

يتناول **الفصل الأول** إطارا نظريا عن الإعلام الجديد وأنواعه وأسباب التحول إليه، ومفهوم الديمقراطية وقضايا التحول الديمقراطي في الدول العربية، ومفهوم شبكات المعلومات والانترنت وتطور بنيتها، ويتناول بالتحليل مجتمع المعلومات ودور الانترنت في صناعته، والإحاطة بماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة والمجال العام الافتراضي وطرق التفاعل السياسي بداخله بواسطة الإعلام والاتصال والتسويق السياسي، كما يشرح مفهوم الديمقراطية وصورة التحول الديمقراطي الجديدة في العالم العربي وعناصرها، كالملمح الشبابي لجيل التحول الديمقراطي العربي ودور الإعلام والهوية الرقمية للشباب القائد لهذه العملية.

أما **الفصل الثاني** فيتناول آليات التحول الديمقراطي من خلال الحراك الثوري العربي في المجال الإلكتروني، فيدرس مبحثه الأول دور حراك الفضاء الإلكتروني السلمي في إسقاط الأنظمة السياسية في تونس ومصر، ويحلل دور أدوات الإعلام الجديد في ذلك، كما يعالج في شكل مقارن المشهد المرتبط بالانخراط في المجال العام الافتراضي وتأثير صورتي "محمد البوعزيزي" و"خالد سعيد" في صراعة رأي عام افتراضي واثوري فيه، وتناول أيضا كيفية تعاطي الأنظمة في تونس ومصر مع الإعلام الجديد، بين محاولات الحجب أو الاحتواء وإعادة التمكين للإعلام الرسمي الثقيل ودعم مكانته. ودرس مبحثه الثاني أثر أدوات الإعلام الجديد في بيئة الحراك الثوري العنيف في سوريا واليمن وليبيا، ودورها الرئيس في نقل صورة الحراك السوري والمشهد الفسيفسائي لأطراف النزاع، كما تناول بالتحليل مسألة ازدحام المجال الافتراضي العام وتنوع أفضية الإعلام والتواصل فيه، وحلل دور الإعلام الجديد في حراك المجتمع القبلي والعشائري في اليمن وليبيا، والتداعي إلى الحراك الثوري عبره وأبرز المنصات الحاضنة لذلك الحراك وفلسفة كل واحدة منها.

عالج الباحث في **الفصل الثالث** أثر الحراك الافتراضي الناعم في فرض التوجه الإصلاحية في الدول العربية، فتناول مسألة الإصلاحات الدستورية في المغرب والأردن على وقع الحراك في الشبكات الاجتماعية وحلل منطلقات نشاطها وقدرتها على فرض الإصلاح، ويبحث في أبرز منصات الحراك المغربي والأردني على الشبكات الاجتماعية وفلسفتها ومطالب النشاط عبرها. كما درس تناغم الضغط الشعبي مع المنجزات الإصلاحية على الأرض في هاتين الدولتين. كما تناول ذات الفصل مسألة الإصلاح الاستباقي في الجزائر ودول الخليج تماشيا مع موجة الربيع العربي، فدرس حراك المجال الافتراضي في الجزائر بدء

بللتوجه المعارض له وعوامل فشله، ثم غلبة الثقافات المحلية في الحراك الخليجي وفلسفتها عبر ذات المجال. وانتهى بدراسة الإصلاح الاستباقي وبيان أثر النشاط الافتراضي في خط الإصلاح السياسي في هذه الدول.

تناول **الفصل الرابع** دور الفضاء السيبراني العام في مرافقة المراحل الانتقالية وصناعة الديمقراطية في دول الحراك الثوري العربية، فخصّص مبحثه الأول لمساهمة الإعلام الجديد في التأطير والرقابة على مرحلة ما بعد الحراك الثوري ، رقابة المجال الافتراضي في دول الحراك السلمي والعنيف (تونس، مصر واليمن وليبيا)، ورقابة ذات المجال في دول الحراك الناعم والإصلاح الاستباقي (الأردن، المغرب، الجزائر ودول الخليج). أما المبحث الثاني فقد خصص لتقييم بناء الديمقراطية وتحديات نجاحها في خضم ثورة الاتصالات الرقمية، من خلال دور المجال الالكتروني في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد، ثم قدرته على إحداث نقلة عربية نحو الديمقراطية من خلال عاملي: فرض ثقافة الشفافية وتشكيل صورة رقمية جديدة للديمقراطية التشاركية.

أفرد الباحث **الفصل الخامس** لتحليل مفهوم " ديمقراطية الانترنت"، وذلك عن طريق تأثيرها في بناء بيئة رقمية لرعاية التحول الديمقراطي في الدول العربية، فكان المبحث الأول عن التبدل في دور الشبكات الاجتماعية من صنع الحراك الثوري إلى تأطير الحراك السياسي من خلال بلورة وظائف الاتصال وتسويق الأفكار السياسية.

أما المبحث الثاني فقد خصصه الباحث لاستغلال النخب ورموز البيئة السياسية العربية لشبكات التواصل الاجتماعي في العمل السياسي ، من خلال نشاط ا لسياسيين داخل البيئة الافتراضية في دول المغرب العربي ومصر ، وحلل أسباب عزوف نظرائهم عن ذات النوع من النشاط في دول المشرق والخليج العربيين.

الفصل الأول:

الإعلام الجديد ومفهوم الديمقراطية وقضايا التحول

الديمقراطي إطار نظري مفاهيمي

المبحث الأول : ماهية الإعلام الجديد وشبكات المعلومات وتطبيقات
الإنترنت.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للمفهوم الديمقراطي و صورة التحول الديمقراطي الجديدة في العالم العربي

إن التطور الأبرز للإنترنت هو انتقالها من الجيل الأول (Web 1.0) إلى الجيل الثاني (Web 2.0)، حيث ظهرت بمجرد تمام الانتقال "تقنيات التشبيك" ومواقع الشبكات مكتسبة صفة "الاجتماعية، فعرف العالم من يومها " مواقع التواصل الاجتماعي" التي أصبحت بين عشية وضحاها الأكثر انتشاراً على شبكة الإنترنت ، وذلك لم تحوزه من خصائص ميزتها عن الشكل التقليدي للمواقع الالكترونية، خاصة ميزات التفاعلية (Intractivity) والافتراضية (Vertuel)، الأمر الذي شجع نشطاء الشبكة في كافة أنحاء العالم على الإقبال عليها والاشتراك فيها بنهم واهتمام متزايد.

لقد أضرفت تكنولوجيا الإعلام الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي بعداً إيجابياً جديداً في حياة الغالبية العظمى من سكان كوكب الأرض، وأحدثت فيهم تغييرات ثقافية واجتماعية وأخرى سياسية واقتصادية، كما أثرت بشكل كبير وملحوظ في حياة كثير من المجتمعات والأفراد ناهيك عن المؤسسات والدول.

تأثر العرب كغيرهم أفراداً ومجتمعات بنتائج الثورة المعرفية والتكنولوجية والرقمية التي أتاحتها شبكة الإنترنت، وتفاعل أفراد المجتمعات العربية بالانتساب إلى "مواقع التواصل الاجتماعي"، واستثمروها لإمضاء شهادة ميلاد واحدة من أكبر وأهم هباتهم الثورية، تحت ضغط أسباب سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، حتى تبدأ أولى خطواتها في العصر الحديث نحو بناء تحول ديمقراطي حقيقي، وتعيد رسم العلاقة من جديد بين الحاكم والمحكوم على أساس المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية بعد مرحلة من الممارسة الصورية.

لقد كانت الثورات الشعبية واحدة من الأساليب التي استعملت لدمقرطة الأنظمة السياسية وتحرير الشعوب من ممارسات الأحادية والاستبداد والظلم واللامعالية الاجتماعية، حيث كانت الدعوة تتم لهذه الثورات عن طريق التعبئة والحشد والتحريض لدفع الناس للخروج على سلطة الأنظمة التي كان يُنظر إليها بأنها صورة سلبية، فتنشأ ثقافة رفض وجود ذلك النظام وعدم القبول بممارساته والرغبة في كسر شوكتها وضرب مؤسساته، وقد صنعت تجارب في بعض الدول الأوروبية وفي أمريكا اللاتينية نموذجاً حاول النشطاء العرب تقليده.

إن الشعوب العربية ویرغم توقعها للحرية ورغبتها في ديمقراطية مجتمعاتها السياسية، إلا أنها ظلت عاجزة على رسم خريطة تحويلية نحو الديمقراطية بنموذجها الغربي الليبرالي، بعض تلك الشعوب لم تحاول من الأصل إطلاق أي فعل تحرري أو تحولي

إيماناً منها على ما يبدو بصلاح الحال الذي تعيشه وعدم الحاجة إلى تبني ثقافة تغييرية، وبعضها الآخر عوّلت على نخبتها الفكرية والسياسية غير أنه لم يكتب النجاح لمساعدتها ولم تفلح، بل أفلحت أنظمتها السياسية في تحييدها حيناً أو نفيها وإسكاتها أو تخوينها أحياناً أخرى، وبقيت دار لقمان على حالها.

ومن هنا فإن هذا الفصل من الدراسة سوف يتناول في المبحث الأول ماهية الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي والمعلومات الجديدة، وبجلي الغموض عن مفهوم وتطبيقات الانترنت وتاريخها، ويتناول خلال المبحث الثاني تأصيلاً نظرياً لمفاهيم الديمقراطية والتحول الديمقراطي في صيغتها الجديدة التي ارتبطت بحراك العالم العربي، والتي اعتمدت على قدرات الطاقات الشبابية والانفجار المعرفي والثورة الرقمية.

المبحث الأول: ماهية الإعلام الجديد وشبكات المعلومات وتطبيقات الانترنت

كان الاتصال قبل بروز الثقافة الرقمية يقدم في شكل اتصال شخصي، بحيث يمتلك كل فرد من طرفي الاتصال درجة من درجات السيطرة المتساوية على المحتوى المتبادل بينهما وبين الطرف الذي يقابله، ويتميز هذا الاتصال في صيغته الشخصية بحالة "الفردية" (Individualization)، التي تحقق احتياجات ومصالح صاحب المحتوى. وقد يكون في نموذج ثاني في شكل اتصال جماعي (Mass Media)، وهو يرجع إلى طرق الاتصال التي كان يتبعها قادة المجتمعات القديمة من ملوك وزعماء، ومن أبرز أدواته الإذاعة والتلفزيون والسينما، ويقوم على نمط الاتصال من نقطة أو فرد إلى مجموعة.

ومع تقدم تقنيات الاتصال أصبح العالم يتحدث عن النموذج الثالث وهو الإعلام الجديد، والذي يتميز بوجود رسائل فردية يمكن أن تصل في وقت واحد إلى عدد كبير وغير محدود من الناس، ولكن وجه التميز أن كل واحد من هؤلاء المتلقين له نفس مستوى السيطرة وذات درجة الإسهام في هذه الرسالة، فالنوع الجديد من الإعلام يتميز عن النوعين السابقين بأنه يحتويهما ويفوقهما.

المطلب الأول: العولمة والانترنت وتشكل الصورة الجديدة لمجتمع المعلومات:

قفز العالم خطوات عملاقة على طريق التطور والرقى خلال القرن 20 وبدايات القرن 21، فتميزت العقود الأخيرة بتسارع الإنجازات العلمية وقوة الأداء لدى الإنسان على صعيد تحقيق رفاهيته ورفاهية المجتمع الذي يعيش فيه، وعليه فقد وصف التطور الذي لحق المجتمع الإنساني خلال هذه العقود بالمخيف والرهيب، ذلك لأن لا أحد أمكنه استنساخ المستوى الذي يمكن أن يبلغه تطور المجتمع في قابل السنين ولا استشراف أفقه، نتيجة عوامل السرعة والتكنولوجيا والرقمنة التي أصبحت ديكورا يميز هذا العالم.

ارتبطت صورة العصر الذي نعيشه اليوم بشكل كامل بتجليات العولمة كنظام فرض على الجميع، وبظهور الانترنت كشبكة عالمية تربط أجزاء العالم وتوفر تنقل المعلومة والخبر في ظرف قياسي وتضمن انتشارها بشكل آمن وسريع، فالأولى من حيث شئنا أم أبينا قد تغلغت في مفاصل عصرنا وأصبحت سمة له وفرضت على كثير من مجتمعاته وشعوبه، رغم تحفظ هؤلاء عليها رغبة منهم في صون خصوصيتهم والمحافظة على إرثهم وتقاليدهم، أما الثانية فقد أصبحنا ولا غنى لأحدنا عنها، لأنها

قدمت تسهيلات في عدد من مناحي الحياة، ويسرت التعامل مع عدد من مشكلاتها، وقدمت حلولاً لكثير من تعقيداتها وما استشكل من يوميات الناس، نظراً لما تتوفر عليه من بنية قاعدية تربط بين الحواسيب والأنظمة المعلوماتية على امتداد المعمورة، مما يجعلها بيئة آمنة وسريعة وقوية ومضمونة في نقل الخبر والمعلومة، ومما يسهل في معيشة الناس ويسهم في تطور المجتمع ورقبه ورفاهيته.

الفرع الأول: ماهية العولمة:

كثر الحديث عن العولمة وتجلياتها في عالم اليوم، وأصبح الكلام عنها مرتبطاً بالصورة الحالية التي وصلت لها المجتمعات الإنسانية، وأضحى شكلاً يميز العصر الذي نعيشه.

ليست العولمة شبكة تربط بين عدد من الأجزاء في النسق الدولي ولو كانت تلك الأجزاء دولاً أو مجتمعات، فهي ليست كياناً مادياً أو محسوساً، وليست مجموعة من القوانين التي ينتجها الفكر البشري لتأمين العدالة أو صون الحقوق أو متابعة الناس من أجل ضبط إيقاع المجتمع العالمي وفق ما يضمن للناس رفاهيتهم، إنما تُقدّم العولمة في معناها العام على أنها شكل أتاح أن يصور العالم بوصفه قرية صغيرة لا تكاد تتفصل فيها أفعال ساكني جزءها الأول عن أفعال المقيمين في جزئها الآخر، حيث يتفاعل الناس بشكل يوحي أنهم موجودون على طاولة واحدة في ذات الغرفة، رغم ما يفصل بينهم من صحاري وتلال وجبال ومسافات.

أولاً: مفهوم العولمة:

يعزو البعض ظاهرة العولمة إلى حركة الإيقاع السريع التي باتت تشكل روح العصر، ما حتمّ ابتداع مصطلح جديد لمفهوم كان محل تفكير سميّ بالكوننة (Globalisation) أو العولمة (Mondialisation)، كان أول من أطلقه معرفياً عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماك لوهان" (Herbert Marshall McLuhan) عند صياغته لمفهوم القرية الكونية (Global village) في نهاية ستينيات القرن الماضي، ليتبناه من بعده "بريجينسكي" مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر)، وعمل على أن تقدم أمريكا نموذجاً كونياً للحدثة، أمريكي القلب والوجه واللسان، وانتشرت الحدثة الأمريكية على مستوى العالم بسرعة كبيرة في الأوساط المختلفة، في حين بدأت الإيديولوجيا السوفياتية في التراجع والضمور⁽¹⁾.

¹ - وداد غزلاني، "العولمة والإرهاب الدولي: بين آلية التفكيك والتكريب"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بسكرة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص 08.

إن العولمة كمفهوم "تستخدم لوصف كل العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوعاً من عدم الفصل (سقوط الحدود) وتلاشي المسافة، بحيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد (قرية صغيرة)، فتصبح العلاقات الاجتماعية أكثر اتصالاً وتنظيماً على أساس تزايد سرعة تفاعل البشر وتأثيرهم ببعض البعض"⁽¹⁾.

هذه الصورة الحاملة والوردية، ورغم أنها قدمت العولمة على أساس أنها نموذج إيجابي بارتباطها بالتكنولوجيا التواصلية، إلا أنها تحمل معنى سلبي أيضاً، فهي "بمقدار ما استطاعت أن تستخدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للتقريب بين الأفراد والشعوب، كذلك أدت إلى إقصاء وتهميش أفراد شعوب أخرى، لا تملك القدرة على الإنفاق على ثمن أو تكلفة التواصل"⁽²⁾، رغم ما ارتبط بها من قدرتها على ربط الناس بعضهم ببعض بأيسر التكاليف.

يقدم تعبير ومصطلح العولمة "في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حالياً، كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير الحاصلة في مجالات مختلفة، إضافة إلى كون هذا المصطلح يمثل عملية مستمرة بمعنى رصدها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصالات"⁽³⁾، فالعولمة بهذا الوصف تستعمل كمحرار لقياس درجات التغيير والتبدل في أنساق المجتمعات في العالم على صعيد الممارسات السياسية أو السياسات الاقتصادية أو المكونات الثقافية وغيرها.

ثانياً: العولمة وحتمية الوجود:

قد لا يختلف اثنان الآن في القول أن العولمة كنظام ونموذج قد أصبحت واقعاً وقدرأً وجب التعامل معه باعتباره أمراً موجوداً لا مناص منه، خاصة بعد أن ارتكز مفهومها "على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة"⁽⁴⁾، بالشكل الذي حتم على كافة المجتمعات تقريباً الإيمان بوجودها والتعامل معها كلٌّ بقدر استطاعته في حماية موروثه أو خصوصيته أو ثقافته.

لقد أصبحت العولمة عملية يجري فيها ذوبان الهيئات المتمحورة حول الدولة والمرجعية، من أجل هيكل علاقات بين أطراف فاعلين مختلفين يعملون في بيئة عالمية حقا، فقد كان التحليل الماركسي يستند إلى فكرة أن الطبيعة الصميمة للرأسمالية هي روح المبادرة في الأعمال، لا تعيقها الحدود الجغرافية والقانونية، ومنه فإن نمو نظام تجاري ديناميكي مؤشر مبكر ولكنه حاسم نحو عولمة الاقتصاد العالمي ثم عولمة الإنتاج في النظام العالمي⁽⁵⁾، الأمر الذي يدلل بما لا يدع مجالاً للشك أن مسألة العولمة قد باتت حتمية وواقعاً معيشاً.

¹ -MONDIALISATION, disponible sur l'URL suivant : Site du centre de recherche sur la mondialisation : <http://www.mondialisation.ca>, (10/05/2016)

² - منير الحمش، العولمة وتأثيراتها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 12.

³ - مولود زايد الطيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، ط1، بنغازي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005، ص 15

⁴ -Mondialisation, Op.cit.

⁵ - العولمة في: بقينهم جيفري وجراهام إيفانز، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 175.

تاريخياً، رافع عدد من المفكرين من أمثال "هانتيجتون" سنة 1991، و"فوكوياما" سنة 1992 لصالح عولمة الليبرالية بعد انتهاء الحرب الباردة⁽¹⁾، حيث رموا إلى أن العالم قد وصل إلى نهاية التاريخ بوصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعلى سلم الديمقراطية. وبحسب منظور التمدد وحتمية الوجود، فإن للعولمة أربع عمليات رئيسية، وهي:

أ. المنافسة بين القوي العظمى.

ب. الابتكار التكنولوجي

ت. انتشار عولمة الإنتاج

ث. التبادل والتحديث⁽²⁾.

فكرة أن العولمة قدمت العالم كله كأنه قرية صغيرة أثبت صحتها يوماً بعد يوم، وترتبت عليها "أن للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء ما من العالم، نتائج مهمة بالنسبة للأفراد في أجزاء أخرى بعيدة من الكرة الأرضية"⁽³⁾، وأن كل فعل في أي جزء من العالم يترتب عليه بالضرورة رد فعل قد يساويه وقد يكون أقل أو أكثر حجماً منه، ولو فرّق زمن قد يطول وقد يقصر بين الفعل ورد الفعل.

إن المجتمعات في عالم اليوم مجبرة على التعامل مع العولمة في صيغتها الحالية، خاصة أنها تتطوي على ثلاث عمليات يتوضح وفقها جوهر النظام، تتعلق العملية الأولى بانتشار المعلومات وأن تصبح مشاعة بين كل الناس، أما الثانية فتتعلق بتدوير الحدود بين الدول، أما العملية الثالثة فتتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، فتؤدي هذه العمليات مجتمعة إلى نتائج قد تكون سلبية لبعض المجتمعات وإيجابية بالنسبة للبعض الآخر⁽⁴⁾، غير أن لها جوهر يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع على النطاق العالمي.

لقد بات مصطلح العولمة يتطور، وأصبح العالم يتناول في كل مرحلة نوعاً جديداً وحديثاً منها، فيلغي الشكل الجديد النموذج الأقدم وهكذا، وقد "عرفت العولمة الأخيرة أوج توسعها منذ بداية الثمانينات مع بداية الانتشار الواسع لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، حيث اتخذت طابع الإيديولوجيا النيولبرالية"⁽⁵⁾، فأصبح يظهر جلياً مدى الترابط بين مفهومها ومفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة.

الفرع الثاني: مفهوم شبكة الانترنت وتطور بنيتها:

¹- المرجع السابق، ص 176.

²- وداد غزلاني، "العولمة والإرهاب الدولي: بين آلية التفكيك والتركيب"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³- مولود زايد الطيب، العولمة والتناسك المجتمعي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴- وداد غزلاني، "العولمة والإرهاب الدولي: بين آلية التفكيك والتركيب"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁵- قاسم حجاج، فجر العولمة الجديدة، ج1، ط1، غرداية، الجزائر: دار نزهة الأبواب للنشر والتوزيع، 2013، ص 79.

إن أبرز سمة من سمات العصر الحالي وأكثر واحدة من تجليات العولمة ظهوراً وتميزاً في عالم اليوم، هو ظهور الانترنت كشبكة معلومات أعطت للعالم صورة جديدة وميزته بنسق حديث خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، حيث استطاعت من خلال ما تمتلكه من قدرات اتصالية وإمكانات تقنية وتواصلية، أن تؤسس لشكل جديد من علاقات الناس داخل نظام معولم، قوامه السرعة في النشاط، والجودة في الأداء والدقة في النتائج.

أولاً: تعريف الانترنت:

لم تحظى الانترنت بتعريف موحد ولم تتوقف عند معنى واحد، فلأن طبيعتها مختلفة فقد ولدت عدة رؤى ومفاهيم لها، فما تمثله للمستخدم العادي غير ما تمثله للشخص العالم أو المهندس، والصورة التي يراها بها المحترف أو الممارس الدائم، غير تلك التي يراها بها الهاوي أو صاحب العين غير المتخصصة.

الانترنت مشتقة من مسمى بشبكة المعلومات الدولية التي يطلق عليها في اللغة الإنجليزية (International Network)، وهي أيضاً (The net) أو الشبكة العالمية (World Net) أو الشبكة العنكبوتية (The Web)، أو الطريق الإلكتروني السريع للمعلومات (Electronic Super High Way)⁽¹⁾.

الانترنت مجموعة من العناصر المترابطة، وتعرف بهذا النحو على أنها "مجموعة مفككة من ملايين الحواسيب الموجودة في آلاف الأماكن والمواقع حول العالم، ويمكن لمستخدمي هذه الحواسيب استخدام شبكات محوسبة أخرى للعثور على معلومات أو لتشارك في ملفات"⁽²⁾.

لقد أوصلت العولمة العالم الحديث إلى درجة عالية من انعدام الحدود وتهاوي المسافات وتداخل المصالح وانكشاف أجزاء العالم على غيرها، فلم يجد هذا الأخير أحسن من شبكة الانترنت لتصبح الوسيلة الأولى في ضمان ربط أجزاء هذه القرية وتحقيق تواصل الناس فيما بينهم، حيث اعتبرت "أعظم تطور حصل في تاريخ وسائل الاتصال في العقود الأخيرة، بحيث وفرت الشبكة جواً افتراضياً مفتوحاً ليتواصل جميع البشر، ووضعت العالم كله على شاشة واحدة صغيرة"⁽³⁾، وعليه فقد أصبحت الشبكة "وسيلة اتصالية لم تعرف البشرية مثلما من قبل، سواء من حيث تطبيقاتها أو استخدامها أو من حيث تأثيرها وانعكاساتها، فهي وسيلة قامت باختزال كل الوسائل الاتصالية التي سبقتها أو على الأقل قامت بإحتوائها"⁽⁴⁾، ومن ثم احتلت الريادة بين مجموع الوسائل الاتصالية أو الاتصالية الجماهيرية.

¹ - صلاح عبد الحميد، الإعلام الجديد، ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012، ص 88.

² - عامر إبراهيم القندلجي، الإعلام والمعلومات والانترنت، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 294.

³ - عبد الله ممدوح مبارك الرعود، " دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين "، رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2012، ص 56.

⁴ - إبراهيم بعزیز. (2010)، " وسائل الاتصال الجديدة وأثرها على ثقافة المستخدمين "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: " وسائل الإعلام والمجتمع "، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 28-29 نوفمبر 2010.

هي شبكة عملاقة تضم ملايين الحواسيب المرتبطة مع بعضها في عشرات من دول العالم "تستخدم بروتوكول النقل والسيطرة وبروتوكول الانترنت الذي يرمز له بـ (TCP/IP) لغرض تأمين الاتصالات الشبكية وتزويد المستخدمين بعديد الخدمات كالبريد الإلكتروني والأخبار والوصول إلى آلاف قواعد البيانات، وخدمات الدخول في حوارات مع أشخاص آخرين حول العالم، وممارسة الألعاب الإلكترونية، ومطالعة الكتب والمجالات والصحف" (1)، كما توفر بروتوكولات نقل الملفات (FTP) وخدمات التخاطب وغرف الدردشة وغيرها، فهي عبارة عن "استغلال متقدم للحاسب الآلي، ومرتبطة من خلال الاتصالات الدولية، مع وجوب توافر تقنية خاصة وهي شبكة ضخمة تتكون من عدد كبير من الشبكات" (2).

ثانياً: تاريخ الانترنت وتطور بنيتها:

رغم ما ارتبط بالانترنت وعلاقتها بالعولمة كمشروع عالمي، إلا أن هذه الشبكة لم تكن في بادئ عهدها شبكة عالمية، ذلك أن تاريخها يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية في خمسينيات القرن الماضي، عندما بدأت الولايات المتحدة بالتفكير في بناء مشروع حكومي أمريكي ذا بعد عسكري، تهدف من خلاله إلى إنشاء شبكة معلومات تربط بين القواعد العسكرية ومقرات قيادتها داخل البلاد من أجل ضمان سرعة المعلومة وأمنها وذلك في مرحلة أولى، تليها مرحلة ثانية هي ربط الشبكة الداخلية بالقواعد العسكرية الأمريكية خارج البلاد.

أوكلت المهمة إلى شركة (ARPA) وبدأت تنفيذ المشروع، وسميت الشبكة باسم (ARPA net)، حيث كان الهدف المسطر هو بناء قاعدة بيانات وتأمين القدرة على عدم إتلافها، بالإضافة إلى ربح الوقت وتوفير الجهد من خلال ضمان الربط الآمن لهذه القواعد، حيث يحقق لهم ذلك سرعة في الاتصال ونجاعة في الأداء وسرية في التبادل المعلوماتي والاستخباراتي.

ومع ذلك، فقد انتقلت شبكة الانترنت تدريجياً من الاستعمال العسكري إلى الشؤون المدنية، ثم اتسع نطاق استخدامها رويداً رويداً إلى مجالات الطب والبحث العلمي، لتبدأ الجامعات الأمريكية بالارتباط بعضها ببعض بواسطتها، ثم ما لبث أن انتقل مجال ارتباطها خارج الولايات المتحدة لتدخل هذه الشبكة الاستخدام الدولي، ويتعاضد شأنها وتزداد أهميتها العلمية والتكنولوجية والتواصلية يوماً بعد يوم.

فانتشرت شبكة الانترنت في كافة أرجاء المعمورة وربطت بين أجزاء العالم وجعلت منه قرية صغيرة، ومهدت الطريق لكافة المجتمعات للتقارب والتعارف وتبادل الآراء والأفكار والتجارب، حيث استفاد كل متصفح لها من البيانات والمعلومات والأخبار، وأصبحت بذلك أفضل وسيلة لتحقيق التواصل بين الأفراد والجماعات (3)، وكسبت البشرية بذلك مجالاً جديداً لممارسة الحرية،

¹ - عامر إبراهيم القندلجي، الإعلام والمعلومات والانترنت، مرجع سبق ذكره، ص 294.

² - ميلود بن عبد العزيز، "الجرائم الأخلاقية والإباحية عبر الإنترنت وأثرها على المجتمع من منظور شرعي وقانوني"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، ع17، ديسمبر 2012، (ص ص 28-41)، ص، 31.

³ - معهد قيراط، في إشكالية استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي، متوفر على الرابط التالي: موقع بوابة الشرق الإلكترونية، <http://www.al-sharq.com/news/details/389449#.VskOC-Ydfcs>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

وذلك عندما انتقلت الانترنت من المجال العسكري إلى ساحة العمل المدني، وتحولها من شبكة محلية أمريكية إلى فضاء شبكي عالمي دولي.

تكتسب هذه الشبكة أهميتها من قدرتها على ضمان الربط بين أجزاء العالم، حيث أن لها "الفضل في استخدام تقنية لغة النص المترابط أو المتشعب والمعروفة باسم (Hyper Text Makeup Langage)، والتي يشار إليها اختصاراً بـ: "HTML" مما التقل بين الصفحات والملفات المخزنة في مواقع متعددة"⁽¹⁾.

الفرع الثالث: الصورة الجديدة لمجتمع المعلومات:

يعتبر اهتمام الإنسان بتحصيل المعلومة والبحث عنها مسألة قديمة قدم وجوده على وجه الأرض، وذلك أنه يحتاج للمعرفة من أجل استقامة حياته اليومية، فهي عماد الفكر البشري لأنها تضمن استمرار الحياة على ظهر البسيطة، بما توفره من أفكار ومعارف يحتاجها الإنسان في تسيير شأنه العام.

أولاً: مفهوم مجتمع المعلومات:

في الأزمنة القديمة عرفت الإنسانية وجود مجتمع المعلومات في كل حقبة عاشها الإنسان، غير أن ملامح هذا المجتمع غير متجانسة كلما انتقلنا من طور معيشي لآخر، وكلما تطورت حياة الإنسان على الأرض، فمجتمع المعلومات الذي أسسه الإنسان البدائي كان مشكلاً من مجموعة المعارف البسيطة التي كان يحتاجها لتأمين معاشه اليومي، فكانت تتلخص في معرفته بأولى احتياجاته وكيفية تأمينها وطرق معيشته وسبل توفير مصادر رزقه لضمان بقاءه حياً.

ولأن المعلومة مما لا يُستأثر به وهي حق لكل من يحتاجها، فقد عرّفت على أنها "مجموعة من البيانات والدلالات التي تفيد في تحقيق نتيجة معينة"⁽²⁾، كما تعرف أيضاً بأنها جملة الدلالات والمعارف والمضامين التي توصل إلى نتائج وتساعد المهتمين بزيادة المعرفة وتطويرها، فهي توضح مفهوم الشيء وسماته وخصائصه وتبين استخداماته ووظائفه، وحتى يسهل التعامل مع المعلومات فلا بد من تبويبها وتصنيفها وفهرستها ضمن مجالات وأبعاد وحقول"⁽³⁾.

مع مرور الأزمنة، أخذت حياة الأفراد على وجه الأرض في التطور، وتطورت معها أساليبهم المعيشية وأنماط تفكيرهم وذلك من فترة لأخرى، وجرى معها أيضاً تطور آخر طال مجموعة المعارف ومنظومة المعلومات التي يحتاجها الإنسان في حياته

¹- عامر إبراهيم القندلجي، الإعلام والمعلومات والانترنت، مرجع سبق ذكره، ص 295.

²- أمجد حسان، "الفيروسات إرهاباً تهدد أنظمة المعلومات"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع 04، السداسي 02، 2011، (ص ص 116-139)، 116.

³- المرجع نفسه، ص 118.

اليومية، ذلك أن مجتمع المعلومات ظل موجوداً دائماً، وأعتبر في حالة تطور دائم تبعاً لتطور الفكر الإنساني عموماً، حيث يأخذ وصف "المجتمع الذي يعمل معظم أفراد بإنتاج المعلومات أو طبعها أو اختزانها أو معالجتها أو توزيعها"⁽¹⁾.

يعود كثير من المفكرين إلى القول أن البشرية مرت بثلاث أطوار، أخذ كل طور منها صفة المجتمع الذي عاش فيه الإنسان في ذلك الوقت، فهم يميزون بين المجتمع الزراعي الذي يعتبر أول طور عاشته البشرية بعد الخلق، حيث انتشر فيه النشاط الزراعي واعتبرت خدمة الأرض مصدر رزق وحيد لمن عاشه، ثم ما لبثت البشرية أن عرفت طوراً ثانياً أخذ المجتمع فيه صفة "الصناعي"، وفيه بدأ الإنسان استخدام الآلة وما يترتب عليها من نشاطات غير زراعية كحركة التعدين والتركيب وغيرها.

بعد أن مُكِّن للطور الصناعي رَدْحاً طويلاً من الزمن اتجهت الإنسانية إلى طور ثالث لا تزال تعيشه بعد المجتمع الزراعي ثم الصناعي، وهو مجتمع المعلومات، حيث "تجلب عملية الحضارة اللاجماهيرية معها أفقا واسعاً من حجم المعلومات المتبادلة، وهذا هو السبب الذي جعل مجتمعاتنا تدعي (مجتمعات المعلومات)، فكما تنوعت الحضارة باختلاف الثقافة وأشكال الطاقة والناس، ازداد تدفق المعلومات بين أجزاءها حتى يظل الكل مترابطاً"⁽²⁾، حسب ما ذهب إليه المفكر "آلفين توفلر".

عرّفته القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنييف بأنه "المجتمع الذي يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة، وفي تحسين نوعية حياتهم"⁽³⁾. ولم يكن ليظهر لولا "التزواج بين تكنولوجيا الاتصالات الفضائية، بما لديها من قدرات فائقة على تجاوز حدود الزمان والمكان، وتكنولوجيا الحسابات الإلكترونية القادرة على تخزين قدر هائل من البيانات وسهولة استرجاعها في ثوان قليلة"⁽⁴⁾.

ثانياً: دور الانترنت في صناعة مجتمع المعلومات:

إن وصول الإنسان إلى هذا العصر والذي أخذ وصف "عصر الانترنت" قد أوجد لديه صورة جديدة لمجتمع المعلومات، ذلك أن شبكة الانترنت التي ميزت هذه الحقبة من حقب الحياة البشرية لا بد أن توجد مفهوماً جديداً لهذا المجتمع، وعليه يصبح المفهوم تأسيساً على هذا التطور، "المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات

¹ - محمد أمين عبوب، " تداول المعلومات داخل المجتمعات الافتراضية على شبكة الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً: دراسة استكشافية، وصفية تحليلية على عينة من مستخدمي الفايبروك"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص 67.

² - آلفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، تر: عصام الشيخ قاسم، ط1، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1990، ص 181.

³ - محمد أمين عبوب، " تداول المعلومات داخل المجتمعات الافتراضية على شبكة الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً: دراسة استكشافية، وصفية تحليلية على عينة من مستخدمي الفايبروك"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁴ - معتصم بابكر مصطفى، إيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، ط1، الخرطوم: مركز التنوير العربي، 2014، ص 95.

الاتصال، فهو يعتمد على التكنولوجيا الفكرية التي تضم سلعاً وخدمات جديدة، مع التزايد المستمر للقوى العاملة للمعلوماتية والتي تقوم بتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات⁽¹⁾.

إن شبكة الانترنت أصبحت ترسم بمفردها تقريبا الصورة الجديدة لمجتمع المعلومات والمعارف، ذلك لأن بعض أدوات الوسائل الأقدم منها قد باتت في تراجع مستمر أمام سطوة هذه الشبكة وقوتها وقدرتها على إنتاج المعرفة ونقلها وسرعة أدائها وجودة مخرجاتها، مع هامش أمني كبير نسبياً يؤدي إلى وصول المنتجات الفكرية إلى قطاع كبير من المستفيدين منها بشكل آمن وأسرع وأقل تكلفة، فالراديو والتلفزيون والإذاعة وحتى الصحف والمجلات ورغم أنها لازالت تحتفظ بمكان لها داخل سوق وسائل نقل المعرفة والمعلومات، إلا أنها أصبحت منحصرة التأثير عندما تقارن بالإمكانيات الرهيبة التي باتت شبكة الانترنت توفرها وتؤمنها، والأدهى أن هذه الوسائل التي توصف بأنها في طريق الانهيار، قد باتت تبحث لها عن مواضع قدم داخل دواليب الشبكة حفاظاً على نفسها من خطر الاضمحلال، فأصبحت لقنوات الإذاعة والتلفزيون مواقعها على شبكة الانترنت تستعملها لبث برامجها وبشكل مباشر أحيانا، كما أن هناك مواقعاً للصحف والمجلات أيضاً، وأصبحنا نميز بين النسخة الورقية للجريدة أو الصحيفة وتلك الإلكترونية الموجودة على موقع الكتروني على شبكة الانترنت.

لقد أصبحت العديد من التطبيقات التي تتيحها شبكة الانترنت كمواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من تطبيقات "الويب التشاركي" (Web 2.0) تمثل لمجتمع المعلومات ما كانت تمثله وسائل الإعلام الجماهيرية للمجتمع الصناعي، حيث يذهب رواد الانترنت إلى التفاعل مع المضامين المنشورة من خلال شبكات مثل (Facebook) و (Myspace) و (Dailymotion) وغيرها²، مما يعطي الانطباع أن مجتمع المعلومات أصبحت اليد الطولي فيه بالفعل للانترنت وتطبيقاتها وأجيالها بدءاً من (Web1.0) إلى (Web2.0).

إن رأس المال في مجتمع المعلومات القائم على أساس تأثير شبكة الانترنت هو الإنسان، الذي يحمل فيه صفة الإنسان الرقمي أو رجل مجتمع المعلومات والذي يختلف بالضرورة عن رجال المجتمع الزراعي وبعده المجتمع الصناعي، بما له من مميزات يتحلي بها ليصبح مواطناً رقمياً ويتحصل على جنسية الوطن الرقمي:

- استخدام الكمبيوتر والانترنت بكفاءة عالية.
- أن يتحلى بثقافة معلوماتية، ليست تقنية محضة ولكن ثقافة المجتمع الجديد.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات للتواصل مع الآخرين، وعلى رأسها البريد الإلكتروني.
- تطبيق التكنولوجيا في معظم تعاملاته اليومية⁽³⁾.

¹ - محمد أمين عبوب، " تداول المعلومات داخل المجتمعات الافتراضية على شبكة الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً: دراسة استكشافية، وصفية تحليلية على عينة من مستخدمي الفايبروك"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² - جون بول لافرونس، "الشبكات الاجتماعية: الوسائل الجديدة لمجتمع المعلومات"، في: نقد مجتمع المعلومات، تر: خالد طه خالد، (ص ص 83-91)، ط 1، باريس: منشورات ضفاف، 2013، ص 83.

³ - محمد لعقاب، المواطن الرقمي، ط 1، الجزائر: دار هومة، 2011، ص 29-30.

لقد أوجدت شبكة الانترنت مجتمع معلومات جديد إذا ما قارناه بمجتمع المعلومات في الأطوار التي سبقت، فهو "مجتمع يتميز بوسائل الإعلام المتطورة والتفاعلية ويأتي بعد المجتمع الصناعي الذي تميز بوسائل الإعلام الجماهيرية كالإذاعة والتلفزيون، لقد شكل هذا المجتمع ثورة إعلامية حقيقية غيرت وبشكل مزلزل طرق معالجة وحفظ المعلومات، وبالتالي فهذه الوسائل الإعلامية الفردية والتفاعلية سوف تؤدي إلى حدوث قطيعة في الاتصال وقد تولد نموذجاً اتصالياً جديداً⁽¹⁾، قد يظل سائداً لفترة طويلة خلال هذا العصر، وذلك راجع لعدم وجود نموذج قد يحل محل الطور الحالي على المدى المنظور.

إن العالم المعلوماتي الذي نعيشه حالياً يعتبر ثالث ميادين الفضاءات السائدة في هذا العالم حسب التصنيف الذي وضعه (كارل بوبو)، وسماه بالعوالم الثلاثة، حيث وضع أوله "العالم الفيزيائي أو التقليدي، أين تسري قوانين الفيزياء والمحسوس والحدود، ثم العالم العقلي أو الذاتي، أين يبحث المختصون في العلوم العقلية كشف أغواره، ثم نهاية بالعالم المعلوماتي، وهو فضاء مستمر في التوسع وابتلاع أدوات الحياة اليومية داخل كيانات المعلوماتية ورقمنة مفردات الحياة، لتصل حياتنا إلى بيئة رقمية⁽²⁾.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة والمجال العام الافتراضي:

رسخت العولمة مفهوم القرية العالمية الصغيرة، ورسمت العالم كله على أنه غرفة في بيت كبير حيث الجميع موجودون، ثم ما لبثت أن ظهرت الانترنت لتساهم في رسم الخريطة الاتصالية بين مكونات المجموعة الدولية، فأنتجت ثورة معرفية وتقنية سهلت نظم التواصل ويسرت انسياب المعلومة وحققت تدفق الأفكار بشكل آني ومتزامن، بالإضافة إلى إمكاناتها الجبارة في مجال تخزين المعلومات من أجل إعادة استرجاعها أو نقلها أو توظيفها في مراحل لاحقة.

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة ثورة في مجال أنظمة الاتصال الحديثة وثورة أخرى في مجال الإعلام وتقنياته وطفرة في وسائلها وآلياتها، وقد ساهمت العولمة ومن بعدها شبكة الانترنت في إعطاء بريق ونجاح لهاتين الثورتين، ثم صنعت هاتين الأخيرتين مفاهيم أخرى قد تصنع بدورها ثورات مستقبلية مثل الرقمنة وصحافة المواطن والمواطن الرقمي.

الفرع الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة:

بانققال المجتمع البشري من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي ووصوله إلى مجتمع المعلومات، يكون قد حقق تطوراً لافتاً على صعيد الوصول بأفراده إلى مستوى عال من الرقي والرفاهية، فمجتمع المعلومات (Information society) الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وسلعة إستراتيجية وكخدمة ومصدر للدخل القومي⁽³⁾، سوف يتوفر على دعامين أساسيين هما تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة.

¹ - كارولين ليز، "الهوة الرقمية: مفارقة جيل الانترنت"، في: نقد مجتمع المعلومات، تر: خالد طه خالد، (ص ص 27-40)، ط 1، باريس: منشورات ضفاف، 2013، ص 29.

² - محمد أمين عبوب، "تداول المعلومات داخل المجتمعات الافتراضية على شبكة الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً: دراسة استكشافية، وصفية تحليلية على عينة من مستخدمي الفايبروك"، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

³ - سميرة شيخاني، "الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، ع 1-2/2010، (ص ص 435-480)، ص 436.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا ونقلها:

برز مفهوم التكنولوجيا إلى ساحة التداول العلمي كمصطلح في خضم سلسلة من التغيرات التي حدثت في إدارة الصناعات التحويلية خلال القرنين 18 و19، حيث أحدثت التقنية التي كانت متوفرة ثورة في النشاط الاقتصادي وفي المجتمعات التي حدثت فيها، وأسهم ذلك التطور في ميدان التقنية في إطلاق الثورة الصناعية التي ميزت أوروبا ثم العالم الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

1. تعريف التكنولوجيا: هي "تطبيق المعرفة على الحل العملي للمشاكل، وقد كانت تلك التطبيقات تاريخياً سمة مستمرة متواصلة لجميع الأنظمة الاجتماعية، مهما كان مظهرها السطحي قيد يبدو بدائياً"⁽¹⁾.

هي أيضاً مصطلح يشير إلى كل الطرق التي يستخدمها الناس في اختراعهم واكتشافاتهم لتلبية حاجياتهم وإشباع رغباتهم، حيث كان لزاماً على بني البشر منذ أزمنة بعيدة جداً أن يكبحوا ليحصلوا على المأكل والملبس والمأوى [...] حيث قام الكثيرون عبر العصور باختراع الأدوات والآلات والمواد والأساليب لجعل الحياة أكثر يسراً، كما اكتشفوا الطاقة المائية والكهرباء وبعض مصاريف الطاقة الأخرى ليكون العمل ميسوراً وأكثر إنتاجية⁽²⁾، ومنه فقد أصبح العصر الذي نعيشه عصرًا تكنولوجياً ومحكوماً باقتصاد المعلومات، حيث يعتمد هذا النوع من الاقتصاد على "نظام هائل ومعقد داخل الدول الصناعية وفيما بينها، ويبني هذا النظام على التسهيلات التي أتاحتها التكنولوجيا في النصف الثاني من القرن 20 وبدايات القرن الـ21"⁽³⁾.

التكنولوجيا أيضاً "مجموعة من النظم والقواعد التطبيقية وأساليب العمل التي تستعمل لتطبيق المعطيات المستخدمة للبحوث والدراسات المبتكرة في مجال الإنتاج والخدمات، كونها التطبيق المنظم للمعرفة والخبرات المكتبية، والتي تمثل مجموعة الوسائل والأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العلمية، وبالتالي فهي مركب قوامه المعدات والمعرفة الإنسانية"⁽⁴⁾، من أجل الوصول بالمجتمع البشري إلى أعلى درجات الرقي المعرفي والمادي.

إن المفهوم الحديث للتكنولوجيا "يشمل الإبداع والخلق، بالإضافة إلى الاقتباس والاستيعاب، فالتكنولوجيا عبارة عن جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، التي تتم من خلالها مراحل النمو المختلفة"⁽⁵⁾، رغم أن بعض قواميس اللغة لازالت لا تعترف بمصطلح التكنولوجيا وتستعمل مصطلح "التقنية" بدلا منه، وهو "العلم التطبيقي في مختلف

¹ - التكنولوجيا في: بيهام جيفري وجراهم إيفانز، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 453.

² - التقنية في: الموسوعة العربية العالمية، [قرص مضغوط]، الرياض: شركة أعمال الموسوعة للإنتاج الثقافي، 2004.

³ - سميرة شيخاني، "الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، مرجع سبق ذكره، ص 436.

⁴ - خالد منصر، "علاقة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة باغتراب الشباب الجامعي"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012، ص 14.

⁵ - وردة بن عمر، "تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية: مصر نموذجا"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2014، ص 35.

نواحي العلوم، وتعني استخدام الآلة الحديثة في الإنتاج الواسع نتيجة التقدم العلمي تطبيق هذا التقدم في كل نواحي الحياة، في الإنتاج والتوزيع وفي تفهم النواحي السياسية للجماعات⁽¹⁾.

2. نقل التكنولوجيا: هي العلاقة بين المنتجين والمستهلكين للتكنولوجيا في انتقالها عبر حدود الدول وانطوائها على مختلف الفاعلين الدوليين. ومنذ أن برهنت الثورة الصناعية الأصلية على أهمية المدخلات (Inputs) التكنولوجية، فإن قضية الأحكام والشروط التي ينبغي بموجبها أن تتاح تلك المعرفة للآخرين أصبحت ذات أهمية حاسمة. وتتفاقم هذه القضية في العلاقات الدولية المعاصرة لكون الجهات المنتجة للتكنولوجيا هي البلدان الصناعية المتقدمة (AICs) وكون الجهات المستهلكة هي أقل البلدان نمواً (LDCs). ثم إن الوساطة التي يتم عبرها نقل مقدار كبير من المعرفة هي الشركات متعددة الجنسيات (MNCs). وهكذا فقد أصبح نقل التكنولوجيا رهن استقطاب القضايا الاقتصادية السياسية بين الدول الغنية ودول الجنوب النامية. يحصل نقل التكنولوجيا وفق طرق عديدة: من خلال برامج التعليم والتدريب، عمليات تبادل المستشارين والخبراء، اتفاقيات ترخيص تتم بموجبها إتاحة الأدوات المحمية بموجب براءات الاختراع، الرجوع إلى المصادر المنشورة وبتقليد المنتجات والأساليب، مع أو من دون إذن. وبما أن الابتكار التكنولوجي يجري في الوقت نفسه الذي يجري فيه نقل التكنولوجيا فالأرجح أن تستمر تلك العملية الأخيرة أيضاً في المستقبل. وبما أن البحث والتطوير منتشران بشكل متفاوت أيضاً لمصلحة البلدان الصناعية المتقدمة فإن استدامة هذا الوضع من التبعية التكنولوجية أمراً مرجحاً⁽²⁾.

ثانياً: مفهوم الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

الرقمنة مصطلح بدأ تداوله يشيع استخدامه وتداوله مع مرور الوقت، وقد أنتج داخل الدوائر العلمية ثم الأكاديمية بعد شيوع مفاهيم ارتبطت بمصطلح "الثورة الرقمية" التي باتت صفة وسمّة تميز العصر الآني الذي يعيش الإنسان فيه.

1. تعريف الرقمنة: بدخول الكمبيوتر حياة الناس اليومية، وجدت معه مجموعة من التعبيرات والمصطلحات التي تتصل به، ومنها الرقمنة التي تعتبر "من أهم إنجازات التكنولوجيا الرقمية للمعلومات، حيث تعني إسقاط الحواجز الفاصلة بين أنساق الرموز المختلفة من نصوص وأصوات وأنغام وصور ثابتة ومتحركة، وتحويل هذه الأنساق إلى سلاسل رقمية قوامها الصفر الواحد، حتى تتواءم مع نظام الأعداد الثنائي الذي هو أساس عمل الكمبيوتر"⁽³⁾.

فهي بذلك عملية تحويلية للأنساق العادية (التماتلية) إلى نظام آخر تتمكن الآلة أو الجهاز سواءً أكانت كمبيوتراً أو نظاماً معلوماتياً من التعامل معه، على أساس البرنامج المعد له سلفاً، ثم يقوم هذا الوسيط (الآلة أو الجهاز) بإعادة عملية القراءة ليخرج النصوص من شكلها العادي نصاً كان أو صورة أو مقطع فيديو أو غيره.

¹- التقنية في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مصر: منشورات كتب عربية، 2006، ص 121.

²- نقل التكنولوجيا في: بفينهام جيفري وجراهام إيفانز، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 454.

³- الرقمنة في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 228.

2. ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال: في خضم عمليات التحول في طبيعة المجتمع الإنساني التي جاءت بها رياح العولمة خلال القرن الماضي، فقد طال التحول والتغير عدداً من المفاهيم والمصطلحات والعلوم ومن بينها تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أ. ضبط مصطلحات الاتصال والإعلام والمعلومات: يشير مصطلح الاتصال إلى عملية "التدفق الحر للمعلومات والبيانات والآراء عبر وسائل مختلفة، فقد يكون الاتصال مباشراً (Direct) أي (Face To Face)، وهو الاتصال الذي يتم مباشرة بين الأفراد دون الاستعانة بأي أداة اتصالية، فيكون بمثابة فرصة كبيرة لتبادل المعلومات بين المرسل والمستقبل، وقد يكون غير مباشر (Indirect) فتستخدم فيه أداة من أدوات الاتصال، وقد يكون رسمياً (Formal) أو غير رسمي (Informal)"⁽¹⁾، والاتصال وفق هذا التعريف عبارة عن عملية تبادل للمعلومات بين طرفين، وقد يكون التواصل موجهاً فقط، أي بدون عملية تبادل فلا يكون لأحد الطرفين القدرة على الاتصال، إنما فقط الاستقبال (الاستماع أو القراءة فقط)، ويعبر مصطلح شبكات الاتصال (Communication Networks) على "شبكات الاتصال الدولية التي تنقل المعلومات عبر الأمم، وتكون لها الصفة الدولية ضمن الطريق السريع للمعلومات، ومن أهم الشبكات شبكة الانترنت الدولية"⁽²⁾.

وربطاً بمفهوم الرقمنة، فإن الاتصال الرقمي هو "العملية الاجتماعية التي يتم فيها الاتصال من بعد بين عدة أطراف، حيث يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة واستقبالها، وذلك من خلال النظم الرقمية ووسائلها لتحقيق أهداف معينة"⁽³⁾. أما التواصل فهو "تقنية إجرائية أساسية في فهم التفاعلات البشرية وتفسير النصوص والخبرات الإعلامية، وكل طرائق التواصل والاتصال والإرسال [...] لقد أصبح التواصل علماً قائماً بذاته له تقنياته ومفوماته الخاصة وأساليبه وأشكاله المحددة له"⁽⁴⁾.

الإعلام هو إيصال وتقديم الأفكار والآراء والتوجيهات عن موضوع محدد بطريقة المعلومات والبيانات المرتبطة بها، بحيث تكون النتيجة المتوقعة أو المخطط لها أن يعلم جمهور مستقبلها الرسالة الإعلامية كافة الحقائق عن ذلك الموضوع، بحيث يكون في استطاعتهم تكوين آراء أو أفكار يفترض أن تكون مفيدة وصائبة، بحيث تمكنهم من أن يتحركوا ويتصرفوا على أساسها"⁽⁵⁾.

يتميز المحتوى الإعلامي بالجدية والدقة كأصل فيه، وعليه فإن الإعلام "ينبغي أن يكون أكثر فعالية نتيجة الفرص الجديدة المتاحة، وتوفر عامل الأمان إلى جانب متابعة تطورات الأحداث وتقييم البرامج والخطط التي قد تكون بديلاً في مراحل

¹ - الاتصال في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² - شبكات الاتصال في: المرجع نفسه، ص 252.

³ - محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2007، ص 26

⁴ - ماجد رجب العبد سكر، "التواصل الاجتماعي: أنواعه، ضوابطه، آثاره ومعوقاته"، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم الحديث غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة، 2011، ص 04

⁵ - عامر إبراهيم القندلجي، الإعلام والمعلومات والانترنت، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

لاحقة⁽¹⁾، ذلك أن الوظيفة الأولى للإعلام هي رصد ومتابعته لكل جديد يهم المجتمع وتبليغه به في الوقت الحقيقي بصورته الحقيقية دن تزييف أو تجميل، مهما كانت الصورة الحقيقية مؤلمة أو صادمة أو مرعبة أو مخيفة.

والمعلومات هي كل خبر أو معرفة أو رأي أو تصور أو رؤية أو استنتاج يهم المجتمع أو أحد أفراده ليحقق من وراءه منفعة أو يتحقق له به مكتسباً، ويستقيم أمرها بوجود طرفين: مرسل لها ومستقبل، أما عصرها المعرفي فقد بدأ "في أوائل العقود الأخيرة من القرن العشرين وبواكب عصر العولمة، حيث أصبح تدفق المعارف متاحاً للجميع"⁽²⁾، فأنتجت سوق المصطلحات المرتبطة بمجال المعلومات عدة مفاهيم مثل الطريق السريع للمعلومات (Information Super higtway) والذي يعني قوة وسرعة انتشار وتداول المعلومة "قد أصبح تعبيراً رسمياً منذ سنة 1993 حينما بدأ انتشار المعلومات وتناقلها عبر شبكات الكمبيوتر، وهو يدل على عصر الهواتف المحمولة أو الخلوية، وما نتج عنه من انطلاق الاتصالات لآفاق متقدمة ونعتها بعصر السماوات المفتوحة والعولمة والكوكبة، فالمعلومات لا يستطيع أحد أن يحجبها وتنتقل بسرعة فائقة وبسهولة ويسر بين بلدان العالم"⁽³⁾، أما "أخلاقيات عصر المعلومات" فيقصد بها دقة البيانات وعدم استخدام هذه المعلومات في الأضرار بمصالح الغير أو التمييز، ونزاهة آلات البحث والتصفح والأمانة العلمية، وأن تكون هذه المعلومات لخدمة الإنسانية، وغير هادمة للقيم الحضارية والإنسانية ولا تقتحم الخصوصية⁽⁴⁾.

أما مصادر المعلومات فهو مصطلح عام وواسع يستخدم ليعني جميع الأوعية أو الوسائل أو القنوات التي يمكن عن طريقها نقل المعلومات من مرسل إلى مستقبل، ذلك أنه لكي يتم نقلها وتبادلها فهي تحتاج إلى مرسل وقناة أو وسيلة ومستقبل⁽⁵⁾، وفي علم المكتبات يعني كل ما يمكن جمعه وحفظه وتنظيمه واسترجاعه لتقديمه للدارسين أو الباحثين في المكتبات ومراكز التوثيق، أما انفجار المعلومات فيعني الزيادة السريعة في كمية المعلومات المنشورة والآثار المترتبة على وفرتها، في تحميل زائد وتشبع وسوء إدارة لها، مما يجعل الفرد غير قادر على تحصيل المعلومات الكافية التي يريدها، إلا إذا كان يقرأ يوماً 05 ساعات على الأقل⁽⁶⁾.

ب. مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال: تدل التكنولوجيا المعلومات والاتصال على "مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة والتي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال

¹- حسن الأنصاري، "الإعلام العربي في ظل الأزمات: الخطاب المرئي والتفاعلية مع أحداث الثورات العربية"، مجلة تموز، ع 55، السنة 21، 2013، (ص ص 46-69)، ص 64.

²- عصر المعلومات في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 294.

³- الطريق السريع للمعلومات في: المرجع نفسه، 275-276.

⁴- أخلاقيات عصر المعلومات في: المرجع نفسه، 28.

⁵- كداوة عبد القادر، "الانترنت كمصدر للمعلومات في الأوساط البحثية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الحلقة، الجزائر، ع 07، الثلاثي 02، 2012، (ص ص 199-207)، ص 200.

⁶- فضيل دليو، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، ط1، الجزائر: دار هومة، 2014، ص 32.

الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الواسطي، والتي يتم من خلالها جمع البيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المرئية أو المطبوعة أو الرقمية ثم تخزينها أو استرجاعها في الوقت المناسب، ومن ثم تقع عملية نشرها بأي من الأشكال سالفة الذكر⁽¹⁾.

مصطلح تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) يمثل مجموعة المعارف والخبرات والمهارات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في الحصول على المعلومات المحفوظة والمصورة والمرسومة والرقمية وفي معالجتها وبنائها وتخزينها بغرض تسهيل الحصول عليها وتبادلها وجعلها متاحة للجميع⁽²⁾، فيدخل تحت مسمى الوسائل المادية التنظيمية أجهزة التلفزيون والراديو والهاتف التلكس والفاكس وحتى الكمبيوتر وأجهزة الاتصال الأحدث وغيرها.

تاريخياً، ظهر المفهوم في الثمانينات من القرن 20 في الولايات المتحدة الأمريكية باسم تكنولوجيا المعلومات (Information Technologies) (IT) الناتج عن دمج الحواسيب بالخطوط الهاتفية، ثم في اليابان باسم الكمبيوتر والاتصال (Computer and communication) (c&c)، ولاحقاً في أوروبا باسم (Télécommunication et Information) (أى الاتصالات عن بعد الإعلام الآلي⁽³⁾)، وقد انصب مدلولها بداية على "الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الإنتاج والتسجيل الكهرومغناطيسي واسطوانات الليزر، والبث الإذاعي والتلفزيوني والذي توج باستخدام الشبكات الفضائية المعتمدة على الترددات عالية القدرة (VHF) والشبكات الأرضية التي تستخدم الألياف الضوئية، هذا بالإضافة إلى استخدام الحاسوب (الكمبيوتر) وما يتصل به من تقنيات"⁽⁴⁾.

هذا النوع من التكنولوجيا يعبر "عن كل آلة أو تقنية أو وسيلة خاصة تعمل على إنتاج أو تخزين أو استرجاع أو توزيع أو استقبال أو عرض المعلومات"⁽⁵⁾، فهي بهذا تقدم على أنها "وسيلة للتواصل يمكن الوثوق بها، حيث أنها تضمن قدرات تخزين المعلومات وتقلل من تكاليف عمليات الاتصال"⁽⁶⁾، حيث يدل هذا الأخير على "المشاركة في الأفكار والمعاني والمعلومات، باعتباره نشاطاً يستهدف تحقيق العمومية أو الذبوع أو الانتشار أو الشبوع لفكرة أو موضوع أو نشاط أو قضية، عن طريق انتقال

¹ - حفيفة بومايلة، "علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003، ص 12.

² - وردة بن عمر، "تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية: مصر نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ - فضيل دليو، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁴ - جيدور حاج بشير، "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الحراك السياسي الجزائري"، في: قوي بوحنية (محرراً)، الانتخابات الرئاسية الجزائرية (الأسئلة المحرجة)، (ص ص 255-289)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 258.

⁵ - خالد منصّر، "علاقة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة باغتراب الشباب الجامعي"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁶ - محمد بنهلال، "الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية"، في: عبد الإله بلقزيز (محرراً)، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، (ص ص 17-55)، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 18.

الأفكار أو المعلومات أو الآراء والاتجاهات من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات باستخدام رموز ذات معنى موحّد ومفهوم بنفس الدرجة لدى كل من الطرفين⁽¹⁾.

في الشق الآخر من النقاشات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا بد من النظر في الجانب السلبي لهذا التطور، ذلك أن كل المواد العلمية والتكنولوجية التي بناها الإنسان لا بد أن تحمل شقاً سلبياً سواء في بيئتها أو في سوء استخدامها، فهذه التكنولوجيا قد "تحد من الخيارات المتاحة للحكومات من أجل السيطرة على المعلومات وتحد أيضاً من فعالية أدوات السياسات القديمة، وتجعل من الأصعب على الحكومات فهم أو تحديد ما يمكن أن تتجمع حوله الجماهير، وقد تفتقد القدرة على التأثير أو الحفاظ على القيم البالية والعتيقة والمفاهيم السيئة التي تختلف عن القيم الأصلية والمفاهيم الصحيحة حول الحرية والعدالة والمساواة والإنصاف والشفافية والمساءلة والديمقراطية"⁽²⁾، وذلك بالرغم من كثرة التوجهات بأن هذه التكنولوجيا قد أفادت أكثر مما أساءت في "أوجه الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، بغرض تحقيق التنمية المستمرة وتحسين نوعية الحياة للمجتمع والأفراد"⁽³⁾.

الفرع الثاني: التفاعل في المجال الافتراضي: الإعلام والاتصال والتسويق السياسي:

يفترض الواقع أن مناقشة قضية ما أو الفصل في شأن من شؤونها أو اتخاذ قرار في مسألة بعينها أو البحث في مشكلة يستوجب وجود أطراف هذا الأمر في مكان معلوم ومحدد، بحيث تكون محاوراتهم وأقوالهم وردودهم مسموعة ومحل أخذ ورد، لكن التطور الحاصل في أنظمة التواصل الحديثة وغلبة التكنولوجيا الاتصالية وتلون الحياة المعاصرة بألوان الرقمنة وثورة المعلومات قد أوجد فضاءات أخرى يجري فيها ما يجري في الفضاء الواقعي الحقيقي من نقاشات وملامسات وتجاذبات، لكنها لا تجري في مكان محدد بل في مجال غير حقيقي يسمى المجال الافتراضي.

ومنه فقد نشأت عدة مفاهيم داخل هذا المجال كالتالي كانت مرتبطة بالمجال الحقيقي، مثل الاتصال والتواصل والتسويق السياسي للأفكار والرؤى وغيرها.

أولاً: مفهوم المجال العام الافتراضي:

يتطلب فهم مصطلح المجال العام الافتراضي أن يزول الغموض أولاً على مصطلحات المجتمع الافتراضي والمجتمع الشبكي والفضاء السيبراني، حيث أن المجتمع الافتراضي "جماعة من البشر تربطهم اهتمامات مشتركة ولا تحدهم بالضرورة حدود جغرافية أو أواصر عرقية أو قبلية أو سياسية أو دينية، يتفاعلون عبر وسائل الاتصال أو وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، ويطورون فيما بينهم شروط الانتساب إلى الجماعة وقواعد الدخول والخروج وآليات التعامل والقواعد والأخلاقيات التي ينبغي

¹- جيدور حاج بشير، "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الحراك السياسي الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 265.

²- عبد الحميد بسويبي، ثورة مصر وتكنولوجيا المعلومات: الصراع في الفضاء السيبراني، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012، ص 66.

³- سميرة شيخاني، "الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، مرجع سبق ذكره، ص 436.

مراعاتها، فهو بذلك يدل على نظام اجتماعي تكنولوجي" (1)، أما المجتمع الشبكي فهو "مجموعة من المترادفات القوية لمفهوم مجتمع المعرفة، وقد وُلد هذا المفهوم الأخير بدوره مترادفات أخرى، ففي البعد التكنولوجي نعثر على مرادفات مثل المجتمع الرقمي، مجتمع المعرفة، الفجوة الرقمية [...] عصر المعلومات والانترنت والعالم الافتراضية والأسواق الإلكترونية [...]، ومنه فإن قوة مفهوم المجتمع الشبكي يصنعها البعد التكنولوجي وتصنعها القدرة على الاتصال والتواصل في جميع الأوقات ومن دون رقيب" (2).

ومنه يتضح أن الفرق بين المصطلحين يكمن في العناصر التي يتشكل منها كل واحد منهما، فالأول عبارة عن أشخاص يستخدمون وسائل تكنولوجية واتصالية، أما الثاني فهو عبارة عن أدوات تقنية وتكنولوجية تصنع المعلومات والمعرفة. لقد كان أول ظهور للفضاء السيبراني كمصطلح "على يد (William Gibson)، عندما استعمل هذه الاستهلاكية مع كلمة (Space) في عبارة الفضاء الافتراضي (Cyber Space) وذلك في بحثه عن اسم ما لوصف رؤيته لشبكات حاسوب كونية تربط كل الناس وكبنية تحتية لتداول المعلومات" (3)، وبذلك أمكن فهمه أنه عبارة عن بيئة يصنع فيها الرأي العام وتتبلور فيها آراء أفراد المجتمع حيال القضايا التي يهتم لها الكيان الجمعي.

1. تعريف المجال العام الافتراضي: هو مصطلح استعمله لأول مرة المفكر "الألماني

(Jüreger Habermass) وذلك سنة 1989 وسماه (Public Sphere)، ينظر إليه على أنه يقدم أخبار وسائل الإعلام على أنها القوة السياسية والتمثيل والاعتراف الثقافي" (4).

تاريخياً بدأ الحديث عنه يأخذ حيزه "عقب ثورة الاتصالات والمعلومات ويزور تأثيرات الانترنت والتواصل السيبري، حيث ساهمت هذه الأخيرة في بلورة علاقات غير فيزيقية بعيدا عن تفاعلات الوجه بالوجه (Face to Face)، مشكلة ما بات يعرف بالمجتمع الافتراضي، وقد "دعمت الانترنت فكرة النقاش حول المجال العام المشترك الذي يجمع أفراد الرأي العام ضمن إطار حوار حول القضايا الهامة، بالاعتماد على فكرة "التفاعلية" التي هزمت بها الانترنت وسائل الإعلام التقليدية مدعمة بذلك ديمقراطية وسائل الإنتاج الإعلامي" (5).

يعرف (Jüreger Habermass) المجال العام الافتراضي بأنه "مجتمع افتراضي أو خيالي ليس من الضروري تواجده في مكان معروف أو مميز، فهو يتكون في الأساس من مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، يجتمعون بعضهم ببعض

1- حميدة بن يحيى، "الهوية الافتراضية للطالب الجامعي على شبكة الانترنت: شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً"، مذكرة ماستر في علم اجتماع الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة تلمسان: أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013، ص 43.

2- كمال عبد اللطيف، المعرفي والإيديولوجي الشبكي: تقاطعات ورهانات، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 30.

3- محمد أمين عبوب، "تداول المعلومات داخل المجتمعات الافتراضية على شبكة الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً: دراسة استكشافية، وصفية تحليلية على عينة من مستخدمي الفايبروك"، مرجع سبق ذكره، ص 78.

4- شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2011، ص 75.

5- وردة بن عمر، "تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية: مصر نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 78.

كجمهور لكي يقوموا بوضع وتحديد احتياجات المجتمع في الدولة، فهو يعتبر مصدراً لتكوين الرأي العام، ويتطلب شرعية السلطة لتفعيل أي ديمقراطية، ويبرز الآراء والاتجاهات من خلال السلوكيات والحوار" (1). ويعرفه "السيد ياسين" بأنه "بيئة إنسانية وتكنولوجية جديدة للتعبير والمعلومات والتبادل، حيث يتكون أساساً من الأشخاص الذين ينتمون لكل الأقطار والثقافات والأعمار والمهن، كما أنه شبكة عالمية من الحاسبات المرتبطة ببعضها البعض، عن طريق البنية التحتية الاتصالية، والتي تسمح بتبادل المعلومات ونقلها بطريقة رقمية" (2).

أما المجتمع الافتراضي فهو "مجموعة أشخاص اندمجوا في الاتصالات والتفاعلات عبر الإنترنت، في حلقات النقاش أو منتديات المحادثة الإلكترونية [...]، فهو عملية تقاسم فضاء الاتصال مع أشخاص قد لا نعرفهم وغالباً ما يتم هذا في الوقت الحقيقي، فهو عبارة عن انعكاس المجتمع الواقعي لكن لا يوجد فيه أناس فعليون ولا اتصالات حقيقية كما في الواقع، فهو بذلك جمهور من عدد من أنحاء العالم جالسون حول شاشات الكمبيوتر للتواصل مع بعضهم البعض" (3).

2. أساسيات ومميزات الاتصال في المجال العام الافتراضي: نظرية المجال العام الافتراضي تقوم "على وصف وشرح عملية تشكيل الرأي العام والمؤثرات الاجتماعية والثقافية التي تساعد على تطويره، ويتوسط هذا المجال مجالات السلطة العامة والحكومة والمجال الخاص" (4)، ومنه يصبح المجال العام الافتراضي عبارة عن بيئة يصنع فيها الرأي العام وتتبلور فيها آراء أفراد المجتمع حيال القضايا التي يهتم لها الكيان الجمعي.

أما النظرية في بنيتها الجديدة فتقوم "على محاولة فهم حدود الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجديدة في إتاحة النقاش العام وتسهيل بلورة توافقات تعبر عن الرأي العام النشط، بحيث تكون إطاراً نظرياً متكاملاً يمكنه توضيح حدود الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجديدة" (5)، هذه الوسائل الجديدة تتمثل في المدونات والمنتديات ومجموعات النقاش التي تتولى إدارة وتوجيه النقاش السياسي والاجتماعي في المجتمع، وذلك بغية تعزيز المشاركة العامة وترشيد عمليات صنع القرار، حتى الوصول انتهاءً إلى دعم كفاءة الممارسة الديمقراطية في المجتمع، وذلك عن طريق بلورة رأي عام يحظى باتفاق جماهيري، مانحاً الشرعية للعمليات السياسية المختلفة داخل الدولة والمجتمع. ويتميز الاتصال داخل المجال الافتراضي العام بأربعة عناصر:

¹ - شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² - محمد أمين عبوب، "تداول المعلومات داخل المجتمعات الافتراضية على شبكة الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً: دراسة استكشافية، وصفية تحليلية على عينة من مستخدمي الفيسبوك"، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ - مرتم ناريمان نومار، "استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية: دراسة عينة من مستخدمي موقع الفيسبوك في الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012، ص 89.

⁴ - شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 75.

⁵ - المرجع نفسه، ص 75-76.

- أ. **التفاعلية (Intractivity):** حيث لم يعد المتلقي ذلك الطرف السلبي الذي يتعرض لمضمون رسالة المرسل، بل أصبح مشاركاً إيجابياً في العملية الاتصالية، ومسؤولاً عن جزء من مضمون هذه الرسالة.
- ب. **اللاجماهيرية (Demassification):** الرسالة في هذا المجال توجه إلى فرد أو جماعة معينة، فلا يمكن توجيهها إلى جماهير كبيرة، مثلما كان العمل به في وسائل الاتصال الجماهيرية.
- ت. **اللاتزامنية (Asyncheronization):** يمكن إرسال أو تلقي الرسالة حسب الوقت الذي يناسب المستخدم، فليس مطلوباً من جميع المستخدمين استخدام التقنية الاتصالية نفسها وفي نفس الوقت مثل البريد الإلكتروني E-mail.
- ث. **الفورية:** أي الإرسال والاستقبال في آن الوقت⁽¹⁾.

ثانياً: الإعلام والاتصال والتسويق السياسي:

يعني مصطلح الإعلام عملية الإخبار ونقل المعلومة أو جزء منها إلى فرد أو مجموعة أفراد من أجل صنع رأي فيها، بما يحقق نيل هؤلاء المعنيين بوصول المعلومة أو الخبر لحقهم فيها، أما مصطلحي الاتصال والتسويق السياسي فهما يستوجبان علاقة بين طرفين أو أكثر يؤديان فيهما وظيفتي الإرسال والاستقبال.

1. مفهوم الإعلام والإعلام السياسي: يشير مصطلح الإعلام إلى "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، وهي التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة"⁽²⁾، يعرف الإعلام أيضاً أنه "تشر الوقائع والآراء في صيغة مناسبة، بواسطة ألفاظ أو أصوات أو صور، وبصفة عامة بواسطة جميع العلاقات التي يفهمها الجمهور، بحيث يتكون لديهم رأي صائب في واقعة في الوقائع، فيعبر هذا الرأي تعبير موضوعياً عن عقلية هذه الجماهير واتجاهاتهم وميولاتهم"⁽³⁾.

أما الإعلام السياسي (Polical Media) فهو "المضمون السياسي لوسائل الإعلام الذي له أثر، ويقصد أن يكون لهذا المضمون أثر في توزيع أو استخدام السلطة في المجتمع، فهو العملية التي تقوم من خلالها قيادة الأمة بإعلام مواطنيها لإضفاء معنى على الوسائل المتعلقة بسير السياسة العامة"⁽⁴⁾.

¹- محمد أمين عيوب، "تداول المعلومات داخل المجتمعات الافتراضية على شبكة الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً: دراسة استكشافية، وصفية تحليلية على عينة من مستخدمي الفاييسوك"، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

²- رضا عبد الواحد أمين، الصحافة الإلكترونية، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 91.

³- أميرة كركوب، "دور الإعلام الجديد في دعم الحراك المجتمعي: مصر نموذجاً"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، جامعة بسكرة: محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 07.

⁴- حسن قطيم طماح المطيري، "الاستخدامات السياسية لموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" من قبل الشباب الكويتي"، رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2013، ص 15.

إن الإعلام في جوهره مرتبط منذ بداياته بالعمل السياسي، وذلك لكون هذا الأخير بكل أشكاله سواءً أكان مشاركة سياسة أو انتخابات أو تشكيل حكومة، عبارة عن مجموعة من الأفعال ذات الطبيعة الاتصالية والمرتبطة بالآخرين. ومع ذلك فلا يمكن فك الارتباط بين الإعلام السياسي وحقل الإعلام عموماً، فالإعلام السياسي هو أحد فروع الإعلام والذي يُعنى بأنماط الاتصال السياسي، ويؤدي وظيفة سياسية للقائمين عليه، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وتقتصر أهدافه ودوافعه على إحداثه تأثيرات واقعية أو محتملة على عمل وسلوكيات الآخرين⁽¹⁾.

2. مفهوم الاتصال والاتصال السياسي: الاتصال عموماً "عملية التدفق الحر للمعلومات والبيانات والآراء عبر وسائل مختلفة، فقد يكون اتصالاً مباشراً (Direct) أو (Face to face) وهو الاتصال الذي يتم مباشرة بين أفراد دون الاستعانة بأي أداة اتصالية، فهو فرصة لتبادل المعلومات بين المرسل والمستقبل"⁽²⁾.

أما الاتصال السياسي فهو ذلك "النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب، والذي يعكس أهدافاً سياسية محددة، تتعلق بقضايا البيئة السياسية ويؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال"⁽³⁾. وهو "التدفق المستمر للمعلومات فيما بين وحدات النظام السياسي، وبينه وبين النظم الأخرى داخل وخارج المجتمع حتى يمكن الوفاء بأغلب المطالب، ويتم من خلال وسائل إعلام الأحزاب وجماعات المصلحة والبيروقراطية وقادة الرأي"⁽⁴⁾.

أصبحت اليوم شبكة الانترنت ضامنة لاستمرار تدفق المعلومات بغزارة وقوة، رغم كونها في سياق تطور مستمر و"اللحظة الفاصلة لبلوغ الشبكة العالمية سن النضوج كوسيلة إعلام جماهيرية، عندما تكشف للعالم الوقائع كما هي بلا رتوش، أفضل من أي وسيلة إعلام أخرى"⁽⁵⁾، عندها يصبح الإعلام والإعلام السياسي أكثر مصداقية واحتراماً، ذلك أن المجتمع السياسي سيكون لديه قدر هام من الثقة واليقين حيال ما يصل عبر قنوات انتقال المعلومات. والاتصال السياسي أيضاً عملية "نقل المعلومات من الحاكم إلى المحكومين عن طريق وسائل جماهيرية أو منظماتها، ورجع الصدى من المحكوم إلى الحاكم، أي بعبارة أخرى اتصال في شكل المدخلات والمخرجات"⁽⁶⁾.

3. مفهوم التسويق والتسويق السياسي: يعتبر التسويق مفهوماً تجارياً بحثاً يتعلق بعرض سلعة أو متاع على مجموعة من الناس بغرض شراءه أو إعطائه قيمته، كما يفترض المصطلح وجود مكان لممارسة هذا النشاط وهو السوق عادة.

¹ - المرجع نفسه والصفحة نفسها.

² - الاتصال: في إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

³ - حسن قطيم طماح المطيري، "الاستخدامات السياسية لموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" من قبل الشباب الكويتي"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁴ - "الاتصال السياسي" في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، مصر: منشورات كتب عربية، 2006، ص 18.

⁵ - عبد المالك ردمان الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص 136.

⁶ - الطاهر بن خرف الله، مدخل إلى التسويق السياسي، ط2، الجزائر: دار هومة، 2014، ص 05.

يتألف مصطلح التسويق أو الماركيتينغ (Marketing) من كلمتي (Market) والذي يعني السوق والإمتداد (ing) الذي يعني الحركة، وفي اللغة الفرنسية أطلقت الأكاديمية الفرنسية للتجارة تسمية (Marcantique) للتدليل على المعنى نفسه الذي اتخذته "الماركيتينغ" في البلدان الأنجلوسكسونية، وحسب الغرفة التجارية الدولية، فهو مجموعة العناصر المتعلقة بطرق التوزيع، البيع، الإشهار وترويج منتج ما⁽¹⁾.

أ. تعريف التسويق السياسي: يعرفه (David Quintrie Et Schrodre) بأنه نشاط "يهدف إلى تنظيم عدد المناضلين، المساعدات المالية، الانتساب إلى حزب أو برنامج أو مرشح، وذلك باستخدام كل الوسائل للوصول إلى هدف محدد بصورة مسبقة، توظيفا لتطلعات الرأي العام"⁽²⁾. وعرفه آرون (Aron) بأنه "تحليل وتخطيط وتنفيذ والتحكم في البرامج السياسية التي تضمن بناء العلاقات ذات المنفعة المتبادلة بين كيان سياسي أو مرشح ما والناخبين، والحفاظ على هذه العلاقة من أجل تحقيق المسوق السياسي"⁽³⁾.

تأسيساً على المفهوم التجاري، يعني التسويق السياسي سياسياً "مجموعة تقنيات تهدف إلى تفضيل (تجانس) مرشح ما مع الناخبين الحقيقيين، والتعريف به لدى عدد كبير منهم ولدى كل واحد منهم، وخلق الفاصل بينه وبين المنافسين له وبأقل الوسائل، ومن ثم رفع عدد الناخبين الذي يعمل على الحصول على أصواتهم خلال الحملة"⁽⁴⁾.

ب. تاريخية مفهوم التسويق السياسي: إذا كان التسويق السياسي يرجع إلى سنة 1952 بمناسبة الانتخابات الأمريكية وحملة إيزنهاور الانتخابية بفضل أولى الومضات الإشهارية التليفزيونية، فإن بداية ظهوره على يد الأمريكان يرجع في الحقيقة إلى حملة "فرانكلين روزفلت" سنة 1936⁽⁵⁾، ومع ذلك فقد أكدت عدة دراسات على أن "الجمهور يكره التسويق السياسي في الحملات الانتخابية، حيث رأى أكثر من 60% من الناخبين أن الإعلام السياسي لم يساعدهم في اختيار المرشح في انتخابات 1998"⁽⁶⁾. وفي فرنسا كانت حملة لوكانوي (Jean Locanuet) خلال رئاسيات 1961 قد سجلت بداية التسويق السياسي⁽⁷⁾.

المطلب الثالث: ماهية الإعلام الجديد وأشكاله:

أفرزت العولمة ثورة حقيقية في كثير من مجالات الحياة المختلفة، أعطت للعالم روحاً جديداً ونفساً غير معهود، فتغيرت كثير من المفاهيم وتطورت عديد المصطلحات وظهرت إلى ساحة التداول قضايا جديدة كما وئدت (انقرضت) أخرى، ومن بين

¹ - الطاهر بن خرف الله، مدخل إلى التسويق السياسي، المرجع نفسه، ص 23.

² - صحراوي بن شيحة وآخرون، التسويق السياسي، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2010، ص 93.

³ - المرجع نفسه والصفحة نفسها.

⁴ - الطاهر بن خرف الله، مدخل إلى التسويق السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

⁵ - المرجع نفسه، ص 12.

⁶ - محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين النظرية والتطبيق، ط 1، القاهرة: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2007، ص 49.

⁷ - الطاهر بن خرف الله، مدخل إلى التسويق السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تجليات ثورة العولمة ذلك التطور الذي ميز سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتلك الطفرة التي جعلت العالم كله كأنه بوتقة واحدة يتسامع الناس فيه أصواتهم ويتبادلون أفكارهم كأنهم في محيط واحد مفتوح ومتقارب.

بعد ظهور الانترنت داخل مجتمع المعرفة الجديد والمقام على أعمدة العولمة، عاشت فترة من الزمن في طور (Web 1.0)، أين كانت الرسالة الاتصالية يحكمها قانون من المرسل إلى المستقبل، ثم ما لبثت أن حصلت ثورة قلبت المفاهيم بظهور (Web 2.0) الذي تطورت من خلاله كل تطبيقات الانترنت، وظهرت في بيئته ما يعرف بالمنتديات (Forums) والمدونات (Plogs) وشبكات التواصل الاجتماعي التي جعلت مرئاد الانترنت صانعاً للخبر والمعلومة، ومستهلكاً لها تحت مسمى "المواطن الصحفي" و"المواطن الرقمي".

الفرع الأول: ماهية الإعلام الجديد:

يشمل مصطلح الإعلام الجديد بشكل عام كل ما حدث للتكنولوجيا الاتصالية من تطور خلال العقود الأخيرة، ويعبر عن كل ما وصلت إليه من تحديث بدخول الجيل الحالي للانترنت (Web 2.0) مجال الاستخدام. ومن وجهة نظر أكاديمية تخص التعاطي مع مجال الإعلام الجديد ووسائل الاتصال الحديثة عبر البحوث العلمية، فإن هذه الأخيرة تركز على نموذجين تفسيريين عندما تكون في معرض إبراز قيمة وفائدة وسائل الاتصال الحديثة التي جاءت امتداداً لدخول الجيل الثاني للانترنت حيز التشغيل، ويتعلق الأمر بحتمية تكنولوجية وحتمية اجتماعية.

- **الحتمية التكنولوجية:** قوة التكنولوجيا هي وحدها المالكة لقوة التغيير في الواقع الاجتماعي وفيها نظرتان:
 - أ. النظرة التفاؤلية للتكنولوجيا تهل للتغيير وتراه رمزاً لتقدم البشرية وعاملاً لتجاوز إخفاقاتها في مجال الاتصال الديمقراطي.
 - ب. النظرة التشاؤمية والتي ترى التكنولوجيا كوسيلة للسيطرة والهيمنة على الشعوب المستضعفة والسيطرة على الفرد باقتحام حياته وتفكيك علاقاته الاجتماعية.
- **الحتمية الاجتماعية:** حيث أن البنى الاجتماعية هي التي تتحكم في محتويات التكنولوجيا، لأن القوى الاجتماعية المالكة لوسائل الإعلام هي التي تحدد محتواها⁽¹⁾.

إن الإعلام الجديد يعمل داخل المجتمع الافتراضي الذي يتمثل "كشبكة اجتماعية من أفراد يتواصلون من خلال وسيلة معينة ذات قدرة على أن تخترق حدوداً جغرافية وسياسية"⁽²⁾ مثل تطبيقات الانترنت الموجودة حالياً، ومن أبرزها المدونات والمنتديات ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.

¹- للمزيد حول صورة الإعلام الجديد كحتمية تكنولوجية وحتمية اجتماعية، يرجى العودة إلى: حسن قطيم طماح المطيري، "الاستخدامات السياسية لموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" من قبل الشباب الكويتي"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

²- أسامة بن صادق طيب، المعرفة وشبكات التواصل الإلكترونية، الرياض: مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز، 2012، ص 29.

أولاً: مفهوم الإعلام الجديد:

الإعلام الجديد (New Media) أو الإعلام الرقمي (Digital Media) مصطلح يضم كافة تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية، التي جعلت من الممكن إنتاج ونشر واستهلاك وتبادل المعلومات التي نريدها في الوقت الذي نريده وبالشكل الذي نريده، وذلك من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالانترنت، والتفاعل مع المستخدمين الآخرين، كائناً من كانوا أو أينما كانوا⁽¹⁾.

الإعلام الجديد هو "اندماج الكمبيوتر وشبكاته والوسائط المتعددة، فهو بذلك مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت من التزاوج بين الكمبيوتر والوسائط التقليدية للإعلام [...]". هو وسائل خالية من القيود والضوابط التي تضعها السياسات أو أجنذات المؤسسات الإعلامية التقليدية، وهي في منأى من تدخلات هيكل التحرير وعلاقتهم مع القوى في المجتمع"⁽²⁾، لذلك ينعى عادة بالإعلام المستقل الذي تخلص من كل رقابة قبلية أو بعدية، لذلك تجد النشر عبره سلساً وسهلاً ولا يخضع لأي مساءلة أو إذن أو متابعة.

لقد دخل الإعلام الجديد الحياة الإنسانية بكل تعقيداتها ولاس بأدواته وتطبيقاته جل الفئات العمرية والمستويات المعيشية، حيث بات قطاع كبير من الأفراد يقضون "وقتاً طويلاً في استخدام وسائله، حيث انتشر استخدامه بين كافة الطبقات الاجتماعية للسكان، فالاستخدام المكثف لإحدى هذه الوسائل من جانب شخص ما يولد لديه ميلاً للاستخدام الفوري لوسائل أخرى"⁽³⁾، وهو شكل من أشكال إدمان التكنولوجيا والإعلام الجديد.

يعرفه قاموس (Lister) بأنه مجموعة التطبيقات السيكلوجية التي تولدت من التزاوج بين الحاسوب والوسائط التقليدية للإعلام، مثل الطباعة والتصوير والصوت والفيديو فهو مجموعة الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما توفره المجموعات الأصغر من الناس من إمكانية الالتقاء والتجمع على الانترنت والوسائل الأخرى وتبادل المنافع والمعلومات⁽⁴⁾.

ثانياً: أنواع الإعلام الجديد:

تتلخص أنواع الإعلام الجديد في 03 اتجاهات:

أ. الإعلام الجديد بتكنولوجيا قديمة : يعود إلى مجموعة من الأشكال الصحفية في الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات الإخبارية وبرامج الأخبار الحية.

¹ - سعود صالح كاتب. (2011)، "الإعلام الجديد وقضايا المجتمع: التحديات والفرص"، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثاني حول: "تأثير الإعلام الجديد وتقنية الاتصالات على العالم الإسلامي"، جاكرتا، أندونيسيا، 13 - 15 ديسمبر 2011.

² - معتصم بابكر مصطفى، إيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، مرجع سبق ذكره، ص 118.

³ - فيليب بروتون وسيرج برو، ثورة الاتصال: نشأة إيديولوجيا جديدة، تر: هالة عبد الرؤوف مراد، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993، ص 146.

⁴ - باسم الطويسي، "المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة"، في: هدي حوّا (محررا)، ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، (ص ص 137-184)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 146.

- ب. الإعلام الجديد بتكنولوجيا جديدة : يتمثل في جميع الوسائط المعلوماتية الحديثة والتي تمكن من التبادل السلس والسريع للمعلومات، مثل الصحف الإلكترونية والخدمات الإعلامية على الحواسيب والهواتف المحمولة.
- ج. الإعلام الجديد بتكنولوجيا مختلطة : وفيه نزول الفوارق بين القديم والجديد مثل النسخ الإلكترونية للصحف الورقية⁽¹⁾.

ثالثاً: أسباب التحول نحو الإعلام الجديد:

يشهد العالم خلال العقد الأخير تحولاً يكاد جذرياً، وذلك بانتقال الأفراد والمؤسسات إلى الإعلام الجديد، سواءً بممارسته أو البحث عن المعلومة والخبر عبر تطبيقاته، وكنتيجة حتمية بدأ بريق الإعلام التقليدي والجماهيري في التلاشي رويداً رويداً، وذلك نتيجة هجره والبعد عنه من طرف أولئك الذين أصبحوا زبائن في ساحات الإعلام الجديد، ولعل أهم أسباب التحول نحو هذا النوع الوليد من الإعلام تكمن في الآتي:

- أ. انهيار الثقة في وسائل الإعلام التقليدية، وذلك نتيجة لغياب المصداقية، وانحيازها إلى قوى السيطرة والهيمنة على حساب مصلحة الجمهور.
- ب. تطور الجيل الثاني لشبكة الانترنت، مما ساعد على إتاحة المواقع الرقمية على هذه الشبكة بسهولة ودون تكلفة.
- ج. تمرد الجمهور على التبعية والهيمنة التي كانت تمارسها وسائل الإعلام التقليدية⁽²⁾.

الفرع الثاني: أشكال الإعلام الجديد:

تعتبر المدونات والمنديات واحدة من تجليات التطور الذي عرفته شبكة الانترنت في العقدين الأخيرين، وذلك عندما انتقلت من الجيل الأول (Web 1.0) إلى الثاني (Web 2.0)، حيث ظهر أبرز فرق بين الجيلين، فتحوّلت منظومة التواصل عبرها من طريق ذو اتجاه واحد يمارس فيه المرسل وظيفة واحدة دائماً وهي الإرسال ويكون المستقبل على الدوام مستقبلاً، إلى شكل نظمي جديد قوامه طريق باتجاهين، أين يمكن للمرسل أن يكون مستقبلاً والمستقبل مرسلاً، في تلازمية فريدة من تبادل الأدوار في وقت آني ومتزامن، وبذلك حدثت الطفرة الجديدة وأصبح للإعلام مسمى جديد وهو الإعلام الجديد وظهرت إلى ساحة التداول مفاهيم كالنفاذية (Intractivity) والافتراضية (Vertuel) وغيرها.

أولاً: المنديات والمدونات:

تقوم الفلسفة العامة للمنديات والمدونات على استغلال التقنية التي حملها الجيل الثاني في الانترنت، ويتعلق الأمر بانتهاء فكرة الاتصال الخطي (Linear) أو الاتصال في اتجاه واحد من المرسل إلى الملتقى، وهو ما كان يتميز به الاتصال الجمعي أو الجماهيري، حيث أصبح الاتصال يتم في اتجاهين تتبادل فيه أطراف عملية الاتصال الأدوار، فيكون لكل طرف

¹- للمزيد حول الإعلام الجديد والإعلام الإلكتروني، يرجى العودة إلى: هشام المكّي، الإعلام الجديد وتحديات القيم: مداخل إشكالية، ط 1، الرباط: مطبعة توب بريس (Top Press)، 2014، ص 19.

²- معتمد بابكر مصطفى، إيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، مرجع سبق ذكره، ص 123-124.

القدرة والحرية في التأثير على عملية التواصل⁽¹⁾، وعليه فإن المنتدى (Forum) هو "موقع على شبكة الانترنت يجتمع فيه الأفراد من ذوي الاهتمامات المشتركة، ليتبادلوا الأفكار والنقاش عن طريق إنشاء موضوع من قبل أحد أعضائه، ثم تتوالى المشاركات فيه بالردود إثراء للنقاش"⁽²⁾، بالإجابة أو إعادة التساؤل أو الطلب أو التعليق أو النقد ونحوه.

التسمية الإنجليزية (Forum) تدل على نفس المعنى الحقيقي، وهي مكان أو ركن للحوار والنقاش، والمعنى العربي (منتدى) يدل على "النداء" وهو من مناداة الناس للاجتماع ثم النقاش. ومن أكثر أنواعه استعمالاً من التي تثبت على استضافة (Server) نجد منتدى (VB) أي (VBulletin) أو الـ (PHpBB).

أما المدونات فهي عبارة عن صفحات شخصية مبرمجة سلفاً ومستضافة لدى إحدى مواقع التدوين العالمية مثل (Blogs.com). وهي عبارة عن "مواقع تحين بصفة منتظمة وتحوي منشورات فردية أو جماعية تقترح في أغلب الأحيان تعليقات تنشر من طرف القراء، ويتوفر لها أرشيف مفتوح وروابط خارجية، كما أنها تنشر مقالات موثقة (بالتاريخ والساعة) ومرتببة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم⁽³⁾. كلمة المدونة (Weblogs) مركبة من كلمتين (Web) و (Log) وتعني منتدى يستطيع من خلاله الأفراد مناقشة أفكارهم وآرائهم حول مختلف الموضوعات، كما يستطيع أي مستخدم أن يطرح الموضوع الذي يريده ويعرضه للحوار، فضلاً عن تمتعه بحريته في الكشف عن هويته الشخصية وصورته الحقيقية أو التكرار وراء اسم مستعار"⁽⁴⁾.

تاريخياً يعود تاريخ التدوين على شبكة الانترنت إلى سنة 1999 ثم "بدأ ينتشر ويظهر تأثيره منذ سنة 2003 مع بدء الحرب الأمريكية على العراق، أما المدونات العربية فبدأت بالظهور سنة 2004 وزاد انتشارها وتأثيرها منذ 2005 مع بدء حراك سياسي في المنطقة، حيث شارك المدونون بقوة في الدفع نحو التغيير وزيادة الوعي السياسي في دول مثل مصر وتونس وسوريا"⁽⁵⁾.

ثانياً: مواقع التواصل الاجتماعي:

يتقدم الإعلام الجديد ووسائله وتطبيقاته، ويتأخر الإعلام التقليدي خطوات رغم سعيه الحثيث والدؤوب لاستعادة مكانته والرجوع إلى سالف عهده، ومن أبرز وسائل الإعلام الجديد وأكثرها نماء وأوفرها حظاً لتبوء الريادة دون غيرها من وسائله نجد مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تقوم على ثقافة التواصل الاجتماعي، معتمدة على "استخدام التقنيات الرقمية لتسهيل التغيير في

¹ - محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² - منتدى انترنت، متوفر على الرابط التالي: موقع الموسوعة الحرة "Wikipedia": (www.wikidedia.org)، تاريخ الزيارة: (2016/03/12).

³ - نسرين رمضان، "المدونون"، في: (La transition démocratique en Tunisie (Les acteurs)، ص ص 235-257)، تونس: Diwen Edition، 2012، 259.

⁴ - يوسف أزروال، الإعلام الجديد ودوره في الحراك الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط التالي: المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=167:-integris-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.V1bjwOS1zcs، تاريخ الزيارة: (2016/04/01).

⁵ - نلم منصور، جريدة الأخبار اللبنانية، ع 1670، 28 آذار 2012، ص 25.

المجالات السياسية والاجتماعية⁽¹⁾، ومستعينة بعدد من التقنيات التي تحقق رغبة الإنسان وسعيه "نحو التواصل الاجتماعي، حيث كان يتدرج في محيطه من المنزل إلى المدرسة إلى بيئة العمل، لكن ذلك لم يكن كافياً حيث احتاج الإنسان إلى التعرف على ثقافات أخرى وأشخاص آخرين، وحصر هذه المعرفة على مجرد الحوار"⁽²⁾.

ومنه، فقد أصبحت هذه الشبكات تمثل "المجتمع المعلومات ما كانت تمثله وسائل الإعلام الجماهيرية للمجتمع الصناعي"⁽³⁾، وتطورت رسائلها وزاد عددها وعظم حجم المنتسبين لها، وبالتالي زاد تأثيرها وتضاعف حجم الاهتمام بها ودراستها وسبر أغوارها.

1. مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي: هي المواقع الأكثر انتشاراً على شبكة الانترنت لما تملكه في خصائص ومميزات كالتفاعلية والتنوع والاندماج والحركة والعالمية⁽⁴⁾.

أ. تعريف التواصل الاجتماعي: طريقة للتشارك على الانترنت بين مجموعة من المستخدمين يشكل كل واحد منهم مجتمعه الافتراضي الخاص به، وعن طريقه يشارك معلومات خاصة عنه أو يتبادل معلومات أخرى⁽⁵⁾، حيث وفرت شبكة الانترنت بما تنتجه من عالم افتراضي فرصة للأفراد لإبداء آراءهم والتعبير عنها والمشاركة بنقاشات حول كل ما يثار من قضايا⁽⁶⁾ مما يهتم له المجتمع من جهة، وبما يحقق من إمكانية في ربط الأفراد ببعضهم، سيما لمن سبق لهم يوماً أن تعارفوا في المجتمع الحقيقي، وعليه يتحقق المعنى المراد الوصول إليه من التواصل الاجتماعي.

ب. مواقع التواصل الاجتماعي: هي "من المفاهيم المرتبطة بالمجتمع الافتراضي، تتشكل من خلال الانترنت وتسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة وإتاحة الفرص للاتصال بقائمة المسجلين والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال"⁽⁷⁾، وتعرف بكونها "مجموعة من البرامج والأدوات على الانترنت يستعملها جمهور المستخدمين لتبادل

¹ - جاد مكي وسارة ملاط، "الإعلام الرقمي والاجتماعي في النشاط المدني: فعالية أم عبء"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ع232، السنة37، فيفري 2015، (ص ص 97-113)، ص 97.

² - جاسم الياقوت، إشكالية مواقع التواصل، جريدة اليوم الإماراتية، ع 14048، الخميس 01 ديسمبر 2011، (النسخة الرقمية على الانترنت): <http://www.alyaum.com/article/3037106>.

³ - جون بول لافرونس، "الشبكات الاجتماعية: الوسائل الجديدة لمجتمع المعلومات"، مرجع سبق ذكره، ص 83.

⁴ - محمد قيراط، في إشكالية استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سبق ذكره.

⁵ - وردة بن عمر، "تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية: مصر نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁶ - رأفت مهند عبد الرزاق حمودي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي"، رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة، الأردن: جامعة البتراء، كلية الآداب والعلوم، 2013، ص 48.

⁷ - عبد الجبار أحمد عبد الله وفراس كوركيس عزيز، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع44، 2012، (ص ص 199-234)، ص 209.

المحتوى والآراء والأفكار والخبرات ووجهات النظر عبر وسيلة إعلام تعمل على تسهيل المحادثات والتفاعلات بين مجموعة من الناس عبر شبكة الانترنت⁽¹⁾.

الشبكات الاجتماعية "عبارة عن أنظمة مرتبطة بنوع أو أكثر من أنواع الترابط التي تشمل القيم والرؤى والأفكار المشتركة والاتصال الاجتماعي والقرابة والصراع والتبادلات المالية والتجارية والعضوية المشتركة في المنظمات والمجموعات المشاركة في حدث معين، وجوانب أخرى عديدة في علاقات الإنسان"⁽²⁾، بحيث "غيرت خارطة التواصل المجتمعي العالم الذي ظل حكرًا على وسائل التقليدية في فترة وجيزة منذ انطلاقتها الأولى باستخدام منظومة (Web 2.0) والوسائل الاجتماعية التي تمثلت بعض أوجه تطبيقاتها في المدونات و(Facebook) و(Twitter) و(Whats up) وغيرها"⁽³⁾.

وهي "مصطلح يشير إلى تلك المواقع التي تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم وفقا لاهتماماتهم أو انتماءاتهم"⁽⁴⁾، ويعتبر مفهوم "وسائل التواصل الاجتماعي أعم من مفهوم الإعلام الاجتماعي، الذي يعني المواقع والتطبيقات التي تتيح للمستخدمين أن ينشئوا أو يقدموا للغير محتويات معينة، أو أن يشاركوا في التواصل الاجتماعي"⁽⁵⁾. كما تعتبر هذه الشبكات "مواقع هامة وفعالة جداً في تسهيل الحياة الاجتماعية بين مجموعة من المعارف والأصدقاء، كما يتمكن الأصدقاء القدامى من الاتصال ببعضهم البعض بعد طول سنوات، كما تمكنهم من التواصل المرئي والصوتي وتبادل الصور وغيرها من الإمكانيات التي توحد العلاقات الاجتماعية بينهم، وهي "تملك القدرة على توليد شبكات معقدة من نفس النوع"⁽⁶⁾، لذلك وصفت دائماً بأنها في طريق تطور دائم.

تاريخياً، "ظهرت الشبكات الاجتماعية ابتداء من مارس 2003 مع انطلاقة موقع (FreindSter)، رغم أن هذا التعبير قد استخدم من قبل "تيم أوريلي" منذ سنة 2004 إلا أنه فرض نفسه بداية من سنة 2007، ومن ثم توسعت هذه الظاهرة في كل أنحاء العالم، وأصبحت تضم اليوم، عشرات الملايين من المشتركين"⁽⁷⁾.

¹ - رأفت مهند عبد الرزاق حمودي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - حسن قطيم طماح المطيري، "الاستخدامات السياسية لموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" من قبل الشباب الكويتي"، موقع سبق ذكره، ص 24.

³ - حمزة أحمد بيت المال. (2014)، "الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: "الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحول الإقليمي والدولية"، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة عمان، الأردن، 02-04 سبتمبر 2014.

⁴ - سعود صالح كاتب. (2011)، "الإعلام الجديد وقضايا المجتمع: التحديات والفرص"، مرجع سبق ذكره.

⁵ - جمال سند السويدي، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفايبر، ط 4، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 21-22.

⁶ - Alain DEGENNE, « Les réseaux sociaux », *Mathematics and Social Sciences*, 42e année, n 168, 2004, (PP 5-9), P 08.

⁷ - جون بول لافرونس، "الشبكات الاجتماعية: الوسائل الجديدة لمجتمع المعلومات"، مرجع سبق ذكره، ص 83.

2. نماذج من مواقع التواصل الاجتماعي: بعد بداية العمل بمواقع للتواصل الاجتماعي التي كان لها السبق في التأسيس مثل (Omay News) و (My Space) وغيره م، تصدرت الترتيب مواقع (Facebook) و (Twitter) و (Youtube) و (DailyMontion) وغيرها من الشبكات على اختلاف تخصص كل منها، ومع ذلك تبدو شبكتي (Facebook) و (Twitter) مختلفتين من حيث أنواع المستخدمين وطريقة العمل في بيئة النشاط الافتراضي وفي المجال العام، حيث يظهر بوضوح أن الأولى هي الوسيلة الأكثر شعبية وانتشارا (1).

أ. موقع وشبكة (Facebook): هو أكبر شبكات التواصل الاجتماعي، يتيح عبه للأشخاص العاديين والاعتباريين (كالشركات) أن يبرزوا أنفسهم وأن يعززوا مكانتهم عبر أدوات الموقع، والتواصل مع أشخاص آخرين ضمن نطاقه، أسسه "مارك زاكربيرج" أثناء دراسته بجامعة (هارفارد) سنة 2004 بهدف التواصل بين طلبة الجامعة، بعدها شاع استخدامه بين طلبة الجامعات الأخرى في أمريكا وبريطانيا وكندا (2)، لصبح موقع متخصص بالتواصل وترعاه شركة باسمه، ثم أصبح الأول عالميا بيقم فاق 1.6 مليار مشترك سنة 2016.

ب. موقع وشبكة (Twitter): ظهر في أوائل 2006 كمشروع تطوير بحثي أجرته شركة (Obvius) الأمريكية في مدينة "سان فرانسيسكو"، بعد ذلك أطلقتها الشركة رسميا للمستخدمين بشكل عام في أكتوبر 2006، ثم بدأ في الانتشار كخدمة جديدة على الساحة في 2007 من حيث تقديم التدوينات المصغرة.

أخذ اسمه من مصطلح "تويت" الذي يعني "التغريد" واتخذ من العصفورة رمزا له، وهو خدمة مصغرة تسمح للمغردين إرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى 140 حرفا للرسالة الواحدة، ويجوز تسميتها نسا مكثفا لتفاصيل كثيرة، ويمكن لمن لديه حساب في الموقع أن يتبادل مع أصدقائه تلك التغريدات من خلال ظهورها على صفحاتهم الشخصية، أو في حالة دخولهم على صفحة المستخدم صاحب الرسالة، وتتيح شبكة (Twitter) خدمة التدوين المصغرة، وإمكانية الردود والتحديثات عبر البريد الإلكتروني، وخدمة (RSS) والرسائل الهاتفية النصية القصيرة (Sms) (3).

ت. موقع وشبكة (Youtube): يعتبر منصة لمشاركة الفيديو (Video Sharing Site) وموقعا للتواصل الاجتماعي نظرا لاشترائه معها في عدة من الخصائص، مع بقاء تميزه في تخصص مقاطع الفيديو.

يعتبر موقع (Youtube) من مواقع التواصل الاجتماعي ويقوم على تقنية الفيديو التشاركي بحيث "يسمح للجمهور عبر الانترنت بمشاهدة مقاطع فيديو ومشاركتها عبر الشبكة الدولية... انتقلت ملكية شركته إلى (Google) التي اشترتها سنة 2006

¹ - Yosra Abdel Sattar El Gendi, **Social Media in Egypt's Transition Period**, disponible sur l'URL suivant : Site : The American University in Cairo, http://schools.aucegypt.edu/huss/pols/khamasin/Documents/Social_Media_in_Egypt's_Transition_Period_-_Yosra_El-Gendi.pdf, (01/05/2016).

² - وائل مبارك حضر فضل الله، أثر الفاييسوك على المجتمع، ط1، الخرطوم: مدونة شمس النهضة، 2010، ص 06.

³ - رحاب الداخلي، انترنت الاتصال: وسائل الإعلام من المنادي إلى الانترنت، القاهرة: دار الفكر العربي، 2009، ص 62.

بمبلغ 1.65 مليون دولار⁽¹⁾، وأصبحت منبرا للأداء السياسي بالإضافة إلى وظائفها السابقة في نشر مقاطع فيديو للمستخدمين لدواعي ترفيهية وثقافية وعلمية وتعارفية.

يُدمج نشاط تحميل وتنزيل ومشاركة الأفلام بشكل عام ومجاني، كما يسمح بالتدرج في تحميل وعرض الأفلام القصيرة من التي يستطيع الجميع مشاهدتها، إلى تلك الخاصة بفئة فقط، وقد تأسس سنة 2005 بواسطة ثلاث موظفين سابقين في شركة (PayPal) في مدينة كاليفورنيا، ويتنوع محتوى الموقع بين مقاطع الأفلام والتلفزيون ومقاطع الموسيقى والفيديو المنتج من قبل الهواة وغيرها⁽²⁾. وقد أصبح اليوم موقعا رئيسا للفنانين والسياسيين والهواة على حد السواء لبث المقاطع الخاصة بترويج أفلامهم وأغانيهم ومنتجاتهم وأعمالهم للعامه مجانا، كما تطور لتستخدمه الجامعات والحكومات من أجل بث برامج توعية وخدماتية وتعليمية عبره.

والفروق ليست جوهرية بين وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها موجودة وتميز بين النوعين بشكل واضح.

الجدول رقم (01): مقارنة بين مضمين وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي⁽³⁾

وسائل الإعلام التقليدية	وسائل التواصل الاجتماعي
حضور سلبي للمتلقي في الاتصال	حضور نشط للمتلقي في الاتصال
اتجاه واحد من فرد إلى مجموعة	في اتجاهين، ومن فرد إلى فرد
اتصال سجل مبرمج	اتصال مباشر وحي
اتصال متحكم فيه	اتصال غير متحكم فيه
مبينة على المشاهير	مبينة على الأشخاص العاديين
منصات اتصال مدفوعة التكلفة	منصات اتصال مجانية
توجه لجمهور معزول	توجه لجمهور مترابط ويمكنه إنشاء محتوى
يوجه لجمهور غير محدد	يوجه لجمهور محدد
مرتكزة بشكل أساسي على الرسالة	مرتكزة على المحادثة والنقاش
تختفي بعد البث والنشر	محفوظة ويمكن الرجوع إليها بسهولة
التكلفة تشمل القناة والإبداع	محتوى منتج من قبل الجمهور
نظام مغلق ومبهم	نظام مفتوح وشفاف
لغة رسمية	لغة عامة وسهلة

¹ - الإنترنت والدور الذي يلعبه في صياغة موازين القوى في الإعلام: يوتيوب نموذجا، متوفر على الرابط التالي: موقع معهد الشيرازي الدولي للدراسات بواشنطن، <http://www.siironline.org/alabwab/taqharerehsat/229.htm>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

² - سعود صالح كاتب. (2011)، "الإعلام الجديد وقضايا المجتمع: التحديات والفرص"، مرجع سبق ذكره.

³ - حمزة أحمد بيت المال. (2014)، "الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم الديم - قراطية وصورة التحول الديمقراطي الجديدة في العالم العربي:

تعبر الديمقراطية عن واحد من أشكال الحكم وإدارة الدولة ، وهي أسلوب من أساليب الحياة السياسية في الدولة الحديثة ، وتعتبر هدفًا أو مثلاً أو فلسفة سياسية بات تداولها ككبيراً واستعمالها شاسعاً في كتب المؤلفين وفكر السياسيين واجتهادات الفقهاء والقانونيين .

يعتبر المواطنون مشاركين بفعالية وبصورة حقيقية و بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحكم وإدارة الشأن العام عندما يتعلق الأمر بللدولة الديمقراطية، ففي ظل الديمقراطية المباشرة أو ما تسمى بللديمقراطية الصرفة، فإن الناس كانوا يجتمعون على صعيد واحد ليسنوا قوانين مجتمعمهم ويتدارسوا واقعهم السياسي والمعيشي، ولكن زمنها انقضى اليوم ولم يبق منها إلى أثر لما كان يجري في دولة المدينة في اليونان القديمة ، والتي أخذ عنها المحدثون صورة الديمقراطية الحقيقية، ثم ألبست لباس العصر الذي يعيشه من أراد تطبيقها في كل مرة، فلا غرابة أن ينتسب لها كل فصيل وأن يدعي تطبيقها كل فريق وأن يتلون بها كل مريد أو ناشط سياسي.

وفي القرون الوسطى، أدى التنازع بين الولاء للكنيسة والولاء للدولة في أوروبا إلى تدشين أسس الحكم الدستوري، ولنتيجة للنظام الإقطاعي والفوارق الطبيعية التي سادت في تلك الفترة نشأت محاكم إقطاعية لحماية مصالح الإقطاعيين الكبار، ثم تطورت لتصبح المحاكم مجالس يعقدها الملوك للتشاور ، ثم تدرجت مع مضي الزمن حتى صارت مجالس تمثيلية وبرلمانات حديثة.

وفي عصر النهضة والإصلاح خلال القرون 14 و15 و16، تقشفت الروح العقلانية والاستقلالية الفردية الجديدة مؤثرة في التفكير السياسي، فأخذ الناس يطالبون بمزيد من الحرية والديمقراطية في كل مجالات الحياة، فولفق الملك "جون" في بريطانيا سنة 1215 على إصدار وثيقة "الماجنا كرتا" (العهد العظيم)، فأصبحت هذه الوثيقة التاريخية رمزاً للحرية ، واستخدمت فيما بعد لتحقيق مطالب أخرى لفرسخ مبادئ العدالة والمشاركة في نظام الحكم. وفي أعقاب الثورة الإنجليزية سنة 1688 اكتسب البرلمان السلطة العليا وأصدر سنة 1689 وثيقة الحقوق التي نصت على حقوق الشعب وحرياته الأساسية ، ولنتيجة للثورة الصناعية

ازدادت المطالب الديمقراطية في بريطانيا وأصبح للمدن الصناعية الجديدة ممثلون في البرلمان ، ثم أعطي كل الرجال حق الاقتراع في الانتخابات بمجيء سنة 1918، ولم يشمل هذا الحق النساء إلا في سنة 1928⁽¹⁾.

أسهمت كتابات مفكرين سياسيين مثل "مونتسكيو" و"فولتير" و"جان جاك روسو" في قيام الثورة الفرنسية سنة 1789، فرأى "مونتسكيو" أن الحرية السياسية تتطلب الفصل بين سلطات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعارض "فولتير" تعدي الحكومة على حقوق الفرد وحياته، ورافع "روسو" في كتابه العقد الاجتماعي (1762) على فكرة خضوع الناس للسلطات الشرعية فقط⁽²⁾، أما في العالم العربي فقد بدأ تداول مصطلح الديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى ، وتطور مفهومها في تلك المرحلة من خلال مجالات ثلاثة:

- أ. أعمال المفكرين وكتاباتهم: مثل كتابات رفاة الطهطاوي والكواكبي ممن حاولوا البحث عن جذور له (المصطلح الديمقراطي) في الموروث الإسلامي، ووصلوا إلى مقارنته بالشورى والعدل في الفكر الإسلامي.
- ب. الحركات التنظيمية: حيث نشطت حركة الأحزاب وتكونت مجموعات سياسية واتسع انتشارها بين طبقات المجتمع العربي، كل له اتجاهه وكل له عقيدته الخاصة به، ورواه المستقبلية والمستقلة عن الآخر تأثراً بالتعددية السياسية الغربية.
- ت. ممارسة الحكم: تمثل ذلك في التطور الذي لحق بالدساتير العربية ونظم سنّ القوانين، وكذلك على صعيد اتخاذ القرارات حيث كانت تتم مشاورات ومداولات حولها، ونشأ في معظم أرجاء الوطن العربي ما يُعرف بالدواوين، حيث يجمع الديوان مجموعة كبيرة من شرائح المجتمع المختلفة يتشاورون فيما بينهم حول قضايا الحكم، وتحولت إلى صور برلمانية في معظم أرجاء الوطن العربي فيما بعد⁽³⁾.

يجب التفريق جيداً بين الديمقراطية الغربية التي تشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية في آن واحد، وبين الديمقراطيات التي نتناولها اليوم والتي تتناول الديمقراطية السياسية المتعلقة بنظام تداول السلطة أو المشاركة في ها، وفي ظل هذا التفريق فإننا نتجاوز الجدليات المتعلقة بالتباين الاجتماعي والحضاري وربما الديني بيننا وبين المجتمعات الغربية، وحتى لا تكون هذه حجة لحجب الحريات العامة والديمقراطيات السياسية.

المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي:

تتمظهر الديمقراطية الحديثة في شكل "ديمقراطية نيابية"، حيث استحال على الناس في المجتمعات الكبيرة والأقاليم والأقطار أن يجتمعوا على صعيد واحد كما كان يفعل الأوائل ممن أخرجوا هذا السلوك إلى رجال السياسة والحكم ليأخذوا به، لذلك جرى التوافق عبر حقب زمنية وبعد عديد المحاولات وعدد من التنظيرات أن يكون هناك بدل عن النظام الأول، وذلك بأن

¹ - تطور الديمقراطية في: الموسوعة العربية العالمية، [قرص مضغوط]، مرجع سبق ذكره.

² - للمزيد حول تاريخ الديمقراطية في أوروبا، يرجى العودة إلى: جيدور حاج بشير، "الحكم المحلي في أقاليم الأقليات ذات التنوع الإثني: حلة الأقاليم الفرنسية لما وراء البحار"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة ورقلة: قاصدي مباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 42.

³ - جواد الحمد. (1999)، "رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها"، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول: "الديمقراطية والتربية في الكويت والوطن العربي"، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت، 27-29 نوفمبر 1999.

يختار الشعب في الدولة الديمقراطية عددًا معينًا منهم لينوبوا عنهم في اتخاذ القرارات وإمضاء الأمر بشأن القوانين وكل ما تعلق بالشأن العام.

الفرع الأول: في ماهية الديمقراطية:

لقد نمت وبدأت الديمقراطية كفكر وممارسة في اليونان القديمة منذ القرن 06 ق.م، وجاءت لفظة "ديمقراطية" من الكلمة الإغريقية (ديموس) بمعنى الشعب أو السلطة، حيث شغف المفكرون السياسيون اليونانيون بفكرة حكم القانون، وعدوا الاستبداد أسوأ أنواع الحكم، فنشأت في أثينا وبعض الدول والمدن اليونانية حكومات ديمقراطية⁽¹⁾.

أولاً: تعريف الديمقراطية:

الديمقراطية "مصطلح غامض ومركب، ولا يزال يستخدم بمعنى شتى باختلاف الزمان والمكان، كما أنه لا وجود لتعريف جامع مانع له ولا شكل تطبيقي واحد تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطي في العالم، فلو كان للديمقراطية شكل جامد ومضمون عقائدي ثابت، لما استطاع نظام الحكم الديمقراطي أن ينتشر عبر القارات وأن يتكيف مع مختلف الثقافات"⁽²⁾.

فإذا كانت الديمقراطية بمفهومها العام "تستخدم للإشارة إلى ذلك النسق السياسي القائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له، فإن بناءها كنظام يقتضي وجود آليات أو أسس من شأنها حماية الأفراد من تعسف الحاكم وضمان مشاركتهم بحرية في عملية مراقبة وضبط السلطة العليا أو اتخاذ القرارات التي تعني شؤونهم العامة"⁽³⁾.

فهي مفهوم شهد دلالات مختلفة منذ بداية تداوله عن طريق المفكرين في العصر اليوناني، حيث اعتبروها نظاما يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأ الحرية والمشاركة، ولذلك اقتبس العالم من "أرسطو" المفاهيم الأساسية للديمقراطية بأنها السبيل لتوفير أسباب السعادة والفضائل الاجتماعية، واعتبر هذا الأخير أن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية⁽⁴⁾، وفي تصور اللذين يحملون فكر العقد الاجتماعي، يرون بأنها تكريس للحريات العامة التي تعتبر ركيزة للديمقراطية، وهي حرية الرأي وحرية العبادة

¹ الديمقراطية في: الموسوعة العربية العالمية، [قرص مضغوط]، مرجع سبق ذكره.

² مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص 19.

³ نبيل كريش، "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007، ص 27.

⁴ شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بسكرة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 68.

وحرية التملك والحرية الشخصية، وهو تصور وضع حجر الأساس لما يعبر عنه اليوم بالديمقراطية الليبرالية. وقد وضع "روبرت دال" الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن شروط الشكل الديمقراطي لحرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة ، حرية التعبير والتنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وهي ذروة الديمقراطية وليس بدايتها⁽¹⁾. فهي بذلك "إجراءات تقوم بها الهيئة الحاكمة حتى تصل إلى قرارات سياسية تسمح للأفراد بالمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة"⁽²⁾، وتعتبر عن تجسيد عملي لصورة من صور الوعي البشري، وتحمل في داخلها قيم إنسانية كالحرية والعدالة والمساواة، وهي "السبيل الأمثل لشرعية النظام، والتي تحرص على حقوق الجميع دون تمييز، والمفهوم الديمقراطي لا يمكنه العيش دون ثقافة أساسها الفرد الذي هو الجماعة والمجتمع"⁽³⁾.

تعتمد بعض الدراسات على عدد من الطرق العلمية لقياس درجة الأخذ بالديمقراطية في المجتمعات أو الابتعاد عنها، ويعتبر مؤشر (Freedom House) أو "بيت الحرية" واحد من أشهر طرائق قياس وتكميم النزعة نحو الديمقراطية في المجتمعات والأنظمة الحاكمة عبر العالم.

المؤشر "يوظف بعدا واحدا للمنافسة والمشاركة، ويطلق عليه اسم (الحقوق السياسية)، وبعدا آخرًا وواحدا (للحريات المدنية)، ويستعمل مقياسا من 07 نقاط لكل بعد، بحيث تكون البلدان الأعلى تصنيفا، وهي التي تحظى بأعلى درجات الديمقراطية عند (1-1)، بينما البلدان الأدنى تصنيفا فتحصل على (7-7)⁽⁴⁾، ومنه فالمؤشر يعطي مساحات لتصنيفات شبه الديمقراطية أو شبه التسلطية وهي تلك الواقعة في التصنيف بين الأنظمة التسلطية مطلقا والتي تحصل على (7-7) وتلك الديمقراطية بالكامل ممن تحصل على الدرجات (1-1). والجدول التالي يقدم توضيحا:

الجدول رقم (02): مؤشر بيت الحرية لقياس الديمقراطية⁽⁵⁾

تقويم الحقوق المدنية	تقويم الحقوق السياسية
من 01 إلى 07	من 01 إلى 07
معدل التقويم	

¹ - حنان يوسف، الإعلام والسياسة (مقاربة ارتباطية)، ط2، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2006، ص 57.

² - Ron Davies, **Social media in election campaigning**, disponible sur l'URL suivant : Site : Le département européen des recherches parlementaires, [http://www.europarl.europa.eu/RegData/bibliotheque/briefing/2014/140709/LDM_BRI\(2014\)1407_09_REV1_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/bibliotheque/briefing/2014/140709/LDM_BRI(2014)1407_09_REV1_EN.pdf), (10/05/2016)

³ - عبد الجبار بلحسن، " عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة نظرية تحليلية: الجزائر نموذجا "، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي غير منشورة، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011، ص 17

⁴ - غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير ، تر: عفاف البطاينة، ط 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 36-37.

⁵ - المرجع نفسه، ص 38.

02.5 – 01	أنظمة حرة
05-03	أنظمة حرة جزئياً
07-05.5	أنظمة غير حرة

إن كل مسار ديمقراطي في أي دولة لا بد أن يُحكّم وفق خطين أساسيين: "خط جماعي تمثله خصوصيات ثقافية ودينية وتاريخية، وآخر سياسي يقوم على قاعدة التداول على السلطة وإفساح الحريات العامة، فالمشاركة السياسية التي تتمخض عنها انتخابات دورية حرة ونزيهة هي المتغير الجوهرية الذي على أساسه يمكن تحديد النظام الديمقراطي وتمييزه عن غيره⁽¹⁾.

يظل الإقرار بمبادئ المساواة وحرية الفرد على مر التاريخ أهم سمات طريقة الحياة الديمقراطية، إذ ينبغي للمواطنين وبالتساوي أن يجدوا الحماية لأشخاصهم وممتلكاتهم وحقوقهم، كما ينبغي أن يُمنحوا فرصاً متساوية لممارسة حياتهم وأعمالهم، وأن يعطوا حقوقاً متساوية في المشاركة السياسية، فضلاً عن ذلك، يجب أن يطمئن الناس إلى عدم تعرضهم إلى إسراف في التدخل الحكومي والسيطرة النظامية بلا مبرر، كما يجب أن يكونوا أحراراً في حدود القانون، وذلك ليعتقدوا ويعبروا عن أنفسهم بحرية تامة.

تسعى المجتمعات الديمقراطية لضمان حريات معينة لمواطنيها، كحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، كما تمنح لهم حرية إنشاء الجمعيات والتجمع من دون خوف من الاعتقال أو السجن بدون سبب قانوني وحرية العمل والعيش أينما كانوا، وهم أيضاً مطالبون بأن يبسطوا على حكامهم أثواب الشرعية عبر ممارستهم للانتخاب واختار من يصلح لمباشرة شؤونهم، ف"تحديد مدى ديمقراطية أي نظام سياسي يتم من خلال اختيار أقوى صنّاع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية، يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين"⁽²⁾، فللحكام في النظم غير الديمقراطية كالتسلطية مثلاً "نادراً ما يستمدون شرعيتهم من الانتخاب، وغالباً ما يتم الوصول إلى السلطة خارج أطر القانون وبخرق الشرعية الانتخابية، فالحاكم الذي لا يستمد شرعيته من الانتخاب لا يقبل التخلي عن السلطة عن طريق الانتخاب"⁽³⁾، لذلك فإن رعاية البيئة الديمقراطية وضمان استمرار العمل بها إنما تقع المسؤولية في شطرها الأكبر في ذلك على أفراد الشعب من المواطنين.

ثانياً: مظاهر الديمقراطية:

تختلف خصائص الديمقراطية من بلد إلى آخر، غير أن هناك مظاهر أساسية متشابهة إلى حد ما في كل الدول التي تنتهجها كأسلوب وفلسفة.

أ. الانتخابات الحرة: وهي التي تعطي الناس فرصة اختيار قادتهم والتعبير عن وجهات نظرهم في المسائل المهمة، وتجري عادة على فترات للتأكد من أن الحكومات التي تدير شؤون البلاد تمثل اختيار الناس فعلاً، حيث أن خروج

¹ - نيبيل كريش، "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² - محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1، الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2010، ص 128.

³ - لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، (ص ص 31-56)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 52.

الحكومة من السلطة بالاقتراع يبعث على الاطمئنان إلى أن أولئك الذين سبق أن انتخبوا في مناصب يولون الرأي العام اهتمامهم.

ب. الأحزاب السياسية: هي جزء مهم من نظام الحكم الديمقراطي، حيث أن التنافس بينها في الانتخابات يعطيها مغزى وقيمة وجوها، وذلك بإتاحة الفرصة للمقترعين للاختيار بين المرشحين الذين يمثلون مختلف المصالح وعديد جهات النظر.

ت. تقييد السلط: تتطوي النظم الديمقراطية على ترتيبات مختلفة من شأنها الحد من تمادي أي شخص أو فرع من فروع الحكومة في التسلط، ففي أستراليا أو الولايات المتحدة الأمريكية حكومات اتحادية وحكومات ولايات أو أقاليم تتقاسم السلطة فيما بينها، كما أن الحكومات المحلية المنتخبة في الأنظمة الديمقراطية تتولى المسؤولية عن خدمات محلية محددة.

ث. الحكم الدستوري: تقوم الحكومة الديمقراطية على القانون وهو في أغلب الحالات دستور مكتوب، حيث توصف الدساتير سلطات وواجبات الحكومة وتحدد ما يجوز لها عمله، كما توضح كيفية سن القوانين وكيف يتم تنفيذها، كما تحتوي في أغلبها قائمة مفصلة بحقوق المواطنين وحررياتهم الأساسية وتمنع الحكومة من التعدي عليها.

ج. حكم الأغلبية وحقوق الأقلية: في ظل الديمقراطية وفي أغلب الأحيان، يجب أن توافق الأغلبية على القرار قبل أن يصبح نافذاً، ويجوز أن يستخدم هذا المبدأ الذي يطلق عليه حكم الأغلبية في انتخاب مسؤولين أو إقرار سياسة عامة، وتأخذ بعض الديمقراطيات بأغلبية الأصوات، وبعضها تشترط أصواتاً تزيد على الأغلبية البسيطة لإجراء تغييرات أساسية أو دستورية.

ح. المنظمات الخاصة: يقوم الأفراد والمنظمات الخاصة في ظل الديمقراطية بكثير من الأعمال الاجتماعية والاقتصادية دون سيطرة الحكومة على أغلبها، فالصحف والمجلات يملكها ويديرها أصحابها، والنقابات العمالية يسيرها العمال لمصلحتهم ولا تسيرها الدولة. كما تعمل المدارس الخاصة جنباً إلى جنب مع المدارس الحكومية، ويجوز تكوين جماعات للتأثير على الرأي العام حول مسائل وسياسات عامة، وأكثر الأعمال التجارية في المجتمعات الديمقراطية ممتلكات خاصة ويديرها أصحابها، بالرغم من أنه يجوز للحكومة أن تتولى بنفسها إدارة بعض الصناعات والمرافق والخدمات المهمة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: في ماهية التحول الديمقراطي:

يعتبر مصطلح التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية واحداً من المصطلحات و الأدبيات التي أصبحت تلقى لها رواج الأوساط البحثية الأكاديمية والكتابات السياسية، وذلك لما لها من ارتباط بسلسلة التغيرات التي بات العالم مسرحاً لها خلال العقود الأخيرة، حيث نشهد من فترة لأخرى خروجاً لنظام سياسي معين أو دولة معينة من نموذج تسلطي أو منغلق إلى نموذج حر ومنفتح سياسياً.

¹ - أنظر: مظاهر الديمقراطية في: الموسوعة العربية العالمية، [قرص مضغوط]، مرجع سبق ذكره.

لقد شكلت قضية "الانتقال الديمقراطي" (Democratic Transition) أو عملية "الديمقراطية" (Democratization) مبحثاً رئيساً في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين ، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة، وطرحت أدبيات "الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة.

جاء هذا التراكم الأكاديمي الضخم مقترناً بما سُمي بـ"الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، والتي انطلقت منذ منتصف 70 القرن العشرين من جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق ووسط أوروبا⁽¹⁾، ولكن العالم العربي ظل يُنظر إليه على أنه يمثل "استثناءً" في هذه الموجة حتى حلول العقد الأول من القرن 21.

المصطلح يشير إلى الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر يشترط أن يكون أحسن من سابقه، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية، وذلك من خلال حق الأغلبية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي، في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية في المستوى الأول، ويفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة أخذاً وعتاء في المستوى الثاني⁽²⁾. وفي سعي الديمقراطية إلى التشكل "أخذت الدعوة لها تأخذ وجهين: وجه تصنعه الرغبة الشعبية لإزالة الأنظمة الشمولية وبناء مؤسسات المجتمع المدني (وجه داخلي)، ووجه ثان يرتبط بفرض الديمقراطية من الخارج على الأنظمة الشمولية والسعي إلى تغييرها بكل الطرق"⁽³⁾.

فللتحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية نتقباين تفسيراتهما ودرجة حدوثه وشروط قيامه، شأنه في ذلك شأن كثير من المصطلحات السياسية الأخرى والتي عادة ما تتناقلها كتابات المؤلفين وأفكار المنظرين عبر كتب ودراسات ومقالات وأبحاث، وتتحدد أسبابه الرئيسية في عدم القدرة على تحمل ممارسات أنظمة احتكرت السلطة خاصة الشيوعيون في أوروبا الشرقية، أو عدم التوافق مع أصحاب السلطة من العسكريين لاختلاف أنماط التفكير وطرائق الممارسة، أو حسب رأي فريق ثالث إلى تبعات الحكم الفردي الذي يقوده حزب واحد والمتسمة بالطابع السلطوي القائم على احتكار نخب معينة للسلطة⁽⁴⁾ في ظل عدم وجود أي أفق تشاركي أو تعاوني مع رفض كل لطريقة الآخر في رؤية الأمور.

¹ - حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري ، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات،

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

² - إهام نايت سعدي. (2005)، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: "التحول الديمقراطي في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

³ - طلال حامد خليل، "الانتقال من النظام الشمولي إلى الديمقراطية: المعوقات وآفاق المستقبل" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالي، العراق، ع 02، 2013، (ص ص 01-50)، ص 03

⁴ - حسينة شرون وآخرون. (2005)، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: "التحول الديمقراطي في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

أما التحول الديمقراطي في كثير من الدول العربية فقد "جاء استجابة للتحويلات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أواخر عشرينيات الثمانينات، وبصفة خاصة منذ انتصار القيم الفردية الليبرالية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى التأثير على البيئة الداخلية التي كثيرا ما تفاعلت مع المتغيرات الهادفة إلى تحقيق هامش من الحرية"⁽¹⁾. وتعتبر أهم مؤشراتته حسب منظور بعض الباحثين:

- التداول السلمي على السلطة من خلال نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات.
- الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة ونظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات⁽²⁾.

وفي ذات الباب يعتقد المفكر "برهان غليون" أن عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي بطيئة ومتعثرة ويمكن التراجع عنها أحيانا لأسباب متعددة أبرزها عقدة الأمن، فالدول العربية تعيش شعورا عميقا ودائما بالهشاشة وانعدام الأمن، الأمر الذي يجعلها أكثر ميلا للتشدد والانغلاق والاستبداد بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار، وعليه فلا بد من بناء الدولة وترسيخها كخطوة أولى لتهيئة الطريق نحو التحرك الديمقراطي⁽³⁾، رغم ما فيها من إهمال لدور مفترض من قبل النخب التي قد يكون باستطاعتها تقديم الإضافة في بعض أشكال الدول، "المفاوضات والمساومات بين النخب السياسية التي تتخلل المرحلة الانتقالية عند انهيار النظام القديم، ينبغي أن تكون ضمن معادلة محلية وفي مدى زمني محدد، وما تنتهي إليه تلك النخب من توافقات وتعاقدات وقرارات هو العنصر الحاسم في رسم ملامح النظام الجديد"⁽⁴⁾.

أولا: تعريف التحول الديمقراطي:

لغويا، من الفعل (حوّل) وهي تعني غير الشيء مما كان عليه إلى صورة أخرى مستخدما في ذلك بعض الوسائل، فعلى سبيل المثال ما فعله النبي "محمد" (صلى الله عليه وسلم) عندما أخذ يحول المجتمع الإسلامي من مجتمع جاهلي إلى مجتمع

¹ - عمر فرحاتي، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية" مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يسكرة، الجزائر، ع 29، جوان 2008، (ص ص 137-144)، ص 138.

² - مصطفى عوفي والطيب بلوصيف، "الإعلام والتحول الديمقراطي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يسكرة، الجزائر، ع 09، مارس 2014، (ص ص 81-101)، ص 86.

³ - راضية بوزيان، السيادة الشعبية والتحول الديمقراطي في العالم العربي بين القوانين والممارسة الفعلية: الجزائر نموذجا، متوفر على الرابط التالي: موقع الجماعة العربية للديمقراطية، <http://arabs-for-democracy.com/uploads/B.Radia.Algeria2012.pdf>، تاريخ الزيارة: (2016/04/05)، ص 03.

⁴ - عز الدين عبد المولى، "الإعلام في ثورة الشعب في تونس"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، (ص ص 299-324)، ط 1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 202.

أكثر رقي وتمددًا مستخدما في ذلك الموعظة كوسيلة، وعندما يربط مفهوم التحول بالديمقراطية فإننا نعني تغيير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي⁽¹⁾.

كلمة (تحول) يقابلها باللغة الانجليزية (Transition) وتعبر عن الانتقال والتغيير من مرحلة إلى أخرى باستخدام وسائل ما، حيث أن "التحول نحو الديمقراطية يعبر عن فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق"⁽²⁾.

التحول أيضا يعني "الحركة"، فالعرب تقول إن الحول هو الحركة، وحال الشخص إذا تحرك، وكذلك كل متحول عن حال. وقولنا: "لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم" يدل على أن "لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله"⁽³⁾، فالتحول يعني الحركة، وهو تغيير المكان ومنه تغيير الحال والحالة. فالانتقال من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى يعتبر تحولا.

من أبرز المفكرين الذين خاضوا في مفهوم التحول الديمقراطي أكاديميا المفكر "صامويل هانتجتون"، الذي يرى فيه "عملية معقدة تشارك فيها مجموعة متباينة تتصارع من أجل السلطة، وتتباين من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية [...] فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة، إلى نظام سياسي مفتوح"⁽⁴⁾، حيث أن الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزا أمام التحول الديمقراطي. ويحدد "هانتجتون" أيضا في سياق التحول نحو الديمقراطية 03 أنماط رئيسية، وهي:

أ. نمط التحول: حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلسلي المبادرة في عملية التحول

الديمقراطي.

ب. نمط الإحلال: وينتج التحول في هذا النمط من خلال تصاعد نفوذ قوى المعارضة، وفي المقابل يحدث انهيار

في قوة النخبة الحاكمة، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها أو الإطاحة بها.

¹ - محمد مختار قنديل، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر ، متوفر على الرابط التالي: موقع الحوار المتمدن، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334314>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).

² - آليات وعوامل التحول الديمقراطي ، متوفر على الرابط التالي: موقع أكاديميا، <https://www.academia.edu/7116127/33757022.docx>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

³ - حول في: جمال الدين بن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، الجزء 13، ط3، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص 1057.

⁴ - شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ت. نمط الإحلال التحولي: يتم هذا النمط من خلال حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، وذلك بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما⁽¹⁾، فيتفان على تقاسم طاولة التفاوض ويتوافقان على الاتجاه في طريق تغيير طبيعة النظام التسلسلي.

أصبح هذا المصطلح يشير إلى تلك الموجة التي تمظهرت كـ "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة، وتنفق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما"⁽²⁾.

يعبر عنه المفكر "محمد عابد الجبري" بأنه التحول إلى الديمقراطية في دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية، إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:

أ. حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا من الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

ب. دولة المؤسسات التي يقوم كيانها على مؤسسات مدنية وسياسية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

ت. تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية⁽³⁾.

التحول الديمقراطي "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبقها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل"⁽⁴⁾، فمما يسهل عملية إعادة ترتيب معلومات الماضي التسلسلي في تحليل بعض تجارب التحول الديمقراطي، تبرز لنا ملاحظتان: تتعلق الأولى بوجود تجاوز الماضي الغير ديمقراطي في عملية الديمقراطية، بينما تتعلق

¹ - لعجال أعجال محمد لمين. (2005)، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول: "التحول الديمقراطي في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

² - صامويل هانتيجتون، المرحلة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، ط 1، الكويت: دار سعد الصباح، 1993، ص 73.

³ - شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁴ - أحمد فهمي، مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها ومشكلاتها سيناريوهات المستقبل، ط 1، القاهرة: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2012، 54.

الثانية بأخذ دروس مستقبلية من الماضي غير الديمقراطي بعد الوصول بالمجتمع والنظام السياسي إلى مرحلة الديمقراطية⁽¹⁾. ويشير معنى التحول الديمقراطي إلى "تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، والتحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية"⁽²⁾.

فهو إذا "مجموعة من المراحل المتميزة، والتي تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي"⁽³⁾، وقد يعبر عن "مرحلة جد معقدة أيضاً، لأنها مرحلة تعايش فيها كل مؤسسات وذهنيات وسلوكيات النظام القديم والحديث، وهنا يمكن أن يتعرض النظام الجديد لانتكاسات"⁽⁴⁾، من قبيل عدم القدرة على تبعات الديمقراطية، وبالتالي الرجوع إلى المربع الأول.

ثانياً: التحول الديمقراطي والمفاهيم المقارنة:

رغم ما يبدو من تشابه بين مصطلحات الانتقال والإصلاح والترسيخ والتحول الليبرالي والتحول الديمقراطي، إلا أن كل مصطلح يحمل دلالة ومعنى مختلفاً رغم تقاربه مع معاني متشابهة.

1. الانتقال والإصلاح والترسيخ الديمقراطي: يعتبر الانتقال الديمقراطي أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي وأخطرها، وذلك لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث تتميز بالصراع بين النظام السابق والممارسة الديمقراطية الجديدة، وتعتبر مرحلة الانتقال هذه الأخطر في عملية التحول الديمقراطي وذلك "بسبب الاحتمالات المتزايدة للتعرض لانتكاسات سياسية ناتجة عن التركيبة المختلطة التي يتكون منها النظام السياسي، والتي تنشأ عن حالة صراع وشد وجذب مستمرة تترك الحياة السياسية،

¹ -Valerie Bunce et autres, « Quand le lieu compte spécificités des passés autoritaires et réformes économiques dans les transitions à la démocratie », Revue française de science politique, Vol 50, N 4/5 (Août-October 2000), (PP.633-656), P 635.

² - مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ - أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، متوفر على الرابط التالي: موقع الحوار المتمدن، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302>، تاريخ الزيارة: (2016/02/01)

⁴ - إلهام نايت سعدي. (2005)، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، مرجع سبق ذكره.

وقد أثبتت الدراسات فشل كثير من الثورات في الالتزام بالتتابع الزمني في عملية التحول⁽¹⁾. أما الإصلاح الديمقراطي فهو بحد ذاته التحول الديمقراطي والذي ينطوي جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل.

أما الترسخ الديمقراطي فهو مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي، حيث يتم تعزيز الديمقراطية واستمرارها، على أن تعزيزها ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية قد تستمر لعقود، كما كان الحال كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. فالعملية "تتضمن عدداً من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم التسلطية يستتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى إلى ترسيخ وتأسيس النظام، وهذا يتحقق عندما يواجه النظام الحديث القائم كل العراقيل التي تعترضه"⁽²⁾.

2. التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي: إن التحول الليبرالي هو توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال

تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها، وتمنع التدخل المفرط في العملية الانتخابية لصالح الحزب المهيمن، بينما يتجاوز التحول الديمقراطي ويتعدى هذا التقدم إلى انجاز إصلاحات سياسية ضمن صنع القرار في سياق مؤسس ديمقراطي، وعليه يصبح التحول الليبرالي مقدمة للتحول الديمقراطي⁽³⁾.

إن "النظم التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية تنتشر على خط متصل، يقع على طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية سواء أكان شمولياً أو سلطوياً مغلقاً، مدنياً أو عسكرياً، حكم فرد أو حكم قلة... الخ، ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي، والذي تُعد النظم الديمقراطية الليبرالية الراسخة في الدول الغربية أقرب النماذج إليه"⁽⁴⁾. إن التحول الديمقراطي على هذا ليس إلا "عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما يدل عليه الفعل، فهي تشمل الفترة التي المتغيرة من الوقت الذي ينقضي بين سقوط نظام، واللحظة التي يصير فيها النظام الذي يحل محله مسيطراً تماماً على السلطة وهو النظام الديمقراطي"⁽⁵⁾.

الفرع الثالث: في ماهية الرأي العام:

الرأي العام تعبير يقصد به عملية رصد آراء الناس في مجتمع أو قطر ما حول مسائل خلافية عامة، مثل الآراء والمعتقدات. ويمكن القول على سبيل المثال بأن قضية التعاون بين الأمم في إطار المنظمات الدولية والصيغ التي يمكن أن

¹ - أحمد فهمي، مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها ومشكلاتها سيناريوهات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² - إلهام نايت سعدي، "الرشادة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي"، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة بسكرة، الجزائر، ع 24، مارس 2012، (ص ص 283-295)، ص 285.

³ - عمر فرحاتي، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية" مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

⁴ - حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مرجع سبق ذكره.

⁵ - محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

تتخذها، أمر يمكن أن تتباين حوله الآراء، بينما لا يمكن أن يعد دوران الأرض حول الشمس، مسألة قابلة للاختلاف لأنها حقيقة لا يرقى الشك إليها.

إن الرأي العام يتبلور عندما تبرز على السطح مسألة تؤثر على عدد كبير من الناس، فتصبح موضوعاً مطروحاً للمناقشة الحرة والمناظرة، ويدور الجدل حولها إلى أن يصل الناس إلى إجماع. والرأي العام يختلف في محتواه ومضمونه حسب المراحل التي يمر بها، فهو يتسم في مراحله الأولى بالغموض وعدم وضوح الرؤية كما لا تتوفر المعلومات حول القضايا المطروحة في هذه المرحلة، ولكن في مراحل أخرى يمكن أن تتطابق وجهات نظر عدد كبير من الناس حول مسائل عامة، ومن ثم تشكل رأي الأغلبية.

أولاً: تعريف الرأي العام:

الرأي العام عبارة عن "اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما اتجاهها موحدا إزاء القضايا التي تؤثر فيه أو تهمة أو تعرض عليه، ومن شأن الرأي العام إذا ما عبر عن نفسه أن يناصر أو يخذل قضية ما أو اقتراحا معينا، وهو ليس ظاهرة ثابتة بالضرورة وقد يتغير إزاء مسألة ما من حين إلى حين"⁽¹⁾.

يتخذ تأثير الرأي العام على صانعي القرارات الحكومية من القيادات والمجموعات صوراً شتى ، ولا تقتصر على وسيلة واحدة، ففي الأنظمة الغربية تعد انتخابات القيادات السياسية من أهم الأساليب التي يحكم من خلالها الرأي العام على اختيار المرشحين للمناصب العامة، ولكن يمكن القول في هذا الصدد بأن عملية صنع السياسات الحكومية تتسم بالبطء، والتقييد ، كما أن التعبير عن الرأي في القضايا العامة يمكن أن يؤثر على السياسيين عند اتخاذهم القرارات ، وفي المحصلة قد لا تؤخذ هذه الآراء في الحسبان لأن الرأي العام غير ثابت وعاطفي ويمثل عادة شريحة اجتماعية نشطة في رفع صوتها بالاحتجاج ، كما يوجد في المجتمع ما يطلق عليها الأغلبية الصامتة، التي لا تفصح بوضوح عن آرائها⁽²⁾.

والرأي العام عبارة عن متحول أساسي في البيئة المحلية أو الداخلية للفاعلين من الدول، لا سيما أولئك الذين لهم التزام بقيمة متأصلة بالديمقراطية التعددية، وبصرف النظر عن هذه المعايير الديمقراطية توجد دلائل تجريبية (Empirical) كثيرة لتأكيد الرأي الذي مفاده أنه حتى في تلك الأنظمة التي تتطوي على المشاركة في الحكم، لا يشترك جمهور السكان الذين يتم وضع السياسة باسمهم مشاركة نشطة في العملية بأي طريقة نظامية وروتينية ، ففي مجال رسم السياسة الخارجية فإن أكثرية السكان تُستبعد من ممارسة أي تأثير فعال أو ذي أهمية. فهو "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو

¹ - الرأي العام في: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995، ص 803.

² - الرأي العام في: الموسوعة العربية العالمية، [قرص مضغوط]، مرجع سبق ذكره.

أكثر يحدث فيها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً⁽¹⁾. وثمة عدد من الأسباب الظرفية لعدم توفر المعلومات وبالتالي لعدم وجود النفوذ:

أ. تعتبر السياسة الخارجية على نطاق واسع في جميع الأنظمة السياسية، لأنها مجال لسيطرة السلطة التنفيذية. وكانت السياسة الخارجية أو إدارة شؤون الدولة تعتبر تقليدياً امتيازاً للحكام منذ استهلال نظام الدولة، ورغم محاولات أصحاب المذهب المثالي في القرن العشرين الرامية إلى جعل العملية ديمقراطية، فإن هذا التقليد ذا النفوذ الراسخ لا يزال يلعب دوراً هاماً في النظام المعاصر، بل إن هذه النزعة التنفيذية تتعزز في بعض الدول جراء مقدار السرية والتكتم اللذين يحيطان برسم السياسة.

ب. يجب الاعتراف بأن كثيراً من قرارات السياسة الخارجية، لا سيما في ميدان السياسة الدنيا تُتخذ استناداً إلى معرفة متخصصة نوعاً ما وغير متوفرة لعامة الجمهور وقد لا تثير اهتمامهم حتى لو كانت متوفرة.

ت. إن بعض قرارات السياسة الخارجية تتصف بأنها ردود أفعال. فالزمن قد تكون له أهمية حاسمة وقد يقتضي الأمر اتخاذ قرارات على وجه السرعة والاقتصار على حد أدنى من المشاورات.

ث. إن الاتجاه السائد في كثير من الديمقراطيات بأن تتم معالجة قضايا السياسة الخارجية من منظور مؤيد من الحزبيين يعني أن التعريف المألوف للوضع الذي تطرحه السياسة الحزبية غير متوفر. ففي جميع الأنظمة لا تتوفر لجمهور الناخبين المعلومات الكافية ليكونوا مواقف مستتيرة، ومن ثم استبقاؤها بشأن قضايا السياسة الخارجية، وكثيراً ما تساهم وسائل الإعلام في هذا الجهل النسبي جراء تقليص تغطيتها للشؤون الخارجية، أو من خلال عرض القضايا بشكل شديد التبسيط⁽²⁾.

والرأي العام "تعبير الجماعة أو المجتمع أو الجمهور العام عن رأيه ومشاعره وأفكاره ومعتقداته واتجاهاته في وقت معين بالنسبة لموضوع يخصه أو قضية تهمة أو مشكلة تورقه، فهو القوة الحقيقية في المجتمع، والحكم الذي تصدره الجماهير على عمل أو حادثة أو نشاط"⁽³⁾، لذا أمكن الاستنتاج بأنه يميل إلى أن يكون مهيكلاً بطريقة هرمية حيث يتوسط الجمهور الواعي بين عامة الجمهور والنخبة صانعة القرار، لذا يتضح وجود نمطين للاتصالات فيما يخص الرأي العام: نمط اتصال أفقي ضمن النخبة وبين النخبة والجمهور المستتير، والثاني اتصال رأسي بين الزعامة وعامة الشعب. وتتلخص وظائفه في المجال السياسي:

- التأثير على القرار السياسي من خلال اعتماد مبدأ الديمقراطية، حيث يفترض في القرارات الهامة في الدولة أن تتبنى على الرأي العام.

¹ - مبارك زودة، " دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام: الثورة التونسية نموذجاً "، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، 2012، ص 52.

² - الرأي العام في: نوبينام جيفري وجراهام إيفانز، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 389.

³ - مقالتي مونة، "الإعلام وقضايا الرأي العام في العالم العربي" مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 01، مارس 2014، (ص ص 82-95)، ص

- التأثير على الانتخابات حين تصبح العملية اختياراً للقيادات السياسية في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام.
- التأثير على الحكم وذلك من خلال رسم الخطط والمشاريع السياسية للقادة السياسيين.
- إنجاح خطط الدولة حيث يعمل على دعمها إذا رأى فيها إصلاحاً أو دفعا نحو التقدم، وقد يقوم بإحباطها إذا لم يقتنع بجودها أو توجهاتها⁽¹⁾.

يشير مصطلح الجمهور إلى مجموعة من الأفراد تشارك في مناقشة قضايا خلافية ، وقد تتأثر مصلحة هؤلاء الأشخاص بالنتائج المتمخضة عن حسم الخلاف ، وتتسم المجموعة بالاستقرار ودقة التنظيم، كما قد تشمل قطاعاً من السكان المحليين أو المواطنين كافة في القطر ، ويمكن أن يتكون الجمهور من أفراد غير منظمين حيث يصعب تحديدهم أو معرفتهم ، ولكن لأسباب مختلفة قد تجمع بينهم مصلحة مشتركة في القضايا المطروحة للنقاش ، وقد يكون هذا الجمهور صغير الحجم بحيث نتاح له الفرصة لمناقشة القضايا من خلال المحادثات والاتصال المباشر.

تمخض عن تطور وسائل الاتصال الحديثة وانتشار المعلومات المتعلقة بالمسائل العامة ، اتساع دائرة المشاركين في مناقشة هذه القضايا ذات الاهتمام المشترك وظهور نمط جديد لتجمعات إنسانية عريضة لا ترتبط معاً بعلاقة شخصية مباشرة ، فأصبحت هذه التجمعات لا تقتصر على المواطنين المنتشرين في أرجاء الدولة فحسب بل امتدت إلى حدود الأقطار الأخرى ، فأدى هذا التطور إلى صعوبة الاتصال المباشر بين هذه الجماعات ، وهنا برز دور وسائل الإعلام من صحافة وتلفزيون وإذاعة في ربط هذه الجماعات ببعضها⁽²⁾.

ثانياً: أدوات التأثير على الرأي العام:

تؤدي أدوات التأثير على الرأي العام دوراً كبيراً في نشر المعلومات المتعلقة بالقضايا العامة ، وتتخذ هذه الوسائط أشكالاً شتى: فقد تتكون من أفراد أو مجموعات أو ربما تتخذ شكل وسائل آلية، تساعد في تواصل الجماعات بعضها ببعض ، ويمكن القول في هذا الصدد، بأنه ليس من الضروري أن تصبح أدوات التأثير على الرأي العام صانعة لهذا الرأي ولكن يمكن أن تؤثر على صناعته.

أ. الأحاديث العامة: حيث تعتبر أقدم وسائل التأثير على الرأي العام وهي تلك التي يتبادلها الأصدقاء والمعارف في عدة أماكن كالشوارع والأماكن العامة والمنندبات والمنازل ، ولا تزال هذه الوسيلة تؤدي دوراً مؤثراً في تشكيل الرأي العام ، فقد كانت الأحاديث الشفهية الوسيلة الوحيدة التي تعكس الرأي العام. وتبدأ هذه الأحاديث، التي تشكل الخطوة الأولى في التواصل بين الجماعات بمناقشات ودية بين الأصدقاء، ثم تتحول في مرحلة لاحقة إلى خطبة عامة مؤثرة أو موعظة دينية، يتمكن فيها خطيب بليغ من التعبير عن الرأي السائد فيما يتعلق بقضية معينة أو مشكلات مطروحة للبحث.

¹ - مبارك زودة، "دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام: الثورة التونسية نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.

² - الجمهور في: الموسوعة العربية العالمية، [قرص مضغوط]، مرجع سبق ذكره.

ب. الصحافة: كانت الخطب والكتب والنشرات تشكل الوسائل الرئيسة التي تعكس الرأي العام حتى مطلع القرن 19، وبرزت في أعقاب ذلك الصحف بأعداد ضخمة وانتشر تداولها، الأمر الذي جعل منها أهم الوسائل فاعلية في تشكيل الرأي العام، وطورت كل صحيفة قاعدة عريضة من القراء الذين يستقون منها الأخبار والآراء المتعلقة بالمسائل العامة ، وأصبحت الصحف تؤدي دوراً كبيراً وتمارس نفوذاً قوياً على الجمهور.

ت. الإذاعة والتلفزيون: يخاطب كل من هذين الجهازين مباشرة ملايين البشر في منازلهم من خلال أصوات وكلمات المذيعين والمعلقين والشخصيات ذات الأهمية الخبرية ، وتبث هذه الوسائل صوراً حية للأحداث عند وقوعها ، ورغم ذلك فبم تحل الإذاعة ولا التلفزيون محل الصحف في الإعلام المعاصر ، بل أصبحتا تكملان هذا الدور بوصفهما وسائط لنشر المعلومات والآراء.

ث. الوسائل التعليمية: حيث تؤدي المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى دوراً مهماً بوصفها جزءاً من أدوات صنع الرأي ومن وسائل ومؤسسات التنشئة السياسية ، وتتركز أهمية هذه الوسائل في المقدرة التي تتمتع بها في تنمية وتطوير الميول الأساسية ووجهات النظر، كما تؤثر في تشكيل آراء الجمهور إزاء القضايا التي تظهر يومياً على مسرح الأحداث، وتنتشر الوسائل التعليمية المعارف التي ترتبط بجميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما تقدم المهارات الضرورية التي تساعد الجمهور في تحليل المعلومات المتعلقة بالتطورات المعاصرة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الصورة الجديدة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي وعناصرها:

انحسرت موجات التحول الديمقراطي ابتداء من أواسط النصف الثاني من القرن 20 في دول أوروبا الشرقية وعدد من دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول في آسيا بقضاء شعوبها على أنظمتها الديكتاتورية التي عمرت في الحكم عقوداً طويلة، وانتهجت هذه الشعوب تدريجياً مسالك الديمقراطية والتحرر من شكل الدولة البوليسية وتكريس العدالة الاجتماعية وتحرير الإعلام ومنح هوامش لحرية التعبير والحق في العيش الكريم.

تحول عدد من الدول إلى الديمقراطية تحقق بمساعدة نخب عسكرية قامت بإجبار الأنظمة السياسية على اعتناق قيم الحرية عن طريق الإكراه والجبر العسكري، وبعضها سار في طريق " الانتقال من أعلى (Transition from Above) ، وهو انتقال تقوده النخب السياسية أو الجناح الإصلاحية في النظم الحاكمة، أي من داخل النظام القائم ، أو الانتقال من أسفل (Transition from Below) حيث يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين، إما نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية ، على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك وعدد من دول الربيع العربي، أو ذلك الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير

¹ - أدوات الرأي العام في: المرجع نفسه.

الديمقراطي أو الإطاحة به عن طريق انتفاضة أو ثورة شعبية⁽¹⁾، لتبدأ في أعقاب ذلك مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.

في ذلك الوقت أو قبله بقليل كانت الدول العربية وشعوبها تستقبل إحصاءات ونبوءات غريبة على الخصوص بأن رياح التحول الديمقراطي في الطريق إليها لتخليصها من أنظمة تحكمها أو أخرى تستعمرها، وكانت مجمل النبوءات تستحث خطى هذه الشعوب للتحرك من هيمنة من كانت تنل له رقابهم في كل يوم. حيث كانت أغلب الدول العربية آنذاك تعيش كل واحد منها بوحدة من أربع صور:

- أ. صورة الدولة المستعمرة والتي لا زالت تعاني من وجود سلطة المحتل على أرضها مثل الجزائر والمغرب وتونس.
- ب. صورة الدولة المستقلة بنظام حكم تسلطي، خرجت من نير الاستعمار ولكن مجالات الحرية و الديمقراطية لا تزالان في حالة غلق مثل مصر والعراق.
- ت. صورة الدولة التي تخلصت حديثاً من الحماية أو الانتداب، لكن بنظام حكم تسلطي وأمني كسوريا ولبنان.
- ث. صورة الدولة المستقلة وينظم ملكية وراثية وتحكمها عائلات بعينها، دونما وجود لأي من مظاهر الديمقراطية أو مشاركة الشعوب في الحكم أو السلطة، وهي دول الخليج العربي الست والأردن.

لم تكن الصورة المرسومة للعالم العربي تتبئ بوجود تحول نحو الديمقراطية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك لتوافر عدد من العوامل أهمها:

1. قيام عدد من الأنظمة على اقتصاديات ريعية تستفيد من عامل الوفرة البترولية، بما جعل الأنظمة تنتهج طريق "شراء السكوت"، بحيث توفر للشعوب من سبل الراحة و رغد العيش والرفاه ما يصرفها عن شؤون الحكم وهموم السياسة.
2. الطبيعة القمعية والتسلطية لعدد من الأنظمة العربية، والتوجه للامحدود للقوة واستعمال العنف والتكهن للقوي الأمنية في التحكم بالساحة، وكبت كل نفس مطلبية وإسكات كل توجه احتجاجي، مما حذى بالعديد من النخب إلى الركون والتواري، أو النضال من خارج الحدود، رغم ما يكتنف هذا الخيار من مخاطر ترصد الأنظمة العربية لأصوات المعارضين في المهجر مثل قضية المعارض المغربي " المهدي بن بركة " الذي اختفى عن الأنظار في 29 أكتوبر 1965 بباريس وتوجت الشكوك صوب النظام المغربي، والمعارض السوري " الهادي الأرواني " الذي أعتيل في لندن 07 أبريل 2015 واتهم النظام السوري بتصفيته.

3. عدم تبلور الفكر الديمقراطي بعد وعدم سريان التأثير به، وذلك بسبب تحكم الفكر القومي الذي كان سائد خلال فترة السبعينات والثمانينات والذي أجبر الكثيرين على عدم الإيمان بفكرة الديمقراطية، في ظل رضا شبه عام عن سلوك ونشاط الأنظمة الحاكمة آنذاك، بحيث أثرت فلسفة الإدراك لدى مستويات الفاعلين في الدولة في تكريس هذا الوضع، حيث أن "إدراك

¹ - حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مرجع سبق ذكره.

القاعدة لدول القمة وإدراك القمة لدور القاعدة أفتعت الفرد بأن النظام ينظر إليه على أنه عامل مؤثر وله وزنه وقدرته على الفعل والانفعال السياسي⁽¹⁾.

4. عدم فعالية دور معظم النخب المثقفة في ذلك الزمن وعدم قدرتها على نقل نتائج فكرها عن الديمقراطية الغربية ومدى مناسبتها للمواطن العربي وحجم قدرتها على المساهمة بفعالية في نهضة الشعوب، فظلت تلك الأفكار حبيسة الأدرج وفي مكاتب عدد من المفكرين أو تجول داخل الأروقة الضيقة في الصالونات الفكرية وبين محاورات بالهمس ونقاشات عدد من الكتاب، فبعضهم لم يملك الطريقة ولم يتحكم في منهجية ينقل بها عصاره فكره إلى الجمهور العربي، وبعضهم الآخر يفتقد إلى القدرة والجرأة أن يصحح بفكره وخلصه ما كتب خوفاً من بطش السلطة وجبروت الحكام وطول يد جهاز الأمن ومقص الرقيب.

وظل الجميع منتظرا حتى كاد العقد الأول من القرن 21 أن ينتهي، لتشهد جل الأقطار العربية نهضة وهبة وهياجا ساعيا إلى الوصول إلى كنه الديمقراطية وجوهر الحرية ففكر وتطبيقا، واعتبر استبداد السلطة الحاكمة وافتقار مؤسسات الدولة للشرعية وتضعف سيادة القانون وضعف قنوات الحوار بين السلطة والشعب، أسباب أربعة للانتقال من إشراك الشعوب العربية في عملية التحول الديمقراطي إلى إدارة الشعوب بأنفسهم لهذه العملية⁽²⁾، فرغم أن الحراك تمظهر في شكل احتجاج على ممارسات بالية في الاقتصاد والسياسة وحال حقوق الإنسان وقدرة هذا الأخير على التعبير وحقه في إبداء الرأي، إلا أنه صنع صورة جديدة ومستحدثة من صور المرور والانتقال إلى الديمقراطية، تلخصت في توليفة من عدة أشكال أهمها ملمح الجيل القائد لمسيرة التحول وطبيعته الرقمية واستعماله لأدوات جديدة في الوصول إلى أهدافه السياسية، واستثمار الواقع الجديد المبني على تقني التكنولوجيا التواصلية والفضاء العام الافتراضي ووسائل الإعلام الجديد، كما "كان لتصاعد ثورة المعلومات والاتصالات واجتياحها العالم بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين وتمثيلها أحد أبعاد العولمة مساهمة في تشكيل أحد الملامح الرئيسة للمشهد العالمي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، كما اعتبرت من أبرز العوامل التي أسهمت في تحريك الانفتاح السياسي في الوطن العربي"⁽³⁾.

لقد اعتبرت الهبة العربية التي قادتها قطاعات من الشعوب العربية بداية من منتصف ديسمبر 2010 في سبيل تحقيق القيم الديمقراطية والتمكين لحرية الفرد العربي وتكريس المثل العليا للديمقراطية سابقة جديرة بالدراسة ونموذجا فريدا من نوعه في سعي الشعوب نحو التحرر من نير الاستبداد والتحول إلى الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي.

¹ عبد الجبار بلحسن، "عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة نظرية تحليلية: الجزائر نموذجا"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² عقيلة خرباشي، "الشعوب العربية والتحول الديمقراطي بين المفاخر والمخاطر"، في: عبد الله فشار (محرر)، الوطن العربي والتحويلات الديمقراطية، (ص ص 35-42)، بيروت: منشورات مركز الحكمة، 2012، ص 36-40.

³ عمر مرزوقي، "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر، تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ع 10، جانفي 2014، (ص ص 167-184)، ص 174.

لكن أولى المحاولات الدراسية لهذا النوع من الحراك المفضي إلى الديمقراطية من طرف الباحثين العرب اصطدمت بعقبة غياب دراسات أكاديمية رصينة وجادة حول علاقة التحول الديمقراطي بالإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي، وذلك راجع لاعتبارين رئيسين:

الاعتبار الأول: متعلق بحدثة ارتباط المجتمعات العربية بأدوات الإعلام الجديد التي بدأت تعرف أولى خطواتها فيه بدءاً من نهاية 2008، وبشكل متدرج وضعيف في عدد من الدول مثل تونس ومصر والسعودية والكويت ولبنان.

الاعتبار الثاني: متعلق بعدم وضوح إرهابات توحى بوجود صورة تشكل لتحول عربي نحو الديمقراطية، حيث كانت الصورة التقليدية ثابتة توطر لواقع عربي غير ديمقراطي وتحكمه أنظمة سياسية عتيقة.

لذلك بنيت أولى المحاولات الأكاديمية العربية لدراسة تأثير الإعلام الجديد من التحول الديمقراطي على تطبيقات ودراسات الباحثين الغربيين، الذين عكف كثير منهم على إسقاط مفهوم التحول الديمقراطي بمعناه القديم على واقع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الإعلام الجديد في العصر الحالي.

يعتبر المفكر الأمريكي (Sharma Mokol) من أبرز المنظرين الغربيين الذين أثروا هذا المجال، فقد قدم دراسة عن "الانترنت والمشاركة السياسية والحكومة الالكترونية من منظور مقارن" بين فيها محددات دخول الأفراد إلى الانترنت وقدرتهم على المشاركة السياسية، ودور الحكومة الالكترونية في نشر المعلومات حول القضايا السياسية، فلا توجد علاقة ارتباطية بين استخدامات الانترنت ومستوى التعلم، ولا توجد أيضاً علاقة ارتباطية بين استخدام الانترنت والانغماس في العمل السياسي (التصويت، تقديم الالتماسات أو المشاركة في المظاهرات السلمية).

الباحث الأمريكي (David Ingento) كتب أيضاً في تأثير المنشورات والروابط ومقاطع الفيديو التي تنتشر عبر (Facebook) ومجموعات النقاش في الدور السياسي لهذا الموقع التفاعلي، وذلك من خلال دراسته عن " الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: الإعلام الاجتماعي والسياسة"، حيث رافع من خلالها على أن لا (Facebook) دور في تسهيل عملية الحوار الديمقراطي، وذلك لأنه يفرد مساحات افتراضية واسعة لمناقشة موضوعات سياسية مختلفة⁽¹⁾.

كما أصدر كل من (Eric Schmidt) مدير تنفيذي سابق في شركة (Google) و (Jared Cohen) خبير مجلس العلاقات الخارجية في (Google) كتابهما "العصر الرقمي الجديد: إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال"⁽²⁾، وتناولوا فيه بللدراسة مستقبل المجتمع البشري في العصر الرقمي الجديد، والتأثيرات المستقبلية المحتملة للتكنولوجيا الرقمية في طبيعة حياة الإنسان والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية.

¹ - للمزيد حول الأدبيات الغربية والتنظيرات في مجال علاقة التحول الديمقراطي بأدوات الإعلام الجديد، يرجى العودة إلى: محمد عبده بدوي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب المصري: دراسة تطبيقية على موقع فايسبوك"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 101-130)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014، ص 112-120.

² - Eric Schmidt, Jared Cohen, **The New Digital Age: Reshaping the future of People, Nations and Business**, United States: Alfred A. Knopf, 2013, P158.

ناقش الكتاب مسألة رسم خريطة لمستقبل المجتمع البشري في ظل "العصر الرقمي الجديد" من خلال تناول أبرز سمات العصر القادم، حيث ستصبح الحركات الثورية في المستقبل عابرة للحدود وشاملة للعديد من القوميات أكثر من ثورات الماضي، فضلا عن أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة سوف تسمح للنشطاء بالمشاركة في عمليات تعبئة الجماهير وحشدها ضد الأنظمة الحاكمة من دون تعرضها لخطر حقيقي، فيما بدا كأنه إعادة تطوير فكري للأحداث التي وقعت بالفعل أثناء الحراك الثوري العربي بداية من سنة 2010، حيث يعتبر العصر الرقمي الجديد "وحشا مخيفا" للأنظمة السياسية التسلطية بما يوفره من أدوات غير تقليدية لشعوبها وللنخب المثقفة وحتى للأفراد العاديين في مجالات الرقابة على أداء النخب الحاكمة وانتقاد سياساتها وتوجهاتها بشكل علني وأكثر حدة، كما يمكنه من أدوات وميكانيزمات يضعها في أيدي تلك الجماهير تعمل من خلالها على إسقاط أنظمتها واستبدالها بأخرى كلما دعتها الضرورة لسلوك ذلك المنحى.

أصدرت "كاثرين مكنت" (Katherine Menitt) دراستها عن "تأثير الانترنت على التصويت والمشاركة المدنية والسلوك السياسي للشباب الأمريكي" سنة 2008⁽¹⁾، وهدفت من خلالها إلى استقصاء السلوك السياسي للشباب الأمريكي، ومعرفة درجة تأثير وسائل الإعلام الجديد في اتجاهه نحو مضامين سياسية.

يمكن أن تقدم مثل هذه الدراسات رؤية تطويرية للباحثين العرب في مجال بحثهم في العلاقة الموجودة بين التحول الديمقراطي كواحدة من أهم القضايا التي تدور في فلك التعاطي السياسي العربي بعد سنة 2010 والاتجاه المكثف لاستخدام الشبكات الاجتماعية والإعلام الجديد في البيئ العربية.

الفرع الأول: الملمح الشبابي لجيل التحول الديمقراطي العربي:

لم يعرف مسلسل التحول الديمقراطي في دول العالم التي لجأت إليه كخيار وفلسفة تزامنا في وقت موحد عند الجميع، ولم يختار النشطاء للخروج من نير التسلط وظلم الدكتاتورية توقيتا واحدا، بل بدأ كل فريق نشاطه في وقت اختاره ليلاعم طبيعته أو يتناسب مع ظرفه، واتخذ كل منهم لإنجاح حراكه عددا من الأدوات ساعدته على الوصول إلى نتيجته توافق هواه، كما تميز حراك الانتقال إلى الديمقراطية بنوعية النشطاء الذين قادوا مسيرته وحشدوا لنصرته من الذين أوقدوا نار الديمقراطية وتحملوا تبعات المقاومة المتوقعة من الأنظمة لكل تحول يطال الشكل الراتب للنظام، والذي يصاحبه جبر على الإصلاح أو إجبار على الرحيل.

إن التجربة الجديدة للانتقال الديمقراطي في الدول العربية لم تقم على استمالة نخب عسكرية للقيام بالدور بعدما أثبت التاريخ فشل عدد من تلك المحاولات في السابق، لأنهم استأثروا بالسلطة بعد قيامهم بحراك التخلص من أنظمة تسلطية ثاروا عليها، ليلبسوا عباءتها بمجرد إجبارهم من كان يرتديها على خلعها، فادعوا أنهم الأقدر على فعل السياسة من غيرهم وأن هذا الغير غير مؤهل لذات الفعل، فالعسكريون في مصر سنة 1952 برروا فعلهم بإنهاء استبداد نظام الملك وبناء حياة سياسية ديمقراطية، غير أن الواقع بعدها أثبت العكس فغلقت الساحة من جديد وبشكل أقطع، ولم تُبقي السلطة الجديدة من الديمقراطية إلا اسمها ومن الحرية غير رسمها ووصفها، وفي موريتانيا قادت نخبة عسكرية انقلابا سنة 1999 على النظام الشمولي الذي أسسه

¹ محمد عبده بدوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب المصري: دراسة تطبيقية على موقع فايسبوك"، موقع سبق ذكره، ص 112-120.

"معاوية ولد سيدي احمد الطابع" ، وأوفت بتعهداتها ونقلت السلطة إلى المدنيين بعد فترة انتقالية، ولكن فئة أخرى من ذات العسكريين عاودت الانقضاض على السلطة من جديد وعادت المياه إلى مجراها القديم.

أولاً: قيادة الشباب للحراك الثوري والإصلاحي:

لقد قامت المحاولة العربية الجديدة في مسار التحول إلى الديمقراطية على عاتق الشباب العربي الذي "أصبح قادراً على استخدام التكنولوجيا الجديدة في الوصول إلى الأخبار والمعلومات، بل وفي إنتاجها وتوزيعها عبر وسائل الإعلام الجديدة كمواقع الانترنت والمدونات، الأمر الذي بات يهدد الاحتكار التقليدي للأخبار والمعلومات والذي مارسه الأنظمة العربية سابقاً"⁽¹⁾ بالشكل الذي منح هذه الفئة دعماً نفسياً زاد من ثقتها في نفسها وجعلها تتبوأ صدارة الفعل الثوري الذي رسم أولى الخطوات في طريق الديمقراطية.

احتل الشباب صدارة المشهد الثوري طلباً لإصلاح الواقع العربي، ورغبة منهم في إنشاء فلسفة حكم جديدة على أنقاض الواقع الذي يحاولون تغييره ودحض معالمه، وتعتبر أهم أسباب تموقعهم في مقدمة المشهد مرتبطة بالعوامل التالية:

- أ. تعتبر فئة الشباب الفئة الأكثر من ناحية العدد في المجتمعات العربية، ويشكلون في بعض البلدان ما تفوق نسبته الـ 70 %، فهم بذلك الأولي لتبوأ مركز القيادة ومناصب الريادة في كل حراك ذا طبيعة مطلبيّة أو احتجاجية أو انتقافية.
- ب. فئة الشباب أكثر فئات المجتمع طلباً للتغيير وحرصاً عليه، حيث أن مطالبهم ورغباتهم في تأسيس كيان خاص بهم قائم على فرصتهم في قطاعات التكوين والدراسة ثم الحصول على منصب عمل قار ومحترم، عادة ما تصطدم بعجز الدولة عن تحقيقها حيناً ويتجاهل بعض الأنظمة الحاكمة لها أحياناً أخرى، بحجة شح موارد الخزائن العمومية أو قلة العرض في مناصب العمل وحاجة السوق، بينما يرجع الشباب الأسباب إلى غلبة المصالح الشخصية الضيقة لأفراد من داخل النظام أو السلطة، وتكريس سلوكيات الرشوة والمحسوبية وانتشار ظاهرة الفساد وقتل روح المبادرة والعقاب الجماعي لأغراض سياسية أو دواعي انتخابية، الأمر الذي يعتبره الشباب إجحافاً في حقهم وانقاصاً من نصيبهم في الثروة والمال العام، وهم الذين "يمثلون أكثر من ثلث سكان المنطقة العربية، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، وتعتبر البطالة من أهم المشاكل التي تعانيتها، حيث ترتفع مستويات البطالة في العالم العربي إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14.4%، وترتكز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم والحاصل على تعليم عال، فيمثل هؤلاء ما نسبته 95% من الشباب العاطل عن العمل"⁽²⁾، ويعتبر النظام السياسي حسب هذه الفئة من يتحمل دون غيره المسؤولية وتبعات الأمر.

¹ - موساوي عبد الحليم، "التعاطي الإعلامي مع الثورات العربية: قراءة في التحديات المهنية والأخلاقية"، في: عبد الله فشار (محرراً)، الوطن العربي والتحويلات الديمقراطية، (ص ص 115-126)، بيروت: منشورات مركز الحكمة، 2012، ص 117.

² - طلال حامد خليل، "التحليل السياسي ومنظومة التغيير العربي"، مجلة ديالي، جامعة ديالي، العراق، ع 52، 2011، (ص ص 66-82)، ص 78.

ت. فئة الشباب أضحت أكثر فئات المجتمع انفتاحا على العالم الرقمي، وأوسع إطلاعا على آخر إنتاج العلوم في مجالات التواصل والاتصال والإعلام على وجه الخصوص، وأكثرها تعرضا للمضامين التي باتت التكنولوجيا الحديثة تصدرها وتضعها في متناول الناس، لذلك نموا قدرتهم على استعمالها في حياتهم واستخدامها في تحقيق كيانهم واعتمادها مع الوقت مواد مساعدة في بلورة الفكر الثوري لديهم والذي أصبحوا يستشعرون قدومه إليهم وتحملهم إياه، وذلك لما لهذا الأدوات من قدرة على تسهيل التواصل وتيسير سبل الاتصال، وقدرة أخرى على التنظيم والحشد والتعبئة وإيصال الأفكار، فكانت مجموعات الشباب "هي من حملت الثورة المصرية على أكتافها مثل حركات 06 أبريل وكفاية وشباب الإخوان والحملة الوطنية لدعم البرادعي وحركة الثوريين الاشتراكيين" (1) وغيرهم من فئات الشباب المثقف حيناً ومن شباب الأحياء الشعبية والعشويات أحياناً أخرى.

ثانياً: نماذج من حراك الشباب العربي على طريق التحول الديمقراطي:

عُرف "الحراك" في قاموس التداول العربي شكلاً وواقعاً منذ سنوات خلت، رغم أنه لم يأخذ صورة الحراك الذي يعرفه العالم العربي اليوم بفعل ثورة الاتصالات الجديدة أو سعي الشعوب العربية إلى التحرر والانتقال إلى الفضاء الديمقراطي، ففي الصورة القديمة "ثلاثة حركات فكرية وعملية شهدتها الساحة العربية خلال السنوات الأخيرة بصورة مترابطة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، **الحراك الأول**: محاولات بناء تحالفات جبهوية تضمّ مختلف "قوى الأمة" (التيارات الفكرية المعروفة تاريخياً: القومية والليبرالية والإسلامية واليسارية)، قومية وقطرية، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير خاصة إلى المؤتمر القومي الإسلامي وإلى مشروع الكتلة التاريخية على المستوى القومي العام، وإلى هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات على المستوى القطري التونسي ، **الحراك الثاني**: الجانب الفكري المؤسس لهذه الطموحات التكتلية مجسداً خاصّة في الحوار القومي الديني وأدبيات المشروع النهضوي العربي والوثائق الصادرة عن هيئة 18 أكتوبر، **الحراك الثالث**: المراجعات الفكرية التي أقدمت عليها مختلف القوى النازعة إلى التحالف في شأن المسألة الديمقراطية، وفي مقدّماتها المراجعات الإسلامية. وقد تمخّضت عن هذه الحركات الثلاثة جملة من القواسم الفكرية والنظرية التي تولّف مجتمعة هذه النزعة العامّة الأولى، والتي تصبّ عموماً في فكرة جوهرية مدارها أن الديمقراطية حلّ لمشكلة السلطة الاستبدادية في الوطن العربي" (2).

في حراك المصري مثلاً برزت "الحركة المصرية للتغيير (كفاية)"، والتي تأسست على جهود شبابية، وكانت "نتاج التحول السياسي الذي حدث في العالم وفي المنطقة العربية، وكانت إحدى ثلاث حركات شبابية ظهرت في ذلك الوقت، وهي حركة 20 مارس للتغيير (في 20 مارس 2004)، والحملة الشعبية للتغيير - الحرية الآن (في 09 سبتمبر 2004)، والحركة المصرية

¹ - محمد الصفار. (2011)، "بروز النضال الشبابي الجديد"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.

² - سهيل الحبيب. (2011)، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.

للتغيير (كفاية) (في 12 ديسمبر 2004)⁽¹⁾، وقد أظهرت في مجموعها جرأة الشباب على إحداث الفعل التغييرية والرغبة المكبوتة لديهم من أجل إصلاح الشأن السياسي، وذلك إيمان رسخ لديهم أن الفساد السياسي سبب كل فساد آخر ينخر جسم المجتمع.

إن الشباب بحكم تعرضهم لمضامين الواقع التكنولوجي الجديد والقاسم على وسائل التواصل الحديثة، فقد "استعملوها في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج ضد الضيم والظلم والتزوير وبهدف الإصلاح والتغيير، وقد استثمر الشباب وسائل (Facebook) و(Twitter) والبريد الإلكتروني ومواقع الويب، حتى عُرفت ثوراته بثورات الشباب"⁽²⁾، حيث شرح الكاتب الفرنسي (روبير سولين) "كيف استطاع الشباب الثائر في مصر انتزاع الاعتراف بهم في المجتمع الأبوي الضاغط ومن النظام السلطوي الغارق في الدكتاتورية"⁽³⁾.

استفاد الحراك التونسي بدوره من ذات الفئة واسعة الانتشار والتأثير في المجتمع، حيث "قاد الاحتجاجات الأولى في المناطق الداخلية بصورة عفوية وأحيانا غير منظمة"⁽⁴⁾، واستعمل قدراته في تنظيم صفوفه للحيلولة دون قطف جهات أخرى لثمار حراكه والذي ضحى في سبيله بالكثير، فكان التفاهة حول أهدافه وحماية حراكه نابعا من استشعاره الخطر في ضوء بروز رغبة لدى عدد من المحسوبين على تيارات فكرية وسياسية وبعض التنظيمات النقابية مثل القيادة المركزية للاتحاد العام للشغل لتصدر المشهد الاحتجاجي ونسبة الحراك لهم، ذلك لأنهم أيقنوا أن "الشباب العربي سيذهبون بالمنطقة العربية إلى وجهة جديدة مسلحين بالتكنولوجيا التي أصبحوا يتقنونها"⁽⁵⁾.

الفشل في التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية يعود إلى درجة النمو الاقتصادي، وأهمية العائدات النفطية التي تمكن الدولة من قدرات عالية على امتصاص الأزمات السياسية والاجتماعية، ونمط التضامن (الميكانيكي) السائد في المجتمع، وطبيعة العلاقات السلطوية السائدة في الوسط العائلي، وتونس تعتبر من ضمن الدول العربية الأكثر تأهيلا لتحقيق انتقالها الديمقراطي؛ لما يتوقّر فيها - حسب منطلقات الانتقال الديمقراطي - من مؤشرات إيجابية. إلا أن هيكلية التسلّط فيها أثبتت نسبة هذه المؤشرات، ومن ورائها حدود مفاهيم الانتقال الديمقراطي في مجابهة الواقع العربي، وأصبحت التسلّطية في تونس (وبعض الدول

¹ - محمد فرج، "المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر: الأسباب والتراكمات"، في: محمد بهاء الدين شعبان (محرر)، 25 يناير: مباحث وشهادات، (ص ص 77-97)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 91.

² - جمال علي زهران، "الاتجاهات الإقليمية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر"، في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، (ص ص 131-156)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 146.

³ - المرجع نفسه، ص 153.

⁴ - المولودي الأحمر، "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، (ص ص 117-140)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 137.

⁵ - جيفري غنام، الثورة العربية ليست ثورة الفيسبوك، متوفر على الرابط التالي: موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/news/presstour/2011/2/19>، تاريخ الزيارة: (2016/02/07).

الأخرى) تمثل استثناء ضمن الاستثناء العربي، ويرجع ذلك إلى التضارب بين تعدد المؤشرات الإيجابية واستقرار التسلط الذي طور قدرات فائقة على المناورة وعلى إعادة إنتاج نفسه⁽¹⁾.

ففي نتيجة استطلاع شمل 1200 شابا في تونس من 16 ولاية، عثر على أن 28.4% قد تحسنت وضعيتهم بعد الثورة، وأن 30.7% يرون أنفسهم أسوأ حالا، وأن 27% لم يلاحظوا أي تغيير، وأن النسبة الباقية وهي 13.9 شعروا بتحسّن في أحوال البلاد⁽²⁾، ومنه يظهر أن ما نسبته 42.3% قد استشعروا الجانب الإيجابي في حراكهم ضد النظام.

لم يتقدم لقيادة فاطرة الحراك الثوري اليميني لمدة سنة كاملة غير فئة الشباب في ميادين العاصمة وساحات المدن الكبرى، وتحملوا في سبيل نجاح تحركهم الكثير، وسقطت منهم أرواح وأصيب منهم كثيرون، لكنهم لم يفلحوا في حماية نتائج الثورة التي أطلقوها وقادت نخبتهم معاركها ضد قوة النظام العسكرية والأمنية ونخبته السياسية، وذلك عندما فشلوا في منع دخول قيادات "أحزاب اللقاء المشترك" إطار الصورة كواحد من أطراف القضية، وأن تلتفت لتصل مقعد المفاوضات على طاولة حلحلة الأزمة مع الرئيس المعزول وحزبه.

الفرع الثاني: دور الإعلام والهوية الرقمية للشباب في عملية التحول الديمقراطي العربي:

إن الجيل الذي انبرى للعمل الثوري وبدأ برسم أولى خطوات المجتمع في طريق الديمقراطية والنهل من قيم الحرية لم يعد قطعا يشبه جيل الأمس الذي نشأ في ظل فجوة رقمية بينه وبين ذات الجيل في دول غربية، حيث كان "يعبر عن هذه الفجوة بمجموعة من التوزيعات الإحصائية لعدد من المؤثرات من قبيل عدد الهواتف الثابتة وعد الحواسيب الشخصية وعدد مواقع الإنترنت ومستخدميه منسوبة إلى إجمالي عدد السكان، حيث يأتي الإقليم العربي ضمن الشرائح الدنيا لهذه التوزيعات الإحصائية (نصيب العرب من إجمالي مستخدمي الإنترنت يبلغ 0.5% في حين تبلغ نسبة العرب إلى إجمالي سكان العالم 5% تقريبا)⁽³⁾.

الجيل السابق بكل لبناته أو ببعض فئاته لم يستطع بلوغ ما كان يرنوا للوصول إليه ولم يقدر على فعل ما كان يريد فعله، وهو إمضاء وثائق تحرره من رقة الاستبداد الذي طوّق عنقه لأجيال وعقود؛ فتلاه في تطور الزمن "جيل الانترنت الذي يميل إلى التفاعل والتألف الاجتماعي وبناء هويته الرقمية مستثمرا في الآليات التي يتيحها له الفضاء الإلكتروني، فهو بذلك مختلف على الأجيال التي سبقته من حيث تمثل التكنولوجيا، وهذا التمايز العمري يستتبع تمايزا آخر يمكن أن نطلق عليه "الفجوة الجيلية

¹ - لطفي طرشونة. (2011)، "منظومة الحكم التسلسلي والانحراف الاستبدادي"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.

² - ليندسي سيد وآخرون، "هل الثورة التونسية في تقدم؟" مجلة مدارات، ع19-20، صيف وخريف 2013، (ص ص 37-40)، ص 38.

³ - حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، ع 349، مارس 2008، (ص ص 20-37)، ص 23

الرقمية⁽¹⁾، فهو جيل بدأ يتأسس على قيم لم يتأسس عليها غيره ويتعرض لثقافة تقوم على التكنولوجيا والرقمنة، وأخذ يتعامل بها لتغيير واقعه.

أولاً: الهوية الرقمية لجيل التغيير العربي:

لقد بدأت فئة الشباب العربي تتجه نحو عالم التشابك الاتصالي، وأخذت تنشئ لها منصات عبره، استخدمت في البداية لأغراض ترفيهية وتعارفية، قبل أن تتحدد لها أغراض أخرى لتصبح وسائل تخدم أهدافاً اجتماعية كالتكافل والتأزر والتضامن، ووسائل بأهداف إعلامية ليث الخبر وإيصال المعلومة، ثم أخذت تتجه بخطوات ثابتة وسريعة لتلج ساحة العمل السياسي، فاعتبرت بذلك سلاحاً لدى هذه الفئة تمارس عبره السياسة وتصنع به ساحة تفاعل خاصة بهم، فبعد أن كانت "الأدوات الجديدة كالمدونات و (Facebook) و (Twitter) وسائل فعالة في الاتصالات بين مختلف أنواع البشر ومختلف ثقافاتهم عبر العالم، وتساعد في تبادل المعلومات والآراء والأفكار، تحولت إلى منصات لنشر الدعوات الإيديولوجية وأخذت تحقق نجاحات في حشد الجماهير لأجل قضية واحدة"⁽²⁾، وأضحى الشباب العربي منتجاً إليها من هذا الباب إرواءً لظمئه وتحقيقاً لطموحه الذي منح منه بفعل احتكار أدوات العمل السياسي التقليدية من طرف الأنظمة السياسية والأفراد ممن يجولون في محيطهم ويتعاطون ذات أفكارهم ويميلون مع الريح التي يصنعونها لهم.

إن وسائل الاتصال الحديثة خاصة منها مواقع الانترنت التفاعلية ومواقع الشبكات الاجتماعية مثل (Facebook) و (Twitter) قد أدت دوراً مميزاً في التقريب بين الشباب والجمع بين أفكارهم وتحديد طموحاتهم ورغباتهم المشتركة، "فعوضت تلك الأدوات الدور الذي كانت تلعبه الأحزاب ويؤديه الزعماء السياسيون في صناعة رؤى وأفكار نظرية من أجل التغيير وقناعاتهم وفي توجيههم، وغطت هذه الوسائل مع الوقت على الإفلاس الذي منيت به الأحزاب والشخصيات السياسية"⁽³⁾.

إن الثقافة الرقمية التي اكتسبها الشباب العربي راح يوظفها من أجل بناء "الثورة الرقمية" التي ستكون بديلاً عن ثورات العنف الاحتجاجي في المستقبل، فهو يتعامل وفقها من أجل التمكين للديمقراطية في البلاد العربية، فهذا الشباب استطاع من خلال تعامله بالثقافة الرقمية وباستعماله لأدواتها التقنية أن "يدحض الرواية المظلمة التي يتناولها الإعلام الرسمي، وذلك من خلال توثيق مختلف أنواع التجاوزات الأمنية وقضايا الفساد المالي وغيرها مما يرتكبه النظام القائم، فيجعل الذاكرة الاحتجاجية

¹ - الصادق رابح، "الهوية الرقمية للشباب بين التمثلات الجماعية والتمثل الذاتي" مجلة إضافات، ع19، صيف 2012، (ص ص 98-115)، ص 89.

² - جمال علي زهران، "الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 151.

³ - طلال حامد خليل، "التحليل السياسي ومنظومة التغيير العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 77.

بذلك حية، بما يسمح بإعادة إنتاجها في الحين من أجل مزيد من الحشد والتعبئة للوصول إلى اللحظة الثورية لاحقاً⁽¹⁾، وذلك كله بواسطة مقاطع الفيديو التي يسجلها والصور التي يرصدها والوثائق التي تتسرب إليه ويرقمونها ثم يخزنها، ليعيد استخدامها بالنشر أو البث أو الإرسال في مراحل لاحقة.

ما بين جيل الأمل وجيل اليوم مسافة عبر مراحل، وعدم التجانس في الرؤى وفي نمط التفكير يصبح مسألة عادية ومتقبلة، فيمكن مثلاً " فهم تجاهل نائب الرئيس المصري السابق " عمر سليمان " لمطالب المتظاهرين، فهم من وجهة نظره لا يمتلكون أي ثقافة أو وعي سياسي، ولا يعدو تحركهم التلقائي سوى استغلال لهم من قوة منظمة تتخذهم ستاراً لأهدافها (الإخوان المسلمون)، وسيكون حل المشكلة هو التعامل مع تلك القوة وليس الاستجابة لمطالب هذه الفئة"⁽²⁾، وتلك في حد ذاتها كانت مشكلة، لأن الشباب اتسعت مداركهم ونشطت ثقافتهم السياسية لكنهم لم يستطيعوا إقناع المحيط بسعة ما وصلوا إليه، وبالمقابل، ظلت رموز الجيل السابق تعتقد أنها الوحيدة صاحبة الباع في فهم السياسة وأن جيل الشباب باق على رعونته ولا فهم له ولا يدرك كنه السياسة ولا يحسن منها.

لقد نتج جيل شبابي جديد يحاول قيادة قاطرة التحول الديمقراطي العربي عبر الثورة الرقمية الهادئة، وذلك رغم ما قد يؤخذ عليه من إمعان أفرادها في التواصل " عبر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني وغرف الدردشة والشبكات الاجتماعية، وتعبيرهم عن همومهم من خلال المدونات و (Facebook) و (Youtube)"⁽³⁾، ولكنه قد ينجح في مسعاها القيادي ليصل إلى هدفه المنشود بإشاعة ثقافة وفلسفة الديمقراطية كلما ابتعد عن الإسفاف في تعامله مع التكنولوجيا أو الانغماس في بعدها الترفيهي.

إن أجيال الشباب قد " هاجروا من المجتمع الواقعي بكل ما يزرخ به من قيود على حرية التفكير والتعبير وحرية التنظيم والعمل بالسياسة بدون قهر ولا قيود، إلى العالم الافتراضي الذي خلقته شبكة الانترنت، فهي التي خلقت فضاءً عاماً جديداً (Public Sphere) غير مسبوق في التاريخ الحضاري الإنساني"⁽⁴⁾، فالفرد من فئة الشباب في عصر الرقمنة ووسائل التواصل الاجتماعي يتمثل وفق هويتان، "هوية على الشبكة (Online) وهوية أخرى خارج الشبكة (Offline)، ففي مجتمعات يسعى الفرد إلى التخفي خلف شخصيات غير حقيقية، وفي أخرى يقدم الشباب أنفسهم بشخصياتهم الحقيقية، وحالياً المسافة بين الهوية الحقيقية والهوية على الشبكة آخذة في التقلص، والميل يتجه الآن لتقديم الهوية الحقيقية"⁽⁵⁾، مما يدل على نمو الوعي لدى هذه لفئة لتبوء صدارة المشهد التغييرية في العالم العربي مستقبلاً، والاستعاضة بالثورة الرقمية الهادئة والنضال الإلكتروني، على الدخول في حراك عنفي يؤدي حتماً إلى تساقط أرواح وقد لا يصل بهم إلى ما يصبون إلى الوصول إليه.

¹ - مهدي مبروك، "ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، (ص ص 163-180)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 176.

² - محمد الصفار. (2011)، "بروز النضال الشبابي الجديد"، مرجع سبق ذكره.

³ - الصادق رايح، "الهوية الرقمية للشباب بين التمثلات الجماعية والتمثل الذاتي"، مرجع سبق ذكره، ص 100.

⁴ - السيد يسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011، ص 320.

⁵ - حمزة أحمد بيت المال. (2014)، "الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، مرجع سبق ذكره.

إن "الطبقية (الافتراضية) الجديدة في المجتمع الرقمي سوف تعتمد على أفراد من ذوى الكفاءة الخاصة والذكاء الباهر ، وهما ملكتان لا تورثان مستقبلا، لأنهما ملكتان مكتسبتان من الفرد أو الذات المبدعة ، وهذه الملكات تمنح لأصحابها آفاق التطور غير المحدود [...] فسر نجاح المواقع الاجتماعية يرجع إلى ربط الحدث بالصوت والصورة معا، كما اتخذ الشباب لغة خاصة به في نقل الإخبار وتطورات الحدث بعيدة عن القوالب الصحفية والإعلامية، وهو ما جذب الجميع إليهم⁽¹⁾.

ثانيا: دور الإعلام في تكوين الشباب الصانع للديمقراطية:

لقد ترسخ الاعتقاد بأن النظم الاستبدادية أو الديكتاتورية قد أصبح من المستحيل عليها تعقب أو مراقبة المحتوى المتبادل بين النشطاء على مواقع الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي وحتى ذلك الذي تبثه وتشره وسائل الإعلام المختلفة، وذلك راجع لتنوع الناشرين وتعدد مصادر الخبر وأشكال البث، أضف إليه منظومة القوانين التي تحمي الصحفيين وتحفظ لهم كتمان مصادر أخبارهم.

يعتقد الكثيرون بقيمة وعلو شأن الانترنت وبدورها البارز خلال المراحل القادمة في حياة الشعوب، بحيث أن "تكنولوجيا الاتصال ستسهم في بروز ممارسات ديمقراطية جديدة وفي تطوير العملية الديمقراطية خاصة في ظل التراجع المستمر لمشاركة الجماهير"⁽²⁾، مما أثر على ثقة فئات الشعب في صلاح وقدرة الأنظمة السياسية على الحكم بطريقة سليمة، ففي أحداث "موقعة الجمل" خلال الحراك الثوري في مصر، "تمثل الفارق بين الثوار وخصومهم في وقوف الفريق الأول على آخر ما أنتجه العصر من أساليب وتقنيات الاتصال والتواصل، حيث دخلت ثورتهم في روح وقلب العصر تقنيا وسياسيا، فالعصر كما هو عصر الانترنت هو كذلك عصر للديمقراطية وحقوق الإنسان، في حين أن الخصوم يعودون بالتاريخ إلى الوراء، إلى عصر الخيل والإبل، وكأن العالم قد وقف عند هذه الوسائل البدائية، والتي ترتبط بالعداء والقبائل وحروب داحس والغبراء، وعنترة بن شداد وأمراء المماليك"⁽³⁾، مما جعل من الرسالة الإعلامية رسالة ذات أثر كبير وتأثير عظيم.

إن الشباب اجتهدوا ليؤسسوا أطرا تواصلية خاصة بهم، وينشئوا مضامين ذات طابع إعلامي تميزوا بها وذلك ضمن حراكهم لقيادة قاطرة التحول الديمقراطي، حيث أثروا في الحراك المصري مثلا عندما "شعر الكثير منهم بالإحباط من ضعف دور

¹ - السيد نجم، دور الثقافة الرقمية في الثورات العربية ، متوفر على الرابط التالي: موقع اتحاد كتاب الانترنت المغاربة، <https://ueimarocains.wordpress.com/2011/02/21/>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25)

² - إبراهيم بعزيز، " دور وسائل الاتصال الجديدة في أحداث التغيير السياسي في البلدان العربية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، صيف 2011، (ص ص 171-188)، ص 172.

³ - أحمد فهمي، مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها ومشكلاتها سيناريوهات المستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص 114-115.

الأحزاب المعارضة، فلجأ الشباب إلى الفضاء الإلكتروني بوصفه واحد من القنوات القليلة المتاحة لهم للتفيس عن غضبهم، ولأن النظام لم يستجيب للدعوات المتكررة للإصلاح، كذلك استطاعوا من خلال ذلك الفضاء كسر الصمت والتحرك إلى الشوارع⁽¹⁾.

1. المضامين الشبابية ذات الطابع الإعلامي:

إن "دخول وسائل الإعلام الجديد والإنترنت في العالم العربي على الخط أعتبر ضربة لوسائل الإعلام الوطنية التقليدية المنبوذة [...] لأنه فتح الباب للمناقشات السياسية وللنخبة الجديدة في المجتمعات العربية"⁽²⁾، حيث بدأ الشباب استغلال الهامش المطروح أمامهم من أجل استثماره في ظل القدرة على التخفي داخل الشبكة والتمتع بامتياز "نسق المجهول" الذي يضمنه لهم فضاء الانترنت، وبالتالي التحلل من كل وصاية ورقابة.

فجيل الشباب ضاق ذرعا بـ "احتكار أطراف معينة (الحكومات ورجال الصحافة ...) لوسائل الإعلام في البلدان العربية، الذي خلق نوعا من الكبت والقهر النفسي لدى المواطن العربي الذي يعيش ظروفا متردية، ولا يجد مجالات ووسائل للتفيس والترويح والتعبير"⁽³⁾، فأدى ذلك به إلى اختيار عالمه الذي أصبح الرقم واحد فيه وهو الفضاء الافتراضي، ليمارس عليه ومن خلاله ما حرمه النظام السياسي منه، فأصبحت كاميرته وهاتفه المحمول ولوحه الذكي عبارة عن أدوات يستعملها في قراءة المعلومة وصناعة الخبر، ومن ثم نقله باللبث المباشر أو غير المباشر على منصات الإعلام الجديد، فأصبح الإعلام المرتبط بهذه الأدوات والذي يعمل في هذه البيئة يسمى إعلام المواطن، وأصبح ينظر إليه كنوع جديد ومستحدث من الصحافة لم يعهدها العالم من قبل وسماها "صحافة المواطن".

¹ - نشطاء الانترنت في مصر.. قوة لا يستهان بها، متوفر على الرابط التالي: موقع أخبار العرب، <http://www.akhbaralarab.net/2011-10-28-10-56-59/>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21)

² - JULIEN SAADA, **Révoltes dans le Monde Arabe: une révolution Facebook?** Disponible sur cet URL :

https://www.academia.edu/15244872/Révoltes_dans_le_Monde_Arabe_une_révolution_Facebook
(22/03/2016)

³ - إبراهيم بعزیز، "دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 184.

مهمة هذا السلوك الجديد في حياة الشباب العربي أنها "تعيده إلى محور العملية الإعلامية وإلى جوهر الممارسة السياسية والاهتمام بما يشغل باله وهمومه"⁽¹⁾، حيث أن عمله الإعلامي في صيغته الجديدة وقلة تكاليفها وسهولة ممارستها، سوف تسمح له بأن يستغلها في أسمی أهدافه التي خطط لها وجعلها محورا تدور حوله جل اهتماماته وهي المساهمة في تحرر المجتمع ودمقرطة نظامه.

إن صحافة المواطن تشير إلى "ذلك النشاط الذي يقوم من خلاله المواطن بإنتاج مضامين إعلامية، ثم نشرها عبر وسائل وتطبيقات الاتصال الجديدة، مثل تطبيقات الانترنت كالمدونات ومواقع التشبيك الاجتماعي ومواقع بث الفيديو...، أو إرسالها إلى القنوات والمؤسسات الإعلامية لتقوم بنشرها"⁽²⁾ مع مراعاة مصدرها وجهة إنتاجها، و"تتيح لمستخدمي ورواد الانترنت والرأي العام الإلكتروني التعبير عن آرائهم وتحليلاتهم وأفكارهم بخصوص معظم الأفكار التي تدور حولهم"⁽³⁾.

تعتبر بذلك وسائل إعلام المواطن "مواد معرفية ومعلوماتية وتبنيانية، ينتجها المواطنون العاديون الذين لا يحترفون مهنة الصحافة، فهي عبارة عن عمليات تغيير تجري بين المساهمين فيها ومجتمعاتهم، بحيث أن الموارد التي تتيحها يمكن للجمهور أن يستفيد منها لكي يصبح مساهما فعالا في الإعلام"⁽⁴⁾.

إن النظام الاتصالي "يشمل التفاعلات التي يتم بمقتضاها إنتاج الرسائل الاتصالية، بالشكل الذي يسمح بإدارة الحوار داخل المجتمع وبناء الأولويات بين اهتمامات الرأي العام واختيارها والتعبير عنها وتوصيلها إلى صانعي القرار"⁽⁵⁾، وهو ذات المنحى الذي تعول عليه فئة الشباب في انتهاج فلسفتهم التي تقوم على حقهم في إنتاج وتوظيف وتأطير وحماية إعلامهم الجديد، لأنه طوق نجاتهم بأفكارهم والضامن لبقائها في ظل احتكار الرسميين للمجال العام ووسائل الإعلام وساحات التعبير.

2. وظائف الإعلام في ضوء التحول الديمقراطي:

يعتبر الإعلام بدوره واحدا من العناصر الجديدة التي تؤثر في عملية قيادة فئة الشباب لمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية في المجتمعات العربية حيث تعتبر الفئة الأكثر تعرضا لما تتحه وسائل الإعلام، ومن أهم وظائف هذا الأخير في ضوء التحول الديمقراطي تلك التي افترضها (Jürgen Habermas) من ضرورة توافر 04 شروط ومحددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، وهي:

¹ - جمال الزرن، "البيئة الجديدة للاتصال أو الإيكوميديا عن طريق صحافة المواطن"، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، ع17، 2012، (ص ص 20-38)، ص23.

² - إبراهيم بعزیز، "دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 174

³ - محمد سيد ريان، الإعلام الجديد، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2012، ص 77.

⁴ - أسامة بن صادق طيب، المعرفة وشبكات التواصل الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁵ - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التعبير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 310.

أ. القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: بحيث توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والأيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لا بد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة.

ب. حماية المجتمع: حيث يجب أن تتوافر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع بأن تكون حارساً ل هـ، فيتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح هـ في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بكل انحرافاتهما.

ت. توفير المعلومات للجمهور: حيث إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضائه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة.

ث. المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحداً حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وازدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة⁽¹⁾.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

يحتل الاتصال في العصر الحديث بمكانة جوهرية في حياة أفراد المجتمعات ويغطي كافة جوانب حياتهم، وقد أخذت هذه المكانة تزداد أهمية ويتعاظم شأنها مع التطورات الجوهرية التي حملها عصر التكنولوجيا والثورة الرقمية، وذلك بما أتاحت له هذه الأخيرة من فرص وإمكانيات جديدة في مجال التواصل، فتعددت أشكاله وتباينت وسائله وازدادت تأثيراته.

فقد غيرت التطورات الكبيرة التي عرفها مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال كثيراً من المفاهيم وعدلت في بنيتها وأعدت تشكيل عدد من أدوارها، حيث اعتبرت بمثابة النقلة النوعية والثورة الحقيقية في عالم الاتصال وفضاء المعلومات، وكان لانتشار شبكة الانترنت في كل أرجاء العالم، وربطها لأجزاء الكرة الأرضية كلها تقريبا وجعلها فضاء موحداً يكاد يقترب بناؤه من مفهوم القرية الصغيرة، الأثر الأكبر في تمهيد الطريق لكافة المجتمعات من أجل التقارب ومزيد من التعارف وتبادل الآراء والأفكار، ومن تطبيقات هذه الشبكة استفادت فئات المجتمعات الإنسانية من وسائط متعددة ومتاحة ساهمت في رقيهم وعملت على تمدينهم وتقريب الحضارة إليهم، فأصبحت بذلك واحدة من أهم الوسائل التي حققت التواصل بين الأفراد والجماعات وبين الشعوب والثقافات وبين المعارف والعلوم والمجتمعات.

¹ - صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات،

<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/3/14/20133148498985734role>

[of media in democratic transition.pdf](#)، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).

من أبرز ما استنتجه الباحث من خلال الفصل الأول:

1. أتاحت شبكة الانترنت للاستعمال خدمات البريد الإلكتروني والدرشة والبحث في شبكة المعلومات عبر المواقع الإلكترونية، واعتبرت بذلك أعظم تطور علمي حظيت به البشرية خلال العصر الحالي.
2. انتقال شبكة الانترنت من الجيل الأول (*Web1.0*) أين كان التواصل في اتجاه واحد، إلى الجيل الثاني (*Web 2.0*) عندما أصبح الاتصال في اتجاهين وفي وقت واحد، ساهم بشكل جذري في تحديث بنية الشبكة وزيادة قوتها وفعاليتها، وأدى بالتالي إلى تطوير تطبيقات خاصة بهذا الجيل الجديد أدت بشكل تدريجي إلى ميلاد أدوات جديدة وظهور مصطلح "الإعلام الجديد" وتأسيس مواقع التواصل الاجتماعي، والتي أوجدت مجتمعة شكلا آخرًا ومختلفًا من أشكال التواصل بين الأفراد.
3. عرف التأصيل المعرفي المرتبط بمفهوم الديمقراطية أو التحول الديمقراطي في العالم العربي عدة تغيرات، من أبرزها الجزئية المتعلقة بالصورة الجديدة لهذا المفهوم والتي ترتبط بالعناصر الفاعلة والقائمة على التمكين للديمقراطية وهو عنصر الشباب.
4. أصبحت فئة الشباب العربي الجديدة مركز القيادة في عملية الديمقراطية بصورتها الحديثة، وأصبحت تمثل رأس قاطرة التحول نحو الديمقراطية حسب المنظور الغربي، وذلك بفضل تسليحها بالهوية الرقمية، وانصرافها إلى عملية "تكوين ذاتي" في مداخل التكنولوجيا الحديثة والتكنولوجيا الرقمية الاتصالية، وانخراطها بفعالية وقوة في المجتمع الجديد للمعلومات وتحكمها في مخرجاته.

الفصل الثاني:

التحول الديمقراطي من خلال الحراك الثوري العربي في المجال الإلكتروني من المجال العام الافتراضي إلى الشارع

المبحث الأول: دور حراك الفضاء الإلكتروني السلمي في إسقاط الأنظمة
السياسية في تونس ومصر

المبحث الثاني: أثر أدوات الإعلام الجديد في بيئة الحراك الثوري العنيف
في سوريا واليمن وليبيا

ظل الواقع العربي على امتداد حقب زمنية طويلة رهينا لعدد معتبر من التغيرات والحركية التي كانت عدد من قطاعات المجتمع مسرحاً لها، وقد تنوعت بين التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فلم يكن السكن والرتابة يعمران طويلاً داخل بنية المجتمعات العربية لأنها دائمة الحركة وإن عَمَّ السكن وقتاً طويلاً، ومن أنواع الحراك التي عرفتها المجتمعات العربية:

- **حراك ارتبط بالاستعمار وتصفيته:** وقد أخذ هذا الحراك لونا سياسياً وعنفياً أحياناً، حين تعلق الأمر بدخول الاستعمار أو فرض أحد أشكاله كالحماية أو الانتداب في القرن 19 وبداية القرن العشرين، كما كان ذلك في العراق والشام عموماً وفلسطين، أو الاحتلال العسكري المباشر كما في شمال إفريقيا، وما تبعه من موجات حرب لاستعادة الحرية وطرد المستعمر.

- **حراك ارتبط بالسلطة وطرق انتقالها:** بعد مرحلة الاستعمار وبدايات تكوين الدولة السياسية العربية، لم تهدأ المنطقة، لأنها عاشت على صفيح ساخن بفعل موجات الصراع على السلطة السياسية وكيفيات انتقالها، وبرز "الانقلاب العسكري" كأسهل الطرق غير الشرعية لذلك، وما تبعه من حراك وعنف: (في مصر سنة 1952، في الجزائر سنة 1965، في تونس سنة 1987). أو العزل السياسي للآباء من طرف الأبناء كما حدث في "سلطنة عمان" سنة 1970 و"قطر" سنة 1995 و"البحرين" سنة 1999.

- **حراك ارتبط بمسائل عرقية واثنية:** وذلك حين عرفت بعض أجزاء العالم العربي نزعة نحو تحقيق الخصوصية الاثنية والرغبة في حماية أسس عرقية لها امتدادات عبر التاريخ، وأبرز الأمثلة كان سعي الأكراد في شمال العراق وسوريا لتحقيق الوحدة على أساس عرقي، غير أن سطوة الأنظمة الحاكمة حتى سنوات 2000 في كل من العراق وسوريا حال دون تحقيق أي نجاح، بل تأجل ذلك إلى ما بعد نهاية نظام "صدام حسين" واحتلال العراق في حرب الخليج الثالثة سنة 2003، والحراك الإثني في السودان الذي استمر طويلاً وعرف نهايته بتقسيم هذا البلد إلى شطرين شمالي وجنوبي في أبريل 2011، وعدد آخر من الحركات في ذات الشأن إلا أنها كانت ضعيفة البنية ومحدودة التأثير وبعضها تم وأده في بداياته، مثل حراك "الربيع الأمازيغي" ذو البعد الانفصالي في الجزائر، وبعض المطالبات والتحركات الشيعية في عدد من الدول الخليجية خاصة الكويت والبحرين.

- **حراك ارتبط بالبحث عن الديمقراطية والتحرر من النظم السلطوية:** كان هذا الحراك أكثر ما ميّز المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، حيث بدأ في أوائل القرن الواحد والعشرين (سنوات 2000) في عدد من الأقطار العربية متأثراً بما وصلت إليه كثير من الدول الغربية ودول شرق أوروبا وروسيا بعد تحررهم من سيطرة النظم الشيوعية، غير أن التحرك العربي في هذا الشأن لم يعرف صورته الوردية ولا الحمراء إلا بنهاية 2010 وبداية 2011، حين استفاق العالم على حركية جديدة في العالم العربي، شكلها جماهيري وشبابي، وهدفها تحرري من نير الأنظمة السلطوية المعمّرة عقوداً من الزمن، لكن المقارنة صنعتها الأدوات المستعملة في هذا التحرك، والتي كانت تقنية ورقمية وفضاءات افتراضية وتفاعلية وبرامج محوسبة ومعلوماتية، في سعي لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وعليه سوف يتناول هذا الفصل من الدراسة حراك الفضاء الإلكتروني في شقه "السلمي" ودوره في إسقاط عدد من

الأنظمة السياسية العربية مثل تونس ومصر، وفي شقه "العنيف" ساهم بفعالية في إسقاط الأنظمة السياسية في ليبيا واليمن وعمل

على تحريك البيئة السياسية والعسكرية في سوريا التي يتراوح الوضع فيها بين إرهابات سقوط النظام حيناً ومعاودة كسبه لمناطق ومواقف أخرى حيناً آخر.

المبحث الأول: دور حراك الفضاء الإلكتروني السلمي في إسقاط الأنظمة السياسية في

تونس ومصر

لقد كانت سنة 2011 سنة مفصلية في تاريخ المنطقة العربية، بحيث عرفت واحدة من أق سرى وأعنف موجات الاحتجاج والعنف، وتميزت بحركة "عض الأصبع" بين قطاع واسع من أفراد المجتمعات العربية ضد الدولة ممثلة في سلطتها السياسية الحاكمة وأجهزتها الأمنية والرقابية، وذلك حينما شهدت بعض هذه الدول بداية من سنة 2010 سحالات من العنف والعنف المضاد في الشارع والساحات العامة، وذلك بعد أن تبلورت أهدافه وتحددت غاياته وتشكلت مرتكزاته داخل المجال العام الافتراضي، أو ما يعرف بالفضاء الإلكتروني، ورغم أن أسباب هذا الحراك ارتبطت ببداءة الوضع الاقتصادي كغلاء المعيشة وارتفاع نسب البطالة والتضخم وانهايار قيم العملات المحلية، إلا أن الأسباب السياسية كانت أحياناً الدافع الرئيس، كالرغبة في الديمقراطية والحرية واليقوق إلى المشاركة في السلطة والتداول على مناصب المسؤولية وقطع الطريق أمام الممارسات السابقة داخل الأنظمة السياسية كالرشوة والمحسوبية وتزوير إرادة الشعوب والقفز على أسباب رفاهيتهم.

لقد كانت بداية هذا النوع من الحراك في تونس وتلتها بعد ذلك مصر وانتقلت الشرارة إلى دول عربية أخرى بشكل متتابع، غير أن نموذج الحراك في تونس ومصر كان مختلف بعض الشيء وذلك راجع لعاملين:

- **الأول:** رسمت التكنولوجيا الاتصالية الجديدة والشبكات الاجتماعية أول مساهمة لها بشكل فعال في إحداث حراك ذا طبيعة سياسية في المنطقة العربية بدء من تونس ثم مصر.
- **الثاني:** لم يعمر الحراك المرتبط بالتحول الديمقراطي في تونس ومصر إلا أياماً فقط فصلت بين بدايته وإعلان سقوط النظامين السياسيين، سواءً بالهروب أو التنحي.

المطلب الأول: دور الحراك في تونس ومصر في إعادة بعث مصطلحات الثورة والربيع العربي:

عندما استفاق العالم في النصف الثاني من شهر ديسمبر سنة 2010 على أنباء بدأت تتناقلها وسائل الإعلام والفضائيات ووكالات الأنباء عن حدوث شيء ما في تونس، لم يكن باب التصور مفتوحاً وينبئ عن ميلاد عدد من المفاهيم والمصطلحات مثل "الربيع العربي" و"الحراك السياسي والاجتماعي"، ولا إعادة بعث أخرى من قبيل "الثورة"، أو إعادة تعريف بمفاهيم مثل "الإصلاح" و"التحديث".

الفرع الأول: تداخل مفاهيم الثورة والحراك:

يبدو أن أكثر الشعوب العربية ارتبطت إيجاءات مصطلح الثورة لديهم بالأحداث التي صاحبت حركات التحرر من الاستعمار خلال سنوات الأربعينات والخمسينات والستينات، وبعضهم يرتبط المفهوم لديه بالأحداث الكبرى التي عرفتها بعض الدول الأوروبية كفرنسا وإسبانيا أو روسيا وحتى أمريكا، فقد استرجعوا دروس التاريخ فيما يخص " الثورة الفرنسية " (1789) و"الأمريكية" (1776) و"البلشفية" (1917)، وغيرهم أيضا لازلوا يذكرون "الثورة المصرية" سنة 1952 رغم كونه ا مصطلح مهذب لكلمة "الانقلاب". ومع ذلك فقد حمل إلينا القرن 21 مصطلح "الثورة" في ثوب جديد ليعبر به عن حراك بعض الشعوب العربية في سبيل نيل الحقوق السياسية أو استعادة بعضها.

أولاً: في مفهوم الثورة:

إن الثورة بمفهومها العام تتولد عن التراكمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث أن بيئتها "هي الغضب المتراكم بسبب الفساد والبطالة والفقر وهشاشة الأمن الاجتماعي والإنساني وجحيمية الحياة اليومية، ومنه فإن الحرمان الاجتماعي والسياسي والإهانة وانعدام الحريات وسوء تعامل أجهزة الأمن مع الناس و إذلال المواطن هو المدخل الطبيعي للثورة"⁽¹⁾، فأول الروس التي أستقيدت من الثورة التونسية والمصرية أنهما أعادت إلى مجال التداول مفهوما أساسيا من مفاهيم التغيير السياسي وهو مفهوم الثورة الذي "خلنا أنه اختفى وإلى الأبد مع نهاية الأيديولوجيات والأفكار التغييرية الكبرى ، وبعد ذلك وجدَ هذا المفهوم طريقه إلى النقاش العام في عدد من المؤتمرات والمنتديات والمقالات، فضلا عن تداوله الواسع على شاشات التلفزيون وفي أوساط الملايين من مستخدمي شبكة الانترنت.

وإذا كان الحديث عن الثورة يغري - بطبيعة الحال - بالمقارنات السريعة واستدعاء التاريخ بنماذجه الثورية السابقة، فإن لكل ثورة ظروفها ولكل ثورة سياقاتها ، ومهما بدا من عناصر الاشتراك بين ثورة الشعب في تونس وأي ثورة أخرى، فإن الثورة التونسية تظل ذات "خصوصية تونسية" ، ومن أبرز وجوه تلك الخصوصية، طريقتها المتميزة في التعاطي مع ما أتاحتها لها ثورة الاتصالات من تكنولوجيات ووسائط إعلامية حديثة"⁽²⁾.

يرى البعض من الباحثين أن "أقرب كلمة إلى مفهوم الثورة المعاصرة هي الخروج لطلب الحق، فهو ليس خروجاً على الجماعة بل خروج إلى الناس طلباً للحق، وهو خروج إلى المجال العام دعفاً للظلم وخروج من البيت إلى الشارع، ومغادرة للصبر

¹ - أسامة علي محمد عبد القادر، " مقارنة الثورات العربية والمصالح الأجنبية "، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي غير منشورة ، لبنان: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2012، ص 13.

² - عز الدين عبد المولى. (2011)، "دور الإعلام في ثورة الشعب"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.

والشكوى والتذمر وحالة عدم الرضا في الحيز الخاص وحملها إلى الحيز العام، وقد يحمل الخروج معنى القوة والعنف، لأنه يخرق بعض ما هو قائم من قوانين وأعراف⁽¹⁾.

خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي شكّل نجاح التحرك في إيران بلسقاط النظام السياسي بشكل كلي مادة دسمة لعدد من الباحثين من أجل فهم الصورة المعاصرة لهذا الحراك، حيث رأى عالم الاجتماع الأمريكي (CHARLES KURZMAN) أن "الثورات بطبيعتها لا يمكن التنبؤ بها لأنها تتضمن حركة عصيان ضخمة وأعداداً كبيرة من الناس تتحرر من أنماط سلوكها المألوف ومواجهات عالية المخاطر مع قوات الأمن، هي أشكال من النشاط الذي يتردد الناس في القيام به، وعادة ما يحجمون عليه لحين رأوا أن غيرهم سوف يلتحق بهم"⁽²⁾، لأن عامل الكثرة وتنوع المشاركين فيها، مسائل تعطيها قوة وتجعل من التحرك قابلاً للنجاح.

كثيراً من المفكرين المعاصرين يستخدمون مصطلح الثورة للدلالة على "تغيرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قاع - والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له - بصورة فجائية وأحياناً عنيفة بحكم آخر"⁽³⁾، فهي بذلك تدل على تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) سياسية وغير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغيرات ببطء ودون عنف. وللثورة أربعة (04) مراحل:

- أ. الوعي بالواقع وطبيعة المرحلة القادمة.
 - ب. توفير محفزات رفض الواقع.
 - ت. وضع صورة متكاملة لأهداف المرحلة القادمة.
 - ث. الشروع في عملية تغيير مترابطة ومتناسقة ومُخطط لها لتحقيق أهداف التغيير⁽⁴⁾.
- الثورة هي "الخروج عن الوضع الراهن وتغييره، سواءً إلى وضع أفضل أو أسوأ واندفاع ، بحركة عدم الرضا أو التطلع إلى الأفضل أو حتى الغضب"⁽⁵⁾، فهي تبدل عنيف وفجائي في السياسة وفي قيادة الدولة، وهي نظام من الآراء تتألف من عداد للماضي والبحث عن مستقبل جديد بمقابل النظام المحافظ القديم الذي يحكم المجتمع والدولة.

¹ - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 14.

² - العياشي عنصر. (2014)، "لماذا فشل علم الاجتماع في التنبؤ بالربيع العربي"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول: "علماء الاجتماع العرب أمام أسئلة التحولات الراهنة"، المنظم من طرف: الجمعية العربية لعلم الاجتماع والمركز الوطني للبحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 18 - 19 - 20 فيفري 2014.

³ - الثورة في: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995، ص 870-871.

⁴ - مصعب حسام الدين لطفى قتلوني، " دور موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير الاجتماعي: مصر نموذجاً"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2012، ص 46.

⁵ - عزوز محمد، "الأيادي الخفية والثورات العربية"، في: عبد الله فشار (محرراً)، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، (ص ص 75-90)، بيروت: منشورات مركز الحكمة، 2012، ص 25.

هناك تعميم خاطئ ومبالغ فيه في إطلاق تعبير "الثورة" على جميع الأحداث ، فهو يستعمل لوصف انقلاب عسكري أو انتفاضة أو هبة شعبية مؤقتة، تقود إلى تغيير تحميلي في نظام الحكم السائد، بينما المعنى الدقيق للثورة فهي "مجملة الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب أو مجموعة بشرية وبشكل شامل وعميق وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الناثر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية"⁽¹⁾

ثانياً: في مفهوم الحراك:

مصطلح يأتي بمعنى الحركة، وهو التحرك من مكان إلى آخر، أو تحريك الشيء من موضع إلى موضع. والمصطلح يدل على نشاط وخروج على الرتبة في أي ميدان داخل المجتمع، وهو "واحد من أنواع التصرف (Comportement) الذي يتحرك بناء على خلفيات سياسية، وذلك من خلال تحريك موارد المجتمع سواء أكانت بشرية أو مادية، وله نهايات مؤداها التأثير للوصول إلى تغيير سلمي"⁽²⁾. وللحراك عدة أنواع:

- أ. **الحراك المجتمعي**: هو سلسلة من التفاعلات بين الحكام وأشخاص ويمثلون قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب بإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة أو غيرها.
- ب. **الحراك الثوري**: يقصد به كل تحرك في المجتمع يفضي إلى قيام تغيير فجائي في سلطة القوة، وقد يستعمل فيه قدر معين من العنف، أو يلجأ فيه إلى استعمال السلاح.
- ت. **الحراك السياسي**: هو كل نشاط أو تفاعل (فردية أو جماعية) داخل الدولة أو خارجها، يهدف به فاعلوه إلى جني ثمار سياسية معينة أو بلوغ أهداف محددة. والحراك السياسي مصطلح يشير إلى الانتفاضة أو الثورة في وجه الأنظمة الحاكمة بغرض إسقاطها أو تغييرها أو دفعها للإصلاح⁽³⁾.

¹ - خير الدين حسيب، "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة"، في: عبد الإله بلقزيز (محرراً)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 125-136)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 127-128.

² Souad KAMOUN-CHOUK, « Mouvements sociaux: de la cyberdissidence à l'insurrection populaire », dans : (Sous la direction de Raja Fenniche), **Les mailles du filet : Révolution tunisienne et web 2.0**, Edition I, (PP 15-32), Manouba, Tunisie : Presses universitaires de la Manouba, 2013, P 18.

³ - (للمزيد حول الحراك: مفهومه وأنواعه، يرجى العودة إلى:

- أميرة كركوب، "دور الإعلام الجديد في دعم الحراك المجتمعي: مصر نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.
- محمد الصفار. (2011)، "بروز النضال الشبابي الجديد"، مرجع سبق ذكره، ص 18-20.

الفرع الثاني: تفويض مصطلحات الإصلاح والتغيير بتداول مصطلح الربيع العربي:

لقد بنيت الكثير من الأنظمة والدول على مجموعة من التغييرات التي تُسحب على طبيعة تلك الدولة أو شكل النظام السياسي فيها، حيث يتغير شكل الدولة بعد عدة تحولات تمر بها، فالاستقرار والرتابة ليسا من طبيعة الدولة، حيث تداهما الأزمات وتوسع الأنظمة التي تحكمها إلى تجاوزها وحلها، وقد تنخفض مواردها الاقتصادية فتبحث ذات الأنظمة في إيجاد غيرها وتجاوز أثرها، وقد تجتاح الدولة أزمة بين الحكام والمحكومين وقد تصبح ثورة تهدد كيانه وترهن أمنها، فتسعى دوائر الحكم إلى الخروج من عنق الزجاجة وحل مشاكل المواطن، وقد تضطر إلى تنفيذ إجراءات لإصلاح الوضع الداخلي أو أن تلجأ إلى إعادة ترتيب النظام السياسي وتوزيع جديد لمهامه ومؤسساته، فيما يعرف بالإصلاح السياسي.

في بداية الحراك السياسي والثوري والمجتمعي الذي تفاجأت به عدد من الأنظمة السياسية في الدول العربية، لوحظ غياب التسميات والنوعيات التي تفسر ما حدث، اللهم إلا عدد من التفسيرات التي أطلقها بعض المتابعين للشأن العربي و عدد من الفضائيات الإخبارية، فقد غلبت على الساحة الإعلامية أوصاف الأحداث والعنف والاحتجاجات والمظاهرات والخروج إلى الشارع والاعتصامات، ثم بدأت أسماء أخرى في الظهور متتابعة مثل (ثورات الفيسبوك)، (تحركات المجال الافتراضي) وصولاً إلى "حراك وثورات الربيع العربي".

أولاً: مفاهيم الإصلاح والتغيير والتحديث:

تعتبر مصطلحات الإصلاح والتغيير والتحديث من المفاهيم المرتبطة "بالتصرف الذاتي" و"التدخل الخارجي"، فتحمل دلالة "الفعل الشخصي" المرتبط بالإرادة الذاتية كلما قام الفرد بإجراء تعديل ذاتي على نفسه أو عمله أو سياسته أو تصرفاته أو أركان شخصيته، كما تحمل دلالة "الجبر والتأثير الخارجي" إذا وقع فعل الإكراه أو التأثير على الفرد من أجل إجراء تعديل أو تغيير أو تحسين على عمل يقوم به أو سلوك ينتهجه أو تصرف يقوم به أو أفعال تعود ونشأ على فعلها.

1. مفهوم الإصلاح: هو توجه داخلي من الكيان (شخص مادي، معنوي) إلى إعادة النظر في السياسة السابقة التي كان يسير أو يُسير بها، أو تكون تلقائية بالنظر إلى حاجة داخلية للتطوير وإعادة التماشي مع الأحداث والمستجدات، وقد تكون استجابة لمؤثرات خارجية (من خارج النظام) أو أخرى داخلية كضغط الشارع أو ثورة الأفراد في الدولة على الأوضاع السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

وعندما يتعلق الأمر بالبعد السياسي لكلمة الإصلاح، تُنتج الأدبيات مفهوم الإصلاح السياسي، والذي "يعني خلق الأداة الفاعلة للقيام بالإصلاح، أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ومتى تقرض الاحترام وحدوده، ومن أهم أوجه الإصلاح العناية الواجبة بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ونشر ثقافة هذه الحقوق بين الناس"⁽¹⁾.

¹ - "الإصلاح السياسي" في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص 57.

يربط المفكرون المتأثرون بقيم الديمقراطية الليبرالية مصطلح الإصلاح السياسي بالتوجه الذي قام نحو اعتماد "العلمانية" أساساً لقيام جمهوريات ديمقراطية وملكيات دستورية في أوروبا خاصة، فقد اعتبروا الوصول إلى النمط الديمقراطي الحقيقي لا بد أن يمر عبر نبذ الدين وتحييد دوره في المجتمع وجعله في منأى عن السياسة والسياسيين، وعندما تعلق الأمر بحث العالم العربي على انتهاج الديمقراطية، تم تجاهل المعيار الديني لخصوصيته في الحياة المجتمعية العربية، فقام المنظور الليبرالي "على دعوة الحكام العرب إلى تبني الدستورية، وذلك بفرض قيود على سلطاتهم والتعبير عن الإرادة الشعبية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ومنظمة وتحديد مدة الولاية وإلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية، وإلى التوسع في مجال حقوق الإنسان وإنهاء سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، ورفع القيود المفروضة على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، والتأسيس لقضاء مستقل واحترام سيادة القانون"⁽¹⁾، وذلك كله للوصول إلى كنه الإصلاح السياسي في دول العالم العربي، أين كانت نظرة الغربيين إليهم سلبية فيما يخص مسيرتهم في طريق بناء الديمقراطية.

2. مفهوم التغيير: يرتبط مفهوم التغيير بالوجه العام بمعنى التحول، وهو الانتقال من حالة إلى أخرى بشرط وجود

اختلاف بين الحالتين، وعليه يرتبط "مفهوم التغيير السياسي بالتحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية، التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها"⁽²⁾، وي طرح بذلك المفهوم عدة نقاط إشكال خاصة علاقته بالتغيير الاجتماعي وبالاستقرار السياسي.

إن التغيير السياسي (Political Change) هو كل سلوك "يصاحب مفهوم الثورة والتي تصاحب بدورها ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغيير كفي أو نوعي أو عميق، بشرك أن يكون حاسم النتائج"⁽³⁾، فيعتبر (ألان روكي) "أن عوامل التغيير السياسي سواء كان مستمرا أو منقطعا، تعود إلى عدة متغيرات لا يستبعد بعضها بعضا، على أن إغراء السببية المهيمنة يمر عبر تأويلات اقتصادية للتحولات السياسية، سواء في نسخها التقريرية أو في ضم متغيرات وسيطة للمتغير المحدد"⁽⁴⁾، بمعنى أن كل تغيير سياسي تشهده دولة ما أو يمر به نظام سياسي معين، لا بد أن يستجيب لعدة متغيرات يشهدها المجتمع، ويقع المتغير الاقتصادي ضمن أهمها، فالنظام يتجه نحو التغيير السياسي سواء استشعره بنفسه لحدوث مشاكل ذات علاقة بهذا الوضع، أو أن يستجيب لضغط الجهة الاجتماعية التي تنهكها أوضاعها المالية أو المعيشية.

3. مصطلح التحديث (Modernization): هو "الانتقال من المجتمع القديم التقليدي (Traditional Society) إلى

مجتمع التكنولوجيا الحديثة، أو ما يطلق عليه بالمجتمع الحديث (Modern Society)، "فهو ليس مجرد القدرة على استخدام ما

¹ طارق عاشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37 شتاء 2013، (ص 28-54)، ص 30.

² كولفرني محمد، "التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، أكتوبر 2008، (ص ص 137-146)، ص 143.

³ "التغيير السياسي" في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 116.

⁴ كولفرني محمد، "التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"، مرجع سبق ذكره، ص 143.

ينتج الآخرون، إنما هو قدرة المجتمع ككل على التجدد (Renewal)، أي التجديد في حياته دون انقطاع حضاري في تاريخه... فهو عملية تعديل البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية للمجتمع، بحيث أن العقل هو مصدر المعرفة ويصاحبها نمو الديمقراطية وانتشار التعليم وتعظيم دور الإعلام ونزع القداسة عن الأفراد والرموز⁽¹⁾، فيحدث بذلك التكيف المطلوب بين المجتمع القديم بأسسه وثوابته ومبادئه مع المخترعات الجديدة والوسائل الحديثة في المعرفة والاتصال والتكنولوجيا.

ثانياً: مفهوم ودلالة مصطلح الربيع العربي:

إن الاسم الذي ارتبطت به حركات المنطقة العربية بدءاً من ديسمبر 2010 في سبيلها لتحقيق الديمقراطية والحرية هو "الربيع العربي"، وكان أول من استعمله الباحث الأكاديمي الأمريكي (Marc Lynch) في دراسة له في مجلة "سياسة خارجية" (Foreign Policy) في 06 جانفي 2011، أي بعد مرور أقل من أسبوع واحد على بداية شرارة الاحتجاجات في تونس، المقالة حملت عنوان "الربيع العربي الأوبامي"⁽²⁾، حيث حاول الربط فيها بين الأحداث الجارية في المنطقة العربية ورغبة الإدارة الأمريكية في إجراء بعض التغييرات على منظومة الحكم في عدد من دولها، فجاء المصطلح معبراً عن أحداث سابقة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث كانت وسائل الإعلام الغربية أطلقت على الأحداث التي وقعت في العاصمة التشيكية (Prague) سنة 1968 اسم (Prague Spring)، والتي أدت إلى التدخل السوفياتي لإعادة الأوضاع إلى حالها⁽³⁾.

مفردة "الربيع" التي شاع استخدامها زمناً معيناً في الأدبيات الخاصة بالثورات والانتفاضات سواءً في أوروبا أو خارجها، يعود أصلها إلى "جذور غربية أيضاً، وهي مستمدة من مساعي التحول نحو الديمقراطية، ابتداءً من (ربيع الأوطان) الأوربية سنة 1848، إلى (ربيع براغ) في تشكوسلوفايا سنة 1968، وصولاً إلى (ربيع أوربا الشرقية) سنة 1989"⁽⁴⁾.

وعليه فإن الربيع العربي، ورغم كونه تعبيراً غربياً إلا أنه قدم صورة دلالية على بداية المدّ الديمقراطي في الدول العربية، وإيداناً بهبوب رياح التغيير على المنطقة التي عانت -حسب الوصف الغربي- من طغيان الحكام الذي تشبثوا بهرم السلطة عقوداً وعقوداً، وأكثر ما لفت الانتباه في مد الربيع العربي هو ارتباطه "بالاستخدام المكثف لمختلف الوسائط والتطبيقات الاتصالية الجديدة التي سماها المفكر "رشا عبد الله" بالجمهورية الديمقراطية للأنترنت"، وهذه الجمهورية أو المؤسسة الافتراضية التي انخرط

¹ - "التحديث" في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² - حسن محمد الزين، الربيع العربي... آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1، بيروت: دار القلم الجديد، 2013، ص 59

³ - "ربيع براغ" في: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 505.

⁴ - حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- أنظر أيضاً: عبد المجيد العبدلي، "البعد الاستراتيجي للثورات العربية"، مجلة الحمامة، تونس: ع 05، جوان 2014، (ص ص 62-117)، ص 69.

فيها كل الشباب المتعلم والمتقن للتعبير عن مدى سخطهم وتذمرهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها" (1)، فكان هذا التوجه التقني والحداثي بذلك أبرز ما ميز الربيع العربي في صيغته الجديدة عن الصيغة القديمة منه.

المطلب الثاني: دور أدوات الإعلام الجديد في الدفع نحو تغيير الأنظمة السياسية في تونس ومصر:

عندما طُوِّرت شبكة الانترنت وتطورت تطبيقاتها وتنوعت وسائلها وأدواتها، لم يكن أحد يعتقد أن هذه الأدوات قد تصبح ذات يوماً سلاحاً في يد أفراد أو شعوب يمارسون بواسطتها حراكاً قد يفضي إلى ثورة يمكن أن تأتي على إزاحة أنظمة سياسية ظلت رديحاً طويلاً من الزمن مستعصاة عن أي تغيير أو إسقاط، ذلك أن التطور في أنظمة الانترنت ساعد في الوصول إلى تلك اللحظة، "فالجيل الأول من تطبيقات الانترنت كان يركز على بناء مواقع تعمل على تزويد المستخدم بالمعلومة دون أن تكون له القدرة على التفاعل أو التأثير في المحتوى، فكان المستخدم بذلك سلبياً لأنه يمارس وظيفة تلقي البيانات فقط، إلا أن تطبيقات الجيل الثاني تمكن المستخدمين ليس فقط من التفاعل مع مواد الموقع وإنما تطويرها وتعديلها وعرضها أو إتاحة المجال للآخرين للمشاركة في صياغتها" (2)، وعليه فالتواصل أصبح في اتجاهين بعد أن كان مقتصرًا على اتجاه واحد فقط.

من وسط التطور البنوي والوظيفي لشبكة الانترنت، ولد الإعلام الجديد بكل وسائله وأدواته وتطبيقاته ومواقعه، مستثمراً في القدرات التي باتت الشبكة توفرها، فاتجه كثير من المستخدمين المولعين بالشأن السياسي في العالم العربي إلى إنشاء المدونات والنشر عبرها، كما انغمس آخرون سابحين في أبحر الشبكات الاجتماعية باختلاف أسسها وفلسفة كل واحدة منها، وبذلك أصبح للشأن السياسي في العالم العربي وفي تونس ومصر على الخصوص منابر ومنصات غير تلك كانت توفرها وسائل الإعلام الجماهيرية والتقليدية، ومنه فقد بدأت إرهابات تحول على مستوى منظومة القيم السياسية والاجتماعية في الظهور والشكل، و"اتسمت الثورتان التونسية والمصرية بمرحلة سياسية جديدة في العالم العربي، وهي مرحلة التحول من "الأوتوقراطية" إلى "الديمقراطية" استناداً إلى عوامل كامنة وراء هذا التحول" (3).

الفرع الأول: انتعاش الحركة التدوينية: المرحلة التمهيديّة للثورة:

يعتبر التدوين كعملية أسهل من تصميم المواقع وتسكينها وأقل تكلفة أيضاً وأيسر في الاستخدام وإنتاج المحتوى، فعملية النشر عبر المواقع مَعْدَةٌ نسبياً ومكلفة مادياً (تكاليف الاستضافة سنوياً أو شهرياً بالإضافة إلى تكاليف التصميم والإخراج وشراء

¹ - عمري كروسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟"، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يسكرة، الجزائر، ع. 16، سبتمبر 2014، (ص ص 153-166)، ص 158.

² - جمال الشلي، دور الانترنت في الثورات العربية، متوفر على الرابط التالي: موقع مبادرة التجديد العربي، <http://www.moubadarah.com/modules.php?name=News&file=article&sid=328>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25)

³ - سمير المقدسي. (2011)، "العجز الديمقراطي العربي وعوامل التحول إلى الديمقراطية"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.

برمجيات أو حقوق غير مجانية)، لكن إنشاء المدونة فلا يكلف شيئاً إلا نفقات الاتصال بالشبكة، لعم أن استخدام البرمجية الخاصة بالمدونة مجاني لأنه ينشأ داخل فضاء الموقع العالمي، فلا يلزم صاحب هذه المنصة إلا بعض الوقت لملاءمة ونشر المقالات والصور والبيانات وغيره، ثم ضمان متابعتها وتحديثها بالجديد والحديث في كل مرة. ومنه فقد "أتاح التدوين الإلكتروني لفتات وجماعات خارج النخب الحاكمة إيصال صوتها للآخرين عبر مواقع الصحف الافتراضية والمواقع الإخبارية [...] ومكنتهم من أن يكونوا كتاباً وصحفيين ومنتجين للمعلومات، وليسوا فقط مستهلكين لها"⁽¹⁾.

أولاً: التدوين السياسي في مصر وتونس:

لقد كانت مصر أسبق إلى دخول عالم التدوين وإنشاء المدونات، وعرفت منذ سنة 2003 ظهور عدد من المدونين في كل فترة، ولأن شبكة الانترنت كانت في بداياتها بسبب ولع الناس بها واتجاههم إلى استخدامها بشكل مكثف، فقد بدأوا "بالمدونات الطبية مروراً بمدونات التسلية والترفيه وانتهاءً بالمدونات الأدبية والفنية"⁽²⁾ وغيرها من أشكال إنشاء المحتوى المجاني، إرضاء لتوق داخلي لدى هؤلاء بخروجهم إلى الشهرة ومعرفة الناس لهم عبر بوابة النشر عبر الانترنت.

وقد "سعت أحزاب المعارضة عن طريق المدونين منذ عام 2005 إلى زيادة المساحة الإعلامية عبر الإنترنت وتم تدريب أعضاء الأحزاب و المنظمات على استخدام الكمبيوتر والإنترنت حتى يصل صوتها إلى أكبر عدد ممكن، وأصبح الإعلام الجديد يمثل أداة هامة في التعبئة السياسية، إلا أنه لم يتم استغلاله بالشكل الصحيح، وبقي أن تبحث منظمات المجتمع المدني عن آلية جديدة لاستغلاله بالشكل الذي يعود بالنفع العام على المواطنين والدولة عن طريق تشجيعهم على المشاركة في الحياة السياسية"⁽³⁾.

طبيعة المجتمع السياسي التونسي كانت مختلفة نسبياً عندما تقارن بنظيرتها المصرية، ويرجع ذلك لتاريخ العمل السياسي المصري الذي يمتد بمراحل زمنية طويلة، تضرب جذورها إلى ما قبل وأثناء التواجد التركي مروراً بمرحلة "الثورة" التي قضت على الملكية وجلبت العسكر، فتعامل التونسيين بالشأن السياسي حديث ولا يمتد إلا لفترة قصيرة قبل الاستقلال سنة 1956، وحتى النشاط الذي تلا هذه الفترة فقد كان حكراً على أشخاص أو تشكيلات بعينها، وعندما يتعلق الأمر بالممارسة السياسية عبر شبكة الانترنت فلن يختلف المشهد أيضاً، لأن "التدوين في تونس لم يزد عن كونه نشاطاً تقوم به نخبة صغيرة من الكتاب والمتقنين، ويخاطبون به أقلية من الجماهير، فلم ينتج عنه في البداية أي تغيير جوهري، لأن هلم يكن موجهاً أساساً للقيام بتغيير ذي طابع جذري، أما التدوين في مصر فقد لعب دوراً جوهرياً ومتزايد الأهمية في تشكيل الرأي العام، في ظل الدور الإيجابي الذي لعبه

¹ - موسى انتصار إبراهيم عبد الرزاق وصفد حسام الساموك، الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة الوظيفية، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011، ص 56.

² - شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 82.

³ - شادي طلعت، دور الإعلام الجديد في التعبئة السياسية، متوفر على الرابط التالي: موقع أهل القرآن، <http://www.ahl-> [quran.com/arabic/show_article.php?main_id=6073](http://www.ahl-quran.com/arabic/show_article.php?main_id=6073)، تاريخ الزيارة: (2016/02/22)

المدونون مساهمين من خلاله في نشر ثقافة الاحتجاج وزيادة معدلات الممارسة السياسية للراغبين في النشاط⁽¹⁾، وزيادة الوعي السياسي لديهم للخروج ودفع السياسيين إلى الإصلاح أو المغادرة.

ثانياً: دور التدوين السياسي في التمهيد للحراك الثوري:

مرّ التدوين السياسي في مصر وتونس بمرحلة دامت قرابة 07 سنوات من النشاط عبر شبكة الانترنت، عرفت فيها كلاً من مصر وتونس نقلة نوعية في مجال ومعالجة قضايا الشأن السياسي والشأن العام الاجتماعي والمعيشي، حيث استغل الناشطون هذا الفضاء -غير المكلف والسهل الاستخدام- بقوة وبإقبال شديدين غير أن هذه المدة رغم أنها ليست طويلة ولكن يمكن تقسيمها إلى فترتين:

1. مرحلة الانتعاش: تمثل الفترة الأولى لنشاط المدونين وامتدت في سنة 2003 إلى سنة 2007 تقريباً، وعرفت فيها الدولتين على غرار عدد من الأقطار العربية الأخرى نشاطاً دؤوباً حيث أن المدونين "تجسروا في القيام بدور أساسي في الساحة السياسية بلضغط على الحكومات للتحرك حيال عدد من المسائل كقضايا التعذيب والتحرش الجنسي في مصر سنة 2006 وقضايا الرشوة التي تلقاها عناصر من الشرطة سنة 2007"⁽²⁾، بالإضافة إلى ما تعلق بمكافحة الفساد وفضح رجالات السلطة من رجال الأعمال الذين ارتبطوا بدوائر سياسية رسمية في النظام الحاكم والحزب الوطني الديمقراطي صاحب السلطة السياسية، حيث انبرى كثير منهم إلى نشر أخبار الصفقات المشبوهة وحركة المال الفاسد لهؤلاء ، لثما حدث في قضايا "حديد عز" عندما أعلن عن صفقة بالملايين بين الدولة و "أحمد عز" المقرب من الرئيس مبارك وأولاده، وقضية توكيلات السيارات الألمانية في قضية تبديد 15 مليار جنيه والتي ارتبطت بمؤسسة "أبو الفتوح" وصاحبها "حسام".

في تونس ارتكزت أغلب المنشورات التدوينية في الجانب السياسي في هذه الفترة على قضايا الفساد الاقتصادي المرتبط بالسلطة ورجال السلطة والمقربين عائلتياً منهم وشبكة أصدقائهم ، مثل قضايا "مصنع الفوسفات" والاحتجاجات المصاحبة لها في "ولاية قفصة" سنة 2005، وكذلك موجة الاحتقان التي صاحبت قضايا "الفنادق والمنتجعات" في جيل المناطق السياحية والتي كان امتلاكها وإدارتها حكراً على بعض الأفراد من أقارب الرئيس "بن علي" وعائلة زوجته.

وعليه فقد تميزت هذه المرحلة ببداية تأسيس فضاء يعالج قضايا الشأن العام ويناقش السياسة افتراضياً "فالمدونون يغلب عليهم عنصر الشباب المثقف والاهتمام بالشؤون العامة والتعبير عن الرأي، والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، فالدونات تتسم بارتفاع سقف الحرية بشكل كبير لأنها لا تخضع لأي رقابة"⁽³⁾.

2. مرحلة التراجع والجمود: بعد سنة 2007، زاد زخم الحياة العامة المرتبطة بالسياسة، وارتفع سقف التذمر والاحتقان

في كثير من الدول العربية وعلا منسوب الشعور بالاغتراب لدى فئة الشباب العربي وزاد إحساسه باليأس وقلة الحيلة أمام

¹ - سعود صالح كاتب. (2011)، مرجع سبق ذكره.

² - نفس المرجع السابق.

³ - شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ممارسات الأنظمة السياسية القائمة، ولم تصنع مصر وتونس الاستثناء بل كانت شعوبها تشعر بنفس أحاسيس الآخرين، فاستمر نشاط التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية، منتقداً الأوضاع وداعياً بوسائل تتراوح بين النصيحة والغضب والاحتجاج وأحياناً الإنذار، إلى إصلاح الوضع القائم وسحب الوجوه الفاسدة من المشهد السياسي والاقتصادي ومحاكمتهم.

في أفق 2009 كان المشهد يتجه إلى السواد رويداً رويداً، فالمدونون عجزوا عن تحقيق خطوات ملموسة نحو الأفضل وإصلاح الوضع العام في تونس ومصر، في الأولى تتجه السلطة السياسية القائمة في ها إلى إعادة إنتاج نفسها بنفسها بإعادة انتخاب "بن علي" رئيساً جديداً خلفاً لنفسه في انتخابات 2010، والمسائل المرتبطة بالوضع الاقتصادية تزداد سوء في وجه المواطن، بينما يزداد رجال الأعمال ووجوه السلطة غنى وثراء، وفي مصر تستعد الطبقة السياسية لانتخابات مجلس الشعب (التشريعية) وسط يقين شبه تام باستحواذ حزب السلطة (الحزب الوطني الديمقراطي) على غالبية المقاعد، وشعور أكيد أن لا شيء سيغير سياسياً ولا اقتصادياً على المدى المنظور، رغم الجهود التي بذلت من طرف أصحاب المدونات التي فاقت 230 ألفاً في سبيل إصلاح السياسات الفاسدة وإعادة الأمل بغير أفضل لصالح شعوب البلدين.

لذلك شهدت الحركة التدوينية تراجعاً في الأداء ونوعية المنشورات بين منتصف 2009 إلى نهاية 2010، نتيجة إحساس المدونين بقلّة الحيلة والعجز أمام زخم الحياة السياسية الفاسدة واليوميات الاجتماعية المثقلة، وكان على الناشطين في المجال العام الافتراضي والفضاء الإلكتروني أن يبحثوا عن وسائل جديدة لأنهم آمنوا بأن التغيير والإصلاح لن يبدأ إلا ضمن هذا الحيز غير الحقيقي، لسبب وجيه تأصل لديهم أن حاجز الخوف والرهبنة من السلطة والأمن لن يزول إلا بالنشاط الافتراضي الخفي، فاتجه بذلك هؤلاء إلى فضاء آخر ليصنعوا عبره النجاح فيما فشلوا فيه عبر التدوين، فكان بداية النشاط عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الفرع الثاني: حراك الإعلام والحشد والتعبئة عبر الشبكات الاجتماعية: مرحلة النشاط الثوري:

لوحظ انحسار استخدام المدونات وبداية تراجع حجم التأثير الذي كانت تمارسه في الشارع المصري والتونسي نتيجة كثرتها وشساعة فئات المستخدمين لها، غير أن السبب الرئيس وراء أ قول نجمها الذي ظل ساطعاً لمدة 07 سنوات تقريباً، هو اتساع مجالات اهتمامها وسط المجتمعات، حيث أصبحت ملجأ لكل راغب في الشهرة أو المجد والإشهار أو الدعاية، وحتى لفئة الكذابين ومرتادي ساحات الإشاعة ومروجي الفضائح وناشري الأسرار، مستفحين من سهولة استخدامها ومجانيتها استعمالها وبعدها عن رقابة أجهزة الأمن واطمئنانهم لعدم انكشاف أمرهم، فأصبحت الخريطة داخل المجال الإلكتروني مزدحمة وذات فسيفساء متشعبة فضاع في وسطها التأثير على الجمهور وجذبه نحو الصالح العام وتشجيعه على القيام بالإصلاح، فاختلط الغث بالسمين، وغاب أثر الصالح من الأخبار في بحور الطالح من الافتراءات والإدعاءات وأخبار الفضائح والإشاعات.

عندها بدأ النشاط في المجال الافتراضي في تجربة وسائل أخرى تكون ذات نفع أسوة بما حققوه عبر سياسة التدوين، مع رغبتهم في اكتساب أكبر قدر من النجاح والنجاحة، فكانت بذلك النزعة نحو الإعلام الاجتماعي قد خطت أولى خطواتها عبر التوجه نحو ساحات وسائل التواصل الاجتماعي التي تشكلت من أدوات وخدمات أتاحت لأشخاص إمكانات غير، وبالتالي

الحضور على المباشر في وقت حقيقي بهدف التواصل والمشاركة" (1)، والتعبير عن رفضهم للسياسيات القائمة ورغبتهم في التغيير والإصلاح.

أولاً: المشهد المرتبط بالانخراط في المجال العام الافتراضي:

بدأت وسائل التواصل الاجتماعي تأخذ لها مكاناً هاماً في يوميات المواطن في تونس ومصر منذ النصف الثاني من سنة 2008، وأصح يُنظر إليها على أنها "قنوات بالغة التأثير متيحة لشعوب المنطقة فرصاً لم يعدها أو يألفها من قبل في التعبير عن آرائهم وحشد وتنظيم صفوفهم للثورة، ليس فقط على الأنظمة المستبدة ولكن على كل ما يمس حياتهم مثل غلاء الأسعار أو العنف الأسري أو حقوق الإنسان ومكافحة الفساد" (2)، وقد استفادت من عاملي السهولة والمجانية، بالإضافة إلى عامل آخر أنها استخدمت أساساً منذ البداية كوسائل ترفيه وتسلية، فقد وظف (Facebook) منذ البداية لمنصة تعارف وتبادل للصدقات ومشاركة للصور وتأسيس مجموعات مشتركة، ثم أصبح في مرحلة لاحقة وسيلة في يد الشباب الذين أكدوا من خلال التعامل معه على "مشروعية حق المواطن في التعبير عن احتجاجه لمنع حقوقه عنه، ومنها الإضراب والاعتصام" (3)، بينما استخدم (Youtube)، كمنصة مشاركة الفيديوهات الخاصة بين الأصدقاء ووسيلة متعة وترفيه، مع ملاحظة عدم الإقبال الكبير على موقع (Twitter) بسبب شروطه في التغريد (140 حرفاً فقط) بالإضافة إلى وصفه بأنه تطبيق للنخبة وفئة المثقفين والكتاب.

بعد أن حظيت هذه المواقع بالشهرة وتمتعت بعدد كبير من المستخدمين، أصبح الناشطون يتجهون بها لسلوك مسالك سياسية بشكل تطوري، حيث أثبتت "قدرتها على نقل وقائع ما يحدث، وأتاحت مجالاً أوسع للحرية أكثر من الإعلام التقليدي المكفول بالنظم والقوانين، فبعد أن كانت وسائل اجتماعية وترفيهية للتواصل بين الناس أدرك الشباب أهميتها فحولوها لوسيلة للتواصل السياسي وأداة سياسية للتغيير، وهذا دلالة واضحة على أن ما يجري اليوم هو شيء يختلف تماماً عما هو مألوف" (4).

مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية في العالم العربي (Facebook) ثم (Youtube) وأخيراً (Twitter)، حافظت ولا تزال على صدارة المشهد المرتبط بالانخراط الشعبي لنقل المعلومة والنقضي عن الخبر والبحث عن الجديد خاصة في المجال السياسي ثم الاجتماعي، "فمصر تصدر دول منطقة الشرق الأوسط من حيث عدد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، حيث بلغ عدد مستخدميه سنة 2013 أكثر من 11.3 مليون مستخدم، وبلغ العدد في تونس 3.2 مليون، وأعلنت وزارة الاتصالات المصرية عن بلوغ عدد المستخدمين في مصر عتبة 37.14 مليون مستخدم في جانفي 2014 مقارنة بـ

¹ - شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² - نادية بن ورقلة، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع 11، السنة 05، 2013، (ص ص 200-217)، ص 202.

³ - مروة نظير، دور وسائل الإعلام الجديد في عملية التنشئة السياسية: الثورة المصرية نموذجاً، متوفر على الرابط التالي: موقع المركز العربي للدراسات والأبحاث، <http://www.arabsi.org/attachments/article>، تاريخ الزيارة: (2016/02/22).

⁴ - عبد الجبار أحمد عبد الله وفراس كوركيس عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 201.

35.9 مليون خلال شهر أكتوبر 2013⁽¹⁾، مما يدل على المكانة التي وصلت إليها هذه الوسائل داخل النسيج المجتمعي لهاتين الدولتين، الشيء الذي يمكن أن يعطي ملمحاً عما يمكن له هذه الأدوات أن تفعله حال توفر الرغبة في التغيير أو تبلور الفعل لدى المتفاعلين عبرها للدفع نحو الإصلاح.

لقد "ساهمت الانتفاضات السياسية في تونس ومصر في عام 2011 في تكثيف المناقشات حول دور الاتصال في السياسة عبر الانترنت والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً من البداية، حيث تعتبر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات (ICT) أداة مستحدثة يعهد إليها عادة تسهيل تبادل المعلومات بشكل أكثر انفتاحاً، كما أنها تساهم في تشكيل آراء سياسية بديلة، وحشد كثير من الصفوف خلف فكرة أو مبدأ أو قضية، ومنه فإن المتظاهرين استخدموا وسائل الإعلام الاجتماعية مثل (Facebook) لتنظيم وجودهم، لذلك اعتبر كثيرون في ذلك الوقت أن هذا الشبكة الاجتماعية ليست إلا وسيلة لتحقيق الديمقراطية والتنمية"⁽²⁾.

لقد تحول الزمن الحالي إلى زمن معلوماتي بامتياز، غزت فيه التقنية والوسائط التكنولوجية مناحي الحياة على اختلاف أنواعها، وتحكمت التكنولوجيا الاتصالية في أنماط التواصل الأخرى، وأحطت بعض الوسائل التقليدية إلى متحف التاريخ، أما المجتمع فقد اتجه برمته إلى الأدوات الجديدة لمجتمع المعرفة واتخذ الشباب فيه من "شبكة الانترنت منبراً لهم، حيث وظفوا ثورة وسائل الاتصال للحديث في عملية التعبئة والحشد للمظاهرات التي عمت مختلف المدن التونسية والمصرية، وفرضوا على نظام "بن علي" و"مبارك" ثورة معلوماتية جديدة، استطاعت الالتفاف على جميع الحواجز وتدمير قواطع الرقابة البوليسية التي كانت تصادر صحيفة وتحجب مدونة وتقطع خط هاتف جوال"⁽³⁾، فقد كانوا يحاولون التخلص من حاجز الخوف الذي ظل ملازماً إياهم طيلة عقود، وكان يهتل صورة نمطية لتعامل السلطة وأجهزتها القمعية مع أفراد المجتمع.

لا أحد ينكر دور شبكات التواصل الاجتماعي في دول الربيع العربي، "فقد شكلت حلقة وصل بين ما كان يجري في الشارع من أحداث وبين المعلومات التي يتم تناقلها عبرها، ومن ثم نقلها إلى وسائل الإعلام العربية والعالمية [...] فكان دورها تجميع ما يعرف بالكتلة الحرجة (Critical Mass)، وهي كتلة لم تولد في مصر في 25 يناير، ولو أن شبكات التواصل

¹ رانيا مكرم، التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي، متوفر على الرابط التالي: موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية المصري، <http://www.rcssmideast.org/Article/>، تاريخ الزيارة: (2016/02/15).

² - Marcus Michaelsen, **New Media vs. Old Politics : The Internet, Social Media, and Democratisation in Pakistan**, disponible sur l'URL suivant : Site : de la Bibliothèque de la Fondation Friedrich Ebert Centre d'information socio-historique : <http://library.fes.de/pdf-files/iez/08748.pdf>, (01/06/2016).

³ - توفيق المدني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، في: عبد الإله بلقزيز (محرراً)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 53-80)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 61-62.

الاجتماعي لم تكن موجودة في مصر لتأخر انتصار الثورة⁽¹⁾، على اعتبار فشل كل أنواع الحراك المضاد للسلطة والنظام السياسي قبل ذلك.

الوسائل الحديثة للاتصال وشبكة الانترنت والإقبال الكبير عليه داخل المجتمع في تونس و مصر أدت "دوراً مركزياً في التعبئة والتنظيم، فحن نعيش عصر الثقافة التواصلية التي تستطيع أن تقوم بالتغيير، فالمرونة في التعامل مع الوقائع الميدانية مكنتها من سرعة في التواصل وتنوع في الآليات وزرعت ثقافة الثقة في النفس كقضية لثقافة الهزيمة"⁽²⁾. فقد كان خروج المصريون في احتجاجات حاشدة "ليثبتوا كيف تتمكن الجماعات المعارضة من تنظيم التظاهرات والإعداد لها عن طريق موقع (Facebook)، على الرغم من قيام الحكومة بحجب خدمة الانترنت وشبكات الهواتف المحمول إلا أن هذا الإجراء لم يكتب له النجاح"⁽³⁾.

ثانياً: تأثير صورتي "المحروق" و"المقتول" في صناعة رأي عام افتراضي وثوري:

الصورة الثورية التي أصبح العالم على نباها في 17 ديسمبر 2010 بتونس، وتلتها أخرى في مصر في 25 جانفي 2011 كانت نتاجاً لمدة طويلة من الاحتقان السياسي والاجتماعي التي عاشته كلتا الدولتين خلال عدة عقود، فالمجتمع المصري لم يعرف غير ثورة واحدة خلال 60 سنة السالفة رغم تقاطع معناها مع مفهوم الانقلاب، تلك التي أطاحت بالنظام الملكي وجلبت حُماً جمهورياً، ومن يومها لم يعرف الشعب إلا صورة واحدة للنظام السياسي رغم كون هقد غير من أعلى هرمه في صورة 03 رؤساء تناوبوا على المشهد، لكن بدون تغييرات جوهرية في عمل النظام ولا أجهزته، والتونسيون أيضاً لم يعرفوا سوى رئيسين : "بورقيبة" لما بعد الإستقلال إلى سنة 1987 و"بن علي" لما بعد الانقلاب حتى الهروب.

من الظواهر التي لفتت انتباه المفكرين والمحللين السياسيين، "أن الثورة التونسية لم تتخذ علامة أو شارة رمزية تحيل إلى انتماء اجتماعي أو أيديولوجي محدد، فلم يحمل المتظاهرون لافتات تشير إلى أن ثورتهم عمالية أو فلاحية أو برجوازية أو دينية أو جهوية أو عرقية [...] كانت شعاراتها فضفاضة يمكن أن ينخرط فيها أي مواطن غير راضٍ عن الوضع العام في البلاد مهما كانت أصوله الاجتماعية والفكرية: الحق في العمل والحرية والديمقراطية والعدل والكرامة ، كما أن أهدافها المعلنة لم تتضمن أي

¹ - دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورتي مصر وسوريا ، متوفر على الرابط التالي: موقع أكاديميا الألماني، <http://onmedia.dw-akademie.com/arabic/?p=1297>، تاريخ الزيارة: (2016/02/22).

² - زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، في: عبد الإله بلقزيز (محرراً)، رباح التغيير في الوطن العربي ، (ص ص 17-36)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 25-26.

³ - آن الكسندر، دور الانترنت في احتجاجات مصر ، متوفر على الرابط التالي: موقع هيئة الإذاعة البريطانية، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110209_internet_role_egypt_demos.shtml، تاريخ الزيارة: (2016/02/25).

برنامج دقيق يمكن أن يحدث - على الأقل أثناء موجة الاحتجاجات والاعتصام - انقسامات داخل المحتجين؛ مما خلق، وبشكل يكاد يكون استثنائياً، لحمّةً بين الجميع تكثّلت تحت راية اسم "الشعب: الشعب يريد إسقاط الحكومة، وراحل"⁽¹⁾.

لقد كان الانغماس الحاد الذي كان عليه التونسيون والمصريون داخل عوالم الفضاء الافتراضي ينبأ بأن شيئاً سيحدث نتيجة حدة النزعة لديهم نحو الإعلام التواصلي الاجتماعي، فكان الناشطون في تونس ومصر يتسابقون لنشر كل ماله علاقة بالشأن المجتمعي لعله يؤثر في الساحة السياسية تحقيقاً لمبتغى الإصلاح أو التغيير، ومنه فقد تميز المشهد المرتبط ببداية الحراك الثوري انطلاقاً من الفضاء الإلكتروني بصورتين شديدي الرمزية والقوة، صنعتهما المجال الافتراضي وأثر بهما في المجال الواقعي الحقيقي.

1. تأثير التعبئة الافتراضية من خلال صورة محمد البوعزيزي: من مجرد مواطن تونسي مغمر، يعيش في منطقة ريفية في ولاية "سيدي بوزيد" الداخلية ويحمل شهادة جامعية عادية، إلى شخصية محورية ومشهورة، ومحاطة بأكاليل المجد وحاملة لمشاعر الفخر والغضب في آن واحد، وذلك بفضل الصورة التي رسمتها له وسائل التواصل الاجتماعي في الفضاء الافتراضي والتفاعلي.

الجزء الثاني من الصورة حملته وضعية الرجل كونه شبه معدم اقتصادياً في منطقة شبه غائبة عن مشاريع التنمية واهتمامات السلطات وم غيبة عن أي برامج أو خطط اقتصادية، ولمواجهة واقع المرير اتجه للعمل الحر بائعاً متجولاً، ليتعرض لمضايقات سلطة الأمن وتنتزع منه عربته التي كانت تمثل له مصدر رزق وقوت، فلجأ إلى طريقة مست حدثة للتعبير عن حنقه وغضبه من النظام القائم، فذهب إلى إحراق نفسه تعبيراً منه عن انغلاق كل أفق وانسداد كل أمل له في عيش كريم، فتلقف الفضاء الإلكتروني الهمّلت المرتبط به: القصة والصورة والفيديو، وعمد إلى نشرها وعلى أوسع نطاق بشكلها الحقيقي دون رتوش ولا تزييف كما كان الإعلام التقليدي يفعل، فكانت من أكثر الصور التي صنعت الرأي العام الثوري الحائق والغاضب من النظام ومؤسساته ورموزه ورجاله وسياساته، رغم أنه "ثلاثة أشهر قبل حادثة إحراق البوعزيزي لنفسه في سيدي بوزيد، وقعت حادثة مشابهة في "المنبريتير" لكن لا أحد سمع بها ولم تتفاعل تلك الحادثة، فقط لأنها لم تسجل بالفيديو ولم توثق، الفرق هذه المرة أن صورة البوعزيزي وفيديواته تم نشرها عبر (Facebook)، وكل للعالم وصلته ورآها، هذه صورة تلفزيون الواقع (La télévision de la réalité) كان لها مفعول القنبلة، فهذه الأحداث أصبحت مقنعة، وأصبحت وكأنها سلاح حرب فعال، لأنها تبقى وليس من السهل محوها"⁽²⁾، فحادثة الإحراق رغم كونها وقعت في منطقة نائية، إلا أنها حملت صورة رمزية لمعنى العيش الكريم للمواطن، ووجوب ضماناتها من طرف الدولة التي تعرّف بأنها صاحبة "السلطة العامة" والمنوط بها حماية الأفراد وضمان رفايتهم وأمنهم.

¹ - المولدي الأحمر. (2011)، "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.

² - Raja FENNICHE, « Réseaux sociaux, espace public et expressions sémiotiques : Retour sur les événements du 14 janvier », dans : (Sous la direction de Raja Fenniche), **Les mailles du filet : Révolution tunisienne et web 2.0**, Edition I, (PP 61-84), Manouba, Tunisie : Presses universitaires de la Manouba, 2013, P 39.

هذه الصورة على رمزيتها وقوتها وما حملته من دروس وما فعلته من إيقاظ للضمير الجمعي وما صنعتها من رأي عام غاضب ومقهور، إلا أنها "ما كانت لتبلغ مسامع الرأي العام الداخلي والصحافة الأجنبية والفضائيات، لولا وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها (Facebook) و (Youtube) الذي قاما بنقل المعلومة والحدث والتأثير ورد الفعل الجماهيري بسرعة البرق⁽¹⁾، فكان الإسهام واضحاً وجلياً وقوياً في رسم صورة للعمل الثوري في سبيل إصلاح ما فسد من النظام السياسي أو تغييره. لقد كانت النتائج التي ترتبت عن نقل صورة "محمد البوعزيزي" بكل تجلياتها عبر المجال الإلكتروني، أكبر دليل على قوة الأداء التي يحظى بها الفضاء السبيلاني والمجال الافتراضي العام في ممارسة العمل السياسي أو إطلاق الثورات والحراك الاجتماعي، فقد كان "كثير من التونسيين يرغبون في إضفاء الطابع الديمقراطي على شبكة الانترنت قبل وبعد الحراك الثوري في البلاد، وهذا يعني أن الكثير منهم سيعتمدون عليها في عملية الديمقراطية [...] حيث أن نظام بن علي كان يخشى إمكانية التحول الديمقراطي من خلال هذه الأدوات التي طالما مارس رقابة صارمة عليها"⁽²⁾، ولكنها استطاعت أن تتخلص من تبعات هذه الرقابة وتكون واحدة من أسباب قيام المد الثوري في تونس ضد النظام الحاكم آنذاك.

2. تحول الحركة التضامنية إلى هبة ثورية من خلال صورة خالد سعيد: هي صورة ارتبطت بعنف الأجهزة الأمنية في

مصر وقضايا التعذيب والتحرش في مراكز الشرطة. فقد كان "خالد سعيد" مراهقاً مصرياً من مدينة الإسكندرية، حصل على تسجيلات فيديو لبعض رجال الأمن وهم يتجرون بالمخدرات، فقام الطفل بتسجيل ونشر الواقعة على صفحات إحدى المدونات، فتتبعته الشرطة أثره واقتيد إلى مركز الأمن حيث مورس عليه فعل التعذيب حتى فاضت نفسه بعد أن تلقى جرعات زائدة وقاسية من العنف الجسدي والتمثيل به.

الصورة التي ارتبطت بتشكيل أولى ملامح الرأي العام الثوري في مصر أسوة بما حصل في تونس لم تصنعها فيديوهات التعذيب في مراكز الشرطة، ولا صور احتجاج الأهالي ممن كان أولادهم ضحية لعنف بعض أجهزة الأمن كمباحث أمن الدولة سريع السمعة في مصر، بل صنعتها أولى "صور الوجه المشوه للشباب" خالد سعيد الذي كان يعمل في مقهى الانترنت في الإسكندرية، والتي انتشرت في حساب على الانترنت عبر قناة (Youtube)، وفي نفس الوقت تم إنشاء صفحة "كلنا خالد سعيد" على (Facebook)، والتي جلبت الانتباه حول قضية موته في جوان 2010⁽³⁾، حيث جمعت الصفحة أكثر من 35000 عضو، وشكلت بذلك أول نداء لمظاهرات 25 جانفي 2011 فكانت رمزاً جمعت من حولها فئات الشعب كلها ضد عنف الشرطة، ليصل قطاع كبير من الناس حد كره النظام والرغبة الحقة في إسقاطه، فكانت "الدعوة لـ"يوم الغضب" قد بدأت بمبادرة من بعض الحركات الاحتجاجية وقوى المعارضة بعد ثورة تونس، واختار الداعون إليه يوم 25 جانفي المصادف لعيد الشرطة،

¹ - David M. Faris, « La révolte en réseau : le « printemps arabe et les médias sociaux », *Politique étrangère*, 1/2012, (PP 99-109), P104-105.

² - Romain Lecomte, « Révolution tunisienne et Internet : le rôle des médias sociaux », *L'Année du Maghreb*, VII | 2011, (PP 389-418), P 397.

³ - كلنا خالد سعيد (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، كلنا خالد سعيد ، <https://facebook.com/ElShaheed/?fref=ts>

للتعبير عن غضبهم من سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر، واستجاب الدعوة "جماعة الإخوان" وحركات "كفاية" و"شباب 06 أفيول" "الاشتراكيين الثوريين" وعدد من الأحزاب⁽¹⁾.

ثالثاً: رواد الشبكات الاجتماعية: من الحراك الافتراضي إلى شبه الثورة الحقيقية:

أيضاً التونسيون بلأنهم بحاجة لوسيلة إعلام أقوى من الأدوات التقليدية لإزالة حاجز خوف، فشكل (Facebook) طيلة فترة الاحتجاجات الاجتماعية "من منتصف شهر ديسمبر 2010 وصولاً إلى سقوط نظام "بن علي" أداة للشباب التونسي ووقودهم للانتفاضة على قمع الحريات والقهر والكبت الاجتماعي، وبدلاً لوسائل الإعلام التونسية الرسمية التي حجبت حقيقة الأحداث، وتميزت بتعتيم إعلامي غير مسبوق، وتكذيب وتزييف للحقائق الميدانية"⁽²⁾، فكان المجال الافتراضي بذلك فضاء إعلامياً متحرراً من كل قيد كان الإعلام السلطوي التقليدي قد كبله به، بحيث أصبح المواطن قادراً على إنتاج المعلومة ونشرها ومتابعة صداها والتعليق عليها، ومنه تصبح هذه المعلومات والأخبار داخل هذا الحيز محل نقاش وتحليل وإثراء من طرف رواد هذا المجال الافتراضي، و"لا يوجد شك حول الدور الذي لعبته الشبكات الاجتماعية في قيام وتأجيج الحراك الشعبي في مصر وتونس"⁽³⁾.

مع تطور الاحتجاجات ضد النظام الحاكم في تونس، بدأ المشتغلون في فضاءات الشبكات الاجتماعية "يتناقلون" الفيديوهات الممنوعة ويشاركونها، وبالتوازي اعتمدها القنوات الفضائية كمادة إعلامية، مما سمح للتونسيين بالإطلاع على ما كان يخفيه الإعلام الرسمي، وعلى هذا النحو فقد ساهمت الميديا الجديدة (هواتف، شبكات اجتماعية، مدونات...) في عملية التمثيل الإعلامي للأحداث"⁽⁴⁾، وأبرزت الواقع المعيش بشكل واقعي وحقيقي، لأنها "صناعة هواة، مادتهم الإعلامية أولية ولا تخضع لعمليات التركيب والمونتاج وإضافة المؤثرات.

إذا كان الحراك الثوري في مصر قد اتحد في كثير من خصائصه مع ذلك الذي اندلع في تونس في ديسمبر 2010 من حيث الوسائل الاتصالية الحديثة والتي استخدمت لإيقاظ الضمائر وبعث الروح الوطنية من أجل عمليات الحشد والتعبئة، بالإضافة إلى انطلاق الحراك استناداً إلى رسائل وتحركات الناشطين عبر الفضاء الإلكتروني، فإن الحراك في مصر كان أكثر زخماً وتعقيداً في بناء الأدوات، حيث إلى جانب "تأسيس وائل غنيم" ممثل شركة (Google) في الشرق الأوسط و"عبد الرحمن منصور"

¹ - صحيفة "المصري اليوم"، 26 جانفي 2011، ع 2418، ص 02.

² - أسماء بن جبارة، دور موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" في الثورة التونسية، متوفر على الرابط التالي: مدونة سعود المولى، http://saoudelmawla.blogspot.com/2011/07/blog-post_7842.html، تاريخ الزيارة: (2016/02/22)

³ - Rachida TLILI SELLAOUTI et Abdelhamid BEN RABEH, « Facebook et Twitter ou la révolution non-violente », dans : (Sous la direction de Raja Fenniche), **Les mailles du filet : Révolution tunisienne et web 2.0**, Edition I, (PP 35-59), Manouba, Tunisie : Presses universitaires de la Manouba, 2013, P 35.

⁴ - الصادق الحمامي، "المشهد الثوري الافتراضي: نحو مقاربة للأصول التواصلية للثورة التونسية"، في: هدي حوّا (محرراً)، ظاهرة ويكيبيديا: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، (ص ص 185-212)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 189.

صفحة "كلنا خالد سعيد" التي اعتبرت مفتاحاً لقيام التظاهرات والحراك المناهض للنظام⁽¹⁾، تأسست أيضاً "حركة 06 أبريل" و"حركة الإصلاح المصري"، و"حركة شباب العم ال"(2)، دون إغفال دور الحركات الثورية التي تأسست بداية عبر الشبكات الاجتماعية، ثم نزلت إلى الشارع الحقيقي ك"شباب الإخوان، وحركة معا سنغير (حملة دعم الدكتور محمد البرادعي) وحركة "حنغير" (شباب من أجل العدالة والحرية)، وشباب حزبي الجبهة الديمقراطية والغد، واتحاد شباب التجمع الناصري، و الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير (حشد) وجبهة الشباب القبلي..."(3).

وكان قوام المجال الافتراضي المرتبط بالثورة التونسية الكثير من الصفحات والمجموعات على (Facebook)، والتي كانت تمارس وظائف التعبئة والحشد وكشف الحقائق وإعلام الجمهور بحقوقية الأمور على الأرض بشكل متواصل وأني ومتزامن من الأحداث التي كانت تونس مسرحاً لها، مثل مجموعات "الشعب يحرق في روجو يا سيدي الرئيس" و"كلنا سيدي بوزيد" و"اتحاد صفحات الثورة" وغيرها، ممن نظمت العديد من التظاهرات الافتراضية، والتي كانت تحشد الجماهير من خلال مشاركتهم افتراضياً بهذا الحدث المنظم⁽⁴⁾، وذلك بالشكل الذي أثار إيجابياً على نجاح التحرك الافتراضي بالانتقال إلى العالم الحقيقي في كل مرة.

الفرع الثالث: انحسار سطوة الإعلام التقليدي أمام قوة الإعلام الجديد:

من المعطيات على الواقع التي ميزت يوميات الحراك السياسي والثوري في الدول العربية التي عرفت مخاضات ثورية وإصلاحية ومنها مصر وتونس، بروز معطى تراجع الأداء الإعلامي على مستوى وسائل الإعلام الجماهيرية المملوكة للنظام ، وحتى تلك الموصوفة بالخاصة والتي لم تكن إلا أبواباً للسلطات السياسية لا تخرج عن سياستها قيد أنملة ولو بدا للناس أنها تمارس وظائف إعلامية ضد النظام والسلطة، لكنها في حقيقة الأمر ليست إلا خدعة من أجل تبادل الأدوار، الغرض منه إيصال صورة "مزيفة" عن وجود أفق ديمقراطي وفضاء حر للتعبير ونقد النظام وإبراز مثاليه، في مقابل ارتفاع أسهم وقوة أداء المجال الافتراضي

غداة تفجر الحراك التونسي والمصري وارتباطهما بالإعلام البديل كوسيلة وأداة تعبئة وبيئة نشاط، عاد البحث لاستحضار بعض النظريات وإعادة قراءتها لأنها أصرحت تنمى مع مستجدات الواقع، فقد وضع المفكران الأمريكيان (John Arcilla) و(David Roosevelt) نظرية "الحرب المعرفية الافتراضية" عندما طرحا كتابهما "انبتاق سياسة المعرفة" سنة 1999، وفيه "أن

¹ -David M. Faris, « La révolte en réseau : le « printemps arabe et les médias sociaux », Op. cit, P 104.

² - وحيد عبد المجيد، "نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، (ص ص 62-65)، ص 64.

³ - خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر ، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة السياسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، <http://www.syasi.com/new/165/5850-2011-03-31-06-58-30>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25)

⁴ - أسماء بن جبارة، دور موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في الثورة التونسية، مرجع سبق ذكره.

حروب المستقبل يجب أن تواكب التحولات الاجتماعية العميقة في بنى المجتمعات، وبالتالي فإن إدارتها الرئيسة ستكون إعلامية وليست عسكرية، لأن الإعلام ميزة فيزيائية ولا فرق بينه وبين الطاقة والما دة⁽¹⁾، فيصبح من غير المجدي الاستمرار في تعريف الإعلام تقليدياً على أنه (مرسل) و(مستقبل) و(أداة اتصال)، لأن قيمته الأكبر هي "الرسالة" أو "المضمون"، ومنه يتعرف الفائز بأنه ذلك الذي يمتلك الرسالة الأفضل ويتقن التعامل بواسطتها، وليس ذلك الذي يحمل برقيّة أو يصنع دبابة أو يخترع غواصة.

باعتبار أهمية الإعلام في المجتمعات المعاصرة دون استثناء ، وأن لا مجال للتنازل على رسائله أو محاولة شطبه أو إلغاءه من يوميات المواطن، فإنه لم يكن ليتراجع أو ينحسر أداءه أو تبهت رسالته إذا لم يتوفر البديل الأقوى الذي يستطيع دحرجته من مكانه، فتجلى ذلك في تطور وقوة الإعلام البديل، وهو الإعلام المرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي مثل (Facebook) و (Twitter) و (Youtube)، أو أدوات أخرى مثل المدونات والمنتديات والمجموعات الإخبارية وغرف الدردشة والتعارف.

أولاً: قدرة الفضاء الإلكتروني في أداء وظيفة التعبئة والتغيير:

يبدو أن الدوائر الرسمية داخل الأنظمة السياسية في مصر وتونس كانت م رقسمة إزاء تقدير قوة وتأثير وسائل الإعلام الجديد في رسم صورة العمل السياسي المستقبلي في البلدين، حيث كان الانقسام مجسداً في وجهين، قسم من صراع السياسات كان متوجساً خيفة من التأثير المستقبلي للشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام الجديد على اعتبار التسارع الملاحظ في تشكيلات المجتمع انخراطاً في تطبيقاته واشتركا في مواقعه، حتى غدا عدد المنتسبين إلى الفضاء الإلكتروني في تزايد مستمر وبشكل ملحوظ ومخيف، فكان هذا القسم شديد الحساسية وكثير المتابعة والتربق ووائم الرقابة على ما يجري في الفضاء الافتراضي، أما القسم الآخر من نظراءهم فكانوا أكثر تساهلاً وأشد اطمئناناً للأثر المستقبلي لهذه الأدوات، حيث كانوا يعتقدون بصحودية التأثير الذي قد تتمتع به هذه الأدوات مستقبلاً لأنهم لم يكونوا يرون فيها غير أدوات تسلية ووسائل لتبادل الصداقات ومشاركة الصور، فكانوا يغمضون العين عن كل دعوات الرقابة والحذر من هذه المواقع والتطبيقات.

لقد كانت الرقابة الحقيقية في المجال الإعلامي تمارس على الإعلام الثقيل الرسمي وغير الرسمي، حيث فرضت رقابة مشددة على برامج التلفزيون العمومي والقنوات الخاصة، والمذيعون والصحفيون يقعون دائماً في دوائر المتابعة ودوام السؤال عنهم وعن خلفياتهم وانتماءاتهم الحزبية وميولهم السياسية، وقد كانت الأنظمة الشمولية في مصر وتونس قد زرعت عيونها داخل محطات التلفزيون ودور الإذاعة ومباني الصحف والمجالات، وكانت تمارس رقابة قبلية على كل من ينشر ويبث، وكانت أجهزة المخابرات ومباحث أمن الدولة في مصر وعناصر البوليس السياسي التونسي يتولون مهام مراقبة العاملين في القطاع الإعلامي ولهم من يمثلهم داخل الأبنية وقاعات التحرير والمطابع ودور النشر.

لقد كان النافذون في دواليب السلطة يتحسسون على الدوام نبض الشارع ويهتشمرون مقدار الحنق والغضب وعدم الرضا الذي يجتلك الشارع والمجتمع العميق من النظام السياسي ومؤسساته وسياساته، لذلك كان اهتمامهم بقطاع الإعلام كبيراً من أجل

¹ - جمال الشليبي، دور الانترنت في الثورات العربية، مرجع سبق ذكره.

انقضاء أي خطر قد يدهم مؤسسات الدولة عن طريقه، لكن المفاجأة حصلت من حيث لم يحتسبوا ، فقد جاءت أولى الضربات غير المتوقعة من الفضاء الإعلامي، ولكن ليس الجماهيري أو الرسمي أو الثقيل، لكن من وسائل الإعلام الجديد التي لم يكن محسوب حسابها في بعض الدوائر الرسمية، ولم يكن كثير يستشعر قدرتها وحجم تأثيرها، فقد تمكن الشباب من مفاجأة الجيل القديم الذي لم يتمكن من استيعاب هذه التكنولوجيا ومفاجأة المراقبين بقدرتهم على إحداث ثورة أربكت الجميع، فقد ساهمت سهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات الاجتماعية على أن يتمكن كل فرد لديه معرفة بسيطة بالحاسب من أن يقوم بإنشاء أو الانضمام إلى مجموعة، وأن يقوم بإنشاء صفحة تعبر عن ذاته، وأن ينشر النص والصورة والفيديوهات ذات الطابع السياسي والاجتماعي، وأن يتصل ويتواصل مع الآخرين⁽¹⁾.

تتمتع وسائل التواصل الاجتماعي المساهمة في التغيير في مصر وتونس بكل ما تملكه وسائل الإعلام الجماهيرية كالتلفزيون والراديو والصحافة المكتوبة فكلهم يشتركون في نقل الصوت والصورة والنص المقروء، إلا أن الوسائل التواصلية الحديثة باتت تتفوق على الوسائل التقليدية في أكثر من مجال:

أ. سهولة الاستخدام ويسر التعامل مقارنة بالإعلام التقليدي.

ب. نقل صورة الواقع بشكلها الحقيقي لافتقارها للأدوات التي يملكها الإعلام التقليدي كمونتاج وتحرير الصور وإعادة تركيبها ودمج الصوت وتعديل النص والتلاعب في المحتوى، مما يعطي الإعلام الجديد ثقة الجمهور فيه وإيمانهم بعدم تحريفه.

ت. السرعة في نقل الصوت والصورة مباشرة من موقع الحدث، لأنها تعتمد على شبكة الانترنت ذات القدرة فائقة السرعة.

ث. إمكانية التحرر من المحيط ومحدودية المكان بالنسبة للإعلام الجديد، حيث يتمكن الفرد من التصوير باستعمال هاتف صغير أو آلة تصوير، ثم نشر الحدث أو تبليغ الخبر من مكانه الحقيقي، بينما يحتاج الإعلام الثقيل إلى معدات وأجهزة تصوير ثقيلة، ثم العودة إلى الاستديو للمعالجة واليـث.

ج. بإمكان المتلقي استقبال الصور والفيديوهات في مكان تواجد، وباستعمال أجهزة بسيطة كالهاتف أو اللوح الذكي، دون تعقيدات البحث عن جهاز التلفزيون وكابلات الربط والهوائيات وأجهزة الاستقبال التي يحتاجها مستعملو الإعلام التقليدي والجماهيري.

وعلى هذا النحو، فقد استطاع الإعلام الجديد أن يستحوذ على المشهد العام المرتبط بممارسة السياسة في كل من مصر وتونس قبيل اندلاع الحراك الثوري الذي أفضى إلى إسقاط النظم السياسية التي كانت تحكم منذ عقود، ذلك أن النشاط الثوريون أيقنوا أن "Facebook) القلب النابض للثورة، و Youtube) هو تلفزيونها الحر، أما Twitter) فهو جهازها الرقمي العربي، والمواقع والمنتديات والمدونات فكانت تمثل مراكز تفكيرها الحية"⁽²⁾، لذلك لم يكن الفرق بين الفلسفة التي كانت تقوم عليها وسائل

¹- عبد الحميد بسيوني، ثورة مصر وتكنولوجيا المعلومات: الصراع في القضاء السيبراني، مرجع سبق ذكره، ص 235.

²- كيف صنعت الإنترنت ثورة 25 يناير؟، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة الأهرام المصرية، <http://aitmag.ahram.org.eg/News/705/F.aspx>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25).

الإعلام التقليدية والحديثة أمراً ملاحظاً ، فلا أحد يشكك في أن ما تناقله التونسيون على نطاق واسع عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل (Facebook) و (Youtube) أدى إلى خلق حالة احتقان شعبي ضد نظام "بن علي"، وشجع الناس على التمرد⁽¹⁾، ولم يكن المصريون استثناءً، فقد شكلت المادة التي تشاركها الناشطون في الفضاء الإلكتروني حول تداعيات مقتل الطفل "خالد سعيد" وحملة الاعتقالات التي صاحبت بداية الحراك وحجم القوة المفرطة التي استعملتها الأجهزة الأمنية ضد المواطنين والشباب الثائر، دفعا و مثلت دوراً هاماً في تشكيل الرأي العام وتحريك الشعب والتقرب من شريحة واسعة من الشباب⁽²⁾، الأمر الذي جعل أحد نشطاء الانترنت والسياسة يقول: إنه "إذا جرت الانتخابات على الانترنت، فلا محالة ستخسر النخب الحاكمة من مصر بصورة ساحقة"⁽³⁾، هو تدليل على المركز الذي بلغته وسائل الإعلام التواصلية الحديثة أمام الوسائل الجماهيرية والتقليدية.

ثانياً: تعاطي النظام السياسي مع الإعلام الجديد: بين محاولات الحجب واتساع دائرة النشاط:

عندما أصبح الحراك الثوري واقعاً معاشاً في تونس منذ 17 ديسمبر 2010، وفي مصر بعد 25 جانفي 2011، ومع إيمان جميع أفراد الشعب والمسؤولين وصناع السياسة العامة أن الشبكات الاجتماعية وأدوات الإعلام الجديد قد مهت الطريق وساهمت بنجاح في إطلاق الحراك الثوري ومارست إدارته باقتدار وكفاءة، بدأ النافذون في السلطة في كلا البلدين محاولاتهم من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، شاعرين بخيبة الأمل بعد سوء تقديرهم لحجم التأثير الذي كان تمارسه هذه الأدوات من قبل ، وقد "بدا لهم واضحاً في ثورات الربيع العربي الأثر الهائل لهذه الوسائل، حيث جعلتها تشمل أدق التفاصيل في الموضوع والزمان والمكان والفاعلين"⁽⁴⁾.

1. سياسات السلطة السياسية في احتواء الفضاء الإلكتروني والحد من نشاطه: لم تكن السياسات التي باشرتها السلطات التونسية والمصرية من أجل احتواء المجال العام الافتراضي ووقف نشاط الشبكات الاجتماعية أو تحييدها على الأقل وحصر تأثيرها وتحجيم دورها ولإيجاد انطلاق الحراك الثوري، بل كانت محاولات الأجهزة الأمنية والمعلوماتية قد بدأت منذ أصبح لهذا الفضاء اهتمام بالأمور السياسية، غير أنه كان يلاحظ عليها عدم الجدية الكافية، فكانت رقابتهم على هذا المجال روتينية لا تعدو تتبع أثر مقال في مدونة أو البحث عن منشور منشوراً على واحدة من الشبكات الاجتماعية باسم مستعار ، أو تصل أحياناً إلى ممارسة ضغوط على أصحاب بعض المدونات من أجل الاحتجاب أو تحويل الخط التحريري للصفحة أو المدونة.

¹- صلاح عبد الحميد، الإعلام والثورات العربية، ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2013، ص 08.

²- دور "مواقع التواصل الاجتماعي" في حركات التغيير العربية ، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة البيان، <http://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=782>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

³- خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر، مرجع سبق ذكره.

⁴- يوسف محمد جمعة الصواني، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 91.

مارس النظام في تونس منذ 2008 رقابة ليست بالشديدة على المنشورات داخل الحيز الافتراضي، حيث أطلق نشاطه وصف (Amar 404) "كاسم ابتدعه ليرمزوا به إلى الرقابة التي كانت مفروضة على عشرات المواقع والمدونات الإلكترونية"⁽¹⁾، والحقيقة أن عدم الشدة التي تميز بها أداء أجهزة الرقابة على المجال الإلكتروني لم تتأني من رغبة هؤلاء بتليبين سياستهم نحوها، إنما جاء نتيجة عدم مقدرتهم على ضبط الإيقاع داخله، "فحقل النشاط الرقمي في العالم العربي من أكثر ديناميات التغيير اتساماً بالامركزية واللاتنظيم والقاعدية، وهذا ما يجعله ممانعاً لمحاولات الاختراق والتوظيف حتى من تلك المتمرسه على تقنيات الاتصال الحديثة، فاستقلاليتها جعلت منه كياناً جذاباً ومقاوماً في ذات الوقت لكل أنواع الرقابة الحكومية أو التوظيف المسيس"⁽²⁾. مشكلة الأجهزة الرقابية هي عدم قدرتها على غلق المجال العام برمته ولا احتواؤه أو تحييده، حتى لو استطاعت العبث بأحد جوانبه، فإن البديل عادة ما يكون جاهزاً لدى الطرف الآخر، ففي تونس "بدأت يد الرقيب تعبت بالفيديوك يوم 24 أوت 2008 حين فوجئ مستعملو الشبكة بحجب الموقع دون تقديم أي تفسير، فكان بداية تشكيل رأي عام افتراضي انطلق من المدونات أو (Plogo – Sphère)"⁽³⁾، ثم عاد الموقع للعمل مجدداً بعد فترة، مع دوام التعرض للغلق والحجب وتذبذب الخدمة عدة مرات ولفترات متفاوتة.

عند بداية الحراك الثوري في تونس ومع تأزم الموقف، "عاد جهاز الرقابة الذي احترف محاصرة المعلومة وغلق مواقع التواصل الاجتماعي لسياسة الحجب بطريقة أكثر ذكاء وأقل غباء من غلق الموقع برمته، وذلك باستهداف حسابات المعارضين البارزين والنشطاء على الشبكة، والاكتفاء بحجب صفحاتهم وقرصنة بعضها"⁽⁴⁾، ومع ذلك لم يكن هذا الحل مفيداً ولا جذرياً لأن هذه الأجهزة لم تكن لتعرف كل النشطاء ولم تكن لتستطيع متابعة كل الصفحات ولا قراءة كل ما ينشر ولا الوصول إلى كل مصادر البث والنشر، لذلك كان نشاطها الأمني موصوفاً بالارتجالية وبخبط العشواء.

¹- صلاح عبد الحميد، الإعلام والثورات العربية، مرجع سبق ذكره، ص 08

²- جليلب الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، تر: عمر الشافعي، ط1، بيروت: دار الساقى، 2013، ص 169.

³- أيمن الزريقي، "شباب الفايديوك وثورة 14 جانفي"، في: **La transition démocratique en Tunisie (Les acteurs)**، ص 235-257، تونس: Diwen Edition، 2012، ص 236.

⁴- المرجع السابق، ص 243.

جدول رقم (03): صفحات ومجموعات تونسجة طالتها يد الرقيب

عدد الأعضاء	اسم الصفحة ورباطها
77.119	1. صفحة اتحاد صفحات الثورة https://www.facebook.com/UPR.tunisie/
13.008	2. صفحة "شعب تونس يحرق في روجو ياسيادة الرئيس" https://www.facebook.com/137969316260836/
12.252	3. صفحة ابتسم كثيراً فأنت لست من سيدي بوزيد https://www.facebook.com/ebtasem
1.823	4. صفحة الحقائق الخفية https://www.facebook.com/BenikhdaachCity/

لم يكن المشهد المصري المتصل بالرقابة على مواقع النشاط السياسي أو حجبها مختلفاً، حيث باتت الصورة متكررة وتحمل ذات الخطوط تقريبا، حيث بدأت عين الرقيب الالكتروني تتحسس مواطن النشر الالكتروني والمسيب وتتابع المجال الافتراضي عن كذب في سبيل تسييجه ووضع اليد على النشاط الدؤوب داخله. وبنفس القدر تقريبا، فقد كانت الرقابة التامة عليه ضرباً من المستحيل وذلك لاتساع المجال وكثرة النشاط وتغيير نوعية الخطاب السياسي من صفحة لأخرى، بالإضافة إلى أن مادة المنشورات أحيانا تختلف عن عنوان ووصف الصفحة أو المجموعة أو الموقع، بالإضافة إلى سبب آخر ليس أقل شأنًا وهو توفر البديل المناسب في كل مرة يص ار إلى غلق صفحة أو حجب موقع أو إغلاق مدونة أو اعتقال ناشط أو الضغط على مجموعة أو فرعي أو أصحاب رأي.

بعد انطلاق الحراك الثوري يوم 25 جانفي عمد النظام السياسي إلى عملية التشويش على تدفق الانترنت والحجب والإيقاف المؤقت لموقع (Facebook) في مصر، حيث كان الهدف إحداث إرباك للناشطين السياسيين لثنيهم على الإعداد الجيد لفعاليات الحراك الجاري، وفي "صباح يوم 28 جانفي وقع النظام المصري في خطأ قاتل، فقطع كل وسائل الاتصال في مصر، وتوقفت شركات المحمول الثلاث عن العمل، وأيضا كل شركات الانترنت، وحتى خدمة الرسائل القصيرة"⁽¹⁾، وقد كان هذا اليوم ذا طبيعة خاصة توافق النشاط عليه ليكون "جمعة الغضب" وكان الإجراء المتخذ من طرف السلطة محاولة لإجهاض ترتيبات الخروج إلى الشارع والمشاركة في المظاهرات، ومع ذلك تكون يقين سابق أنها ستكون الأكبر بعد مظاهرات يوم 25 جانفي، حيث "أن تجمعات المظاهرات تبدأ في القاهرة الساعة الثانية ظهراً، وتنتهي في الخامسة مساء أمام مبنى وزارة الداخلية، وتكون في شارع جامعة الدول العربية، ودوران شبرا، وميدان المطرية، وجامعة القاهرة"⁽²⁾.

لقد أدركت السلطات المصرية التأثير القوي لمواقع التواصل الاجتماعي في لحظة ضائعة، و "تعاملت مع هذا الأمر بطريقتها المعتادة" المنع والقطع" فحجبت في البداية موقعي (Facebook) و (Twitter) ثم عطلت شبكات الهاتف المحمولة

¹- وائل غنيم، الثورة 2.0، القاهرة: دار الشروق، 2012، ص 325.

²- صحيفة "المصري اليوم"، 24 جانفي 2011، ع 2416، ص 03

وقطعت خدمة الانترنت عن البلاد⁽¹⁾، لأنها أدركت أن الشبكة العنكبوتية أصبحت "لاعباً جديداً في الساحة، وكرد فعل طور الجهاز الأمني فرقة خاصة بلانترنت، وكوّن الحزب الوطني الديمقراطي "لجنة الكترونية" هدفها التأثير على رأي الشباب على الانترنت، وذلك بالكتابة في المواقع الإلكترونية، والنشر عبر الشبكات الاجتماعية ووضع التعليقات المؤيدة للحكومة على مواقع الأخبار"⁽²⁾.

2. إعادة التمكين للإعلام الرسمي الثقيل ودعم مكانته: مع وصول التأثير الذي كانت تمارسه فضاءات المجال الإلكتروني وساحات الشبكات الاجتماعية أسففاً عالية، بدأت الخشيق والخوف والقلق يدبون في نفوس المتحكمين في السلطة السياسية في تونس ومصر، حيث أصبحوا يدركون مع مرور الوقت وتوالي الأحداث قدرة وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الإعلام الجديد في الشأن العام المرتبط بالحراك الثوري الذي تتزايد حدته في كل يوم، وعليه فقد كان نموذج الحراك في مصر وتونس مختلفاً وأعتبر "أول ثورة الكترونية نشأت بعد تحرر الإنسان من القيود الإعلامية المتمثلة في القنوات والاتصالات الرسمية"⁽³⁾.

ومنه فقد نما الاقتناع لدى الفريق الذي لم يقبض منذ البداية داخل السلطة أن لا فائدة من توقيف خدمة الاتصالات والانترنت مادام النشطاء يجدون طرقاً وأساليباً للالتفاف حول أساليب النظام وإعادة التواصل عبر الشبكة بطرقهم الخاصة وبمساعدة أطراف أخرى مثل شركة (Twitter) التي أتاحت إرسال تغريدات عن طريق الهاتف الثابت، ثم ما لبثت السلطة أن أعادت خدمة الانترنت والهاتف المحمول بعد 06 أيام من القطع يوم 02 فيفري 2011 وتكبّدت الدولة خسارة بلغت حوالي 51 مليار جنيه مصري⁽⁴⁾، وبدأ التفكير في حل جديد.

لم تلجأ السلطة في تونس إلى قطع الانترنت بشكل كلي، كما أنها لم تقم بإغلاق الاتصالات عبر الهاتف الثابت أو المحمول غداة انطلاق الحراك الثوري، وبدلاً من التوجه قائماً في تونس كما في مصر إلى دعم قدرات الإعلام التقليدي من إذاعة وتلفزيون (الحكومي والخاص) والصحف واليوميات وغيرها، رغبة منهم في سحب مهمة الدفاع عن وجود النظام من اللجان الإلكترونية والصفحات الرسمية لأتباع السلطة عبر الشبكات الاجتماعية والتي أثبتت فشلها، ونقلها إلى أجهزة الإعلام التقليدية اعتقاداً منهم بأن هذه الأجهزة ستكون الأقدر على الدفاع عن مصالح النظام وتوجهات مؤسساته، وذلك بالنظر إلى الخبرة التي اكتسبتها طيلة سنوات طويلة في العمل بمفردها في مهمة إعلام الناس وتعبئة الجمهور ونقل رسائل السلطة صحيحة كانت أو

¹- دور "مواقع التواصل الاجتماعي" في حركات التغيير العربية، مرجع سبق ذكره.

²- وائل غنيم، الثورة 2.0، مرجع سبق ذكره، ص 66.

³- محمد سيد ريان، الصورة والثورة: الصورة الرقمية وثورة 25 يناير، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2014، ص 18.

⁴- Nagwa Abdallah, **The Role of the Media in the Democratic Transition in Egypt: a case study of the January 2011 Revolution**, disponible sur l'URL suivant : Site : Reuters Institute Fellowship Paper, University of Oxford : http://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/The_Role_of_the_Media_in_the_Democratic_Transition_in_Egypt_a_case_study_of_the_January_2011_Revolution.pdf, (01/05/2016).

خاطئة، ولأنها كانت تعتقد أن مهمة الرقابة عليها أكثر سهولة. "ففي الماضي كان كل ما على الحكومات القيام به هو وضع يدها على الصحف وقنوات التلفزيون والإذاعة، وهي مهمة سهلة تمكنهم من التحكم في حجم وماهية المعلومات التي تصل إلى الناس، ومن ثمة التحكم في تصرفاتهم"⁽¹⁾، في حين أن إتباع ذات التصرف مع وسائل الفضاء الإلكتروني وتطبيقات الإعلام الجديد قد أثبت فشله الذريع، لأن "الجيل الثالث والرابع من الهواتف المحمولة وبقية تقنيات الاتصال المتطورة والخيال الخصب للشباب، كان لها دور حاسم في إنتاج الأحداث وتغذيتها الدائمة، في حين ظل الإعلام الرسمي يتصور إمكانية مراقبة المعلومة وتسييج الحدث واحتكار الصورة"⁽²⁾ والبقاء بمفرده مديراً للشأن الإعلامي والتواصل في المجتمع والدولة.

لقد كانت الصورة الإعلامية المصرية متنوعة وغنية وثرية، وكان أمام المواطن المصري عدد كبير من القنوات التلفزيونية العمومية بالإضافة إلى باقة من قنوات النيل المتخصصة وبقية أخرى للقنوات التعليمية وعدد كبير جداً من القنوات الإذاعية، دون إغفال مجموعة أخرى من القنوات الخاصة والتي لم تكن تخرج عن الخط العام الذي ترسمه السلطة والنظام السياسي، ذلك لأنها مملوكة لرجال الأعمال النافذين ومن لهم علاقات مباشرة مع رجال السلطة وأبناء الرئيس مثل قنوات (المحور، دريم، CBC، والفراعين وغيرها).

فقد عملت السلطة خلال مرحلة الحراك الثوري أن توظف مجموع هذه القنوات للدفاع عن وجودها والذود عن حماها وإيصال رسائلها ودحض ما يُنشر عبر وسائل الإعلام البديلة والجديدة وتغليظها وتخوين النشاط عبرها وقطع الطريق أمام الجمهور لصرفه عنها، مستفيدة في كل ذلك من العدد الكبير من الصحفيين والإعلاميين ورؤساء التحرير أصحاب الخبرة والتجربة والتوثيق الصحفي بالإضافة لاستفادتها من أفضلية ملكيتها للقرص الصناعي "نايلسات" (NiSat).

وفي تونس، حاولت السلطة استثمار المجال الإعلامي الثقيل لذات السبب، وهو قطع الطريق أمام التمرد المخيف للنشطاء الافتراضي عبر وسائل الإعلام الجديد، فعززت الدولة من الإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة في خدمة القنوات التلفزيونية "تونس 7" و(القناة 21)، بالإضافة إلى إرخاء حبل الود للقنوات الخاصة ومغازلة مالكيها مثل (قناة حنبعل) لمؤسسها "العربي نصر" و(قناة نسمة) لمؤسسها (الأخوة قروي)، وذلك بهدف مساندة النظام في حربه مع ثورة الاحتجاجات والتظاهرات المطالبة برحيله والوقوف معه لحجب المعلومة الآتية من الفضاءات الإلكترونية.

لشكّل المسؤولون في النظامين التونسي والمصري من خرجاتهم عبر هذه الوسائل لإعطاء الانطباع إلى الرأي العام أنها الجديرة فقط بالمتابعة والوحيدة التي تزود المجتمع بالخبر والمعلومة الدقيقة، فكانت وسائل الإعلام التقليدية في تونس قد تولت مهمة تغطية نشاطات الرئيس "بن علي" وقدمته بصورة الرئيس "الحنون الرحيم" عندما ذهب لزيارة "محمد اليوعزيزي" في مشفاه، وكيف وعده بالتكفل الجيد بحالته طبياً ونفسياً واجتماعياً، كما أظهرته بمظهر "المغلوب على أمره" ومن يجهل كثيراً من تفاصيل المشهد المرتبط بعذابات المواطن، وأنه ليس من أمر بإطلاق النار على المتظاهرين وليس من أمر بقتل أحد أو تعذيبه، والرئيس "محمد حسني مبارك" ظهر في إعلام النظام الرسمي بشخصية حانية مستسما شعبه ومعتزراً له عن كل إفراط في استخدام القوة

¹ - سعود صالح كاتب. (2011)، مرجع سبق ذكره

² - مهدي مبروك، "ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية"، مرجع سبق ذكره، ص 176.

لم يقصده، كما نقل التلفزيون الحكومي خطاباته الثلاثة أيام اشتداد و طيس الحراك الثوري، ليعلن عن جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ثم ليعلن تبرأه من نية الترشح لعهد جديد ويعلن براءة ابنه الصغير أيضاً من شائعة وراثته كرسي أبيه ، وأن لا نية لديه لتوريثه الحكم.

ومع ذلك، ما كان لهذه الإجراءات التعزيزية لدور الإعلام الثقيل وتقويته أي تأثير مباشر على أداء الإعلام الجديد، يسب إيمان الناس به وبوسائله وإيقانهم بصحة المعلمات عبره، كما نمت لديهم مشاعر عدم الثقة في إعلام النظام، وشعورهم بعجزه عن أداء دوره ورسالته في صناعة الرأي العام وتحليل الأحداث بالشكل الصحيح، أما السبب فيعود إلى "بقاء منقسماً بين خطين منعزلين ومتباعدين:

- الأول: خطاب حكومي رسمي نمطي متقل بهاجس الخوف من الرأي الآخر، ومسكون بعقدة التبرير والدفاع عن سياسة الحكم والحكومة، ومكبلاً بجملة من القوانين والممنوعات الرقابية.
- الثاني: خطاب إعلامي معارض ومتواضع الإمكانيات المادية والتقنية، لكنه يتسم بقدرة عالية على النقد والاتجاه إلى تصحيح الأوضاع، لكن من دون أن يعرض برنامجاً بديلاً ويكسب قوة تأثير جماعات الضغط لصالحه⁽¹⁾.

لم يعد بإمكان السلطة الإعلامية بشكلها التقليدي، متمثلة في وسائل الإعلام الجماهيرية في تونس، كما في مصر أن تظل صامدة أمام الاجتياح الكثيف الذي مارسته منظومة الإعلام الإلكترونية داخل أروقة المجتمع، حيث أصبحت صفحات (Facebook) و حسابات (Twitter) وقنوات (Youtube) أكثر الوسائل تزويداً للمواطن بالأخبار ومستجدات الحراك في الشارع، وكسب المواطن مع الوقت بعض الثقة ولو نسبياً في جل ما يصله عبرها، أما "وسائل الإعلام الأخرى فقد أجهت على إجراء تغييرات هيكلية من أجل البقاء والصمود"⁽²⁾ في وجه الإعلام الجديد، الذي راح يكسب كل فضاء لم يستطع الإعلام الجماهيري أن يملأه أو انسحب منه.

¹ - فائزة بخلف، "الثورات العربية بين مسوغات الإعلام التقليدي وسلطة الاتصال الشبكي"، في: عبد الله فشار (محرر)، الديمقراطية، (ص ص 65-74)، بيروت: منشورات مركز الحكمة، 2012، ص 66.

² - المرجع نفسه، ص 72.

المبحث الثاني: أثر أدوات الإعلام الجديد في بيئة الحراك الثوري العنيف في سوريا

واليمن وليبيا:

مثلما شهدت سنة 2011 حراكا ثوريا مس عدا من الدول العربية توجا للحرية ورغبة في الانعتاق من ديكتاتورية الأنظمة وبحثا عن الرفاه الاقتصادي والمعيشة الكريمة وأملا في تحقيق غد أفضل لهذا الجيل والأجيال المقبلة، شهدت أقطار أخرى أيضا ذات الحراك ولنفس الأسباب تقريبا، غير أن نوعية التحرك هذه المرة أخذت شكلا مختلفا وبلغت مستويات مغايرة عن الأولى، فقد كانت الصورة الثانية أكثر دموية وكان المشهد مريعا وأكثر سودا، ذلك أنه حراك تميز بجبرعات عنف أكبر واحتكام للقوة والغلبة، حتى أصبحت الصورة أقرب للحرب الأهلية منها للحراك الراغب في سقوط النظام وتحقيق الحرية.

لقد اقترنت صورة خروج النشاط في كل من اليمن وسوريا وليبيا بالحراك الثوري العنيف الذي لجأ فيه طرفا النزاع إلى الاحتكام إلى قوة السلاح والعنف الشديد، بينما لم تكن صورة الحراك في كل من تونس ومصر بذات الصورة القائمة برغم سقوط عديد القتلى، وذلك لتوافر سببين رئيسيين.

- يعود السبب الأول إلى إيثار رأسي السلطة ترك منصبيهما بشكل إرادي رغم أن ذلك تحقق بعد ضغط شديد مارسه المعارضون، "قبن علي" ترك الرئاسة وفر هاربا في 14 جانفي 2011 وتتحى "حسني مبارك" في 11 فيفري 2011، وذلك خلال فترة لم تتعدى 28 يوما للأول و18 يوما للثاني.
- أما السبب الثاني فيعود إلى تحييد مؤسسة الجيش لنفسها، واختيارها النأي بعيدا عن دخول معترك الصراع انتصارا للسلطة، بل جعلت نفسها حامية للشعب وضامنة لحقه في نيل مراده، فكان الوضع بذلك أقل دموية وعنفا وسقوطا للقتلى.

أما الحراك الثوري المندلج في هذه الدول الثلاث تأسيسا على نجاح مثليه في تونس ومصر والراغب في جني ذات الثمار، فقد استغرق وقتا أطول، وتميز بتعنت رؤوس أنظمتهم ورفضهم مغادرة مناصبهم وتشبههم بالسلطة وطرح حلول ظرفية وتجميلية، إضافة إلى استخدام قوة مؤسسة الجيش والإفراط في استعمال الردع ضد المعارضين، كما لجأ المعارضون بدورهم إلى استخدام القوة والعنف والسلاح.

هذا الحراك أيضا على دمويته وطول أمده، استخدم فيه النشطاء المعارضون للنظام والراغبين في إزاحته ذات الأدوات التي استعملها نشطاء تونس ومصر وهي وسائل الإعلام الجديد وفضاءات المجال الإلكتروني، مع وجود اختلاف في حجمها واستخدامها وفائدتها والنتائج المترتبة على هذا الاستخدام، ذلك أن بيئات النشاط ومختلفة وطبيعة المجتمع في هذه الأقطار الثلاثة غير متلائمة، حيث تغلب القبلية والعشائرية على النسيج العام لهذه المجتمعات، بالإضافة إلى بعض الاختلاف في خصوصية الأفراد في هذه الدول.

المطلب الأول: الدور الرئيس للفضاء الإلكتروني في نقل صورة الحراك السوري:

شكلت الصورة المرتبطة بانطلاق حراك الحرية وإسقاط الأنظمة في تونس ومصر صدمة في جل الأوساط الدولية والإقليمية والعربية سواء أكانت سياسية أو أكاديمية، فلم يكن أحد يتوقع توالي الأحداث بذلك الشكل السريع والدقيق، ولم يتصور أحد نجاح حراك ثوري شباني غير محضّر له ولا يحمل شعارات دقيقة ولم يتخذ له قائدا في صورة شخصية كاريزمية شهيرة أو حزبا سياسيا أو ائتلافا من عدد من الأحزاب، أن ينجح في فترة لم تتعد الشهر الواحد في إسقاط نظامين عربيين ظلا عصيين على أي تغيير أو حتى إصلاح جذري.

هذا المشهد الذي صور حركية المفاجأة ثم حتمية النجاح، فتح أعين الأكاديميين والمهتمين بقضايا التحول إلى الديمقراطية أن يتوقعوا اندلاع نشاط عن نفس النوع في أكثر من بلد عربي آخر، ذلك أن جل تلك البلاد كانت تشهد ذات الأعراض من ركود اجتماعي وتأخر اقتصادي وانكماش تنموي وصورة عرجاء للديمقراطية وواقع قائم لحقوق الإنسان وجو كئيب للحرية، وأنظمة سياسية عتيقة ورجال سياسة ورؤساء وملوك حكموا لعقود طويلة جاء أكثرهم للحكم بانقلاب أو عزل تحت مسميات التصحيح والثورة والتحول وغيرها.

كان هؤلاء المهتمين قد انطلقوا من تكهنهم من أن نفس الأسباب تؤدي حتما إلى نفس النتائج، فلم تكن كهانتهم خاطئة، إذ سرعان ما بدأ الحراك المرتبط بالثورة على الأوضاع والدعوة إلى إسقاط الأنظمة السياسية في التمدد شرقا وغربا خلال أقل من شهر من النجاح النسبي الذي حضي به تحرك التونسيين والمصريين، غير أن صورة الحراك السلمي والثورة الهادئة والمشهد الوردي للتغيير قد بدأت تتلاشى، لصالح مشهد جديد يؤطره العنف في إطار مأساوي ودائم. فكانت الجماهيرية الليبية التي يتزعمها "معمر القذافي" منذ نجاح انقلابه على "السنوسي" في سبتمبر 1969، والجمهورية السورية التي يحكمها "الأسد الابن" وريث "الأسد الأب" مسرحا لواحدة من أعنف وأقسى نماذج التحول الديمقراطي، لارتباطها بالعنف المسلح والعنف المسلح المضاد.

الفرع الأول: المشهد الفسيفسائي لأطراف النزاع ووسائل الإعلام الجديد:

في ظل النجاح النسبي الذي حازته الثورتان التونسية والمصرية في إزاحة رأسي النظام وبداية بناء بيئة لائتام أطراف المجتمع السياسي للتوافق على شكل الدولة المستقبلي ونسق النظام ومؤسساته، ولجوء عدد من الأنظمة العربية الأخرى إلى اعتماد خيار الحل الأمني الناعم للالتفاف حول الإصلاح الحقيقي والتحايل على الديمقراطية، فقد أصبحت أغلب الشعوب العربية تعيش تحت حكم نظم سياسية يصعب تصنيفها أو تحديد نوعها، فهي ليست ديمقراطية ولا أوتوقراطية ولا ثيوقراطية، بل تجمع بين كل ذلك أحيانا، ولكن تغلب عليها هيمنة الأمن بأساليبه المختلفة⁽¹⁾، بدأ الناشطون السوريون في مجال بناء الديمقراطية وتأسيس دولة القانون والمؤسسات في السعي لتعبئة الشارع واستنهاض المجتمع وحشد الجمهور من أجل الخروج على السلطة لتغييرها، فتولد بذلك التفكير وترعرع لديهم بشكل جدي في إزالة النظام وتغيير أركانه ومؤسساته.

¹ - حيدر إبراهيم علي، "الأمموقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، (ص ص 50-52)، ص 50.

بداية الحراك الثوري في سوريا كانت عادية وسلمية وذات ملمح داخلي وصورة نمطية شبيهة بطريقة التونسيين والمصريين في إسقاط النظام، فقد تداعى النشطاء إلى الخروج في "أول تظاهرة مطلبية في 17 فيفري 2011 حاكت قضية الشاب التونسي "البوعزيزي" في منطقة "الحريقة" في دمشق غداة تعرض أحد أبناء تجار السوق للضرب من قبل أحد أفراد الشرطة السورية، رفع فيها أول شعار (الشعب السوري ما بينذل)⁽¹⁾.

ودخلت من حينها مواقع التواصل الاجتماعي على الخط و"لعبت دوراً هاماً، فكانت الملاذ الآمن لكثير من الناشطين في بلد تُحظر فيه التجمعات والتظاهرات. فقبل ذلك الحراك كادت النشاطات على الإنترنت أن تكون معدومة، وعندما لاحظ الناشطون على المواقع الاجتماعية أن هناك تغييراً يحدث في بلدهم، زادوا من نشاطهم وأصبح لهم دور مهم من خلال التواصل مع العالم العربي والغربي، خاصة وأن النظام السوري يمنع دخول الصحفيين العرب والأجانب لتغطية الأحداث وإرسال المعلومات والفيديوهات إلى خارج البلاد"⁽²⁾.

لكن مع توالي الأحداث وتطور الحراك تغيرت الصورة التي بدأت "سلمية" إلى صورة "عنيفة دموية"، وتحول "الملح الداخلي" إلى "بؤرة نزاع على مناطق نفوذ لقوى إقليمية ودولية" في سوريا، فأصبحت صورة الحراك ذات شكل فسيفسائي شديد التعقيد، فلم يصبح وحدهم السوريون الفاعلون في محيطه بل يتشاركون حركية المشهد مع أطراف أجنبية، كما أن أدوار وسائل الإعلام الجديد وأدوات الفضاء الإلكتروني حملت ذات الصورة الفسيفسائية، حيث تنوعت أشكالها وتعددت أدواتها وارتبطت كل واحدة منها بأطراف النزاع أو بنموذج من الخطابات المنتشرة بين أطراف الأزمة.

أولاً: الشكل العام للنزاع: صراع قوى إقليمية على مناطق النفوذ:

إن المتتبع اليوم لسير الأحداث التي تعرفها سوريا منذ بداية الحراك المتصل بإسقاط النظام السياسي وإشاعة الديمقراطية والحرية يجد تداخلاً وتنوعاً في مشهد الصراع الذي كان يجب أن يكون محلياً صرفاً مادام أساسه خروج مظاهرات لناشطين سوريين يطالبون نظامهم السياسي بإحداث إصلاحات في شكله ومؤسساته، ثم يتطور إلى مطالبته الرحيل، أساس النزاع بذلك طرفان: نظام سياسي تمثله سلطة سياسية تحكم سوريا منذ عقود، وأطراف من المجتمع السوري تحمل خطاباً عدائياً وغير متفقة مع أطروحات النظام وتسعى إلى تغييره.

المتتبع لهذا الزخم، سوف يجد في نفسه استغراباً لنمو الصورة بهذا الشكل التراجيدي، ليتحول المشهد من محلي إلى دولي، ومن صراع على ذهاب النظام أو بقاءه إلى حروب بالوكالة وتمدد لأطراف عربية وإقليمية وأجنبية في مناطق النفوذ وسيطرة وإنسحاب وبسط نفوذ وتراجع، سبب الغرابة يعود إلى شكل النظام السياسي الذي يحكم سوريا منذ عقود وما ارتبط به من قوة وسطوة، بحيث لم يكن من المتصور أن لا يحول في وجه تحول الدولة إلى مرتع لقوى أجنبية وسوقاً لسلاحها ومعبراً مستباحاً

¹ - حمزة مصطفى المصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام، ط 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 41-42.

² - دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورتي مصر وسوريا، مرجع سبق ذكره.

لجنودها وعنادهم فقد كان نطاقا شموليا "لا تتوافر فيه معايير الديمقراطية المتمثلة في المشاركة السياسية أو التعددية وتداول السلطة سلميا عن طريق انتخابات تنافسية وحرّة وشفافة، ويسعى استنادا إلى تصور إيديولوجي إلى القضاء على كل مظاهر الاختلاف والتعددية، ويهدف إلى إقامة مجتمع سياسي أساسه الوحدة الشاملة على جميع المستويات السياسية والفكرية والثقافية وحتى العرقية، ويمارس رقابة كلية على كل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، بما يضمن له السيطرة التامة على كل الأشخاص والأفكار والمعتقدات"⁽¹⁾، فأصبح اليوم لا يكاد يبسط سيطرته إلا على جزء بسيط من الدولة، حتى العاصمة "دمشق" لم تعد منطقة ذات سيادة تامة للنظام.

تقوم حاليا أربع قوى كبرى بتقاسم الحيز الجغرافي السوري، وتسيطر عسكريا على مناطق لها، وهي "الجيش الحكومة النظامي"، "كتائب عسكرية معارضة"، بالإضافة إلى "الكتائب المسلحة لتنظيم الدولة الإسلامية" و"حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي"، فنتج عن هذا التواجد العسكري علاقات تنازع وحرب يمكن تصنيفها نوعان: نزاع داخلي مرتبط بالسلطة، ونزاع خارجي قائم على أساس صراع القوى الخارجية.

وهناك شكل آخر من النزاع مرتبط بصراع القوى الإقليمية على كسب وتقاسم مناطق للنفوذ في سوريا، تحقيقا لرغبات إيديولوجية أو بحثا عن مكاسب اقتصادية أو رغبة في مزايا سياسية، حيث تميز هذا الشكل بسمية نزاعية ذات طبيعة عنيفة ومسلحة، فليس قائما على أساس سياسي وليس متعلقا بالصراع من أجل الوصول إلى السلطة، إنما يرتبط بأطراف خارجية ودوائر أجنبية تسعى كل واحدة منها للحصول على مناطق نفوذ وتمدد، وتلجأ إلى تغذية صراعاها مع الأطراف التي تتنافسها بضخ الأموال والأسلحة والأفراد داخل القطر السوري، رغبة منها كل على حدى في ضمان الوصول إلى أهدافها، وترتسم صورة هذا النزاع بتوليفة من ست (06) قوى إقليمية وأجنبية تتصارع داخل المجال السوري وفق ثلاث (03) محاور صراعية:

1. محور صراع كردي تركي: غداة بداية الأزمة السورية وانطلاق النزاع المسلح بين طرفي الصراع الأصليين القوات الحكومية وقوات المعارضة المسلحة بدأت تشكل فصائل أخرى مسلحة لم تكن طرفا مباشرا في صراع السلطة، بل هي حركات ترتبط بمبررات وجود إثنية عرقية وأهداف انفصالية. فقد أنشأت قوات كردية سميت "وحدات حماية الشعب" (جانفي 2013) تتبع تنظيميا "حزب الاتحاد الديمقراطي السوري"، وهو فرع لحزب العمال الكردستاني التركي ذو الأطماع الانفصالية وصاحب التاريخ الدامي في صراعه مع النظام التركي، وفي ظل رفض هذا الأخير القاطع والقديم لوجود دولية كردية إلى الجنوب من تركيا، وتزايد الشعور القومي لدى الأكراد وغلبة الرغبة الانفصالية لديهم تحقيقا لحلمهم بإقامة وطن قومي لهم على أساس عرقي واثنى، فرض على الأتراك التدخل من أجل حرب "وحدات حماية الشعب" منعا لهم من تحقيق أية أطماع في بناء هذا الوطن وبالتالي تهديد الوحدة الترابية والمجتمعية لتركيا.

من أجل تأمين منصات فكرية للدفاع عن الطرح الكردي وتعبئة الجمهور لصفه، أنشئت عدد من الصفحات والحسابات الافتراضية على شبكات (Facebook) و(Twitter) لدعم حق الأكراد في إيجاد وطن قومي لهم في شمال سوريا والعراق وإلى الجنوب من تركيا، وبرزت من هذه المنصات "الصفحة الرسمية للمجلس الوطني الكردي في سوريا"، والتي تدافع عن طرح بناء

¹ - لطفى طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

كيان سياسي على أساس إثني يجمع أفراد "الأمة الكردية" ويخرجها من دوائر الاستقطاب والمصالح الضيقة للدول التي تنتشر فيها (سوريا، العراق، إيران وتركيا)، كما تميزت من داخل نشاط البيئة الافتراضية أيضا صفحة "شباب الحراك الجماهيري في حزب آزادي الكردي في سوريا"، وهي صفحة ينتسب إليها زهاء 1200 عضو وتنتشر باللغتين العربية والكردية وتميل إلى لغة عدائية ضد العرب، وتدافع عن رؤية الحزب الكردي الخاصة بوجود الانضواء تحت راية دولة مستقلة.

يحتضن الفضاء أيضا صفحة علمية أكاديمية ذات توجه عرقي "المركز الكردي للدراسات الإستراتيجية"، ينتسب إليها أكثر من 3500 عضو وتهتم بعرض آخر إصدارات المركز وتقدم إعلانات دعائية لنشاطاته العلمية والأكاديمية رغم توجيهها غير الموضوعي. وفي الصورة أيضا عدد آخر من الصفحات والمجموعات التي تهتم وتقدم إلى البيئة الخارجية صورة عن حراك الأكراد وصراعهم مع مناوئتهم.

جدول رقم (04): الحراك الكردي في سوريا على الشبكات الاجتماعية

عدد الأعضاء	اسم الصفحة وابطها
3.417	1. المركز الكردي للدراسات الإستراتيجية: https://www.facebook.com/418333384893332/
1.455	2. الصفحة الرسمية للمجلس الوطني الكردي في سوريا: https://m.facebook.com/E.N.K.L.S/
1.050	3. شباب الحراك الجماهيري في حزب آزادي الكردي في سوريا: https://www.facebook.com/ShbabAlhkrakAljmahyryFyHzbAzadyAlkrdyFySwrya
892	4. اعتصام من أجل توحيد الصف الكردي: https://www.facebook.com/yeketyakurd/

2. محور صراع سني علوي: لا يعتبر هذا الصراع مباشرة إنما هو صراع غير مباشر بين أطراف إقليمية يعتبر كل واحد منها نفسه حاميا للمرجعية الإسلامية سواء السنية أو الشيعية، فاتخذنا من سوريا مسرحا لصراعهما حول النفوذ من خلال مساندة كل طرف منها لأطراف النزاع الداخلي في سوريا تحقيقا لهدف كليهما بوقف نفوذ الطرف الآخر.

بعد بداية الأحداث في سوريا في خضم ما أصبح يصطلح عليه بالربيع العربي، وتحول سياقها إلى نزاع مسلح بين الطرفين المتصارعين على السلطة، دخلت إيران على خط المواجهة وذلك من خلال دعمها السياسي لنظام "بشار الأسد" بدواع مذهبية وذلك لانتمائه وأسرته إلى الطائفة العلوية القريبة من المذهب الشيعي، ثم ما لبث أن تحول الدعم الإيراني إلى شكل مادي بعد أن أرسلت إيران دعما عسكريا (ضباطا وجنودا مقاتلين) ودعما لوجيستيكي (معدات وأسلحة) للقتال إلى جانب قوات الحكومة، ولأن السعودية وعدد من دول الخليج ولوجود خلافت قديمة تتعلق بالانتشار المذهبي وزعامة العالم الإسلامي بدأت تشعر بالحساسية إزاء زيادة النفوذ الإيراني، فعمدت إلى دعم القوات المعارضة للحكومة ككتائب الجيش السوري الحر وقوات "جبهة النصرة" في بادئ الأمر، قبل وقف مساعدتها لها في أعقاب إعلانها "الولاء" لتنظيم القاعدة في أفغانستان.

يتحرك النشطاء الشيعة عبر الفضاء الإلكتروني بقوة ويمتلكون العديد من المنصات الافتراضية على (Facebook) و (Twitter) خاصة، والتي يستعملونها في الترويج لأفكارهم والتحريض والتعبئة في حربهم ذات التوجه المذهبي ضد من يناصب النظام السوري العدا، حيث يجاهرون من خلال صفحاتهم بدعم لا مشروط لنظام "الأسد" ضد مناوئيه من التنظيمات الإسلامية أو الكردية أو الجيش الحر ومن يدعمهم من دول الخليج والأوروبيين وعلى رأسهم فرنسا وبريطانيا، حيث ترفض صفحات مثل "شيعة سوريا الحرة" أو "الغضب الشيعي لنصرة سوريا الأسد" كل محاولات التهدة من حدة الصراع بين أطراف الأزمة، كما يستعمل حساب "سوري شيعي وأفتخر" على (Twitter) في توجيه الرأي العام الافتراضي نحو حتمية النصر للمحور السوري الإيراني، وذلك من خلال اللعب على "الوتر الديني" وأنّ الصراع محوره "الدفاع على راية الإسلام" فقط.

وعلى الضفة الأخرى، تبرز عدد من حسابات وصفحات الشبكات الاجتماعية المناوئة للوجود الشيعي، ويزداد الإقبال عليها يوماً بعد يوم خاصة من طرف الفضائيات وبعض وكالات الأنباء، مثل صفحة "توثيق جرائم النصيرية والشيعة ضد أهل السنة في سوريا"، بحيث يعمل هذا الفضاء الافتراضي على رصد وتوثيق الجرائم والعنف الشديد الذي يمارسه الطرف الشيعي (إيران وحزب الله) ضد الطائفة السنية وأتباعهم والأطراف المرتبطة بهم في ساحة الصراع.

جدول رقم (05): الحراك الشيعي في سوريا على الشبكات الاجتماعية

عدد الأعضاء	اسم الصفحة و رابطها
30.160	1. شيعية سوريا Syrian Shia https://www.facebook.com/ShiaSyria/
2.290	2. توثيق جرائم النصيرية والشيعة ضد أهل السنة في سوريا https://www.facebook.com/169765406519595/
1.914	3. شيعية سوريا الحرة https://www.facebook.com/Free.Syria.Shiaa/
1.180	4. سوري شيعي وأفتخر https://twitter.com/syriaalassaad
170	5. الغضب الشيعي لنصرة سوريا الأسد https://www.facebook.com/8292799050852518/

في منتصف 2012 دخل معطى جديد على خط الصراع المذهبي غير المباشر أتيا من جنوب سوريا عندما قرر "حزب الله اللبناني" ذو التوجه الشيعي والمرتبط بنظام الحكم في إيران دخول ساحة هذه المواجهة بإعلانه دعماً عسكرياً ولوجستياً للنظام السوري ضد مناوئيه من الجيش الحر والتنظيمات الأخرى، ف"إيران تعاملت مع الثورات العربية بما يلائم مصالحها الوطنية وتحالفاتها الإقليمية، حيث يولي نظامها السياسي اهتماماً بالغاً للسياسة الخارجية أساساً، في غياب سياسة داخلية مركبة أو ديمقراطية، فإيران التي تدعم المقاومة الفلسطينية كخيار استراتيجي حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، اتبعت سياسة مذهبية في

تعاطيها مع الثورات العربية حيث حاولت تقديم نفسها على أنها حاملة لواء الدفاع عن الشيعة في الوطن العربي⁽¹⁾، بما زاد بالمقابل من قيمة الدعم المادي والمعنوي الخليجي للطرف الثاني في الصراع على السلطة وهو الجيش الحر.

3. محور صراع إسلامي إسلامي:

ليس هذا الصراع أيضا من أجل السلطة السياسية، كما أنه ليس ضمن الصراع الإيديولوجي والمذهبي المحتدم بين إيران والسعودية بالوكالة بواسطة المتحالفين معهما، ولكنه صراع من أجل السلطة الروحية والولاية على الأمة بحسب أجدديات التنظيمات الإسلامية الساعية لتحقيق مشروع "بعث الخلافة" من أجل تحقيق وحدة العالم الإسلامي تحت سلطة رئاسية موحدة، حيث وجدت بعض التنظيمات الإسلامية موطأ قدم لها في سوريا مستغلة في ذلك تعقد الوضع السياسي والأمني مع بداية الحراك الثوري الساعي إلى إزاحة النظام السياسي الحالي، فرسخت وجودها في البلاد بسرعة وقوة تنظيمية مستفيدة من عاملي التجربة التي يحظى بها كثير من مقاتليها خلال تواجدهم في مناصب ريادية في أفغانستان وباكستان مع تنظيم القاعدة وما جنوه من تجربة أثناء حربهم ضد الإتحاد السوفياتي، مع خبرة أولئك الذين شاركوا في حرب القوقاز والشيشان، وعامل آخر لا يقل أهمية عنه هو وفرة الموارد المالية التي كانت تأتي إلى التنظيمات من عدة مصادر أهمها الدعم الخليجي، والجبابة الإجبارية من الأهالي تحت مبررات دينية وحمائية للأفراد وممتلكاتهم، بالإضافة إلى احتلال بعضهم عددا من قواعد النفط وممارستهم لتجارة البترول التي درت عليهم أرباحا معتبرة وطائلة.

أبرز أطراف هذا الصراع في سوريا هما "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" والذي يعرف اختصارا "داعش"، وهو عبارة عن منظمة إسلامية تتبع النهج السلفي الجهادي، وقد أعادت إنتاج نفسها عدة مرات من خلال التغيير في الاسم والمنهج والهدف، حيث كان أول ظهور له تحت تسمية "جماعة التوحيد والجهاد" في سبتمبر 2003 بقيادة "أبي مصعب الزرقاوي"، ثم تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين تابعا لتنظيم القاعدة العالمي، ثم أصبح "مجلس شورى المجاهدين" باندماجه مع تنظيمات أخرى في جانفي 2006، ثم أصبح "دولة العراق الإسلامية" في 12 أكتوبر 2006، ثم أخذ تسمية "الدولة الإسلامية في العراق والشام" عندما توسع في سوريا والعراق في 08 أبريل 2013، ثم ما لبث أن أصدر قراره بحذف العراق والشام من تسميته في 29 جوان 2014، واحتفظ باسم "الدولة الإسلامية" فقط معلنا نيته بإقامة خلافة إسلامية عالمية⁽²⁾.

الطرف الثاني في هذا النزاع تنظيم إسلامي آخر وهو "جبهة النصرة"، وهي منظمة ذات توجه إسلامي وفكر سلفي جهادي تم تأسيسها أواخر 2011، وانصهرت في بوتقة العمل المسلح داخل سوريا في خضم العمليات المرتبطة بإزاحة النظام الحاكم وإسقاطه، لذلك كان وجودها جنبا إلى جنب مع قوات الجيش السوري الحر لاتحادها معه في نفس الغايات والأهداف مع

¹ - أحمد عبد الكريم سيف، إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطي، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124124130127111.html> ، تاريخ الزيارة: (2016/02/07).

² - للمزيد حول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يرجع إلى: تنظيم الدولة الإسلامية ، متوفر على الرابط التالي: موقع الموسوعة الحرة "Wikipedia": (www.wikidedia.org).

اختلافها معه في فقط في الأساس الفكري والمنهج العام. تتواجد "جبهة النصر" أو "جبهة فتح الشام" حسب التسمية الجديدة في أغلب المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة (الجيش السوري الحر)، باعتبارها شريكة وحليفة له، وتتقاسم معه الأهداف والغايات.

إذا كانت جبهة فتح الشام تتماشى مع تنظيم الدولة الإسلامية في المنهج والفكر والسند الإيديولوجي، فإنهما يختلفان في سببية الوجود على الأرض السورية، حيث أن وجود جبهة فتح الشام مرتبط أساساً بهدف واحد هو محاربة النظام والسعي إلى إسقاطه، ثم الخروج إلى المشهد السياسي وإيصال الأمر للشعب لتقرير مصيره، أما "تنظيم الدولة الإسلامية" فإنه ليس في عداً مباشراً ولا حرب مع النظام السوري، بل إن وجوده مرتبط بتردي الوضع الأمني العام في البلاد، مما أكسبه القدرة على اختراق الدولة من الشرق حيث ولد التنظيم في العراق، وأن يصبح امتداداً للجزء الأصلي الموجود في الجارة الشرقية، ساعياً إلى هدف واحد وهو إقامة الدولة الإسلامية الجديدة على "أرض الخلافة".

هذا الواقع أنتج صراعاً إسلامياً إسلامياً على هذا المحور⁽¹⁾.

ثانياً: النزاع الداخلي حول الاستئثار بالسلطة:

يتمثل في النزاع الذي لا يهدف إلى تحقيق مكاسب ذات طبيعة سياسية، تتعلق أساساً بالسلطة السياسية والاستحواذ على النظام السياسي، وطرفاها هما السلطة الحالية والتي تتمسك بحقها في البقاء متحججة بالدعم الذي تحظى به في الداخل وبأنها سلطة شرعية آتية عن طريق انتخابات ومباركة المجتمع الدولي، بالإضافة إلى احتكارها للقوة العسكرية التابعة للدولة، وطرف ثان يتمثل في كتائب المعارضة المسلحة⁽²⁾، وهي عبارة عن قوة مسلحة كانت بدايتها من النشاط الذين خرجوا في 05 فيفري 2011 في حرك لم يكتب له النجاح، ثم أعادوا الكرة في 15 مارس 2011، ثم تحولوا إلى ثوار عندما أخذ الحراك طابعاً عنيفاً مسلحاً مع بداية انشقاق بعض وحدات الجيش النظامي بأفرادها وعتادهم، لتشكل أولى أنوية الجيش السوري الحر، الذي أصبح الطرف الثاني في نزاع الوصول إلى السلطة في سوريا⁽³⁾.

¹ - للمزيد حول مناطق نفوذ القوى المتصارعة في سوريا والتسلسل الزمني لتحركات هذه الأطراف المتنازعة، يرجى العودة إلى:

- مناطق نفوذ أطراف النزاع في سوريا ، ، متوفر على الرابط التالي: موقع شبكة سكاى نيوز الإخبارية، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/750951> ، تاريخ الزيارة: (2016/05/20)

- قناة الجزيرة الفضائية، لماذا غيرت جبهة النصر اسمها إلى فتح الشام؟ ، حصة: ما وراء الخبر، بثت بتاريخ: 28 جويلية 2016، 18.30 (G.M.T).

² - تُحكّم القوات الحكومية سيطرتها شبه التامة على محافظات "طرطوس" و"اللاذقية" ومحافظات "السويداء" الجنوبية على الحدود مع الأردن، بالإضافة إلى معظم أحياء العاصمة "دمشق" وبعض المدن مثل حماة وادلب، وعدد من أحياء حمص وحلب. أما القوات المناوئة للحكومة والمتمثلة في الجيش السوري الحر وكتائبه وبعض الفصائل المسلحة التي تتحالف معه، فتحكم سيطرتها على أكثر البلدات والمدن الواقعة في محافظات حلب في الشمال السوري، ومعظم محافظة "إدلب" وأجزاء كبيرة من محافظات درعا والقنيطرة.

³ - للمزيد، يرجى مراجعة: فيديو الثورة السورية (Youtube)، فيديو على موقع التواصل الاجتماعي (YouTube)، متوفر على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=9vS8hct_T5U

الفرع الثاني: ازدهام المجال الافتراضي العام وتنوع أفضية الإعلام والتواصل:

لم يشذ حراك النشطاء في سوريا عن القاعدة التي حكمت جل أنواع التحركات العربية التي سبقته، من حيث لعب الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من مدونات وشبكات اجتماعية للدور الرئيس في ثلاثية الإعلام والحشد والتعبئة، من خلال اضطلاعها بهمام صناعة رأي عام افتراضي في البداية، ثم حقيقي في مرحلة لاحقة يغذي مشاعر الكره والحنق ضد النظام القائم، بالإضافة إلى مهمة إيصال الصورة الحقيقية حول مجرى الصراع وأشكاله إلى العالم الخارجي في ظل تعميم الصورة ومنع وصول الخبر والمعلومة وحظر نشاط وكالات الأنباء والفضائيات الأجنبية في سوريا من طرف المنظومة الأمنية والإعلامية التابعة للنظام الحاكم.

وسائل الإعلام الجديد التي تلقفت المشهد "النزاعي والأزموي" السوري ساهمت بقدر عال في تعرية الوسائل التقليدية للإعلام في سوريا، وأصبحت مع مرور الوقت مصدرا موثوقا للمعلومات في ظل انكشاف حملات التشويه والكذب التي كانت تمارسها وسائل الإعلام الجماهيرية، أما الجمهور الذي تجاهل أخبارها وقاطعها مستعيضا عنها "بروايات الناشطين والمواطنين العاديين الذين عملوا كمراسلين صحفيين وناقلين للأخبار بأدوات بسيطة لا تتعدى هاتفيا محمولا مزودا بخدمة اتصال دولية أو كاميرا بسيطة مع حاسوب بمودم فضائي"⁽¹⁾، مما جعل من المعلومة أكثر صحة وموثوق منها، حيث برزت خلال يوميات الحراك السوري معطيات "أسهمت في زيادة تأثير المجتمع الافتراضي، فمصادرة السلطة للحيز العام في شكله التقليدي ومنع النقاش والحراك السياسي فيه، أحال شباب الثورة إلى مغادرته والاستعاضة عنه بالحيز العام الافتراضي لاستعادة المجال السياسي المختطف، وهو الأمر الذي أفقد وسائل خطاب النظام التقليدية فاعليتها في ظل انفتاح السوق الإعلامية العربية والسورية على الحيز الجديد، وتناول المعاني والنقاشات المنتجة عبره"⁽²⁾.

كما كان في المشهد الإعلامي أيضا عدد من قنوات التواصل الجماهيرية ذات الأساس التقليدي، غير أنها تعمل وفق منصات جديدة وحديثة، أهلتها لكي تكون وسائل إعلامية تقليدية حديثة، كان لها أثرها الواضح في مسلسل العمل الإعلامي المرتبط بيوميات الصراع والنزاع السوري المرتبط بدوره بالحراك الثوري الهادف إلى إسقاط النظام وتنظيم أولى الخطوات نحو الانتقال الديمقراطي في هذا القطر.

أولا: إعلام شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك السوري:

وُجدت شبكات التواصل الاجتماعي كمنصات إعلام وتعارف وترفيه في سوريا من قبل أن تتدلع الأحداث التي رسمت صورة الحراك السياسي والثوري ضد النظام الحاكم، وبدأ بعدها عدد من الناشطين خاصة عبر (Facebook) لا ينظرون إليه بوصفه "موقعا اجتماعيا تمارس من خلاله وظيفة تجميع الأصدقاء وتبادل الصور والمشاعر وغيرها فحسب، بل اعتبره أيضا

¹ - وسام الناصر، ثورة شبكات التواصل الاجتماعية في زمن الحراك السوري، متوفر على الرابط التالي: موقع الحوار المتمدن، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=299284&r=0>، تاريخ الزيارة: (2016/05/16).

² - حمزة مصطفى المصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام، بمرجع سبق ذكره، ص 15.

وسيلة تقنية يمارس بها عمل سياسي بامتياز" ⁽¹⁾، ومنه أصبح للشأن السياسي ارتباط بتعامل المواطن السوري على وسائل التواصل الاجتماعي.

لقد ارتبطت بداية الحراك الثوري السوري على غرار بقية الحراك الذي سبقه باستخدام مكثف للشبكات الاجتماعية، والتي كانت توفر خدمة التعبئة والتحرير وإعداد الناس للقيام ضد سلطة الرئيس بشار الأسد وإسقاط نظامه السياسي، حيث ظهر بوضوح النشاط عبر (Facebook) بعد رفع الحجب المفروض عليه من قبل السلطات في 08 فيفري 2011.

لقد أعتبر قرار السلطة برفع الحجب والمنع عن هذه المواقع إشارة إلى نشطاء الداخل والمتابعين في الخارج من أن النظام لا يخش تأثير هذه المنصات الالكترونية على وجوده وعلى أمن البلاد، خصوصا في ظل الفشل الذي منى به أول حراك للخروج على النظام الذي كان قد دُعي إليه عن طريق بعض صفحات (Facebook)، والتي كان يتابعها الكثيرون رغم إجراءات الحجب المطلقة عليه في فيفري 2011، وبعد رفع الحجب ارتفع عدد مستخدميه خلال أسبوعين فقط إلى 400.000 مستخدم ⁽²⁾ ويحل في المرتبة الثانية على قائمة أكثر المواقع زيارة في سوريا بعد محرك البحث (Google) ⁽³⁾، واستفاد من هذا الإجراء أيضا موقع (Youtube) وعدد من المدونات الشخصية من التي طالها الحجب والمنع مع (Facebook) منذ نوفمبر 2007، ورغم ذلك كان عدد من السوريون يخترقون الحجب باستخدام (مخدم عبور) مثل (Proxy).

لقد كان المشهد المرتبط بتحريك الساحة السياسية والدفع بها إلى الثورة وتعبئة الجمهور وحشدهم مكون من عدد معتبر من الصفحات والمجموعات وقنوات الفيديو التشاركي على (Youtube)، ومنها:

1. صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011 على (Facebook): تعتبر أولى الصفحات التي عمد الناشطون السوريون إلى إنشائها وتفعيلها في 18 جانفي 2011، ثم أطلقوا حملة دعم وإشهار لها عبر فضاءات تفاعلية وتديونية أخرى، مستفيدين من النجاح الذي حظيت به تظاهرة "جمعة الغضب" المصرية في 28 جانفي من ذات السنة، وتكريس الشعار الذي أصبحت الحركات العربية ترفعه وهو "إسقاط النظام"، ومنه فقد بادرت الصفحة من خلال العدد الذي وصلته من "تسجيلات

¹ - Gilles Klein, **Facebook ; Réseau social ou réseau politique ?**, Disponible sur cet URL : Site Atlantico.fr, <http://www.atlantico.fr/decryptage/facebook-social-politique-reseau-283321.html>, (20/03/2016).

² - حسب إحصائيات موقع: Alexa.com

³ - حمزة مصطفى المصطفى، المجال الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الإعجاب"⁽¹⁾، في بداية عمل الصفحة إلى تعبئة الكتلة المرتبطة بها ومحاولة بث الحماسة إليها ومطالبتها بالخروج في مظاهرات مناوئة للنظام.

حملت الصفحة عند تأسيسها اسم "الثورة السورية" فقط، وتبنت خطاب عدد من نشطاء (Twitter) وبعض أصحاب المدونات للخروج يوم 05 فيفري 2011 في خطوة مشابهة لتلك التي فعلها التونسيون والمصريون قبلهم⁽²⁾، غير أن هذه الدعوات قد فشلت في تحقيق الحشد الكاف من الجمهور، وبالتالي فشل مسعى الخروج إلى الشارع، وهو ما شجع السلطة السورية إلى إعادة موقع (Facebook) إلى دائرة النشاط ورفع الحجب عنه بعد ذلك بعدة أيام فقط.

غيرت إدارة الصفحة التسمية إلى صيغتها الحالية "الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011" وذلك مباشرة بعد نجاح الحراك المصري وإعلان سقوط النظام السياسي هناك وتحية الرئيس مبارك عن منصبه، وأعتبر تاريخ 17 مارس 2011 بداية فعلية للنشاط الافتراضي بصورة أكثر فاعلية وأدت إلى نتائج ملموسة في الفضاء الحقيقي، بعد أن عبأت الصفحة جمهورها وحفزتهم للخروج على النظام عندما نقلت حادثة الإهانة التي لحقت بأحد أبناء واحد من الشخصيات الاعتبارية في سوق منطقة "الحميدية" على يد رجل أمن سوري، ليتم دعوة الناشطين ومن يتعاطف معهم للنزول إلى الشارع، في خطوة بدت مشابهة تماما لدعوة التونسيون عبر الفضاء الافتراضي للثورة بعد حادثة إحراق "البوعزيزي" لنفسه احتجاجا على تعسف النظام ويطشه بشعبه، وكذا حملة المصريين عبر صفحة "كلنا خالد سعيد"⁽³⁾، التي احتجت على إطلاق النظام المصري السابق ليد الأجهزة الأمنية في وجه المستضعفين من الشعب والمقهورين من أبناءه، فكانت رغبة هؤلاء في استمالة السوريين كبيرة، وهو ما تم بالفعل عندما بدأت موجات الحراك تتعاضد والدعوات إلى المزيد منها تتعالى.

لقد أصبحت العديد من المدن ومناطق سوريا مسرحا لأعمال وتظاهرات بصيغة تنديدية وتهجمية، وزاد من حدتها وضراوتها التعامل الخشن والإفراط في القمع من طرف الأجهزة الأمنية، واتجه الوضع إلى مزيد من التصعيد والعنف، وارتفع عدد المنتسبين إلى الصفحة إلى أكثر من 55000 مشترك، وساهمت عدة عوامل في ارتفاع عددهم إلى ذلك السقف ومنها:

- وصول الناشطين في تونس ومصر إلى تحقيق أهدافهم بإسقاط النظام وتحية رؤوس السلطة، مما أعطى دفعا ودعمًا للناس من أجل التوافد الكثيف على الصفحة وتحقيق ذات الهدف في سوريا.

¹ - هو مصطلح على شبكة الفيسبوك يدل على عدد أعضاء الصفحة، بحيث يتمكن من المشاركة فيها وإرسال المادة الخيرية إليها ومراسلة إدارتها والتفاعل مع منشوراتها، بالإضافة إلى وصول كل تحديثاتها إليه، فترتد صفحاته الرئيسية من خلال حسابه على Facebook بأخر أخبارها وبكل جديد من منشورات أو رسائل أو دعوات أو استفتاءات أو صور أو مقاطع فيديو بشكل متزامن وآني.

² - الثورة السورية ضد بشار الأسد ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://web.facebook.com/FundacjaWolnaSyria/?fref=ts>، (تاريخ الزيارة: 2016/06/01).

³ - كلنا خالد سعيد، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، مرجع سبق كره.

- نقل ومتابعة حادثة اعتقال الأطفال في درعا السورية والإهانة التي لحقت بأهاليهم من ضباط في الأمن السوري، ضمن تداعيات قضية "المُذلل المُهان" (*).
- انطلاق حراك ثوري جديد في سلسلة الأحداث التي بدأت تدق الوطن العربي ضمن ما بات يعرف بالربيع العربي، كانت ليبيا مسرحاً له هذه المرة، وذلك في 17 فيفري 2011، حيث شهدت سوريا "اعتصام نشطاء ينتمون إلى دعاة إحياء المجتمع المدني، وشباب منظمة الشباب في حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي العربي المعارض أمام السفارة الليبية [...] ورفعت شعارات أبرزها (خاين يلي بيقتل شعبه) (1)، فأخذت بذلك هذه الأحداث حيزاً عريضاً من تغطية الصفحة بالأخبار ومقاطع الفيديو، وكانت الشعارات موجهة بطريقة غير مباشرة إلى النظام مع أن سبب التحرك كان في الظاهر لفت الانتباه إلى ما يجري في ليبيا.

2. شبكة الثورة السورية: تعتبر صفحة "شبكة الثورة السورية" (2) أكثر فعالية وأعلى في نسبة الانتساب والتشعب

بتسجيلات الإعجاب عندما تقارن بالصفحة الأولى بعد انحسار عمل هذه الأخيرة رغم أنها محدثة، حيث لوحظ انسحاب عدد كبير من أعضائها خلال السنتين الأخيرتين، يرجح أن يكون بسبب التلون في الخط العام التحريري لها وعدم اتخاذها لمسار واحد في نقل الحدث، بالإضافة إلى نسبة عالية من أعضائها كانوا ينشطون بأسماء مستعارة أو يملكون أكثر من حساب، فإغلاق الحساب يعني خروج العضو من لائحة المنتسبين.

لشبكة الثورة السورية تأثير بالغ على الأحداث، ولها دور بارز في عمليات التجنيد والتعبئة والتحرير، بالإضافة إلى اضطلاعها بدورها الأساسي بشكل فعال ودائم، وهو الوظيفة الإعلامية ونقل أخبار ما يجري على الأرض وتفاصيل الحراك الثوري السوري. وهي تحصي رقماً وصل إلى 1.725.893 عضواً منتسباً. (إلى غاية جويلية 2016).

تغطي الصفحة أخبار الحراك السوري، رغم أنها تركز على العمليات الجارية في "مدينة حلب" بالذات، وتقدم صورة واقعية وموثقة عن مسار الانتقال الديمقراطي في سوريا، حيث تعمل بتقنيات الفيديو التشاركي، وتعتمد على نشر الفيديوهات عبر الصفحة، كما تصدرها أيضاً من خلال مواقع الفيديو مثل (Youtube).

* تشير إلى قضية عدد من أهالي مدينة درعا الذين تعرضوا للإهانة البالغة من طرف ضباط المخابرات والأمن في مدينة درعا "عاطف نجيب"، عندما ألقى القبض على 19 تلميذاً في 17 فيفري 2011 اتهموا بكتابة عبارات مسيئة على حائط مدرسة "الأربعين" في مدينة درعا السورية من قبيل: (جاك الدور يا دكتور) و(الشعب يريد إسقاط النظام)، وعرضهم على تعذيب وامتهان شديدين، ولما شعر أهاليهم بطول مدة حبسهم توجهوا إلى مقر الأمن للاستفسار، فأجابهم "عاطف نجيب" أن ينسوا أمر أطفالهم، وخاطبهم بكلام مهين جداً من فيه مشاعرهم وكرامتهم وتجاوز على شرفهم وشرف زواجهم. فكانت تلك المحاوره إيذاناً ببداية فصل الحراك الثوري في مدينة درعا، إضافة إلى قضية المراهق "حمزة علي الخطيب".

¹ حمزة مصطفى المصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

² شبكة الثورة السورية، (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (شبكة الثورة السورية ،
<https://facebook.com/Syrian.Revolution/>

3. المرصد السوري لحقوق الإنسان: تعتبر صفحة المرصد⁽¹⁾ من أكثر الصفحات السورية على المجال العام الافتراضي حركة من حيث التزود والتزويد بالخبر والمعلومات، وهي الصفحة الوحيدة من بين الصفحات السورية التي تعنى بالحراك الثوري الديمقراطي من حظيت بالعلامة الزرقاء^(*) من إدارة (Facebook) على أنها صفحة رسمية قد تؤكد لدى إدارة الموقع أنها موثقة وتنسب إلى جهة معلومة.

هذه الصفحة تعتبر الواجهة الافتراضية لموقع المنظمة غير الربحية التي تحمل نفس اسم " المرصد السوري لحقوق الإنسان"⁽²⁾، وهي منظمة موجودة على أرض الواقع وتهتم بتوثيق ونشر وإعداد المادة الإعلامية والإخبارية التي تهتم بمسألة حقوق الإنسان في سوريا، كما أن الصفحة محيئة (Mis à jour) باستمرار وعلى مدار الساعة، وتعمل بكفاءة مؤطريها والقائمين عليها، وتمتاز صورها ومقاطع الفيديو عبرها بالجودة العالية وخطها الإعلامي متزن، فموقع المنظمة وصورة صفحاتها على (Facebook) يحملان شعار: (ديمقراطية، حرية، مساواة وعدالة)، وتعلن عبر صفحاتها ومنشوراتها أنه لا علاقة لها بأي تنظيم سياسي.

تعتبر صفحة " المرصد السوري لحقوق الإنسان " الأكبر من حيث عدد الأعضاء وحجم الانتساب وعدد المنشورات ومتابعة الأحداث واتساع دائرة التغطية بحيث تحاول جلب كل خبر أو معلومة من كل قطر السوري، حتى أصبحت مرجعا للكثير من الفضائيات ووكالات الأنباء بفضل شبكة مراسليها والناشطين التابعين لها، وتحصي اليوم 2.565.231 عضوا منتسبا. (حتى جويلية 2016)

4. شبكة "شام" الإخبارية: تأخذ الصفحة تسميتها من الحيز الجغرافي الذي تعمل فيه⁽³⁾، وهي التسمية القديمة لكل المنطقة الممتدة من غرب العراق من البحر الأبيض المتوسط، وفي الاسم دلالة وطنية لدى أصحابها بإعلانهم عن التوجه القومي والشعور الوطني الذي يحذوهم.

¹ - المرصد السوري لحقوق الإنسان، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

<https://facebook.com/syriahro/?fref=ts>

* - توفر (Facebook) و(Twitter) و(Youtubr) إمكانية توثيق الصفحة أو الحساب أو القناة لجعل الناس يتقنون بمنشورات المستخدم أكثر ويسجلون إعجابهم بما يتيحه ويتابعوا صفحاته بشكل أكبر. تتم إضافة هذه العلامة تلقائياً ودون سابق إشعار من إدارة موقع التواصل الاجتماعي للصفحات والحسابات والقنوات التي تمثل ماركات رسمية أو علامات تجارية أو شخصيات شهيرة سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو فنياً. فكل موقع وسيلة اجتماعية يحدد ملامح معينة، فإذا ما توفرت في الحساب أو الصفحة فإنه يقوم بتوثيقها لدى وصوله إليها ضمن عملية مسح يومية بحثاً عن صفحات أو حسابات تستحق التوثيق.

² - الموقع الرسمي للمرصد السوري لحقوق الإنسان على الإنترنت: (<http://www.syriahr.com>).

(Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

³ - شبكة شام الإخبارية ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي)
<https://facebook.com/Sham.Revo.Literature/?fref=ts>

أنشئت صفحة "شبكة شام الإخبارية" وبدأت عملها في بداية شهر مارس 2011، حيث كانت انطلاقة الحراك الثوري الساعي إلى إسقاط النظام والتأسيس لعملية التحول الديمقراطي في سوريا، وهي صفحة محدثة باستمرار وتحصي 498.413 عضوا (حتى جويلية 2016).

عند بداية نشاطها الافتراضي، كانت تتشكل من فريق عمل يتوزع أفراده في أغلب بؤر الاحتجاجات وأكثر مناطق التوتر والحراك على الامتداد السوري مما أعطاها قوة في نقل الخبر ومصداقية في نشر المعلومة، بالإضافة إلى تمتعها بثقة أعضاءها الذين يتزايدون يوما بعد يوم لمتابعة الجديد الذي تنشره وبصفة مستمرة. وتعتمد في نشاطها الإعلامي على الجهد الذاتي للنشطاء على الأرض، ممن أوكلت لهم مهمة تصوير الاعتصامات والتظاهرات بجهدهم وتقنياتهم البسيطة، فكانت بذلك أكثر قربا للأحداث، وكسبت ثقة صانعي الإعلام الثقيل، وكانت مادتها مصدرا لعدة قنوات إخبارية وفصائية مثل "الجزيرة" و"العربية" و"BBC العربية".

ولأن الصفحة لم تتبنى خطابا سياسيا خاصا بها منذ البداية "والتزمت بما يطرح في التظاهرات من شعارات، فقد صنفت في خانة الصفحات "الكاشفة" أو "الناقلة" أو "التعبيرية"، وانتفت عنها أوصاف الصفحات "التغيرية" أو "الموجهة" (1)، ولم تتفق مع صفحات أخرى مؤثرة في ساحة العمل الافتراضي المرتبط بالحراك مثل الصفحة المرجعية للحراك السوري "الثورة السورية ضد بشار الأسد" خاصة في اختيار أسماء أيام الجمعة، أين كان نشطاء المجال الإلكتروني يتنادون إلى الخروج في مظاهرات حاشدة، فجمعة 18 مارس 2011 اختارت لها الصفحة تسمية "جمعة الكرامة" تزامنا مع تفاعل قضية "المذلل المهان" في درعا، في حين كانت صفحة "الثورة السورية" تبحث عما تحاكي به أدبيات الحراك المصري فأطلقت على ذات اليوم "جمعة الغضب"، وحصل ذات الافتراق في تسمية يوم جمعة 25 مارس، الذي أطلقت عليه صفحة "الثورة السورية" تسمية "جمعة العزة"، في حين اختارت "شبكة شام" تسمية "جمعة الشهداء" لاستمرار دموية المشهد العام في سوريا وخاصة في درعا وتوالي سقوط الشهداء والتعامل الفض والعنيف للقوات الحكومية والأمنية السورية مع المحتجين.

بعض الباحثين اعتقد أن مسألة الحراك السوري أكبر من أن تختزل في انتفاضة هنا أو تحرك هناك، حيث "لم يكن أحد يتوقع ثورة في سوريا، فالمظاهرات الصغيرة التي شارك فيها بعض المثقفين والناشطين في دمشق في 15 مارس في الجامع الأموي وفي محيطه كانت مجرد مؤشرات إلى احتمال غامض لم يكن أحد يدري كيف يمكن أن يتشكل" (2)، فكان الحراك بذلك صورة عاكسة لهموم الشعب وشغف لديه بالديمقراطية، وانعكاس لرغبات دولية ولدى دول الجوار في إيجاد مواطني قدم ومناطق نفوذ فيها.

5. صفحات متفرقة مؤثرة للحراك السوري: لقد كان المشهد الإعلامي الافتراضي مزدحما بمجموعة كبيرة من الصفحات والمجموعات على (Facebook) وحسابات (Twitter) وعدد من قنوات الفيديو التشاركي على موقع (Youtube)، حيث كانت

¹ - مصطفى المصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² - إلياس حوري، "نحو شرعية أخلاقية في زمن الثورات العربية"، مجلة بدايات، بيروت، لبنان: ع 03-04، خريف 2012 وشتاء 2013، (ص ص 08-17)، ص 11.

كل هذه الفضاءات التفاعلية تلقت مهمة الحشد والتعبئة، ولتقوم بمهمتها الأساسية وهي نقل الخبر وإعلام الجمهور وإيصال المعلومة إلى من يستحقها أو يهتم بوصولها إليه، تحقيقاً للهدف العام للحراك المنطلق من منتصف فيفري 2011 وهو السعي الحثيث والجاد وبكافة السبل لإسقاط النظام السياسي القائم، وضاعة رأي عام بتوافقه على شكل وكيفية إدارة الدولة لما بعد حكم الأسد، والتمكين للتحول الديمقراطي الذي كان حلماً لكثير من أفراد الشعب السوري.

أغلب هذه الفضاءات الافتراضية على الإنترنت "لعبت دوراً أساسياً خلال الحراك، خاصة أن أغلبها أنشأ خارج سوريا واستفادت من التطور التقني وأديرت من طرف ناشطين متمكنين من تقنيات المعلوماتية والإنترنت، كل ذلك أعطاهام هامشاً واسعاً من المرونة وحرية الحركة، خاصة أن عمودها الفقري يرتبط بمجموعة من الناشطين في مختلف المناطق السورية والمزودين بتقنيات متطورة تجعل منها جسراً لعبور المعلومات بين الداخل والخارج⁽¹⁾، ومن أبرز هذه الفضاءات نجد:

أ. صفحة "كلنا الشهيد الطفل حمزة علي الخطيب" (على Facebook): الصفحة وتسميتها والفلسفة التي نشأت بها تعتبر صورة مطابقة للصفحة المصرية "كلنا خالد سعيد"، حيث ساهمت بشكل فعال ويكاد يكون أساسياً في إطلاق وتوجيه ومتابعة الحراك الثوري المصري، فمثلاً خصصت الصفحة المصرية للفت أنظار العالم والرأي العام المصري لعنجهية الأمن وظلم الشرطة للشعب والمستوى الذي بلغه استهتار الأجهزة الأمنية بكرامة الناس واسترخاض أرواحهم بعد حادثة قتل أحد المراهقين على يد أفراد شرطة مصريين، كذلك حاول النشطاء السوريون رسم ذات المشهد وتقديم صورة حية عن دناءة الأمن السوري وظلمه وجبروته، وهو الذي أقدم على اعتقال طفل سوري وتعذيبه ثم قتله والتمثيل بجثته، فكانت رغبة القائمين على الصفحة أن تحظى بما حظيت به الصفحة المصرية، وأن تساهم في إلهاب الروح الانتقامية لدى المواطن السوري للنهوض ضد ظلم النظام والخروج عليه بالنزول إلى الشارع وإلى ساحات التغيير^(*).

ب. اتحاد تنسيقيات الثورة السورية (على Facebook): اجتمع ممثلو التنسيقيات المحلية للثورة السورية في شهر ماي 2011، وأصدروا بياناً تأسيسياً خرج رسمياً في 01 جوان 2011، حيث جرى التوافق على انعقاد اتحاد بينهم في مجموعة واحدة، وقد أسسوا لها مجموعة على (Facebook)، وذلك من أجل التنسيق في مختلف الأمور الميدانية والسياسية، حيث "أن مهمته تمثيل الحراك الميداني على الأرض سياسياً وإعلامياً، وتنظيم وتوحيد العمل ميدانياً، إضافة إلى تأسيس قاعدة مجلس ثوري يضم شبان وناشطي الثورة لحماية أهدافها وضمان تحقيقها كلياً⁽¹⁾".

¹ - وسام الناصر، ثورة شبكات التواصل الاجتماعية في زمن الحراك السوري، مرجع سبق ذكره.

* - الطفل حمزة علي الخطيب المولود سنة 1997 في بلدة الجزيرة بمحافظة درعا، تعرض للتعذيب الجسدي وهو يبلغ 13 عاماً أثناء الاحتجاجات السورية في 2011، عندما خرج من بلدته مع آخرين لفك الحصار عن أهل درعا في سياق أحداث سوريا، تم اعتقاله عند حاجز للأمن في حوران يوم 29 أبريل 2011، وبعد مدة تم تسليم جثمانه لأهله وقد بدت على جسمه آثار التعذيب والرصاص يوم 25 جوان 2011. صدمت هذه الصور الآلاف ممن عبروا عن تعاطفهم مع حمزة الخطيب على شبكة الإنترنت أو بالتظاهر في الشوارع.

- صفحة "كلنا الشهيد الطفل حمزة علي الخطيب" على (Facebook) أغلقت أو قامت إدارة الموقع بتعليقها وحجزها منذ تاريخ 30 أبريل 2015.

¹ - اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

<https://facebook.com/pages/921811417877017>

وقد كانت التسيقيات مثل "تسيقية الثورة في مدينة دمشق وريفها" و"تسيقية درعا" و"تسيقية دير الزور" وغيرها تعمل بشكل انفرادي دون أدنى تنسيق مع الكيانات الافتراضية الأخرى، لذلك جرى التفكير في توحيدها من أجل اجتماع رأيها وتوسيع مجال العمل الثوري والميداني عبرها بواسطة الناشطين فيها.

استثمر الحراك السوري أيضا في موقع (Youtube)، وأسس النشاط عبره الكثير من القنوات، والتي تحتوي بدورها الآلاف من مقاطع الفيديو التي توثق أحداثا بعينها ومناسبات محددة صوتا وصورة، وكثير منها مصور بتقنيات ماهرة وبجودة عالية، كاستعمال هواتف ذكية حديثة ومتطورة، وآلات تصوير رقمية ومن أبرز القنوات الخاصة بالحراك الثوري عبر (Youtube)، نجد:

أ. قناة الثورة السورية **Free Syria 2011**: تعتبر الأكبر من حيث عدد المقاطع المحملة عليها، ومن حيث نسب مشاهدة ما تنشره، وهي تحصي 95.818 عضوا مشتركا في القناة⁽¹⁾.

توثق مقاطع الفيديو المنشورة عبر القناة لأغلب مظاهر الحراك الثوري والديمقراطي، حيث تسعى لجلب المادة الفيلمية التي يتم تسجيلها من مساح المواجهات، وفي القرى والمدن التي تتعرض للقصف، كما توثق لحياة الناس العاديين وسط أتون الحرب المستعرة والتنافس والصراع الرهيب على تقاسم مناطق النفوذ بين القوى الداخلية والخارجية.

ب. قناة "ثورة الشعب السوري ضد بشار": هي واحدة من القنوات التي تمجد الحراك الثوري ضد نظام الرئيس بشار الأسد⁽²⁾، وهي حريصة على مشاركة أغلب ما ينشر عبر الانترنت من مواد تسجيلية وفيلمية توثق حلقات الصراع ويوميات الحرب، غير أن ما يميزها عن غيرها وخاصة "قناة الثورة السورية" أنها اتخذت لنفسها خطا خاصا، حيث باتت أكثر تخصصا في نقل معاناة الناس اليومية جراء ما يحدث على الأرض، وتركز بشكل كبير على التعاطي مع الشأن في "مدينة حلب" وما جاورها أكثر من كل المناطق السورية الأخرى التي تشهد نزاعا وصراعا.

ت. قناة "أغاني الثورة السورية": ليست قناة ترفيهية أو غنائية كما قد يوحي اسمها به، بل تعتبر قناة تحريضة وتعبئية وحماسية، فتهتم بجلب ونشر المواد التسجيلية من أناشيد وأهازيج وأشعار وأغاني تمجد الحراك الثوري وتحرض ضد النظام السياسي وتحمس الجمهور في طريق البناء الديمقراطي، حيث تهتم بالموروث الشامي من الأغاني والأناشيد الوطنية والقومية

¹ - الثورة السورية (Free Syria 2011)، قناة على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/user/FreeSyrRev>

² - ثورة الشعب السوري ضد بشار ، قناة على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/user/islamiccalls>

والحماسية، كما أن القناة (1) توفر مادة غنائية وشعرية منتجة من طرف إدارتها والناشطين القائمين عليها، بواسطة أدواتهم التصويرية والصوتية الخاصة، وتحصي القناة أكثر من 448 مشتركاً فيها (جولية 2016).

نالت أغنية "يا لله ارحل يا بشار" التي ترنم بها المغني السوري "إبراهيم قاشوش" أكبر نسبة مشاهدة ومشاركة على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube) (2) وبلغت 15000 مشاهدة في 72 ساعة، وكان قد أداها خلال مشاركته في فعاليات "جمعة ارحل!" في 01 جولية 2011 في "ساحة العصي بمدينة حماه"، وقد كان متعوداً على قيادة المظاهرات وتأليف أغاني وأهازيج سياسية مناوئة. اتهمت أجهزة الأمن السورية بتصفيته عندما وجد ملقى في "نهر العصي" في "حماه" يوم 04 جولية 2011 وقد نكل بجثته واقتلعت حنجرته.

يحتل موقع (Twitter) كمنصة توصل اجتماعي المرتبة الثالثة من حيث الشعبية والاستخدام المرتبط بحركات الشعوب العربية الثورية والديمقراطية، والسبب الجوهرى في احتلاله لهذه المرتبة يعود أساساً لما ارتبط به من أنه تطبيق نخبوي ليس مستعملاً بشكل كبير لدى جمهور المستخدمين العرب خاصة، ويتم الاستعاضة عنه عادة بموقع (Facebook)، بالإضافة إلى اعتبارات تقنية بحتة متصلة بصعوبة التعامل معه مقارنة بغيره وعدم جمالية الشكل العام له في صفحة ظهور مشاركات الأعضاء، إضافة إلى العقبة الأهم فيه، وهو قصره للمشاركات (أي التغريدات) على 140 حرفاً فقط لكل مشاركة، في حين أن المشاركات في غيره من مواقع التواصل الاجتماعي غير محدودة.

ومع ذلك لم تهمل الخارطة الإعلامية المتصلة بالحراك السوري على الفضاء الإلكتروني موقع وتطبيق (Twitter)، حيث عمد النشطاء إلى استغلاله أيضاً، من حيث أنه تطبيق للنخبة ومنتشر في أوساط الباحثين والسياسيين والمشاهير والأكاديميين، فإن هؤلاء الناشطين يهدفون باستغلالهم لقواعده وصفحاته إلى إيصال صوتهم وأخبار حراكهم إلى هذه الدوائر النخبوية في سياق التعريف بتحركاتهم وكسب التعاطف معهم والدعم لهم، ومن أكثر أطراف الصراع في الداخل السوري استخداماً له يبرز "تنظيم الدولة الإسلامية"، حيث أظهر تقرير بحثي نشره معهد "بروكينز" أن أكثر من 45000 حساب على (Twitter) على علاقة مباشرة بهذا التنظيم أو من يؤيده، وأن معظم هذه الحسابات مصدرها الدول العربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبريطانيا، حيث تداول المتعاطفون مع تنظيم الدولة الإسلامية أكثر من 05 ملايين تغريدة خلال 04 أشهر فقط (3)، ومع ذلك يعتبر موقع (Twitter) نفسه في حرب مفتوحة مع الحسابات المرتبطة بهذا التنظيم والساعية لنشر فكره الذي يصفه الموقع "بالإرهابي" و"التحريضي"، ويشن حملاته المفتوحة لإغلاق هذه الحسابات والتي تعد بالآلاف، وبخلاف الحسابات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية، فلا وجود لنشاط كبير أو مؤثر للناشطين على منصات موقع (Twitter)، رغم عدم تجاهل نشاط البعض ممن لديه رغبة تعريفية أو ساعية لدعم أو تعاطف النشطاء عبر هذا الموقع.

¹ - أغاني الثورة السورية ، قناة على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، متوفرة على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/user/revosongs>

² - أغنية "يا لله ارحل يا بشار"، متوفرة على الرابط التالي: (https://www.youtube.com/watch?v=2xVJVUNvIv4).

³ - قناة الجزيرة الفضائية، معركة "تويتر" وتنظيم الدولة، حصة: ما وراء الخبر، بث بتاريخ: 16 مارس 2015، 18.30 (G.M.T).

ثانيا: الإعلام الافتراضي المضاد والإعلام التقليدي الحديث:

يعتبر الحراك الثوري السوري على دمويته ودرجة استعمال العنف الممنهج فيه وتعدد المشهد المرتبط بصراعات القوى العربية والإقليمية والأجنبية على النفوذ في سوريا، من أكثر أنواع الحراك المرتبط بما يعرف بالربيع العربي استعمالا لوسائل التواصل الاجتماعي واستخداما للفضاء الافتراضي العام وتسخيرا لأدوات الإعلام الجديد. غير أن المفارقة المسجلة في دراسة هذه الجزئية في الحراك السوري، أن هذا الأخير يسجل مشاركة كل أطراف الأزمة عبر مجالات الفضاء الإلكتروني، حيث يمارس كل طرف وظيفته ومهمته في الإعلام، ويمارس الطرف الآخر وظيفة الإعلام المضاد باستعمال ذات الأدوات ونفس المواقع.

1. الإعلام الافتراضي المضاد: أبرز الأطراف المتنازعة التي تستعمل هذه الأدوات بشكل تبادلي وإعلامي هي المعارضة

بكل أطيافها (الثوار، الجيش السوري الحر، جبهة فتح الشام) ضد النظام الحاكم (السلطة، الجيش النظامي، الجهاز الأمني)، حيث لجأ النظام من خلال منظومته الإعلامية وجهازه المعلوماتي إلى "استغلال هذه التقنية التواصلية وتحويلها إلى سلاح مضاد، بدلا من أن تبقى محتكرة من قبل خصومه، هذا ما تجسد بالفعل على أرض الواقع، من خلال إغراق الشبكة بعدد كبير من صفحات (Facebook) الموالية وغيرها من المنصات التي أخذت على عاتقها مهمة التصدي لحملة الإعلامية المنظمة للمعارضة السورية على الانترنت⁽¹⁾، مما شكلت ميلاد شبكة إعلام افتراضي مضادة من النظام وحلفاءه من الأطراف الداخلية أو القوى الإقليمية الأخرى.

تجد هذه الصورة المرسومة تقنيا في سوريا من الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام الجديد في الفضاء الافتراضي أصلا لها فيما قبل انطلاق الحراك سنة 2011، حيث "تمت في إطار الثورة المعلوماتية وخارج النظام وداخله ومعه وضده أشكال حديثة من ممارسة الحرية وسبل الحصول على المعرفة والتواصل المفتوح، طورها قطاع واسع من شباب بلغت نسبة من هم دون سن الـ34 منهم حوالي 79% من الشعب السوري، وقد حظي معظمهم بمستوى علمي مقبول من دون أن يحظى بفرصة عمل أو بحق ممارسة حريته... فكان من المتوقع بعد تجارب تونس ومصر أن يحصل على الحرية وحق المعرفة والتواصل الحر في مجتمعه الواقعي بعد أن حصل عليه فرديا في المجتمع الافتراضي"⁽¹⁾، وأسس بذلك لاستعماله تطوريا خلال المراحل القادمة للتحول الديمقراطي في المجتمع السوري.

لقد كان لموقع التواصل الاجتماعي (Facebook) نصيب الأسد في التعاطي مع مستجدات الصراع في سوريا وفي تغطية أحداثه المتسارعة والمتعاقبة، ويحتل المرتبة الأولى مقارنة مع غيره من المواقع الأخرى، وشاع استعماله من طرف جميع القوى المتصارعة سواء أكانت من دوائر النظام الحاكم أو المعارضة المسلحة له أو من طرف التنظيمات المسلحة الموصوفة بالإسلامية أو الجهادية السلفية، وزاد استعماله واللجوء إليه "فلا يصدر خيرا عن طرف من أطراف الأزمة حتى يكذب بسرعة من

¹ - وسام الناصر، ثورة شبكات التواصل الاجتماعية في زمن الحراك السوري، مرجع سبق ذكره.

¹ - ميشيل كيلو، "سوريا إلى أين؟"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، رباح التغيير في الوطن العربي، (ص ص 187-202)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 190-191.

الطرف الآخر، فكل رواية أو صورة أو فيديو له نسخته الأخرى، والتي تختلف كلياً عن صورة المصدر⁽²⁾، في صورة من صور التنازع الإعلامي بالخبر والخبر البديل والإعلام والإعلام المضاد.

2. الإعلام التقليدي الحديث: مصدر آخر للمعلومات في ساحة الحراك السوري، ومنهل إنتاج إعلامي ينقل صورة العمل

الحراكي الثوري اليومي، ويعتبر نافذة للمؤسسات الإعلامية الخارجية تستقي منه المعلومة، وهو الإعلام التقليدي في شكل مؤسسات تلفزيونية وشركات إنتاج إعلامي للفيديو بالإضافة إلى إذاعات محلية تبث عبر موجات قصيرة ونصف طويلة في محيط البلدة أو القرية التي تتخذ منها قاعدة بث ونشر.

يأخذ هذا النوع من الإعلام صفة "الحديث" لأنه يحتوي على الخاصية التفاعلية التي تعتبر ميزة الإعلام الجديد، كما أن حركة المعلومات والأخبار عبره تسير في خط واحد وفق قاعدة "المرسل" و"المستقبل"، فالرسالة الاتصالية تسير عبر طريق واحد من مرسل إلى مستقبل دون وجود خط التغذية الإسترجاعية (FeedBack) الذي يتيح للمستقبل إعادة إنتاج الخبر بالتفاعل معه واسترجاعه ثم إعادته والتعليق عليه وهكذا.

أما إضافة وصف "الجديد" لكلمة "التقليدي" فيأتي تعبيراً عن التناغم الذي يحدثه الوصفان، لأن هذا النوع من الإعلام ورغم شكله التقليدي، فإنه يستخدم منصات الإعلام الجديد لبث مادته وإتاحتها للتفاعل، ولتصبح "أشبه بوكالات أنباء مزودة بمراسلين موزعين على طول البلاد وعرضها، تلهث وراءها معظم الفضائيات لتتال قسطاً من الأخبار لتعوض به غيابها عن الساحة من الأرض⁽¹⁾، فالمادة المحررة أو الرسالة المنتجة بشكلها التنفيذي سواء أكانت فيلماً أو مقاطع فيديو أو تسجيلات صوتية فإن التنظيمات الموجودة على ساحة التناحر الثوري والفكري لا تمتلك منشآت إعلامية كالتلفزيون الذي يتطلب وجود مباني واستوديوهات وآلات تصوير ومعدات بث وهوائيات ومواقع على الأقمار الاصطناعية، فتستعيز بذلك كله وتعد مادتها في أقبية ومستودعات ثم تستخدم شبكة الانترنت لعرض محتوياتها للجمهور وإتاحتها لوكالات الأنباء لنشرها، فيصبح إعلاماً تقليدياً على منصات الإعلام الجديد. ويعتبر هذا الإنتاج أكثر ارتباطاً بالتنظيمات الإسلامية، ومنها:

النوع الأول: المدونات: تتوفر الآلة الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية على مجموعة من المدونات، غير أنها معدلة

بحيث نزع منها خاصيتها التفاعلية والتي تتيح لجمهور الزائرين التعليق على محتوياتها أو نقد أفكارها أو مراجعة رسالاتها، فأضحت بهذا عبارة عن موقع إلكتروني بصيغة تقليدية عبر جيل (Web1.0)، ولكنها متاحة عبر شبكة الانترنت، ويعتقد أن توقيف السمة التفاعلية فيها راجع لخشية التنظيم من تحريف محتوياتها أو العبث بالخط الفكري الذي يتبناه، حيث يعتبر محظوراً كل تراجع أو إعادة إنتاج لقيم فكرية جرى عليها التوافق قديماً، بالإضافة إلى المنع البات لأي مراجعة فكرية أو عقائدية.

من هذه المدونات التي تواجدت فترة عبر الفضاء العنكبوتي " شبكة المرسلين الإسلامية "، " غرفة منبر الأنصار الإسلامية"، "مدونة الدولة الإسلامية"، "دولة الخلافة الإسلامية باقية بإذن الله وتتمدد"، ولكن ولاعتبارات مرتبطة بالفكر الذي

²- وسام الناصر، ثورة شبكات التواصل الاجتماعية في زمن الحراك السوري، مرجع سبق ذكره.

¹- وسام الناصر، ثورة شبكات التواصل الاجتماعية في زمن الحراك السوري، مرجع سبق ذكره.

تحمله وطبيعة المواد المنشورة على صفحاتها تلك التي تحرض على العنف وتدعو إلى الكراهية وازدراء الآخر، ولأنها منصبة على منصات مواقع أخرى وبتكلفة مجانية، فقد جرى توقيفها وسحب أرشيفها من على "خوادم" (Serveurs) هذه المواقع، ولم يبق منها حالياً غير عدد قليل من المدونات التي لم يجري بعد توقيفها وإغلاقها، ومن تلك الباقية:

جدول رقم (06): المدونات النشطة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا

اسم المدونة	الرابط على الانترنت
1. مدونة الدولة الإسلامية	http://dawlaisis.blogspot.com/
2. مدونة أنصار الخلافة	http://ansaralkhilafa.blogspot.com/
3. الدولة الإسلامية في العراق والشام	http://fieldleadership.allahmontada.com

النوع الثاني: المؤسسات الإعلامية والإذاعية: هي عبارة عن قنوات تلفزيونية ولكنها في شكل مؤسسات إعلامية، هدفها مناصرة الخط الفكري وطرح توجهاته على الجمهور، وذلك بإنتاج أشرطة سمعية ومرئية وإصدارات متنوعة، ومن ثم إعادة بثها عبر الانترنت في المواقع والمنتديات المقربة، وعبر صفحات الشبكات الاجتماعية وقنوات الـ (Youtube)، مع المتابعة الدائمة لوجود هذه الصفحات والأقنية في دائرة حرب الغلق والتعليق من طرف إدارات هذه الشبكات، وبالتالي إعادة تحميل وبت هذه المواد عبر صفحات أخرى وهكذا، ومن أشهر المؤسسات الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية "مؤسسة الفرقان" وهي الأقدم، "مؤسسة الاعتصام"، "مركز الحياة"، "أعماق" ومؤسسة "دابق الإسلامية"، وهي التي تصدر "مجلة دابق" باللغة الإنجليزية، أما تنظيم "جبهة فتح الشام" (جبهة النصر سابقاً) فإن لديه مؤسسة "المنارة البيضاء".

أما المؤسسات الإذاعية، فإن تنظيم الدولة الإسلامية يمتلك "إذاعة البيان"⁽¹⁾ ومقرها الموصل، وتبث بشكل مباشر عبر الموجة القصيرة في المدينة، وتوفر برامجها وأناشيدها للجمهور عبر قنوات في موقع (Youtube)، بينما تمتلك "جبهة فتح الشام"

¹ - تبث إذاعة البيان على الإنترنت على الرابط التالي: (bayanradio.nl).

"إذاعة فجر الجهاد"، والتي توفر مادتها بشكل كامل عبر بعض حسابات قنوات موقع (Youtube)⁽¹⁾. ولكنها لم تعد تمتلك قناتها الخاصة بها نظرا لتوالي عمليات غلق الحسابات والقنوات في كل عملية مراجعة ومسح تقوم بها إدارة هذه القنوات.

المطلب الثاني: حدود دور الإعلام الجديد في حراك المجتمع القبلي والعشائري في اليمن وليبيا:

عندما هبت رياح التغيير على أجزاء من العالم العربي بين ديسمبر 2010 ومارس 2011، وفي ظل وجود ذات الأسباب التي بررت ثورة هذه الشعوب في وجه حكامها وأنظمتهم، بدأ الاعتقاد جازما أن هذه الرياح ستظل تهب خلال الفترة التي تلت بداية الحراك في تونس ومصر، وأصبح جل المراقبين والمفكرين في مرحلة "انتظار" لتفجر الوضع في بلد وكيف ينتقل إلى البلد الآخر، خاصة أن الغالبية من الشعوب العربية كانت على صفيح ساخن وكانت الفضاءات الافتراضية فيها حبلى بكل ما فيها من حنق على الأوضاع وغضب من المسؤولين وتشاؤم من واقع الحال، فقد عملت صناعة عصر العولمة على إعطاء بعد جديد للممارسة السياسية والحراك الثوري والاجتماعي في كثير من الدول العربية تأسيسيا على نجاحها في غيرها من دول العالم الأخرى، حيث أن "الانترنت والهاتف الجوال والتشبيك الاجتماعي الذي يرتبط بمجتمع المعرفة أصبت من أهم أدوات العمل السياسي في القرن 21 خصوصا في الأنظمة البوليسية والشمولية، التي تلغي المجال العام أو تضيق عليه وتقمع الحريات العامة، وعليه فإن استخدام أدوات الشبكة في العمل السياسي والحراك الثوري يتطلب بشرا لديهم رغبة قوية في الانتقال من الواقع الافتراضي إلى الواقع الفعلي"⁽²⁾، بكل ما سوف يعنيه لهم ذلك التحول والانتقال من تحمل واقع صدامي مع الأجهزة الأمنية التي تمارس وظائف القمع والتسلط.

ظهرت في المشهد المرتبط بطلب الحرية والتوق إلى الديمقراطية مع مزيج من مشاعر الكره والعداء للنظام السياسي ورموزه، بعض الدول ذات التكوين المجتمعي الخاص، حيث "البناء الاجتماعي تحكمه القبلية والعشائرية، بالرغم من مظاهر العولمة وثورة الاتصالات في عصرنا الحالي"⁽³⁾، فتلعب فيها القبيلة دورا رئيسا في المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية، كما أنها لم تكن تصنع الاستثناء في علاقة المواطنين فيها بحاكمهم ونظرتهم للنظام السياسي، حيث كانوا يشعرون بما شعر به التونسيون والمصريون والسوريون عندما أشعلوا فتيل الحراك ضد أنظمتهم.

اليمن وليبيا نموذجان من الدول العربية القائمة على أساس عشائري وقبلي "مع أن النظام الليبي في عهد القذافي كان يعتبر القبيلة جرما، ورغم ذلك هو نفسه استعمل القبيلة في تكوين سلطته من خلال قبيلته "القذافية"، ونسج تحالفات مع قبائل

¹ - قناة الجزيرة الفضائية، قدرات إعلام تنظيم الدولة الإسلامية وأهدافه، حصة: الواقع العربي، بثت بتاريخ: 02 جانفي ويليية 2015، 15.30 (G.M.T).

- أنظر أيضا: قناة الجزيرة الفضائية، معركة "تويتر" وتنظيم الدولة، مرجع سبق ذكره.

² - محمد شومان، "الإعلام المصري وثورة 25 يناير / كانون الثاني"، في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، (ص ص 356-384)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 380.

³ - عبد الحق فكرون، "أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بسكرة: محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 76.

أخرى من أجل الحفاظ على سلطته" (1). فلم يأخذ الناشطون فيهما والمنتمون إلى الفضاء الإلكتروني وقتاً طويلاً ليفجروا حراكاً ثورياً هدفه دفع النظام إلى الخروج من إطار الصورة وتركها للشعب ليقرر مصيره ويصنع نقلته نحو الديمقراطية بالطريقة التي يرتضيها، ومع ذلك حمل هذا النموذج التغييرى اختلافاً عن النماذج السابقة للتحول الديمقراطي بواسطة الحراك الثوري المفصلي إلى إسقاط النظام وتفجيره من الداخل.

الفرع الأول: الحراك الثوري عبر الشبكات الاجتماعية: إطلاق الثورة وتأطير البداية:

لم يشأ الـ (Facebook) أن يغادر منصة إطلاق الاحتجاجات والمظاهرات المصاحبة لموجة الغضب والرغبة في التغيير التي أنت رباحها على أكثر مناطق الوطن العربي منذ أواخر ديسمبر 2010.

أعتبر شهر فيفري من سنة 2011 شهراً مرجعياً لهبات المواطن العربي الذي شعر بعظم الظرف الذي يعيشه في كنف الأنظمة التسلطية التي أنقلت كاهله وسلبت كثيراً من حقوقه في العيش الكريم والمشاركة في صنع مستقبله ومآلات حياته، حيث شهد هذا الشهر بداية سقوط واحد من أكثر الأنظمة العربية بقاءً وتفرداً، وهو النظام المصري الذي أعلن عن تنحي رئيسه يوم 11 فيفري، وهو ذات اليوم الذي شهدت فيه اليمن واحداً من أيامها التي ستبقى في ذاكرة أجيالها القادمة، وهو إطلاق نشطاء الديمقراطية لحراك الشباب اليمني، كما عرفت ليبيا أيضاً بداية الخروج على سلطة زعيمها "القذافي" في 17 من ذات الشهر، بعد مدة طويلة شغلها منفرداً في السلطة ومنتزعا النظام منذ نجاح في "حراكه الانقلابي" على نظام "السوسي" سنة 1969.

أولاً: التداعي إلى الحراك الثوري عبر الفضاء الإلكتروني:

يبدو أن نجاح الدعوات إلى ولوج فضاءات الاحتجاج والثورة على الأوضاع المزريّة ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية في عدد من الدول العربية عبر الفضاءات الإلكترونية ومن منصات الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام الجديد، بالإضافة إلى حالة التملل والحنق والغضب من أداء السلط السياسية في هذه البلدان، قد شجع النشاط والممارسين للعمل السياسي والراغبين في الحصول على نفس النهاية، على ركوب موجة التداعي إلى النزول من أجل فرض منطقتهم في التغيير، وذلك بواسطة أدوات الإعلام الجديد التي "وفرت فتحاً" تاريخياً نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقه، وأعطى مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا رقابة إلا بشكل نسبي ومحدود، فأبرز حراك الشباب العربي قدرة هذا النوع من الإعلام على التأثير في تغيير ملامح المجتمعات، وإعطاء قيمة مضافة إلى الحياة السياسية، وإنذاراً في ذات الوقت لمنافسه الإعلام التقليدي (2)، وخلق الظروف المناسبة لإخراج التحرك من المجال الافتراضي الممارس من خلف الشاشات ومن وراء لوحات التحكم إلى المجال الواقعي المحسوس، الذي يستخدم كل أشكال الاحتجاج والتنديد من أجل التعبير عن عدم الرضا بواقع الحال. ولم يكن حراك الليبيين ولا

¹ - شريفة كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الوادي، الجزائر، ع05، فيفري 2014، (ص ص 78-85)، ص 78.

² - بشرى جميل الراوي، " دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري"، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، ع15، 2012، (ص ص 94-112)، ص 95.

اليمنيين ذا نكهة سياسية فحسب، بل كان ذا بعد اقتصادي واجتماعي أيضا، بفعل استشراء الفقر وانتشار التخلف، كان المواطن يرجع ذلك كله لسياسات النظام السياسي ويحملة مسؤولية وصول حال المجتمع الليبي واليمني إلى ما وصل إليه.

استلهم الشباب اليمني إرادة وعزيمة من واقع ما شهدوا من انتفاضة المواطن في تونس ومصر، وخرجوا من أجل تحقيق طموحهم في العبور نحو الديمقراطية وآفاقها، حيث بدأ حراك هؤلاء الشباب يوم 11 فيفري 2011 "باحتجاجات ومظاهرات طلابية شبابية ونشطاء حقوقيون من أمام البوابة الرئيسية لجامعة صنعاء، ثم التحقت بهم أحزاب المعارضة المطالبة مع الشباب بتغيير النظام، وحلت مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت مثل (Facebook) في الساحة، وظهرت مجموعات على الموقع تتشد تغييرا مدنيا في المجتمع اليمني" (1)، وتعبير بطريقتها عن توق كامن لديها لتحول الدولة من شكلها البدوي والقبلي إلى دولة على أساس حضاري وتطور تقني، ومن نظام سياسي تسلطي متفرد إلى نظام حكم ديمقراطي تعددي حر ومتفتح.

يتميز الاهتمام الشبابي داخل المجتمع اليمني في مرحلة ما قبل الثورة التي هدفت إلى إزاحة النظام الأسري بالاتجاه البطيء نحو العوالم الافتراضية واستغلال أدوات الإعلام الجديد، فلم يحظى سوى (Facebook) و (WhatsApp) و (Youtube) بالشعبية وكثافة الاستخدام، مقابل "تجاهل وعدم اكرتات غيرها من الشبكات الاجتماعية الأخرى مثل (Twitter) أو (Google+)، أو حتى برامج المحادثة الفورية مثل (Viber)" (2). أما التوجه نحو (Facebook) فيجد تفسيره في سهولة استخدام الموقع، وما يوفره للمستخدم من إمكانيات وقدرته على تنفيذ احتياجات المتعاملين به، ولأنه قادر على الجمع بين عدة منصات مجتمعة، كالصوت والصورة ومقاطع الفيديو، والتواصل المباشر كتابة، أو صوتا أو صوتا وفيديو مرئي.

على هذا، لوحظت نزعت كبيرة لدى شباب التغيير ونشطاء الحراك الثوري في اليمن للاستخدام المكثف لعدة وسائل تواصلية اجتماعية للإعلان عن بداية التحرك بغرض إسقاط النظام، ونقل صورة حقيقية عبرها للعالم عن أهداف ودواعي ومبررات هذا الحراك، كما استخدمت كأدوات لاستنارة الرأي العام وتعريفه بالخط العام للثورة، ومحاولة منهم لتعبئته وتحفيزه للخروج إلى الشارع، ومن ثمة تحريره من حاجز الخوف وحائط الرهبة التي بناها من حوله النظام السياسي الذي حكمه طيلة أكثر من 03 عقود.

تتماثل اليمن وليبيا فيما يخص البناء المجتمعي للدولة، فهما يقومان على أساس عشائري وقبلي، وذلك بكل ما ارتبط بالقبيلة من بصورة نمطية جوهرها التخلف العلمي والاحتكام لقواعد العرف والولاء العشائري، وكان يرجح قيام حراك سياسي أو مجتمعي على أساس قبلي أو عشائري تلعب فيه عوامل الولاء للقبيلة وتتبع العشيرة دورا رئيسا في مسألة الاصطفاف خلف مشروع سياسي معين أو استقطاب الشارع والرأي العام حول قضية محددة، ومع ذلك لم يسر الحال إلى هذا الترتيب، حيث انطلقت ثورة 17 فيفري 2011 في ليبيا على أساس رفض مجتمعي شبه عام لسياسات النظام الحاكم منذ 1969، ووسط رغبة

¹ - مبارك سالمين. (2012)، "العوامل الاجتماعية وأثرها في التغيير: الثورة اليمنية نموذجا"، ورقة مقدمة في مؤتمر جامعة فيلادلفيا الدولي السابع عشر حول: "ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية - العوامل - التمثلات"، المنظم من طرف جامعة فيلادلفيا، الأردن، 08-09 نوفمبر 2012.

² - حفيظة بومايلة، "علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث"، مرجع سبق ذكره، ص 97.

في تغيير الأجواء نحو نظام ديمقراطي حقيقي بدل النظام الجماهيري الذي ظل "القذافي" يسوقه لهم على أساس أنه نوع من الحكم يعلو الديمقراطية ويرتفع عن نظامها، وبأنه نظام غير مسبوق خلال كل مراحل تطور الأحكام السياسية في العالم.

إن النجاح الذي صاحب انطلاق الحراك الثوري في ليبيا، رغم ما يعرف على المجتمع الليبي من بناء قبلي وأساس عشائري، أطاح بكل الترتيبات التي كان نظام "القذافي" قد اجتهد طيلة سنين طويلة في إحكامها من أجل الحيلولة دون قيام أي تحركات تهدف إلى زعزعة نظامه، فبالإضافة إلى الهياكل السياسية الأساسية التي تتمحور حول "أمانة المؤتمر الشعبي" واللجنة الشعبية فقد عمد "القذافي" إلى إنشاء "تنظيمات أهلية" ذات طابع قبلي مثل "روابط شبان القبائل" التي تتمركز في العاصمة، وشكل سنة 1977 "النوادي القبلية" بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية التي بتراكمها قد تتحول إلى حركات احتجاجية، وكانت تهدف إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة⁽¹⁾.

ومع ذلك، ورغم أن الحراك لم يتلون بلون قبلي صرف، ولم يأخذ صورة الحراك العشائري، إلا أنه تميز "بالخاصية المناطقية"، حيث انطلقت أول الاحتجاجات وخروج المظاهرات من مدينة "بنغازي" الشرقية، لكن تلك الخاصية المناطقية التي رسمت اختلافا بين الحراك في ليبيا عن غيره من حراك الشارع العربي الذي تميز بالعموم وانتشار ثقافة الاحتجاج في كل مناطق البلد الواحد، سرعان ما استطاع النشاط إزالتها وإعادة رسم صورة أخرى نقيضة للصورة الأولى بإطار الخاصية المجتمعية، حين بدأت المناطق الليبية تتداعى واحدة واحدة لنداء الخروج على نظام "القذافي" وإزالته، ويعود السبب الأساسي في رسم الصورة الجديدة إلى وسائل الإعلام الجديد استنهاضا للهمم واستعلاء للقيم، فاقتم نشاط الانترنيت المجال الافتراضي باعتباره "فضاءً يقضي على فوبيا المكان والخوف منه، حيث أن الناشط فيه يحو من داخله الخشية ويشعر بالارتياح وهو يمارس نشاطه في الدعوة والتحفيز والتعبئة والحشد ويحس الأمان مادام متخفيا وغير محسوس ، فيستعد لنقل المعركة من فضاء اللامحسوس واللاملموس إلى الفضاء الحقيقي⁽²⁾، وجرى إزالة حاجز الخوف وهاجس الخشية وعمموا ثقافة الاحتجاج كل القطر الليبي.

إطلاق النشاط للحراك الثوري في ليبيا وتأطير بدايته وتعميم رسالته محليا بغرض إحاطة الرأي العام بهدفه وتجنيد الجميع خلف رايته، ودوليا لشرح مراميه وإقناع المجتمع الدولي بنبل المطالب وأحقيتها، كان بواسطة الفضاء الإلكتروني وبعض وسائل التواصل الاجتماعي "التي تؤدي دورا مفصليا في عملية التحفيز السياسي، وزيادة ميل الأفراد إلى التعبير عن آرائهم، وذلك عن طريق عملية بناء العلاقات أو ما يسمى (بالتشبيك) (Networking Function)، حيث أن المجموعات التي ينتمي إليها الفرد بواسطة هذه الشبكات تعمل بوصفها الجماعة المرجعية الدائمة والمحفزة للتعبير عن الرأي [...]. هناك إذا علاقة ارتباط

¹ - محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 10.

² - بشرى جميل الراوي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري"، مرجع سبق ذكره، ص 99.

إيجابية بين حجم شبكة أصدقاء الفرد على الانترنت ودرجة الدعم الذي يتلقاه، حيث تزداد ثقته وقدرته على التعبير عن رأيه (1)، ومنه تزداد قوة المجموعة في إيصال رسالتها إلى الداخل والخارج.

ثانيا: منصات الإعلام الجديد الحاضنة للحراك الثوري في ليبيا واليمن:

تواصل النسق العام لما بات يعرف "بالربيع العربي" على وتيرة واحدة، في جانبه المتعلق بإيفاد فتيل انتفاضة الشباب وتعبئة الناس للخروج من أجل الحكم الديمقراطي والحرية والرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، حيث واصل نشطاء الحراك الثوري تمسكهم بذات الأدوات ونفس الفضاء، فلم يسر "الثوار" في كل اليمن وليبيا إلى تغيير الشبكات الاجتماعية كأداة لبدائية التغيير والإصلاح، ولا المجال الإلكتروني والافتراضي كفضاء لممارسة نشاط ابتدائي تمهيدي لوضع قطار حركة الاحتجاج على سكوته.

لقد كان لجوء هؤلاء إلى "الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية غرضه التأسيس لحركات احتجاجية ذات طبيعة شبابية أصبحت محركا لقوى التغيير التي أخذت نمطان رئيسان، يقوم **الأول** على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، في حين يقوم النمط **الثاني** على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية، تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة، هدفها إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق" (2)، فيصنف الحراك الذي قام في اليمن وليبيا ضمن النمط الثاني مع أن صورة التركيبة المجتمعية القائمة على العشائرية وتقديس النظام القبلي القائم على الولاء لشيخها في كل من هذين البلدين، قد توحى للبعض أن أي حراك قد يقوم فيها لا بد أن يتبع النمط الأول ذي الطابع العرقي أو الطائفي أو العشائري.

فالثورة التي تدعى إليها من اهتم بإيفادها وبعثها ودُعي إليها من أريد لهم أن يخرجوا من برائن الديكتاتورية ومخالب الفقر واللامعالية التي صنعتها الأنظمة في كل من اليمن وليبيا، ساهمت الشبكات الاجتماعية العاملة في الفضاء الافتراضي في إطلاقها وأطرت بداياتها "واستطاعت رغم غياب وجوه ذات إشعاع وطني وسياسي أو نقابي أن تتكلم باسم الشرائح الأكثر هشاشة، حيث يشكلون فضاءً عموميا افتراضيا تفاعليا وفعالا يجسد فيه هؤلاء حوارهم الحقيقي" (3)، حيث برزت كثير من الصفحات والمجموعات على (Facebook) خاصة، وبعض القنوات على (Youtube) كمنطقة باسم الحراك الثوري ومدافعة عنه، فمثلت الأولى (الصفحات والمجموعات) الفضاء الفكري التداولي، بينما مثلت الثانية الفضاء المرئي والصوتي، حيث عملوا مجتمعين على نقل الصورة ومتابعة الثورة، ويقومون بوظائف التعبئة والحشد والإعلام والدفاع، ومن أبرز منصات الإعلام الجديد نجد:

¹ - نزمين سيد، "الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية: دراسة في رؤى وممارسات الشباب تاناشط سياسيا بالتطبيق على مصر نموذجاً"، في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، (ص ص 257-310)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 268-269.

² - بشرى حسني الحمداي، الإعلام وثقافة التغيير في ظل الثورات العربية، ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2014، ص 110.

³ - مهدي مبروك، "ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية"، مرجع سبق ذكره، ص 177.

1. الحراك اليمني في المجال الإلكتروني: مثل (Facebook) أكبر منصات الإعلام الجديد وأكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً من طرف نشطاء الثورة اليمنية، من الذين استخدموه في إطلاق الحراك وجعله منصة متابعة لأحداثه وإعلام لنشاطاته، حيث أنشئوا عبره صفحاتهم وكونوا فيه مجموعاتهم ونشروا به أخبار حراكهم وأطلقوا منه حملات التعبئة والحشد لكسب الشارع في رهانهم لإسقاط نظام "علي عبد صالح".

تتوعد صفحات الحراك اليمني من صفحات لازالت تحيين باستمرار ولا زال القائمون عليها يستعملونها وينشرون عبرها، وأخرى توقف النشر بها منذ مدة مع بقائها نشطة، مع وجود صف ثالث من الصفحات التي تم إغلاقها سواء من طرف الجهة التي أنشأتها وذلك لزوال سبب وجودها أو تم التعامل معها بالعلق من طرف إدارة (Facebook) تبعاً لنوعية منشوراتها أو تقديم شكاوى حول ما تنشره، أضطر الإدارة إلى تحييدها وغلقها.

أ. صفحة "ثورة شباب الشعب اليمني": تعتبر أكبر صفحات الحراك اليمني على (Facebook) وأسبق في الظهور وأكثرها أعضاء وانتساباً، حيث تحصي اليوم أكثر من 45000 عضواً منتسباً⁽¹⁾، ويمتاز خطها التحريري بالنشر الواسع لأخبار الثورة مدعماً بالصور ومقاطع الفيديو، مع نبذة حماسية تقترب إلى التحريض ضد خصوم الناشطين من أفراد النظام الحاكم والمتعاطفين معه. وقد توقف النشر عبر الصفحة منذ تاريخ 20 نوفمبر 2015، مع بقاءها وبقاء محتواها متاحاً أما الجمهور.

ب. الصفحة الرسمية لساحة الحرية بتعز: تعتبر واحدة من الصفحات المحلية⁽²⁾، ولكنها ذات انتشار وقدرة تعبوية كبيرة، رغم أنها تخصصت في البداية بمهمة نقل أخبار الحراك من "مدينة تعز"، ولكن القائمين عليها لا يغفلون مشاركة كل خبر أو تطور ميداني يحصل في أي ركن من اليمن. وتحصي الصفحة أكثر من 42000 عضو، وهي محيئة باستمرار وتنشر كل الأخبار المتعلقة بالوضع في اليمن، مع عودتها من حين لآخر لتععيد تذكير أعضائها بالأحداث التي عرفتها اليمن منذ انطلاق الحراك الثوري، وذلك عندما يحل تاريخ يحمل ذكرى عن حدث بعينه.

ت. صفحة شباب ثورة التغيير في اليمن: من الصفحات التي تأسست مع بداية الحراك في فيفري 2011⁽³⁾، تميزت منشوراتها بالحدة تجاه رموز النظام ورئيسه، مع وجود توجه عام فيها بالمهنية وتحري الدقة في نقل الخبر، وإرفاق منشوراتها بما يدعم صدقيتها مثل الصور أو مقاطع الفيديو أو شهادة الشاهدين صوتاً أو صورة. توقف النشر عبر الصفحة منذ تاريخ 30 أبريل 2015، وتحصي حوالي 3480 عضواً، ويعود التناقص في أعداد أعضائها ممن انتسبوا إليها سابقاً بتوقف النشاط فيها أولاً ولترجع رياح الحراك الذي بدأ منذ 2011 تبعاً لاستتباب الوضع العام عموماً في اليمن.

¹ - مجموعة ثورة شباب الشعب اليمني ، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/groups/YemenYouthRevolution/?fref=ts>

² - الصفحة الرسمية لساحة الحرية بتعز ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/Freedom.taze/?fref=ts>

³ - شباب ثورة التغيير في اليمن ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/Site.Revolution.Youth.Yemen/?fref=ts>

على موقع (Youtube)، واتصالا بالإعلام الاجتماعي الذي يتابع أخبار الحراك اليمني تبرز 03 أصناف من المنشورات:

الصنف الأول: عبارة عن قنوات ومقاطع فيديو توثق وتأرشف لأحداث جرت في اليمن قبيل وأثناء وبعد الحراك الثوري الذي قام هادفاً إلى إسقاط النظام، وذلك عن طريق التصوير اليدوي بالهواتف أو اللوحات الذكية أو آلات التصوير المحمولة من ساحات التغيير المنتشرة عبر البلاد أو من التظاهرات، أو تصور معارك حربية أو هجمات على نشطاء الثورة ممن يوصفون "ببطلجية" النظام والمتعاونون معه.

الصنف الثاني: عبارة عن مقاطع فيديو تم تسجيلها من قنوات تليفزيونية أو أخرى إذاعية توثق حدثاً أو تقدم خبراً أو تحلل قضية ذات علاقة بما يجري على الأرض في اليمن، مثل تغطيات الفضائيات للأحداث أو لقاءات وحوارات لبعض النشطاء أو المسؤولين مع وسائل إعلام أجنبية أو عربية.

الصنف الثالث: مقاطع فيديو لأغاني وأناشيد وأشعار وأهازيج ورقصات تمجد الحراك الثوري وتعبيء الجمهور وتحشده للنزول إلى مساندة الثوار.

بعض هذه المنشورات مصور بأيدي النشطاء، وبعضها مركب بتقنيات المونتاج والدمج والقص عن طريق البرمجيات، وبعضها الآخر عبارة عن إعادة مشاركة مقاطع تم نشرها من طرف جهات أخرى مثل القنوات التليفزيونية أو بعض شركات إنتاج الفيديو.

2. الحراك الليبي على المجال الإلكتروني: على غرار الحراك الثوري في اليمن، يعتبر (Facebook) و (Youtube)

اللاعبان الرئيسان في تغطية أخبار ما يجري على الأرض في ليبيا، وفي نقل الصورة الحقيقية للرأي العام المحلي ووسائل الإعلام الأجنبية، ومن بعض أفضى التواصل بين النشطاء في المجال الافتراضي والأطراف الأخرى في المجال الواقعي نجد:

أ. **صفحة أخبار ثورة 17 فبراير ليبيا (R.N.N Lybia):** تعتبر الصفحة الأكبر من حيث عدد ونوعية المنشورات التي تتضمنها، إضافة إلى عدد الأعضاء الذي بلغ 59000 عضو⁽¹⁾، حيث خصصت منذ البداية في التبشير بقيام الحراك وحشد الموالين له وتحضير سيناريوهات بدايته وذلك من خلال إصدار كثير من استطلاعات الرأي عبر الصفحة، عن أفضل الوسائل وأحسن الطرق لإطلاق الثورة ضد نظام "القذافي".

سر تميز هذه الصفحة واتساع شعبيتها مرده إلى ارتباطها بمصادر كانت تزودها بالأخبار المؤثرة والمعلومات الهامة، مما جعلها قبلة للغالبية العظمى من جمهور الساحات الافتراضية المتشوق لأخبار الحراك الثوري الليبي، ومصدراً هاماً ورئيساً للأخبار تنهل منه وسائل الإعلام والفضائيات الأجنبية، نظراً لشح المعلومات الواردة عبر القنوات الرسمية أو المحلية، بالإضافة إلى ضيق هامش الإعلام التقليدي العامل في ليبيا في تحصيله للخبر أو المعلومة، تحت مبررات النظام الحاكم والمتحكم في

¹ - أخبار ثورة 17 فبراير (R.N.N Lybia)، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

<https://facebook.com/17libya/?fref=ts>

المعلومة، ونبض الشارع غير الآمن عموماً، مما يجعل عمل الصحفيين والمراسلين محفوفاً بالخطر، فكانت بذلك هذه الصفحة واحدة من مصادر التزود بالأخبار وجديد الحراك الثوري اليومي.

توقفت الصفحة عن النشاط، منذ آخر خبر تم بثه عبرها عن نقل عدد من مصابي الثورة الليبية من ميناء "مصراته" لتلقي العلاج بواسطة باخرة تركية وتحت حراسة عدد من الطائرات، بتاريخ 04 أبريل 2011.

ب. صفحة "انتفاضة 17 فبراير 2011 - لنجعل يوماً للغضب في ليبيا": أسست الصفحة قبل انطلاق الاحتجاجات في ليبيا، وقد كانت منصة حشد وتعبئة⁽¹⁾، ولعبت دورها في إطلاق الحراك الثوري، وذلك بفضل المادة التي كانت تنشرها تباعاً، من بيانات وأخبار ومعلومات، بالإضافة إلى مقاطع فيديو وتسجيلات صوتية تفصح ممارسات النظام التسلطي الحاكم وتصرفات رموزه ورجاله، إضافة إلى تحليلها بالصورة والفيديو لفساد الحياة السياسية والاجتماعية، وكشفها مثالب نظام الحكم الجماهيري من خلال ما كانت تحرص على تزويد المواطن به من مادة إعلامية غزيرة. وقد توقف النشر بها من تاريخ 24 ماي 2011، وذلك بمنشور من كلمتين (انتهت اللعبة) (Game Over!!!).

أما على موقع التواصل الاجتماعي للفيديو التشاركي (Youtube)، فيحرص الناشطون الليبيون عبره على نشر كل ما له من علاقة بحركتهم الثورية التي اندلعت في 17 فيفري 2011، حيث يوجد ما لا يحصى من مقاطع الفيديو وقنوات (Youtube) التي يُحمل عليها كل ما فيه توثيق لمرحلة حكم "القذافي" وخطاباته ومواقفه وبعض كلامه، والذي ينشره الناشطون عادة بإدخال تعديلات عليه بغرض التهكم والاستهزاء والسخرية، بالإضافة إلى مادة كبيرة من أخبار الحراك منذ أول يوم بدأ فيه، كما نجد على الموقع أخبار الوضع الأمني والسياسي في البلاد، والتي توثق وتُأرشف لمرحلة ما بعد نهاية نظام "القذافي"، وسلسلة التحولات التي عرفتها ليبيا، إن على الصعيد أو الاجتماعي أو الثقافي أو حتى الديني والعلمي.

الفرع الثاني: تراجع التأثير وانحسار دور المجال الافتراضي العام في ليبيا واليمن:

بعد فترة لم تكن بالطويلة من الإقبال الكثيف على وسائل الإعلام الجديد وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع اليمني والليبي، ساهمت خلالها بشكل ملفت للانتباه في أداء وظيفتي الإعلام والتعبئة، شهدت مرحلة أخرى انحسر خلالها دورها وتراجع أداءها وبهت تأثيرها بشكل ملحوظ، حيث بدأت الأنظار تتوجه إلى الإعلام التقليدي الثقيل، وعاد الاهتمام مجدداً وبشكل فجائي إلى أفضية الإعلام الجماهيري وإلى شاشات الفضائيات العربية والأجنبية التي لم تقدم استقالتها من تغطية أخبار الحراك اليمني والليبي منذ ما قبل انطلاقه، وظلت متواجدة في ساحات التغيير في اليمن ومع الشباب الناثر في الشوارع والميادين الليبية.

هذه الصورة من تراجع الدور التأثيري في الأحداث التي كانت تصنعه وسائل الفضاء الإلكتروني بدت مختلفة عن تلك التي صنعتها ذات الوسائل في حراك الثورة التونسية والمصرية وحتى السورية، حيث ظلت تعمل على إتمام الصورة الناقصة لدى

¹ - انتفاضة 17 فبراير 2011 - لنجعل يوماً للغضب في سوريا، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

<https://facebook.com/102485773164676>

المواطن التونسي والمصري حتى لحظة الإعلان عن سقوط رؤوس النظام، تواصل نشاط المؤطرين للحراك عبرها حتى تلك اللحظة ودخول البلدين المرحلة الانتقالية التي تلت المرحلة الأولى، وفي سوريا، ورغم تشابه الظرف مع الحالة الليبية واليمنية وتحول الصراع حول إسقاط النظام من طابعه السلمي إلى استخدام العنف المفرط واللجوء إلى عسكرة الحراك فإن مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الجديد ظلت محافظة على ريادتها في تسويق الأداء الثوري عبر أقيمتها وتشهد تفاعلا وتعاطيا محتما مع الجمهور المستقبل لرسائلها.

في الحالة اليمنية والليبية أعتبر دخول وسائل الإعلام الجديد والانترنت على الخط، ضربة لوسائل الإعلام الوطنية التقليدية المنبوذة، ذلك أنه فتح الباب عبرها للمناقشات السياسية وللنخبة الجديدة داخل هذه المجتمعات (1)، غير أن الواقع كشف عن تغيير أصاب هذا الطرح بعد حوالي شهرين من بداية الحراك الليبي و 10 أشهر من بداية حراك اليمن، لكن المفارقة تجلت في أن انحسار دور الإعلام التفاعلي الجديد لم يكن لصالح عودة المضمون الإعلامي النظامي إلى تصدر المشهد من جديد بل بقي منبوذا وغير موثوق به، إنما كان لصالح الإعلام التقليدي وشبكة الفضائيات العربية والأجنبية التي استلمت مهمة الإعلام ونقل صورة الحدث على الأرض إلى الجمهور المحلي والعالمي، وتجلت أهم أسباب هذا الانحسار وتراجع التأثير في المحيط الإعلامي إلى توافر عدة أسباب أهمها:

أولا: طبيعة المجتمع القبلي والعشائري وتأثير ثقافة الولاء:

تميزت التركيبة المجتمعية في عدد من الدول العربية بالطابع العشائري والنمط القبلي والتي تقوم على عناصر التمحو حول وحدة القبيلة والإيمان بسموها ورفعتها والانقياد التام لأحكامها وقوانينها التي تعارف عليها حكامها وأصحاب الرأي فيها، إضافة إلى عامل هام وهو الولاء لشيخها وزعيمها ولأهله تماما قد يعلو في كثير من الأحيان على ولاءه للدولة السياسية ونظام حكمها المدني أو العسكري، في ليبيا "يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية فيها، حيث اعتبرت القبيلة عنصرا أساسيا من مكونات المجتمع الليبي، والولاء القبلي يلعب دورا كبيرا في النظام السياسي الليبي" (2)، كثيرا ما كان يراهن عليه في كل مرة يكون في معرض تمرير سياسات معينة أو تنفيذ أجنداث، وطنية كانت مثل الانقلاب على نظام السنوسي سنة 1969، وتنفيذ رؤيته الخاصة بالدولة واعتماد النظام الجماهيري وتقسيم السلطات والإدارة المحلية، أو كانت دولية كانت مثل تبرير خروج ليبيا من الفضاء العربي إلى المحيط الإفريقي حيث وجد "القذافي" مرتعا مناسباً لإرواء نهمه للسلطة وحبه وهوسه بالزعامة، حيث ساهم النفوذ على أساس الولاء القبلي والعشائري وتسهيل مجمل هذه السياسات ووضعها موضع التنفيذ.

¹ - JULIEN SAADA, *Révoltes dans le Monde Arabe: une révolution Facebook?* Op. cit

² - أنور محمود زناقي، القبائل الليبية ودورها في تقرير مصير البلاد، متوفر على الرابط التالي: موقع صحيفة البيان الإماراتية، <http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1412>. تاريخ الزيارة: (2016/05/16).

يمثل اليمن أيضا واحدا من النماذج العربية البارزة في حضور القبيلة داخل المشهد السياسي، "فالدولة الحديثة تكونت في إطار مجتمع يتسم بتركيب اجتماعي قبلي فاعل سياسيا واجتماعيا، فانتماء الأفراد إلى القبائل يتميز بحتمية اجتماعية" (1)، وتعلو هذه الحتمية الاجتماعية حتى على الانتماء السياسي كالانتساب إلى الأحزاب أو مؤسسات الدولة.

عند انطلاق الحراك الثوري في اليمن ثم في ليبيا عن طريق نقل الحراك من المجتمع الافتراضي ووسائل الإعلام الجديد إلى ساحة العمل الفعلي الواقعي في ساحات التغيير والميادين العامة، كان هناك اعتقاد صاحب هذا النشاط تعلق أساسا بتحول النشاط الافتراضي المطالب بإسقاط النظام إلى حراك افتراضي ذا طبيعة قبلية أو عشائرية، وبإمكانية تلون الصفحات والمجموعات على (Facebook) أو قنوات (Youtube) الداعمة لهذا المسعى بلون التنوع العشائري الذي يمتاز به، حيث كان هذا السيناريو أملا يحذوا نظام الحكم اليمني أو الليبي من أجل اللعب على ورقة الولاء وبث التفرقة بين النشاط على أساس الانتماء إلى القبيلة ووجوب الولاء والطاعة لمرجعيات العشيرة وشيوخها، لكن هذا الأمل لدى النظام سرعان ما تبخر عندما سارعت الصفحات الناشطة في المجال الافتراضي إلى تغليب المصلحة العامة الواسعة على الأفق العشائري الضيق، وذهبت في طريق العمل الوطني الحر بعيدا عن أي إملاءات تخص الخط التحريري العام لهذا الفضاء والذي حاولت القوى المؤثرة في النسق القبلي المقرب من النظام السياسي الدفع باتجاهه.

مع أن هذا الاعتقاد لم يتحقق ولم تنشأ صفحات أو مجموعات على أساس قبلي إلا النذر اليسير الذي لم يكن معروفا وليس له فاعلية ولم يكن له تأثير مطلقا، بحيث ظل الخط التحريري لكبريات الصفحات والمجموعات على (Facebook) أو قنوات (Youtube) أو حتى حسابات (Twitter) على قلبها محافظ على الانتماء إلى الوطن والترفع عن الحسابات الضيقة، في صورة أوحث للجميع أن الحراك حراك وطني بالفعل يجمع كل أطراف المجتمع، لكن نجاح اتجاه آخر في التخفيف من تأثير الشبكات الاجتماعية في الحراك بعد مرور أشهر على انطلاقه، وهو غزو هذه الفضاءات التي ظلت تحافظ على ولائها للوطن من طرف أفراد يحملون فكرا قريبا ويدافعون عن مصالح عشائرية أو هكذا بدوا من خلال مشاركاتهم وكتاباتهم وحملاتهم على صفحات هذه المجموعات الافتراضية، مما جعل هذه الأخيرة تعج بمهازرات ونزالات هؤلاء ضد خصومهم ممن ينتمون إلى التيار الوطني أو حتى أولئك الذين ينتمون إلى قبيلة عدو أو عشيرة منافسة أو بينها خصومه، ليتحول المجال الذي أريد له خدمة التوجه العام بإسقاط النظام وبناء دولة على أساس ديمقراطي حقيقي إلى فضاء يتبادل فيه "الدخلاء" كل الأوصاف المشينة والعبارات المسيئة لهذه القبيلة وتلك العشيرة، مما أفقد كثيرا من هذه الفضاءات عنصر الثقة التي كانت تحوزه من طرف متابعيها، وأدى بكثير من أعضائها إلى هجرها والتحول نحو فضاءات أخرى يجدون فيها ضاللتهم المعرفية والإخبارية، ذلك رغم استماتة النشاط المؤسسين لتلك الصفحات في الدفاع عن صروحهم الافتراضية بتتقية خطها طرد الأعضاء الحاملين للفكر الفتوي وحذف مشاركاتهم ومنشوراتهم.

ثانيا: عسكرة الانتفاضة وتلاشي مساحات الإعلام الجديد:

¹ - محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسولوجية للتورتين التونسية والليبية، مرجع سبق ذكره، ص

لم تحمل صورة الحراك الثوري الذي اندلع في كل من اليمن وسوريا شهر فيفري 2011 ذات الصورة شبه الوردية والحالمة نسبيا التي تلون بها الحراك التونسي والمصري من قبل، ذلك أن ثورتَي تونس ومصر، ورغم أنها شهدتا أعمال عنف وسقوط العديد من القتلى وحالات تشنج وكر وفر ومواجهات دامية أحيانا، إلا أنهما لم يشهدا دخول الجيش على خط المواجهة رغم أنه المؤسسة التي "تستحوذ على وسائل القوة والإكراه، كما أنها المؤسسة الأكثر تدريبا وتنظيما وانضباطا مقارنة بباقي المؤسسات"⁽¹⁾، لكنها ظلت حريصة على مراقبة الوضع العام في الدولتين بما يتماشى مع مصلحة الشعب وأمن المجتمع، ف"المؤسسة العسكرية في تونس ومصر قد قامت بدورها في حماية الدولة ولو على حساب رأس النظام، نتيجة وجود بنية دولية راسخة، أما بنية الديكتاتورية الوراثية في سوريا وليبيا فهمشت مؤسسة الجيش وحطمته جزئيا في سياق تحويل الدولة إلى بنية "مافوية عائلية"، وهذا ما قاد إلى تحول الثورة إلى حرب طاحنة"⁽²⁾.

لم يسلم اليمن بدوره من بعض سواد الصورة الثورية، فرغم أنها بدأت سلمية ومناذية بإسقاط النظام ومجموعة كافة الأطياف السياسية والقبلية والعشائرية تقريبا على مذهب واحد، إلا أن ظروفها قادت إلى تحول القطار عن بعض سكتته عندما انزلت اليمن بثورتها نحو مجهول ظاهره حماية البلد من شبح التمزيق وخطر الانهيار، وباطنه القضاء على الحراك في مهده ومنح النظام جرعات أكثر ليواصل عيشه جاثما على صدور الناس، حيث شهدت ساحات اليمن الثورية وميادين التغيير سقوطا لكثير من الأرواح دفعة واحدة على يد الموالين للنظام ورجال رجاله، ثم أخذ المشهد يتطور ليصل إلى مراحل احتقان بين بعض مكونات المجتمع، فيشهد هذا الأخير استقطابا شديدا بين المتنازعين الذين دخلوا مرحلة الصراع المسلح ثم التمرد ثم الانقلاب ودخول العاصمة اليمنية والاستيلاء على مرافق الدولة وعزل الرئيس وحصار داره وقصره، لتزداد قتامة الصورة أكثر عندما أصبح للصراع في اليمن وجه دولي وإقليمي، بتدخل الجارة الشمالية عسكريا بعد مراحل زمنية كانت مساعدتها لليمن في شكل دبلوماسي، من رعاية للمفاوضات إلى اقتراح المبادرات والخطط، لكن ولاعتبارات متعلقة بتضيق هامش نفوذ الدولة الأكثر عداء لها وهي إيران، عمدت إلى الدخول في حرب مباشرة مع أنصار "الحوثيين" الذين خرجوا على سلطة النظام الوليد والرئيس الجديد.

لقد كان ظاهر النزاع المسلح "السعودي - الحوثي" مساعدة للنظام السياسي الجديد والشرعي على بسط قوته وتحقيق مبادئه على أرض اليمن، أما باطنه، فقد كان صراعا إقليميا ذا طبيعة وسمة مذهبية تقصد السعودية من وراءه إغلاق كل منفذ تحاول إيران فتحه من أجل موطن قدم لها في مناطق النفوذ التقليدي للمملكة العربية السعودية.

هذا الوضع الجديد الذي ميز طبيعة الصراع بين نشطاء اليمن وليبيا ضد قوة النظام الذي كان يحكم الدولتين، أخرج الحراك من طابعه السلمي الشعبي إلى نسق عسكري ذا طبيعة ديموية، استعمل فيها أطراف النزاع مبدأ "عض الأصبع" في مشهد أشبه بحرب استنزاف يحاول كل طرف فيه حسم المعركة لصالحه بأي ثمن وبأسرع وقت ممكن.

لجأت كثير من قطاعات المجتمع في ليبيا أو في اليمن، إلى استثمار التكنولوجيا الجديدة ووسائلها التواصلية، واستطاعت من خلال استخدام تلك الأدوات من تجاوز العديد من القيود التي كانت تفرضها الدولة والنخب السياسية على العمل السياسي في

¹ عبد الحق فكرون، "أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² إلياس حوري، "نحو شرعية أخلاقية في زمن الثورات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أوساط الشباب والطلاب، كما نجحوا من خلال توظيفها في إيجاد فضاء بديل خاص بهم" (1)، وعملوا من خلاله على ممارسة العمل الإعلامي والتعبوي، واستخدموه لنقل الصورة إلى خارج اليمن وليبيا لتعريف الرأي العام العالمي بأنفسهم ومبررات حراكهم والسعي لكسب الدعم والتأييد، غير أن التحول إلى واقع أصبحت تصنعه آلات المؤسسة العسكرية بكل ضراوة وقوة ودموية، قد انتزع من وسائل الإعلام الجديد بيئتها الحاضنة وقطع عنها مورد بقاءها وهو شبكة الانترنت، فحتى إن تمكن النشطاء من تصوير الحدث أو تسجيل الخبر باستعمال آلة تصوير أو هاتف محمول، فإنهم سيصطدمون بحائل نقل المادة المسجلة إلى الفضاء الإلكتروني، ومنها إلى مسامع الرأي العام وقنوات الإعلام الأخرى التي تنتظر مادتهم، حيث لم تكن الشبكة متاحة وعاملة في كل مكان، خاصة ساحات النزال العسكري ومناطق النزاع عالي التوتر.

إن عسكرة الحراك ومحو الصورة السلمية للثورة، أدى بالضرورة إلى تراجع محسوس في أداء وسائل الإعلام الجديد على الأرض، سواءً في ليبيا أو بشكل أقل في اليمن، مرد ذلك هو تلاشي المساحات التي كان هذا الإعلام يمارس منها وفيها وعبرها وظائفه التعبوية والحشدية والإعلامية، حيث أن هذا النوع من الإعلام يأخذ صفة "الإعلام الناعم"، فهو يستعمل أدوات تكنولوجية ويستخدم وسائل تقنية، حيث يتنافى وجود ذلك كله في ساحات تملأها المدفعية وتحرسها الدبابات وتقطع سكونها أزيز الطائرات وأصوات أقدام الجنود تدك الأرض وأصوات القنابل ساقطة أو متفجرة.

ثالثاً: تنوع الفاعلين وتقويض خاصية اللاقائد:

كان انفتاح محيط الحراك اليمني والليبي على أطراف أخرى وفاعلين جدد غير أطرافه الرئيسية المتمثلة في السلطة السياسية ونشطاء الثورة، قد ساهم بشكل واضح وجلي في انحسار تأثير الإعلام عبر وسائط المجال الإلكتروني، وتراجع أداء وسائل الإعلام الجديد، ووقع اللجوء إلى فضاءات إعلامية أخرى لتوصيل الخبر وإيجاد المعلومة كالفصائيات العربية والأجنبية، والصحف المحلية والعالمية، وبقي الإعلام الجماهيري المملوك للسلطة مندوباً ومعاقياً من طرف جل أفراد المجتمع.

دخول فاعلين جدد على خط الأزمة التي صنعها الحراك الثوري المنادي بإسقاط النظام فاجأ النشطاء عبر الفضاء الافتراضي، وشعر معه المتعاملون داخل المجال الإلكتروني أن دورهم في تراجع، لإيقانهم أنهم لن يكونوا قادرين على تغطية الصراع في شكله الجديد، لأن وسائل الإعلام التي بين أيديهم لم تكن مؤهلة لممارسة هذا النوع من التغطية، "حتى وإن كانت نسبة التفاعل الإيجابي والسلبى تختلف من وسيلة اجتماعية لأخرى، إلا أن قدرتها على المضي قدماً في عملها تحت ظرف تدخل الناتو في ليبيا أو التدخل السعودي في اليمن ستكون محدودة" (1) ولن تؤتي ثمارها كما يجب.

¹ محمد عبده بدوي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب المصري: دراسة تطبيقية على موقع فايسبوك"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

¹ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن بسبب التصييق الإعلامي ، ، متوفر على الرابط التالي: موقع شبكة مأرب برس الإخبارية، http://www.marebpress.net/new_details.php?sid=116648 ، تاريخ الزيارة: (2016/05/25).

1. **تدخل حلف شمالي الأطلسي في ليبيا:** لقد أطرت وسائل التواصل الاجتماعي بداية الحراك الشعبي ضد النظام، بل كان لها سبق في إطلاقه منذ البداية في 17 فيفري 2011، وظلت طيلة الفترة الأولى متابعة ليوميته وناقلة لأخباره، واعتبرت المصدر الأول للمعلومة وأكثر الوسائل في درجة الوثوق والمصداقية، ذلك أن "ضعف فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي في أي حراك لا يفسر فقط من زاوية انفتاح السلطات السياسية أو انغلاقها على التطور التكنولوجي، وإنما يعود إلى الوضعية الاقتصادية للبلد"⁽¹⁾، ولأن البلاد لم تكن بذلك الضعف الاقتصادي العام رغم أنها تعتمد فقط على تجارة المحروقات، فقد كان ذلك عاملا أساسيا في ضمان جودة وفاعلية الإنتاج الإعلامي بواسطة أدوات الإعلام الجديد.

بعد دخول الجيش النظامي الليبي على خط المواجهة مصحوبا بكتائب أخرى في مواجهة قوة الثوار الليبيين المتواضعة، وعندما كانت قوات النظام على مشارف عاصمة الثوار "بنغازي"، تمكنت فرنسا من دفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره رقم 1973 القاضي بإقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا يمنع فيها التحليق، ثم دشنت تداعيات القرار بهجمات جوية على مواقع الجيش والكتائب المتقدمة بنجاح نحو خندق الثورة ووأدها في بنغازي، وأسفر التدخل الجوي المتتالي عن ترجيح كفة مناوئي النظام وأعادوا تغيير كفة ميزان القوة لصالحهم.

هذا الوضع، أعاد مهمة تغطية الحراك إعلاميا ونقل الخبر والمعلومة إلى وسائل ذات قدرة أكبر وفاعلية وتأثير أقوى وخبرة أطول في هذا المجال، وهي الفضائيات والإعلام الثقيل، وتراجع دور الإعلام الجديد ولم تظهر تغطيته إلا في نقل صورة أو مقطع فيديو من القناة أو الفضائية المتابعة للحراك العسكري.

بالإضافة إلى حجم الاهتمام الذي أولته قنوات تلفزيونية ليبية وليدة في مرحلة "ما بعد القذافي" تحاملا على الموقف الجزائري بشأن تعاملها مع حدودها، فقد قامت فلسفتها على "أن الحراك الذي ميز عددا من دول العالم العربي وشمال إفريقيا بالذات من شأنه أن يؤدي إلى إعادة بناء النظام الإقليمي وتهديد استقرار القوة في المغرب العربي، مع وجود هامش متسع من اللااستقرار السياسي والأمني تجري ملاحظته، فالتطورات الأمنية التي عرفتها ليبيا جعلت من الجزائر تنتبه لإعادة دراسة مسألة نفوذها الأمني على الحدود مع هذه الدولة"⁽²⁾.

2. **التداخل في المشهد اليمني وموقع أحزاب اللقاء المشترك:** على غرار المشهد في ليبيا بفعل دخول أطراف أخرى معادلة الصراع مما قوّض قدرة وإمكانيات الإعلام الاجتماعي في لعب دور حيوي في مسألة الانتقال الديمقراطي، فقد شهدت

¹ - سمير محمد شحاتة، الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعية العربية والحراك السياسي العربي، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة الديمقراطية، <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=511>، تاريخ الزيارة: (2016/02/07).

² - Cherif Dris, « **La politique étrangère algérienne à l'épreuve des révoltes arabes : entre considérations internes et impératifs stratégiques** », Communication présentée lors de la conférence internationale : «Les changements stratégiques en Méditerranée post Printemps Arabe», Organisée par le Centre des Etudes et de Recherche sur l'Afrique et la Méditerranée (CERAM), Ecole de la Gouvernance et d'Economie (EGE), Rabat, Maroc, le 10-mai 2012.

اليمن أيضاً تداخلاً في الصورة التي ارتبطت بالثورة الشعبية ضد النظام، وحاولت المضي قدماً وهي تحمل الشكل السلمي لتصل إلى نهاية حددتها بنفسها قبل بداية التحرك، وهي إسقاط النظام وتحجيد رموزه ورجالاته.

لقد تميز المشهد الذي أطر عملية التداخل بوجود زاويتين، زاوية داخلية سياسية وهي لجوء فصيل سياسي إلى خطف الثورة والحديث إلى النظام المترشح نيابة عن عدوه الحقيقي وهم الثوار ونشطاء الحركة التغييرية، أما الزاوية الثانية فقد كانت زاوية التدخل السعودي في شمال اليمن ضد قوات الحوثيين انتصاراً للسلطة اليمنية الجديدة، وقطعاً للطريق أما العدو الإيديولوجي (إيران).

في خضم الحراك الثوري الذي بدأ عنيفاً، وظهر مع مرور الوقت أنه يتجه نحو التصعيد وأخذ وقت أطول، ولكن مع وجود أفق ومنظور لدى الثوار والنشطاء أن النتيجة النهائية سوف تكون لصالحهم، وذلك لوجود دلائل وقرائن تقوي هذا الطرح وتدعمه مثل تجاوز الاستقطاب القبلي وعدم نجاح دعوات الالتفاف حول العشائرية وتفعيل مبدأ الولاء لأشخاص يحتلون مشيخة القبائل أو رؤوس العشائر، في خضم ذلك كله ظهر طرف سياسي وهو "أحزاب اللقاء المشترك" (1) منضوية مع بعضها في شكل تنظيم موحد، وأندرت إلى تقاسم طاولة الحوار مع النظام من أجل إيجاد مخرج للأزمة، في حين أن هذا الطرف لم يكن يوماً طرفاً في أزمة الحراك الثوري الديمقراطي، مما جعل الناشطين في المجال الافتراضي يتجهون نحو توحيد جهودهم من أجل سحب البساط من تحت أقدام هذه الأحزاب، والدفاع عن طرحهم بأنهم أصحاب الحق الحصري في تقرير مصير حراكهم، وهم من يقبل أو يرفض الجلوس إلى التفاوض مع النظام الآيل للسقوط.

فكان هذا الحراك داخل أقدية الإعلام الجديد حول دخول فصائل سياسية أخرى على خط الأزمة مع النظام، بالإضافة إلى صورة الحرب التي تشنها السعودية وحلفاءها إلى الشمال من اليمن، كلها أسباب ساهمت في انحسار تأثير الإعلام التواصلية الاجتماعي في الحراك الثوري في اليمن.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

لقد اعتبر الحراك الثوري الذي عرفته تونس بدءاً من ديسمبر 2010 فاتحة الهبات العربية في سبيل سعي قطاع هام من الشعوب العربية إلى استرجاع حقوقها والتمكين لقيم الديمقراطية من أن تنغرس في مجتمعاتها، وذلك من واقع ما عاشوه من ظلم وقسوة الأنظمة التي تشبثت بالحكم ورفضت مبادئ التداول على مواقع المسؤولية والاحتكام إلى إرادة الشعوب بوصفها صاحبة الحق في اختيار حكامها.

¹ - هو تكتل لأحزاب المعارضة الرئيسية في اليمن، وقد تم تأسيسه في 06 فيفري 2003، عندما أيدت مرشحاً مشتركاً معارضاً للرئيس "علي عبد الله صالح" في الانتخابات الرئاسية اليمنية لسنة 2006، وقد حصد 22% من الأصوات. ولعبت أثناء أحداث "الربيع العربي" المتصلة بالحراك في اليمن عام 2011 دوراً مثيراً للجدل في عملية انتقال السلطة من صالح إلى النظام الجديد.

يتشكل التكتل من أحزاب المعارضة اليمنية: "حزب التجمع اليمني للإصلاح والتنظيم السبتمبري الديمقراطي" و"مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة" المؤسس سنة 1999 والذي ضم كل من: "الحزب الاشتراكي اليمني"، "التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري"، "حزب البعث العربي الاشتراكي القومي"، "حزب الحق" و"اتحاد القوى الشعبية اليمنية".

ثم شهدت المنطقة العربية انتقال شرارة الحراك إلى مصر في بداية 2011 ثم ليبيا واليمن مروراً بسوريا، بمساعدة الفضاء الافتراضي العام، والذي كان له دور هام وبارز ومؤثر في تشكيل رأي عام رافض لوجود الأنظمة السياسية بشكلها القديم، ومناد بزيادة في هوامش الحرية وتمكين الشعوب من حقوقها وعلى رأسها العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي.

من أبرز ما استنتجه الباحث من خلال الفصل الثاني:

1. إن للحراك في الفضاء الافتراضي دور هام في دفع الجماهير نحو إسقاط الأنظمة السياسية التي كانت حاكمة في تونس ومصر، حيث مثلت أدوات الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي وأبرزها (Facebook) و (Youtube) الآليات التقنية والوسائل الاتصالية الرقمية التي استفاد منها نشطاء الانترنت من أجل تحقيق غاياتهم السياسية والثورية.

2. أثار ظهور التدوين السياسي وانتعاشه في مراحل لاحقة على اصطباغ العمل السياسي بلون تقني ورقمي في كل من مصر وتونس، وساهم في تكوين أولي لتقافة الإعلام والحشد والتعبئة والتحريض عبر مواقع ومدونات النشطاء الذين رغبوا في التغيير أو الإصلاح السياسي في بلدانهم.

3. كان للصور والفيديوهات التي انتشرت "لمحمد البوعزيزي" في تونس و"خالد سعيد" في مصر عبر المنصات الافتراضية وحسابات الشبكات الاجتماعية، الأثر الواضح في الدفع نحو الشارع ونزول الجماهير المحتجة إلى الميادين، حيث اعتبرت الصور وما تبعها بمثابة القطرة التي أفاضت فنجان الغضب والحرق والكره المستشري في نفوس قطاع كبير من أفراد المجتمعين التونسي والمصري ضد السلطة السياسية الحاكمة.

4. أثرت الشبكات الاجتماعية وساهمت بفعالية في صناعة رأي عام افتراضي وثوري وغير مهادن في كل من مصر وتونس، وتحول رواد ونشطاء الانترنت من خلاله من ميدان الحراك الإلكتروني (الشارع الافتراضي)، إلى ميدان الثورة الحقيقية (الشارع الواقعي).

5. كان لأدوات الإعلام الجديد أثر كبير في بيئة الحراك الثوري العنيف في ليبيا واليمن وسوريا، غير أنه لم يكن كالأثر الذي صنعته للحراك الافتراضي في مصر وتونس، حيث أثار النسيج المجتمعي والطبيعة السياسية لأنظمة الحكم في كل من ليبيا واليمن وسوريا بالإضافة إلى المشهد الفسيفسائي المرتبط بأطراف النزاع في عدم لعب الشبكات الاجتماعية للدور الأبرز في مسار التحول الديمقراطي في هذه الدول، حيث كان المجال الافتراضي العام في هذه الدول مزدحماً ومنوع الأفضية التفاعلية، تبعاً لعاملين:

أ. طبيعة وتحكم المجتمع القبلي والعشائري في اليمن وليبيا.

ب. تنوع الفاعلين وكثرة أطراف النزاع داخل المجال السوري، سواء الأطراف المتحاربة بشكل مباشر في الداخل السوري، أو الأطراف الإقليمية التي تتناصر بعضها واحداً من أطراف الصراع أو أكثر، أو تلك التي تبحث لها عن مناطق نفوذ.

الفصل الثالث:

أثر الحراك الافتراضي الناعم في فرض التوجه

الإصلاح في الدول العربية

المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية في المغرب والأردن على وقع الحراك في الشبكات الاجتماعية

المبحث الثاني: الإصلاح الاستباقي في الجزائر ودول الخليج العربي تماشياً مع موجة الربيع العربي

لقد ظل الاعتقاد قائماً في مقولة أن "نفس الأسباب تؤدي بالضرورة إلى نفس النتائج"، دوام هذا الاعتقاد كان يرجع إلى التجربة التي كانت تثبت دائماً صحة هذه المقولة التي ارتدت رداء النظرية أحياناً عند أولئك المتفائلين ، أو بعض الباحثين الذين كانوا يعتقدون بأنهم يربحون نصف الوقت المخصص لأبحاثهم ودراساتهم عندما يتعلق الأمر بدراسة ظواهر أو قضايا أو أحداث تعطي الانطباع لديهم بأنها متشابهة، ذلك بأنهم سيعمدون إلى دراسة واحدة من هذه القضايا أو الظواهر، ثم تعميم النتائج إذا توافرت نفس الأسباب في القضايا أو الظواهر الأخرى.

في حالة الحراك المجتمعي المفضي إلى الحراك الثوري الذي أفضى بدوره إلى إحداث تغيير يكاد يكون جوهرياً وراдикаلياً في خريطة منظومة الحكم العربية وفي الصورة النمطية للنظم السياسية العربية، والتي ظلت محافظة على نسقها وشكلها العام منذ عقود طويلة، وعندما فاجأ التونسيون العالم كله عموماً والمنظومة العربية خصوصاً بإحداثهم لثورة قلبت موازين المنطقة العربية رأساً على عقب وفاجأت الجميع بمن فيهم أكثر المتفائلين بوقوع تغيير في البناء المجتمعي والسياسي في الوطن العربي، انبرى بعض الباحثين وعدد من المفكرين إلى وضع تصور حول استمرار هذا المد الثوري والحراك المجتمعي والسياسي من عدمه، وقد ساروا إلى توافق أن الشرارة مادامت قد اشتعلت فإنها لن تنطفئ، وحيثما أن قطار التغيير والإصلاح قد غادر محطته فإنه لن يتوقف أو يعود أدراجه، وسوف يمر لا محالة على محطات الدول العربية واحدة بواحدة.

عاد هؤلاء في معرض تحليلهم إلى المقولة السابقة التي كادت أن تصبح حكمة، فانطلقوا من أن كل الدول العربية تقريبا تشهد حالة مماثلة للحالة التونسية، ملخصها أنها كلها تقريبا تحكمها أنظمة سياسية شمولية توصف بأنها بوليسية، وتشارك في وصف أن اقتصادياتها ريعية ومنهارة وغير متنوعة، وبأن موازين مدفوعاتها عاجزة ومجتمعاتها أمية وفقيرة، تحكم فيها الأجهزة الأمنية على مقاليد السلط وتكتم فيها على أنفاس الناس، فهي دول لا تشهد تنمية سياسية ولا تعددية حزبية ولا ممارسات ديمقراطية في معظمها، السلطة فيها غير منتخبة والأوضاع فيها غير مستتبة.

تشهد هذه الدول كلها تقريبا حراكا افتراضيا ناقما على الأوضاع وحانقا على النظام ويتحين الفرصة للنزول إلى الشارع ومجابهة النظام كما فعل النشطاء في تونس، ويكاد يكون (Facebook) صديق الجميع في كل هذه الدول.

وعليه، لم يكن لدى كثير من الباحثين وعدد من المفكرين أدنى شك في انتقال الشرارة بذات القوة وبنفس الكيفية إلى الدول الأخرى واحدة واحدة، وبأنها سوف تلقى -لا محالة- ذات المصير، وتسلسل إليهم شعور فياض بصحة قولهم عندما اندلعت ثورة بذات الشكل في مصر (جانفي 2011) ثم في اليمن وليبيا (فيفري 2011) ثم في سوريا (مارس 2011)، بعد ذلك سار الأمر إلى هدوء وبدأت نبوءات هؤلاء في الاصطدام على واقع جديد، حيث استقادت أنظمة عربية أخرى من دروس ما حصل في الدول التي عمتهما الاحتجاجات والمظاهرات، فعمدت إلى عمليات تتراوح بين الإصلاح الحقيقي لعدد من السياسات والممارسات التي كانت من قبل مسلمات لا تغيير فيها، وبين عمليات هي أقرب للتجميل والسطحية والصورية.

لقد وُجد هذا الواقع مفهوما جديدا لعمليات التغيير والحراك المفضي إلى الثورة عن طريق الحشد والتعبئة عبر الفضاء الإلكتروني نسميه "الحراك الناعم" الذي دفع عددا من الأنظمة العربية إلى انقضاء "شر" الثورة وفتنة شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" وذلك بممارسة الإصلاح الداخلي ولو بدرجات متفاوتة.

هذا الإصلاح الذي أتى من الحراك الناعم، ومن ذلك الذي أعقب الحراك الثوري في بعض الأنظمة الأخرى، بدأ يعيد الطريق لإقامة أعمدة للتحول الديمقراطي، ولكن بشكل جديد ونسق حديث، قوامه البيئة الرقمية وعماده وسائل الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية.

ومنه فإن الباحث سوف يتناول من خلال هذا الفصل وفي مبحثين ملف الإصلاحات الدستورية في "المغرب" و"الأردن" من خلال حراك الفضاءات الافتراضية وحركية الشبكات الاجتماعية، بالإضافة إلى مسألة الإصلاح الاستباقي في الجزائر ودول الخليج العربي إبان موجة الربيع العربي، على اعتبار الإصلاح السياسي والإصلاح الدستوري إنما يرتبطان بعلاقة قوية مع مفهوم التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية في المغرب والأردن على وقع الحراك في الشبكات

الاجتماعية

كثرت التأويلات التي تحاول قراءة ما حدث في الساحة العربية في غفلة من الزمن، حيث لم يكن أحد ينتظر حدوث هزة على الجانب الأيمن من اتحاد المغرب العربي، حيث ظل نموذج نظام سياسي تسلطي قائما منذ 1956 ولم يعرف سوى رئيسيين اثنين، ثم تفاجأ الجميع بانتقال الأمر إلى مصر كانتقال النار في الهشيم ثم ليبيا فاليمن ثم سوريا، دون إغفال الأردن واليمن مع بعض الاختلاف في الشكل، لكن بقيت الأداة واحدة وهي التهيئة والحشد عبر وسائل إعلامية والتفاعل من خلال شبكة الانترنت التي "وجدت الأجيال الجديدة من الشباب فيها ضالتها كفضاء اتحادي افتراضي شجع الالتقاء والنقاش الحر والتواصل التلقائي حول القيم الأساسية ذات البعد الإنساني المركزي، حيث قرأت على أنها نهاية العقائد الشمولية التي سيطرت في الحقب السابقة باسم الثورات القومية أو الاشتراكية أو الإسلامية"⁽¹⁾، وليست هذه النظرية الوحيدة حولها، فمنهم من كان ينظر إليها "على أنها عالم افتراضي لا يمكنه التأثير بشكل فعال على أرض الواقع، فيما يرى آخرون أنها شرارة التغيير، فالانترنت ليست عالما افتراضيا تسكنه الأشباح، بل هي وسيلة للتواصل تعطي العالم الحقيقي طريقة للتنظيم والتحرك ونشر الوعي والفكر"⁽²⁾.

حتى المعطى الإعلامي أخذ حصته من تأويل الحدث الذي أصاب المنطقة العربية، حيث ذهب اعتقاد آخريين إلى أن "غياب الشفافية والتدفق الحر للمعلومات والأخبار داخل العالم العربي إضافة إلى عدم إغارة اهتمام كبير للسياسات الإعلامية فيه، أدى إلى عفوية وارتجالية في رسم السياسات العامة"⁽³⁾، مما أوجد ثغرة أزمة في عدد من الدول العربية كان لزاما على الأنظمة السياسية التحرك لملاها.

الكلام هنا عن ثالث صنع خريطة جديدة من الربيع العربي، ولكن في مناطق أخرى من الوطن العربي، مثلت أضلاعه محاولة التأويل لقراءة صحيحة لما حدث، واتخاذ الإعلام التفاعلي وتجليات تطور شبكة الانترنت بيئة حاضنة للحراك وأخيرا اختيار بعض الأنظمة التحرك من أجل ملأ ثغرة الأزمة الحاصلة، وهنا بيت القصيد، حيث أصبح هذا التحرك التلقائي حاجزا دون مرور شعلة النار إليها.

لقد اعتبر تحرك المغرب والأردن والجزائر وعدد من دول الخليج نحو تفعيل "سياج دفاعي" أمام تقدم أسنة اللهب لها من مناطق اشتعال النار، خطوة على الطريق الصحيح حفظا لها من السوء وحماية من تأثر المجتمع وذهاب الدولة، لذلك فإن تحرك الأنظمة السياسية في هذه الدول من تلقاء نفسها ومبادراتها بعمليات الإصلاح يعتبر لا محالة مكسبا ذا بعد مستقبلي رغم أن المجال العام الافتراضي والحراك الذي ملأه كان محفزا وضاعطا ومعبا ودافعا نحو الجدية في السير على طريق الإصلاح والتغيير، وحائلا برقابته كي لا يكون تحرك تلك الأنظمة تجميلا أو ظرفيا أو وقتيا أو مناسباتيا فقط، حيث أن دروس الماضي لا

¹ - بشرى حسني الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² - وائل غنيم، الثورة 2.0، مرجع سبق ذكره، ص 89.

³ - محمد سعدي، الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير، متوفر على الرابط التالي: موقع جامعة فيلاديلفيا الأردنية، http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_ten/sadi.doc، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).

تزال ماثلة وتُنبئ كيف كانت الأنظمة العربية تمارس القمع والحراسة المشددة على الإسلاميين لئلا ينتشر العنف في المجتمعات العربية، غير أن الواقع يخفي نية كثير من الحكام التلاعب بقضية الإصلاح وجعلها وسيلة لربح الوقت⁽¹⁾.

بعد المفاجأة التي أحدثتها الاحتجاجات والمظاهرات في المدن التونسية ثم المصرية، وتدشينها لمرحلة جديدة تدق أبواب العالم العربي، وقيام جدل فكري بين من يعتبرها ثورة في ثوب مستعاد ومسترجع من التاريخ العربي الذي عرف عدة نماذج عنها، وبين من يراها مجرد انتفاضات أو نصف ثورة لأنها لا تحمل بداخلها عوامل التغيير الجذري للنظم القائمة، بدأ عدد من الأنظمة السياسية ينظر إليها بعين الريبة والحذر، خاصة بعد بروز مؤشرات على نجاح تحركها ووصول النشاط إلى تحقيق بعض أهدافهم، فأخذت تتحرك في خط سير تجاه قطع الطريق أمام تكرار ما حدث في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا على أراضيها.

عمدت بعضها كالمغرب إلى المبادرة بعمليات إصلاح بعضها جوهرية وبعضها صوري، من أجل امتصاص أي صدمة قد تأتي عبر استلهاش شعوبها من نشوة المنتصرين في عدد من الدول الأخرى، وذلك بموازاة تركها للمجال الافتراضي في حالة نشاط، ولكن بأعمال الرقابة عليه وقراءة أفكار النشطاء عبره لأنها علمت بقوته في إيقاد المشاعر وتعبئة الشارع وتجنيب الناس وأدركت باقتناع أن أي محاولة لغلقة أو تضيق الخناق عليه ستعود بالضرورة بنتائج عكسية، كما حصل في مصر "عندما حاولت الحكومة جاهدة لفترة نشاطات الشباب عبر الانترنت وتعطيل بعض المواقع الالكترونية وملاحقة عدد من المدونين واعتقالهم"⁽²⁾، لكنها فتحت بابا خفيا بإغلاق مجالهم عليهم لأنهم دخلوا عوالم أخرى لم تكن الحكومة تعرفها، ومن حيث أرادت صرف الأنظار عنهم، فإنها ساهمت في زيادة شعبيتهم والتفاف الناس حولهم، لأن كل ممنوع مرغوب.

أما غيرها من الأنظمة مثل الأردن فإنها استجابت لدعوات الإصلاح تحت ضغط الشارع الذي عبأته الوسائل التواصلية الحديثة، وتابعت حراكه وأمدته بالمعلومة والخبر، ونقلت إليه تجارب الآخرين وسليبات النظام وحفرته على المضي قدما لمشروعية مطالبه وإمكانية تحقيقها.

المطلب الأول: نشاط الشبكات الاجتماعية وقدرتها على فرض الإصلاح:

لقد بات العالم مقتنعا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن التطور الذي لحق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والنقد الرهيب والذي أضحت شبكة الانترنت تحققه، وكيف انعكس ذلك على القدرة الاتصالية والتواصلية لدى شعوب المعمورة والتنوع الذي أمسوا يملكونه في وسائل التواصل ومدى قدرتها وقوتها في إتاحة ما لم يكن متاحا للناس من قبل من سرعة في نقل الخبر وجودة في وصول المعلومة، لا بد أن يساهم بقسط وافر في تنمية الحياة المجتمعية وأن يؤثر في الحياة السياسية للناس،

¹ - بوحنية قوي. (2015)، "الإرهاب والتأثير على قيم السلم والوسطية - دراسة تفكيكية"، ورقة مقدمة ضمن الندوة الدولية حول: "ثقافة السلم والاعتدال في مواجهة التطرف العنيف" - المقاربة الموريتانية"، جامعة نواكشوط، موريتانيا، 15 أوت 2015.

² - Blaise Lemben, **La démocratie à l'ère numérique : la révolution Facebook, Google, Twitter**, Genève : George Edittion, 2004, P 78.

خصوصاً مع بداية تواتر الأخبار عن نجاح تجمع دعت إليه وسائل التواصل الجديدة هنا أو فوز مرشح استغل ذات الوسائل لتعبئة الجمهور هناك أو انسحاب رجل سياسة من معترك حزبي أو من هرم سلطة نتيجة خروج الموالين له عن سلطته لأنهم ساروا في فريق احتشد ضده بواسطة دعوات مضادة انطلقت من بيئة افتراضية.

صحيح أن الإعلام وحده لا يصنع التغيير ، وأن التغيير هو نتاج إرادة عامة، يحركها دافع الناس الطبيعي نحو هذا التغيير، والإعلام إنما هو "أداة من مجموعة أدوات ، حيث يقول (Michel Foucault) إن الثورة الإيرانية انتشرت بشرط الكاسيت، ولم يقل إن شريط الكاسيت الذي كان في حينها "إعلاماً بديلاً" هو الذي صنع الثورة، لذلك فلن هذه الإرادة بدون وسائل الإعلام الجديد قد لا تساوي شيئاً والعكس صحيح، فما جرى هو نتاج عوامل تفاعلت مع بعضها لتنتج لنا تغييراً بأسلوب لم يعهده عالمنا العربي من قبل، وغير أنماط حياتهم، مضافاً عليها مزيداً من التفاعل والتواصل⁽¹⁾.

لقد أصبحت للشبكات الاجتماعية قدرة أكبر من أجل رسم المعطى الديمقراطي، وذلك "بانفتاحها على الهواة وإتاحة الفرصة للجميع من أجل التواجد الاتصالي على المجال العام، وعليه فقد رسمت هذه الوسائل قطعة مع وسائل التواصل التقليدية، وصنعت لنفسها مجالاً افتراضياً جديداً، شبيهاً بالمجال العام الحقيقي الذي كانت تستحوذ عليه الوسائل الاتصالية التقليدية"⁽²⁾، حيث لم تقوى القنوات التلفزيونية العمومية المغربية، ولا تلك العمومية والخاصة في الأردن أن تفعل ما فعلته وسائل الإعلام الجديد في تهيئة الساحة لحدوث تغيير يمس النظام السياسي وعمل مؤسساته.

يشارك المغرب والأردن في تبني الملكية الوراثية نظاماً سياسياً، وتتحكم مؤسسة الملك وشخصه في دواليب السلطة التنفيذية، ويتقاسمان مع جل البلاد العربية الأخرى صورة شاحبة من الممارسة السياسية والتعددية الحزبية، حيث تسود ديمقراطية صورية عوجاء وثقافة سياسية عرجاء، ومع ذلك فقد قرأ النظامان درس الربيع العربي بشيء من الواقعية والثقة أن التغيير العنيف وموجات الاحتجاجات والمظاهرات الدموية يمكن أن تضرب من خلال التعبئة الافتراضية والحشد الفكري عبر منصات الإعلام الجديد، كأن الدوائر المسؤولة عن استشعار الخطر وقراءة الواقع فيهما قد تنبأت بأن الوقوف موقف المتفرج لا ينفع، كما أن التهوين والتقليل من أثر الحراك الافتراضي مآله الخيبة، فقد كان ديدن العديد من دوائر صنع القرار في مصر ترفع على أن ما جرى في تونس أرضيته في مصر مختلفة، حتى فوجئوا بانتفاضة الشباب يوم 25 جانفي.

هذه القراءة الواقعية، جعلت أنظمة الحكم في البلدين تقارن بين سيناريوهات ثلاث قد تعصف بالنظام السياسي، فقد يؤدي أي حراك إلى حالة "تمرد وعصيان" قد تطول مدتها وتؤدي إلى إراقة كثير من الدماء وتشتد فيها المواجهة وتتصاعد حدة الصراع بها وقد تؤدي إلى سقوط النظام، كما يمكن أن يؤدي هذا الحراك إلى "انفجار داخلي للنظام" وهي مرحلة تتولد عن طول أمد حالة التمرد والعصيان، بحيث يضعف النظام وتهتك قواه ويتعرض للتآكل الداخلي بتمرد أفراد من جيشه أو نضوب في مدخراته، لذلك كانت دوائر القرار في المغرب والأردن قد توافقت على نهج السيناريو الأكثر أمناً من مواجهة التمرد أو تفجير النظام، فذهبت إلى

¹ - بشرى جميل الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² Lucile MERRA, « Pour une sociologie des médias sociaux : Internet et la révolution médiatique », Thèse doctorat en sociologie non publiée, Paris : Université Descartes, 2013, P 133.

"التغيير الإصلاحي" وهو مبادرة النظام إلى تعديل سياساته وإصلاح مؤسساته وإعادة الثقة إلى المحكوميين بالانفتاح السياسي وتوسيع هامش الحرية الاقتصادية والتمكين لحقوق الإنسان وفك القيود على الإعلام⁽¹⁾.

لقد انفتح المواطن في المغرب كما في الأردن على شبكة الانترنت، حيث لم يكن النظام الحاكم يناصبها العداء، وانقطع الناس ليتعاملوا بها ويجعلونها ضمن اهتماماتهم ومعينا لهم على قضاء حاجاتهم، وكانت التفاعلات في مجتمع الانترنت "تفاعلات أفقية لا رأسية، حيث أن الشبكة لا رئيس لها، والمتعاملون في رحابها لا يتلقون تعليمات من أحد ولا يخضعون لرقابة أي جهة، فهم أحرار تماما ويمارسون حريتهم في التعبير عن أنفسهم"⁽²⁾، لذلك كان الاستثمار فيها كبيرا، واستطاع النشطاء عبرها أن يحرخوا النظام السياسي الذي ظل مغلقا أمام النشاط في العالم الحقيقي، حيث أن مطالب هذا الأخير التي ظل يناضل من أجل الوصول إلى جزء منها، وصل إلى جزء أكبر منها أولئك الذين ينشطون في مجتمع افتراضي، وعليه فإن الأثر الذي يتركه هؤلاء على استجابة النظام لهم وخشيته منهم سيكون لا محالة أكبر وأعظم.

الفرع الأول: منصات الحراك الافتراضي في المغرب والأردن:

لم يكن نشطاء الانترنت والعاملون في الفضاء الإلكتروني في الأردن والمغرب بعيدون عن تأثير ذات الفضاء في دول قريبة نسبيا وأخرى أبعد ممن تأثر الوضع العام فيها بتبعات الانخراط في الشبكات الاجتماعية، حيث آمن هؤلاء بأن "الثورة التي حصلت في نهاية القرن 20 في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد نقلت المجتمع الإنساني إلى عتبة عصر جديد، أصبحت المعرفة فيه محصلة مزج التكنولوجيا العالية والخبرة الإنسانية المتطورة"⁽³⁾، فانطلق كثير منهم في ارتياد الساحات الافتراضية على الانترنت أملا في صناعة "معرفة تواصلية" الغرض منها تأسيس مجال عام على الانترنت شبيه بالمجال العام على الأرض، وتكوين شبكة علاقات وبناء رأي عام موحد وتوحيد الجهود من خلاله من أجل النزول إلى الأرض في العالم الواقعي والدفع نحو تغيير سياسات الأنظمة القائمة وإبصال الرسالة بفسادها والتشجيع على الوصول إلى غد أفضل وتقديم بدائل للبيئة الداخلية من أجل اختيار الأسلم ضمانا لرفاهية الفرد وتحقيقا لمبادئ العدالة والحرية.

لم تتوانى مجموعات النشطاء في المجال الافتراضي العام المغربي والأردني في تأسيس عدد كبير من منصات التفاعل والتعبئة خدمة للهدف العام بالتغيير والإصلاح، ذلك باستغلال كافة وسائل الإعلام الجديد التي تتيح مجالا للحرية والإبداع بعيدا عن عين الحسيب أو مقص الرقيب.

أولا: الحراك المغربي على الشبكات الاجتماعية:

لقد ارتبط كل الحراك المغربي في المجال الافتراضي على اجتماع وتوافق النشطاء باختلاف أفكارهم وتنوع انتماءاتهم وتعدد مذاهبهم على حركة احتجاجية واحدة وهي حركة 20 فبراير، وهي عبارة تحمل دلالة الحركة الموحدة التي تهدف إلى تمثيل

¹ - للمزيد حول أنماط التغيير في النظم الحاكمة، يرجى العودة إلى: العياشي عنصر. (2014)، مرجع سبق ذكره.

² - جمال علي زهران، "الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 152.

³ - كمال عبد اللطيف، المعرفي والإيديولوجي الشبكي: تقاطعات ورهانات، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المجتمع بمختلف مطالبهم من الإصلاح إلى التغيير إلى الانفتاح إلى العدالة والحرية، وحتى أولئك الذين "شطحوا" بشعار إسقاط النظام، بالإضافة إلى دلالة "ميفاتية"، حيث أن اسم الحركة يحمل تاريخاً خروجها إلى الميدان ونزولها إلى الشارع يوم 20 فيفري، حيث لم يتأخر المغرب أيضاً باللاحق "بحراك الربيع العربي" في سنة 2011، وعليه فقد جاء يأتي المشهد في الفضاء الافتراضي ذا زخم وفسيفساء، رغم أن التاريخ موحد ورغم أن التوافق يكاد يكون موحداً أيضاً في الشكل العام للحراك، حيث سبق الاتفاق على سلمية الاحتجاج وبقاءه في حدود مطالب متعلقة بتحسين شكل النظام السياسي وانفتاح الحياة السياسية وتحرير الاقتصاد ورفع القدرة الشرائية ودفع الثالوث الهدام: الفقر والجهل والبطالة.

تحتل مقدمة هذا المشهد "صفحة ومجموعة حركة 20 فبراير"، حيث اعتبرنا مفتاح الحراك ومستودع التعبئة ومصدر المعلومة والخبر، عنوان النشاط مجموعة 20 فبراير بعبارة "الشعب يريد التغيير" (1)، وهي عبارة مستوحاة من نشاط البيئية الحراكية العربية في تونس ثم في مصر واليمن، ومع ذلك لا تتميز منشوراتها بالحدة أو العدائية تجاه النظام، بل تنقل صورة عن المغرب العميق وتنتشر عن البطالة والجهل والدعارة والتفاوت الاجتماعي، وأحياناً تنقطع للترفيه ولأخبار الحراك الثقافي، حيث تحصي حوالي 30500 عضو منتسب، أما "صفحة 20 فبراير الدار البيضاء" (2)، فهي أكثر حدة ويتجه خطها التحريري إلى العدائية ضد رموز النظام دون تجريح في شخص الملك، وتنقل أخبار الساحة الوطنية وتركز على الشأن السياسي، وتنتشر مقاطع فيديو عن تعامل الأمن مع المحتجين حول قضايا معيشية أو ترويحية. وقد أسهمت هاتان المنصتان بشكل مميز في التحضير وإطلاق الحراك الاحتجاجي سنة 2011.

في المشهد أيضاً عدد من الصفحات والمجموعات التي أطرت الحراك الاحتجاجي وتابعت رد الفعل الإصلاحي وغذت الرأي العام بالخبر وكانت سبيل الكثيرين في بحثهم عن المعلومة، مثل مجموعة "حرية وديمقراطية الآن" (3) حيث كانت تعتبر من أكبر المجموعات وأسبقها ظهوراً، وكان تركيزها على المجال السياسي دون غيره، وكان خطها التحريري ذا نبرة أكثر حدة حيث كانت تتحين الفرصة لتزفع شعار "إسقاط النظام" مع أنه ليس هدفاً للتوافق الحراك الشباني، لذلك سارع نشطاء آخرون إلى فتح مجموعة جديدة "جميعاً ضد مجموعة حرية وديمقراطية الآن" (4)، وقد ساهمت أيضاً دوائر مقربة من النظام في بعثها ودعمها، من أجل الإيحاء بوجود قطاع أكبر داخل المجتمع الحقيقي والافتراضي يدعم الحراك المشروع من أجل الإصلاح، ولكنه

1- حركة "20 فبراير: الشعب يريد التغيير"، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/groups/j20fevrier/?fref=ts>

2- حركة 20 فبراير الدار البيضاء، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/20FevrierCasa/?fref=ts>

3- حركة حرية وديمقراطية الآن _ المجموعة الرسمية، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/groups/MLEDM>

4- جميعاً ضد مجموعة "حركة حرية وديمقراطية الآن"، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/groups/175421975833767/?fref=ts>

لا يتبنى المنحى الراديكالي، وقد نجحت المجموعة الأخيرة في تشتيت الكتلة المنتسبة للأولى وأدت بالتالي إلى تقليص نمو عدد أعضائها⁽¹⁾.

أكبر وأشهر الصفحات في المجال الافتراضي المغربي حاليا هي صفحة " شبكة رصد"⁽²⁾، والتي تأسست في 20 فيفري 2011 وتعتبر ابنة للصفحة المصرية "رصد"، حيث تكفلت منذ بداية الحراك بمتابعة ونشر الأخبار العاجلة والتي كانت في أغلبها حقيقية⁽³⁾، كما اهتمت بمقاطع الفيديو القصيرة التي كان ينتجها "المواطن الصحفي"، وركزت على نقل المقالات والكتابات وآراء المفكرين في قضايا المغرب الراهنة، كما زادت أهميتها بتدعيمها بموقع الكتروني على الانترنت^(*).

في المشهد أيضا برزت منصات إلكترونية أخرى كصفحات " جماعة العدل والإحسان"⁽⁴⁾ على كل الشبكات الاجتماعية، وهي تنظيم إسلامي مغربي أسس سنة 1987 ويختلف عن الحركات السلفية ببعده الصوفي ويُميز عن الطرق الصوفية بنهجه السياسي المعارض، وتعتبر كل صفحات الجماعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي منبرا دعائيا لتوجه التنظيم الديني ومنصة للخط السياسي المعارض، بحيث تدلي الجماعة من خلال هذه الحسابات بدلوها في عدد من المسائل أبرزها قضايا الفساد السياسي والاقتصادي في دوائر الحكم سواء في القصر أو الحكومة أو الدوائر الرسمية، بالإضافة إلى تميزها بخط تحريري موضوعي مدعم بالصور ومقاطع الفيديو والوثائق الرسمية.

صفحة "تقشاب سياسي"⁽⁵⁾ على (Facebook) نموذج آخر للصورة الجديدة في نقد العمل السياسي بحيث تقوم على النقد الساخر والعنيف للوضع العام في المملكة، وتجذب إليها عددا معتبرا من الأعضاء، ممن تستهويهم الطريقة الحديثة في التعاطي الإلكتروني مع الشأن السياسي، كما تتناول مجموعة "صرخة الشعب المغربي"⁽⁶⁾ الشأن السياسي، وتنفذ الوضع الاقتصادي وتهتم

¹ - إسماعيل عزام، الحراك المغربي: صفحات ثورة وسط الفاييسوك، متوفر على الرابط التالي: موقع الجريدة الإلكترونية المغربية (Hespress) <http://www.hespress.com/57302/>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25).

² - شبكة رصد المغربية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/rassdmaroc2>

³ - إسماعيل عزام، الحراك المغربي: صفحات ثورة وسط الفاييسوك، مرجع سبق ذكره.

* - <http://www.rassdmaroc.com>

⁴ - صفحات وحسابات جماعة العدل والإحسان على الشبكات الاجتماعية:

- على (Facebook): [facebook.com/Site.Aljamaa](https://www.facebook.com/Site.Aljamaa)

- على (Twitter): twitter.com/Site_Aljamaa

- على (Youtube): [youtube.com/aljamaavideo](https://www.youtube.com/aljamaavideo)

الموقع الرسمي لجماعة العدل والإحسان: <http://www.aljamaa.net/ar/index/index.shtml>

⁵ - تقشاب سياسي (Humour politique II)، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/humour.politique.II/>

⁶ - صرخة الشعب المغربي (مجموعة عامة)، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/groups/115812848532002/>

بمشاكل المواطن اليومية، وتمتاز بخط تحريري مهادن مع السلطة ومؤسسة الملك، ولكنها حادة في نقد الوجود السياسية والإعلامية المغربية وتنقل تناقضاتهم.

جدول رقم (07): المنصات الافتراضية المؤطرة للحراك الثوري المغربي

عدد الأعضاء	اسم الصفحة ورابطها
501.271	شبكة رصد المغربية: https://www.facebook.com/rassdmaroc2
34.026	جماعة العدل والإحسان: https://www.facebook.com/Site.Aljamaa/
22.384	شبيبة العدل والإحسان: https://www.facebook.com/chabibajs/
17.542	صفحة 20 فبراير الدار البيضاء: https://www.facebook.com/20FevrierCasa
8.320	حرية وديمقراطية الآن: https://www.facebook.com/groups/MLEDM
3.456	تقشاب سياسي: https://www.facebook.com/humour.politique.ii
1.652	حساب الدعوة والإحسان: https://twitter.com/Site_Aljamaa

ثانيا: الحراك الأردني على الشبكات الاجتماعية:

مسألة الحركية والفعالية في الحياة السياسية الأردنية تعتبر إلى حد ما متجاهلة وعديمة التأثير، لأن النظام السياسي الأردني منغلِق أمام كل انفتاح سياسي، فلا تعدو الحياة السياسية فيه أكثر من حملات انتخابية باهتة بين مجموعة من الكيانات السياسية عندما تحل المواعيد المرتبطة بتجديد الهيئة التشريعية (البرلمان)، ثم تعود لتخفت في انتظار مواعيد انتخابية أخرى، مرد ذلك إلى عدم وجود مناصب ذات رفعة في الحياة السياسية يتم بذل الجهد الكثير للوصول إليها، فالملك منصبه وراثي وداخل الأسرة الهاشمية فقط، ومنصب رئيس الوزراء خاضع لرغبة الملك وبناء على التعيين لا الانتخاب، كما أن الاستوزار ليس مسألة ترشح وكسب ثقة الصندوق، بل هو تعيين من طرف السلطة الحاكمة.

هذا المناخ العام المرتبط بالحياة السياسية، انسحب على المجال الافتراضي المرتبط بالحياة السياسية، حيث لا يلاحظ مثل ذلك الزخم الذي يمتاز به المشهد المغربي في مجال التفاعل السياسي داخل المجال الإلكتروني، ف"الحراك السياسي يرتبط ارتباطا

وثيقا بالصراع الديمقراطي، فهو يقوم على أساس الممارسة السياسية والديمقراطية معا، وبالتالي فإن المجتمع لن يتطور ولن يتقدم قيد أنملة في اتجاه المشاركة الشعبية⁽¹⁾ من دون حراك سياسي تغذيه وتحركه الممارسة السياسية والديمقراطية، وهو ما يفتقر إليه الواقع السياسي الأردني، من حيث ضعف التعاطي مع قضايا السياسة عبر وسائل الإعلام الجديد وفي الصفحات الاجتماعية، ذلك أن المجال الافتراضي لا يمكن أن ينشأ من دون وجود مجال حقيقي عام يستلهم منه ويؤثر فيه.

ومع ذلك، فقد حاول النشطاء الأردنيون بناء مجال افتراضي تزامنا مع قيام الحراك العربي المناهض بالحرية والرفاه الاقتصادي، وقد ميزه عدد من المنصات العاملة عبر صفحات التواصل الاجتماعي وخاصة (Facebook) الذي رسم أولى خطواته في المجال العام الافتراضي منذ 2006، واستطاع أن يوجد لنفسه مكانا دخل النسيج (Tessu) الاتصالي⁽²⁾، وكان له تأثير واسع في مسائل مجتمعية واقتصادية وتربوية في الأردن، غير أن تأثيره في العمل السياسي ظل محدودا.

الصورة التي رُسمت للحراك الافتراضي من أجل مجارة الحراك العربي الذي بدأ قويا وشرسا في عدة مناطق، جاءت في الأردن باهتة وغير ذات فعالية، حيث ظهرت في المشهد صفحة " الحراك الشبابي الأردني "⁽³⁾، واستطاعت أن تجلب أكثر من 31000 مشترك ولكن في زمن طويل نسبيا، حيث دلت على عدم إيمان أكثر الأردنيين بدعوات التحريض والتعبئة لخدمة أهداف سياسية، حيث يظهر نوع من "المشاكسة" عبر منشورات الصفحة بين الإدارة والمنتسبين في التعليق على القضايا التي تحاول الصفحة تمريرها، لأن الأعضاء يتفاعلون مع المنشورات ذات الصبغة الاقتصادية أو ما يتعلق بأحوالهم المعيشية أو سياسة الحكومة في مجالات الإدارة المحلية أو الشؤون التربوية.

لجأ النشطاء إلى نمط المجموعات على (Facebook) أكثر من اعتمادهم على إنشاء الصفحات لأنها أكثر أمنا فيما يتعلق بالنشر والانتساب إليها، ولوجود القدرة لدى الأعضاء والإداريين على رفع مستوى التنسيب (إضافة الأعضاء دون إذنهم أو سابق علم منهم)، وأبرز تلك المجموعات توجد مجموعة " الثورة الأردنية ضد الملك عبد الله الهاشمي "، و"ثورة الأردن ضد عبد الله الثاني"⁽⁴⁾ ومجموعة " الثورة الأردنية"، والتي تعتمد على تنويع النشر في القضايا ذات العلاقة بدفع النظام نحو الإصلاح وإعادة ترتيب البيت السياسي الداخلي، فرغم أن عناوين هذه الصفحات وشعاراتها تبدو مرتقعة السقف ومحرضة للوصول إلى النموذج العربي في الحراك وهو الدفع إلى إسقاط النظام، إلا أن الخط العام لمجموع الأعضاء لا يتوافق مع خط الإدارة، لذلك لم تفلح هذه الأخيرة في سعيها للتعبئة ضد النظام، وذلك لوجود حصانة لدى السلطة وإيمان بها من طرف قطاع كبير من الأردنيين

¹ - مناور عبد اللطيف العتيبي، " الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013، ص 19.

² - Lucile MERRA, « Pour une sociologie des médias sociaux : Internet et la révolution médiatique », Op. cit, P 137.

³ - الحراك الشبابي الأردني ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/7erak/?fref=ts>

⁴ - مجموعة ثورة الأردن ضد عبد الله الثاني ، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/groups/138592106291846/?fref=ts>

الذين يرغبون في تصحيح الأخطاء وإصلاح الوضع العام، من دون الحشد والتحريض ضد وجود وسلطة وشرعية مؤسسة الملك وشكل النظام ومؤسساته.

الجزء الباقي في مشهد النشاط الحركي الافتراضي صغير جدا، وتتقاسمه مجموعة من الصفحات والمجموعات وحتى قنوات عبر موقع (Youtube)، ولكنها تنتمي إلى "الكيانات المجهرية" نظرا لعدم شعبيتها وقلة أعضائها وعدم فعاليتها منشوراتها، والتي تتراوح بين إعادة نشر ما سبقهم إليهم غيرهم أو ما تعلق بالفضائح أو الادعاءات أو الشائعات أو ما كان بغير دليل ولا برهان، ومنها "الثورة الأردنية"، "ثورة الشعب الأردني ضد الملك عبد الله"، "ثورة الشباب الأردني على فايسبوك"، بالإضافة إلى عدة مقاطع فيديو غطت بعض أخبار الاحتجاج ونقلت صورة حية من المظاهرات المطالبة بالإصلاح، وذلك في قناة " الثورة الأردنية 2012" على موقع (Youtube)⁽¹⁾، والتي بلغ عدد أعضائها 100 منتسب.

الفرع الثاني: فلسفة البيئة الافتراضية في التعاطي مع النظام السياسي:

تعتمد نشطاء الانترنت في المغرب والأردن ولوج الحركة الاحتجاجية والدعوة للمظاهرات والطلب من الجمهور الخروج من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي بغرض إعداده وتعبئته وتحفيزه، ومن ثمة إعادته إلى العالم الحقيقي مرة أخرى، مع بداية مظاهرات الشباب وانطلاق الحراك الثوري في عدد من الدول العربية بغرض إعطاء حراكهم زحما وشعبيته وإكسابه عوامل النجاح منذ البداية، لأنه سوف يكون حراكا ارتداديا يستفيد من قوة ونجاح الثورات التي سبقته في تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا، خاصة في ظل الجو المتشابه الذي يلف هذين البلدين أسوة بغيرها من أركان الوطن العربي التي تحركت فيها آلة الاحتجاج وعمتها "الفوضى الخلاقة" وأزيح بعض رؤوس الأنظمة فيها.

بعض نشطاء البيئة الافتراضية في المغرب والأردن استهلوا نشاطها بالتأكيد بأن حراكهم "سوف يؤدي حتما إلى تغيير في تركيبة النظم السياسية الحاكمة ونوعيتها، منذ بداية عهد الاستقلال إلى الآن، خاصة أنها ذاتها النظم التي روجت لها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما بأنها لا تسير مع نهج التاريخ"⁽²⁾، فكان ذلك مبررا لهؤلاء من أجل الترويج لفكرة عدم صلاحها ووجوب تغييرها.

ومع ذلك، فإن المسح العام على الانترنت لمختلف وسائل الإعلام الجديد التي شاركت في حراك المغاربة والأردنيين، من صفحات ومجموعات (Facebook) وقنوات (Youtube) وعدد من حسابات (Twitter) على قلتها يظهر أن فلسفة خاصة قد غلبت على مضمون هذه الوسائل، وصفحات التواصل الاجتماعي تبدو في مجالها مختلفة عن تلك التي كان ينتجها المجال العام الافتراضي في باقي نماذج الحراك الثوري العربي الأخرى وعمل على تصديرها من المجال الافتراضي إلى المجال الحقيقي، والتي تلقفها هذا الأخير وسار على خطتها التي رسمت افتراضيا حتى وصل هؤلاء الناشطون إلى تحقيق أهدافهم التي رسمت فلسفتها

¹ - قناة الثورة الأردنية (Youtube)، قناة على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/user/RoyaNews>

² - عبير الغندور، "ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي"، مجلة دراسات شرق أوسطية، تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، ع 67، 2014، (ص ص 13-37)، ص 13.

داخل المجال الإلكتروني، حيث "تتمكن من إخفاء شخصيتك الحقيقية، ويمكن أن تكتب ما تريد، وتعتبر عما تراه مناسباً بالشكل الذي يعجبك وتختار من تتحدث معه وعن ماذا..."⁽¹⁾، فالفلسفة العامة للمجال الافتراضي ينشئها الأفراد الناشطون فيه خاصة في ظل تمتعهم "بنسق المجهول" (Anonyme) وبعدهم عن دائرة الرقابة الخارجية.

الفلسفة التي رسمت داخل المجال الافتراضي في الحراك المغربي والأردني ارتكزت على خاصيتين جعلتا من هذا الحراك داخل البيئة الافتراضية مختلفاً عما سواه، وبالتالي فإن نتاجه ومخرجاته على الأرض كانت أيضاً مختلفة عما أخرجته الثورات العربية الأخرى، وما أفرزته من تغييرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتتلخص هاتين الخاصيتين في:

أولاً: تسقيف مطالب الجمهور وتحديد الإطار الحراكي:

لقد كانت النتيجة المحصل عليها في تونس (ديسمبر 2010) وفي مصر (جانفي 2011) وفي ليبيا واليمن (فيفري 2011) وفي سوريا (مارس 2011) عبارة عن خروج حقيقي لترتيب وفلسفة نشأت في العالم الافتراضي، بحيث أن السيناريو الذي انتهى إليها الحراك التونسي والمصري بسقوط النظام وتنحي "مبارك" وهروب "بن علي" كان هدفاً من أهداف النشاط في المجال الافتراضي والذي ترجمه الدفع إليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتحريض عليه بتعبئة الناس ضده، كما كانت النهاية التراجيدية "للقدافي" والخروج المذل لـ"علي عبد الله صالح" من نتاج الحراك اليمني والليبي أولاً، ثم لمرحلة الحراك عن طريق وسائل الإعلام التقليدية التي عوضت غياب الوسائل التواصلية الحديثة، ولكن الوسائل كلها (التقليدية والحديثة التكنولوجية) كانت قد ساهمت في رسم صورة سوداء عنهم وألبيت الناس ضدّهم وقدمتهم على أنهم فاسدون سياسياً ومنهارون أخلاقياً وذلك بكل وسائل التأثير والتعبئة، حتى سار حال نهايتهم كما شهد العالم كله.

يبدو أن البيئة الافتراضية للحراك الأردني والحراك المغربي قد وعت درس الثورات العربية، حيث أن "مواقع التواصل الاجتماعي لم تتجح في تأسيس مرحلة استثمار الثورة في مصر تحديداً من قبل الفئات الشابة، وذلك عندما استلم العسكر الحكم في أعقاب الإطاحة بنظام مبارك"⁽²⁾، وعندما رحل "بن علي" وترك السفينة بدون قيادة حقيقية، ما فتح الباب على قضية جد هامة، وهي عدم إعداد القيادة البديلة في صفوف النشطاء الذين يسعون لتفويض القيادة القديمة، وعليه، وبالنظر إلى هذه العوامل مجتمعة ومتفرقة، فكان نشطاء المجال الافتراضي العام في المغرب وفي الأردن توافقوا بشكل غير مباشر وغير مدروس ثنائياً، بأن يتم تحديد أهداف الحراك وتسقيف مطالب الطبقة المنتفضة بشكل عقلاني وقابل للتحقق، بدل فتح الباب أمام الغلاة والانتهازيين وحتى أولئك من عدم المتبصرين وغير ذوي الخبرة من المشرعين، وكبح جماحهم والحد من طموحاتهم تحقيقاً للنفع العام، ومنه أمكن تحديد أهم مطالب البيئة الافتراضية فيما يأتي:

¹ - ماكس ماكومز وآخرون، الأخبار والرأي العام: تأثير الإعلام على الحياة المدنية، تر: محمد صفوت حسن، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012، ص 47.

² - عبد الزهرة الركابي، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الثورة، جريدة المستقبل اللبنانية، الثلاثاء 20 أوت 2013، ع 4780، ص 19.

1. مطالب نشطاء الحراك الافتراضي في المغرب: يعتبر الهدف العام والغاية المراد الوصول إليها في حراك 20 فبراير 2011 هو دفع النظام السياسي الملكي المغربي نحو الإصلاح الداخلي، دون غيره من المطالب التي قد تطل الشأن السياسي، حيث أكد نشطاء الحراك المغربي عن انتفاء أي نية لديهم للدفع نحو برمجة هدف إسقاط النظام أو تفويض مؤسسة الملك.

فالبينة الافتراضية نأت بنفسها عن أي ترابط بين "أهدافها مع غايات وأهداف أية أحزاب أو تنظيمات دينية أو ثقافية في الداخل أو الخارج"⁽¹⁾، وصنعت الاعتقاد أن الإعداد المسبق والبرمجة الأولية لأهداف الحراك في المجال الافتراضي بالإضافة إلى اعتماد آليات رقابية من أجل تطبيق هذه الإجراءات، قد ساهم بشكل واضح في الصورة التي خرج بها الحراك إلى الفضاء الحقيقي، بالإضافة إلى اختلافه عن المشهد الذي ارتبط بحراك الثورات العربية التي سبقته.

2. مطالب نشطاء الحراك الافتراضي في الأردن: أعتبر نشطاء الانترنت في البيئة الافتراضية الأردنية أن هدفهم

الإصلاح فقط، ولا يخرج المسعى العام للحراك عن الإصلاح الداخلي للنظام الحاكم، حيث لم يهدف النشاط الافتراضي عبر وسائل الإعلام الجديد إلى رفع سقف المطالب إلى ما لا يمكن تحقيقه إلا بالعنف والقوة، وظلت المطالب في إطار المعقول ومما يمكن الإيفاء به من طرف النظام، واستمر الخط العام للاحتجاج بعيدا عن مؤسسة وشخص الملك، ولم يتم النيل منه أو الحط من قدره ومكانته، كما تميزت المطالب الاحتجاجية في الأردن بالمزج بين ما هو سياسي واقتصادي ومعيشي وتربوي، حيث بات المجال الافتراضي المرتبط بالحراك الثوري قبلة لكل أطراف المطالبين وأصحاب المشاكل.

ثانيا: التباين بين خط الصفحات العام ونشاط المنتسبين:

تختلف البنية التي تقوم عليها وسائل البيئة الافتراضية من صفحات ومجموعات على (Facebook) أو قنوات فيديو عبر (Youtube) أو مواقع ومدونات الإعلام الجديد عن كثير من البنى التي تقوم في العالم الواقعي، والتي تتقاسم معها وظائف الحشد والتعبئة وتهيئة الجمهور من أجل حراك معين كالأحزاب السياسية مثلا. فالحزب السياسي عبارة عن تنظيم يضم عددا معيناً من الأعضاء، ويهدف إلى الوصول إلى السلطة من خلال تعبئة المنتسبين وحشد القواعد تحقيقاً للهدف المنشود، كذلك تقوم وسائل الفضاء الافتراضي بوصفها تنظيماً افتراضياً يضم عدداً معيناً من الأعضاء بتحديد أهدافها ورسم سياساتها، وتنتهج نفس المنهج من خلال إشعار أعضاءها وحثهم للدفاع عن سياسة التنظيم الافتراضي وتحقيق أهدافه.

فيعتبر الحزب السياسي عن "نشاطية حقيقة" بينما يعبر النظام الافتراضي عن "نشاطية رقمية" وقد "تتكامل الأدوات الرقمية مع النشاطية التقليدية لغرض تعبئة أعداد كبيرة من الناس بسرعة، وجذب الانتباه الإعلامي للقضايا الموضوعية في العالمين الحقيقي والافتراضي"⁽¹⁾، فعن طريق مقارنة بنوية وهيكلية بين هذين النوعين من التنظيم، سوف نتوقف عند اختلاف جوهرى مؤداه، أن التنظيم الحقيقي (الحزب السياسي) يعتمد في تحقيق أهدافه على عاملي "الالتزام الحزبي" و"عدم الخروج عن سياسته"

¹ - إدريس لكريني، "التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، (ص ص 90-95)، ص 90.

¹ - جليبر الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 171.

أثناء عملية النشاط السياسي، حيث يُجبر العضو تحت طائلة قوانين الحزب ولوائحه الداخلية على الالتزام بخط التنظيم السياسي الذي اختار الانتماء إليه، وأن لا يصدر منه أي نشاط يتعارض مع ذلك التوجه، والأصل أن النشاط في العالم الافتراضي أيضا تحكمه نفس المبادئ مادام العضو قد اختار طوعية الانتماء إلى إحدى منصات الإعلام الجديد (صفحة أو مجموعة) فهو موافق ضمنا على خطها ومتفق معها حول أهدافها.

في الحراك التونسي سار الأمر بالتوافق غير المباشر بين أصحاب الصفحات (الإداريين) مع الأعضاء المنتسبين، وحققوا في النهاية هدف الحراك الذي كانت هذه الصفحات قد رسمته، كما تحقق في مصر الخط الحراكي الذي رُسم ابتداء من طرف مؤسسي صفحة "كلنا خالد سعيد"، التي حددت تاريخ التحرك وهدفه وطرائق التعامل على الأرض مع الأذرع الأمنية، وبالتالي فقد بدا التناغم واضحا بين إدارة صفحات الحراك على الفضاء الافتراضي والكتلة المنتسبة لها من أعضاء ينتقلون بشكل سلمي في حراكهم بين العالم الافتراضي أين تبنى الأهداف والخطط، وبين العالم الحقيقي أين تنفذ التعليمات والعمليات.

أما في الحراك الأردني والمغربي، ومن خلال عملية مسح المشاركات وتعقيبات الأعضاء المنتسبين، ظهر في أغلبية الصفحات التفاعلية نوع من القطيعة (La répture) بين إدارة الصفحات والمجموعات مع العدد الأكبر من الأعضاء المنتسبين، حيث يميل الكثير هؤلاء إلى التوجه عكس الخط المرسوم للصفحة من طرف مؤسسيها، فصفحة "الحراك الشبابي الأردني"⁽¹⁾ أسست على خط تحريري راديكالي وتميل من خلال منشوراتها إلى تبني الخيار التصادمي مع النظام ومؤسساته وتدعو فيها إلى إسقاطه وتغييره، لكن التفاعل داخل الصفحة يعطي الانطباع سريعا أن الأعضاء المنتسبين لها يتخذون خطأ عكسيا لمنحى الإدارة، فيعمدون إلى دعوة بعضهم البعض إلى التقيد بالخطوط الحمراء التي بنيت داخل النقاش العام الافتراضي وعدم الخروج على الإطار العام الذي يحكم الحراك، وهو دفع الأنظمة إلى ممارسة عملية الإصلاح الذاتي فحسب، فهم اتجهوا إلى "بناء مجال عمومي بديل ومواز يمارسون فيه أدوارا جديدة من نقاش وحوار ومناهضة ومجازفة وتعبير وإبداع ثقافي... لينتجوا ثقافات جديدة وينخرطوا من خلاله في الشأن العام"⁽²⁾، حيث انسحب هذا أيضا على ذلك النقاش الذي كان مفتوحا في صفحة "20 فبراير: الدار البيضاء"، بين إدارة حادة في طرحها وراديكالية في توجهها، وبين كتلة من "المناضلين" عبرها، تعبر في جل ردودها ومناقشاتها الجانبية عن رفضها للخط العنيف للصفحة وتحاول أن تأسس لخط مناقض له يتسم بالهدوء والرصانة وتعبئة الجمهور بشكل سلس وإيجابي، ودفعه إلى الضغط الناعم من أجل تحقيق الإصلاح الذاتي بأقل قدر من الخسائر.

لقد بدا واضحا أن توجه النشاط داخل الحراك المغربي والأردني الافتراضيين إلى سلوك منهج تعاوني بواسطة الضغط الناعم على النظام، كان مدفوعا بهاجس الخوف من انزلاق البلدين إلى أتون نزاع دموي أو حرب أهلية كما حصل في بلدان عربية أخرى، بالإضافة إلى إيمانهم بصلاحية النظام السياسي الحاكم، وعدم وجود الرغبة لديهم من أجل تغييره، إنما الدفع فقط لإصلاح مؤسساته وحثه على انتهاج سياسيات أخرى في مجالات الاقتصاد والمال، وقضايا التربية والتعليم، وحقوق الإنسان وواقع الممارسات الإعلامية والحياة السياسية، بعد أن أثبتت السياسات القديمة فشلها وتهاويها.

¹ - الحراك الشبابي الأردني، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، مرجع سبق ذكره.

² - الصادق الحمامي، "المشهد الثوري الافتراضي: نحو مقارنة للأصول التواصلية للثورة التونسية"، مرجع سبق ذكره، ص 191.

المطلب الثاني: تناغم الضغط الشعبي مع المنجزات الإصلاحية على الأرض:

لقد قدر النظامان السياسيان في المغرب والأردن أن بداية حراك الشارع الحقيقي الذي صنعتته نشاطات الجمهور الافتراضي على شبكة الانترنت من خلال التفاعل عبر وسائل الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي ليس مرشحا للتراجع وليس في وارد التوقف أو انحسار النشاط، حيث يكون ذلك التقدير في دوائر النظامين من خلال إمعان النظر في حراك الشارع العربي في عدد من الدول التي سبقت المغرب والأردن في تهيئة الجمهور ودفع الناس إلى النزول إلى الشارع والقيامين.

جوهر الأمر أن الحراك المتمثل في مظاهرات أو احتجاجات يكون التنسيق لها وإعدادها في دوائر حقيقية واقعية كالاتجاهات العلنية أو في جلسات أو عبر رسائل خطية أو باستعمال الهاتف، سيعتبر التعامل معها ممكنا وقد يكون سهلا، باعتبار أن الأنظمة السياسية قد اكتسبت كثير من التجربة في هذا المجال، حيث شهد المغرب مثلا خلال تاريخه المعاصر عدة انتفاضات كانتفاضة "الدباغين" في فاس سنة 1873 وحركة "الجيلالي الزرهوني" سنة 1902 وانتفاضة "الدار البيضاء" 1952 و"انتفاضة الريف" سنة 1958 بسبب التهميش المناطقي، وانتفاضة "23 مارس 1956" بسبب قضايا تربية تعلق بمذكرات تمييزية صدرت عن وزارة التربية والتعليم، وانتفاضة أخرى في 20 جويلية 1981 بسبب الزيادة في الأسعار وتهديد القدرة الشرائية، وانتفاضات "جانفي 1984" و"ديسمبر 1990" بسبب الوضع الاقتصادي والبطالة والقمع الشديد لكل تحرك⁽¹⁾.

لكن مع تطور شبكة الانترنت و"ظهور وسائل الإعلام الجديد وانتشارها، تغيرت طبيعة النشاط الذي يمارسه الجمهور من التعرض ثم التذکر ثم التفسير الانتقائي في المضمون الإعلامي، إلى القدرة على التحكم في طريق المعلومات السريع، وإمكانية التفاوض مع المضمون وإنتاج مضامينهم الخاصة أيضا، كما أصبح لجمهور هذه الوسائل الإعلامية جمهوره الخاص أيضا، وغدا مستهدفاً ومستهدفاً، حيث بإمكانه أن يخاطب غيره من مستخدمي ساحات الإعلام الجديد⁽²⁾، وهذا ما جعل نظرة النظامين السياسيين في المغرب والأردن يعيدان النظر في طريقة التعامل مع الاحتجاج الجديد في الشارع لأن المعادلة أضحت مختلفة، فالنظام كان يخترق اجتماعات النشاط ويتجسس على تواصلهم ويراقب مكالماتهم واتصالاتهم وعلب بريدهم، لكن الحراك الجديد في الشارع والمرتببط بتنسيق الجهود عبر الفضاء الافتراضي والدفع نحو النزول إلى الأرض وتحدي السلطة نُظر إليه على أنه شكل جديد من الحراك بات صعبا وحتى مستحيلا التعامل معه كما جرى التعامل في الشكل القديم، من دون تجاهل الطرح الذي دافع عنه عدد من الباحثين من أمثال "فتح الله دوغمي" و"فريد تومي" من أن "الشبكات الاجتماعية قد لعبت دورا محدودا في

¹ - للمزيد حول الحراك والانتفاضات المغربية، يرجى مراجعة: عبد الرحيم العطري، "الحركات الاحتجاجية في المغرب: من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركات 20 شباط/فبراير"، في: عبد الإله بلقزيز (محررا)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 277-302)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص من 287 إلى 298.

² - نرمين سيّد، "الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية: دراسة في رؤى وممارسات الشباب تاناشط سياسيا بالتطبيق على مصر نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 286.

التعبئة من أجل التغيير السياسي والاجتماعي في المغرب" (1)، حيث كان مسار الأحداث شاهدا بالفعل على وجود عوامل أخرى قد تكون ذات تأثير أكبر في مسار الدعوة والحشد لحركة 20 فبراير أهمها الفضائيات العربية والأجنبية وبعض الصحف.

نما يقين لدى هذه الأنظمة بأن أي تعامل فض أو قمع شديد من قبل الأمن أو الجيش سيكون خيارا خاطئا وطرحا بعيدا عن الواقعية، خاصة أنهم أمام حالة حراك افتراضي ترجمت تطلعاته على الأرض، ثم عادت إلى ساحات التخطيط الافتراضي، ومنها إلى الشارع والميدان مجددا، فدوائر القرار في كل من المغرب والأردن بدت عاجزة عن إعمال رقابتها في هذا العالم الجديد وظهرت عاجزة عن اختراقه أو قراءة محيطه كما كانت تفعل من قبل، عندما يتعلق الأمر بانتفاضات أو مظاهرات أو حالات عصيان، فما كان عليها إلا التوجه نحو "الخيار الصعب" وهو بداية تجسيد خطط إصلاح وإعادة تهيئة وتكيف، بما في ذلك من إنفاق مالي وجهد وموازنة، بدل أن تواجه "الخيار الأصعب" وهو سقوطها وتوجه بناء الدولة نحو التفكك وربما الاندثار على وقع قوة التحرك الشعبي والذي لا يمكن تقديره في فترة وجيزة، وفي ظل النشوة لدى الجبهة الداخلية بفعل نجاح بعض الحراك خارجيا.

الفرع الأول: الواقع السياسي المغربي بعد حركة 20 فبراير:

بعد الدعوات التي نشطت المجال العام الافتراضي في المغرب غداة انطلاق الحراك الثوري في تونس ومصر، بدأت أركان القرار ودوائر الحل والربط في المملكة محاولاتها لقراءة هذه الهبة الجديدة كليا في مسار الحراك العربي القديم والجديد، وذلك بغية تحديد مساراتها ومحاولة اتقاء أثرها خاصة أن مناطق "النار" ليست بالبعيدة جغرافيا ولا حضاريا عن المغرب، لذلك تأسست لدى النظام المغربي الحاكم قناعة استجابة لضغط الشارع الافتراضي والتماشي مع إرادته، خاصة أن قراءة النظام أكدت أن المطالب المرفوعة والغايات المرجوة لم ترتفع إلى سماء الدعوة إلى إسقاط النظام وتفكيك بنيته كما هو حاصل في ما سواه، لذلك بدأت حركة تناغم على خطين متوازيين ومتكاملين، خط يصنعه نشاط الانترنت وامتدادهم الموجود على الأرض بواسطة صناعتهم المطالبية وضغطهم لتحصيل ما خططوا له ورفعهم لانشغالات الغالبية العظمى من المغاربة ممن يتوقون إلى إصلاح الوضع العام السياسي والاقتصادي ويرغبون في الوصول ببلدهم إلى مصاف الكبار، وخط ثان يرسمه النظام المغربي "الذي لم يكن أبدا نظاما شموليا مغلقا على عكس الأنظمة التي انفجرت تحت الضغط الشعبي لأنها كانت منغلقة بشكل كامل، وترفض أي مبادرات لتقاسم السلطة أو الإصلاحات" (2)، حيث كان هذا النظام حريصا على إيداء حسن النية من خلال قراءة "المسار المطلبي في الحراك الثوري" والتجاوب معه، في حين كان نشطاء الشارع حريصون بدورهم على قراءة "مخرجات النظام وإفرازاته" من أجل الدراسة والإثراء والنقد، ثم القبول أو الرفض.

¹ - Fathallah DAGHMI et Farid TOUMI et Abderrahmane AMSIDDER, « Soulèvements populaires à l'ère du numérique : Contextes et perspectives », dans : (Sous la direction de Fathalla DAGHMI), **Les médias font-ils les révolutions ? : Regards critiques sur les soulèvements arabes**, (PP 135-148), Paris : L'Harmattan, 2013, P 146.

² - قوي بوحنية، "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، مجلة تموز، ع 55، السنة 21، 2013، ص 36-07، ص 23.

أولاً: قراءة في حركة 20 فبراير 2011 وخطابها:

تأسست حركة 20 فبراير المغربية داخل منصات الإعلام الجديد وتكونت افتراضياً بداية من جانفي 2011 غداة تبلور نهاية أولية لحراك الشباب التونسي، وقد ضمت ناشطين على صفحات (Facebook) بالدرجة الأولى، مع عدد من المدونين وأصحاب حسابات (Twitter) ممن كانت تجمعهم رؤية موحدة حول الوضعية التي آلت البلاد إليها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، ساعدهم في بناء هذا التوجه التركيبي عوامل أهمها سقوط حاجز الخوف الذي كان أهم عقبة في وجه كل تفكير لأي توجه احتجاجي، بالإضافة إلى عامل التخفي داخل شبكة الانترنت وتحركهم بعيداً عن رقابة الأمن وأجهزة النظام، حيث أن "المبادرة خطوة تتوج نقاشات موسعة على صفحات (Facebook) بعد انطلاق الثورة التونسية، أفضت إلى تشكيل مجموعة على الموقع الاجتماعي باسم (مغاربة يحاربون الملك)، تبلورت من خلالها مجموعة من المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فظهرت الحاجة إلى نقل مضمون الاحتقان الاجتماعي والسياسي إلى الشارع العام، وتشكيل لجان شعبية للتأطير والتعبئة على المستويات المحلية"⁽¹⁾، فكان بذلك انتقالها إلى الشارع الواقعي بمثابة قوة حقيقية أدت إلى "تحريك البرك الأنسة في المجال السياسي المغربي، عبر فتح نافذة أمام جيل جديد من حركات الاحتجاج السياسي السلمي، الذي تركز على إعادة تقسيم السلطة والثروة تقسيماً عادلاً، متجاوزاً بذلك منطلق حركات الاحتجاج التقليدية"⁽²⁾.

لقد استفادت الطاقات الشبابية في المغرب من تداعيات المحيط العربي، فأطلقت الحركة، والتي "نظمت مسيرات احتجاجية شارك فيها مئات آلاف المواطنين وخاصة الشباب، حيث رفعت شعارات المطالبة بالإصلاح"⁽³⁾، وأكدوا عبر تحركهم السلمي "لكل النخب الحزبية أن الشباب لم يطلق السياسة بل يمارسها بصيغة أخرى ويفهمها بإعمال مقاربات وتقنيات أخرى"⁽⁴⁾، وأظهر هذا الحراك تلاحقاً وتمازجاً شديد الخصوبة بين مكونات الفئة الشابة التي بادرت بإطلاقه، حيث عبر كل من شارك فيه على نظرية اللقائند وأن الجميع باختلاف توجهاتهم وتشعب آرائهم مجتمعون على ذات المبدأ، فظهر من الشباب المحتج من "يرفع سبابة التوحيد، وشباباً آخرين يرفعون شارة النصر، وهناك من الشباب من يرفع ثلاثية الأمازيغية، وشباب آخر يلوح بالقبضة

¹ - نشطاء الفايبيوك يقودون المغرب نحو الإصلاح ، متوفر على الرابط التالي: موقع قناة (CNN) الأمريكية، http://archive.arabic.cnn.com/2011/middle_east/2/17/morocco.protests.facebook، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

² - الحسن مصباح ومحمد مصباح، " مسارات الربيع المغربي ومآلاته: حركة 20 فبراير والخصوصية المغربية في تدير الاحتجاج السلمي "، مجلة سياسات عربية، تصدر عن المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، ع06، جانفي 2014، (ص ص 72-87)، ص 73.

³ - قوي بوحنية، "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁴ - عبد الرحيم العطري، "الحركات الاحتجاجية في المغرب: من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركات 20 شباط/فبراير"، مرجع سبق ذكره، ص 298.

اليسارية⁽¹⁾، فكانت الأسبقية لهم، حيث "ساهمت حركتهم الاحتجاجية في إعادة إطلاق النقاش العمومي المتعلق بموقع هذه الفئة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجال المغربي"⁽²⁾.

لقد قامت حركة 20 فبراير المغربية في نسختها الافتراضية الالكترونية على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، وفي نسختها الحقيقية في الشوارع والساحات وميادين الاحتجاج من أجل تحقيق عدد من المطالب ودفع النظام إلى عدد من التغييرات والإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أهمها:

- تأسيس هيئة مستقلة من مختلف الكفاءات تشرف على إعداد مشروع إصلاحي للدستور.
- إرساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تشكيلية منتخبة، وتتبع عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للبلاد وتنفيذها وإقرار فصل للسلطات واستقلال القضاء.
- بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة في إطار من العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطن.
- دسترة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية.
- حل البرلمان بمجلسيه، وإقالة الحكومة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- تأسيس هيئة وطنية للتحقيق في جميع جرائم الفساد المالي والإداري، والحد من سيطرة بعض المقربين من القصر على الشأن الاقتصادي والسياسي.
- إعمال مراجعة لقانون الأحزاب ومدونة الانتخابات، بما يسمح بتوفير شروط التنافس الشريف والبناء وتكافؤ الفرص، وتأسيس هيئة مستقلة للسهر على العمليات الانتخابية⁽³⁾.

ثانيا: مخرجات النظام المغربي بفعل حراك 20 فبراير:

لقد أدت المظاهرات واحتجاجات الشباب المغربي تحت عنوان "الربيع العربي المغربي" إلى تشكل خارطة سياسية جديدة في المغرب، واعتبرت خارطة "بيضاء" نسبيا مقارنة ببعض الخرائط التي امتزج فيها "البيضاء بكثير من اللون الأحمر" مع مسحة أكبر من اللون "الأسود" في خرائط سياسية أخرى رسمت خلال ذات الفترة وانتسبت إلى موجة "الربيع العربي".

¹ - المرجع نفسه، ص 301.

² - الحسن مصباح ومحمد مصباح، "مسارات الربيع المغربي ومآلاته: حركة 20 فبراير والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السلمي"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

³ - للمزيد حول مطالب حركة 20 فبراير يرجى العودة إلى:

- إصلاحات المغرب إلى أين؟، متوفر على الرابط التالي: موقع الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/6/19>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

- إدريس لكريني، "التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص 91.

حركة 20 فبراير رغم "ولادتها داخل الفضاء الرقمي نتيجة تواصل مجموعة من الشباب في شبكات التواصل الاجتماعي، والتي منحهم حرية أكبر في التعبير وإبداء الرأي وسمحت بتبلور النقاش السياسي بعيدا عن تعقيدات الزمان والمكان" (1)، إلا أنها بنزولها إلى الشارع وخروجها من الفضاء الافتراضي المجهول إلى الفضاء العام الحقيقي، قدمت للنظام السياسي دلائل قوتها وأظهرت عن كفاءة في التنظيم ودقة في صياغة المطالب واقتراح الحلول، ما أجبر النظام على التعاطي إيجابيا معها والتفاعل الحقيقي مع مطالب الجبهة الثورية الشبابية، وقد تجلت أبرز ملامح التعاطي الرسمي في المغرب مع مطالب النشاط في الشارع فيما يأتي:

1. لم يتأخر المخاض طويلا داخل بيت النظام، حيث أستحدث الملك محمد السادس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" وهو هيئة جديدة للدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك بدلا من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي شكل عام 1990، كما أعلن في 09 مارس 2011 عن تشكيل لجنة لتعديل الدستور برئاسة الفقيه الدستوري عبد اللطيف المنوني (2)، ثم أعلن الملك في خطابه يوم 17 جوان 2011 عن قبوله وسعيه لتجسيد نظام جديد يقوم على أساس "مملكة دستورية برلمانية ديمقراطية اجتماعية"، حيث تقوم على انتهاج المبدأ التشاركي لإضفاء طابع من التواصل بين الملك وشعبه، حيث جاءت متأنية لمحتوى الخطاب لتؤكد على سعيه يبدو حقيقيا لإقامة توازن داخل السلطة التنفيذية بين سلطات الملك وسلطات الحكومة، وتوازن داخل السلطة التشريعية بين سلطات الملك وسلطات البرلمان، مع شراكة- لا يمكن القول إنها متساوية- بين سلطات أخرى كالسلطة الأمنية العسكرية والقضائية (3).

2. قدم المغرب أيضا خطوات ملموسة في اتجاه التعاطي الإيجابي مع مطالب الحراك المحتج افتراضيا وواقعا في الشارع، حيث أمر الملك "بتشكيل لجنة لإعادة النظر في الدستور ولزيادة صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء وأمور أخرى، وذلك بهدف تخفيف صلاحية الملكية المطلقة حاليا إلى ملكية دستورية (4)، حيث كانت هذه الخطوات من أبرز ما كان يحمل الخطاب الاحتجاجي لحركة 20 فبراير في شقه السياسي، حيث كانت كثير من نقاشات الفضاء الافتراضي تتمحور حول طريقة للخروج من الملكية المطلقة والمنتقنة، والبحث عن شكل آخر يقترب فيه إلى أنسام الديمقراطية رغم إيمان هؤلاء أن "الملكيات العربية الأخرى بخلاف حالتها المغربية والأردن لم تكن تشهد حياة سياسية حقيقية" (5)، لذلك كانت الرغبة أشد من أجل تدعيم هذه الطفرة في الحياة السياسية وإثراءها بدلا من وأدها والغلبة عليها.

¹ عثمان الزباني، حركة 20 فبراير: قراءة في كرونولوجيا الشكل والفعل وإمكانية العود الاحتجاجي، متوفر على الرابط التالي: موقع مبادرة التجديد العربي، <http://www.moubadarah.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1581>

² محمد الشيوخ، انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة "ميدل إيست"، <http://www.middle-east-online.com/?id=147764>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).

³ عبد الإله بلقزيز، "المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ع392، السنة 34، أكتوبر 2011، (ص ص 34-59)، 48.

⁴ خير الدين حسيب، "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص 126.

⁵ عبد الإله بلقزيز، "المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج"، مرجع سبق ذكره، ص 06.

3. تواصل الدفع الإيجابي من طرف النظام في المغرب باتجاه الترابط بينه وبين مطالب الحراك، حيث دعى المجتمع إلى استفتاء تعديل الدستور يوم الجمعة 01 جويلية 2011، من أجل وضع مطالب الشارع وتنازلات السلطة موضع الإطار القانوني، فكانت أبرز التعديلات التي أقرت في الدستور الجديد:

- تسمية الوزير الأول من طرف الملك وجوبا من الحكم الفائز بالأغلبية.

- دسترة اللغة الأمازيغية كلغة ثانية.

- الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية.

- قيام سلطة برلمانية تمارس اختصاصاتها التشريعية والرقابية.

- تكريس عمل المعارضة.⁽¹⁾

من ذلك كله، أمكن رصد عدد من دلالات هذا التحول في المغرب، أهمها:

البعد الأول: يتعلق بموقع (الملكية البرلمانية) داخل النقاش العمومي حول الدستور، حيث أصبح بشكل واضح مهيكلا

للمواقف ومحددا رئيسيا لشبكة قراءة توجهات الأحزاب.

البعد الثاني: هو بعد يهتم بالانتقال من العلاقة بين مؤسسة الملك وجهاز الحكومة لموضوع مركزي الإصلاح، إلى

العلاقة داخل السلطة التنفيذية، حيث أصبح جوهر المطالب الدستورية مرتبط بالهندسة التي ستؤطر توزيع الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية⁽²⁾.

الفرع الثاني: الإصلاح السياسي الأردني بفعل ضغط الحراك الثوري:

عمد النظام السياسي الأردني منذ بداية الحراك العربي الثوري إلى قراءة المشهد المتصل بثورة الشباب في عدد الدول العربية بحسب خصوصيته، وتقاسم نظرة واحدة تقريبا مع المغرب عندما اقتنع أن الذهاب إلى عملية الترميم الداخلي وإصلاح مؤسسات الدولة تعتبر أفضل الحلول لتجنب استعار النار أو تفكك الدولة، حيث باتت القناعة راسخة أن تغييراً ما "يمكن أن يتم داخل الدولة الواحدة من دون تغيير النظام السياسي، حيث يكون هذا الأخير قد استجاب للمطالب الشعبية أو الضغوط الناتجة عن عوامل أخرى عديدة، وفي هذه الحالة، فإن التغيير قد يطال بنية النظام المؤسسية أو قيادته أو أهدافه أو سياسته، ويأخذ طابع الإصلاح الجزئي والسلمي والتدريجي، وتختلف قدرة نظام عن آخر في الاستجابة لهذه المطالب"⁽³⁾.

¹ - محمد العجاني، "تشريعات المرحلة الانتقالية ومعايير وشروط التحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع57، جانفي 2015، (ص ص 104-109)، ص 107.

² - قوي بوحنية، "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

³ - مصعب حسام الدين لظفي قتلوني، "دور موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير الاجتماعي: مصر نموذجا"، مرجع سبق ذكره، ص 110.

النقطة الجوهرية أن الحراك الأردني لم يأخذ اسما معينا ولم يحدد له تاريخ بعينه، بل كان عبارة عن مجموعة من الأحداث والوقائع وعدد من الصدمات والاحتجاجات حول عدة قضايا منها السياسية ومنها الاقتصادية وبعضها ذا علاقة بشؤون التربية والتعليم ومشاكل المعلمين وغيرها.

أولاً: الضغط الشعبي: من الفضاء الرقمي إلى المجال الواقعي:

بطبيعة الانفتاح العلمي في المملكة الأردنية تعتبر مسألة التعاطي عبر وسائل الإعلام الحديث قديمة نسبياً، حيث أشارت الدراسات حول الانترنت ووسائل الاتصال الحديثة، أن الأردن كان ثالث دولة عربية من حيث استعمال مواطنيه للتكنولوجيا الاتصالية الحديثة وشبكة الانترنت بعد كل من الإمارات والكويت⁽¹⁾، وعليه فإن المجتمع كان مهيباً لاستقبال تغيرات في البيئة الرقمية والمجال الافتراضي، حيث بدأ إنتاج مضامين جديدة داخل هذا المجال منذ ما قبل 2011، فكان الناشطون قد تعودوا على صناعة قضاياهم عبر الانترنت وتطبيقات الإعلام الجديد، ثم يخرجوا بها إلى العالم الواقعي، غير أن تلك القضايا والمضامين لم تخرج عن شكلها الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي، ولم ينتج النشاط قضايا ذات بعد سياسي إلا في مراحل لاحقة.

كان الأردنيون قد مارسوا التريض الإلكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة (Facebook) منذ سنة 2007 تقريباً، وأصبح الفضاء الافتراضي مليئاً بالصفحات والمجموعات الشبابية التي تعالج هموم الوطن ومشاكل مواطنيه، وتتنوع بين الثقافية والاجتماعية التربوية والعلمية، ومع حلول نهاية 2010 وبداية 2011 ومع ما شهدته المنطقة العربية من شبه الإحصار الذي فاجأ كل الدوائر باختلاف أشكالها وجهات ارتباطها، وما تبع تلك الهزة من بداية تغير مسّ ساحة الدول العربية وعصف بأنظمتها وأعاد تشكيل أنويتها، انخرط الأردنيون وخاصة الشباب منهم في معترك التريض السياسي هذه المرة، فخلال فترة قصيرة جدا بدأ المشهد جديداً كلياً، فقد تراجع بريق الصفحات الثقافية والفنية وحسابات المغنيين والشعراء ومجموعات الحياة المجتمعية والتعارف والصدقة، وأصبح المجال الافتراضي يعج بصفحات الأخبار السياسية التي تستلهم من التجارب العربية في طريقه الديمقراطية وتحاول أن تصنع على شاكلة ما حدث جسوراً يعبر بها الشباب الأردني إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي والانعتاق من واقع معيش تردي فيه الوضع الاقتصادي وهمش فيه الشأن السياسي وانحدر معه الأداء النخبوي وتهاوت فيه القيم والمبادئ التي تعارف الأردنيون عليها.

برغم أن هذا الحراك لم يُثبت له المراقبون للشأن السياسي الأردني تاريخاً معيناً، لأنه بدأ في شكل تظاهرات واحتجاجات عبر عدة مناطق وفي توقيتات غير محددة ولا أماكن معلّمة، إلا أنه مثلّ بجد بداية لتاريخ جديد في الأردن ومفتاحاً لتغيير كثير من البنى السياسية والاقتصادية في البلاد، ونقطة لا رجوع أمام ممارسات الماضي، ذلك أن أي فعل سياسي أو برنامج اقتصادي سيكون تحت رقابة الفضاء الإلكتروني ذاتي الإقلاع عندما يتعلق الأمر بتهديد يتربص بالمكتسبات أو بخطر يتهدد البناء الديمقراطي في المملكة.

¹ - جعفر حسن جاسم الطائي. (2013)، "الإرهاب المعلوماتي وآليات الحد منه"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: "إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان"، المنظم من طرف كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العراق، 24-25 أبريل 2013.

لقد خرج الأردنيون "في موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية منطلقين من مختلف أنحاء البلاد مطلع سنة 2011، حيث كانت متأثرة بالاحتجاجات العربية العارمة، وكان من أسبابها الرئيسة تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة"⁽¹⁾، ومثلت تلك الاحتجاجات في مجملها بداية لواقع أردني جديد وغير معهود، حيث "خرجت الجماهير في أكثر من 800 مظاهرة واعتصام في شوارع المدن الأردنية، وتركزت مطالبها بإصلاحات سياسية ودستورية وإدارية وبمكافحة الفساد الذي استشرى، فالأردنيون كما ثبت فعليا يُجمعون على القيادة الهاشمية فطالبوا بإصلاح النظام لا تغييره"⁽²⁾، واشتركت موجة الاحتجاجات مع نظيراتها في باقي الدول العربية في المنشأ وبيئة الاحتضان الأولى، وهي شبكة الانترنت ووسائل الإعلام الجديد وصفحات ومجموعات (Facebook) وعدد من قنوات الفيديو التشاركي (Youtube) وبعض من حسابات (Twitter)، فكانت عبارة عن توليفة من الوسائط ساهمت بقدر كبير في بلورة رأي عام مناهض للحالة العامة في المملكة سياسيا واقتصاديا ومعيشيا، وعبئت الجماهير ضد سياسات النظام في هذه المجالات.

تكوّن المشهد بالأساس، من مجموعة صفحات ومجموعات (Facebook) حرضت على رفض الوضع الراهن ودعت إلى الضغط من أجل التغيير في المملكة، غير أن السواد الأعظم منها سار داخل الحدود التي رسمت للنشاط الافتراضي شبيهة بتلك التي تعارف عليها نشطاء المجال الافتراضي في المغرب، حيث لم يكن توجههم نحو مرام راديكالية مثل إسقاط النظام، ولم يكن مسعى الحراك الإلكتروني ثم الحراك الواقعي على الأرض تقويض النظام القائم على الملكية وحكم الأسرة الهاشمية، بل كان التحرك في مجمله من أجل ممارسة الضغط على الأرض وإجبار النظام السياسي على انتهاج خطط إصلاحية داخلية، وإعادة رسم صورة جديدة للأردن قوامها الديمقراطية وعمادها نبذ الفساد السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة، وبناءها إشاعة الرفاه الاقتصادي للوطن المواطن.

ثانيا: التعاطي الإيجابي مع مطالب البيئة الاحتجاجية:

لقد أبانت السلطة الحاكمة في الأردن عن نفس طويل وتروي وتعقل حيال التطورات التي فاجأ بها الشباب المنتفض دوائر النظام السياسية والأمنية في بداية 2011، حيث لم تكن هذه الأخيرة تتوقع انتقال العدوى بهذا الشكل السريع وغير المحسوب، حيث أن أقصى ما كان يعتقد النظام هو هبات شعورية يتعاطف من خلالها قطاع معين من الشعب الأردني مع حراك المجتمعات العربية النائرة، وقد تترجم في وقفات أو احتجاجات تنديدية أو تعاطفية مع الحراك العربي، ولكن بعد مرور مدة معينة تكون الصورة فيها قد وضحت في دول الحراك الثوري الأولى، ويكون النظام أيضا قد استعد وأخذ مكانه لمواجهة أي طارئ يطرأ، لكن الشكل الذي بدأت به مظاهرات واحتجاجات الأردن أربك الجميع، ومع ذلك استطاع النظام امتصاص الصدمة الأولى وبدء بالتفكير الجدي والتحرك لمواجهة الوضع الجديد.

¹ - محمد الشيوخ، انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

² - صالح أرشيدات، "وماذا عن الربيع الأردني"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع 55، السنة 14، جويلية 2014، (ص ص 41-45)، ص 41.

إن سرعة التحرك من طرف نشطاء الأرض وتلك المفاجأة التي باغتوا بها النظام، كان التجهيز لها عبر فضاءات غير تقليدية ولا مرئية ولا توجد تحت رقابة السلطة وليست في مرمى بصرها أو مسمعها، وهذا ما يفسر الارتباك والمفاجأة المدوية التي اكتشفها النظام الأردني ومؤسساته وأجهزته، ومثلما لم يتأخر النظام المغربي في التعاطي الإيجابي مع حراك الشباب كذلك فعل النظام في الأردن، حيث "قامت الحكومة من البداية وفي ظل المراسيم الصادرة عن الملك بتشكيل مجلس لمناقشة وطنية تشمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وغيرها، وإعداد مشروع قانون الأحزاب وكذلك دراسة أي تعديلات دستورية"⁽¹⁾، وكان ذلك كله في خطة استجابة من مؤسسة الملك تحت غطاء الإصلاح والذي كان من الأساس رغبة أعلنها نشطاء الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، حيث "بدأ الملك بوضع برنامج واسع للإصلاح الاجتماعي والسياسي والدستوري وبدء حوار وطني شامل، حيث كان ذلك أبرز ما ميز التجربة الأردنية في الربيع العربي، وكان بذلك البلد الثاني بعد المغرب الذي استوعب موجات الربيع العربي"⁽²⁾.

لقد تجلت أبرز ملامح التغيير والإصلاح داخل النظام الملكي الأردني في الجزئيات التالية:

1. التغييرات في الجهاز الحكومي: أجرى الملك عددا من التعديلات على الجهاز التنفيذي، فأقال حكومة "سمير الرفاعي" في 01 فيفري 2011 والتي ظلت تحكم منذ ديسمبر 2009، وكلف "معروف البخيت" بمهام رئاسة الحكومة⁽³⁾، ثم أقيمت حكومة البخيت في أكتوبر 2011 وتولى "الخصاونة" رئاسة الوزراء، ليقال في أبريل 2012 ويعين "فايز الطراونة" خلفا له، ولم تبق حكومة "الطراونة" طويلا لتستبدل بحكومة أخرى رأسها "عبد الله النور" في أكتوبر من العام نفسه.

كانت كل هذه التغييرات تصب في خانة الإصلاح، حيث كانت تترجم حالة عدم الرضا الشعبي عن أداء الحكومة وإحساس السلطة الحاكمة بنبض الحراك في الشارع، لذلك تعدد مباشرة إلى تغيير الوجوه وتغيير السياسات في كل مرة، وهي ظاهرة صحية، عندما تقارن بحالة الرتابة المرضية خلال فترات ما قبل الحراك الثوري العربي، عندما كانت الحكومات "تخلد" وقتنا طويلا جدا.

2. تصحيح الوضع التربوي: حيث ظلت نقابات القطاع في حرب كبيرة مع النظام من أجل الاعتراف بها، حيث كانت تتشط بصفة غير رسمية نتيجة عدم منحها الاعتماد القانوني، وبقي القطاع على صفيح ساخن حتى بدأ الحراك المرتبط بثورات الدول العربية، ما أضطر الدولة إلى الموافقة على إنشاء نقابة المعلمين في 24 مارس 2011، وانتهاء الإضراب الذي دام أكثر من سنة كاملة.

¹ - محمد سالم النوافلة، "الإصلاح السياسي في الأردن في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين: فرص وتحديات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، المجلد 05، ع 01، 2016، (ص ص 335-352)، ص 347.

² - صالح أرشيدات، "وماذا عن الربيع الأردني"، مرجع سبق ذكره، ص 42.

³ - محمد الشيوخ، انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

3. مكافحة الفساد: لقد كان مطلب القضاء على الفساد وتخفيف منابعه والضرب على متعاطيه من أبرز مطالب

المجتمع المحتج منذ بداية سنة 2011، حيث كانت "المطالبات الشعبية بمكافحة القاسم المشترك من أغلب حركات المحافظات الأردنية، حيث طالبوا بالتصدي له ومكافحة تغوله ومحاكمة القائمين عليه واسترجاع ما تم سلبه من مقدرات وثروات البلاد، حيث أشار تقرير أمني إلى وجود 4100 اعتصام منذ بداية 2011 تطالب بمحاربة الفساد"⁽¹⁾.

4. الإصلاح السياسي: حيث كان هذا المطلب بيت القصيد ومحور الحراك الاحتجاجي الافتراضي والحقيقي الأردني، فأعلن الملك في 26 أبريل 2011 عن تشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور، بالإضافة إلى دراسة وتجهيز قانون انتخابي عصري وديمقراطي يمثل كل الأردنيين، ثم دراسة وتجهيز قانون الأحزاب السياسية يجدر العمل الحزبي الوطني⁽²⁾، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من التدابير تصب في خانة إصلاح جهاز القضاء والعدالة، وإعادة الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني والتمكين لوسائل الإعلام وإعادة صياغة قوانينها بما يخدم رسالتها في المجتمع.

قامت اللجنة الملكية "بمراجعة نصوص الدستور بحيث طالت 42 مادة منه، وشملت تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية وتحسين مجلس النواب من الحل، وإن يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلس النواب أمام القضاء العادي، وإنشاء محكمة دستورية وإلغاء المجلس العالي لتفسير الدستور ومحاكمة الوزراء أمام القضاء العادي، وأبقت على صلاحيات الملك في تعيين الوزراء"⁽³⁾، إلا أنها قيدت بعض صلاحياته خاصة في حل البرلمان والتعامل مع نصوص الدستور.

المبحث الثاني: الإصلاح الاستباقي في الجزائر ودول الخليج العربي تماشياً مع موجة

الربيع العربي:

عند منتصف شهر ديسمبر 2010 لم تكن للصورة المؤطرة للواقع العربي أي ملامح غريبة أو غير عادية، ما عدا الرقابة التي كانت تعيشها غالبية البلاد العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وكانت نقطة انطلاق الضربة الأولى "في تونس إيداناً" ببداية تقويض حالة الرقابة وتبعتها مصر بتلقي "ضربة ثانية" فمثل هذا الواقع نموذج "الحراك الثوري السلمي"، حيث اختلف عن "الحراك

¹ - ذياب البداينة وخولة الحسن، "الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن وأثرها في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع 12، السنة 05، سبتمبر 2013، (ص ص 14-21)، ص 15.

² - صالح أرشيدات، "وماذا عن الربيع الأردني"، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³ - رضوان محمود المجالي، "الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، ربيع 2013، (ص ص 09-34)، ص 32.

الثوري العنيف" الذي كانت سوريا وليبيا واليمن مسرحاً له، وخرج بعد هذين النموذجين نموذج ثالث اتصف به حراك شعوب الممكنتين الأردنية والمغربية، وأخذ وصف "الحراك الثوري الإصلاحي"، بوجود حالة تناغم بين خروج الجمهور إلى الشارع وقراءة النظام لأفكاره ومباشرة الخط الإصلاحي بناءً على توجهه، وبقي قطاع آخر من الدول العربية اتجه الوضع فيه إلى انتهاج ذات الخط الإصلاحي، إلا أن ذلك لم يكن بناءً عن هبات ضغط عال من مظاهرات أو انتفاضات قادت إلى مباشرة الإصلاح، إنما جاء تحرك الأنظمة السياسية فيها بشكل استباقي في ظل وجود تهديد داخل المجال العام الافتراضي بفعل يكون إن كان مشابهاً لفعل النشطاء في عدد من الدول التي عرفت هزات عنيفة.

لقد مثل هذا النموذج عدد من الدول العربية وهي الجزائر وبعض دول الخليج العربي، التي تبنت إصلاحاً سياسياً بالدرجة الأولى، واقتصادي واجتماعي بدرجات أقل ولكن بشكل استباقي لأي حراك احتجاجي قوي أو مزلزل قد يعصف بكيان الدولة أو يهدد وحدتها أو يقوض نظامها ومؤسساته القائمة.

المطلب الأول: حراك المجال العام الافتراضي في الجزائر ودول الخليج العربي:

لقد بدا المشهد المرتبط بالحراك على المجال الافتراضي العام في عدد من الدول العربية غير التي عرفت حراكاً ثورياً سلمياً أو عنيفاً أو ناعماً مختلفاً إلى حد كبير مع الحراك الذي عرفته دول أخرى لم تنتمي إلى أي واحد من التصنيفات المذكورة، ويقصد بها في هذا المقام الجزائر ودول الخليج العربي المنطوية تحت عباءة التكتل الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي.

فالجزائر وأكثر دول الخليج العربي عرفت الانترنت منذ بداية وجودها في غيرها من الدول العربية، فهي لم تشكل يوماً الاستثناء في علاقات المجتمعات في هذه الدول بشبكة الانترنت ولا بمسار تطورها من خلال انتقالها من الجيل الأول (Web 1.0) إلى الجيل الثاني (Web 2.0)، ولا بتطبيقات الجيل الجديد القائمة على التفاعلية وتبادل الرسائل الاتصالية عبر الاتجاهين، فهذه الدول تعتبر "مهيئة" مع التطور الذي تشهده ساحة التكنولوجيا الاتصالية والتواصلية ومجتمع المعلومات الجديد، وعليه فقد اعتبر الاختلاف قائماً في المضامين المتعادلة داخل المجال الافتراضي العام لدول الأصناف الأولى والدول الأخرى (الجزائر ودول الخليج)، وخاصة فيما يتعلق بالمضامين السياسية، والأكثر خصوصية تلك المضامين المتعلقة بتعبئة الشارع وتحفيز قواعد المجتمع وحشد الجماهير من أجل الخروج من أجل التغيير أو الإصلاح أو إجبار النظام السياسي على إعادة التكيف أو إنتاج نفسه.

أول العوامل التي ترسم الاختلاف في حراك المجال الافتراضي في هذه الدول مقارنةً بغيرها هي ارتباط أغلب تنظيمات المجتمع بكيان النظام السياسي فيصعب فك الترابط بين مصالح هؤلاء ومصالح هذا لأنه قد وقع اندماج عدد من المجموعات المجتمعية وذات المصالح كالجماعات العمالية أو رجال الأعمال والمزارعين والعسكريين وبعض الجماعات الإثنية والقبلية والدينية في النظام الحكومي، فتقوم غالباً بمهام تنسيق التطور الوطني وتكون تحت قيادة الدولة فتفرض عليها وصايتها أو تقوم

بمراقبتها⁽¹⁾. فتصبح بذلك كثير من فضاءات المجتمع تحت رقابة النظام أو سيطرته، ومنها المجال الافتراضي بكل تفاصيله ونقاشاته.

أما العامل الثاني فيربط بطبيعة الحراك السياسي فيه بالأساس، حيث يُعرف على النظام السياسي الجزائري تفتحه إذا ما قورن بغيره من الأنظمة السياسية في تونس ومصر واليمن وسوريا، وعليه فإن الممارسة السياسية تعتبر سلسلة ومسائل انتقاد النظام والأخذ والرد في شؤون السياسة لا تعتبر من المحرمات، لذلك نشأ جو عام في البلاد يتيح إمكانية الجهر بما يختلج بالنفس من خواطر وأفكار سياسية مع أو ضد السياسة العامة في البلد دون التحول إلى الفضاءات الافتراضية لمناقشتها، أما بلدان الخليج "فلا تواجه معارضة جذرية للنظام أو لشرعيته، وقد تمتعت أنظمتها باستقرار سياسي لمدة تزيد عن الثمانين سنة"⁽²⁾.

الفرع الأول: التوجه المعارض للحراك الثوري في الجزائر:

لقد صنعت الجزائر بحق الاستثناء بين الدول التي تتقاسم معها المحيط الإقليمي لشمال إفريقيا من حيث تعاطيها مع موجات الربيع العربي التي اقتحمت مجاله فجأة بداية من ديسمبر 2010 في تونس، ثم في مصر وليبيا والمغرب في فيفري 2011، وذلك بفعل الضغط الذي مارسه نشطاء الانترنت والمختصون في التعامل مع مواقع الشبكات الاجتماعية، ممن صنعوا في بلدانهم مجالا افتراضيا عاما شبيها بالمجال الحقيقي الذي تنافس فيه القضايا وتتخذ داخله القرارات، ويتم عبره تناول الشأن العام، فكان بناء المجال الافتراضي في تلك الدول ضرورة أملت عليها طبيعة الأنظمة الحاكمة التي اتصفت بالشمولية وأجبرهم على ولوجه حاجز الخوف الذي سكن الأنفس بفعل ممارسات تلك الأنظمة وقمع أجهزتها الأمنية وتغول المؤسسة العسكرية على مختلف طبقات المجتمع.

أولا: عوامل إفشال الحراك الثوري في الجزائر:

كان الانتطاع أن الجزائر بتوسطها عقد البلدان المغاربية الواقعة تحت ضغط المجال الإلكتروني الداعي للثورة والمعرض على شق عصا النظام والمطالب بالحرية والعدالة والديمقراطية، لا بد مصيبتها ما أصاب جيرانها من حراك افتراضي عام يصنع حراكا فعليا على الأرض، فيغير من طبيعة الخريطة سواء ثورة أو انتفاضة أو سلسلة احتجاجات، وتكون المحصلة سقوط النظام أو تغييره أو إجباره على إعادة صناعة نفسه بإجراءات إصلاحية قد تكون قاسية وتحت رقابة ذات الجهة التي فرضت التغيير، وهي الفضاء الافتراضي.

ومع ذلك فالنبوءة لم تثبت على الأقل في شقها الأول والمتعلق بالضغط على النظام، حيث اتجه بعض الناشطين في الجزائر إلى محاولة محاكاة نماذج استطاعت أن تصل بالتطور التكنولوجي الذي عرفته الانترنت إلى تطوير بنى المجتمع وتأسيس شكل حضاري راق، فقد "حمل عصر الشبكات متغيرات كثيرة ومتطلبات جديدة كشفت عن التحول الكبير الذي يعرفه

¹ - سالم حسن رمضان يوسف، تحديات التحول السياسي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2014، ص 35.

² - خالد الدخيل، "الملكيات والجمهوريات: هل تضيع الفرصة مرة أخرى؟" جريدة الحياة اللندنية [النسخة الإلكترونية]، السبت، 26 نوفمبر 2011، <http://www.alhayat.com/Details/320>.

العالم في اتجاهه نحو القرية الكونية التي يسودها مجتمع المعلومات، وتحركها التكنولوجيا الحديثة والاتصالات والمعلومات" (1). فالأولى أن تستفيد البلاد من جزء من التطور والرقي على أن ينخرط هذا الفضاء الافتراضي في صناعة رأي عام سياسي هدام هدفه التأثير في الخريطة والسياسة الأمنية للدولة.

رغم أن المحيط في الجزائر كان زاخرا بالعديد من التنظيمات التي تنشط في المجال الافتراضي، غير أن قطاعا منها حوّل بعض نشاطه إلى المجال الواقعي وفي الشارع وبين أفراد المجتمع، يهدف في مجمله إلى الضغط على النظام السياسي من أجل ترك المكان لغيره تحقيقا لمبدأ التداول على المسؤولية، بعض هذه الحركات زادت من قوة نشاطها عندما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 مثل حركة "لا للعهد الثالث" (**Contre le troisième mondat**)، بينما لم تحقق بعض التنظيمات الأخرى أي نجاحات تذكر مثل "حركة بركات" التي قامت بمظاهرات كثيرة لكن بقيت فعاليتها محدودة نظرا لبقائها قليلة الانتشار ومحدودة التأثير سياسيا واجتماعيا بالرغم من ارتفاع نسبة المقاطعة والامتناع" (2)، مما يعطي ملمحا عاما ونتيجة مؤداها أن النجاح مرتبط بتوسيع رقعة الانتشار والوصول إلى جل أركان البلاد وملامسة كل قطاعات المجتمع.

جزء آخر من هؤلاء أفتنع بأن ما يمكن أن يُجنى عن طريق الحراك يمكن تحصيله من خلال دعم "قوى ومنظمات المجتمع المدني كالجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات والنوادي والحركات الاجتماعية وغيرها ممن تستطيع القيام بدور هام ومؤثر خلال مرحلتي التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية" (3)، فيكون دور المجال الافتراضي في هذه الحالة دعم وإشهار نشاط هؤلاء وضمان التنسيق بينهم وجلب المدد إليهم.

أما الجزء الثالث من النشطاء فكانوا "عقلانيين"، لأنهم اجتهدوا من أجل بناء رأي عام وطني ضد قيام أي حراك الأرض، وعملوا على مراقبة الفضاء الافتراضي لقطع الطريق أمام أي محاولة لصياغة تحرك على الانترنت في صفحات وحسابات شبكات الاجتماعية يستهدف النظام بالتغيير أو الإسقاط، حيث انطلقوا من خلفية تاريخية مؤسسة على أحداث راهنة، وذلك بأنهم آمنوا بأن أي سعي نحو استعارة نموذج من نماذج الحراك الراهنة ينبئ عن "جهل واضح بالشعب الجزائري وظروفه النفسية وتركيبته الفكرية والسياسية وتجربته المريرة مع العنف وعدم الاستقرار والحرب الأهلية التي انفجرت في التسعينات وأسفرت على مقتل الآلاف، وأن الشعب قد تعب من العنف والإرهاب، وبات يتطلع إلى التقاط الأنفاس" (4)، كل ذلك في ضوء الأحداث الراهنة في عدد من الدول العربية التي تعاني ويلات التحول ونيران الربيع العربي، فأصبحت بذلك سمة يشيرون بها إلى (تعقل الجزائريين) الذين "اكتووا بنيان الحرب الأهلية لأزيد من عقد من الزمن، تعقل يمكن قياسه بنوعية النقاش الاجتماعي والسياسي

¹ - حفيظة بومايلة، "علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث"، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² - قوي بوحنية، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر: الameda الوابعة لبوتفليقة وتحديات الم شهد"، تقارير، تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات، 13 ماي 2014، (ص ص 01-07)، ص 04.

³ - حسن توفيق إبراهيم، "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع 55، السنة 14، جويلية 2014، (ص ص 54-60)، ص 60.

⁴ - "أربعة أسباب منعت وصول ما يسمى بالربيع العربي إلى الجزائر"، جريدة "الشروق اليومي"، 21 أكتوبر 2014، ص 11.

في الجزائر خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالطرح الذي كان سائدا خلال تسعينات القرن 20، والذي غلب عليه الطرح الثقافي والإيديولوجي بدل الاقتصادي الاجتماعي والسياسي والذي يملك قوة تفاوضية كبيرة، عكس الطرح الأول (الثقافي الإيديولوجي) الذي تصبح فيه الإمكانية صفرية⁽¹⁾.

ثانيا: البرمجة الافتراضية لثورة الجزائر في 17 سبتمبر 2011:

بات المجال الافتراضي العربي يراهن على نجاح كل تحرك على الأرض هدفه إسقاط نظام ما أو دفعه إلى التكيف أو إجباره على إصلاح نفسه أو وأد مؤسساته، إذا كان الإعداد له والتعبئة والحشد لإنجاحه قد مر عبر أرواقته وأقنيته، وكانت لعبة التواريخ مصدرا لبريقه وعاملا لتوجهه، فقد دأب كل نشطاء الحوزات الافتراضية العربية إلى التوافق على تاريخ بعينه يكون فاتحة للنشاط على الأرض بعد الإعداد في "خفاء العالم الإلكتروني"، فالمصريون اختاروا تاريخ 25 جانفي تزامنا مع عيد الشرطة الوطني لتنفيذ حراكهم إمعانا في إذلال هذا الجهاز في يوم عيده ونكايته فيه جراء ما فعل بهم، وكذلك فعل اليمنيون والسوريون واللبيون والمغاربة كل له فلسفته ولديه أسبابه، ولعل الهدف الرئيس ليس رمزية تاريخ بعينه إنما فقط "ساعة صفر" تكون فيها البداية حتى يضمن النشاط أكبر عدد من الجماهير في وقت واحد لضمان قوة على الأرض، وقياس درجة تأثير الجهود ببناءاتهم ومقدار وعيهم بضرورة الحراك وأهدافه.

رغم أن كثيرا من دوائر النشاط في الجزائر قد تجندت من أجل إفشال أي مشروع لضرب استقرار البلاد لأسباب موضوعية وأخرى تاريخية مرتبطة بالماضي الأليم الذي لا يزال قطاع من الجزائريين يرزحون تحت وطئته، وأسباب لها علاقة بتجاربه مماثلة لا تزال نشطة، حيث لاحظوا كيف "عانى مشروع التحول الديمقراطي في مجتمع ما بعد الثورة في بلدان الربيع العربي من صعوبات كثيرة، ذلك أن الثورة كتغيير جذري لا تكفي لبناء دولة ديمقراطية دون وجود الحد الأدنى من الفكر المدني في المجتمع"⁽²⁾، ومع ذلك نجحت عدة دوائر في الجزائر للترويج لتاريخ مفترض لبداية "ثورة الجزائر" يوم 17 سبتمبر 2011 على شاكلة أي حراك عربي آخر، مع أن في المسألة مفارقة وهو تأخر هذا التاريخ عن تواريخ الحراك العربي الأخرى التي انحسرت بين جانفي وفيفري ومارس، ما يؤكد نجاح المسعى الذي دافع عنه الكثيرون برفض أي حراك "طبق الأصل" من حراك الآخرين، تحقيقا لجانب في شخصية الجزائريين الذين يسعون للتميز في كل شيء، ولو تعلق الأمر بحراك قد يأتي على الأخضر واليابس.

محاكاة للنماذج الثورية العربية الأخرى، فقد تم إنشاء العديد من الصفحات عبر (Facebook) ممن روجت للتاريخ المفترض والحراك المرتبط به، رغبة في دفع النظام السياسي إلى مغادرة المشهد السياسي في الجزائر أو الضغط من أجل التأسيس لخارطة جديدة وواقع آخر، فاشتهرت على مدى أسابيع صفحات "ثورة 17 سبتمبر 2011 لنجعله يوما للغضب على بوتفريقة"⁽³⁾، والتي جمعت إلى غاية 31 ديسمبر 2011 أكثر من 4000 عضو، وصفحة "انتفاضة 17 سبتمبر 2011

¹ - قوي بوحنية، "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - عبير الغندور، "ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي"، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ - صفحة تم إغلاقها بعد حوالي 03 أشهر من النشاط.

لنجدله يوماً للغضب في الجزائر⁽¹⁾، والتي حازت على اشتراك أكثر من 3000 مشترك، أما صفحة "الثورة الجزائرية ضد عبد العزيز بوتفليقة" فقد جمعت أكثر من 13500 عضو⁽²⁾، واهتمت هذه الصفحات في مجموعها بثلاث مضامين رئيسية:

- الترويج لتاريخ 17 سبتمبر 2011 كيوم وطني موحد لخروج المظاهرات والاحتجاجات في كامل التراب الوطني الجزائري.
 - تعبئة الجمهور من خلال استهدافه بمضامين سلبية حول أداء النظام السياسي وعمل مؤسساته وسيرة رجاله وأجهزته، وحشدهم من أجل إنجاز مسعى التغيير والإصلاح، وإعدادهم لسقوط النظام بأكمله.
 - رسم خطط الهجوم والكر والفر، وتكوين "الجمهور المحتج" على حرب العصابات والشوارع وسبل التعامل مع القوى الأمنية التي سوف يجري الاصطدام بها حتماً، بالإضافة إلى نشر مقاطع فيديو وصور من صفحات الحراك المصري والسوري خاصة والتي تحتوي على مشاهد نزال وصدام بين المحتجين وقوات الأمن المركزي المصري أو وحدات من الجيش السوري أو "شبيحة" النظام.
- لقد فشل الحراك الداعي إلى ثورة في الجزائر افتراضياً أولاً من خلال زوال أثر كل هذه الصفحات من على شبكة الانترنت ومن فضاءات (Facebook) بشكل نهائي، كما تم إفشالها وإجهاضها من على الأرض، وذلك راجع لسببين رئيسيين:
- **السبب الأول:** ضعف التجنيد ونقص التعبئة افتراضياً، وذلك لعدم توفر جماهير بأعداد كافية يحمل على عاتقه مهمة إنجاز الحراك، وذلك لإقناع أكثرهم بالأسباب والمبررات التي ساقها نشاط الانترنت المعارضين في رفضهم وقيامهم ضد أي تحرك ثوري في الجزائر.
 - **السبب الثاني:** تمرس النظام السياسي وتجربة أجهزته الأمنية في استشعار مواطن الخطر في تعاملهم مع الاحتجاجات والمظاهرات والانتفاضات، وذلك لسابق خبرة مع سنوات العشرية السوداء التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات شعباً ودولة ونظاماً.
 - **السبب الثالث:** قطاع كبير من الجزائريين لا يزالون يتذكرون معاناتهم سنوات "الإرهاب"، خاصة أن الخلفية التي بني عليها صراع النظام وبعض الطبقة السياسية يومها كان سياسياً، ودعوات النزول إلى الشارع والتصادم مع النظام اليوم أيضاً سياسية، فكانت المسألة كأنها "تطعيم مسبق" كان الجزائريون قد تناولوه منذ سنوات (1992-1999).

الفرع الثاني: الحراك الخليجي وغلبة الثقافات المحلية في المجال الافتراضي:

الاعتقاد بعموم الحراك الاحتجاجي جنبات العالم العربي بدون استثناء بات خاطئاً وغير صحيح بالضرورة، وحتى وإن أجزم عدد من الكتاب أو المفكرين أن كل بلد نال نصيباً من تبعات وأثر حراك الربيع العربي، وفي هذا الكلام بعض الصحة، حيث أن الدول التي لم تتأثر بشكل مباشر بخروج جحافل المتظاهرين فيها وانبعثت الاحتجاجات في شوارعها، قد بادرت باستباق

¹ - صفحة تم إغلاقها بعد حوالي 03 أشهر من النشاط.

² - صفحة تم إغلاقها بعد حوالي 03 أشهر من النشاط.

الخطر وإجراء حزمة من التعديلات القانونية والمراجعات الدستورية، وأقرت عددا من النصوص والإجراءات والتدابير من أجل تصحيح أخطاء أو مراجعة ما اتصل الجديد بقديمه من أجل تحيينه، وفي هذا بعض الصدق في قول بعضهم أن الأثر قد وقع إن بالقليل أو الكثير، ومن أولئك المفكر السعودي "خالد الدخيل"، والعراقي "خير الدين حسيب" والتونسي "توفيق المديني".

المجال الافتراضي العام الخليجي يعد الأفقر سياسيا عندما يقارن بأمثاله من دول ما بات يعرف "بالربيع العربي"، أين "مثلت شبكة الانترنت أعلى مراحل الدمج بين وسائل الاتصال التقليدية والحديثة معا، كما أنها دمجت بين خصائص الاتصال المباشر والاتصال الجماهيري، ومن خلالها تنوع أطراف المشاركين كمصادر وتبادلهم أدوار المرسل والمستقبل" (1)، ومكّنت النشاط عبرها من فضاء افتراضي لممارسة العمل السياسي وتهيئة الجمهور للفعل الاحتجاجي ثم الحراك الثوري، كما لا يمكن إغفال أن دولتين من دول الخليج الست لم تشهدا أي حراك ثوري ولا فعل احتجاجي، وبقينا على هامش الحراك العربي في موقع المتفرج أو المتفرج القلق، وهما قطر والإمارات العربية المتحدة، أما غيرهما فقد شهدوا بعض الحراك بمضامين مختلفة كل بحسب درجة الرغبة لدى مواطنيه في ضمه أو إبعاده عن دائرة "الربيع العربي"، ساهمت في ذلك الصورة التي رسمت في "قطر" حين جرى انتقال سلس للسلطة عندما تولى الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" مقاليد الحكم خلقا لوالده الشيخ "حمد آل ثاني" من دون مشاكل ولا قلاقل.

هناك ملمح عام يتعلق بضيق هامش الدعوة إلى الحراك الثوري في دول الخليج عبر الفضاءات الالكترونية ومواقع الشبكات الاجتماعية عندما يقارن بذلك الذي حرّك شعوبا عربية أخرى، فلم يكن المجال الخليجي الافتراضي يزخر بكثير من الصفحات أو الحسابات الثورية أو المعبئة الحاشدة للجماهير للخروج إلى الشوارع والنزول إلى الميادين ومقارعة قوات الأنظمة الخليجية وآلات قمعها الأمنية، وما كان منها فقد اتسم بالضآلة وضعف الأثر ومحدودية التأثير، وفي نطاق ضيق لم يكن يشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: حراك ثورة الانترنت في دول الخليج:

إذا استثنينا كلا من قطر والإمارات العربية المتحدة اللتان لم تشهدا أي حراك يذكر لا على الأرض ولا عبر الانترنت، فإن الدول الخليجية المتبقية: السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عمان، قد عرفت بعض الفعل، ولكن على مواقع التواصل الاجتماعي التي قادت بعض الحراك على الأرض، ولكن ليس بالقوة التي يُخشى منها، لذلك ظهر جليا في نظرة "دول الخليج الست للثورات العربية التي انطلقت نهاية 2010، من حيث كونها مصدر تهديد لأمنها أو فرصة لتوزيع نفوذها في المنطقة" (2)، وهذا ما ظهر فيما بعد بزيادة حجم وقوة وتأثير النفوذ السعودي في مصر وسوريا واليمن، وآخر إماراتي في اليمن وليبيا.

¹ محمد عبده بدوي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب المصري: دراسة تطبيقية على موقع فايسبوك"، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² إيمان رجب، "خليج ما بعد الربيع: التحدي والاستجابة"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع 57، جانفي 2015، ص 74-81، ص 75.

1. في المملكة العربية السعودية: حاولت بعض الصفحات والمجموعات على (Facebook) أساساً، وتأثراً بما حصل في عدد من الدول العربية الأخرى، أن تحشد لقيام اضطراب في المملكة، تحقيقاً لرغبة في تفويض نظام "آل سعود" الذي يحكم منذ توحيد البلاد وتأسيس المملكة سنة 1950، وقد غاب (Twitter) من ساحة الدعوة إلى الحراك لأسباب موضوعية وتكنولوجية، حيث أنه يوصف بشبكة النخبة، ولم يلحظ أي تأييد لهذه المساعي في صفوف الأساتذة والمفكرين والباحثين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى محدودية قدرته في إيصال الرسائل لتقييده الكتابة بـ 140 حرفاً. ومن أهم الصفحات الداعية إلى الحراك الثوري في السعودية:

أ. صفحة "الثورة السعودية يوم 20 آذار"، التي تعتبر من أكثر الصفحات المحيئة انتشاراً وأوسعها انتساباً (1)، حيث بلغ عدد منتسبيها من جويلية 2016 أكثر من 11900 عضو، ولا تزال الصفحة تنشر "الوعيد" وتحرض ضد النظام بخط تحريري عنيف وبمنشورات موحية بوجود حراك فعلي، وأنه في طور التكون النهائي ليفاجأ الشارع.

ب. صفحة "أخبار الثورة السعودية ضد آل سعود" (2)، تعتمد على عنصر الإعلام وجلب الخبر، وتشارك مع الصفحة السابقة في نشر أخبار ما يوصف بأنه عمل وفعل موجود على الأرض السعودية، وتعتبر الصفحة كبيرة بالنظر لعدد أعضائها الذي فاق 22900 عضو، وترفع شعارها " جمهورية نجد والحجاز العربية "، حيث تعبر صراحة عن رفضها النظام الملكي وتسعى لإقامة جمهورية عن طريق حراك ثوري.

ت. صفحة " الحراك الثوري في القطيف " (3)، وهي صفحة صغيرة نسبياً (3000 عضو) وتعتبر "جهوية" تنقل أخبار "الحراك الشيعي" في المنطقة الشرقية وفي القطيف، ويظهر لون الصفحة يغذيه النزاع السني الذي يمثله النظام السعودي ضد الفكر الشيعي الذي يتبناه غالبية نشطاء "القطيف"، حيث تنتمي هذه المنطقة بشكل كامل تقريباً إلى "المذهب الشيعي"، والمطالب المرفوعة من خلال منشورات الصفحة تصب في "خانة الطائفية".

2. في البحرين: لم يشهد المجال الافتراضي في البحرين إلا بروزاً لصفحتين عبر (Facebook) أنشأتا مع اشتداد قمع النظام لمعتصمي "دوار اللؤلؤة" في العاصمة "المنامة" بين 17 فيفري (فض الاعتصام) والعودة يوم 19 فيفري، فكانتا بمثابة عين الإعلام على أحداث البحرين، خاصة مع التضيق الذي مارسه النظام على وسائل الإعلام (4)، وهما "ثورة سلمية من أجل ملكية دستورية" و"صفحة "معاً لإسقاط النظام في البحرين".

1- الثورة السعودية يوم 20 آذار ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: https://facebook.com/K.S.A.Revolution/?_rdr

2- أخبار الثورة السعودية ضد آل سعود: جمهورية نجد والحجاز العربية ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/591450100976257>

3- الحراك الثوري في القطيف ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/althawrah/?fref=ts>

4- شبكة مأرب برس، انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن بسبب التضيق الإعلامي، مرجع سبق ذكره.

عملت الصفحتان لفترة ثم توقف النشر عبرها تماما، ثم تم غلقهما نهائيا وزال أثرهما، حيث يرجح اكتشاف الجهة المؤسسة وتم الضغط عليها لإغلاقها، أو أن الدولة راسلت إدارة (Facebook) من أجل محو أثرها تحت مبرر حماية الأمن الوطني.

أما في الدول الخليجية الأخرى، فقد مارست الأنظمة فيها عدة أشكال من الرقابة على محتوى الانترنت، هدفت من خلالها إلى الوقوف حائلا أمام أي خطر قد يداهمها من خلال بوابات ومنصات الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية، فالبحرين أحالت مشروع قانون منطور إلى مجلس النواب هدفه إقرار حقوق الإنسان بشأن تحريم القذف والسب على شبكات التواصل الاجتماعي حيث أشار المشروع أن هدف القانون تحقيق الصالح العام، كما وافق "أمير قطر" في سبتمبر 2011 على تشريع جديد يقضي بتحريم استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية لإنشاء محتوى ينظر إليه من قبل السلطات بأنه "يضر بالقيم الاجتماعية للدولة أو النظام العام" [...]. كما أقرت الإمارات العربية المتحدة قانون الجريمة الالكترونية المحدث سنة 2012 والذي يحرم انتقاد السلطات ويمنع دعوات الإصلاح السياسي⁽¹⁾، قدرت أنظمة الدول الخليجية أنها بسنها لهذه القوانين ومراقبتها لمجالها الافتراضي تستطيع الحيولة دون وصول خطر "الربيع العربي" إليها، أو على الأقل تمكينها من التحكم فيه أو التقليل من آثاره وتبعاته.

ثانيا: أفكار وفلسفة حراك الانترنت في دول الخليج:

لم تحمل صفحات الحراك الثوري الخليجي على قلتها وضعف تأثيرها وعدم اتساع نطاقها، أي أثر حراكي على الأرض، ولم تحشد أفكارا ولم تعبئ جمهورا، اللهم بعض المظاهرات في المملكة العربية السعودية يوم 28 جانفي 2011 بجدة احتجاجا على ضعف البنية التحتية بعد تسجيل عدد من الانهيارات بفعل سيول وغمر الأمطار، فيما عرفت إعلاميا بقضية "سيول جدة"، والتي لم تثبت نسبتها لحشد ما على صفحات التواصل الاجتماعي، إنما جاءت بفعل حالة الخنق والغضب من سياسيات الدولة. وعليه تبرز من خلال منشورات الصفحات الثورية الخليجية ميزتان رئيسيتان:

1. الكراهية الدينية والعداء المذهبي: حملت الكثير من منشورات صفحة "أخبار الثورة السعودية ضد آل سعود" و صفحة "الحراك الثوري في القطيف" و صفحة "معا لإسقاط النظام في البحرين" كما هائلا من الهجوم والهجوم المضاد بين أتباع المذهبين السني والشيوعي، حيث أظهرت الصفحات مقدار الاحتقان بين الفريقين وحجم عداء كل للآخر.

2. الأخبار المغلوطة ونشر الثقافة الخاصة: حيث ذهبت غالبية الصفحات سواء النشطة إلى يومنا هذا أو تلك التي أغلقت إلى انتهاج اللاموضوعية في نقل الخبر وإيصال المعلومة، على اعتبار أنها تمارس عملا عدائيا لشحن الهمم وكسر العدو، إلا أنها بنقلها أخبار كاذبة وصور مفبركة، هزت من موقعها وخسرت ثقة مرتديها فيها، بالإضافة انفتاح بعضها على أخبار ومضامين ومعلومات ليست من فلسفتها ولا من خطها، إنما مساهمات أعضاءها ومنتسبيها مما أفقدها مصداقيتها وذهب بشعبيتها.

المطلب الثاني: التوجه نحو الإصلاح الاستباقي في الجزائر ودول الخليج العربي:

¹ - شريف درويش اللبان، إشكاليات الرقابة: الضوابط الأخلاقية والتشريعية لشبكات التواصل الاجتماعي في الدول العربية، متوفر على الرابط التالي: موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg.org/39122>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

لقد استشعرت دوائر الرصد في الأنظمة الحاكمة في الجزائر وفي دول الخليج العربي ما باتت تلعبه الفضاءات الافتراضية من دور في دفع الشارع نحو الخروج على سلطاتها طلبا للحرية وتوقا للديمقراطية، حتى لو كان ذلك التصرف غير مبرر لديهم، ولأنهم انبهروا بقوة الجماهير التي نزلت إلى ميادين التغيير في كل من تونس ومصر واليمن وغيرها، واستطاعت قلب معادلة ظلت عصية عن كل تغيير أو تبديل في المشهد السياسي فيها، ولأنها "أدركت أهمية دور الانترنت كوسيلة فعالة بيد المعارضين لها، أقدمت بعض أنظمة العالم العربي خاصة في الخليج على تركيب "المصافي" (Filters) على الشبكات لمنع نشر مواقع المعارضة، ولتضع قيودا صارمة على استعمال الشبكة في مسعى منها لمراقبة حركة المجال الافتراضي" (1). ولتجنب اضطرابها أن تتحى منحي الآخرين ممن وقعوا تحت ضغط نشطاء هذا المجال، ومع ذلك كانت هناك قناعة لدى عدد من دوائر الأنظمة أن "قدرة الانترنت على تهديد الأنظمة السياسية تتبع من مقدرتها على إيجاد قنوات بديلة وفعالة لبث المعلومات بحيث لا يمكن للنظام أن يسيطر عليها، وهي كفيلة بأن تخلق وحدة مشاعر لدى المتواصلين عبرها" (2).

من أجل ذلك، جرى توافق غير مباشر داخل أنظمة الحكم في الجزائر وفي الممالك والإمارات الخليجية على الدخول في خطة إصلاح ذاتي استباقي خوفا على ضياع إرث سلطوي من الاستئثار بالحكم منذ تأسيس هذه الدول، مستظلة في ذلك براحة اقتصادية صنعتها عائدات تجارة لنفط والغاز واستعمالها في "شق الطرق" لبناء تحول ديمقراطي ذاتي بشكل استباقي.

الفرع الأول: أثر النشاط الافتراضي في خط الإصلاح السياسي في الجزائر:

يسوق النظام السياسي الجزائري صورته في الدوائر الإعلامية والدبلوماسية المحلية والدولية على أنه نظام منفتح على كل أطراف العمل السياسي، ويكونه محصن من كل مدامه ثورية لأنه قد عرف "الربيع" قبل الجميع وذلك من خلال أحداث 05 أكتوبر 1988، ثم بانتهاجه المسلك الديمقراطي واعتماده لدستور الإصلاحات سنة 1989 ودخول البلاد مرحلة التعددية الحزبية والنقابية والانفتاح الإعلامي وإطلاق الحريات السياسية وتخفيف الخناق على قوى المجتمع المدني، وقدم للديمقراطية في خطابه الرسمي "بأنها الشكل النموذجي للدولة في بناءها الدستوري، والتي تتعهد بضمان سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والحريات وغيرها، وتحكمها سلطات تتضمن هيئات تمثيلية منتخبة بأغلبية عددية عبر انتخابات عامة، يشارك فيها جميع المواطنين وتتخذ على نحو دوري" (3)، وبهذه الصورة "الديمقراطية الحاملة" استطاعت السلطة في الجزائر أن تعطي صورة أخرى عن حراك الإصلاح الذي بدأته بخطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في 15 أبريل 2011 قوامه رغبة داخلية روتينية لدى النظام السياسي بأحداث إصلاحات سياسية واقتصادية في كل مرحلة تجاوبا مع تطور الحياة المجتمعية وتأثرا بالتحولات الدولية، ولم تعترف مطلقا أن هذا الحراك الإصلاحي يأتي في خضم ضغط "الربيع العربي" الذي أسقط نظاما واستنزف شعوبا وغير ملامح عدة

¹- وائل غنيم، ما هي حقيقة دور المواقع الاجتماعية على الإنترنت في إشعال الأحداث العربية؟ متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة الكمبيوتر، <http://www.accemagazine.com/article.php?categoryID=6&articleID=304>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25)

²- جمال الشلي، دور الانترنت في الثورات العربية، مرجع سبق ذكره

³- إيريك هوبنباوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، تر: أكرم حمدان ونزهت طيب، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 84.

خرائط سياسية في العالم العربي، بحيث بقيت السلطة ترافع لصالح مبادراتها الذاتية بالإصلاح منذ فعلت ذلك في سنة 1989 بدون إملاءات خارجية ولا ضغوط داخلية.

أولاً: ملامح الخط الإصلاحية من خلال الخطاب السياسي:

الحقيقة أن طبيعة أمكن لمسها بين توجه السلطة نحو الإصلاح الداخلي السياسي والاجتماعي، والحراك الثوري الضاغط الذي يصنعه الفضاء الافتراضي العام عن طريق النشاط عبر وسائل التواصل الاجتماعي في شبكة الانترنت، حيث أن السلطة سارعت لإعلام الشعب بمضامين العملية الإصلاحية من خلال خطاب الرئيس بوتفليقة في 15 أبريل 2011، الذي أعلن فيه جملة هامة من قرارات الإصلاح ومراجعة القوانين واستحداث نصوص أخرى تهدف بالإجمال إلى تحسين صورة العمل السياسي وتحقيق الرشادة وتمكين المواطن الجزائري من رفاهية اقتصادية ورخاء معيشي، لكنها أخفت أن سعيها ولو أنه فعلاً أنه لم يأتي تحت ضغط الشبكات الاجتماعية التي توافقت على تاريخ 17 سبتمبر الذي لا يزال بعيداً عن أبريل تاريخ بداية حراك الإصلاح الذاتي، لكنه (أي السعي) جاء خوفاً من وصول أسنة اللهب من الجارات الأربع تونس ومصر وليبيا ثم المغرب، وقطعا للطريق أمام أي تبلور لأي نشاط شبابي عبر منصات افتراضية تدعو إلى ما دعا إليه نشطاء ذات الفضاء في الدول العربية التي مستها رياح التغيير.

وعدت السلطة السياسية في الجزائر الشعب أن قضايا واهتمامات تتراوح بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ستجرى مراجعتها وإصلاحها، ومن أبرزها:

- محاربة البيروقراطية والتلاعب بالأموال العامة: تأكيد على توجه لدى السلطة برفع غبن الإدارة عن المواطن وحماية أمواله.
- إغلاق باب عودة العمل الإرهابي وحماية الأسر الجزائرية من هواجس الخوف واللامن والعنف.
- عزم النظام على تعميق المسار الديمقراطي، بإعادة صياغة عدة نصوص تشريعية تخص الممارسة الديمقراطية كقانون الانتخابات والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية، وقانون الإعلام، حيث جرى التأكيد أن التعديل المزمع إجراءه على هذا القانون، سوف يرفع التجريم عن مهنة الصحافة⁽¹⁾.

ثانياً: الإصلاح القانوني والتعديل الدستوري:

سار النظام السياسي الجزائري في طريقه الذي رسمه للإصلاح وإعادة النظر في القوانين المعنية بذلك الخط وتهيئة المجال العام في البلاد لتعديل الوثيقة القانونية الأسمى وهي الدستور، ومن ثمة الإفراج على عدة نصوص تنظيمية وتفسيرية للدستور الجديد، ورغم وجود النية لدى السلطة في المضي قدماً نحو العملية الإصلاحية إلا أنها سارت ببطء شديد، أكدت من خلالها على أن هذا التوجه بالفعل كان استجابة لضغط الواقع الذي أفرزته هبات "الربيع العربي" من جهة، وخوفاً من الرأي العام الداخلي الذي بات بالإمكان أن تغييره عوامل تكنولوجية أو اتصالية من جهة أخرى، رغم تأكيد السلطة دائماً على ذاتية المسعى وفردانية التوجه.

¹ - قراءة في خطاب الرئيس بوتفليقة يوم 15 أبريل 2011، المنشور في موقع رئاسة الجمهورية: (<http://www.el-mouradia.dz>)

1. الإصلاح القانوني: كسب النظام السياسي الكثير من الوقت بين إعلانه النية على تنفيذ برنامج إصلاح طموح يمس قطاعات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك من أجل تجنب الارتجالية والتسرع في إعداد قوانين قد تؤدي إلى فراغات أو مشاكل عويصة مستقبلا، خاصة أن ظروف وطريقة إعداد وإصدار قانوني البلدية والولاية (08/90 و 09/90) سنة 1990 لا تزال ماثلة، بما عادت به من كوارث وأزمات حتى جرى تعديلها سنتي 2011 و2012، لأجل ذلك "أقدم النظام على إجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وساعده على ذلك ارتفاع العائدات النفطية والبحبوحة المالية للخزينة العمومية، الأمر الذي ساهم في تخفيف جانب من معاناة الجزائريين وتسييد الدين العام الذي كان في حدود 35 مليار دولار، وحل جزئي لأزمة البطالة"⁽¹⁾، وتعاطي إيجابي مع مشاكل السكن وبيروقراطية الإدارة.

مسايرة للوضع العام الإقليمي والعربي جراء ثورات "الربيع العربي" والحراك السياسي والثوري في دول الجوار "ألغت الحكومة الجزائرية حالة الطوارئ المفروضة منذ 20 سنة، واتخذت سلسلة من الإجراءات والإصلاحات في مجال العدل ومكافحة الفساد، وانتهت إلى إجراء الانتخابات التشريعية في 09 ماي 2012"⁽²⁾، رغم الضجة التي سبقتها وتلتها من شكوك المعارضة بوجود تزوير وانتهاك لحقوق الطبقة السياسية لصالح أحزاب التوجه الوطني الموالي للسلطة (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، ثم إقرار قانون تحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية ويمنع "الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى أو بينهما وبين المهام أو الوظائف أو الأنشطة المحددة في القانون (01/12) الذي يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية"⁽³⁾. وبعد ذلك صدر القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية "الذي يهدف إلى تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع، ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية، علاوة على تعريف الأحزاب السياسية وتحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها"⁽⁴⁾، بما يسمح برسم علاقة جديدة بين الحكومة والطبقة المهتمة بالعمل السياسي بشأن اعتماد أحزاب جديدة وشرعنة نشاطها أو رفضها.

2. التعديل الدستوري لسنة 2016: رغم أن أول حديث رسمي من طرف السلطة السياسية في الجزائر عن نيتها تعديل الدستور قد صدر عنها في خطاب "الإصلاح" الذي توجه به الرئيس للشعب في أبريل 2011، إلا أن أعداده وإخراجه ومن ثم عرضه على الرأي العام وأخذ الموافقة عليه من خلال البرلمان (دون الاستفتاء الشعبي) قد تأخر حتى جانفي 2016 وصدوره في الجريدة الرسمية في 06 مارس من ذات السنة، أكد مرة أخرى على عامل كسب الوقت من طرف النظام، حتى يتم إخراج القانون أو النص الدستوري بشكل كامل ومنتقن ومغلق الثغرات ومتماشيا مع مصلحته العامة ومستفيدا من مفرزات البيئة الداخلية والعربية والإقليمية.

¹ - "أربعة أسباب منعت وصول ما يسمى بالربيع العربي إلى الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - بلقيس محمد جود، "سوسولوجيا ثورات الربيع العربي: دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع44، 2012، (ص ص 235-266)، ص 238.

³ - طارق عاشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁴ - المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

صدر النص الجديد للتعديل الدستوري في الجريدة الرسمية في 06 مارس 2016، بعد 05 سنوات كاملة من تاريخ "التبشير به" في 2011، وقد حمل عدة نقاط جديدة منها:

- دسترة المصالح الوطنية في الدبلوماسية، في مسعى لزيادة درجة حمايتها وصونها.
- حرية و ضمان ممارسة العبادة، في خطوات تطمينية للدول الأجنبية خاصة حول حرية اعتناق الأديان وممارسة الشعائر.
- التأكيد على حرية الصحافة وعدم ميل السلطة إلى حريها بعدم تجريم جنحها.
- إثبات الإقامة في الجزائر لمدة 10 سنوات على الأقل للراغبين في الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، من أجل استمالة المدافعين عن الخط الوطني.
- توسيع صلاحيات المعارضة البرلمانية وإقرار عقوبة على التجوال السياسي.
- في المجال التشريعي، منح الدستور المعدل والجديد صلاحية التشريع لمجلس الأمة (الغرفة السفلى) بعد أن كانت وظيفتها السابقة لا تعدو مناقشة قوانين الغرفة العليا مع إمكانية فرملتها.
- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات، عرض الشكل القديم للجنة، مع بقاء جدل حول صلاحيتها بالنظر إلى صلاحيات الحكومة التقليدية ممثلة في وزارة الداخلية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الإصلاح السياسي الاستباقي وعوامل انحساره في دول الخليج العربي:

تؤكد كل المؤشرات والقرارات الخاصة بالوضع السياسي في منطقة دول الخليج العربي، أنه لم تكن هناك أية نية ولم ينشأ أي توجه داخل دواليب الأنظمة الحاكمة هناك للقيام بأي حراك إصلاحي ذي طبيعة سياسية أو حتى اجتماعية، ما يؤكد إذا أن الخط الإصلاحي الذي عرفته الأنظمة الخليجية ابتداء من سنة 2011 لم يكن إلا استجابة مباشرة للحراك العربي الثوري وخشية من امتداده إلى بلدانهم وبالتالي فإن التحرك لم يكن إلا خشية تقوض سلطات حكامها وذهاب ملكهم ودمار وجودهم.

لم تكن النية صادقة لدى أنظمة الدول الخليجية في اتجاهها نحو عمليات الإصلاح الداخلي، بل عامل الخوف مما وصلت إليه بعض الأنظمة العربية الأخرى هو ما جعلها تهوّل إلى الإعلان عن ذلك التوجه بنبرة هادئة ومنتزعة حتى تقنع العالم بأن حراكها أملت ضرورة تكييفية داخلية، وليس بفعل الضغوط الخارجية، حيث تعاطت دول الخليج الست مع موضوع الإصلاح السياسي والدمقرطة بدرجات ومقاربات متفاوتة ومختلفة، لكنها اتفقت جميعها على أن قضية الإصلاح السياسي ينبغي أن تتم بحذر وبطء وانتقائية، وربما بمماثلة، وغالبا في الاتجاه الذي يكرس بقاء نظم الحكم القائمة دون تغييرات تقضي إلى بدء مرحلة التحول نحو الديمقراطية وليس إرساء حقيقي للديمقراطية، حتى أن بعض هذه الدول تراجعت عن خطوات بدت على قدر من

¹ - القانون رقم (16-01) المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437، والموافق 06 مارس 2016، والمتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 14، السنة 53، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

الجديدة في وقت من الأوقات باتجاه فتح المجال العام لمشاركة سياسية أكثر انفتاحا وشفافية كالكويت والبحرين وعمان⁽¹⁾، ما يزيد من تأكيد الافتراض الأول أن خطوة الإصلاح ليست إلا ظرفية وشكلها تجلبي بحت، تزيد كلما اقترب خطر الثورة أو زاد التهديد بها، وتخفو ويقل وهجها كلما استشعرت الأنظمة الخليجية الاطمئنان على وجودها.

أولاً: فلسفة الإصلاح الاستباقي في دول الخليج:

إذا استثنينا كلا من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة بوصفها البلدان الوحيدان اللذان نجيا من "زلزال الربيع العربي" بشكل مباشر، فإن بقية الدول الأربع في مجلس التعاون الخليجي قد عرفت خطأ إصلاحيا للشأن السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولكن بدرجات متفاوتة وبحجم تنازلات ترتفع تارة عند طرف معين وتتخفض تارة أخرى لدى آخر، ولكنها تسير متغاممة ومتلازمة أحيانا، خاصة أن موضوع الإصلاح بات مطروحا بشدة مع استمرار الضغط الداخلي (عبر الفضاء الافتراضي الخليجي) والضغط الخارجي الذي يسببه صدام "الربيع العربي" المهدد لكيان أنظمة الخليج رغم ما يعرف عنها في الشكل العام بأنها "لا تسمح برفع شعارات ثورية لأنها (أي الأنظمة) سوف تتصرف كمجموعة واحدة إذا تعرضت لتهديدات مصيرية من الداخل أو الخارج [...] فهناك خطوط حمراء خليجية لا يسمح بتجاوزها وفي مقدمتها المساس ببقاء واستمرار الأسر الحاكمة التي تتسم بشرعية وراثية تعود إلى قرون"⁽²⁾.

تميزت فلسفة الإصلاح في الأنظمة الخليجية بتفرد كل نظام بخصوصية في تناول خطه الإصلاحية الذي سار الاتفاق بأنه تحت ضغط الشارع الداخلي والشارع الخارجي والشارع الافتراضي.

1. المملكة العربية السعودية: بعد احتجاجات الشارع السعودي في 03 مارس 2011، ومطالبة الشباب بالإفراج على السجناء وإطلاق إصلاحات سياسية واقتصادية، خرج الملك "عبد الله بن عبد العزيز" في خطابه يوم 18 مارس 2011 بإطلاق حزمة من "الوعود" شملت تخصيص نحو 29 مليار دولار لمساعدة البطالين، في إطار برنامج (حافز) واعتماد سياسية إقراض جديدة موجهة لبناء 500 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ هامة لتغطية سياسة رفع أجور العاملين وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد⁽³⁾.

وحظيت المرأة السعودية بموطئ قدم في ساحة الإصلاح، حيث أشار الملك في خطابه أمام مجلس الشورى في 25 سبتمبر 2011 بأن تكون للمرأة عضوية في مجلس الشورى والمجالس البلدية ترشيحا واقتراعا وأعلن رفض تهميش دورها في

¹ - محمد اليحيائي، الإصلاح السياسي والديمقراطية في الخليج: الإصلاح السياسي والديمقراطية في الخليج: أربع مقاربات ممكنة ومطلوبة، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/07/2015759175575758.html>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).

² - عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 311-326)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 317.

³ - محمد الشيوخ، انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

المجتمع السعودي في ظل مجال عملها وفق الضوابط الشرعية⁽¹⁾، حيث اعتبر ذلك تنازلاً في دولة طالما أشهرت عداءً للمرأة وانتقاصاً من قيمتها في سوق العمل أو في مساواتها بالرجل في ثنايا المجتمع، كقضية سيطرة السيارة التي لا تزال تأخذ حيزاً واسعاً من الجدل والأخذ والرد بين رافض وموافق.

2. سلطنة عمان: تأثراً بالمناخ العام العربي الذي فاجأ العالم بقيام هبات ثورية في عدد من بلدانه، اندلعت احتجاجات في سلطنة عمان الخليجية في 25 فيفري 2011، حيث اعتصم ناشطو الحراك في محافظة ظفار، وطالبوا بإجراء إصلاحات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي في صورة نمطية لحراك ومطالب الناشطين على امتداد بلدان "الربيع العربي"

كانت السلطة الحاكمة من أكثر الأنظمة الخليجية استشعاراً للخطر حيث أبدت ليونة وتفهماً واستجابة سريعة، حيث "سرعان ما قرأ" السلطان قابوس بن سعيد" الإشارات وتداركها قبل تطورها واستطاع استباق الأحداث التي وقعت في أنظمة عربية أخرى عن طريق إتباع عدد من التدابير والتعديلات الدستورية⁽²⁾، وقد تلخصت أبرزها فيما يلي:

- رفع الحد الأدنى لأجور المواطنين العاملين بالقطاع الخاص إلى ما يعادل 520 دولار أميركياً.

- رفع المخصصات المالية الشهرية لطلبة الجامعات.

- إنشاء هيئة عليا مستقلة لحماية المستهلك.

كما أشرفت السلطة على إعلان وتنفيذ عدد من الإصلاحات ذات الطابع السياسي مثل:

- حملة لتنشيط الجهاز الحكومي عبر سلسلة من الإقالات والتعيينات التي كانت تهدف إلى ضخ دماء جديدة في الجهاز التنفيذي وإحداث قطيعة مع السياسة الرقابية السابقة.

- إصدار مرسوم سلطاني يقضي بالاستقلال المالي والإداري للدعاء العام، مما يعني قطع العلاقة السابقة بين الادعاء والمفتش العام للشرطة.

- منح السلطان قابوس عن طريق مرسوم البرلمان العماني (مجلس عمان) صلاحيات تشريعية ورقابية أوسع مما كان يتوفر عليها في السابق⁽³⁾.

3. الكويت والبحرين: لم يكن الحراك في الكويت قوي الأثر وقابلاً للدراسة، بل كان ضعيفاً ومحدود التأثير، ولم يكن في

مجمله وعلى تواضعه إلا تقليداً لحراك المنطقة العربية، ولعل هدفه الرئيس هو "تسجيل موقف" فحسب، ذلك أن دولة الكويت تحوز انفتاحاً سياسياً كبيراً وتحظى بتعددية حزبية وسياسية وبرلمان منفتح عندما تقارن بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي،

¹ - مفيد الزبيدي، "محاولات الإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ع435، السنة 38، ماي 2015، (ص ص 42-61)، ص 55.

² - خير الدين حسيب، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، في: عبد الإله بلقزيز (محرراً)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 337-358)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 352.

³ - محمد الشيوخ، انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

حيث التجربة البرلمانية رائدة برغم عدم وصولها درجة الكمال، وهناك تنافس حقيقي في الانتخابات ونشاط سياسي وحراك مجتمعي، لذلك لم يخرج الحراك "المنسوخ" بمطالبات ذات أثر. ومع ذلك أمكن تسجيل دوافع للحراك الكويتي المحتشم مثل:

- المحافظة على وتوسيع قاعدة المكتسبات الشعبية.

- تطوير عملية اتخاذ القرار.

- خلق بيئة للوعي السياسي لدى المواطن.

- تعزيز الوعي الدستوري وإرادة التداول السلمي على السلطة⁽¹⁾.

أما في البحرين فقد اعتبر يوم 14 فيفري 2011 يوماً للغضب عندما تجمع آلاف البحرينيين في ساحة اللؤلؤة بالعاصمة "المنامة" وطالبوا بالعمل وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد وبناء ديمقراطية حقيقية تقوم عليها مملكة دستورية، ولكن "اندفعت المعارضة كثيراً وبعيدا في مطالبها، وسرعان ما انحرفت مطالباتها الإصلاحية المشروعة إلى سلوكيات ثورية وخطابات استفزازية ورفعت شعارات غير واقعية تمس بالإجماع الوطني"⁽²⁾، فتغيرت طبيعة وفلسفة الإصلاح فيها، لأن "نظام الحكم القائم على حق الأسرة الحاكمة المستمر في حكم البلاد منذ استيلائها على البحرين سنة 1782"⁽³⁾، لا يزال غير مقتنع بإجراء أي إصلاح حقيقي ولا تعديلات جوهرية قد يمس بطبيعة النظام أو هيمنة الأسرة الحاكمة أو نفوذها، بالإضافة إلى "الانقسام الطائفي ما بين السنة والشيعة والذي ظهرت أبرز تداعياته في انقسام الشارع البحريني ما بين ميداني "الفتاح" و"الدوار" وما سببه من أبعاد اجتماعية متأزمة، جرى استثماره في الصراع على المنافع السياسية"⁽⁴⁾، واستغلته السلطة في البحرين من أجل تثبيط خط الإصلاح وتأجيل مده بدواعي وجود الانقسام وتأثيره على المرور السلس نحو تكملة مشروع الإصلاحات.

ثانياً: عوامل انحسار الخط الإصلاحي وانخفاض منسوبه:

هناك شبه إجماع أن الزخم الذي بدأ به مشروع الإصلاح في الدول الخليجية قد انخفضت جعجعته، وأن أزيز القطار الذي حمل حلم التغيير عبر محطات الأنظمة العربية الخليجية قد انكتم صوته، حيث بات العالم العربي يدخل رويدا رويدا حالة الرتابة وتراجع المد الثوري الذي بدأ عنيفا وقويا سنة 2011، وكان سببا رئيسا في هلع تلك الأنظمة الخليجية ومبادرتها بإجراء حزمة الإصلاحات، أما وقد بدأ الهدوء يخيم والسكينة تعم، فقد عادت أكثر دول الخليج لصناعة جو الرتابة وقللت من حركية الواقع السياسي، ومع ذلك فهناك أسباب أخرى قد تكون خلف عودة حالة السكون السياسي وانحسار المشروع الإصلاحي الذي علقت عليه الشعوب الخليجية آمالها وأمانيتها:

¹ - مناور عبد اللطيف العتيبي، "الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)"، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

² - عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 316.

³ - أسامة علي محمد عبد القادر، "مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁴ - مبارك مبارك أحمد، التحول الديمقراطي في البحرين: المقومات والتحديات، متوفر على الرابط التالي: موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg.org/2468>، تاريخ الزيارة: (2016/03/15).

1. **زوال الشعور بالخوف:** لقد زال شعور الأنظمة الخليجية بالخوف بعد انتشار عدوى الربيع العربي كالنار في الهشيم

سنة 2011 وما تلاها، حيث عادت لها حالة الشعور بالحصانة من أي فعل داخلي أو خارجي يهدد كيائها، خاصة بعد أن اكتسبت خبرة في طرائق التعامل مع فوضى الداخل وحراك وضغط الخارج، ف"الأسر الحاكمة لم تعدت لا الشراكة ولا اقتسام النفوذ والثروة مع أحد"⁽¹⁾، لذلك باتت تبتعد عن كل خط إصلاحي وتميل إلى ترك الحال على ما هو عليه.

2. **السلوك الأرعن للقوى المعارضة:** أثبتت حركات الربيع العربي أن بعض أصناف المعارضة في العالم العربي وفي

بعض دول الخليج خاصة، لا تزال ذات سلوك أرعن وجهل بأبجديات التعامل مع الأنظمة السياسية، ولا تحسن فن المفاوضات السياسي، حيث خسرت كثيرا من مواقعها وأدابت كثيرا من مكتسباتها لنقص خبرتها أحيانا ولاغترارها بواقع على الأرض قد لا تكون صورته حقيقية، "فالمعارضة البحرينية التي كانت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهم مطالبها السياسية وهي "الملكية الدستورية"، أصبحت فجأة قاب قوسين أو أدنى من العنف الطائفي واحتمالات حرب أهلية بين السنة والشيعة"⁽²⁾، فقط استطاعت الحشد واعتقدت بقوتها على التعبئة وسط الشارع البحريني، لكنها ارتكبت خطأ سياسيا قاتلا بإعلاء سقف المطالب إلى بلوغ حد لا يمكن السكوت عليه نظرا لخصوصية الأنظمة الخليجية وتعاملها العنيف إزاء كل خطر يهدد وجودها، وذلك عندما رفع الحراك المعارض شعار "سقوط النظام"، فلم تشعر هذه القوى إلى بفيالق (قوات درع الجزيرة) تسيطر على الأرض، وقد تولت كتابتها تلبية لاستغاثة النظام البحريني بها ووقوف كل دول المجلس معه دون استثناء.

3. **صراعات أجنحة الأنظمة وغياب النخب:** لم تعد خلافات بعض الأجنحة في الأسر الحاكمة في بعض دول الخليج

خافية، حيث أن موجات الاستقطاب أصبحت ظاهرة للعيان، وبات كل فريق يحشد أنصاره لصالح فعل من الأفعال أو لتوقيف سياسة من السياسات، ففي داخل السلطة في دولة الكويت 03 تيارات قد تبدو متعارضة الأهداف، قسم ليبرالي التوجه يسعى لفرض مزيد من الانفتاح، وقسم محافظ يبحث عن حفظ الخصوصية الكويتية، وقسم متأثر بالأفكار الدينية ويريد بسط نفوذ أكبر لرجال الدين حماية للمجتمع من العواصف الفكرية والإيديولوجية الجديدة، فهذا الاختلاف في أعلى هرم عائلة "الصباح" يؤثر على كل مسعى من شأنه إطلاق قطار الإصلاحات، والقيادة السعودية "منقسمة على نفسها بين فريق (بميني متطرف) يرى بأن أي إصلاحات ستفتح شهية الشعب السعودي إلى التدرج بهم إلى خيار (الملكية الدستورية) وفريق وسط معتدل وعلى رأسه الملك يرى بأن الإصلاحات تديم بقاء العائلة"⁽³⁾، وعليه يصبح كل حراك إصلاحي محفوف بإكراهات البيئية الداخلية في مستواها الأعلى وهي الأسر الحاكمة، والتي لا بد أن تكون متوافقة على طرح حتى يتم تمريره، والأهم أن السبب الذي كان يمكن أن يجبر الجميع على بعث الخط الإصلاحي قد انخفض منسوبه وهو حراك "الربيع العربي"، دون إهمال سبب آخر مرتبط بغياب الكفاءات

¹ - محمد اليحيائي، الإصلاح السياسي والديمقراطية في الخليج: أربع مقاربات ممكنة ومطلوبة، مرجع سبق ذكره.

² - عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 316.

³ - محمد بن صنيتان، "انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 327-336)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 332.

المجتمعية المؤثرة في عملية الإصلاح حيث "لا يوجد في المجتمع السعودي نخب فاعلة سواء في صفوف الجماهير أو في القيادة، فليس هناك مجتمع مدني ولا أحزاب، ولا كتل مؤثرة لا تيارات مثقفة ولا دور يذكر لمشايخ القبائل رغم قبليّة الدولة"⁽¹⁾.

الكلام عن السلوك الأرعن لبعض قوى المعارضة قد ينسحب أيضا على عدد من الحكومات التي "سنت دون الرجوع حتى إلى المجالس التشريعية السورية قوانين ونظما تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان، كقوانين منع النظار السلمي وسحب الجنسية بمجرد اعتناق أفكار ومبادئ تضر بمصالح البلاد، وقوانين مراقبة الاتصالات والمطبوعات والنشر الحادة من حق ممارسة حرية التعبير والتفكير [...]، في تراجع ممنهج بنصوص قانونية مُخرسة للألسن"⁽²⁾، حيث استغلت خوف الناس من الفوضى لإقرار مزيد من التضيق والحد من الحرية.

لقد وجهت دعوات كثيرة إلى المجتمعات الخليجية ونخبها لتجاوز نمط الخلافات الإيديولوجية المعطلة لجهود الإصلاح والتنمية، وأن عليها بمؤسساتها الدينية ونخبها أن تنظر إلى مسيرة الإصلاح الشامل خارج إطار الصراع العقيم والضيق على السلطة والغنيمة بها، كما أن الإصلاح كان يعبر عنه من داخل الدوائر الأكاديمية بوصفه ضرورة ملحة جدا لوجود مؤشرات تذهب بالافتراض في طريق تشاؤمي، وترسم سيناريو "تفتت الدول الخليجية إلى دويلات متصارعة وقبائل متناحرة في حال قيام ثورات، حيث يتوجه المواطنون إلى الارتداد إلى الأولوية والعلاقات التضامنية ذات النطاق الضيق (القبيلة، العشيرة، الطائفة، المنطقة...) مقابل تراجع في الانتماء إلى الدولة"⁽³⁾، لذلك نمت رغبة أكيدة منذ البداية لمباشرة الإصلاح قبل أي تأزم مفترض.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

بعض مظاهر الحراك جاءت في بعض الدول العربية مختلفة بحيث لم تكن كلها ذات طبيعة عنفية أو صدامية ولم تحتمل في مجملها إلى سقف عال من مطالبات المجالين الافتراضي والواقعي، فلم ترق الأهداف إلى دعوة صريحة للأنظمة من أجل الخروج من المشهد السياسي العام، بل جاءت في مجملها بثوب واقعي ومدروس بناءً على استقراء نتائج أولى تجارب المد الثوري في الدول الأخرى التي دشنت مراحل الصدام مع أنظمتها واكتشاف مواطن الخلل فيها.

من أبرز ما استنتجه الباحث من خلال الفصل الثالث:

1. كان للشبكات الاجتماعية قدرة وتأثير واضحين في مسار الإصلاحات الدستورية التي بادر بها النظام السياسي في كل من المغرب والأردن، حيث ساهمت هذه الشبكات من خلال نشاط روادها في فرض الإصلاح على منظومة الحكم.

¹ - المرجع السابق، ص 333.

² - سعيد سلطان الهاشمي، "جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوقى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 45-46، شتاء - ربيع 2015، (ص ص 26-41)، ص 27.

³ - محمد عز العرب، "التصدع العصي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مسارا مختلفا بعد الربيع العربي" مجلة السياسة الدولية، العدد 195، جانفي 2014، ص 111.

2. اعتبرت فلسفة البيئة الافتراضية في التعاطي مع النظام السياسي، وكيف لعبت عوامل تسقيف مطالب الجمهور وتحديد الإطار الحراكي والتباين بين خط الصفحات ونشاط المنتسبين أهم النقاط المميزة للحراك الافتراضي في الأردن والمغرب.

3. برز خط إصلاحي للقوانين الأساسية وشمل البناء السياسي لعدد من المؤسسات السياسية في الجزائر وعدد من دول الخليج العربي تزامنا مع موجة الربيع العربي، غير أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي لم يكن كبيرا ولا حاسما، وذلك لسببين:

أ. وجود عوامل حصنت الجزائر من تبعات الفوضى التي حملتها تجارب الدول العربية التي خاضت تجربة الانتقال الديمقراطي عن طريق (الشارع والميدان)، ومنها عدم تعافي المجتمع بشكل كلي من تبعات "سنوات الإرهاب والأزمة الأمنية" بالإضافة إلى تجريب "الربيع العربي" سنة 1988 وما حملته أحداث أكتوبر من مآسي وذكريات أليمة، حيث نجح التوجه المعارض للحراك الثوري في تثبيط موجة العنف والفوضى ومنعها من الانتقال إلى البلاد.

ب. غلبة الثقافات المحلية في المجال الافتراضي الخليجي وعدم وجود دعم قوي في الشارع الحقيقي لحراك الشارع الافتراضي، بالإضافة إلى سياسة الدول الخليجية التي تعتمد على شراء الأمن والرفاه الاقتصادي بالمال، وانصراف الخليجين عموما عن الاهتمام بالمسائل السياسية لعدم وجود سابق خبرة لهم بها، جعلت من واقع الممارسة السياسية في هذه الدول مسألة ثانوية وغير ذات قيمة في المجتمع، وما أضيف إليها من استئثار الأنظمة الحاكمة بأمر السياسة وحكم الناس منذ تأسيس كياناتهم مملكات أو سلطنات أو إمارات.

الفصل الرابع:

دور الفضاء السيبراني العام في مرافقة المراحل الانتقالية وصناعة الديمقراطية في دول الجوار الثوري العربية

المبحث الأول: مساهمة الإعلام الجديد في التأيير والرقابة على مرحلة ما
بعد الحراك الثوري

المبحث الثاني: بناء الديمقراطية وتحديات نجاحها في خضم ثورة
الاتصالات والعصر الرقمي.

لجأت تنظيمات النشطاء ومجموعات المطورين الذين أخذوا أمكنتهم عبر هذا الفضاء الإلكتروني إلى استثمار كل ما أتيج
لديهم من إمكانيات وتجهيزات وبرامج وتطبيقات ومواقع وملفات داخل هذا المجال من أجل تهيئة الأرضية وحشد الأفكار وتعبئة

الجمهور المتعاضد أصلاً للحرية والديمقراطية، وتمكينه من عاملين أساسيين لبدأ حراك الألف ميل باتجاه التحول إلى الديمقراطية بعد عقود عقيمة من حكم أنظمة لم تتطور ولم تطور، حيث عمل الناشطون عبر الإنترنت وتطبيقاتها وشبكات التواصل الاجتماعي على تخليص كتلة الشباب العربي التواق إلى التحرر والراغب في الإصلاح والتغيير من حاجز الخوف الذي ظل مسيطراً عليهم لأزمنة طويلة بفعل تاريخ تلك الأنظمة وقهرها وقمعها لكل حراك سياسي أو تحرك مطلبية أو إصلاحي، إضافة إلى تمكين هذه الكتلة من تقنيات العمل الإلكتروني وطرائق التخفي داخل دواليب الشبكة العالمية، وممارسة التريض السياسي والتعاطي مع الشأن العام بعيداً عن عين الرقيب وأجهزة السلطة وألتها الأمنية والمخابراتية.

لقد كان دور هذا المجال الافتراضي والفضاء الإلكتروني ذا قيمة كبيرة في تحريك الشارع وتهيئة الجمهور لواقع جديد بعد انحسار موجة الربيع العربي، وما خلفته من نتائج سواء ايجابية بانتشار الوعي السياسي واحتكاك أفراد المجتمع بحقوقهم الاجتماعية والسياسية وتبلور الإرادة في استرجاع الحق المسلوب منهم في إمضاء إرادتهم وأنهم أصحاب القرار الحقيقي في تحديد الحاكم واختيار المسؤول، أو سلبية بعد القمع الشديد الذي مارسه بعض الأنظمة ضد الحراك الشعبي والثوري وجحافل الشهداء وأعداد المصابين التي خلفتها مواجهات واحتجاجات الشارع العربي.

ومنه فإن الواقع الجديد الذي يصنعه نشاط المجال الافتراضي، يقوم على دعامين:

- **الدعم الأولي:** تتعلق باستثمار ما توصلوا إليه وما استطاعوا التعامل به من فنون وتقنيات وقدرات وإمكانيات في العالم الافتراضي من أجل مواصلة المسيرة وصناعة واقع ديمقراطي جديد، يقوم على نشاط الفضاء السيبراني في الإعداد والتوجيه، وعلى عمل النشطاء والمطورين على الأرض لتدعيم القدرة الديمقراطية في المجتمع العربي.
- **الدعم الثاني:** تتعلق بمرافقة المرحلة الجديدة التي أنتجت نهاية الحراك الثوري في بعض الأقطار واتجاهه للحسم في أقطار أخرى، حيث باتت تلك المرحلة تسمى في أبجديات التحول الديمقراطي بالمرحلة الانتقالية التي تلي مرحلة المخاض أو الحرب أو الثورة أو الانقلاب وتسبق مرحلة إعادة بناء الدولة والمجتمع، حيث يتكفل المجال الإلكتروني ونقاشات وحركات الفضاء الافتراضي العام في مرافقة العمل السياسي في تلك المرحلة ومراقبة الأداء السياسي والتحول المجتمعي والتدخل من أجل المساعدة والتنظيم، وصون العدالة الانتقالية كواحدة من الآليات القانونية الواجب المرور بها أثناء كل مرحلة انتقالية هدفها الرئيس إغلاق كل الملفات المتعلقة بتركة النظام القديم أو ممارسات رجاله وسياسات مؤسساته وتسوية كل متعلقاته قبل الدخول إلى مرحلة الدولة رقم اثنان (Etat 2.0)، والتي تمثل صورة جديدة ومستحدثة من الدولة رقم واحد (Etat 1.0) التي قام الشعب ضد نظامها وساهم الفضاء السيبراني في إزالتها أو في دفع نظامها إلى الإصلاح والتغيير والتكيف.

وعليه، سوف يتناول الباحث في الفصل الرابع الدور الذي يؤديه "الفضاء السيبراني" في صناعة ومرافقة المراحل الانتقالية في الدول العربية التي شهدت حراكاً ثورياً بكل أشكاله، حيث يتناول في المبحث الأول مساهمة أدوات الإعلام الجديد في التأييد والرقابة على مرحلة ما بعد الحراك الثوري في دول الحراك السلمي والعنيف وفي دول الحراك الثوري الناعم، كما يحلل المبحث

الثاني بناء الديمقراطية وتحديات نجاحها في خضم ثورة الاتصالات والعصر الرقمي، وذلك من خلال دور المجال الإلكتروني في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد وقدرته على إحداث نقلة عربية نحو الديمقراطية.

المبحث الأول: مساهمة الإعلام الجديد في التأطير والرقابة على مرحلة ما بعد الحراك

الثوري:

لقد أثبتت وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الإعلام الجديد قوة وقدرة على تحريك المياه التي كانت راكدة في ساحة التفاعل السياسي العربي، حتى لو لم تصنع هذه الأدوات ثورات "الربيع العربي" فإنها صنعت رأياً عاماً داخلياً وخارجياً مؤيداً لها ومؤمناً ومدافعاً عنها ومشاركاً فيها، وإن لم تسقط أنظمة سياسية عربية، فقد أسقطت حواجز الخوف وأزلت هالة القداسة عن شخوص رجال جرى من عرف الناس أنهم أقرب للملائكة والشياطين منهم للأدبيين العاديين، ومحت صورة الزعيم الملهم والرجل الخارق الذي لا يموت إلا رئيساً.

بعد سقوط عدد من رؤوس الأنظمة العربية وترنح البعض الآخر ما بين السقوط والمقاومة، تبرز إشكالية صناعة وإدارة مرحلة ما بعد تقويض النموذج السابق من النظام السياسي، فمصطلح "المرحلة الانتقالية" قديم، حيث كان يشير إلى "أكثر المراحل أهمية في بناء الدولة الجديدة، فهي ناظمة وضابطة، وهي مخاض ضروري لن يمكن بدونها إعادة رسم نظام جديد في الدولة"⁽¹⁾، حيث تعتبر مرحلة زمنية تتوسط نهاية حكم نظام أو سقوطه بثورة شعبية أو انقلاب عسكري أو احتلال أجنبي وتشكيل نظام سياسي جديد وبديل يناط به إدارة شؤون الدولة وحكم البلاد من جديد.

إن كل مرحلة انتقالية تتسم بالشك والحذر من جهة، وبالتفاؤل والحماس الشديدين من جهة أخرى، ومن أجل ذلك أصبح وجود الآليات الناظمة لهذه المرحلة ضرورة ملحة، والأبنية التي تؤمن هذا الوضع الجديد في الدولة لها أهميتها، واعتباراً للدور الذي لعبته تكنولوجيا التواصل الحديثة وأدوات الإعلام الجديد وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي في المساعدة على إحداث التغيير الذي حتم على عدد كبير من الدول العربية ولوج المرحلة الانتقالية تمهيداً لإقامة نظم سياسية جديدة، فإن لها دوراً آخر أيضاً في مرحلة البناء القانوني والاجتماعي والسياسي الجديد في هذه الدول، لأن دورها في "مسلسل الهدم" كان تهيئة الجو وتعبئة الحشد، ودورها أيضاً في "مسلسل البناء" سيكون بترتيب البيت ومرافقة الإنشاء، وذلك ببسط رقابتها على التسيير والتذكير الدائم "بسليبات" النظم القديمة ومنع إنتاج صور مشابهة لها في المجتمع السياسي الجديد المراد بناؤه.

لم يكن مشهد الحراك الثوري وهزات "الربيع العربي" التي ضربت المنظمة العربية وغيرت ملامح خرائطها السياسية موحدة، ولم تكن صورة طبق الأصل من بعضها، رغم اشتراكها في عاملين أساسيين وهما:

- الحراك كله عبارة عن هبة جماهيرية من مواطني الدولة خروجاً على حكاهم ورغبة في تغيير أنظمة الحكم التي كانت تسود، وتوقاً منهم للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي.

¹ - جواد الحمد، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، ط 1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 32.

- استخدام منصات وأدوات الإعلام الجديد كوسيلة جديدة للحشد والتعبئة وهروباً من رقابة النظام وتخفياً عن أعين الرقيب وأيدي السلطة الأمنية.

الاختلاف بين هذه الحالات الثورية بدأ في انقسامها إلى نموذجين:

- **النموذج الأول:** يشمل الدول العربية التي عرفت حراكاً ثورياً سلمياً وعنيفاً وشهدت سقوط رؤوس النظام فيها، فتوضحت بذلك فيها معالم مرحلة انتقالية.
- **النموذج الثاني:** يشمل الدول العربية التي عرفت حراكاً ثورياً ناعماً قام على أساس إصلاح دستوري وقانوني على مستوى النظام، لكنه لم يشهد مرحلة انتقالية بالمعنى الحقيقي على اعتبار بقاء النظام قائماً بمؤسساته، إنما عرفت نوعاً مستحدثاً يمكن تسميته المرحلة الانتقالية الافتراضية.

المرحلة الانتقالية الافتراضية هي مرحلة تفصل بين الشكل الذي كان يتمظهر به النظام بالأمس (قبل الضغط الذي أفضى إلى الإصلاح الداخلي)، وبين شكله اليوم وهو يمارس عملياته الإصلاحية والتغييرية تحت رقابة الفضاء الافتراضي الذي ألزمه هذه السياسة، التي ما كان يوماً يرغب أن يُجبر عليها وهو كاره، ويقع في هذا التصنيف كل من الجزائر والمغرب والأردن ودول الخليج العربي^(*).

يمكن الإشارة إلى وجود نموذج ثالث، وهو نموذج سلمي ويشمل باقي الدول العربية التي لم تشهد من الأساس أي حراك ثوري مرتبط بالتحول نحو الديمقراطية رغم ما تشهده من نظم تسلطية وتراجع اجتماعي واقتصادي، وتشمل كل من موريتانيا والسودان وجيبوتي والصومال وجزر القمر والعراق وفلسطين ولبنان، إضافة إلى سوريا التي تعرف حرباً أهلية وحراكاً عنيفاً بدأ أساساً بدواع تحولية ديمقراطية، قبل أن يتطور إلى حرب أهلية وأخرى إقليمية بالوكالة، حيث لا تبرز أي ملامح لمرحلة انتقالية في الأفق.

المطلب الأول: رقابة المجال الافتراضي في دول الحراك السلمي والعنيف:

لقد حددت تواريخ بعينها بداية المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، حيث بدأت تلك المرحلة في تونس بتاريخ (14 جانفي 2011) وهو يوم "هروب" "زين العابدين" إلى السعودية، وفي مصر مثل يوم إعلان تنحي الرئيس حسني مبارك (11 فيفري 2011) بداية لذات المرحلة، وبدأت في ليبيا يوم أعلن عن إلقاء القبض على "معمر القذافي" وتصفيته في (20 أكتوبر 2011)، أما اليمن فكانت بدايتها بخروج "علي عبد الله صالح" من المشهد السياسي في (27 فيفري 2012)

* - شهدت كل دول الخليج العربي تقريباً ما عدا قطر والإمارات العربية المتحدة نشاطاً إصلاحياً تميز بالجدية حيناً والصوربة أحياناً أخرى، وعرفت بعض التطور في شكل مؤسسات النظام وطرق عملها، غير أنها لم تعرف أي تغيير في بنية النظام السياسي ونظام الحكم الذي ظل محافظاً على شكله، وفي الجزئية المتعلقة بقيام مرحلة انتقالية افتراضية "على اعتبار عدم سقوط الأنظمة فيها" فإن نشاط المجالات الافتراضية أو وسائل الإعلام الجديد في مراقبة الخط الإصلاحي وممارسة الضغط على الأنظمة من أجل مواصلة مسيرة الإصلاح والتغيير يعتبر شبه م علوم ولا أكثر له على منصات التفاعل أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

بعد اتفاق نقل السلطة الذي وضعت إطاره المبادرة الخليجية الموقعة في السعودية بين المؤتمر الشعبي العام الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة.

ومنه فإن نشطاء الانترنت الذين اصطفوا منذ ما قبل 2010، مشكلين فضاءات افتراضية ومنصات الكترونية (مواقع انترنت، مدونات، منتديات وحسابات في الشبكات الاجتماعية)، ساهموا بقسط كبير في إنجاح أولى خطوات التوجه نحو الديمقراطية في عدد من الدول العربية من خلال إيقاظ الشارع ودعم الحراك وتوجيه الرأي العام المناهض للأنظمة الحاكمة، وبدأوا التحضير لمواكبة حراك جديد في الساحة الافتراضية الموازية للساحة الواقعية، من أجل ضبط إيقاع المرور الآمن والسلمي إلى الديمقراطية وتحقيق الرفاه وإقامة العدالة الاجتماعية ضمن فعاليات المرحلة الانتقالية الحقيقية في حالة الدول التي سقطت أنظمتها أو الافتراضية في حالة الدول التي سارت أنظمتها في خط الإصلاح وإعادة التكيف.

ستلعب الشبكات الاجتماعية أدواراً متميزة مستقبلاً في مجال العمل السياسي والجموعي، فعدد من الكتابات تشير إلى إمكانية قيام أنظمة سياسية افتراضية تحاكي الأنظمة السياسية الحقيقية الموجودة، ويمكن الاستفادة من انتشارها في تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه مختلف القضايا، وتحديد النوعية والتنقيف السياسي من خلال نشر المفاهيم السياسية بأساليب مبتكرة⁽¹⁾ وبطرق حديثة تعتمد على الوسائط الاتصالية الحديثة.

الفرع الأول: الرقابة الافتراضية على الأداء السياسي للأفراد والمؤسسات في تونس ومصر:

يلاحظ أن هناك توجه عام نحو استخدام (Facebook) في العمل السياسي عموماً وفي مجال رقابة ومتابعة وتأيير المراحل الانتقالية خصوصاً وذلك في تونس ومصر، مع وجود نشاط عبر موقعي (Twitter) و (Youtube) ولكن الجمهور في هاتين الدولتين أقل انجذاباً لهما، ويرجع ذلك إلى توافر 03 أسباب رئيسية:

1. يمنح (Facebook) لمستخدميه ثلاث أنواع من الاشتراك: حسابات شخصية، صفحات عامة ونظام المجموعات، بينما لا يتيح (Twitter) إلا إنشاء صفحة شخصية.
2. بإمكان المشترك على (Facebook) كتابة النص الذي يريد أيًا كان حجمه ويمكنه اللجوء إلى تقنيات (القص واللصق) للتعامل مع النصوص المنقولة، في حين أن (Twitter) يسمح بكتابة نص لا يتجاوز 140 حرفاً أو رقماً، مما اعتبر حداً من القدرة على التعبير الحر.
3. يملك (Facebook) دون غيره، إمكانيات كبيرة بإتاحته الفرص لمشاركته بالكتابة ومشاركة مقاطع فيديو وتكوين صداقات والدرشة الخاصة والعامة وإرسال كل أنواع الملفات والمواد الإلكترونية من ملفات أو نصوص، حتى أفلام ومقاطع فيديو من على (Youtube) يمكنه مشاركتها بسهولة.

من أجل ذلك كله، يلاحظ غلبة استخدام (Facebook) على غيره من وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، رغم أنها مجتمعة مارست أدواراً بارزة ومؤثرة في مرحلة ما قبل المرحلة الانتقالية الأولى والثانية، حيث قامت بدور المنظم والموجه والمحرك والمحفز، وغالباً ما كانت تدفع لإنشاء عدد من الكيانات السياسية الفضفاضة (Loose Political Networks)،

¹ -نادية بن ورقلة، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 205.

وبرزت كلاعب أساسي في مفاصل المعتزك السياسي المصري. فقد خرجت إلى الواقع في عدد من المسيرات والمظاهرات التي انطلقت للاحتجاج على الممارسات الحكومية والمطالبة بالإصلاح وتحقيق الديمقراطية منذ 2004، أين ظهرت حركة "كفاية" وحركة شباب السادس من أفريل والحملة الشعبية لدعم الدكتور البرادعي⁽¹⁾ وغيرها، كما ساهمت في تنظيم تظاهرات الاحتجاج ورفض ممارسات الأجهزة الأمنية ضد المواطنين.

أولاً: الرقابة الإلكترونية في تونس:

تعتبر تونس أول من قطف ثمار "الحراك الثوري" "السلمي" الذي بدأ من لحظة إحراق "البوعزيزي" لنفسه في 14 ديسمبر 2010، فانتقل الحدث بوصفه عملية انتحار لشاب في مقتبل العمر يأساً من وضعه الاقتصادي وحالته المعيشية عبر وسائل الإعلام الجديد، والتي تلقت الخبر وعمته ونقلته إلى وسائل الإعلام التقليدية التي أصبحت منذ تلك اللحظة زبونا دائما لديها، فتحول المشهد إلى رجل استشهد مضحياً بنفسه في سبيل حرية شعبه وكرامة أهله، لقد بدأ الحدث بكل تفاصيله "من العالم الافتراضي" تواصلًا وتعبئة، ليتحول إلى قوة هائلة على الأرض بفعل خروج الجماهير في حشود جماعية ضمت كل الفئات بمختلف أطيافها الفكرية والعرقية والطائفية والدينية استجابة لنداء التغيير عبر رفع شعار "حرية، كرامة، عدالة اجتماعية"⁽²⁾.

لقد كان نجاح الفضاء الافتراضي بنقاشاته وقدرته على التعبئة والحشد والرقابة والتأطير والتخفي والمباغطة وصناعة الرأي العام، مشجعاً له لمواصلة رسالته في مرحلة ما بعد الحراك الذي أطلقه وأطره، خاصة بعد أن فقدت السلطة الثقيل بريقه وذهبت كثير من مصداقيته بعد أن ساهمت هذه "الميديا الحديثة في تخريب منظومة الإعلام السلطوي وتعطيل آليات السيطرة على المجال العمومي، وأتاحت من جهة أخرى الأدوات والإمكانيات والآليات لبناء فضاءات ثقافية بديلة، مثلت في لحظة تاريخية معينة البيئة الحاضنة التي مثلت داخلها أنشطة الشباب الاحتجاجية"⁽³⁾، ومكنت لدورهم في رسم المستقبل لدولة تونس.

يقوم موقع (Facebook) اليوم بأكبر دور في مجال تأطير المرحلة الانتقالية ومراقبة أداء السياسيين ونقل صورة الواقع بشكل متزامن أكبر من أدوار الشبكات الاجتماعية الأخرى، حيث "اكتسب سحره أثناء أحداث الثورة حينما تحول إلى فضاء لإشهار الأفكار السياسية والمشاعر الوطنية وتبادل الأخبار، وبعد الثورة تعزز دوره باعتباره فضاء رئيساً يستخدمه التونسيون بفئاتهم المختلفة للتعبير والنقاش والجدل، فتحول إلى منصة لنشر الفيديوهات وكتابة المقالات والانضمام إلى جماعات تشكلت حول مواضيع لا حصر لها، فتعددت الرؤى والمواقف والآراء وتتنوع"⁽⁴⁾، حيث تساهم عدد من صفحاته ومجموعاته في جعل متابعتها على اتصال دائم بالحدث ويتلقون جديد الساحة السياسية والاجتماعية في كل وقت، بالإضافة إلى خدماتها التفاعلية التي تجعل من كل فرد متابعا صحفياً ينقل خبراً أو إعلامي يناقش حدثاً، كما أن له إمكانيات التعليق والرد بالإضافة للسؤال والجواب والدخول في مناقشات مع الآخرين وتثمين الآراء أو دحض الأقوال والأنباء، ومن أكثر الصفحات تواجداً وتأثيراً تبرز كل من

¹ - يوسف أزروال، الإعلام الجديد ودوره في الحراك الديمقراطي العربي، مرجع سبق ذكره.

² - بشرى حسني الحمادي، الإعلام وثقافة التغيير في ظل الثورات العربية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

³ - الصادق الحمادي، "المشهد الثوري الافتراضي: نحو مقارنة للأصول التواصلية للثورة التونسية"، مرجع سبق ذكره، ص 188.

⁴ - الصادق الحمادي، الإعلام التونسي أفق جديد: بورقيبة والفايسوك، ط1، دار آفاق بريسكيتيف للنشر، 2012، ص 68.

'صفحة تونس'⁽¹⁾ التي اعتبرت أكبر الصفحات التونسية وأشدّها تأثيراً في مرحلة ما قبل الحراك الثوري، ولعبت أثناء الثورة دورها المحوري في التعبئة والحشد ونقل الصورة الحقيقية من على الأرض، وتحظى اليوم بثقة متابعيها في تأطير المرحلة الحالية أي المرحلة الانتقالية، وكذلك "صفحة توانسة"⁽²⁾ التي تهتم بواقع المواطن التونسي وتمتلك خطأً تحريريّاً هجومياً ولكن تحظى بثقة مرتاديها، وقد ساهمت بدورها في بعث الحراك الثوري ومتابعته ودعمه ولا تزال تعمل كعين على الداخل التونسي رقابة وتقويماً وتوجيهاً. ويمكن إجمال عدد من الشبكات التفاعلية ومن صفحات (Facebook) التي تهتم بالواقع السياسي وتؤطر المرحلة الانتقالية:

جدول رقم (08): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في تونس

اسم الصفحة وابطها	عدد الأعضاء	موضوعها واهتماماتها
1. أخبار تونس (بوابة TUNIGATE): https://www.facebook.com/Tunigate	892.578	أخبار ومعلومات الساعة
2. تونس اليوم TUNISIA TODAY: https://www.facebook.com/TunisiaToDayTV1	208.580	إخبارية تهكمية ساخرة
3. شبكة تونس: https://www.facebook.com/news.tunisia.1	155.155	إخبارية عامة
4. أخبار تونس 24/24 /المخابرات التونسية: https://www.facebook.com/mo5abratTounisiya/	72.970	إخبارية سياسية عامة
5. أخبار تونس TUNISIA NEWS: https://www.facebook.com/Tunisia.News1	71.334	سياسية إخبارية

تضمن الشبكات التفاعلية وعلى موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) مادة إخبارية ومعلوماتية دسمة لجمهورها، وتتناول فيها كل ما هو جديد في الشارع التونسي خاصة على صعيد العمل السياسي، بحيث تنتقد أداء الحكومة وتتابع خط سيرها وبرنامج أعضائها، وتهتم بواقع المواطن في معاشه واقتصاده.

تحمل الصفحات المؤطرة للحالة التونسية فيما بعد الثورة عدة دلالات ومقومات، حيث يوجد العلم الوطني في مقدمتها و"يمثل دلالة رمزية للأحداث، حيث أن أكثر أصحاب الحسابات على (Facebook) أو مدراء الصفحات يستخدمونه صورة

¹ - صفحة تونس، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/Matunisie>

² - صفحة توانسة، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/touwenssa>

رمزية لهم أو زينة على صفحاتهم، وقد يبدأون به منشوراتهم أو يجعلونه في ذيلها⁽¹⁾، كما تهتم الصفحات عموماً بالتركيز على إبراز مقومات الدولة كالدين واللغة وحب الوطن، ويركزون على عامل المصلحة العامة في المنشورات والردود التفاعلات.

لقد صنعت الثورة في تونس عدة نماذج لم تكن معروفة من قبل، فقد "اختفت صورة الثوري القديمة، فلم يعد يأتي بسترتة المتسخة وقمصه الرث البالي متكرراً بأزياء شعبية أو فلاحية، أو واضعاً لفائف الرأس دليلاً على الثورية أو التدين أو العمل السري، بل جاء بكل أناقته من أساتذة الجامعات والإعلاميين والمحامين والأدباء والكتاب والقضاة، ولم يفكر قبل مجيئه بتلقي التعليمات من الأوكار السرية أو خريجي السجون أو المقيمين في الجوامع والكنائس"⁽²⁾، تلك هي صورة الثوري الجديد الذي يبني نضاله على استخدام التكنولوجيا ويعتبر الفضاء الافتراضي بيئته وميدان حربه، ويتخذ من لوحة المفاتيح والهاتف النقال وآلة التصوير سلاحاً.

لقد تميزت الثورة التونسية كما الثورات العربية الأخرى "بغياص قيادات منظمة ومحركة لها بشكل عمودي، وهو أحد أهم أسباب قوتها ونجاحها، فلم تكن هناك قيادة ولا حركة تنظيمية بل جماعات عمالية ومهنية، ولم تستهدف الثورات خلع الأنظمة فقط بل تسعى لتأسيس نظم وجمهوريات جديدة على أسس ديمقراطية سلمية، ولا تعترف بخطوط حمراء لأنها ترفض الحل الوسط"⁽³⁾، كذلك تتطابق خطوط نشاط الفضاءات الافتراضية التفاعلية مع فلسفة الثورة وأساس قيامها، فلا يمكن أن تجد عبر صفحات الحراك الرقمي لمسة القائد أو تفرد المسؤول، لأن الخط العام عبرها تصنعه مشاركات الأعضاء، وقوة الصفحة من قوة المنتسبين لها، فلا قيمة لمؤسسها أو مديرها إذا انسحبت قوة الكتلة المتفاعلة داخلها، فنجد عبر فضاءات هذه الصفحات توجهاً عاماً حول حدود فهم المواطن التونسي لمستقبل بلاده، وتحدد فيها أطر ما يريد النشاط الوصول إليه في شكل الدولة وبناء مؤسساتها، فلا مكان فيها للأفكار الشاذة أو المتطرفة حول شكل الدولة والنظام السياسي، وكما كان الثائرون زمن الحراك لا يعترفون بالخط الأحمر، ظل نشاط اليوم على عهد الأولين، فالسقف أغلب الوقت عالٍ والنشاط ليسوا بالضرورة سياسيين أو أكاديميين ممن يحسنون فن التفاوض والدبلوماسية وسياسة شد العصا وعض الأصبع.

المضامين التي يتناولها نشاط (Facebook) أغلبها ذات مسحة تفاؤلية باعتقاد القسم الأكبر منهم أنهم على الطريق الصحيح وأنهم يديرون عجلة التطور ويساندون الحقيقة والعدالة، غير أن جزءاً آخر منهم يعتقد أن مهمتهم قد انتهت وأن عليهم الآن الدخول إلى وسائل الإعلام الكلاسيكية كالصحف والإذاعات وقنوات التلفزة لانتقاد الأوضاع العامة ولمزيد من تكريس حرية التعبير والدفاع عنها من هذه المؤسسات"⁽⁴⁾.

¹ -Raja FENNICHE, « Réseaux sociaux, espace public et expressions sémiotiques : Rretour sur les événements du 14 janvier », Op. cit, P 76.

² - عبد الحسين شعبان، "تونس-مصر: أسئلة ما بعد الانتفاضة"، في: عبد الإله بلقزيز (محرراً)، رباح التغيير في الوطن العربي، (ص ص 48-54)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 51-52.

³ - بوحنية قوي، "ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية"، مجلة الديمقراطية، صادرة عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر، ع. 43، جويلية 2011، (ص ص 55-72)، ص 99.

⁴ - أيمن الزريقي، "شباب الفايسوك وثورة 14 جانفي"، مرجع سبق ذكره، 255.

كل أهداف الحراك الافتراضي في هذه المرحلة من تاريخ تونس وهي تخطو خطواتها في طريق المرحلة الانتقالية تجمعت لتصنع غاية واحدة وهي المرور السلس والآمن والمضمون نحو الديمقراطية، فكل النشاط اليوم اقتنعوا بقوة وقدرة وفعالية ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد "في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام، فجيل هذا الانتفاضة لم يذق طعم الديمقراطية ولم ينعم بتعددية أو بحريات، بينما أقتنعته متابعتها لوسائل الإعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى أحقية ولا جدارة في ممارسة الديمقراطية"⁽¹⁾، ونيل حريته وضمان عيشة قوامها الرفاه وتسودها العدالة ويؤطرها القانون وهيبة الدولة.

ثانياً: الرقابة الإلكترونية في مصر:

لم تختلف الحالة المصرية عن سابقتها في وجود اتجاه عام نحو إنتاج مضامين سياسية عبر أدوات الإعلام الجديد، ولم يختلف المشهد أيضاً بين النموذجين في النزعة شبه الكاملة نحو استخدام موقع (Facebook) في نقاش أجدبيات المرحلة الانتقالية، واستعمال فضائه وصفحاته في متابعة الشأن العام، السياسي منه والاقتصادي والاجتماعي، حيث ينصب نشاطه الانترنت أنفسهم مراقبين وأوصياء على خيار التوجه نحو الديمقراطية، مرجعهم في ذلك أنهم هم الذين دفعوا باتجاهه ودفعوا من أرواحهم في فداءه ودافعوا عنه لأجل مستقبل وطنهم، وبالتالي فهم يعتبرون أن لا صوت فوق صوتهم، ولا يعلوا قرار على إرادتهم.

بات قطاع كبير من الشعب المصري ومن نشطاء الانترنت مقتنع بأداء وسائل الإعلام الجديد وقدرتها على التغيير بالحشد والتعبئة، فهذه "المواقع حملت جديداً على مستوى طرق وسبل تواصل الأفراد والجماعات وأسهمت بقوة في رفع منسوب الوعي لدى الشعوب، ومنحت الناس الثقة بأنفسهم، وأحرزت قيماً جديدة، أهمها على الإطلاق القبول بالآخر في تنوعه واختلافه"⁽²⁾، وأثبتت أن التغيير على الطريقة القديمة قد عفا عليه الزمن، فليس بالإمكان الوصول إلى الرؤساء وقتلهم أو رفع العرائض إليهم لإخراجهم ثم إخراجهم، وليس سهلاً اقناع المؤسسة العسكرية بالخروج على الحاكم، خاصة أنه هو "ربهم" وبالتالي كان الانشغال مرفوعاً بين الناس دوماً عن أجدى الفرص للتغيير الجذري وكيف الطريق إلى التخلص من حاجز الخوف، حتى ظهرت أدوات الانترنت واستعملت تطوراً من وسائل ترفيه وتسليه إلى أدوات عمل سياسي وبناء مجتمعي يستفيد منها المصريون بشكل كبير، فاعتبرت "القدرة على الانتقال من المجال الافتراضي إلى الواقع والتحرك مع الجماهير من أهم إنجازات ثورة 25 جانفي وآليات عملها وتطورها، حيث أن مفهومي المجتمع الشبكي والذات الفاعلة في عصر المعلومات قد يفسران إلى حد بعيد خصوصية هذه الثورة، فنقوم الشبكات بإنتاج القوة والتجربة وتداولها وبناء ثقافة افتراضية، ثم تفتح المجال لدور الحركات

¹ - ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، في: عبد الإله بلقزيز (محرراً)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 145-166)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 162.

² - حسام الدين قتلوني، ثورات الفيسبوك: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص

الاجتماعية أو حركات الشباب"⁽¹⁾، من أجل العمل في الشارع وفي ميادين التغيير، وقد تخلصت من هواجس الماضي وفرضية أن النظام لا يمكن إنهاؤه ولا ينته.

فلإعلام الجماعي، خصوصًا الشبكات الاجتماعية أصبحت "وسيطا للتعبير عن مجال عام شبابي ثوري، يحتوي على مقومات بناء هيمنة مضادة لخطاب السلطة، ويتجسد التقارب في صياغة مفردات لغوية ومفاهيم مشتركة لتجريد الواقع الذي ترفضه وتفكك خطاب النخب الحاكمة والسخرية منها ومن رموزها ونزع شرعيتها السياسية والأخلاقية"⁽²⁾.

بعد وصول الثورة المصرية في شكلها الجديد القائم على تطبيقات الانترنت إلى نهاية أولية بانسحاب الرئيس من مسرح السياسة، دخلت البلاد في مرحلة انتقالية ودخل معها الناشطون عبر أدوات الإعلام الجديد في مرحلة جديدة أيضا من نشاطهم، فبدأوا تطوير أدواتهم وتحديث آلياتهم لمواكبة هذه المرحلة على اقتناع منهم أن دورهم لا يزال قائماً، لأن المرحلة الانتقالية هي مرحلة خوف وشك وعدم يقين، فلا النظام القديم الذي حاربوه قد انتهى واضمحل، ولا النظام الجديد الذي انتظروه قد حلّ وطاب له المقام، فهم بذلك مستمرين في حروبهم من أجل الرقابة على الواقع الجديد وتكريس قيمه وانجازاته مادامت متوافقة مع الفكر الذي حملوه. ومن أبرز وسائل الإعلام الجديد المؤثرة للمرحلة الانتقالية:

جدول رقم (09): منصات الشبكات الاجتماعية المؤثرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في مصر

موضوعها واهتماماتها	عدد الأعضاء	اسم الصفحة و رابطها
الأخبار على مدار الساعة	7.969.146	1. أخبار مصر: https://www.facebook.com/Mesr.News
إخبارية سياسية عامة	609.469	2. أخبار مصر النهارده: https://www.facebook.com/masrenharda/
سياسية حقوقية حادة	183.989	3. اكسر كلابش: https://www.facebook.com/breakcuffs
سياسية حقوقية جريئة	120.461	4. الحرية للجدعان: https://www.facebook.com/Al7oriialld3an
سياسية مرتبطة بجريدة المصري اليوم	106.245	5. أخبار المصري اليوم على فيسبوك: https://www.facebook.com/akhbar.masr/

¹ - محمد شومان، "الإعلام المصري وثورة 25 يناير / كانون الثاني"، مرجع سبق ذكره، ص 378.

² - أحمد تلامي عبد الحفي، تقلبات القوى الثورية والشبابية بعد الانقلاب العسكري بمصر، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144221142142830.htm>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25)

تحافظ "شبكة رصد"⁽¹⁾ بكل صفحاتها عبر المواقع الاجتماعية وموقعها الرسمي على الانترنت على الصدارة داخل المجال الافتراضي المصري، حيث أنشئت الشبكة قبل بداية حراك جانفي 2011، ثم ساهمت بفعالية في إطلاقه ومسايرته وضخ دماء جديدة فيه، ثم واصلت نشاطها الرقابي والتحسيبي والمطلبي وحتى الاحتجاجي التعبوي في كل تفصيلات المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر في مراحل أخرى.

الصورة الافتراضية التي يصنعها النشاط عبر الانترنت في تأطير المرحلة الانتقالية تبدو معقدة، لأن الساحة تشهد زخماً وتكاثراً لهذه الصفحات والمجموعات تبعاً لحالة الانقسام في المواقف وشدة الاستقطاب داخل المجتمع المصري لتعدد الفاعلين، خاصة في مرحلة "ما بعد مبارك" وبداية مرحلة انتقالية توجت بانتخاب أول رئيس مدني شرعي، ولكن بعد عزله واستيلاء السلطة العسكرية على الحكم من جديد ودخول البلاد مرحلة أكثر تشابكاً لعدم وضوح الرؤية واختلاط مفاهيم الانقلاب بالعزل المشروع والالتفاف على الشرعية لتنفيذ إرادة الشعب، وثورة 25 جانفي الشرعية أصبحت لها "ربيبة" هي حركة 03 جويلية 2013 الذي اختير له اسم "ثورة الشعب الثانية"، فهذه الصورة المتداخلة من الأحداث وتشابك المفاهيم وعدم وجود مقياس لتحديد المعنى الحقيقي لكل حدث، جعل صورة العمل الافتراضي أيضاً قلقه ومتمازجة ومتشعبة.

فحين تبرز صفحات تدافع عن آراء فريق تنشأ صفحات أخرى ترد عليهم مناصرة لأصحاب الرأي الثاني وهكذا، فالإعلام الجديد غير الصورة النمطية القديمة في التعاطي الهرمي مع الشأن السياسي، حيث "انشغل الساسة في الماضي بإعداد خطابات متكاملة عند التوجه إلى الرأي العام، أما ساسة اليوم فيجدون أمامهم تحدي مواجهة الجمهور النشط ممن أصبحت لديهم القدرة على التفاعل مع المحتوى الإعلامي، ومن ثمة تفنيد أو تعديل بل إعادة إرسال الرسائل التي يتلقاها، ففي مصر بفضل تكنولوجيا التفاعل الرقمي أصبح إنتاج الرسالة وبناء الصورة الذهنية السياسية أكثر عرضة لتدخل وإعادة الصوغ والبناء في مرحلة مبكرة وبمجرد تلقي الرسالة"⁽²⁾، فلم يعد ساسة اليوم يغادرون أمكنتهم بمجرد إنهاء خطاب أو كلمة في مؤتمر كما كان ساسة أمس يفعلون، بل يشروعون بمجرد إنهاء رسالتهم يتلقى رسائل البيئة الخارجية في شكل ردود سريعة وحملات دعم وتأييد أو رفض واستهجان، فسرعان ما تتبلور الأفكار وتتلاقى وقد تتنافر، وينشأ رأي عام بشكل "صاروخي"، مؤيد أو معارض، متفائل أو متشائم، حتى أن بعض الخطابات السياسية والمواقف أصبحت تتعرض لإعادة صياغة وتعديل ثم إعادة الإرسال مرة أخرى في ظرف وجيز للغاية تبعاً لردود الأفعال التي تتسبب عبر الفضاء الإلكتروني المتابع، ففي مصر سنة 1956 لم ينشأ رأي عام متكامل بخصوص قرار "عبد الناصر" تأميم قناة السويس إلا بعد 04 أيام اضطرت النظام أن ينتظرها بعد خطاب "ساحة المنشية" الشهير، وذلك لضعف أدوات الاتصال وطرق التواصل مع جمهور الشعب، أما في مصر 2011 فلم يغادر "حسني مبارك" حجرة بث خطابه الأول والثاني والثالث حتى وصلته ردود فعل الشارع وقراره الذي تبلور في سرعة البرق عبر تفاعل الفضاء الافتراضي والتقاء وجهات النظر واختلافها في جو "ديمقراطية الانترنت".

¹ شبكة رصد المصرية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

¹ شبكة رصد المصرية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://facebook.com/RassdNewsN/?fref=ts>

² نرمين سيد، "الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية: دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسياً بالتطبيق على مصر نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 281.

لكل مرحلة دلالتها ورموزها وأفكارها، فالبيئة في مصر الآن تشهد مرحلة مخاض سياسي بعد الانقلاب على سلطة شرعية منتخبة تحت ضغط الشارع في 30 جوان 2013 حتى لو لم يكن كضغطه في 25 يناير وزيادة نسب الاحتقان فيه، ثم الأحداث الدموية التي عرفها "فض اعتصام ميدان رابعة العدوية" يوم 14 أوت 2013 وما التصق به من ثقافة "الإفلات من العقاب"، ثم حملات الاعتقالات وملء السجون وإعادة النظر في خريطة الأحزاب بحل بعضها (حزب الحرية والعدالة) وسجن المعارضين (قياديين من الإخوان المسلمون و"أبو العلي ماضي" رئيس حزب الوسط)، بالإضافة إلى تعديل المشهد الإعلامي الثقيل بزيادة في مساحة العمل الإعلامي المرتبط بالسلطة الجديدة والمدافع عنها، في مقابل إغلاق عدة قنوات وجرائد مثل قناة التحرير وقناة ثورة الشعب، وما طغى فيه من ظواهر جديدة أو مستنسخة كإعلام "الصوت الواحد" الذي أعيد إنتاجه من زمن القناة الواحدة والإذاعة الواحدة التي تقوم على تمجيد الحاكم وتسفيه المعارض، وظاهرة المذيع الخطيب حين تخلى رجل الإعلام عن أبرز ما يميزه وهو الحيادية والموضوعية، فانساق بعضهم إلى تبني قضايا والدفاع المستميت عن مضامين وأكثرها خلافية، بالإضافة إلى انتشار خطاب الكراهية ونبذ الناس لمجرد إعلان مواقفهم أو أفكارهم، إن "التحدي الذي شكّله انقلاب 03 جويلية أفرز استجابات ثورية وشبابية متعددة بعضها تمثل في تشكيل وعي ثوري وحركات جديدة مقابل تفكك البعض الآخر. فللقوى الثورية والشبابية قد انقسمت على نفسها بسبب الانقلاب العسكري، فقد أصبح بعضها مثل "حركة ترمز" ضمن منظومة الانقلاب، في حين أيدت مجموعات شبابية أخرى إزاحة مرسي، إما لاعتبار سوء أدائه السياسي أو لاعتبار رفض المرجعية السياسية والدينية التي يحملها مشروعه، ولكنهم في نفس الوقت رفضوا تضيق الحريات السياسية وغلبة اعتبارات الأمن على اعتبارات الحرية والديمقراطية [...] فتم تأسيس حركة "شباب ضد الانقلاب"، ثم "طلاب ضد الانقلاب" للتعبير عن هذه الروح الشبابية الراضية للانقلاب والتي تتفق مع تحالف دعم الشرعية"⁽¹⁾.

هذه المرحلة بكل تلك الدلالات والرموز وجملة الأفكار التي تتناولها وحجم المعاناة التي يستشعرها قطاع كبير من المصريين فيها، انسحبت على واقع الإعلام الجديد والافتراضي، حيث تميزت هذه المرحلة بصفحات ومجموعات وتجمعات افتراضية تتناول أبعادها ومضامينها، تماماً كما فعلت صفحات الثورة عندما أطلقت الحراك ورعته حتى نجح، فالانتشار الأوسع اليوم والتفاعل الأكبر من نصيب المجال الافتراضي الناقل لهماوم الشعب الاقتصادية في ضوء تدني الواقع المعيش للمواطن المصري مثل "شبكة رصد" وصفحة "الاشتراكيون الثوريون" وصفحات "كلنا رابعة العدوية" و"الثورة اليوم: رابعة شعب يتحرر" التي توثق لأحداث دموية في أثناء مرحلة التحول، كما زاد الإقبال على صفحات "أكسر كلايش"⁽²⁾ و"الحرية للجدعان"⁽³⁾ اللتان تتناولان قضايا حقوق المساجين وتوثق حالاتهم، خاصة مساجين الرأي والمعتقلون تحت النظر دون محاكمة والموقوفون احتياطياً، بالإضافة إلى المختفين قسرياً والذين تتناولهم هذه الصفحات بالاسم والصورة للاشتباه الدائم أنهم في عداد المعتقلين في سجون السلطة الجديدة، والتي توصف في أبعديات نشاط الحراك الإلكتروني أنها سلطة مؤقتة تحكم مرحلة انتقالية.

¹ - أحمد تهمي عبد الحلي، تقلبات القوى الثورية والشبابية بعد الانقلاب العسكري بمصر، مرجع سبق ذكره.

² - الحرية للجدعان ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/AI7oriallgd3an/?fref=ts>

³ - أكسر كلايش ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/breakcuffs/?fref=ts>

يستمر فضاء التواصل الاجتماعي المصري في سجالاته بين مؤيد لبقاء "عبد الفتاح السيسي" بالتمديد لولايته أو إعادة ترشحه وانتخابه مثل صفحات: "مصريوي" و"كلنا مصر الجديدة" على (Facebook)، بينما ترفع غيرها على فساد المرحلة التي أسسها "الرئيس السيسي" وشهدت البلاد خلالها نكسات بدأت بأزمة الغاز والبنزين وتكاد تنتهي على وقع السعي لبيع جزء من أراضي البلاد كجزيرتي "صنافير" و"تيران" للمملكة السعودية، وعليه فهي تسعى لاستمالة الجمهور المصري خلف طرحها بوجوب بناء مصر جديدة بدون هذا النظام الذي يعتبر صورة طبق الأصل لنظام "مبارك" العسكري، وأبرز هذه الصفحات، صفحة "شبكة رصد" وعدد من الشبكات الحقوقية مثل "الحرية للجدعان" و"صفحة اكسر كلابش".

الفرع الثاني: المشهد العام في ليبيا واليمن من خلال العين الرقابية الافتراضية:

يعتبر اليمن وليبيا في مرحلة انتقالية فعلية، فبعد زوال نظام القذافي بالكامل وبداية تشكيل ليبيا الجديدة ورغم القلاقل السياسية وبوادر التقسيم والتلويح بالانقسام الذي يظهر حيناً ويختفي أحياناً، والسجال الموجود على الأرض والثنائيات التي تميز الحالة الليبية (حكومة في العاصمة وحكومة في بنغازي، برلمان في طرابلس وبرلمان في طبرق، جيش نظامي وجيش ميليشيا وكتائب، وزير دفاع وقائد أركان متعاقد يعود للخدمة دون استدعاء ولا تكليف)، فليبيا إذا "تمر بمرحلة انتقالية ترافقها مجموعة من المشكلات، لقد أنتج هذا التحول ديمقراطية هشّة وأزمة ثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، فالديمقراطية في ليبيا مازالت في طور التخلص من ذهنية ما قبل الديمقراطية، فهي لا تعني مجرد انتخاب، إنما هي منهج وقيم وحالة ثقافية لا تلقينية، إنما تفترض تأطير النزاع السلطوية البدائية وكبحها"⁽¹⁾، وفي الجزء الآخر من المشهد، شبه استقرار داخلي في اليمن في ظل توجه هذا البلد نحو البناء الديمقراطي على استحياء، وشبه نية حسنة لدى السلطة القائمة بدعم ذلك الخيار، ولكن بقاء التوتر شمال البلاد وحرب السعودية ضد الحوثيين (صراع مذهبي وإقليمي)، مع بقاء صراع نفوذ الرئيس الأسبق "علي عبد الله صالح"، كلها ما زالت تصنع مناخاً غير مستقر في ليبيا وفي اليمن. فلا يزال اليمنيون والليبيون ينقلون أخباراً وتدايعات هذا المناخ غير المستقر، ويعلنون ورؤيتهم حوله عبر عدد من فضاءات الإعلام الجديد، حيث يعالج النشطاء عبره مختلف القضايا السياسية والاجتماعية التي يشعرون معها بعدم الرضا حيناً وعدم القدرة على تغييرها حيناً آخر.

أولاً: الرقابة الإلكترونية في ليبيا:

يسيطر على فضاء التفاعل حول القضايا السياسية والاجتماعية عدد من الصفحات على شبكة (Facebook)، والتي تتناول الشأن العام في البلاد، وتقدم رؤية لحل الأزمات في إطار "العين غير المتخصصة"، لأن المتفاعلين عبرها ليسوا إلا مواطنين عاديين بوجودهم في "تسق المجهول" ويحملهم لأسماء مستعارة وهويات قد تكون مجهولة.

¹ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ع 232، السنة 37، فيفري 2015، (ص ص 124-136)، ص 133.

جدول رقم (10): منصات الشبكات الاجتماعية المؤثرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في ليبيا

اسم الصفحة ورابطها	عدد الأعضاء	موضوعها واهتماماتها
1. موقع عين ليبيا الإخباري: https://www.facebook.com/eanlibya/	2.021.501	إخباري سياسي عام
2. سيدات ليبيا: https://www.facebook.com/libyanwomen/	1.477.848	نسائي سياسي
3. قناة ليبيا (LIBYA'S CH Libya Channel): https://www.facebook.com/libyaschannel/	1.064.326	إخباري عام
4. فيس بوك ليبيا: https://www.facebook.com/libyafacbook/	298.052	سياسي منوع
5. ليبيا المستقبل (Libya Al-Mostakbal): https://www.facebook.com/Libya.AI.Mostakbal/	116.505	صحيفة تفاعلية
6. الحوار السياسي الليبي: https://www.facebook.com/libyanpoliticaldialogue/	87.372	إخباري مناطقي

تعتبر صفحة "موقع عين ليبيا الإخباري" أكبر صفحات تناول الشأن العام في ليبيا، بعدد أعضاء يقارب المليونين، حيث يتبادل المنتسبون عبره أخبار الحراك السياسي في البلاد وسجلات السياسيين المتأثرين بالانتماءات القبلية والولاءات العشائرية، كما يوجد في الصفحة عدد كبير من مقاطع الفيديو التي تصور الحياة المجتمعية الجديدة في ليبيا وكيفية تطور البناء في هذا المجتمع، وتصور انتقاله للانفتاح بعد عقود من حكم "القذافي" الذي أتهم بأنه أعاد ليبيا سنوات كبيرة نحو الوراء.

في المجال الافتراضي الليبي، يبرز معطى آخر، حيث تحتل صفحة "سيدات ليبيا" المركز الثاني من حيث النشاط على شبكة (Facebook)، حيث تمثل الصفحة بقيمتها وعدد المنتسبين لها والبالغين حوالي المليونين، إضافة نوعية وتعطي ملمحاً على تغيير الصورة القديمة، فقد كانت المرأة السابقة إبان حكم القذافي شخصية متخفية عن الأنظار على اعتبار طيبة المجتمع وشكله وتحكم الذهنية القبلية والعشائرية فيه، حيث كان مفروضاً عليها التواري خلف الرجل وعدم وجود هامش كبير لها في الحياة السياسية وعضوية اللجان الشعبية أو المنظمات المحلية⁽¹⁾، فوجود هذه الصفحة وبهذا الحجم من التفاعل والمشاركات عبرها ينتج رسالة بأن المرأة الليبية في عصر انفتاح على الحضارة والتقدم والشأن العام والعمل السياسي وخدمة المجتمع، فأغلب المشاركات عبر الصفحة نسوية تحاكي الصورة التي ترسمها المرأة الغربية عن نفسها بأنها جزء من المجتمع لا يستقيم البناء بدونها، كما تصور خطأ النظرة القديمة عن رؤية المجتمع لها وتعامل الرجل معها.

¹ -Valerie Bunce et autres, « Quand le lieu compte spécificités des passés autoritaires et réformes économiques dans les transitions à la démocratie », Op. cit, P 640.

لقد أدرك الليبيون منذ ما قبل ثورة 17 فيفري 2011 قوة التحرك عبر شبكة الانترنت، وفائدة وجود نشاطهم في مواقع التواصل الاجتماعي ومقدار الربح الذي يمكن جنيته، مع إيقانهم بصعوبة المهمة، إلا أن أسلوب التخفي ونسق المجهول كانا مفيدين للكثيرين منهم، فقد "كانت أسمى الضربات السياسية وجعاً للنظام الليبي متأتية من كتاب مواقع الانترنت في الداخل أمثال المرحوم "فتحي الجهمي"، والمرحوم "ضيف الغزال"، و"عبد الرزاق المنصوري" و"المهدي حميد"، و"جمال الحاجي"، و"عاشور الورفلي"... وهناك كتاب آخرون، بعضهم يكتب باسمه الحقيقي، والبعض الآخر يمضي باسم مستعار خوفاً من قسوة ورد فعل النظام السابق"⁽¹⁾، واليوم يتعاملون بنفس المنطق مع تغيير الظرف العام بتحسنة نسبياً في مجال الحريات العامة والنشاط السياسي العلني والقدرة على التصريح بالأفكار ومناقشة الواقع ونقد المسؤولين، لذلك لا يزال التوجه إلى فضاءات الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي موجوداً لدى كثير من فئات المجتمع أبرزهم الشباب ثم النساء كتطور لافت لاتساع هامش نشاط الفئة النسوية، رغم ما كان يعانيه المجتمع سابقاً وحتى وقت قريب من مزاجية القبلية وذهنية العشائرية وغلبة عنصر الولاء على ثقافة المواطنة وتأثير إيثار القبيلة على التوجه إلى خدمة الوطن، حيث تضل مؤسسات الفضاء الافتراضي تحتل الصدارة في اهتمامات الجيل الجديد من المجتمع الليبي وأحد أهم مصادر الأخبار والمعلومات عنده.

لقد أشارت دراسة حديثة حول اهتمام الشباب الليبي بالمعلومات حول الخيارات السياسية ومصدر تحصيلها إلى أن الانترنت ومن خلالها المدونات والمنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي تمثل أكثر تلك المصادر التي يستقي منها الشباب الليبي الأخبار والمعلومات، حيث تمثل لدى الفئة التي اعتبر تعاملها بها في خانة (عالية جداً) نسبة 25%، وفي خانة (متوسطة) 23.8% وفي خانة (ضعيفة) 23.3%⁽²⁾، مع العلم أن مصادر الإخبار والمعلومات التي اقترحتها الدراسة شملت أيضاً بخلاف وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الانترنت: الصحف الليبية والقنوات الفضائية والاجتماعات المفتوحة والقنوات المسموعة والمطبوعات والمطلوبات وإعلانات الشوارع والبريد الإلكتروني، فقد سمحت مواقع التواصل الاجتماعي بحشد الجمهور وراء موقف معين ورأي معين، وأمكنت الناشط عبرها تماماً مثل المواطن العادي الذي ينتسب إليها من هامش كبير من الحرية في الأداء السياسي والنشاط الحقيقي في الشأن العام بعد أن تكوّن داخل الفضاء الافتراضي.

ثانياً: الرقابة الإلكترونية في اليمن:

لا تختلف الصورة في اليمن كثيراً عن تلك التي رسمت في ليبيا، فكلتا الدولتين تشتركان في طبيعة المجتمع القائم على العشائرية والقبلية، بالإضافة إلى تشابه في الوضع السياسي قبل الحراك الثوري الذي أدى إلى انهيار الأنظمة التي كانت تحكمهما وفي طبيعة تلك الأنظمة بالذات، والتي كانت تسليطه وبوليسية واستأثرت بالبقاء في الحكم عقوداً طويلة وامتنعت عن فتح المجال السياسي أمام شعوبها.

¹ - محمد عمر حجيل، "التواصل السياسي الجديد في ليبيا من خلال الشبكات الاجتماعية الإلكترونية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 131-147)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014، ص 137.

² - عبد الكريم العجمي الزباني، "الاتصال والتحول الديمقراطي في التجربة الانتخابية الليبية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 53-88)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014، ص 79.

دخل اليمن مرحلته الانتقالية عندما أُجبر الرئيس "علي عبد الله صالح" على تسليم السلطة والخروج من المشهد السياسي كرئيس ولكنه لم يغادره كسياسي وصاحب نفوذ ووجه قبلي وله تحالفات ما تزال تؤثر في الساحة السياسية والإعلامية وحتى الإقليمية، بفعل تحالفه مع الحوثيين واتهامه من طرف النظام الحاكم حالياً بأنه وابنه وعدد من أتباعه وأفراد قبيلته لا تزال لهم أيدي تحرك الوضع في اليمن إلى الأسوأ دائماً.

الفضاء الافتراضي الذي يتابع المعطى السياسي ويحاول إصلاح وضع الدولة وشكل المجتمع وتبيان طريق المواطن اليمني من أجل غد أفضل تسوده الديمقراطية وتكسوه العدالة الاجتماعية وتزينه الحرية وحرية التعبير، لم يعد بتلك القوة التي مارسها في بداية الحراك الثوري في فيفري 2011 من أجل إزاحة النظام أفراداً ومؤسسات، حيث أن نشاطه التقليديين هجروه إلى فضاءات أخرى قد تكون أنسب وأقوى وذات تأثير في الساحة، على بقائهم في أدوات الانترنت ووسائل أدوات التواصل التفاعلي والافتراضي. لقد توافرت عدة أسباب دفعت أكثر هؤلاء إلى ترك النشاط الافتراضي واختيار فضاءات أخرى كقنوات التلفزيون والجراند والصحف أو تشكيلات المجتمع كقواعد نشاط ومنصات تفاعل، ومن بينها:

أ. الشعور بالإحباط من عدم قطع ثمار ثورتهم ضد النظام السابق، وإحساسهم بأن أطرافاً ركبت الموجة في الأخير ولم تذق مرارة العنف الذي سلط عليهم ولم تكتو بفجائع الموت وأثر القتل والقنص واكتفت بمتابعة الحراك من المكاتب والمنازل، ثم عقدت "صفقة" انتهاء الصراع مع الرئيس، حيث ظهرت أحزاب اللقاء المشترك في صورة نواب عن الثوار على الأرض، وقد قرروا بدلاً منهم إنهاء النزاع وامضوا وثيقة المبادرة الخليجية وانتهى الأمر كان النشاط والمتظاهرين والثوار لم يفعلوا شيئاً.

ب. الإحساس بخيبة الأمل من عدم وصول الأمر إلى منتهاه المطلوب سلفاً وهو إسقاط النظام الحاكم ومحاكمة رموزه عما اقترفوه بحق الشعب وقتل المتظاهرين ونهب خيرات الدولة وبيث خطاب الجهورية والقبلية والكرامية، لكنهم شاهدوا كيف استطاع الرئيس وكبار معاونيه الخروج من الباب الواسع عبر المبادرة الخليجية واتفق السياسيين من أحزاب اللقاء المشترك مع نظائهم في "المؤتمر الشعبي العام" على منحه حصانة من أي متابعة قضائية أو ملاحقة جنائية وأمضوا له انتقاء مسبقاً لأي دعوى أو قضية قد تواجهه مستقبلاً.

لأجل ذلك يبدو الفضاء الافتراضي الذي من شأنه متابعة الحالة السياسية وتأيير الحراك الانتقالي في الدولة باهتا وغير مسموع صوته ولا تنشط عبره كثير من الصفحات التفاعلية التي تعنى بهذا الجانب، في ظل انصراف الكتلة الأكبر من مرتادي الشبكات الاجتماعية إلى فضاءات التسلية والترفيه والتعارف والصدافة وشؤون الحياة المختلفة، والجدول التالي يرصد بعض صفحات الشأن السياسي اليمني على قلتها.

جدول رقم (11): منصات الشبكات الاجتماعية المؤثرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في اليمن

اسم الصفحة و رابطها	عدد الأعضاء	موضوعها واهتماماتها
1. المشهد اليمني: https://www.facebook.com/Almashhadalyemeni2	2.451.662	سياسية نشطة
2. عين اليمن الإخبارية (Y-E-N): https://www.facebook.com/yennews/	218.275	إخبارية سياسية عامة
3. يماني حراف: https://www.facebook.com/y7raf/	82.982	تهكمية ساخرة

تحتل صفحة "المشهد اليمني" صدارة الصفحات الفضاء الافتراضي بعدد من الأعضاء يفوق 2.3 مليون، حيث تعتبر النافذة الأكبر التي ينشط عبرها المجتمع الشبكي اليمني المهتم بأخبار حراك الجبهة الداخلية في زمن المرحلة الانتقالية، وتتميز منشوراتها بالجدية والحداثة والابتعاد عن الإسفاف، وتدعيم الخبر عادة بصورة ثابتة ذات جودة أو مقاطع فيديو للتوثيق، لذلك اكتسبت الصفحة ثقة جمهورها واعتبرت مصدراً يكاد يكون وحيداً للخبر والمعلومة التفاعلية.

كما أخذت صفحة "عين اليمن الإخبارية Y-E-N" نصيباً من المتابعة والانتساب لما تقدمه من مادة إعلامية في مجال الأخبار السياسية ومتابعة أحوال الحراك اليمني بموضوعية ونظرة نقدية إصلاحية.

المطلب الثاني: رقابة المجال الافتراضي في دول الحراك الناعم والإصلاح الاستباقي:

لم تعرف الدول العربية التي شهدت حراكاً ثورياً منادياً بالديمقراطية وراعياً في الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومستهدفاً كلها أو على الأقل جزء منه رأس النظام ذات النهاية ولم تشترك في نفس النتيجة.

فالدول التي تميز حراكها بجنوحه إلى السلمية وابتعاده عن القوة المفرطة جداً وعدم دخول قوة الردع العسكرية على خط المواجهة انتهى بزوال النظام وتحييد رأسه (في تونس ومصر)، والدول التي سقط حراكها في أتون حرب بين الطرفين ثوار ونظام وجنح فيها الأخير إلى استدعاء القوة المفرطة لمواجهة خصومه يكاد ينتهي إلى سقوط الأنظمة فيها، فقد انتهى نظام "القذافي" ونظام "علي عبد الله صالح"، لكن نظام "الأسد" في سوريا لا يزال في موقع المنزلة بين المنزلتين، رغم عدم سيطرته الفعلية على أجزاء كبيرة من سوريا.

هذه النماذج سألقة الذكر تبينت الحالة السياسية فيها في مرحلة ما بعد الحراك (ماعدا سوريا)، ودخلت مرحلة انتقالية

لتحديد خياراتها وعقد المقارنة مع ما يتوفر فيها وما تحتاجه وما تستطيع الوصول إليه، من أجل التوافق جماعياً على أنسب

الطرق لإقامة الدولة (02) على أنقاض نظام حكم الدولة (01)، عندها فقط يتحقق الانتقال الديمقراطي وتنتهي سيادة فرد أو قلة

على شعب، وعندها سيسود مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية ويصبح الشعب مصدر السلطات، وفقه الدستور ديمقراطي نصاً وروحاً، لا بد أن تتضمن مبادئه حكم القانون وفصل السلطات وضمان الحركات العامة⁽¹⁾.

قسم آخر من دول العالم العربي، تأثرت منذ البداية بمشروع "الربيع العربي" وما حمله من أمانى للشعوب العربية للإنعتاق من الدكتاتورية وشم أنسام الحرية ومتمعة العدالة وعبق المساواة، لكنها اختلفت في الطريقة والنتيجة، فقد تميز حراكها بالنعومة أكثر، واختارت أنظمتها أسلوب المهادنة مع شعوبها، واستجابت طواعية لإرادتها وضغطها، ومارست إصلاحاً قانونياً ودستورياً ومؤسسياً، وقدمت ضماناتها بأن يكون الخط الإصلاحى دائم غير ظرفي، وجددي وغير صوري، وجدري وليس سطحي، لأجل ذلك وفي غياب شروط الدخول في مرحلة انتقالية لأن الأنظمة لم تسقط ولم تقلس ولم تحل نفسها بنفسها، توافق نشطاء المجالات الافتراضية التي صنعت حراك الشعوب والرأي العام الضامن والمساعد على تدشين "مرحلة انتقالية افتراضية"، تتعامل فيها هذه الفضاءات بمنطق الرقابة والتقييم والمساعدة والتحذير والإرشاد، وذلك لتضمن جدية النظام في انتهاج الإصلاح، وحتى لا تعطي له الانطباع بأن الهبة بدأت ثم انتهت، بل لتثبت أن الخيار في عدم الضغط لإسقاط النظام هو في الأصل فلسفتها ورغبتها، وأن الهدف الرئيس هو الإصلاح ورفع المظالم وإقامة دعائم الديمقراطية، إذ ليس بالضرورة إقامة نظام ديمقراطي فقط بإزالة النظام الحاكم كلياً، بل بالإمكان التحول إلى الديمقراطية دون المساس بنظام الحكم الموجود⁽²⁾، متى توفرت الرغبة والنية عنده للتغيير، ومتى أتيحت الإمكانيات للجهة الضاغطة من أجل الدفع نحو ذات الهدف.

الفرع الأول: المرافقة الالكترونية للخط الإصلاحي في الأردن والمغرب:

اشتركت المملكتان المغربية والأردنية في تبني نظام واحد هو النظام الملكي وتنتسب العائلتان الحاكمتان إلى أسرة واحدة مع اختلاف الاسم، وامتاز النظامان السياسيان بشبه انفتاح سياسي مقارنة بعدد من الأنظمة العربية التي أمعن في احتكار السياسة والرغبة بالسلطة من غيرها، وسعت إلى إسكات أفراد شعوبها باضطهادهم، والكلام عن الانفتاح في هذا المقام نسبي لعدم وجود معالم ديمقراطية حقيقية، يضاف إليه عدم وجود الرضا القاطع لهذه الأنظمة في الشارع والمجتمع سواء في الأردن أو في المغرب، مما يعطي الانطباع للعين الخارجية كما للنظام الحاكم أنه ليس في حالة رفض جماهيري أو كره له مع عدم الرضا.

عندما تأثرت الساحة المغربية والأردنية بهبات الشباب العربي إلى الديمقراطية والحرية، لم يكن تأثيرها ثورياً راديكالياً أخذاً منحنى تصاعدي، بل كان عبارة عن رغبة في التغيير والإصلاح دون الحاجة لتجرع نفس الكأس التي شرب منها غيرهم ممن انطلقوا إلى رأس النظام، دون المرور على أدراج القصر وتهيئة الطريق، فاعتبر هذا النموذج في التغيير ناعماً مرناً، ولم يتأثر بالنموذج الثوري القديم كـ "نموذج ثورة يوليو 1952 في صورته المجردة، حيث أن أحد أطراف الصراع السياسي يتمكن من

¹ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، " إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011"، مجلة دراسات شرق أوسطية، تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، ع 68، 2014، (ص ص 45-72)، ص 48.

² - Mohamed HAMOUDA, « La justice transitionnelle », dans : (Sous la direction de H. Redissi), **La transition démocratique en Tunisie : Etat des lieux**, Vol II, (PP 45-65), Tunis : Diwen Edition et Fondation Hanns Seidel, 2012, P 46.

السيطرة على الحكم عقب هزيمة سريعة وسهلة نسبياً على الطرف الحاكم، وبالتالي يتمكن الحكام الجدد من إحداث تغييرات ثورية جذرية وفورية في بيئة النظام⁽¹⁾، ذلك أن ظروف ثورات الماضي لم تعد متحققة ولا روح ثوار الأمس هي روح نشطاء اليوم.

انعكس الجو السياسي العام على جو العالم الافتراضي، حيث أن النظام السياسي سواء المغربي أو الأردني لم يسقطا، ولم ينشأ العزم على فعل ذلك من طرف الثائرين عليهما، والفضاء الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي أيضاً لم يكن سقفها من البداية عال، ولم تخضع لإملاءات بعض قوى الداخل الشاذة ولا طلبات قوى الخارج الداعية للفوضى، "حركة 20 فبراير تكونت من فئة عمرية شبابية، وبتواصلها الافتراضي التفاعلي تولدت عنها قناعة لديهم بضرورة الخروج إلى الشارع وممارسة الضغط على النظام المغربي في سبيل تحقيق مطالب مرتبطة بالعدالة الاجتماعية وحفظ كرامة المغربي وإسقاط الفساد وضمان الحرية"⁽²⁾، ولم تخرج فلسفة الحراك الأردني عن هذا الإطار تقريباً.

هذا الإطار الجامع والمحدد لفلسفة التغيير في المغرب والأردن، هو ما جعل حراك المرحلة الانتقالية الافتراضية يتميز بالرصانة أحياناً كثيرة وارتفاع سقف المطلوب من النظام أحياناً أخرى، خاصة في المغرب حين عمد كثير من نشطاء الحراك الافتراضي المرافق لمرحلة الإصلاح بالخروج على الخط الذي رُسم سابقاً بخصوص هدف الحراك وأبعاده، والسبب عائد لشعورهم بانخفاض وتيرة المسار الإصلاحي وإحساسهم بأن النظام يحاول ربح الوقت والالتفاف على وعوده السابقة بالإصلاح، على حساب قدرتهم الاقتصادية وآمالهم السياسية وتوقعهم إلى ممارسة حقوقهم بأريحية.

أولاً: الرقابة الإلكترونية على خط الإصلاح في المغرب:

تقوم مجموعة من الصفحات عبر موقع (Facebook) في المغرب بمهمة الرقابة على أداء النخبة السياسية الحاكمة ونشاط القوى الأمنية مثل الشرطة، ومراقبة أعمال المفسدين والعائلات التي ظهر ثراؤها فجأة، حيث تعتبر هذه المواضيع الأربعة أكثر ما يهتم له ناشطو هذه الصفحات، ومن وراءهم حجم الكتلة المنتسبة لهذه الصفحات، بما تشاركه عبرها من أخبار الأثرياء واعتداءات الشرطة على الاعتصامات أو المطالبات الشعبية، كما تضع هذه الصفحات نصب أعينها، قياس مدى نجاح أو فشل النظام في السير في الخط الإصلاحي الذي برمج له، ومن أبرز هذه الصفحات:

¹ - فؤاد السعيد، دور "العمي الإدراكي" في تفسير ارتباك "الربيع" العربي، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة السياسة الدولية، <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/7654>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

² - عثمان الزباني، حركة 20 فبراير: قراءة في كرونولوجيا التشكل والفعل وإمكانية العود الاحتجاجي، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (12): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في المغرب

موضوعها واهتماماتها	عدد الأعضاء	اسم الصفحة و رابطها
سياسية إصلاحية	499.329	1. شبكة رصد: https://www.facebook.com/rassdmaroc2/?fref=ts
إخبارية عامة	250.463	2. الفيسبوك المغربي: https://www.facebook.com/Fcb.Marocain/
صفحة رقابية سياسية	3.029	3. مجموعة "الشارع السياسي المغربي": https://www.facebook.com/pages/100496523382791

تعتبر "شبكة رصد المغربية"⁽¹⁾ واحدة من أكبر صفحات (Facebook) رواجاً وانتشاراً وتأثيراً في المغرب، بالرغم ما يُؤخذ عليها مؤخراً من تصعيد في خطها الإعلامي تأثراً بأداء نسختها المصرية (رصد)⁽²⁾ من جهة، ومن جهة ثانية بعض الإحباط الذي ينتاب إدارتها من تراجع الخط الإصلاحي في المغرب وحالة الجمود والتراخي التي ينتهجها النظام ربحاً للوقت، كما تعلن هذا صراحة عبر منشوراتها.

تضع "شبكة رصد المغربية" عينها الرقابية والنقدية الكاشفة على نوعين من أنواع قضايا المجتمع بالخصوص من دون إهمال القضايا الأخرى، فهي تهتم أولاً بأداء الحكومة ونشاط وزراءها وخرجاتهم الميدانية، وتنتقد بالتصريح حيناً وبالتلميح حيناً آخر شخص رئيس الوزراء "بن كيران" وتحمله أسباب التراجع في النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي للمغاربة، وذلك باستعمال "لغة المقارنة" بين حالة المغرب قبل وبعد مجيء "حزب العدالة والتنمية"، وتهتم في المقام الثاني بأنشطة الأمن المغربي من خلال تعاظمه مع الشأن المجتمعي وحراك الداخل المغربي واحتجاجات الشباب وأرباب العائلات حول قدرتهم المعيشية أو طلبات العمل أو المظاهرات بتحسين العلاقة مع الإدارة العامة والمحلية وإصلاح العدالة، فالصفحة توثق كل ذلك صوتاً وصورةً وتنقل بالفيديو احتجاجات البطالين والمتضمرين من ارتفاع الأسعار أو اشتداد الدين، وتُقي الباب مفتوحاً أمام كل إضافة أو رد أو تعقيب، مما يعلى من سقف الحراك تبعاً لحالة الحنق أو الشعور باليأس وقلة الحيلة.

ثانياً: الرقابة الإلكترونية على خط الإصلاح في الأردن:

قبل وأثناء الحراك الثوري في الأردن الذي تأثر بغيره، كان السباق إلى ارتياد منصات (Facebook) و (Twitter) على أشده، طمعاً في تقوية كل طرف لمركزه حتى يصل إلى أكبر عدد من الجمهور المتعطش أصلاً لأي حراك يقربه من الديمقراطية ويدنيه من نيل حقوقه وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن بعد نهاية الحراك جزئياً في العالم العربي وبدرجة تكاد تكون كاملة في الأردن، عادت حالة الجمود إلى الفضاء الافتراضي ولم يعد يقدم جديداً في مجال الاقتراح أو المتابعة أو الاحتجاج أو تشكيل

¹- شبكة رصد المغربية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، مرجع سبق ذكره.

²- شبكة رصد المصرية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، مرجع سبق ذكره.

الرأي العام، إذ يبدو أن النجاح النسبي للخط الإصلاحية مقارنة بغيره من نماذج الإصلاح العربية وخاصة الخليجية، قد شجع نشطاء الانترنت في الأردن على ترك مواقعهم أو التخفيف من ضغطهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

لقد ساهمت بعض العوامل في عدوة الهدوء إلى الساحة الأردنية، فقطاع كبير من الشعب يدين بالولاء لشخص ومؤسسة "الملك" ويضع ثقته فيه وفي فلسفته، ويبدو أنه اقتنع عندما قال العاهل عبد الله الثاني:

"إن الربيع استحقاق تاريخي ومحطة للمراجعة والتقييم وإعادة الحسابات لكل قادة الدول العربية، وبالنسبة للأردن فإن التعديلات الدستورية التي أقرت ليست نهاية المطاف، وأن الإصلاح مستمر وضروري لكنه متدرج، وأن مجلس النواب شريك في صنع القرار، وأن الأجندة الإصلاحية طويلة وستشمل التعليم والإدارة والقطاعات الاقتصادية المختلفة والطاقة والمياه ومحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية ومشاركة الأحزاب في النظام السياسي والبرلماني واستقلال القضاء"⁽¹⁾.

فكان هذا الكلام بمثابة اعتراف بأن هناك وضعاً سيئاً وأن مسيرة الإصلاح بدأت ولن تتوقف لأن طريقها طويل، إضافة إلى عامل آخر وهو إيجاد النظام السياسي حلاً اعتبر نهائياً لقضية إضراب المعلمين وتوتر الوضع على مستوى قطاع التربية الأردنية، بإصدار قانون "تقابة المعلمين"، حيث كانت هذه المسألة لوحدها قد غطت على الجزء الكبير من حراك الجبهة الداخلية، ويحلها سكنت الحركة الاحتجاجية والإضرابات أو كادت. وقد بقي في ساحة الحراك المراقب لمسار الإصلاحات فقط صفحتان على المجال الافتراضي:

جدول رقم (13): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في الأردن

اسم الصفحة ورابطها	عدد الأعضاء	موضوعها واهتماماتها
1. صفحة "صراحة نيوز": https://facebook.com/SarahaNews	7.145.573	صفحة سياسية إخبارية عامة
2. صفحة "الشعب الأردني العظيم": https://www.facebook.com/237977492950447/	55.233	صفحة سياسية

صفحة "صراحة نيوز" تصنع الاستثناء في ساحة العمل الافتراضي المتابع لمسار الإصلاح في الأردن، بل تفوقت على كل صفحات الحراك الافتراضي العاملة على تأطير المرحلة الانتقالية في دول الحراك الثوري العربية، حيث لم تبلغ أي من الصفحات الأخرى حاجز الـ 07 مليون عضو، فاعتبرت بذلك أكبر وأقوى الصفحات، وهي تتناول قضايا السياسة الداخلية والشأن العام السياسي والاقتصادي في الأردن، بأسلوب بعيد عن الإسفاف وموضوعي ورسين.

الفرع الثاني: حماية البيئة الافتراضية للمكاسب الإصلاحية في الجزائر ودول الخليج:

تتنمي الجزائر ودول الخليج العربي في الجزئية المتعلقة بدراسة تأثير الحراك الذي استهدفها تماشياً مع موجة "الربيع العربي" التي عمت غالبية الدول العربية نهاية سنة 2010، إلى دول الحراك الثوري الناعم، بحيث أن الأنظمة السياسية الحاكمة

¹- صالح أرشيدات، "وماذا عن الربيع الأردني"، مرجع سبق ذكره، ص 44.

فيها قد اهدت إلى استباق الفعل الثوري في الشارع بفعل إصلاح من داخل كيان النظام نفسه، فعمدت الجزائر إلى إعلان نية السلطة السياسية مبادرتها بإصلاحات شاملة تمس البنية القانونية لعدد من قطاعات المجتمع والحياة السياسية، بدءاً بتعديل الدستور مروراً على قوانين الانتخابات والإعلام والإدارة المحلية (قانوني البلدية والولاية) وغيرها، عندما قرأت في موجات الانتفاضات التي ضربت عدداً من الدول العربية أن غرضها كان سياسياً، وانشغال من وقف وراءها تمحور حول التمكين للديمقراطية وإجراء إصلاحات تخرج الدولة من شكلها النمطي القديم الذي توطئه الاستبدادية وتحكمه مزاجية الزعماء، فكان تحرك النظام الجزائري متاغماً مع فهمه لدواعي التحرك الشعبي إن أريد له التحرك، وذلك من أجل اعتراضه في بدايته بواسطة حزمة الإصلاحات وإعادة إنتاج قيم الديمقراطية والحرية.

ومع ذلك، فقد اعتبر نشطاء الانترنت فترة ما بعد "النية" بالإصلاح أو بداية مسيرة الإصلاح سواء في الجزائر أو بعض دول الخليج، عبارة عن مرحلة انتقالية يجب إيلاؤها كثيراً من الرقابة على أداء الأنظمة السياسية خلالها ومراقبة خط سير الإصلاح، وإبداء الرفض حيناً وإسداء النصح حيناً آخر، من أجل ضمان عدم الرجوع مرة أخرى إلى المربع الأول.

أولاً: جمود الأداء الرقابي للفضاء الإلكتروني في دول الخليج العربي:

الأنظمة الخليجية من التي هبت عليها بعض رياح "الربيع العربي" تأثرت بما جرى في عدد من دول المغرب العربي ومصر واليمن، وفي ظل يقين ثبت لديها أن أهداف التحرك الشعبي فيها ليست له أسقف عالية ولا نية لدى "ثوار الخليج" للبحث عن قلب الأنظمة أو دفع الأسر الحاكمة إلى مغادرة المشهد السلطوي، بالإضافة إلى أن قدرة الجماهير محدودة وتحركها في هذا المنحى فاشل لا محالة إن تحركت إليه أصلاً، وذلك راجع لفرق في التركيبة العددية لسكان الدول الخليجية مقارنة بعدد سكان مصر أو سوريا مثلاً، بالإضافة إلى قوة الردع الأمنية والعقيدة العسكرية الخليجية التي تقف مع أنظمة الأسر الحاكمة بقوة وغلظة واستماتة.

وعليه، فقد بادرت بإعلان النية بدورها لإجراء بعض الإصلاح على أنظمتها القانونية ومؤسساتها السياسية، رغم ما انطبع عليها من أنها نية "مع وقف التنفيذ"، لعل هدفها لم يعدو إلا امتصاص "الغضب" الأولى، وإعطاء مزيد من الهامش لنفسها من أجل مراجعة الموقف وإعادة القراءة.

أما المجال الافتراضي فقد تأثر أيضاً بحالة الجمود السياسي التي انتابت هذه الممالك والإمارات الخليجية، فلم يسعى نشطاء الانترنت من الرعي الأول الذين أنشؤوا أولى الصفحات وأداروا المنصات التفاعلية على الشبكات الاجتماعية الراحية للتعبئة والحشد من أجل نقل التجربة الثورية التي انطلقت في عدد من الدول العربية وتوريدها إلى الدول الخليجية، هؤلاء توقفوا بعد المرحلة الأولى ولم يسايروا أطوار المرحلة الثانية التي تلت سقوط أنظمة أو مبادرة أخرى بالإصلاح، حيث يلاحظ غياب كلي لصفحات (Facebook) أو حسابات (Twitter) المنتشرة في الخليج بكثرة من التي تتابع المرحلة الإصلاحية وتضغط على الفضاء الواقعي ليضغط بدوره على الأنظمة السياسية ليمنعها من التكاثر أو التباطؤ في الخط الإصلاحية الذي ألزمت نفسها به غداة تفجر الأوضاع في دول الجوار، واتجاه كثير منها إلى رسم خرائط سياسية جديدة وتقويض أسس الدول التي ظلت قائمة عليها لعقود طويلة.

يبدو أن الخط الإصلاحي الخليجي كان ظرفيا فقط وأساسه تجميلي فحسب، والدليل أن المواطن الخليجي لم يعر اهتماما واضحا بمتابعة أداء النظام السياسي عبر الشبكات الاجتماعية، رغم أن كثيرا من قطاعات الشعوب في هذه الدول منقطعة بشكل كبير إلى هذه المنصات الافتراضية والتفاعلية، ويبدو أنها تستغلها وتتعامل بها بنشاطية كبيرة في كل المجالات الحياتية، إلا الجانب السياسي الذي تتصرف عنه وتظهر فيه زهدا وقلة اهتمام.

ثانيا: تأثير النشاط الافتراضي على استمرار الخط الإصلاح في الجزائر:

لطالما اعتبرت الجزائر استثناءً من زلزال "الربيع العربي"، حيث عدت من بين دول عربية قليلة العدد من التي لم تأتي عليها رياح التغيير، حتى أمكن القول أنه لولا مبادرة النظام الجزائري بإعلان عدة خطوات إصلاحية والتي اعتبرت إستباقية، لما درست الحالة الجزائرية في سياق أية محاولات لفهم النموذج العربي في الحراك الثوري، والدليل أن كل نماذج الحراك تقريبا قد التزمت بتاريخ البداية أو ساعة الصفر التي حددت أغلبها داخل أروقة الفضاءات الافتراضية وأقتت الانطلاقة على توقيتها إلا الحالة الجزائرية، فرغم كل المحاولات من عدد من الأطراف للتوافق على تاريخ قريب من تواريخ الانتفاضات العربية، إلا أن كل محاولات باءت بالفشل، وحتى الموعد الذي جرى عليه توافق كان متأخرا جداً باعتباره كان في شهر سبتمبر 2011، وكل انتفاضات المنطقة العربية انطلقت بين ديسمبر 2010 ومارس 2011.

يضاف إليه أن الحراك أريد له نجاح بدون تعبئة "فالحركة دون تعبئة لا تعني شيئا، والتعبئة هي العملية التي يحول الشعب من خلالها الاهتمامات الجماعية إلى أعمال وأفعال جماعية لتحقيق التغيير، ومن أجل ترجمة اهتمام محدد إلى فعل سياسي جماعي، يجب على الأفراد ذوي المصالح المشتركة إيجاد بعضهم البعض حيث يكتشفون أنهم يتقاسمون نفس الاهتمامات والمصالح"⁽¹⁾، وهذا ما لم يحصل في الجزائر، حيث كانت التعبئة معدومة لعدم وجود فضاءات افتراضية تمارس فعل الحشد والتعبئة للنزول إلى الشارع أسوة بغيرهم من نشطاء العالم العربي، أما الحراك في الفضاءات الحقيقية الواقعية، فإن السلطة الجزائرية وأجهزتها الأمنية تملك من التجربة ومن الخبرة ما يؤهلها لوأد كل محاولة من هذا القبيل في مهدها، والأكثر من ذلك أن الغالبية العظمى من الجزائريين لم يكونوا جانحين لمثل هذا السيناريو، فرغم غضب أكثرهم من السلطة ورغبة قطاع منهم بث دماء جديدة في النظام وإصلاحه، إلا أن الرغبة في اقتلعه أو دخول النفق المظلم الذي دخله خلال العشرية التسعينية السوداء لم يكن مطلقاً خيار أحد، إلا أقلية شاذة رغبة منها في ركوب موجة التغيير كنوع من التسلية والإقضاء بالآخرين.

تميزت فترة ديسمبر 2010 إلى أبريل 2011 بخلو ساحة الحراك الافتراضي من أي دعوات لركوب موجة الربيع العربي أو للنزول إلى الشارع خروجاً على النظام أو حتى لمساندة الشعوب المنتفضة من باب "أضعف الإيمان"، حيث اعتبرت تلك الفترة بمثابة وقت ثمين أستغله النظام السياسي الجزائري لترتيب أوراقه من دون أن يكون تحت ضغط يضطره لسلوك سلوك خاطئ أو اتخاذ قرارات سريعة دون تروٍ ولا حساب للعواقب.

¹- محمد قيرط، "شبكات التواصل الاجتماعي والتغيير السياسي في العالم العربي: الفرص والتحديات"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 207-225)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014، ص 206.

عرفت تلك الفترة أيضا بعض المناقشات والجدل أروقة فكرية وأكاديمية تمحورت حول الجدل القديم عن أولوية الأمن على الحرية السياسية والديمقراطية، أم أن هذه الأخيرة أولى من الأمن، وذلك لاعتبارات وطنية أهمها رغبة أو خشية أو انتظار البعض لهبوب رياح التغيير التي هبت خارج الجزائر، كانت مرافعة البعض تصب في أن "الليبرالية الغربية تعتبر الديمقراطية أحد مصادر السلام وتحقيق الأمن سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى العلاقات الدولية، إلا أن الواقع العربي بما يحمله في مفارقات تناقضية، جعل من الديمقراطية فوضى وسبب حالة من اللأمن واللا استقرار"⁽¹⁾، وهذا من الأسباب التي جعلت الجزائر في منأى نسبي من تبعات الاحتجاجات الخارجية.

بعد خطاب الرئيس الجزائري الذي أعتبر إعلاناً من النظام عن عزم استباقي لإجراء حزمة من الإصلاحات القانونية والسياسية والاقتصادية تكون متبوعة بتعديل الدستور، فتح المجالين العامين الواقعي والافتراضي على مصرعيهما من أجل مناقشة الأمر ومرافقة الخط الإصلاحية وبداية ممارسة ثقافة الضغط على الدوائر الرسمية لبدأ الإصلاح وعدم التهاون فيه، وتحديد مواطن الخطأ لتصويبها ومواطن النقص لتعويضها واستدراكها، ففتح المجال الواقعي على نقاشات المختصين وندوات الأساتذة وملتقيات السياسيين من أجل البحث والاستزادة، بينما فتحت أبواب أخرى في أروقة الانترنت وعبر أدوات الإعلام الجديد، حيث استفاد النشطاء من الحرية التي تمنحها الشبكات الاجتماعية الرقمية للمستخدمين لنشر أفكارهم وآراءهم مهما كانت وكيفما كانت، وهذا ما ساعد على التعرض لكثير من المواضيع التي كانت من قبل لا تحكي ولا تناقش إلا في دوائر ضيقة"⁽²⁾، ومنها مواضيع الشأن السياسي العام وتأطير المرحلة الجديدة التي عزم فيها النظام السياسي على المضي قدماً في تنفيذ إصلاحاته فيها، وطبعاً برزت عديد الفضاءات التي اهتمت بهذه الجزئية.

¹- مراد شحات، لبنى حصاص، " التنمية السياسية: مقارنة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي "، الجملة العربية للعلوم السياسية، العدد 38 /2013، (ص ص 35-56)، ص 54.

²- العربي بوعمامة وسعيدة خيرة بن عمار، "الشبكات الاجتماعية والتحويلات السياسية في العالم العربي"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 227-239)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014، ص 233.

جدول رقم (14): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في الجزائر

موضوعها واهتماماتها	عدد الأعضاء	اسم الصفحة ورابطها
فنية سياسية عامة	5.216.995	1. صفحة لطفي دويل كانو: https://www.facebook.com/doublekanon2
عامة وسياسية	1.558.382	2. الجزائر ALGERIE: https://www.facebook.com/algerie.pw
إخبارية سياسية وترفيهية	769.758	3. صفحة تحيا الجزائر (1.2.3 VIVA L'ALGERIE): https://www.facebook.com/123vivalalgerie
تهكمية إصلاحية	366.151	4. المنظمة الجزائرية لمناهضة الشبيثة والشياتين: https://www.facebook.com/antichitadz
ساخرة وإصلاحية	68.316	5. محاربة الشبيثة (CHITTA FIGHTERS): https://www.facebook.com/CFOFFICIAL.DZ
سياسية ساخرة	1551	6. شبعوتونا مقروط: https://www.facebook.com/Codes.Makerw3

انطلاق خطاب الإصلاح في الجزائر، أطلق معه عددا كبيرا من صفحات (Facebook) التي تعني بالمسألة السياسية واعتبرت نفسها بالكتلة التي تنتسب لها معنية بمرافقة الخط الإصلاحي، المفارقة أن الصفحة الأكثر انتشاراً هي في الأساس غنائية فنية لصاحبها المغني (لطفي دويل كانو)، لكن اتجاه صاحبها للسياسة أسقط هذا الاتجاه من صفحته، بالإضافة إلى مجاهرته بعدم ود النظام وتوظيف فنه وأغانيه لخدمة توجهه المضاد لأشخاص في داخل النظام السياسي، جعل من صفحته قبلة للناقمين على السلطة والراغبين في الإصلاح.

كما تميزت عدد من الصفحات على الطريقة الجزائرية اسماً ومحتوى كصفحتي " المنظمة الوطنية لمناهضة للشبيثة والشياتين " و"صفحة محاربي الشبيثة"، حيث يعني مصطلح "الشبيثة" في اللهجة الجزائرية التودد والتزلف بغرض نيل المصلحة، وبالنظر لمدلولها في الثقافة الجزائرية فقد نما عدد أعضاء هذه الصفحات، ونالت شعبية كبيرة وحجم انتشار قوي لتداولها في الشأن السياسي بأسلوب ساخر ومحتوى استفزازي هادف، فجعلت من استعجال الإصلاح والرغبة في الذهاب إلى ديمقراطية حقيقية فلسفة لها.

المبحث الثاني: بناء الديمقراطية وتحديات نجاحها في خضم ثورة الاتصالات والعصر

الرقمي:

بعد أكثر من سنة إلى ثلاث سنوات هو زمن الحراك الثوري من أغلب البلاد العربية التي هبت عليها رياح "الربيع العربي" وبداية استتباب الوضع فيها ومعاودة الركون إلى بعض الرتابة القلقة، بدأت إرهابات ميلاد مراحل انتقالية في أكثر تلك الدول لتدشن بداية عهد جديد بين الثوار أو الناشطين المنادين بالديمقراطية والعدالة وبين الطبقة التي تعالت رقابها لينتهي إليها ما سُحب من تحت أقدام من سبقها، وتوؤل إليها مقاليد السلطة وشؤون الحكم أو بعضها على الأقل، مادام تفصيل المشهد يصب في خانة المرحلة الانتقالية.

إدراك كنه هذا الحراك الثوري الذي احتضنته أغلب الدول العربية لابد أن يمر على وإدراك ثلاث أنساق:

- أ. **نسق بنائي:** يهتم بعملية بناء المنظمات والمؤسسات والأحزاب والمجتمع المدني.
- ب. **نسق إيديولوجي فكري:** الثورة ترتبط بالديمقراطية التي تزداد وتيرتها بترسيخ قيم المواطنة والتكامل بين الصفوة والمجتمع، وإعادة تشكيل أسمى التنمية السياسية لإقامة مبادئ الشرعية وصولاً إلى إرساء مبادئ الحكامة الجيدة.
- ت. **نسق تفاعلي:** الثورة عملية يستقيم عودها عندما تنهت التريبة الداخلية لإستتبات الديمقراطية، كما أنها ديناميكية ومسار يتكيف مع المحيط الخارجي في ظل ثقافة كوكبية ترتبط بمفاهيم التشبيك ومقاربات الاعتماد المشترك⁽¹⁾. لا يمكن أن يكون المرور من مرحلة لأخرى أمراً سهلاً، ولا يمكن الاعتقاد بأن الخروج على نظام سياسي متحكم بواسطة حراك شعبي ثوري ولو بتحمل ذل المعاناة والألم والشدة، ثم إزاحته وبداية عهد جديد بدونه ووضع أشخاص مكانه، يعتبر أمراً سلساً أو ممتعاً، فليست المسألة في مجموعة أشخاص ثارت شعوبهم عليهم، وقاموا بالاستماتة دفاعاً عن وجودهم، ثم لما قوي وطيس النزال عليهم تنازلوا عن حكمهم أو خلعوا من على كراسيهم ثم خرج الجمهور محتقلاً مترنماً بشعره وأهازيجه وكأن الأمر قد صار إلى نهايته، بل في هذه اللحظة ورغم المآسي والدمار ومشهد اللأمن واللااستقرار يكون كل شيء قد بدأ، حيث على من سعى لإحداث التغيير وأصر على إسقاط النظام وإنهاء وجوده أن يعي أن عليه استحقاق ومسؤولية في بناء ما تم هدمه ورفع صرح في مكان ما تم إسقاطه.

في المحصلة، تعتبر المرحلة الانتقالية ثورة أخرى بكل المقاييس رغم ما يرتبط بها عامياً من أنها مرحلة فرح وتهان وتبريكات لإنجاز الوعد وإتمام الهدف والوصول إلى تحقيق ما خرج الناس من أجله، فهي ثورة مهمتها تكملة ما انتهى إليه الحراك الأول الذي أدى إلى الدخول في مرحلة انتقالية، حيث تنتظرها تحديات ومسؤوليات وقضايا كبرى كمشاكل اللااستقرار التي يخلفها هجر المناصب وترك المواقع وغياب حالة الأمن وإشاعة الفوضى، بالإضافة إلى تأمين الحدود ومراقبة حركات الدخول والخروج حيث تنشط عصابات التهريب والجرائم العابرة للقارات والإرهاب، كما أن ثورة المرحلة الانتقالية تقع عليها مسؤولية صون العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد وضبط المفسدين.

كل هذه التحديات والقضايا الواجب القيام بها من طرف سلطات المراحل الانتقالية وجب اشتراك كل قطاعات المجتمع في الاضطلاع بها، ويبقى لنشطاء الانترنت عبر المجال الافتراضي موقفهم منها، ذلك أن قوتهم التي ساهموا بها في إحداث الحراك وتغيير النظام توجب عليهم مسؤولية أخرى في المساهمة في تأطير المرحلة الانتقالية والمساعدة في إمضاء العدالة الانتقالية،

¹ - بوحنية قوي، "ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية"، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ذلك أن "المرحلة الانتقالية لم تؤدي في أي من دول الحراك إلى توافق دائم بين الأطراف السياسية الفاعلة فيما يتعلق بدور قطاع الأمن والحوكمة"⁽¹⁾.

المطلب الأول: دور المجال الإلكتروني في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد:

أولت للفضاء الافتراضي بعد نهاية الثورات العربية عدد من المهام ولو بشكل غير رسمي وذلك بهدف مساعدة الأنظمة الوليدة بعد مخاض الحراك الثوري على تسوية ملفات تركة الأنظمة البائدة، ومحاولة اكتشاف مواطن العجز وأماكن الخطأ من أجل تصويبها وإدراكها، فمرد هذا التوكيل هو الإيمان بقدرة تلك الفضاءات على التفاعل مع عدد من القضايا، وذلك لوجود عامل مساعد هام وهو المجتمع الشبكي، حيث تضم الفضاءات الافتراضية المشكلة من مجموعات وصفحات وقنوات على الشبكات الاجتماعية أعداداً مهولة من الأفراد، وقد يمتلك كل واحد معلومة واحدة على الأقل حول واحدة من قضايا الشأن العام لما بعد الحراك، فعندما يطرح الموضوع للنقاش ويقع الطلب بشكل مباشر أو غير مباشر لتحصيل أفكار حوله، فإن ساحات الصفحات سوف تعرف إنزالاً لمعلوماتياً وإخبارياً مزلزلاً، وقد يتدعم ذلك بالصور ومقاطع الفيديو، وسيكون من السهل للتأكد مع الوقت من مصداقيتها وصحتها، وذلك بالثبوت وإخضاع المواد المرسلّة على التحقيق.

لقد برزت الرغبة في فتح عدد من القضايا الشائكة مباشرة بعد تمام الحراك في عدد من الدول العربية لتوفر ظرف الاستعجال أولاً، وللضغط الشديد الذي مارسه نشطاء الثورة من أجل ومعالجتها ثانياً، ولتحقيق أهم المبادئ التي رفع المناضلون والثوار بها عقيرتهم وتحملوا المصاعب لنيلها وهي العدالة الاجتماعية والمساواة، ومنه فقد اعتبرت قضايا العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد ردّاً المظالم، أهم قضايا المرحلة الانتقالية التي وجبت معالجتها، وساعد الإعلام الاجتماعي التفاعلي في طرحها وساهم في معالجتها عبر أروقتة.

الفرع الأول: تعزيز العدالة الانتقالية:

ارتبط المصطلح كما هو في رسمه بالجانب القانوني ومنظومة العدل والحق، بتطبيقه في زمن معين لاعتبارات اجتماعية وسياسية، وهي المرحلة الانتقالية التي تلي نهاية عهد نظام سياسي بأي طريقة كانت، كالثورة أو التنحي أو الاستعمار أو الانقلاب أو إزالة الصورة القانونية لأي دولة، ومن ذلك فإن العدالة الانتقالية مفهوم يعني بـ "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفاءة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، كحاكمات الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقتترانهما معاً"⁽²⁾.

¹ - يزيد صايغ، معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، <http://carnegie-mec.org/2016/03/29/ar-63155/iw7x>، تاريخ الزيارة: (2016/04/05)

² - أحمد شوقي بنوب، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 413، جويلية 2013، (ص ص 129-152)، ص 129.

تعرف أيضا بأنها "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ما ضري انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم، بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويكرس ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"⁽¹⁾.

إنه من الخطأ التصور أن "تحقيق العدالة وتجاوز الاستقطاب يتحقق بإنشاء هيئة أو استحداث وزارة تُعهد إليها هذه الأهداف فحسب، فتطبيق آليات العدالة والمصالحة الوطنية إنما هو جزء من عملية أوسع تعنى بتأسيس قواعد للتحول إلى الديمقراطية، بما فيها من كتابة دستور جديد وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة لإخضاعها للمراقبة والمساءلة، هذا النمط من العدالة يسمى (الانتقالية) لأنه يطبق في مرحلة انتقال الدولة من الاستبداد إلى الديمقراطية، أو من الحرب إلى السلم"⁽²⁾.

إن العدالة الانتقالية متميزة من العدالة العادية أو الكلاسيكية أو ما يسمى بعدالة المحاكم، حيث يتميز الشكل الانتقالي للعدالة "بلجوءه إلى مقارنة سياسية، فالعدالة الانتقالية هنا تتم في لحظة تاريخية محددة لم يسقط فيها النظام السابق تماماً ولم تنتصر فيها قوى التغيير كلية، فيلجأ الأطراف إلى حل وسط منطوقه أنه يصعب محاكمة المسؤولين عن مظالم الماضي ولاسيما الانتهاكات الخطيرة واسعة النطاق لحقوق الإنسان [...] لذلك فإن الأغلبية الساحقة لتجارب العدالة الانتقالية أخذت شكل تأسيس لجان الحقيقة والمصالحة"⁽³⁾، وذلك تحت ضغط كثير من الفاعلين في الشكل الجديد الذي يتمظهر به النظام الجديد، حيث يدافع هؤلاء على طرح مفاده أن "العدالة الانتقالية هي عدالة استثنائية بالأساس تقوم على فكرة الموازنة بين حق ضحايا الاستبداد في الكشف عن الحقيقة ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعاقبتهم، وبين ضرورة طي صفحة الاستبداد والانطلاق نحو بناء دولة ديمقراطية حقيقية تتسع للجميع، غير أن ذلك لا يكون ممكناً إلا من خلال فتح المجال أمام المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي الأليم"⁽⁴⁾.

اعتبر هذا الطرح عاطفياً وغير ممكن التجسيد من طرف رواد الفضاءات الافتراضية في العالم العربي، وخاصة في دول الحراك الثوري من الذين يمتلكون نظرة أكثر راديكالية في معالجة قضايا العدالة المرتبطة بتركه الماضي، حيث رأوا أن لجان المصالحة والحقيقة وفتح باب المصالحة بدون مساءلة أو محاكمة، فيه تكريس لمنطق الإفلات من العقاب، وسوف يغلق باباً على مآسي وآلام قطاع كبير من الناس لا يمكن فتحه من جديد، ويكرس في مراحل لاحقة ثقافة اللاعقاب وشراء الأخطاء

¹ - معتز القرقوري، "العدالة الانتقالية في تونس بين ضرورة المصالحة وهاجس الانتقام"، مجلة بحوث ودراسات قانونية، تصدر عن جمعية المحققين، صفاقس، تونس، ع09، 2014، (ص ص 37-59)، ص 41-42.

² - رابحة توفيق، "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، مجلة سياسات عربية، تصدر عن المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، ع06، جانفي 2014، (ص ص 90-100)، ص 92-93.

³ - عبد العزيز النويضي، إشكالية العدالة الانتقالية: تجربي المغرب وجنوب إفريقيا، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html>، تاريخ الزيارة: (2016/02/07).

⁴ - معتز القرقوري، "العدالة الانتقالية في تونس بين ضرورة المصالحة وهاجس الانتقام"، مرجع سبق ذكره، ص 59.

بالأموال، ف "المصالحة الوطنية هي آخر عملية في مسيرة العدالة الانتقالية، فلا يمكن الوصول إليها إلا بعد المرور على محطات المساءلة والمحاسبة والقصاص العادل والإصلاح والتطهير المؤسسي وجبر أضرار الضحايا" (1)، والتي تعتبر قواعد أساسية من أجل تحقيق المعنى الحقيقي للعدالة، وعدم اختزاله في مجرد مفهوم عائم وسطحي للمصالحة الوطنية.

في مصر وتونس ساهم نشاط مناضلي الانترنت في الضغط من أجل بداية تحقيق العدالة في القضايا التي كانت بمثابة تركة ثقيلة امتلكها ذات يوم النظام السابق في كلتا الدولتين، فالبداية كانت رمزية، وطالت بفعل الضغط الشديد رمزین كانا شاهدين بالنسبة للغالبية العظمى من التونسيين والمصريين على إفساد الحياة السياسية في البلدين، وما تبعهما من فساد طال المجتمع والوضع الاقتصادي، حيث "كان الفساد السياسي أكبر وأقسى أنواع الفساد الذي استشرى في تونس خاصة، ذلك أن إغلاق الحياة السياسية يؤدي إلى خمول الطاقات التي تعتقد في نفسها القدرة على مقارعة الشأن العام وتبوء المسؤولية خدمة البلاد، ويستشعر معها باقي أفراد المجتمع الخيبة وقلة الحيلة، فيضعف أداؤهم وتفشل عزائمهم" (2)، ويؤدي ذلك إلى ضعف يسرى بعد ذلك في كل القطاعات، حيث أن "عدم معالجة ما حدث من انتهاكات وتجاوزات في حق الأفراد والوطن بطريقة جذرية يمكن أن يؤدي إلى انقسامات حادة في بنية المجتمع، ويولد مناخاً عاماً من عدم الثقة، فتضعف سيادة القانون، وتتاح الفرصة لتكرار العنف بدلاً من الوصول إلى المصالحة (3) أو تسوية الملفات والقضايا الشائكة التي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر في ردة الفعل الثورية في 2010 و2011.

اعتبر النظام التونسي الجديد عن طريق ضغط البيئة الافتراضية النشطة حزب " التجمع الدستوري الديمقراطي " أكبر مفسد للحياة السياسية، فصدر حكم قضائي في 09 مارس 2011 بحلة وتصفية كل أمواله وممتلكاته وعودتها إلى الشعب، وعلى ذات المنوال سار المصريون بعد نهاية حكم مبارك واعتبروا أن " الحزب الوطني الديمقراطي " الذي أسسه "السادات" في 08 أوت 1978 وظل مهيمناً على الحياة السياسية والمجتمعية في الدولة حتى قيام ثورة يناير إضافة سيئة للسياسة المصرية لأنه لم يجلب لها إلا الفساد، وغزوه من طرف الفاسدين وأصحاب المال المشبوه ورجال الأعمال غير النزهاء، بالإضافة إلى تشييط عزائم الغيورين على رفعة الدولة ومستقبل مواطنيها، لأنه يقتل فيهم روح المبادرة وحب العمل (4)، لذلك صدر حكم المحكمة الإدارية النهائي بحله في 16 أبريل 2011.

اعتبر التونسيون أن أكبر دفع يمكن أن يعطي قوة للعدالة الانتقالية في البلاد، هو نجاح الثورة في حد ذاتها، حيث تنتزل العدالة الانتقالية في البلاد في سياق الثورة التونسية التي كانت عفوية ودون قيادات، ورغم ذلك فقد شحذت العزائم وحركت شعباً

¹ - عادل ماجد، " تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر "، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع 54، السنة 14، أبريل 2014، (ص ص 09-19)، ص 11.

² - بلاسم عدنان عبد الله، أحمد فاضل حسين، " وسائل الإعلام الحديثة وأثرها في الرأي العام الضامن لشرعية السلطة "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، ع 02، 2013، (ص ص 01-37)، ص 18.

³ - عادل ماجد، "تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 09

⁴ -Alain DEGENNE, « Les réseaux sociaux », *Mathematics and Social Sciences*, 42e année, n° 168, 2004, (PP 5-9), P 08.

وراء شعارات يمكن ردها إلى قيم ومبادئ عليا وواضحة لا يمكن التشكيك في أنها المحرك لهذه الثورة⁽¹⁾، ومن أهمها ضرورة وجود معنى حقيقي ومنتق عليه لمصطلح العدالة، والتي ناد التونسيون بها أثناء حراكم الافتراضي الذي ألبس ثوب الحقيقي ونزل إلى الشارع، لذلك كان ضغط الانترنت عن طريق نشطاء في (Facebook) و (Youtube) بوجوب التحقيق في جرائم قتل المحتجين في الشوارع وفي الميادين وجرائم النهب والسطو التي تعرض لها المواطنون باسم الثورة، وعلى هذا الأساس بدأت لدى الأجهزة القضائية توجهات بخطة ثابتة من أجل تعزيز هذا الباب، وأبرز مثال هو توقيف الشرطة " فادية الحمدي " التي اتهمت بصفع "محمد البوعزيزي" يوم 14 ديسمبر 2010 في ولاية سيدي بوزيد وتقديمها للمحاكمة، بالإضافة إلى ملاحقة العديد من الذين ثبت إجرامهم بتوثيق في وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي مصر اعتبر حل "الحزب الوطني" ومتابعة الرئيس السابق "حسني مبارك" وأبناءؤه ووزير داخلية، أعلى سقف عرفته العدالة الانتقالية، والذي جاء بضغط مباشر وكلي من الشبكات الاجتماعية، وعملت الصفحات العملاقة للثورة المصرية جهداً معتبراً لتحقيق أهم مطالب الحراك وهو محاكمة أركان النظام البائد، فقد دعت صفحات " كلنا خالد سعيد " و "شباب 06 أبريل" وغيرها لمظاهرة مليونية انعقدت يوم الجمعة 08 أبريل 2011 للضغط على المجلس العسكري لسرعة محاكمة مبارك، لتعلن النيابة العامة في جوان 2011 بدأ المحاكمة في شهر أوت، وسارت بين محاكمة وحكم ونقض، واستمر المجال العام الافتراضي في نضاله من أجل تحقيق العدالة كأهم مطالبه، ومع حلول 03 جويلية 2013 أصبحت المعطيات السياسية في مصر أكثر تعقيداً لأن مصر لا تنتمي إلى النمط الأول من التحول والثورة لم تطح بالنظام السابق كاملاً، ولم تقوى على إفراز نخبة تتولى الحكم وتنفيذ الإجراءات الجذرية التي تحقق مطالب الثورة من ضمان للحريات الأساسية والسياسية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية⁽²⁾، لذلك لوحظ من خلال تتبع الحراك السياسي المبني على الحراك الافتراضي أن هناك تفهماً وعودة إلى المربع الأول، فأغلب القضايا المرشحة لتسليط سيف العدالة عليها تم تجميدها وحللتها أو مقايضتها بالمال أو بالتصالح، كما حصل في شهر جويلية 2016 مع رجل الأعمال "حسين سالم" و"أحمد عز" وغيرهما، و"كثيراً ما قدمت قضايا إلى القضاء بدون أدلة كافية ونصوص ناجزة، ومن ثم لم يكن من المستغرب أن تصدر أحكام في العديد منها بالبراءة، مما أصاب الشعب بإحباط شديد، وأدى إلى استمرار التظاهرات والعنف واستمرت معاناة أبناء الشعب في الحصول على حقوقهم⁽³⁾.

في اليمن لا يزال النشطاء يعتبرون بنود المبادرة الخليجية التي وقعها الحزب الحاكم مع أحزاب اللقاء المشترك -بدون رضا منهم- في السعودية أكبر نكسة أصابت حراكهم الثوري وعملهم المضني على امتداد أكثر من سنة، حيث كانوا يمنون النفس بنهاية ترصيعهم بإزالة النظام وتحقيق الرضا النفسي الداخلي بإقامة العدالة ومتابعة المفسدين وإعادة المظالم، وذلك قياساً على الألم الذي عاشوه والقتل والألم الذي تعرضوا له، والظلم والحيث الذي مورس عليهم، ذلك أن أهم بنود المبادرة التي "قتلت"

¹- وليد غبارة، "من العدالة الانتقالية إلى عدالة الانتقال الديمقراطي: المفهوم العام والسياق التونسي"، مجلة المحاماة، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث للمحاميين التونسيين، تونس، ع 05، جوان 2014، (ص ص. 127-140)، ص 134.

²- رواية توفيق، "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، مرجع سبق ذكره، ص 93.

³- عادل ماجد، "تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

حراك اليمنيين هي مسألة العفو الذي ناله الرئيس "علي عبد الله صالح"، وتحرره من كل متابعة قضائية أو جنائية بعد تركه الحكم وتسليم السلطة.

جل الحراك الافتراضي الحالي في اليمن لا يزال يناقش هذه المسألة من الناحية السياسية والقانونية والأخلاقية، فمجموعة "ثورة شباب الشعب اليمني"⁽¹⁾ نشرت لثلاث مرات استطلاعاً للتصويت حول القضية، فكانت الحملة الأولى بسؤال الأعضاء والنشطاء عن رأيهم "هل أصابت المبادرة الخليجية بإعطاء صالح حصانة؟ فكانت الإجابات بـ "لا" نسبتها 93.7% بينها صوت 06.3% بنعم، بينما واصلت الصفحة معالجتها لذات الملف بطرح استطلاع في شكل منشور عن أفضل الطرق لإلغاء هذا البند في المبادرة، فكانت إجابات وردود النشطاء في مجملها عاطفية وغير مؤسسة وتعلوها شحنة من الغضب والحنق، حيث عبرت الغالبية عن عدم رضاها عن المبادرة شكلاً ومضموناً وأنها رغبت لو أن الأمر برمته سار بحسب إرادة الثوار من أصحاب الحق في تقرير النهاية ومآل الحراك.

مرّد تلك الشحنة العاطفية الهائجة وذلك المزيج من الآراء والأفكار كان التفاوت في مستوى الأعضاء في الصفحة، والذي يعتبرون من عامة الشعب وقد يكونوا من محدودي المستوى الدراسي، غير أن عدداً من الردود حملت علماً بالمسألة، ويبدو على كاتبها تمتعهم بقدر من المستوى الدراسي، بل ظهر أن بعضهم مختص في القانون أو مشتغل به، حيث كانت إجاباتهم في مجملها بصعوبة هذا الطرح من الناحية القانونية، ذلك أن اتفاقاً موقّع عليه يحمل حجية قانونية وحماية من النقض أو التراجع، وبه من الضمانات ما اطمأن به وإليه شخص الرئيسي السابق من عدم تعرضه لأي "أذى قانوني" في شكل ملاحقة أو دعاوي أمام القضاء الوطني، غير أنهم ذكروا بإمكانية فعل ذلك أمام القضاء الدولي إذا رغب الحراك الداخلي بذلك، ومتى توفرت الفرصة لوجود الرئيس المخلوع خارج اليمن.

على نفس المنوال سارت صفحات "المركز الإعلامي لساحة التغيير- صنعاء"⁽²⁾، وكذلك صفحة "شباب ثورة التغيير في اليمن"، حيث لا يزال النقاش حول تداعيات المبادرة الخليجية وإفلات الرئيس من العقاب والمتابعة جارٍ ومتواصل، إضافة إلى قضايا أخرى يهتم لها نشطاء الانترنت في اليمن بخصوص متابعة أفراد الأمن ورجال القبائل الذين يملك الناشطون صورهم ومعلومات عنهم ويتهمونهم بقنص وقتل المتظاهرين أيام الحراك الثوري، والتي يرون بعض التقصير والتهاون من جانب قوى الأمن وجهاز القضاء في التعامل معها.

الفرع الثاني: محاربة الفساد:

لقد كانت العدالة الاجتماعية من أعلى شعارات الثورات العربية ارتفاعاً في سماء هتاف الناس، ومن أكثر المطالبات تداولاً بينهم، حيث بنيت عليها كثير من نيات الجماهير للخروج إلى الشارع طلباً لها ورفضاً لهدمها ووأدها، لأنها ارتبطت بمفاهيم

¹ - مجموعة ثورة شباب الشعب اليمني، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، مرجع سبق ذكره.

² - المركز الإعلامي لساحة التغيير - صنعاء ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

<https://facebook.com/YRMCS/?fref=ts>

العيش الكريم للمواطن العربي، وبمعايير حصوله على رفاهية معيشية واقتصادية بما يقوى لديه الدافعية للإنتاج والسعي لكسب قوته والمساهمة في رفعة المجتمع وصلاح أمره.

لقد كان المشهد العربي العام ينذر بتفجير وشيك جراء انتشار ما كان يقوّض مفاهيم العدالة ويقوي عناصر الظلم والاحتيايل والمحسوبية والرشوة، ويكرس سياسة أخذ حقوق الناس وثقافة وضع اليد وأخذ ما في أيدي الناس بالقوة وبالقانون، فقد استشرى الفساد في أغلب مفاصل الدول العربية على الوجه العام، وزادت حدته حتى بلغت مستويات قياسية، وأصبح الجو ينذر بعواقب قاسية نظراً لتعديه الحدود وتأثيره المباشر على عيش الناس ومصادر أرزاقهم، فصنع بذلك طبقة مقيتة زادت من حدة الفوارق الاجتماعية في كثير من المجتمعات العربية، وكرست ثقافة أن الغني يزداد في غناه، ويزداد الفقير فقراً، وأهمّل السعي إلى إتاحة الفرص أمام الناس بالتساوي ومساعدتهم على الارتفاع المجتمعي وتحسين أحوالهم المعيشية.

تعرف منظمة الشفافية الدولية (TRANSPARENCY) الفساد في تقريرها حول استشرائه وتصنيف الدول العالمي حسب مؤشرات سنة 2012 بأنه "سوء استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، وهو السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، كما تراه يعبر عن عدم الالتزام المتعمد بعدم تحيية المصالح الشخصية والعائلية جانباً في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين"⁽¹⁾.

أولاً: جهود نشطاء المجال التفاعلي العربي في مكافحة الفساد:

يبدو أن اكتشاف الشباب العربي لقوة ودرجة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف أدوات الإعلام الجديد جعلهم يتجهون إليها من أجل رفع درجة الوعي لديهم في المقام الأول، ثم لعموم الجمهور المستهدف بهم عن طريقها، فهي تسمح بالتخفي من أجل إيصال الرسائل وتزيد من معادلات الشجاعة لديهم ما داموا غير معروفين مما ينتج وفرة في المعلومات مع الافتراض أنها في مجملها صحيحة.

لقد كان انتشار الفساد بمعدلات رهيبية ومرعبة في أكثر الدول العربية واحداً من أسباب الزلزال الذي ضربها سنة 2010 و2011، حيث تمكنت هذه الظاهرة بكل أنواعها من مفاصل المجتمع، وخاصة الفساد السياسي والاقتصادي الذي يرتبط بدرجة ممارسة المواطن العربي لحقه في حكم نفسه أو استطاعته الفصل في تفضيله لمن يحكمه، كما ترتبط بمعيشة الفرد وقدرته على تحصيل قوته وقت أهله وتعطيه الفرصة من أجل إحراز الترقى للوصول إلى مراتب أعلى وزيادة مستوى رفاهيته، وقد انطلق نشطاء الانترنت منذ ما قبل قيام الثورات العربية في إطلاق حملات ضخمة على صفحات وفضاءات وسائل التواصل الاجتماعي وعبر المدونات التي انتشرت بسرعة رهيبية خلال فترة 1997 إلى 2010 والتي تراجع أداؤها لصالح الإعلام الاجتماعي التفاعلي، حيث اعتمدت على مستويات ثلاث للتأثير من أجل صدّ الفساد بكل أنواعه:

¹ - منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لسنة 2012"، متوفر على الرابط التالي: الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <http://cpi.transparency.org/cpi2012/results> ، (تاريخ الزيارة: 2011/04/20).

- أ. مستوى معرفي: ويستهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات والمعارف والوقائع والأحداث والتحليلات والآراء، بما يساعد على تكوين الوعي بالواقع المحيط لدى الأفراد
- ب. تأثير إدراكي: ويستهدف تغيير وعي المتلقي ليتبنى وجهة نظر بعينه تجاه الأحداث والوقائع
- ج. تأثير سلوكي: حيث يستهدف دفع المتلقي سلوكياً نحو القضايا والموضوعات التي يتبناها في المستويات الأولى والثاني⁽¹⁾.

ومنه فقد أصبحت هذه الوسائل التواصلية الحديثة سلاح قطاع كبير من الشعوب العربية من أجل محاربة الفساد وكشف المفسدين، وخاصة جيل الشباب منهم والذي "فاجأ الأنظمة بقدرته على التضحية، كما أنه أسقط أسطورة التنظيمات السياسية التي تقود المتظاهرين إلى الاحتجاج وعكس المعادلة"⁽²⁾، بأن كرس قدرته على إدارة الخط الاحتجاجي على ممارسات الأشخاص والمؤسسات وحتى الأنظمة ذات العلاقة بالفساد، حيث يرجع الأمر إلى أن هذه الفئة هي الأكثر تضرراً بحكم حجمها الكبير في المجتمعات العربية وتأثرها المباشر من سياسات الفساد المستشري، فالسياسي من الشباب يعيق الفساد طموحه للوصول إلى ممارسة العمل السياسي الفعال، والمهتم بشؤون معاشه الاقتصادي يحد الفساد من قدرته على بناء مستقبل زاهر له ولمن يعولهم، حيث تؤثر فيهم أمراض الرشوة والمحسوبية، ولا يجدون مناصب عمل لأنهم لا يمتلكون وسائل تساعدهم، ويزداد إحباطه كلما وجدوا في ترتيب الحاصلين على وظائف ممن لا يملكون مؤهلاتهم أو فوجئوا في قوائم الترقيات بمن لا يحوزون خيرتهم ولا يملكون كفاءتهم.

بعد أن خمد لهيب الحراك الثوري في أكثر مناطق العالم العربي وجرى الوضع إلى استقرار نسبي على صعيد النشاط العنفي، عمد نشطاء الانترنت إلى فتح ملفات الفساد وأعادوا التذكير بالقديم منها من أجل إجبار سلطة المرحلة الانتقالية لضمها إلى ملفات التسوية التي تخص تركة الأنظمة البائدة خاصة في تونس ومصر واليمن، كما وضعوا أيديهم على الجديد منها، حيث يضعون ملفات الفساد في السياسة أو الإدارة أو الاقتصاد على طاولة النقاش الافتراضي ويخرجونها إلى العالم الواقعي عبر نشرها بالصور والفيديو وتسجيلات المكالمات ومحركات الأجهزة النظامية الأمنية المهربة أو المسربة من تحقيقات الشرطة أو القضاء، بالإضافة إلى تتبع أسماء الناجحين في قوائم المسابقات والترقيات في الإدارات والوظائف العامة، ومتابعة سيرهم وكشف علاقاتهم المحتملة مع النافذين أو أصحاب السلطة، كما يتم التركيز على القطاع الحكومي بصفته المستوعب الأكبر للوظائف ولارتباط الجمهور به لأنه قطاع عمومي يشترك الجميع في فرص دخوله، حيث تجد عبر صفحات التواصل الاجتماعي في كثير من الدول العربية، رصد لجديد التوظيف وشكل المسابقات وطرائق اختبار الناجحين ومعايير النزاهة والشفافية، وكشف طرق التحايل من أجل فوز فلان أو علان.

¹- حسن رضا، دور الإعلام الرقمي في صياغة الخارطة السياسية للوطن العربي ، متوفر على الرابط التالي: موقع الإعلام الرقمي وعلم المعلومات، <http://esmaat.3abber.com/post/235741>، تاريخ الزيارة: (20/03/2016).

²- محمد سعدي، الحراك العربي: أزمة الوسائط ويزوغ ثقافة جديدة للتغيير، مرجع سبق ذكره.

كما شهدت عدة مناسبات سياسية مثل انتخابات الرئاسة المصرية سنة 2012 و انتخابات المجلس التأسيسي التونسي 2011 والانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2012 ورناسيات أبريل 2014 حملات على شبكة (Facebook) خصوصاً ونشر الكثير من مقاطع الفيديو على (Youtube) أيضاً، هدفها كشف تلاعبات الساسة ومحتكري المجال السياسي، كما كانت عيناً لنشطاء ورواد هذه المواقع لمتابعة الحدث السياسي وتوثيق مراحلها، والأهم أن النشطاء اهتموا بكل التفاصيل التي تؤثر في شفافية ونزاهة العمليات المرتبطة بالمشهد السياسي كتزوير الانتخابات، حيث نقلت كاميرات المواطنين العاديين وهواتفهم مشاهد لمحاولات تزوير في اللجان الانتخابات في مصر 2012، ومقارنتها بأرشيف المادة القبلية التي وثقت للتزوير المفصوح في انتخابات مجلس الشعب المصري لسنة 2010⁽¹⁾.

وفي تونس نظمت شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي مثل (Facebook) و (Youtube) حملات قادها نشطاؤها لمتابعة ملفات كل المرشحين لانتخابات "المجلس الوطني التأسيسي التونسي" منذ بداية الحملة لانتخابية في 01 أكتوبر 2011 وإلى غاية تاريخ الانتخابات يوم 23 أكتوبر 2011، وتواصلت حتى بعد إعلان النتائج، حيث كان الغرض منها وضع مجموعة المرشحين لتبوء مقاعد المجلس تحت عين الرقابة الشعبية من أجل كشف ماضيهم السياسي وأي علاقة لهم بالنظام البائد، وكل سلوكياتهم السياسية أو الاقتصادية المشبوهة خلال المرحلة السابقة، وكان الغرض من ذلك "تنقية المجال السياسي التونسي من كل رائحة فساد قد تطاله في المستقبل، على اعتبار أن البلاد تستعد لإعادة التأسيس من جديد"⁽²⁾، لذلك كان الحراك الافتراضي نشط للغاية، ساهم فيه كل رواد الصفحات وأعضائها حيث يشارك كل برأيه وينشر ما ينصف أحد الساسة أو ما يعيبه، خاصة أن المجال الافتراضي يمنح هامشاً كبيراً من الحرية بحيث لا يتردد الناشطون في نشر صور أو وثائق أو مقاطع فيديو تخص مرشحاً أو مجموعة مرشحين.

كما عرفت انتخابات الرئاسة في الجزائر لسنة 2014 أكبر نشاط للمجتمع الشبكي الافتراضي، الذي وضع المرشحين ومسانديهم في عين رقابته، بحيث أصبحت صفحات التواصل الاجتماعي حلقات منافسة افتراضية، ولم يهمل النشطاء الجانب الإعلامي في قضايا الفساد السياسي والاقتصادي المرتبط بهذه الانتخابات، بحيث عمدوا إلى التشهير ببعض رجال الأعمال الذين وضعوا ثقلهم خلف مرشح أو مرشح آخر، وذلك بكشفهم أسباب ذلك الاصطفاف أو النية المبيتة منه، كما تم نشر مقاطع فيديو لأراء سياسية سابقة لبعض رموز المشهد السياسي المرتبط بالانتخابات وصورهم في الماضي أيضاً، من أجل كشف حقيقة تزلف بعضهم ودرجة طغيان النفاق السياسي طمعاً في مزايا ما بعد الاستحقاق وتحقيق المكاسب السياسية سواء الفردية أو الحزبية، ومن الأمثلة التي ظلت حاضرة في هذا المجال صور وفيديوهات الوزيرة السابقة للثقافة "خليدة مسعودي"، أثناء حراكها

¹ - الانترنت لمكافحة الفساد في مصر بعد الثورة ، متوفر على الرابط التالي: موقع: إدارة السياسات السكانية والمغربين والهجرة: القطاع الاجتماعي - جامعة الدول العربية، <http://www.poplas.org/ar/>، تاريخ الزيارة: (2016/02/01)

² - Sahbi BEN NABLIA et Jean-Paul LAFRANCE, « La révolution populaire en Tunisie et la difficile conquête d'un espace public arabe », dans : (Sous la direction de Fathalla DAGHMI), **Les médias font-ils les révolutions ? : Regards critiques sur les soulèvements arabes**, (PP 37-52), Paris : L'Harmattan, 2013, P 44.

المضاد للنظام أيام نضالها في حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، ثم صورها وفيديوهاتها فيما بعد عندما اصطفت مع النظام من جديد.

كما اهتم النشطاء بجمع معلومات عن ثروات وحسابات بنكية ومصرفية لعدة شخصيات تلعب دور البطولة في الساحة السياسية المرتبطة بالانتخابات، وكان الجهد الكبير "من نصيب الدوائر غير الرسمية التي ساهمت بجهود مضمّنة لكسب هذا الرهان"⁽¹⁾، ويقصد بها المتطوعون والنشطاء الذين يملكون معلومات ومعطيات يمكن نشرها بسهولة ودون عناء ولا تكلفة، عكس التوجه السابق لوسائل الإعلام الجماهيرية التي كانت تنتقي ما تبث وما ينشر، وليس لكل أحد الإمكانية لاستعمالها أو التفكير في النشر عبرها، من دون إهمال الشق القانوني حيث تقع وسائل الإعلام الجماهيرية والصحف تحت طائلة مساءلة القضاء كلما صدر فيها ما يمس شخصا أو يقذفه، بينما يتواجد نشطاء الانترنت في معزل عن أي رقابة أو متابعة قانونية أو قضائية لاستفادتهم من خاصية "تسوق المجهول" عبر فضاءات افتراضية، إضافة إلى استفادتهم من عامل عدم وجود إطار قانوني عام ومعلم يحدد الطبيعة القانونية للنشاط الافتراضي وطرائق التعامل مع نشر المعلومة فيه.

ثانياً: صور من الحراك الافتراضي العربي ضد الفساد:

أولى نشاطات رواد الانترنت في مصر كانت قد سبقت بداية الحراك الثوري الذي أفضى إلى تنحي الرئيس مبارك وسقوط نظامه، حيث ظهرت "مدونتي (فساد) و(الوعي المصري) كنموذجين لعشرات من المدونات التي أحدثت حراكاً ووسيلة للتحايل على السيطرة على وسائل الإعلام، خاصة فيما يتعلق بفساد الشرطة وكبار المسؤولين في الدولة، "خالد سعيد" استخدم نفس الوسيلة (المدونة) سنة 2010 لنشر فيديو حصل عليه يتضمن لقطات بالصوت والصورة لأحد ضباط قسم "سيدي جابر" والمخبرين وهم يقومون بالاتجار بالحشيش (المخدرات)⁽²⁾، وينشط اليوم العديد من منظمات المجتمع المدني للمناهضة للفساد في مصر عبر صفحات ثم إنشاؤها لهذا الغرض عبر (Facebook) وقنوات (Youtube)، بالإضافة إلى أن نشطاء هذه الفضاءات هم من الأشخاص العاديين الذي يرغبون في وقف هذه الممارسة من دواخل المجتمع المصري.

جدول رقم (15): النشاط الافتراضي لمكافحة الفساد على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر

عدد الأعضاء	الصفحة ورابطها
5.657.270	1. صفحة "مصري MASRAWY": https://www.facebook.com/masrawy

¹- جيدرور حاج بشير، "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الحراك السياسي الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 278.

²- الانترنت لمكافحة الفساد في مصر بعد الثورة، مرجع سبق ذكره.

270.846	2. سوا ضد الفساد: https://www.facebook.com/pages/299077013601412
32.878	3. الصفحة الرسمية لهيئة الرقابة الإدارية: https://www.facebook.com/175961172451560/
995	4. جبهة شباب مصر لمكافحة الفساد: https://www.facebook.com/1491798141053486/
626	5. المركز المصري للشفافية ومكافحة الفساد: https://www.facebook.com/AlmarkzAlmasry/

تعتبر صفحة "مصرأوي" ورغم أنها عامة وتتناول قضايا شتى وبحجم انتشار كبير جداً تخطى عتبة الـ 05 مليون عضو، من الصفحات التي تنشر في قضايا الفساد وتتناولها بالنقد المركز، كحملتها خلال شهري جوان وجويلية 2016 بخصوص "صفقة العدادات الكهربائية المغشوشة"، كما تهتم صفحة "سوا ضد الفساد" برصد الواقع المصري على الأرض وفي كثير من القطاعات وخاصة التعليم ومسابقات التوظيف في القطاع العام ونشاط رجال الأعمال ومتابعة مصادر ثروتهم وتقصي حقائق مثيرة عنهم وعن نشاطاتهم، من خلال التواصل ونشر شهادات محيطهم كالأصدقاء والعاملين في البيوت وسواق سياراتهم.

النشطاء التونسيون الذي نشطوا قبيل وأثناء الحراك الثوري في البلاد باقتفاء أثر الرئيس بن علي وثورته ومقتنيات زوجته خاصة الحملة الدعائية ضد ما عثر عليه في دواليب خزائنها من أحذية وأدوات تجميل، وكذلك من ارتبط به من أصحابه وأقارب زوجته من عائلة "الطرابلسي"، هؤلاء النشطاء، ويواقع علمهم بوجود وبقاء وتفشي ظاهرة الفساد وخاصة الاقتصادي، واصلوا حملاتهم عبر عدد من صفحاتهم وفتواتهم وحساباتهم، لرصد ومتابعة ومحاربة هذه الظاهرة.

جدول رقم (16): النشاط الافتراضي لمكافحة الفساد على مواقع التواصل الاجتماعي في تونس

عدد الأعضاء	الصفحة و رابطها
130.600	1. صفحة "أنا يفظ" I WATCH ORGANIZATION : https://www.facebook.com/I.WATCH.Organization/
27.197	2. لجنة تونس الثورية لتقصي الحقائق ANTI CURRAPTION TUNISIE : https://www.facebook.com/Tunisie.No.Corruption/
19.829	3. صفحة وزارة الوطنية العمومية والحكومة ومكافحة الفساد: https://www.facebook.com/MinistereFPGLCC/
5.681	4. حساب "أنا يفظ" I WATCH ORGANIZATION : https://twitter.com/iwatchtn

تعتبر صفحة " منظمة أنا يفظ " (I WATCH ORGANIZATION) أكبر صفحات مناهضة الفساد وأكثرها تأثير وأحدها لغة، حيث تحتوي على عدد كبير من الفيديوهات التي توثق للممارسات الفاسدة وشهادات من محيط رجال الأعمال وأصحاب الفنادق، بالإضافة إلى استعمالها المكثف للغة الإنجليزية في مسعى لإيصال رسائلها لأكثر عدد من الجمهور وخاصة

تونسيو المهجر والعاملون في منظمات مكافحة الفساد لإعطائهم صورة عن واقع الداخل والدفع لإحراج الحكومة من أجل ضبط الوضع من خلال إرسال إشارات عن اهتمام المنظمات الدولية بالحالة التونسية، وما يستتبع ذلك من تأثير محتمل على إرادات الدولة، خاصة من قطاع السياحة الذي يعتبر المورد الأساسي للاقتصاد التونسي. كما تمتلك المنظمة أيضا حسابا على (Twitter) وموقعا خاصا على شبكة الإنترنت⁽¹⁾.

ليست الجزائر استثناءً من الدول العربية التي يوجد فيها فساد سياسي كان أو اقتصادي، والدليل تصنيفها الدولي الخاص بمدرجات الفساد، ولكن عدد فضاءات نشاط المجال الافتراضي من المهتمين بمكافحة الظواهر المرتبطة بالفساد كالرشوة والمحسوبية وغيرها من الممارسات المشجعة على اللادعالة والتفاوت الاجتماعي ليس بالكثير، نظرا لانصراف قطاع من هؤلاء إلى تأطير الحرب على ظواهر أخرى كالإرهاب وفساد الحياة السياسية، حيث أن مسح شبكتي (Facebook) أو (Youtube) لا يكشف عن كثير من الصفحات المختصة في التعامل مع حالات الفساد وكشف المفسدين.

جدول رقم (17): النشاط الافتراضي لمكافحة الفساد على مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر

عدد الأعضاء	الصفحة ورابطها
1213	1. الشبكة الشعبية لمكافحة الفساد في الجزائر: https://www.facebook.com/pages/205207399506968
498	2. الدعوة إلى محاربة الفساد في الجزائر: https://www.facebook.com/Lutte.contrelacorrupcion.by.jemy.aissa/

ومع ذلك، ورغم قلة صفحات الاختصاص في مناهضة الفساد وقلة عدد منتسبيها، إلا أن النشاط المناهض لهذه السلوكيات موجود في العديد من الصفحات التي تعني بالشأن العام، وتلاقي إقبالا واسعا من طرف رواد الانترنت في الجزائر⁽²⁾، والتي تقوم بشكل دوري بمتابعة قضايا الفساد أو شبه بالفساد ومناقشتها وفضح المتورطين فيها، حيث تناولت بعض الصفحات قضايا تجفيف ميناء في "ولاية بجاية" لصالح أحد النافذين، وقضايا بيع لمؤسسات عمومية بالدينار الرمزي في "مدينة ورقلة"، كما تابع النشاط قضية التعيينات في مؤسسة شركة الخطوط الجوية الجزائرية وعلاقتها بشخصيات سياسية وعامة معروفة ومشهورة، إضافة لمنشورات بالأسماء والصور لمدرء مكاتب الشركة في عواصم أوربية وكيفيات تعيينهم واستحقاقهم لمناصبهم، وذلك عبر عدد كبير من الصفحات الجزائرية مثل " المنظمة الجزائرية لمناهضة الشيتة والشياتين " و" تحيا الجزائر (VIVA 1.2.3 L'ALGERIE " وغيرهما.

ثالثا: التصنيف العالمي لمدرجات الفساد في دول الحراك الثوري العربية:

¹ - رابط موقع منظمة "أنا يقظ" على الانترنت: <https://www.iwatch.tn>

² - يرجى العودة إلى الجدول رقم 14.

تصدر منظمة الشفافية الدولية تقريراً سنوياً حول "مدرجات الفساد" ⁽¹⁾ في كل دول العالم، حيث يشهد التصنيف عادة تغييرات حسب عدد النقاط التي تحصل عليها كل دولة، ويعدّل بناء عليها الترتيب العالمي، وحسب نتائج الجدول التحليلي الذي يضم كل الدول العربية التي عرفت حراكاً ثورياً بعد سنة 2010 بالإضافة إلى كل من قطر والإمارات بوصفهما يتصدران قائمة الدول العربية الأقل فساداً، قد نجد تغييرات لترتيب عدد من هذه الدول من سنة لأخرى، تبعاً لعدد النقاط التي تحصلت عليها، والتغييرات قد تترجم حالة الدولة أثناء وبعد الحراك الثوري وتبعاته، بالإضافة إلى وجود أو عدم وجود النية الحقيقية من الحكومات العربية لإحداث الإصلاح من عدمه، خاصة أن هذا المطلب كان عاماً وشاملاً وأصر عليه حراك الفضاء الافتراضي كثيراً، وناضل من خلال نشاطه عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأدوات الإعلام الجديد لتحقيقه. وقد شملت المقارنة 03 سنوات: 2010 سنة قبل بداية الحراك، ثم سنة 2012 وهي سنة المرحلة الانتقالية في عدد من الدول ثم سنة 2015 حيث صدر آخر تصنيف دولي عن "منظمة الشفافية الدولية" (Transparency).

جدول رقم (18) الترتيب العربي والعالمي لدول الحراك الثوري العربية حسب مؤشر مدرجات الفساد⁽²⁾

¹ - يعتبر مؤشر مدرجات الفساد مؤشراً تجميعياً، وهو يعتمد على قضايا ذات الصلة من عدد من المصادر والبيانات المختلفة التي تلتقط وجهات نظر الخبراء والأعمال، حيث يقدم المؤشر سنوياً إسهاماً كبيراً في رفع مستوى الوعي حول قضية الفساد في دول العالم، وخلق الحافز للحكومات لتقوم بدورها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة والحد منه.

² - للمزيد حول تصنيف الدول العربية في مجال مكافحة الفساد بالأرقام، يرجى العودة إلى:

تصنيف 2015			تصنيف 2012			تصنيف 2010			الدول العربية
م.ف	ر.د	ع.ر	م.ف	ر.د	ع.ر	م.ف	ر.د	ع.ر	
71	22	01	68	27	01	77	19	01	قطر
70	23	02	68	27	01	63	28	02	الإمارات العربية المتحدة
51	50	05	51	53	02	49	48	04	البحرين
53	45	03	48	58	03	47	50	05	الأردن
45	60	07	47	61	04	53	41	03	سلطنة عمان
49	55	06	44	66	05	45	54	06	الكويت
52	48	04	44	66	05	47	50	05	المملكة السعودية
38	76	08	41	75	06	43	59	07	تونس
36	88	09	37	88	07	34	85	08	المملكة المغربية
36	88	09	34	105	08	29	105	10	الجزائر
36	88	09	32	118	09	31	98	09	مصر
18	154	10	26	144	10	25	127	10	سوريا
18	154	10	23	156	11	22	146	11	اليمن
16	161	11	21	160	12	22	146	11	ليبيا

ر.ع: الرتبة العربية
ر.د: الرتبة الدولية (العالمية).
م.ف: مؤشر الفساد (من 01 نقطة إلى 100 نقطة).

من خلال قراءة أرقام الجدول، يمكن ملاحظة الآتي:

- حافظت كل من قطر على مرتبتها الأولى عربياً والإمارات العربية المتحدة على الوصافة، حيث أمكن إيجاد

تبرير قد يبدو منطقياً لعدم اكتراث الشعب في الدولتين ونشطاء الانترنت بالحقايق بركب الحراك الثوري في ظل أريحية اقتصادية واجتماعية ورضي بالواقع السياسي في الدولتين.

- احتلت البحرين الرتبة 04 سنة 2010 قبل الحراك ثم تقدمت إلى المركز الثاني سنة 2012 كنتيجة لبدأ

الإصلاح أو ظهور مؤشرات داخلية برغبة ونية في إحداثه، لكنها عادت وتأخرت إلى المرتبة الخامسة حسب آخر

أ. منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لسنة 2010"، متوفر على الرابط التالي: الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <http://cpi.transparency.org/cpi2010/results>، (تاريخ الزيارة: 20/04/2016).

ب. منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لسنة 2012"، مرجع سبق ذكره.

ت. منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لسنة 2015"، متوفر على الرابط التالي: الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <http://www.transparency.org>، (تاريخ الزيارة: 20/04/2016).

تصنيف، مما يدل على توقف الخط الإصلاح في المملكة بعد وأد الانتفاضة المطالبة بالإصلاح سنة 2012 لتدخل عوامل اجتماعية مذهبية على خط السياسية

-تقدم الأردن من المرتبة الخامسة سنة 2010 إلى المرتبة الثالثة سنة 2012 وحافطة عليها إلى سنة 2015، حيث أشارت كثير من الدلائل إلى حدوث تقدم فعلي على خط الإصلاح في المملكة الهاشمية الأردنية.
-دول أخرى تقدمت سنة 2015 مقارنة بما قبلها مثل السعودية التي تقدمت إلى المركز الرابع بعد أن كانت متأخرة بدرجة، ومصر حافظت على ذات التصنيف.

-أظهر الجدول ابتعاد سلطنة عمان إلى المركز السابع سنة 2015 بعد أن كانت في المرتبة الرابعة 2012 تزامناً مع سنة الإصلاحات، ويرجع تأخرها إلى هشاشة وصورية المشهد الإصلاحي.

-دول المغرب العربي الجزائر والمغرب وتونس تأخرت مقارنة بما قبل واحتلت المراتب 09 و 09 و 08 على التوالي، حيث أن الفترة بين 2012 و 2015 شهدت عودة تدريجية عن المشاريع الإصلاحية في الاقتصاد أولاً، وإيلاء بعض الاهتمام فقط للإصلاح السياسي ثانياً، حيث أن الاعتقاد الموجود أن الحراك الذي عرفته هذه الدول أو التي يمكن أن يعود إليها، إنما سببه الوضع الاقتصادي ورفاهية الشعوب.

-سوريا واليمن وليبيا حافظت جميعها على مؤخرة الترتيب عربياً، حيث يعود السبب إلى عدم تعافيا من تبعات الربيع العربي بعد، وعدم انصراف قادتها وأنظمتها السياسية إلى إصلاح حقيقي، فاليمن لا يزال مسرحاً لحرب إقليمية بالوكالة بين السعودية والحوثيين، وسوريا تشهد اقتتالاً بالجملة ولا يسيطر النظام إلا على جزء من الأرض، بينما لم تتضح صورة المشهد السياسي في ليبيا بعد في ظل طغيان الازدواجية في كل شيء تقريباً (البرلمان مزدوج والحكومة مزدوجة والجيش منقسم، ووضع اقتصادي هش واقتتال داخلي مستمر، ونشوء تنظيمات "رادكالية" منطرفة مثل "داعش").

المطلب الثاني: قدرة الفضاء الافتراضي على إحداث نقلة عربية نحو الديمقراطية:

منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين وخاصة خلال السنوات الأولى لتحقيق الاستقلال السياسي في أكثر الدول العربية اعتبرت الديمقراطية مطلباً شعبياً وحلماً ظل يراود قطاعاً كبيراً، فيلاحظ كل دارس للطبيعة السياسية والقانونية لهذه الدول في تلك الفترات، اتجاه أغلب الأنظمة السياسية الوليدة إلى إيهام شعوبها باعتناقها الديمقراطية كمبدأ وثقافة ونظام حكم، حتى كاد يخيل لتلك الشعوب أنها فعلاً ديمقراطية.

في مراحل لاحقة وبعد سنوات بدأت الجماهير العربية تستشعر وجودها على هامش العالم الديمقراطي، وأن ما كانت تعيشه لم يكن إلا وجوداً على الضفة البعيدة لنهر الديمقراطية الحقيقية، ويرد ذلك إلى عودة الكثير من أفراد تلك الشعوب من البلدان الغربية، سواء أكانوا من الأفراد العاديين أو من النخبة، سياسيين، أو مفكرين أو دارسين، حيث نقل هؤلاء معالم ديمقراطية الغرب وأسسها، ورسموا صورة مقارنة للواقع السياسي في الدول العربية في مقابل رؤيتهم ومعايشتهم للواقع السياسي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فبدأ الشعور بالإحباط يترسخ في نفوس قطاع من الشعوب العربية، وأخذت تنمو لديهم آمال بغد

أفضل ورغبة ملحة بوجود إحداث تغيير في النسق العام لمجتمعاتهم من خلال إجبار أو تخيير الأنظمة الحاكمة لتبني نهج الديمقراطية، حتى يبلغوا بها ما بلغته المجتمعات في الدول الغربية.

بدأت عدد من محاولات الدول العربية تؤدي بعض الأكل في سبيل ديمقراطية مجتمعاتها، ورغم أن عددا منها بني على رغبة حقيقية إلا أن سوء التطبيق وغلبة النزعة الفردية حال دون الوصول إلى حالة ديمقراطية حقيقية، ومع ذلك فإن مساهمة الفضاء الافتراضي في فرض ثقافة "الشفافية" على دوائر صنع السياسة العامة، إضافة إلى نمو الوعي لدى المواطن المحلي بأن دوره في رسم الخط السياسي المحلي والرقابة عليه قد أصبح كبيرا من خلال وجوده الدائم عبر الشبكات الاجتماعية ووجود الإدارات المحلية بدورها على ذات المنصات، اعتبر محاولة على الطريق الصحيح من أجل استنبات قيم الديمقراطية في هذه المجتمعات العربية.

لقد نتج عن تسلط الأنظمة السياسية العربية احتكار طال عددا من المجالات سياسيا واقتصاديا وأمنيا، أدى إلى انسداد الأفق السياسي وتعثر المسار الديمقراطي وتزايد الشعور بالإحباط واليأس وفقدان الثقة في المستقبل، الأمر الذي دفع بقطاع هام من شعوب ونشطاء العالم العربي إلى البحث عن قنوات بديلة لممارسة السياسة والاهتمام بالشأن العام لبلدانهم، وقد وجدوا في أدوات الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي ضالته المنشودة، حيث استعملوها في حراك المراحل التي تلت حراكهم الثوري في رسم معالم صحيحة لتلك المراحل، واستطاعوا بواسطة النشاط عبرها فرض ثقافة "الشفافية" على الأنظمة السياسية التي تتولى إدارة الدول، واهتموا بواسطتها بتشكيل صورة جديدة للديمقراطية "التشاركية" قوامها مشاركة الفرد العربي بفعالية في تسيير الشأن المحلي والرقابة على أداء السلطات غير المركزية.

الفرع الأول: فرض ثقافة الشفافية على الدوائر الرسمية الصانعة للسياسة العامة:

إن الحراك الذي نجح في دك حصون الأنظمة التي كانت عصية عن كل تغيير، ومقاومة لكل أنواع الإصلاح، حتم عليها كأظمة وليدة، أن تعي أن المجال الافتراضي وأدوات الإعلام الجديد أصبح لها دور جديد تضطلع به خلال هذه الفترات، وهو الدور الرقابي والإحصائي والتقويمي، وعليه فقد باتت على اقتناع أن عهد التسيير الارتجالي واستشراء ثقافة الفساد والعمل للمصالح الخاص وإهمال الوظيفة الأساسية للإدارة العامة وهي ضمان رفاهية المواطن قد ولوا، وأن ثقافة جديدة في طريقها إلى التكريس والتعزيز قد أضحت واحدة من مقومات المنظومة السياسية الجديدة في الدول العربية، وهي ثقافة الشفافية.

لقد فرض الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية ثقافة الشفافية على السلطة السياسية المضطلة بمهام الحكم وإعداد وتنفيذ السياسة العامة في الدول العربية، فمواقع (Facebook) و (Twitter) باتا يمثلان عينا رقابية وتتبعية تفرض على النظام السياسي رأيها بخصوص السياسة العامة وتجبره على التعاطي الإيجابي معها في مرحلة ما قبل وأثناء إصدار القرار السياسي، كما أصبح موقع (Youtube) يمثل "العين الحية" التي تهتم بنقل المشهد المرتبط بالإصلاح أو الفساد صوتا وصورة ومن دون معالجة أو إضافة أو نقصان إلى المواطن المتتبع والصحفي وحتى السياسي المسؤول أو المعارض.

فالفضاء الإلكتروني بموجب اضطراره بمهام مراقبة أداء النظام والمتابعة البعدية لتنفيذ السياسة العامة في الدولة، قد ساهم بشكل كبير في صناعة الديمقراطية في الدول العربية، بحيث يضمن توزيعاً عادلاً للمعلومات والأخبار داخل البيئة المجتمعية، ويوفر للجميع الحق في الولوج إلى مصادر المعلومات وأن يأخذ كل فرد منها ما يحتاجه أو ما يتعلق به أو بمصيره. لم تكن السلطة السياسية في مصر ما قبل ثورة يناير 2011 تأبه لرأي النخب السياسية أو الاجتماعية في أثناء عزمها في إصدار قرارات سياسية أو تنظيمات إدارية، ناهيك عن استفتاء رأي الأفراد العاديين داخل الدولة، فكانت القرارات تصدر عنها بما لها من أثر قانوني، أو عن طريق السلطة التشريعية (البرلمان المصري بغرفتيه)، ورغم أنه نظرياً مكون من برلمانيين منتخبين من طرف الشعب يمكّنهم القانون من سلطة القرار بدلاً عن انتخابهم، إلا أن الحقيقة تجانب هذا الطرح، فكل انتخابات مجلس الشعب خلال العقود الأخيرة قبل قيام الحراك الثوري سنة 2011 طالتها شبكات التزوير، وأصبح المجال العام يشهد لها بعدم الشرعية وأنها لا تمثل الشعب إلا على الورق، ولكن بعد نجاح نشطاء الانترنت في إيقاد الثورة ضد النظام وإجباره على تسليم مقاليد الحكم إلى "المجلس العسكري للقوات المسلحة"، تغيرت سياسة السلطة الجديدة فيما يتعلق بإعلام المواطن المصري والاهتمام برأيه بخصوص ما يعتزم المجلس العسكري اتخاذه من قرارات أو تنفيذه من سياسات.

لقد كانت خطوة المجلس العسكري يفتح صفحته على (Facebook)⁽¹⁾ خلال الأيام الأولى لتوليها مقاليد السلطة إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من علاقة السلطة بالمواطن وانفتاحها على آراء وأفكار النخب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق ركيزة أساسية في مشوار التحول الديمقراطي قائمة على خلق مناخ "القرار التشاركي" بين أصحاب السلطة وبيئة التنفيذ. فقد صدر "الإعلان الدستوري الأول" من سلسلة إعلانات توّطر الجانب السياسي والقانوني للمرحلة الانتقالية في 13 فيفري 2011، أي بعد 48 ساعة من تنحي "مبارك" وقبل إنشاء صفحة المجلس العسكري على (Facebook)، لكن السلطة الجديدة تعاملت مع باقي الإعلانات بشكل مختلف، فقد طرحت الخطوط العريضة للإعلان الدستوري الثاني الذي صدر في 30 مارس 2011 على صفحتها من أجل إبداء الرأي والإثراء قبل إصداره رسمياً، وكذلك فعلت عندما أبدت نيتها في تعديله في المرة الأولى (25 سبتمبر 2011) لإعادة النظر في نسبة الفردي والقوائم في الانتخابات البرلمانية، وفي المرة الثانية (19 نوفمبر 2011) للسماح لمواطني المهجر بالتصويت بإشراف الممثلات القنصلية بدلاً عن الإشراف القضائي الساري المفعول وقتها.

وخلال فترة حكم الرئيس "محمد مرسي" كانت صفحته على (Facebook) وحسابه على (Twitter) يمثلان جسراً تواصلياً بين سياسة الرئيس وقطاع واسع من الشعب المصري، حيث عمدت الرئاسة إلى وضع المواطن في صورة المشهد العام من خلال تكثيف النشر عبر هذه الحسابات من أجل تحقيق مبدأ "القرار التشاركي" بين السياسي المسؤول والمواطن العادي أو النخبة من السياسيين أو المثقفين أو الإعلاميين، فلم تكن أكثر القرارات أو السياسات المفرج عنها من محيط النظام السياسي مفاجئة لقطاعات المجتمع لأنه جرى إعلامهم بها من خلال نشاطه عبر الفضاء الافتراضي، إلا ما تعلق ببعض القرارات التي ارتأى المقرر السياسي منحها "الصفة المفاجئة" لارتباطها بعوامل سياسية أو إستراتيجية أو أمنية مثل إقالة رئيس المجلس

¹ - الصفحة الرسمية للمتحدث باسم القوات المسلحة المصرية: (https://www.facebook.com/Egy.Army.Spox).

العسكري "المشير طنطاوي" ونائبه، أو إعلان إنهاء مهام النائب العام "عبد المجيد محمود" وما تبع ذلك من لغط سياسي وجدل قانوني حول أحقية الرئيس في إصدار ذلك القرار، وما استتبعه من حملات وحملات مضادة على صفحات الشبكات الاجتماعية.

وفي ذات سياق ثقافة الشفافية التي فرضتها الديمقراطية الإلكترونية ووسائل الإعلام الجديد على الأنظمة السياسية العربية الوليدة أو القائمة التي فرضت على نفسها إجراءات إصلاحية استباقية تبعا لموجة الربيع العربي، فقد عمدت بعض تلك الأنظمة إلى إعلام نشطاء الانترنت وعن طريقهم إخبار الرأي العام المحلي ببعض سياساتهم حتى "يتمكن الفرد من إيجاد فضاء إعلامي متحرر من القيود التي كانت مفروضة على الإعلام من قبل السلطة الحاكمة، كما أنه أصبح من الممكن اليوم إنتاج المعلومة ونشرها وكذلك التعليق عليها، حيث تصبح المعلومة المتوفرة في هذا الفضاء محل نقاش وتحليل من طرف مستخدمي هذه الشبكة⁽¹⁾، فلم تُمضي الحكومة التونسية قرارها بتسليم آخر رؤساء الوزراء الليبيين "البغدادي المحمودي" إلى بلده في جوان 2012 بشكل سري، بل اعتمدت حكومة حركة النهضة برئاسة "الجبالي" مبدأ مصارحة الرأي العام المحلي في تونس وليبيا رغم حساسية القضية، فقد نُشر خبر تسليمه إلى بلده عبر عدد من صفحات (Facebook) المرتبطة بحركة النهضة وبعض الوجوه السياسية مثل "سمير ديلو" الناطق الرسمي باسم حكومة "الترويكا" قبل إنفاذ الاتفاق، وتفاعل "الجبالي" عبر بعض هذه الصفحات مع الموافقين والمتحفظين والرافضين لقرار التسليم، ودافع عن طرح الحكومة واطمئناتها لضمانات الطرف الليبي بتوفير محاكمة عادلة، ودخل الرئيس "منصف المرزوقي" على خط الأزمة على المجال الافتراضي، حيث أعلن بشكل صريح عن خيبة أمله في شركاءه في "ترويكا" النظام الحاكم وحركة النهضة وحكومتها لعدم استشارته، وعبر عن رفضه تسليم (البغدادي) عبر حسابه في (Twitter) وصفحته على (Facebook).

اعتبر السجال عبر الفضاء الافتراضي بين الرئاسة التونسية المؤقتة والحكومة الانتقالية برئاسة حركة النهضة ظاهرة صحية وخطوة في الطريق الصحيح نحو التمكين للخط الديمقراطي، حيث أن وقوع هذا السجال ووصوله إلى آذان ومرأى الرأي العام والمجتمع المدني كان ضربا من الخيال في تونس قبل الثورة وفي غيرها من الدول العربية، فلم يعتد المواطن العربي على وصول أخبار عن أزمات داخلية أو تعارض شديد بين وجهات النظر داخل النظام السياسي الحاكم.

في المشهد الافتراضي المغربي برزت عدد من الفضاءات التي تركز ثقافة الشفافية في تعاطي الدوائر الرسمية مع الشأن العام، حيث تقدم "الصفحة الرسمية لنشاطات رئيس الحكومة"⁽²⁾ عرضا عن السياسة العامة عبر منشوراتها وتفاعل الأعضاء فيها، كما أنها تستجيب لنقد المواطن وتقدم إيضاحات السلطة التنفيذية حول مشاريع قوانين تعترض رفعها إلى البرلمان، أو تبرر رؤيتها حول انتهاج سياسة بعينها أو موقف أو قرار، ويحظى أيضا الحساب الرسمي لوزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي "مولاي حفيظ العلمي" على (Twitter) بمتابعة فاقت 144 ألف عضو، فيعرض عليه مجموع خطط الوزارة والحكومة عموما في مجال الصناعة والاستثمار والاقتصاد، ويضمن منشوراته بالصور والفيديوهات ويتفاعل مع طلبات وأسئلة ونقد البيئة الافتراضية، ويرجع أساس اهتمام المغاربة بهذا الحساب كونه موثقا بالدرجة الأولى من طرف إدارة (Twitter)، ولغناه

¹ أسماء بن جبارة، دور موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" في الثورة التونسية، مرجع سبق ذكره.

² - صفحة نشاطات رئيس الحكومة المغربية: (https://www.facebook.com/cg.gov.ma).

بالتوضيحات والصور والسياسات التي يعتبر صداها مهم لقطاع كبير من المواطنين والمستثمرين ورجال الأعمال، ويعطي ملحا عاما لسياسة الحكومة المغربية في هذه المجالات، ويرفع من درجة الوعي لدى المتتابع المحلي لشؤون الاقتصاد والاستثمار في بلاده، مما يمكنه من وضع بلده على سكة الديمقراطية.

الفرع الثاني: تشكيل صورة رقمية جديدة للديمقراطية التشاركية:

لقد أوجد الفضاء الافتراضي لنفسه موطئ قدم أيضا في المستويات المحلية بعد أن أوجد لنفسه مساحة على المستوى الوطني والدولي سابقا، حيث سار الجميع إلى توافق مؤداه أن التواصل مع الجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي قد أصبح ضرورة ملحة، ولا يمكن مستقبلا أن تكتمل منظومة أي مؤسسة أو هيئة تسعى إلى تقديم أفضل الخدمات من دون هذه القنوات التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية العملية والشخصية. ومن أهم وأبرز الدوائر التي أوجدت لنفسها مكانا في الفضاء الافتراضي هي "الإدارة المحلية"، بكل ما تتشكل منه من مجالس بلديات منتخبة أو مجالس محافظات أو دوائر يتم تعيينها مركزيا أو غيرها، ولكنها تشترك جميعها في عنصر خدمة المواطن على الصعيد المحلي، وتقديم خدماتها وإقرار سياستها لامركزيا بما يتماشى مع مصالح المقيمين على إقليم تلك الدائرة.

لقد برز توجه يقوم على "لامركزية إلكترونية"، وذلك بمساعدة " التكنولوجيا الرقمية " التي "تلعب دورا في تغيير كثير من الممارسات الديمقراطية، بل وستتحدث أشكال لم تكن موجودة من قبل بسبب قوتها الهائلة في إيجاد وسائل شديدة التنوع والوفرة، فيما يتعلق بالتواصل بين البشر، حتى أن البعض يرى أنها أفرزت توجها نحو اللامركزية بدلا عن المركزية، وأفرزت التوجه نحو العالمية على حساب القوميات المحلية، وتوجه إلى إلغاء التخصصية وإلغاء العديد من الوسطاء في العملية يصل لمستوى مخاطبة كل مواطن على حدا"⁽¹⁾.

إن مواقع التواصل الاجتماعي تعد في عالم اليوم مرآة حقيقية وسريعة للخدمات التي تقدمها الإدارة ومستواها ومدى رضا الناس عنها وثقتهم في صف الموظفين الذين يباشرون تقديم تلك الخدمات لهم، وتمكنهم من التعبير بحرية عن آرائهم وتمنح لهم هامشا لتقديم اقتراحاتهم من أجل المساهمة بفعالية في تحسين أداء المرفق العام، ذلك أن المعلومة تصل إلى الجمهور بأسرع الطرق وأن هذه الوسائل منافس قوي لوسائل الإعلام التقليدية، والتي حاولت مرارا تقديم خدمات "الإعلام المحلي الجوّاري" غير أنها لم تنجح لأسباب تقنية ومادية وحتى ثقافية، وهي تلك التي ترتبط بتجنب المواطن الحديث علانية عن نقائص أو عدم صواب السياسة العامة، بينما يمكنه فعل ذلك في "الفضاء الخفي" على مواقع الشبكات الاجتماعية مثلا.

في الفضاء الافتراضي العربي المتصل بلجوء دوائر الإدارة المحلية إلى الفضاء الإلكتروني من أجل ربط قنوات تواصل واتصال مع المواطن المحلي، برزت عدة نماذج نجحت في تحقيق أهم عنصر من عناصر الديمقراطية المحلية وهو عنصر "التشاركية"، بحيث أصبح المواطن عنصرا فاعلا ومشارك في صنع السياسة العامة لبلده أو محافظته، لأن الإدارة المحلية قد

¹ - بوحنية قوي، "الإعلام الحديث والديمقراطية التشاركية"، مرجع سبق ذكره، ص 42.

فتحت له بابا يمكنه من خلاله طرح رؤيته واقتراح بدائل يراها مناسبة لسياسات قائمة، وأن يقدم مقترحاته لسياسات ينتظر تطبيقها، أو أن ينقل خلاصة تجاربه أو مجموعة أفكار استخلصها من تجارب الآخرين، إن على المستوى المحلي أو الخارجي.

صفحة (Facebook) والموقع الإلكتروني للمجلس البلدي بغريان الليبية يعتبران نموذجا من الفضاءات الافتراضية على الانترنت والتي تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن، حيث تشمل الخدمات التي توفرها هذه الإدارة عبر هذا الفضاء الرد على استفسارات الجمهور فيما يتعلق بالقرارات والقوانين الجديدة أو الخدمات المقدمة من طرف الدوائر المرتبطة بهذا المرفق، فتوفر له خدمة التواصل المباشر مع مكتب الشؤون الإدارية ومكتب الإعلام والشؤون القانونية، كما يهتم مكتب تقنيات المعلومات بمد المواطن بكل تحديث على منظومة القوانين والتشريعات المحددة لعلاقة المواطن بالمرفق العمومي، حتى يكون الفرد على اطلاع بجديد القوانين بما يمكنه من معرفة حقه وواجبه.

ينتشر في الفضاء الافتراضي التونسي والمصري أيضا عدد معتبر من الفضاءات التفاعلية المؤسسة من طرف الإدارات المحلية والمرتبطة بأداء مصالح وخدمات للمواطن المحلي، ف " الصفحة الرسمية لولاية سوسة التونسية" تفتح فضاء تواصليا للسكان والمقيمين على إقليم الولاية، وتشمل الخدمات التي تتيحها الصفحة فئة الزوار والسياح الذين يقصدون الولاية باعتبارها منطقة سياحية، وتبذل الخاصية التفاعلية فيها بوضوح من خلال الرد على استفسارات جمهورها ومدته بالمعلومات التي يطلبها، بالإضافة إلى تحيينها بشكل مستمر من خلال نشر كل جديد يتعلق بالأنظمة أو القوانين المستحدثة أو التي طرأ عليها تغيير أو قام المشرع بتعديلها، كما تتميز الصفحة الرسمية لـ "محافظة القاهرة" على (Facebook) بنقل صورة عامة وبشكل يومي تقريبا عن أداء المسؤولين المحليين، وتسهر على إعلام المواطن القاهري بخط سير المسؤول الأول عنها "عاطف عبد الحميد" وبرامج تنقلاته وزياراته، بالإضافة إلى تحيينها الدائم بصور ومقاطع فيديو عن المشاريع التي تنجز أو تم إنجازها لصالح المواطن المحلي، كما تفتح له باب التفاعل مع منشوراتها وتستقبل نقده وردوده ومطالباته.

وتعتبر الجزائر بدورها واحدة من الدول العربية التي أسست فيها الإدارة المحلية فضاءات تفاعلية في صورة مواقع الكترونية وصفحات (Facebook) وحسابات (Twitter) من أجل تقريب الشأن المحلي للمواطن المحلي، وبغرض تمكين هذا الأخير من الإطلاع على الشؤون العامة في المرفق العام ابتداء ثم السياسة المنتهجة والشأن العام في إقليم وجوده، والإدارة المحلية أيضا تستفيد منه لأجل تقديم أفضل الخدمات للمواطن المحلي، ولتفتح له قناة تواصل افتراضية معه، فيتمكن من خلال تواصله عبر مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة إلى استقبال رسائل وإعلانات الإدارة في البلدية أو الولاية.

جدول رقم (19) نماذج لهيئات الإدارة المحلية العربية على الشبكات الاجتماعية

عدد الأعضاء	الصفحة / الحساب	الدولة
158.683	1. بلدية جدة: https://www.facebook.com/JeddahAmanah/	السعودية
35.989	2. الصفحة الرسمية لولاية سوسة: https://www.facebook.com/gouvernoratsousse/	تونس
26.442	3. المجلس البلدي بغريان https://www.facebook.com/GharyanMunicipality/ http://www.gharyan.gov.ly/	ليبيا
11.904	4. محافظة القاهرة: https://www.facebook.com/151936721541187/	مصر
2.830	5. أمانة عمان الكبرى: https://www.facebook.com/ammannewspaper	الأردن
704	6. بلدية الجزائر الوسطى APC Alger Centre : https://www.facebook.com/APCAlger.Centre.Officiel/ http://www.apc-algercentre.dz/ https://twitter.com/APCAlgerCentre1	الجزائر

التواصل الاجتماعي في هذا المجال له أهمية قصوى، حيث يعتبر منصة تفاعلية مع جمهور محلي يتعاطش لخدمات المرافق العامة المحلية لسابق ارتباط وظيفي وخدماتي بينه وبينها، حيث تطلق الإدارة من خلالها عروضها وإعلاناتها ورغباتها وطلباتها، وتحولها إلى منبر إعلامي توعوي ودعائي لنشاطاتها، وذلك بغرض التعريف بالقوانين والتشريعات والسياسات والأنظمة المطبقة في الرقعة المحلية، كما يستغلها المواطن من أجل متابعة خط سيرها لأنها ملك له، فيعمد إلى مراقبة وتتبع أدائها وسياسات المسؤولين فيها، وذلك من أجل تقييم الفعاليات والأحداث التي تنظمها.

خلاصة واستنتاجات الفصل الرابع:

لقد تغيرت الصورة العامة في دول "الربيع العربي" بعد انحسار موجات العنف التي صاحبت حراك الشعوب، وبداية التأسيس للمراحل الانتقالية التي أريد من خلالها إحداث القطيعة مع تركة النظام القديم في الدول التي بلغ فيها سقف مخرجات الحراك حد إسقاط النظام، وفي دول أخرى أريد من خلال هذه الفترة إعادة رسم بنية الدولة في إطارها القانوني والسياسي بعد إطلاق الخط الإصلاحية من طرف النظام وبضغط من الشارعين الحقيقي والافتراضي.

خلال هذه الفترة التي تلت الحراك الثوري وحراك الضغط الإصلاحي، واصل الفضاء الإلكتروني ونشطاء الانترنت والشبكات الاجتماعية وظائفهم الرقابية على أداء السياسيين ورجال الأنظمة الجديدة، والتوعية في أوساط الفضاءات الحقيقية من

أجل حث المواطن على الاضطلاع بدوره في الرقابة على الفساد والدفاع عن مكتسبات المرحلة الجديدة والاشتراك بدرجات أكبر في ممارسة السياسة والتواجد في قضايا الشأن العام.

من أبرز ما استنتجه الباحث من خلال الفصل الرابع:

1. إصرار نشطاء الانترنت ورواد الفضاءات الافتراضية في العالم العربي عموماً وفي دول الحراك الثوري خصوصاً على استكمال مسيرة التحول الديمقراطي بمجرد دخول عدد من الدول العربية في مراحل انتقالية تلت سقوط بعض الأنظمة ومبادرة أخرى بالإصلاح.

2. عرفت بعض دول الحراك الثوري العربية مراحل انتقالية حقيقية، وهي تلك التي انتهت أنظمتها السياسية القديمة إلى زوال، وهي تونس، مصر، ليبيا، واليمن. بينما تميزت أخرى بدخولها "مرحلة انتقالية افتراضية"، وهي الجزائر، المغرب، الأردن وعدد من دول الخليج، على اعتبار أن أنظمتها لم تسقط وإنما بادرت بالإصلاح الاستباقي، فكانت تلك المرحلة تحت نظر ورقابة المجال الافتراضي للمساهمة في "العملية التحولية" نحو الديمقراطية، ولممارسة الضغط على دوائر القرار كلما لاحظت تراجعاً أو تكاسلاً في مسار الإصلاح.

3. أثر المجال الافتراضي في صناعة الديمقراطية في البلدان العربية من خلال التمكين لخاصيتين هامتين:

أولاً: تكريس ثقافة الشفافية: حيث يفرض المجال الإلكتروني من خلال خاصيته الرقابية ثقافة جديدة على الأنظمة السياسية وهي الشفافية، بحث تستشعر السلطة السياسية على الدوام قدرة نشطاء الانترنت ورواد الشبكات الاجتماعية على مراقبة الخط العام في البلاد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وبالتالي فهي تعمل بدون هواده من أجل أن تجعل كل سياساتها وقراراتها في "النور"، من دون مواراة ولا تغييب.

ثانياً: صناعة وجه جديد للديمقراطية التشاركية: أصبح المجال الافتراضي يمنح صورة جديدة للديمقراطية المحلية، حيث أضحت مع مرور الوقت عبارة عن "ديمقراطية تشاركية رقمية"، وذلك من خلال انخراط كثير من الإدارات المحلية في العالم العربي عبر صفحات الشبكات الاجتماعية، وأصبحت أكثر قرباً للمواطن العربي من ذي قبل، حيث باتت جل الخدمات العامة ذات طبيعة إلكترونية، وأضحى كثير من تعامل المواطن مع الإدارة المحلية مصطبغاً بالرقمية.

الفصل الخامس:

ديمقراطية الإنترنت من خلال بناء بيئة رقمية لرعاية التحول الديمقراطي في الدول العربية

المبحث الأول: الشبكات الاجتماعية: من صنع الحراك الثوري إلى تأطير
الحراك السياسي

المبحث الثاني: استغلال النخب ورموز البيئة السياسية العربية لشبكات
التواصل الاجتماعي في العمل السياسي.

يمارس جزء من الفضاء الافتراضي وظائف التعبئة والحشد لاستمالة الجمهور للمشاركة السياسية والاشتراك في بناء السياسة العامة للدولة بدفعه للانخراط في المسارات الانتخابية ترشيحا وتصويتا ومراقبة، بينما يعمل جزء آخر من ذات الفضاء على تشجيع ثقافة مقاطعة الانتخابات والعزوف عن الحملات الترويجية لها وتحريض الجمهور على عدم النزول للتصويت أو حضور فعاليات الحملات الانتخابية، حيث يقدم كل جزء من خلال صفحاته وحساباته ومواقعها الإلكترونية كل دلائله ورواه التي تؤيد صحة طرحه وصواب نظريته موالية أو مقاطعة، فأصبح المجال الافتراضي عشية كل موعد سياسي أو مناسبة انتخابية عربية يعج بمنشورات وصفحات وحسابات الطرفين بالصوت والصورة ومقاطع الفيديو، حيث يصبو كل فريق إلى تعبئة الجمهور السياسي خلف أفكاره، ودفعها إلى اعتناقها والدفاع عنها، ومن ثم تجسيدها على أرض الواقع.

في أثناء المراحل الانتقالية أو عقب نهايتها مباشرة لوحظت نزعت من طرف السياسيين والأحزاب والبرلمانيين وحتى بعض الهيئات الحاكمة مثل "المجلس العسكري للقوات المسلحة" في مصر أو رؤساء جدد في صورة "منصف المرزوقي" في تونس إلى ارتياد هذا الفضاء الافتراضي من خلال تأسيس صفحات خاصة بهم عبر (Facebook) أو حسابات عبر (Twitter)، الغرض منها الاستفادة من مزايا هذا الفضاء خاصة فيما يخص تسهيل التواصل مع جمهورهم والفئات التي تستهدفها سياستهم، إضافة إلى تمكينهم من تسويق أنفسهم وأفكارهم ونشاطاتهم طمعاً في تبوء مسؤوليات مستقبلية أو الاحتفاظ بها في أيديهم منها.

لم يكن السياسيون العرب أسبق إلى ارتياد الساحات الافتراضية وتأسيس منصات تفاعلية عبرها ليمارسوا عليها فعل الاتصال والتواصل ويستعملونها لتسويق أنفسهم وأفكارهم، حيث سبقهم إلى ذلك عدد كبير من السياسيين الغربيين، فبات أكثر أولئك ينشطون عبر صفحات وحسابات موثقة في (Facebook) و (Twitter)، فينشرون عبر فضائهم الافتراضي مواقفهم وآراءهم، ويشاركون عبرها كل من يتابعهم في النقاش حول الوضع العام في بلادهم أو ما تعلق بالشأن السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، وأصبحت قبلة للصحفيين والفضائيين ووكالات الأنباء والجراند ينقلون منها مواقف أصحابها فيما أستجد من قضايا ومسائل في السياسة أو الاقتصاد أو الفن ومتابعة جديدهم وخط سيرهم، حتى أصبح متابعة النشر عبر (Facebook) والتغريد عبر (Twitter) ثقافة دارجة لدى الكثير من سياسيي الغرب في الولايات المتحدة الأمريكية مثل "أوباما" أو في ألمانيا وبريطانيا حيث كان حساب رئيس الوزراء الأسبق "دافيد كامبرون" في (Twitter) بمثابة "مؤتمر صحفي افتراضي"، يكاد يكون ملتئماً طوال الأسبوع، وكذلك صفحة المستشار الألمانية "ميركل" التي تحرص على دوام النشر عبره ويحرص السياسيون والصحافيون على دوام متابعته.

ومنه فإن الفصل الخامس والأخير من الدراسة سوف يتناول بالتحليل مفهوم "ديمقراطية الانترنت" وكيف يمكن أن تؤسس لبناء بيئة رقمية ترعى عملية التحول الديمقراطي العربي في مراحل لاحقة، وذلك من خلال بحثين، يتناول الأول الوظيفة الجديدة للشبكات الاجتماعية، من دورها الرئيس في صنع الحراك الثوري إلى دور متواصل في تأطير الحراك السياسي.

أما المبحث الأخير فيتناول استغلال السياسيين العرب للشبكات الاجتماعية في العمل السياسي، واستعماله كمنصات اتصالية وتسويقية.

المبحث الأول: الشبكات الاجتماعية: من صنع الحراك الثوري إلى تأطير الحراك

السياسي:

لم يكن نموذج الديمقراطية الغربية متحققا وقائما في الدول العربية خلال فترة ما بعد الاستقلال حتى أواسط القرن العشرين وبدايات القرن 21، فلم يكن هناك تداول على السلطة بالمعنى الحقيقي ولا توجد انتخابات فعلية وحراك سياسي بناء وإيجابي، يمثل فيه المواطن القيمة الأساسية ويمتلك فيه الحرية الحقيقية في اختيار من يمثله، فالعالم العربي سياسيا كان عبارة عن كيانات تحكمها أنظمة تسلطية في معظمها، وحكام لم تعرف أجيال غيرهم رؤساء وملوك، منهم من تجاوز الـ 30 سنة في منصبه، وكانت فئة الشباب خاصة تطلع إلى تجارب الغرب في الديمقراطية وتطمح إلى تجربتها، ولكنها كانت تصطدم بواقع "الرفض" على الأرض.

لم يكن الواقع على الأرض بيئة مشجعة لرواد الإنترنت ونشطاء الإعلام الجديد والمتفاعلون عبر وسائل التواصل الاجتماعي لبناء واقع سياسي بواسطة الأدوات التواصلية الجديدة الذي بدأ الغرب بصنع بها ثقافة ديمقراطية رقمية ويشجع بواسطتها على إقامة مجتمع الكتروني يقوم على المشاركة الشعبية في بناء الشأن العام برقابة ومساعدة هذه الوسائل، وعليه فقد جرى التوافق بشكل غير مباشر بين هؤلاء أن إصلاح البيئة السياسية العربية هو الخطوة الأولى ليصبح الحراك السياسي فيها بواسطة هذه الأدوات مسألة ذات قيمة وتؤدي الدور المنوط بها، ومن أجل ذلك شهد العالم العربي منذ نهاية سنة 2010 موجات من الاحتجاج والتظاهر ووصول أغلب أسقف مطالب الجماهير الغاضبة إلى إسقاط الأنظمة القائمة في بناء ديمقراطي جديد يستجيب لتطلعاتهم ويخدم آمالهم في غد أفضل للمواطن العربي.

بعد انحسار موجات الربيع العربي في شقها الثوري والعنف، اتجه نشطاء الإنترنت إلى تفعيل ربيع عربي جديد يحمل وصف "الربيع العربي السياسي" تعتمد على الممارسة السياسية باستعمال أدوات جديدة هي وسائل الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث يجري التحول بشكل تدريجي للاستعاضة عن وسائل الممارسة السياسية السابقة وحجزها في خانة "التقليدية" واستبدالها بوسائل جديدة تسمح بالرفع من منسوب ديمقراطية السياسة العربية وتزيد من قدرة الفرد في المجتمع العربي على إبراز وتكريس وجوده وإقناع نفسه ومحيطه بأنه صاحب الحق في قراره واختياره.

المطلب الأول: الوظائف الجديدة للمجال الافتراضي في الحراك السياسي العربي:

بدأ الاهتمام بالسياسة لدى المواطن العربي خلال السنوات السابقة يتحول تدريجي من السلبية المطلقة إلى بعض الإيجابية، وساهمت عدة عوامل في تحقيق هذا التحول، ومن أبرزها طغيان الثقافة التواصلية الجديدة وما ألقته من توصيف لهذا العصر الذي يعيشه الإنسان، وهو عصر الانترنت والرقمنة، حيث راح المواطن العربي يستعمل هذه الأدوات في جل مناحي حياته حتى وصل لاستخدامها في المجال السياسي أسوة بغيره في الدول الغربية.

لقد بدأت أدوات الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي تأخذ لها مكانا في حيز العمل السياسي العربي أسوة بما تقوم به ذات الوسائل منذ عدة سنوات في ساحة السياسة الغربية، وتلك بداية عهد جديد لتكون في عدد من الدول العربية وهو المرور

التدريجي إلى الديمقراطية، بعد عدة عقود من الانغلاق السياسي والنظم التسلطية أو الديمقراطية الصورية التي لم يشعر معها المواطن العربي بأي هامش للحرية أو القدرة على التعبير أو ممارسة حقه في الاختيار وتحديد الإطار المناسب له ، وتكون اتجاه يدفع نحو التوظيف السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي، والذي يأتي "في إطار ظاهرة أشمل وأوسع أطلق عليه اصطلاحا (الديمقراطية الرقمية)، حيث تداولته الدراسات المعنية بتوظيف أدوات جديدة للاتصال في العملية الديمقراطية في منتصف تسعينات القرن الماضي لتواكب به انتقال التكنولوجيا التي توفر الإنترنت لاستخدام العام"⁽¹⁾، وتعمل من خلاله على تنمية المبادئ الأساسية للديمقراطية الحقيقية.

لقد استعار النشطاء السياسيون العرب تلك الوظائف التي كانت تقوم بها وسائل التواصل الاجتماعي إبان مرحلة الحراك الثوري، لما كانت أبرز وظائفها الحشد والتعبئة والتحريض، وراحوا يعيدون استخدامها في مرحلة كان الحراك الثوري فيها قد انحسر، وبدأت فيها إرهابات لنمو الوعي التحرري لدى عدد من الشعوب والأنظمة العربية، وأخذت الساحة السياسية تستعد لاستقبال هبوب رياح الديمقراطية.

بدأت الممارسة السياسية العربية تتلون رويدا رويدا بألوان الطيف الافتراضية، وأصبحت دماء جديدة تضخ في كل يوم داخلها من خلال الانجذاب التدريجي للأفراد إلى ممارسة العمل السياسي والاهتمام به، وذلك عندما وجدوا فيه بعض اختلاف في الفكر والممارسة مقارنة بالشكل التقليدي، فقد "لعبت وسائط الاتصال الجديدة خصوصا الإنترنت والشبكات الاجتماعية دورا مهما في هذا الحراك، وتحول الفضاء الرقمي الرحب إلى أداة فعالة للاحتجاج والتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير، قوامها إنهاء ثقافة الزعامة والاستبداد، والتطلع نحو ثقافة الحرية والمواطنة"⁽²⁾، وأصبح هذا الاستخدام ديكورا يميز ساحات التفاعل السياسي في فترة ما بعد انحسار الفعل الثوري وتغير خارطة السياسة لعدد من الدول بفعل انهيار أنظمتها.

وعليه فقط اضطلعت أدوات الإعلام الجديد بعدد من الوظائف الجديدة لتنشيط الساحة السياسية العربية، حيث باتت منقسمة بين الفاعلين فيها بالتساوي تقريبا، فالجمهور العربي التواق لاستعادة حقه المسلوب في ممارسة السياسة والذي صادرت منه ممارسات الأنظمة وعدد من النخب في مراحل سابقة بالحجر عليه وتهميشه وإهماله، فأخذ يوظفها تعبئة وحشدا من أجل الضغط لتحصيل حق أو الحصول على مكسب، ويقابله فئة السياسييين الذين يريدون أخذ حقه منها في تبييض صحائفهم بها وتنقية صفحاتهم عبرها وتقديم أنفسهم لجمهورها وتسويق أفكارهم في أفئنتها والدفاع عن أنفسهم في أفئنتها، وذلك من خلال صفحاتهم وحساباتهم ومواقعهم المؤسسة بداخلها.

الفرع الأول: ضبط إيقاع المناسبات السياسية والمواعيد الانتخابية:

¹ - رانيا مكرم، التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي، مرجع سبق ذكره.

² - بشرى حسني الحمداني، الإعلام وثقافة التغيير في ظل التورات العربية، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.

في ظل الإقبال المحموم على الفضاء الافتراضي العام من لدن جيل الفئات المجتمعية في العالم العربي وبخاصة الشباب منهم، أصبح هذا المجال يعرض خدماته ليستفيد منها البناء السياسي في الدولة العربية، فأصبح المتعاملون عبره أكثر انطلاقة وحماسة لاستثماره، فتجاوزوا وظائفه التقليدية، وانتقلوا إلى استعماله كفضاء مساعد في الساحة السياسية، فبرزت قدرته على تأدية "الوظيفة الإخبارية"، بحيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مصدرا مهما لتداول الأخبار في شتى المجالات، سواء من خلال تداول المستخدمين لها في مواقع عملهم أو نقلا عن أصدقائهم، وكذلك قدرة أخرى على تأدية "الوظيفة التعبوية"، التي من خلالها استطاعت الوسائل التواصل الاجتماعي لعب دور سياسي مهم خلال موجة الثورات العربية⁽¹⁾، ثم تابعت عملها من خلال ذات الوظيفة، بدعم نشاط المهتمين بالشأن السياسي وتشجيع دورهم في تعبئة الجمهور والشارع والوسط السياسي عموما ضد كل مظاهر الانحراف السياسي ومحاولات العبث وإفساد الحياة السياسية.

أولا: الوظائف الإخبارية:

أصبحت أدوات الإعلام الجديد ومواقع التشبيك والتواصل الاجتماعي في العالم العربي مجالا خصبا لتداول الأخبار وتبادل المعلومات، وغدا المواطن العربي أكثر ارتيادا لها من أجل تقصي الحقيقة وأخذ الخبر، ويرجع السبب الرئيس في ذلك لسهولة استخدامها واتساع مساحات انتشارها، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى كتواجد نسبة كبيرة من الأفراد عليها كمستخدمين ونشطاء، مما يجعل من هذا الفضاء زاخراً بأخبارهم ومعلوماتهم، كما يتواجد به أيضا كثير من الرسميين والسياسيين من الذين يحرصون على نشر أخبارهم، ولعل منهم من هم مصادرهم، فيصبح نشر الخبر وتداوله والتعليق عليه سمة من سمات الفضاء الإلكتروني لما به من التقنيات التي تسهل انتشار الأخبار واتساع الدوائر التي تصل إليها، مثل تسجيلات الإعجاب (Like) ومشاركة المضمون (Partage) أو (Share)، حيث تسمح هذه الأدوات والخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي لكل مستخدم أن ينشر ويعيد نشر ما شاء، وأن يشارك في حسابه ما ينشره رواد ذلك الفضاء، كواحد من حقوقه كعضو في مجموعتهم ودون إذن حتى من صاحب المنشور الأساسي.

كبرى الفضائيات الغربية والعربية والشبكات الإخبارية ووكالات الأنباء وحتى محطات الإذاعة والتلفزيون أسست لها منصات عبر الفضاء الافتراضي، وساهم نشاطهم عبره في "خلق بيئة اتصالية جديدة، فتغيرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي، وأصبح للإعلام من خلالها تأثيرا غير مسبوق"⁽²⁾، فالمواطن العربي الذي كان لا يدرك الأخبار العاجلة والأنباء الهامة من مصدرها والتي كانت الفضائيات ووكالات الأنباء مسؤولة على توفيرها بسبب عدم وجوده أمام شاشة التلفزيون، أصبح يواكب كل خبر لحظة بلحظة حال وروده، وذلك من خلال هاتفه أو عبر واحد من حساباته في وسائل التواصل الاجتماعي المرتبط بصفحات هذه الفضائيات عبر الانترنت، بالإضافة إلى خاصية أخرى متوفرة له مع الخبر وهي قدرته على التفاعل معه آنيا، فيتمكن علاوة على مطالعة الخبر من التعليق عليه أو الرد على تعليقات الآخرين أو طلب معلومات إضافية حوله، وقد يتدعم

¹ - رانيا مكرم، التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي، مرجع سبق ذكره.

² - عز الدين عبد المولى. (2011)، "دور الإعلام في ثورة الشعب"، مرجع سبق ذكره.

الخبر الرسمي بصور أو مقاطع فيديو تفصيلية أو إضافية من طرف مستخدمين آخرين موجودون في موقع الحدث أو مرتبطون بعلاقة مع أحد أطرافه.

تستفيد الفضائيات وشبكات الأخبار ووكالات الأنباء أيضا من وجودها في الفضاء الافتراضي من خلال واجهة الشبكات الاجتماعية بتقديم نفسها فيه ويكون تواجدتها إشهارا لها بين مستخدميها، فيتعرفون إليها ويبنون معها علاقات تواصل كلما زادت ثقتهم بما تنشره وكانت ذات مصداقية واحتراف، كما أنها تستفيد أيضا من تفاعل المستخدمين عبر صفحاتها، فيزودونها من حيث علموا أم لم يعلموا بأخبار وفيديوهات لم يصل إليها صحفيوها، خاصة في ظل "ازدياد طلب المستهلك على صحافة الأفراد بدلا من الماركة المسجلة للمؤسسات الصحفية، مثال تجربة (Global Post) التي تعتمد في الأساس على مراسلين ومصورين مستقلين"⁽¹⁾.

الصحافة المكتوبة بدورها لم تكن استثناءً في مشهد تواجد مؤسسات الإعلام التقليدي على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أتى وقت كانت جل العناوين الصحفية ونسخ المجلات الورقية قد أسس لها أصحابها أو المؤسسات التي تملكها وتشرف على إصدارها منصات في الفضاء الافتراضي، بالإضافة إلى مواقع تصدر ذات النسخة الورقية بتنسيق رقمي إلكتروني، وذلك رغبة منهم في الحصول على جمهور أكبر يطالع ما يكتبونه، في ظل إيمان رسخ لديهم أن فئة المستخدمين للمجال الافتراضي آخذة في التعاضد والاتساع، فقد "أحدث ظهور شبكة المعلومات الدولية ثورة معرفية في مجال الاتصالات والإعلام غيرت مفاهيم كثيرة تتصل بالعمليات الإعلامية التي تحدث في المجتمع، وصارت علامة بارزة للعصر الذي نعيشه"⁽²⁾، فالأخبار التي تنشر عبر الصحافة الورقية تصل إلى أقاصي البلاد طازجة، ويتم ذلك سواء عن طريق نشر الجريدة أو الصحيفة لأخبارها بواسطة صفحاتها أو حساباتها في (Facebook) أو (Twitter) أو موقعها الإلكتروني، أو يتم عبر وساطة من مستخدمي الشبكة ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، عن طريق تصوير الجريدة أو نسخها ومن ثم إعادة نشرها عبر مواقع هذه الشبكات، ومع تقنيات النشر الجديدة وإمكانية مشاركة المضمون مع الآخرين، يصبح الجمهور المطلع عليها كبيرا جدا، فقد تصل إلى المهتم العربي بالخبر وهو في أقصى نقطة بعدا في بلده، نسخة من "القدس العربي" أو "الحياة" اللتان تصدران في لندن، وقد يطالع الأخبار الصباحية في (The SUN) الأمريكية أو (Le FIGARO) الفرنسية أو (الأهرام) المصرية، وذلك عبر صفحات أصدقاء افتراضيين معه قاموا بنشر صورها بمجرد صدورها.

توفر الصحافة الإلكترونية أيضا خدمة "التفاعلية" لمستخدميها، حيث برزت "ضرورة وجود مجال خبرة مشتركة بين المرسل والمستقبل، فعن طريق هذا المجال يتم توصيل نوعين من رجوع الصدى (FeedBack): رسالة من المستقبل إلى المرسل وأخرى من المرسل إلى المستقبل"⁽³⁾، فيناقشان عبر الصفحة أو الحساب تفاصيل الخبر وأبعاده وتطورات الساحة بعد حصوله.

¹ - بوحية قوي، "الإعلام الحديث والديمقراطية التشاركية"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - رضا عبد الواحد أمين، الصحافة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ - شريف درويش اللبان، الصحافة الإلكترونية: دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 65.

لقد زادت أهمية الانترنت وتطبيقاتها المختلفة وخاصة الشبكات الاجتماعية في الحياة السياسية للأفراد والجماعات، وزادت أيضا قدرتها على نقل الأخبار وإعلام الجمهور بها حال وقوعها، ونشطت جهود المنشغلين في ساحات الفضاء الإلكتروني لتمويله بكل جديد، وبالمقابل أصبح عجز الأنظمة السياسية على مجاراة النسق السريع للأداء عبر الفضاءات التفاعلية واضحا للعيان، وأكثر وضوحا منه عدم قدرتها على ضبطها، فقد "كانت قبيل ثورة تكنولوجيا المعلومات قادرة على فرض الرقابة والتحكم في تداول المعلومات من خلال التشريعات والقيود على وسائل الإعلام، إلا أنها وعلى ضوء التطور التكنولوجي الهائل واتساع نطاق الانترنت، باتت تعاني من عدم قدرتها على التحكم في تداول المعلومات، في ظل انتشار أجهزة ووسائل حديثة تتميز بتخطيها حواجز الزمان والمكان، وبتكلفة متناقصة باستمرار ومتاحة للجميع"⁽¹⁾، الأمر الذي يعني ضمان وصول أي معلومة إلى عدد غير محدود من الجمهور وبسرعة قياسية لا يمكن لأي نظام أن يمنحها.

ثانيا: الوظائف التعبوية:

لقد أستعيرت اليوم الصورة التي نجحت وسائل التواصل الاجتماعي في أدائها أيام الحراك الثوري المفضي إلى ثورات الربيع العربي، فقد كانت مارست دورا هاما في عملية تعبئة الجمهور وحشد الناس، ومن ثم دفعهم إلى النزول إلى الشوارع وملء الساحات والميادين، حيث مارسوا فيها الفعل ورد الفعل الاحتجاجي والثوري أمام قوة الأذرع الأمنية التي دفعت بها الأنظمة السياسية لمواجهة المد الشعبي الذي خرج ليعلن ثورته عليها ويطالبها علنا بالرحيل.

أبانت وسائل التواصل الاجتماعي على قدرة تأسست لديها على الحشد والتعبئة من خلال نشاط الثوار المغامرين اليومي عبرها، وإغراق الصفحات والحسابات وقنوات الفيديو التشاركي بما يحرض الناس ضد المؤسسات والأشخاص المرتبطين بالنظام السياسي القائم، فيصور فيديوهات ملحقة بمنشورات الناشطين تقدم دلائل على فساد الحياة السياسية وتعفن الوضع الاقتصادي وبلوغ الظلم والضيم والحيف مداه، مما شجع قطاعات هامة من المجتمع على القيام بالفعل الاحتجاجي المفضي إلى الفعل الثوري.

حجز نشطاء الإنترنت العرب لأنفسهم مكانا في خارطة المبادرة السياسية نتيجة "عجز الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني عن أداء أدوارها المتمثلة في التعبئة والتأطير بسبب تضيق الأنظمة الحاكمة من جهة وبسبب غياب الديمقراطية الداخلية من جهة أخرى، وتحولها إلى كيانات مناسباتية ذات أهداف مصلحة آنية من جهة ثالثة، وجد الشباب المواطنون ملاذا بديلا في فضاءات أخرى تتيح لهم البوح عن مكنوناتهم والتعبير عن آرائهم والتعليق على مختلف الظواهر السياسية والاجتماعية التي لا تروقهم كبديل لحالات العجز والقنوط واليأس من الواقع السياسي المغلق"⁽²⁾.

¹ - حسام الدين قتلوني، ثورات الفايبرولك: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 128.

² - ميلود ولد الصديق، "الوسائط الرقمية الحديثة من شبكات التواصل الاجتماعي إلى وسائل التعبير عن مشاعر الاغتراب وتغيير الحكومات"، مجلة أكاديميا، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ع 04، 2016، (ص ص 193-211)، ص 202.

يعود اليوم نشاط الإنترنت وأصحاب الصفحات والحسابات على الشبكات الاجتماعية والمنتسبون للفضاء الافتراضية إلى ذات المساعي، حيث استعادوا النشاط بتعبئة الناس وحشد الجمهور ودفعهم إلى ممارسة الفعل السياسي بعد أن كانوا دفعوهم ذات يوم لممارسة الفعل الثوري، وذلك من خلال تشجيعهم على المشاركة السياسية بكل أنواعها أو تحريضهم على الابتعاد عنها بمقاطعة العمليات الانتخابية أو تجاهل حملاتها الدعائية ونشاطاتها الترويجية، أو جمع التوقيعات أو الإضاءات ضد سياسات بعينها أو أشخاص، بالتعريض بهم والتحريض ضدهم، أو توجيه الشارع لرفض ترشيح أسماء أو دخول مضمار التسابق السياسي لإحراز أصوات أو تحصيل مكاسب.

في السابق مثل اعتماد "الثورات العربية" على تقنيات وأدوات الإعلام الجديد تطورا حقيقيا في المجتمعات العربية لقدرتها على ولوج واستثمار المساحات المجانية والهوامش التي أتاحتها حينئذ في رسم المشهد الثوري، واليوم "ثبت أن الشباب في المجتمعات العربية أصبحت تستبطن في اللاوعي نظرة حضارية متميزة عن النظرة الغربية، فهذا إيذان بدخول الحضارة العربية مرحلة العلمية وخروجها من المرحلة التي تميزت بالتفكير الإيديولوجي" (1)، وذلك لأنها باتت أقرب إلى ممارسة سياسية رقمية بأدوات غربية، ولكن بمنطق عربي ومنط خاص بهم.

يستفيد اليوم من الإنترنت كل صاحب حق، وكل مدافع عن قضية، وكل مرافع في شأن من شؤون المجتمع، كما باتت مقصدا لكل نشاط السياسة بكل أنواعهم، حيث أضحت تشكل "وسيلة فريدة من نوعها للجماعات المقهورة والفئات المعارضة من حيث إمكانية الاتصال بأعضائها بأقل إمكانيات وبأكبر قدر من التأثير والفعالية، كما تسهل مشاركة الجماعات الصغيرة ضمن الجماعات ببعضها، وبينها وبين أعضائها، وهو ما يفعل قوى المجتمع المدني وحرية التعبير" (2).

لطالما مثلت الإنترنت وتطبيقات الإعلام الجديد مساح للسياسيين لاستقطاب جمهور جديد والبحث عن دماء جديدة من أجل بناء منظومة توجهاتهم المستحدثة في كل مرحلة وحشد المناصرين لها، كما كانت في ذات الوقت ساحات للمعارضين لواحد أو أكثر من قضايا الشأن السياسي العام كالانتخابات وحملات الترشح والترشيح، أو واحدة أو أكثر من قضايا الرأي العام كإقدام السلطة السياسية على تنفيذ توجه ما أو عقد صفقة بيع أو شراء تؤثر في الساحة السياسية أو المجتمعية، فيكون بذلك هذا الفضاء بمثابة سلاح تستعمله قوى المعارضة للحشد وتعبئة الشارع دعما لأفكارها وتقوية لحججها ووجهات نظرها.

إن كل توجه من لدن الدولة في عالم اليوم أو نظامها السياسي أو سلطتها الحاكمة إلى تحييد الفضاء الافتراضي وإبعاده عن تناول الشأن السياسي العام أو تجاهل أحد المضامين المنتجة بداخله يعتبر بالضرورة مسألة غير واقعية وتحمل بذور فشلها بداخلها، لأن كل محاولة من طرف النظام السياسي أو إقدام منه "على غلق أو حجب (Facebook) في الدول التي تتمتع بحالة حراك سياسي معارض، يعتبر أمرا غاية في الغباء السياسي، لأن الدولة سوف تغلق بنفسها نافذة من نوافذ التنفيس السياسي للشباب، سوف تحتاج هي بذاتها حولا لاستيعاب غضبهم إذا ما أغلق الحائط الافتراضي الذي يخرجون عليه كل اعتراضاتهم

¹ - سمير أبو زيد، حوارات ما بعد الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 30-31.

² - بوحنية قوي، "الإعلام الحديث والديمقراطية التشاركية"، مرجع سبق ذكره، ص 40.

وانتقاداتهم للدولة والنظام⁽¹⁾، بينما يكمن الحل في مزاحمتهم أفنية ذاك الفضاء الافتراضي الذي يستغلونه، وتكون الدولة بذلك جنباً إلى جنب مع قوى المعارضة بإنشاء وإدارة صفحاتهم وحساباتهم عليه.

الفرع الثاني: وظائف الاتصال وتسويق الأفكار السياسية:

بات المجال الافتراضي فضاءً لقياس درجات الالتزام السياسي في جل دول العالم تقريباً، حيث يجد السياسيون جمهوراً يستخدمونه في نشاطاتهم ويعبئونه خلف قناعاتهم، وهو بدوره يجد في هذا الفضاء الإلكتروني سوقاً يبتاع منها ما أراد من أفكار ويعتق ما شاء من توجهات أيديولوجية أو حزبية أو سياسية.

إن أكثر ما بات يميّز عمل الأنظمة السياسية في مجتمع المعلومات، تلك "الديمقراطية القائمة على المشاركة (Participant Democracy) بدلا من الديمقراطية التقليدية النيابية في مجتمع الصناعة، إلى جانب مزيد من تدخل وسائل الاتصال في الأمور السياسية بدءاً من تقديم المرشحين للانتخابات، وانتهاءً بعمليات الحشد والتعبئة السياسية وتسهيل مهمة الحكومة"⁽²⁾، لذلك برزت نزعة إلى ارتياد الساحات الافتراضية من طرف المهتمين ونشطاء السياسة في العالم الغربي، ثم انتقال ذلك السلوك بشكل تدريجي إلى الساحة العربية، حيث أصبح الجمهور العربي عموماً وفئاته المسيّسة بالخصوص يتجه خلال الآونة الأخيرة، إلى الولوج المكثف إلى ساحات الفضاء الافتراضي لممارسة فعل الاتصال وثقافة التسويق السياسي، حيث أن "بناء المساحات الافتراضية يشبه كثيراً بناء المساحات المادية الحقيقية، وهو ما يمكن على الفور من خلق مناخ للتفاعل، وقد ارتبط بناء المساحات على شبكة الانترنت بمجموعة من السلوكيات التي قامت بتحرير التعبير من الأغلال التي كانت تقيد، وذلك عن طريق المجهولية (Anonymity) التي يمكن من خلالها عدم الإفصاح عن الهوية الحقيقية للفرد أو محاكاة الحياة الحقيقية"⁽³⁾، فالسياسيون وجمهورهم المتفاعل معهم يجد أريحية في التعامل داخل هذه المساحات، وذلك لما توفره له من سرعة في الأداء وجودة في التواصل ومستوى عالٍ من التأثير وقدر أكبر من الشمولية والتعدد.

أولاً: الاتصال السياسي في البيئة السياسية العربية:

تتجه الساحة السياسية العربية إلى إعادة تفعيل مبادئ الاتصال السياسي داخل المؤسسات السياسية العربية، ومن بين تلك المؤسسات التي يعتبر الاتصال فيها مسألة ذات أهمية قصوى الأحزاب السياسية، حيث أصبح ظاهراً للعيان تلك النزعة القوية من طرف الأحزاب التي يتشكل منها الطيف السياسي في البلدان العربية من التي تمتلك مقوم النشاطية (Activity) أو حتى تلك التي لا تمتلك قواعد جماهيرية ذات قوة وتأثير ممن يطلق عليها في علم السياسة "الأحزاب المجهرية" أو أحزاب المناسبات إلى دخول المجال الافتراضي من أجل كسب ود الجماهير وبناء قنوات تواصل معها ومع نشاطها الحقيقيين والافتراضيون.

¹ حسام الدين قتلوني، ثورات الفيسبوك: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال: قضايا معاصرة، القاهرة: المنية برس، 2009، ص 229.

³ شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 84.

فالتواصل الجماهيري هو "ذلك الذي يتم عبر وسائل الإعلام وشبكات الانترنت، وتكمن قوته في قدرته على إيصال الرسائل والخطابات في آن واحد لجمهور أوسع وغير معروف، ورغم ما قد يبدو وكأن هذا التواصل هو اتصال خطي في اتجاه واحد حيث تتعدم التغذية الراجعة، فإن التطور التكنولوجي ألزم هذه الوسائل بتعديل طرقها في توصيل الرسائل، حيث برز ما يسمى بالتواصل التفاعلي، وذلك ضمانا لمشاركة أكثر وتأثير أقوى"⁽¹⁾، ويزيد من قدرة الأحزاب على استجلاب جمهور سياسي.

إن الاتصال السياسي هو "تحيين الخطاب السياسي في وضعية تواصلية، بحيث يكون الهدف منه التأثير ومحاولة تجنيد قطاع أكبر من الجمهور، فهو بذلك يقوم على أنه إستراتيجية من خلالها يعمل على تحريك هذا الجمهور بغية التأثير في أفكاره"⁽²⁾. فالتمكن لتواصل سياسي جيد في المؤسسات السياسية قد يساهم بفعالية في "إدخال المجتمع أو إشراك أوسع فئاته في الممارسة السياسية ومناقشة القرارات بصورة علنية وعامة، وبضاعف أيضا من الشعور بالمسؤولية الوطنية، ويحد من قدرة النخب الحاكمة على مصادرة السلطة والموارد العامة لخدمة مصالحها"⁽³⁾، فيساهم بالتالي في الرفع من قيمة الأداء السياسي في الدولة عندما يشعر كل طرف أنه مهم وأن له رأي محترم وإرادة لم يتم تجاهلها ومواقف لن يتم مصادرتها ولا القفز عليها.

إن الدور السياسي لوسائل الإعلام الجديد في طريقه إلى التعاضد، حيث باتت هذه الأخيرة "توفر وسيلة لزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وخاصة أثناء الحملات الانتخابية، فتسمح للفاعلين السياسيين والمرشحين لتجاوز وسائل الإعلام التقليدية التي تعتمد على تأثير الصحفيين العاملين بها والمتتبع لها من جمهورها المعتاد عليها، فهي تُستخدم على نحو متزايد في الحملات والمواعيد الانتخابية والسياسية، كما يمكن استخدامها من قبل الحكومات أيضا في إشراك في المواطن في صنع القرار، حيث أصبح للمجتمع المدني دور بارز في إشراك الناس في قضايا محددة بفعل حثه على استخدام التكنولوجيا وتأثره بنتائجها المكتسبة خلال السنوات الماضية على صعيد العمل السياسي"⁽⁴⁾.

إن الشبكات الاجتماعية في العالم العربي وخاصة (Facebook)، باتت تستخدم أيضا لتوسيع المشاركة السياسية من خلال مساعدة المواطنين على التواصل مع ممثليهم ومع بعضهم البعض، لما أصبح لهذه السياسة الاتصالية الحديثة من دور مهم في ومتزايد باستمرار في الشأن السياسي ومن خلال التعريف بالممثلين السياسيين وإدارة الحملات الانتخابية، ومن خلال

¹ - يحيى اليحيوي، "التواصل السياسي أو في جدلية العلاقة بين الاتصال والسياسة"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 11-25)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014، ص 17.

² - Hanen ChAABANE, « Stéréotyper l'adversaire dans la communication politique : la mise en altérité comme stratégie électorale », dans : **La communication politique dans le monde arabe et en Afrique**, (PP 13-24), Tunis : l'institut de Presse et des sciences de l'information et Konrat-Adenauer-Stiftung, 2014, P 14.

³ - برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي ، متوفر على الرابط التالي: موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa>، تاريخ الزيارة: (2016/04/05).

⁴ - Ron Davies, **Social media in election campaigning**, Op. cit.

اختيارها من طرف الأحزاب السياسية والسياسيين المستقلين كآلية جذب وتعبئة للجمهور المنتفع سياسياً، وتعمل بوصفها منصة لإقناع للجمهور السياسي سواء من أجل المشاركة السياسية بالتصويت أو بالترشح وتمثيل المبادرات السياسية في الهيئات والدوائر المنتخبة.

لقد كان المشهد المرتبط باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الوطن العربي متفاوت الأرقام، ففي دول برز توجه أكبر إلى (Facebook)، بينما يتقدم (Twitter) في غيرها، تبعاً لمزاج المستعملين ودرجة ارتياحهم للتعامل مع أحدهما في ضوء ما تتيحه كل شبكة من مميزات، ومع ذلك فقد أعتبر (Facebook) من أكثر مواقع الشبكات الاجتماعية استخداماً وانتشاراً في الدول العربية وبخاصة منها دول الحراك بكل أنواعه، فارتبط استخدامه بشكل مكثف في مجال الاتصال السياسي، ولكن بدرجات ونسب انتشار متفاوتة.

جدول رقم (20): دول الحراك العربي التي عرفت انتشاراً مكثفاً لشبكة (Facebook) حتى نهاية سنة 2011: (مرتبة حسب عدد المستخدمين لكل 100 مستخدم للإنترنت)⁽¹⁾

الدولة	عدد السكان	عدد مستخدمي الإنترنت	عدد مستخدمي الفيسبوك	الانتشار بين السكان	الانتشار بين مستخدمي الإنترنت
الأردن	6.249.000	2.187.519	1.987.400	31.80%	90.85%
تونس	10.732.470	3.432.988	2.799.260	26.08%	81.54%
الإمارات	8.494.706	4.574.578	2.769.020	32.60%	60.53%
مصر	81.348.421	21.671.400	9.391.580	11.54%	43.34%
البحرين	1.3116.750	715.928	316.340	24.02%	44.19%
الكويت	3.697.292	1.835.394	880.720	23.86%	47.52%

تحتل "الأردن" و"تونس" صدارة الدول العربية من حيث الانتشار الواسع لموقع التواصل الاجتماعي (Facebook) بين النشطاء والمستخدمين لشبكة الإنترنت، حيث يعطي ذلك لمحا عن حجم التواصل السياسي في هذه الدول، كما انعكس ذلك على الشكل العام لقيام الحراك الثوري في تونس سنة 2010، وكيف كادت أن ترتقي الثورة التونسية إلى مصاف "النموذج"، نظراً لاتسام الحراك بدرجة عالية من السلمية والنظام والأثر السلس الذي تركته عندما تقارن بغيرها. أما في المجموعة الأخرى من الدول العربية، فنقل نسبياً درجة انتشار استخدام الموقع للتواصل السياسي، أين تصبح درجة الانتشار الأكبر لشبكات أخرى مثل (Twitter)، ويلاحظ ذلك في كل من "اليمن" و"السعودية" و"سلطنة عمان" وغيرها.

¹ - الأرقام: أنظر: "مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، تقرير الإنترنت العربية، تصدره مؤسسة مدار للأبحاث والتطوير، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 87. (الجدول من إعداد الباحث).

جدول رقم (21): دول الحراك العربي التي عرفت انتشاراً أقل كثافة لشبكة (Facebook) حتى نهاية سنة 2011: (مرتبة حسب عدد المستخدمين لكل 100 مستخدم للإنترنت)⁽¹⁾

الدولة	عدد السكان	عدد مستخدمي الإنترنت	عدد مستخدمي الفايستوك	الانتشار بين السكان	الانتشار بين مستخدمي الإنترنت
قطر	1.707.756	854.958	323.280	%18.93	%37.81
الجزائر	37.100.000	7.767.641	2.835.740	%7.64	%36.51
السعودية	28.376.355	13.600.000	4.534.760	%15.98	%33.34
المغرب	32.419.800	12.728.464	4.075.500	%12.57	%32.02
عمان	2.859.456	1.146.880	362.280	%12.67	%31.59
ليبيا	6.000.000	1.355.796	391.880	%06.53	%28.90
اليمن	24.312.000	3.327.558	318.420	%01.31	%09.57

فتحت شبكة الإنترنت وثورة المعلومات "أفاقاً جديدة للمفهوم التقليدي للحق في الاتصال، سواء في مجال نقل المعلومات أو تلقيها أو البحث عنها أو حرية التعبير أو الحق في الخصوصية، حيث تتشكل هذه المقومات بصورة متنوعة ومغايرة على الإنترنت باعتبارها أبرز وسائل ثورة المعلومات والاتصال"⁽²⁾، ذلك أن البعد الاتصالي والتوصلي الذي يقوم به الساسة يصبح غير ذي جدوى إذا لم يتم في ذلك الاتكاء على منابر إعلامية أو اتصالية تفتح له المجال للشيوخ والرواج بين الجماهير، فلا سياسة بدون تواصل ولا تواصل سياسي بدون خطاب سياسي تساهم الأدوات الإعلامية في أن يصل إلى الجمهور المتلقي⁽³⁾.

ثانياً: التسويق السياسي في ممارسة السياسة العربية:

بدأ الساسة العرب ينجحون نحو البيئة الافتراضية لتسويق أنفسهم وإشهار بضاعتهم السياسة أمام جمهورها أسوة بنظرائهم في العالم الغربي، الذين أصبح جل حراكهم السياسي يتم عبر تسويق أفكارهم وسياساتهم ومخرجات نظمهم عبر جدران الفضاءات الافتراضية، فـ "بارك أوباما" استطاع "أن يصنع المعجزة باستخدام وسائل الإعلام الجديد، وفاز بـ 57% من أصوات الشباب،

¹ - الأرقام: أنظر: "مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 87. (الجدول من إعداد الباحث).

² - بوحنية قوي، "الإعلام الحديث والديمقراطية التشاركية"، مرجع سبق ذكره، ص 46.

³ - يحيى يحيى، "التواصل السياسي أو في جدلية العلاقة بين الاتصال والسياسة"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

فالشباب اختاروا من هو أقرب إليهم سناً، واختاروا من توجه إليهم حيث هم على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والمدونات⁽¹⁾.

لقد فهمت الطبقة السياسية العربية أن التسويق السياسي غداً أمراً محتماً عليهم في ظل تغيير طال المفهوم التقليدي للممارسة السياسية، والذي كان يفترض أن تصويت الناخبين يكون بالشكل والولاء القديم وفي ظل قلة المرشحين، أما اليوم فلم تعد تلك القوائم الانتخابية فارغة، ولم تبق الوجوه المثقفة التي كانت تكسب الانتخابات بدون منافسة حقيقية لأنها قليلة العدد كذلك، بل زاد عدد المهتمين بالمناصب واتسعت دوائر الترشيح، وارتفعت أعداد من يرون في أنفسهم القوة والقدرة والرغبة في ممارسة العمل السياسي، فأصبح لزاماً على الجميع الخروج إلى فضاءات أكبر وأرحب وبسلاح فعال من "المبادئ والأفكار بغية إقناع الناس بها لاختيار ممثلهم في البرلمان أو البلديات وحتى في فضاءات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات، حيث تشمل أفكارهم إقناع الجمهور بقدرتهم على ترسيخ الثقافة السياسية واحترام مبدأ المواطنة والرأي الآخر⁽²⁾.

اعتبر (Twitter) أقرب إلى ممارسة التسويق السياسي لأفكار الجمهور العربي وسياسييه من الشبكات الأخرى، حيث انتشر استخدام هذه الشبكة الاجتماعية بشكل مكثف نسبياً حتى جوان 2012 في كل من الكويت والجزائر والبحرين، ما أكد عليها ما توصف به في العادة من كونها "وسيلة تواصل اجتماعي للنخبة".

جدول رقم (22): دول الحراك العربي التي عرفت انتشاراً مكثفاً لشبكة (Twitter) حتى جوان 2012⁽³⁾

الترتيب العربي	الدولة	انتشار الانترنت (%)	انتشار (Twitter) (%)	نسبة انتشار (Twitter) بين مستخدمي الانترنت (%)
01	الكويت	52.56	09.88	18.79
02	الجزائر	23.56	00.02	11.10
03	البحرين	57.67	05.48	09.50
04	قطر	52.46	03.43	06.53
05	السعودية	51.72	02.88	05.58
06	الإمارات العربية	56.12	03.07	05.46

¹ - شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - جمال الزن، "من العزل إلى الانقلاب إلى التداول الديمقراطي: المحددات السوسيو-ثقافية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 27-52)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014، ص 32.

³ - الأرقام: أنظر: "مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 96. (الجدول من إعداد الباحث).

في حين أن دولاً أخرى لم تسجل أرقاماً عالية في استخدام (Twitter) فيها، حيث لم تتعد نسبة انتشار هذا الموقع بين مستخدمي الإنترنت في الأردن نسبة 02.56% وفي مصر نسبة 01.22%، واحتلت كل من تونس وليبيا والمغرب وسوريا واليمن ذيل الترتيب العربي لنسبة انتشار استخدام هذه الشبكة الاجتماعية بين مرتادي شبكة الإنترنت، رغم أن هذه الدول كانت ممن مسها "الحراك الثوري" الذي استند في انتشاره وتعميمه على وسائل التواصل الاجتماعي، بما بات يعطي دليلاً آخر على "انحسار" استخدامه وضعف التأثير بواسطته في أغلب الدول العربية، كما يعطي دليلاً إضافياً عن كونه "تطبيق للنخبة" لا تطبيقاً جماهيرياً أو شعبياً.

جدول رقم (23): دول الحراك العربي التي عرفت انتشاراً أقل كثافة لشبكة (Twitter) حتى جوان 2012⁽¹⁾

الترتيب العربي	الدولة	انتشار الإنترنت (%)	انتشار (Twitter) (%)	نسبة انتشار (Twitter) بين مستخدمي الإنترنت (%)
01	الأردن	37.02	00.95	02.56
02	مصر	29.39	00.36	01.22
03	عمان	44.73	00.33	00.76
04	تونس	35.02	00.11	00.32
05	ليبيا	23.24	00.07	00.31
06	المغرب	45.24	00.11	00.26
07	سوريا	25.52	00.05	00.20
08	اليمن	15.40	00.02	00.16

لقد أصبح الإعلام الجديد يمثل أداة هامة في التعبئة السياسية، غير أنه لم يتم استغلاله بالشكل الصحيح حتى وقتنا

الحالي، وبقي أن تبحث منظمات المجتمع المدني عن آلية جديدة لاستغلاله بالشكل الذي يعود بالنفع العام على المواطنين والدولة، عن طريق تشجيعهم على المشاركة في الحياة السياسية. ففي ظل تطوره " أصبح بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تقدم إصلاحاً حقيقياً، وأصبح بإمكانها أن تصل إلى المواطن في كافة ربوع البلاد، رغم شعور المواطن العادي بأن مشاركته لن تغير شيئاً⁽²⁾.

لقد أثبتت شبكة الإنترنت أنها أداة حيوية وفاعلة في الحملات الانتخابية، ومع تنامي أدوات جديدة قدمتها شبكة (Web

2.0) ومواقع التواصل الاجتماعي مثل (Facebook) و(My Space) و(Youtube)، علاوة على البريد الإلكتروني

¹ - المرجع نفسه، ص 96. (الجدول من إعداد الباحث).

² - شادي طلعت، دور الإعلام الجديد في التعبئة السياسية، مرجع سبق ذكره.

والمدونات، بدأ كل مرشح في استغلال التأثير المتزايد لهذه الأدوات الاتصالية الجديدة لتصبح هذه الأدوات جسرا للتواصل بين المرشح والرأي العام⁽¹⁾.

المطلب الثاني: دور المجال الافتراضي في رسم صورة الحراك السياسي على الأرض:

تبعاً للوظائف الجديدة التي بات المجال الافتراضي يضطلع بها في ظل المتغيرات الراهنة، وفي ظرف ما بعد نهاية الحراك الثوري في جل الدول العربية الذي كانت لوسائل التواصل الاجتماعي يد في استمراره، فقد انطلق نشاط الانترنت لاستخدام هذه الوسائل من جديد بحسب الوظائف المستخدمة التي استعيرت من العهد الأول وهي الحشد والتعبئة والتحرير، كما "يمكن لوسائل الإعلام عموماً أن تمارس نفوذها مقدماً تكهناتها الخاص عن الأحداث، إلى متلقين مطلعين بشكل خاص من خلال قناتهم على المواضيع السياسية"⁽²⁾.

في مصر وتونس والجزائر والمغرب تحديداً وفي العديد من الدول العربية الأخرى بشكل أقل، بدأت هذه الوسائل تلعب دوراً متزايداً في رسم صورة الحراك السياسي على الأرض والمساعدة في اضطلاع الجميع بمهام في حماية الدولة وصيانة المرور الآمن نحو الديمقراطية، حيث انطلق قطاع من نشاط الانترنت إلى "توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية والشبكات الاجتماعية في تداول المعلومات المتعلقة بممارسة مبادئ الديمقراطية بحرية، كالمشاركة في بناء المؤسسات الحاكمة عبر الانتخابات والمشاركة في اتخاذ القرار وممارسة نوع من الرقابة على الأجهزة التنفيذية"⁽³⁾، بالإضافة إلى المهام التقليدية وهي إعلام المواطن وبث الخبر والمعلومة وإيصال الرسائل لأكبر عدد من الأفراد في المجتمع.

لقد أضحت الشبكات الاجتماعية متميزة في أداء الأدوار السياسية، فقد "أبانت عن قدرتها في تطوير خطاب سياسي بتحدي الخطاب السياسي الرسمي، حيث أن وجود الحكومات على الانترنت يتسم بالضعف الشديد، وهو ما يؤثر على عدم وجود قنوات اتصال بين الشعوب وخاصة الشباب منهم والنخب الحاكمة"⁽⁴⁾، وهو ما فتح المجال لتواجد جل أفراد المجتمع وممارسة السياسة عبر هذه الوسائل، والتي مارس شباب الانترنت عبرها "عدة أدوار رقابية فضحت سوء استخدام السلطة والتعذيب في عديد القضايا، كما قام هؤلاء باستخدام موقع (Youtube) لبث لقطات وفيديوهات كشفت سلبيات أجهزة الدولة، مما بصورة كبيرة في فضح التزوير أو كشف الفساد"⁽⁵⁾.

¹ - شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² - فيليب ريتور، سوسيولوجيا التواصل السياسي، تر: خليل أحمد خليل، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2008، ص 65.

³ - رانيا مكرم، التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي، مرجع سبق ذكره.

⁴ - أحمد تهامي عبد الحي، خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، <http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-532.htm>، تاريخ الزيارة: (2016/03/15).

⁵ - المرجع السابق نفسه.

الفرع الأول: الشبكات الاجتماعية وتحريك الشارع في مصر وتونس خلال المرحلة الانتقالية:

في معرض المقارنة بين تجربة الحراك الثوري في كل من تونس ومصر، لا يعجز الناظر عن ملاحظة الاستثناء الذي صنعته التجربة التونسية في "ثورات الربيع العربي"، فقد خرجت منتصرة من جل المشكلات والمآزق والاختناقات التي ظهرت في أعقاب نجاح "ثورة الياسمين" في اقتلاع النظام السابق، فخلال ما يقرب من الثلاث سنوات التي تلت الحراك الديمقراطي كانت الثورة التونسية تثبت أن الحوار والسياسة الحكيمة أولى من الدمار والجنوح إلى العنف. غير أن التجربة المصرية لم تحقق ذات النجاح الذي ميّز نظيرتها التونسية، حيث تميزت مرحلة الانتقال الديمقراطي الذي أرادت الثورة المصرية بإطاحتها بالنظام السابق بكثير من النكسات والإخفاقات التي كانت تترجمها الجماهير بالخروج إلى الشارع في كل مرة، فتعالت النداءات وكثرت الدعوات للنزول إلى الميادين للمطالبة حيناً وللاحتجاج حيناً آخر والضغط والرفض أحياناً أخرى، فكان كل ذلك يتم عبر الشبكات الاجتماعية وأدوات الإعلام الجديد التي ساهمت في نقل صورة الواقع السياسي لمصر وعمل الأحزاب والسياسيين لجمهور الناس، وفضحت عبر تطبيقاتها مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي وعزّت حالة الركود التي اعترت الساحة جراء تقاعس الطبقة السياسية عن أداء مهامها والتماطل الذي كان يبديه "المجلس العسكري" في تحديد آجال مؤقتة لنقل السلطة.

إن ما جرى في تونس ومصر يدلّ على القاسم المشترك في الوطن العربي بنشوب الثورات، أمّا الاختلاف فيمكن في التفاصيل الثانوية، "فحالة تونس توصف بأنها تلك الدولة المركزية الممتدة رغم تغيرات في تطابق تاريخها مع الجغرافيا، والتحديث الذي خضعت له في عهدي "بورقيبة" و"بن علي"، وفصل مؤسسات المجتمع الأهلي عن مؤسسات الدولة الحكومية ووضوح الأشكال والأدوار، سمح بالفصل بين الدولة ونظام الحكم، خاصّة عندما يتصرف الجيش باعتباره ممثلاً للدولة وليس للنظام أو لسلطة الفرد أو للأسرة الحاكمة، وهذه تعدّ خصوصية تونسية بامتياز وفي مصر أيضاً، حيث هناك فصل بين الدولة والنظام؛ ما سرّع في إنجاز الإطاحة برأسي النظام في البلدين⁽¹⁾.

الاعتماد على العصبية وروابط الدم لضمان الولاءات في الجمهوريات العربية، كان سببه الاستبداد، وهناك صفة أخرى مشتركة بين الأنظمة العربية، تتمثل في قيام قادة الأمن بأدوار سياسية، وهذه من صفات الانحلال السياسي الذي كان مشتركاً بين عدد من الأنظمة العربية⁽²⁾.

أولاً: نشاط البيئة الافتراضية في تونس ما بعد الحراك الثوري:

نجحت الطبقة السياسية نسبياً في إدارة المرحلة الانتقالية التي أعقبت الإطاحة بالرئيس "بن علي"، ثم نجحت في صياغة وإعداد دستورها لما بعد الثورة رغم حدة الاستقطاب الذي ميّز تلك الفترة التي طالت نسبياً، حيث توافق الجميع في المحصلة بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، ثم نجحت بعدها في تنظيم الانتخابات البرلمانية وبدأ مجلس النواب أولى جلساته يوم 02

¹ - عزمي بشارة. (2011)، "العربي والتونسي في الثورة التونسية"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.

² - المرجع السابق نفسه.

ديسمبر 2014، كما لم يفشل التوافق على اختيار الرئيس "المرزوقي" في 13 ديسمبر 2011 كطرف من أطراف "الترويكا" التي توافقت على الإشراف على أول مرحلة انتقالية، ثم الرئاسيات الثانية التي أفرزت فوز أحد رجال مرحلة ما قبل الثورة "قايد السبسي" في 21 ديسمبر 2014 وجرى التوافق عليه بدون مشكلات تذكر.

في المشهد، لم يغيب الفضاء العام الافتراضي عن رسم صورة المرحلة الانتقالية، حيث لعب دورا محوريا في ثلاثية (الحشد والتعبئة والتحريض)، حيث كانت الصورة في تونس موزعة بين طرفين أحيانا وثلاث أطراف أحيانا أخرى، فتارة كان السجال بين "حركة النهضة" وعدد من الأحزاب الأخرى التي تبحث عن موطئ قدم لها في تونس "ما بعد بن علي"، وتارة يكون السجال بين "أطراف اللعبة السياسية" أحزابا وتنظيمات من جهة، وبين تنظيمات المجتمع المدني مثل النقابات والجمعيات من جهة ثانية، وبين المواطنين العاديين من جهة ثالثة، فمنحت وسائل التواصل الاجتماعي بذلك "الحركات الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم وبشكل متواصل، ومكنت المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها"⁽¹⁾.

بذلك كان المجال العام الافتراضي منقسما في كل مرة بين نشاط الصورة، فالنهضة كحزب في السلطة لها مناصتها ومواقعها وصفحات وحسابات تتكلم بدلا منها وتدافع وتنافح عنها، والأحزاب الأخرى وتنظيمات المجتمع المدني لها ما لغيرها تماما داخل "أفنية" الشبكات الاجتماعية، والمواطن العادي الذي زال عنه حاجز الخوف وتخلص من هيبة النظام والرهبة من الأمن راح متحررا من كل حد، ويستعمل هذا الفضاء أيضا من أجل إثبات وجوده والتعبير عن رأيه وتبيان موقفه.

كان الفضاء الافتراضي الذي ساهم سابقا في إحداث الثورة وإزالة النظام متابعا لجل الحراك السياسي الذي مرت به تونس في مرحلة "ما بعد الثورة"، حيث كان ساهم في الضغط على المجلس التأسيسي من أجل إنهاء الجدل المحتدم داخله وإخراج الدستور الجديد لساحة التطبيق، وحصل ذلك في 26 جانفي 2014، وكان نشاط الانترنت قبل ذلك قد مارسوا ضغوطا من أجل إخراج عدد من القوانين رأوها هامة من أجل الصالح العام في تونس، مثل الحملة التي قادتها عدة فضاءات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من أجل إخراج "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم سابقا من المشهد السياسي، وقد كان لهم ذلك بصدور حكم قضائي نهائي بحل الحزب المذكور في 09 مارس 2011.

تعامل الفضاء الافتراضي للانترنت في تونس مع الحركات والقوى المضادة للثورة، حيث دافع نشطاء هذا المجال عن الحراك الثوري معتبرين أن الثورة إنما كثفت جهدها لإسقاط رأس النظام أولا، وأن "ما ينشأ عنها من روح انتصارية وما يعقبها من تعقيدات الانتقال الفجائي والسريع غالبا ما يغرق القوى الثورية في تفاصيل تلهيها عن مقاومة ما بقي من النظام القديم وتفكيك البنى التي كانت تسنده وتستفيد منه"⁽²⁾، لذلك نشأت العديد من صفحات (Facebook) وأسست عدد من حسابات (Twitter)

¹ - ميلود ولد الصديق، "الوسائط الرقمية الحديثة من شبكات التواصل الاجتماعي إلى وسائل التعبير عن مشاعر الاغتراب وتغيير الحكومات"، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² - عز الدين عبد المولى، أعضاء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).

لتدافع عن منجزات الثورة التي أطاحت بالنظام ومهدت الطريق لارتسام تحول ديمقراطي حقيقي، ومن أبرز الفضاءات الالكترونية التي تكفلت بهذا الجانب تبرز "صفحة توانسة"⁽¹⁾ على (Facebook) والتي ساهمت من خلال منشوراتها وحملاتها في دفع الجمهور باتجاه احتضان الثورة التي نجحت والمحافظة على منجزاتها.

ومع ذلك فقد تلونت الصورة الهادئة للتحول الديمقراطي في تونس ببعض الانقسام والصراع رغم أنه يحمل بين طياته بذور ظاهرة صحية، حيث "بدأ الصراع يتجلى يوما بعد يوم بين الإسلاميين والمتعاطفين مع النموذج الإسلامي للدولة وبين أنصار النموذج المدني للدولة [...] بداية الانقسام في (Facebook) كانت منذ عودة "راشد الغنوشي" إلى تونس في 30 جانفي 2011، حيث انطلقت صفحات بإعداد استقبال جماهيري لزعيم "النهضة"، بينما ظهرت صفحات معادية للغنوشي ولحركته وتطالب بعودته من حيث أتى"⁽²⁾.

ثانيا: المشهد الافتراضي لصراع فرقاء السياسة في مصر:

الصورة في مصر لم تكن بتلك الوداعة التي تميزت بها صورة الانتقال الديمقراطي في تونس، فقد أبانت ساحة التداول السياسي فيها عن بعض عناصر الفشل في ترتيب وإدارة ملفات المرحلة الانتقالية، أبرز تلك العوامل الحضور القوي للجيش في جل مفاصل الدولة، بينما تميزت التجربة التونسية بتغيب الجيش لنفسه والنأي بها عن الساحة السياسية، تأكيدا منه على أن دوره هو الدفاع عن الوحدة الترابية للدولة ومراقبة مجالها وحمايته فقط، دون إهمال جزئية دوره في دفع الرئيس "بن علي" للمغادرة حماية للشعب، عامل آخر يصنع الفرق بين المشهدين وهو "حكم المرجعية الإخوانية"، حيث أفرزت الانتخابات في كلتا الدولتين تصدر هذا الجناح للمشهد والحكم، فنجحت "حركة النهضة" التونسية في تأطير المرحلة والحكم والسياسة، وتغلبت على المشكلات التي اعترضتها بالحوار وعدم التصلب في المواقف والتوافق على تقاسم المناصب، لكن نجاح "إخوان" تونس قابله فشل لدى "إخوان" مصر عندما أبانوا عن عدم قدرة "حزب الحرية والعدالة" عن لعب دور السياسي القائد، وانعكس ذلك أيضا على التجربة الرئاسية، حيث توج الحراك الذي قاده الجيش وعدد من تنظيمات المجتمع المدني إلى الانقلاب على سلطة "الرئيس الإخواني المنتخب" بعد عام فقط من انتخابه.

في باب الحراك الافتراضي، استعمل المصريون بدورهم الشبكات الاجتماعية بقوة، ومارسوا عليها فعل الاحتجاج وفعل التحريض وفعل الحشد والتعبئة، وأفعال الدعم والمساندة والمؤازرة، حيث كان لكل طرف منصاته و"مؤسساته" التواصلية التي يسوق منها أفكاره ويتواصل عبرها مع أنصاره ويتلقى فيها الدعم والمساندة، فالمجلس العسكري للقوات المسلحة المصرية أسس صفحته على (Facebook) منذ اليوم الأول، وكل الأحزاب ورؤساءها والمرشحون للرئاسة والبرلمان تقريبا تواجدوا على الفضاء بصفحاتهم وحساباتهم، والمواطن العادي موجود أيضا بالتفاعل والتعليق والاحتجاج وإبداء الرأي.

¹ - صفحة توانسة، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، مرجع سبق ذكره.

² - أيمن الزرقى، "شباب الفايبروك وثورة 14 جانفي"، مرجع سبق ذكره، 254-255.

لقد كسر المصريون حاجز الخوف، "فلم تقلح محاولات إعادة بناءه من جديد، لا خلال المرحلة الانتقالية الأولى (حكم المجلس العسكري) ولا خلال المرحلة الانتقالية الثانية التي ارتفع فيها صوت تيار الإسلام السياسي، وإذا كان إنهاء ثقافة الخوف بدأ على يد أفراد ومجموعات صغيرة كبعض الصحفيين والقضاة وأساتذة الجامعات، إلا أن مظهره القاطع تمثل في نزول المصريين باستمرار إلى الشارع والبقاء في الحيز العام سواء الإعلامي أو المكاني" (1)، بعد نشاط محمود ومتواصل عبر الفضاءات الافتراضية التي كانت لا تتفك عن دعوة الجمهور لاحتلال الميادين والساحات والتعبير عن مطالبهم والمشاركة في تقرير مصيرهم بما يخدم مصالحهم.

لقد ساهم النضال الإلكتروني والحراك الافتراضي في ظهور نخب جديدة تختلف عن النخب القديمة التي كان معظمها سليل التنظيم الطبيعي خلال العهد الناصري، فتقافة التواصل عبر الشبكات الاجتماعية والثقافة فيها أسس لدى عدد من "الثوريين ممن يمتلكون رؤية واضحة وقوية حول نقض الواقع والنظام المنهار، لكن غالباً ما تكون رؤاهم ضعيفة حول المستقبل وشكل الدولة والنظام" (2) ثقافة سياسية جديدة وتكوين حديث في الحكم والإدارة مستقبلاً، فالنخب السياسية الإسلامية التي سبق قمعها وسجنها وعناصر أخرى من نخب المعارضة القديمة أو التي رجعت إلى البلاد بعد مدة نفي أو غياب، دخلت مع بعضها في تواصل واستقادت مما نتجها لها الفضاءات الإلكترونية وحجم الأخبار والمعلومات المتداولة بداخله، لتبدأ مرحلة إعداد نفسها لخيارات المرحلة المقبلة التي ظهر عبرها باب الترشح وميدان التداول على المسؤوليات والمناصب مفتوحاً، بعكس المرحلة التي سبقت حيث كان الأفق مسدوداً والمجال السياسي مغلقاً تماماً.

من خلال هذه الوسائط الجديدة أخذ المواطن المصري يتعرف على قيمة صوته ويصبح أكثر عرضة للتنقيف السياسي، ومن خلال الانضمام للأحزاب والمشاركة في التظاهرات وتنظيم الوقفات الاحتجاجية، اتسع حجم المجتمع السياسي المصري في العالم الافتراضي، وتولدت مظاهر مستحدثة للحيوية السياسية التي تعبر عن اتساع الحيز العام وعودة المجتمع للتوازن مع الدولة والتمكين لقيمة الفرد فيهما، ثم ازداد منسوب الممارسة السياسية، وخرج قطاع كبير من المصريين ليمارسوا السياسة بكل أشكالها، حيث تداعى الشعب إلى التصويت في استفتاءين مختلفين، ثم انتخابات برلمانية لمجلس الشعب (في مناسبتين) ومجلس الشورى، وجولتين لانتخابات الرئاسة الأولى (محمد مرسي ضد أحمد شفيق)، ثم انتخابات أخرى بعد "انقلاب" جويلية 2013 وترشح "عبد الفتاح السيسي" والفوز بها.

لقد أصبحت الأحداث التي تلت المرحلة الانتقالية الثانية (مرحلة حكم محمد مرسي) ورسمت بداية المرحلة الانتقالية الثالثة (الانقلاب على سلطة الرئيس المنتخب) عبارة عن نقاشات وتجادبات وهجوم ورد فعل بين نشطاء الشبكات الاجتماعية في الفضاء الافتراضي، ومادة يتغذى بها السجال الإلكتروني بين المدافعين عن تيار "الشرعية المختطفة" والداعمين لتيار "إصلاح

¹ - إبراهيم عرفات، الانتقال الديمقراطي: قراءة في تجربة مصرية جديدة، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124132229206356.html>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).

² - أحمد فهمي، مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها ومشكلاتها سيناريوهات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الوضع الراهن"، ورسمت بذلك الأحداث مسحتها السوداء على صورة المشهد السياسي العام في مصر تحت تأثير الإفراط في العنف الذي مارسه النظام الذي آلت إليه السلطة انتقاليا بعد عملية الانقلاب، فرغم أن "ما جرى في مصر في 03 جويلية 2013 أثار جدلا بين من يراه انقلابا عسكريا على رئيس شرعي منتخب، وبين من يرى فيه ثورة شعبية ضد رئيس فقد شرعيته" (1)، إلا أنه أخلط بشكل كلي المضامين التي كانت تُداول داخل المجال الافتراضي، حيث غدا ساحة نقاش وتنازع وسب وشتائم، بعد أن كان مقرراً له أن يسير في طريق النقاش الجاد والرصين للخروج بالبلاد من عنق الزجاجة وتخطي التبعات غير المرغوب فيها للمرحلة الانتقالية، والتي توصف عادة بأنها الفترة الأكثر حساسية وضبابية، لما يرتبط بها من مشاكل البحث عن السلطة ومنغصات العدالة الانتقالية.

ذات السجال يبقى يعرفه فضاء التواصل الاجتماعي المصري بين مؤيد لبقاء الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بالتمديد لولايته أو إعادة ترشحه وانتخابه مثل صفحات "مصرأوي" و"كلنا مصر الجديدة" على (Facebook)، بينما ترفع غيرها على فساد المرحلة التي أسسها الرئيس "السيسي" وشهدت البلاد خلالها نكسات بدأت بأزمة الغاز والبنزين وتكاد تنتهي على وقع السعي لبيع جزء من أراضي البلاد كجزيرتي "صنافير" و"تيران" للسعودية، وعليه فهي تسعى لاستمالة الجمهور المصري خلف طرحها بوجوب بناء مصر جديدة بدون نظام السيسي الذي يعتبر صورة طبق الأصل لنظام مبارك العسكري، وأبرز هذه الصفحات، صفحة شبكة "رصد" المصرية وعدد من الشبكات الحقوقية مثل: "الحرية للجدعان" و"صفحة اكسر كلابش".

الفرع الثاني: مرافقة المناسبات السياسية في الجزائر والمغرب:

درج المهتمون بالشأن السياسي الجزائري على متابعته أو المشاركة فيه عن طريق وسائل محدودة جدا، حيث كان الحراك السياسي يعتمد على قدرة الحزب أو السلطة على جمع شمل المواطنين من أجل الترويج للبرامج المقترحة واستقطاب عدد أكبر من المناصرين والمتعاطفين والمقتنعين، مستخدمين في ذلك وسائل تقليدية كمخاطبة الأفراد على القنوات والإذاعات الرسمية أو إلقاء الخطب خلال التجمعات أو التوجه إليهم في أماكن تواجدهم لمناقشتهم أو سماع صوتهم وأفكارهم.

بيد أن الطرق التقليدية المعتمدة في الحراك السياسي لم تعد كافية ولا مقنعة للكثير من المواطنين في ظل الطفرة التكنولوجية التي شهدتها الجزائر في مجال الاتصالات وما نتج عنها من انفتاح إعلامي وإلكتروني، خاصة بعد اقتحام المواطن الجزائري لعالم الاتصالات وحيارته على وسائل تواصل حديثة وسريعة وتعميم نظام الشبكات والتي مكنته من التفاعل مع الآخر من خلال إسماع صوته وتبادل أفكاره معه، فأدى ذلك إلى انتقال المنافسة السياسية من المقاهي والقاعات المغلقة إلى ساحات التواصل الاجتماعي لما تمنحه من سرعة تداول الخبر والرأي والأفكار، ثم ما لبثت هذه الفضاءات الجديدة أن تبوأ مركزا رياديا في إدارة الحراك الديمقراطي عبر منح الكثير من المواطنين ومن خلال أماكن تواجدهم فرصة المساهمة في التعبئة على المستوى السياسي، ثم أخذ مكانة ثابتة في عملية بناء قواعد اللعبة السياسية.

¹ - سداد مولود سبع، "التغيير السياسي في مصر: دراسة في الموقف الأمريكي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالي، العراق، المجلد 04، ع 01، 2015، (ص ص 01-24)، ص 13.

انطلقت كجزء من الربيع العربي، احتجاجات عامة في فبراير 2011 أدت إلى إعلان الملك محمد السادس لانتخابات مبكرة، في عملية إصلاح دستوري منح المواطنين المزيد من الحقوق المدنية الجديدة، والتخلي عن بعض صلاحياته الإدارية. عقب استفتاء في 1 جويلية 2011، تم التصديق على الدستور الجديد في 13 سبتمبر، ثم جرت انتخابات برلمانية مبكرة في 25 نوفمبر 2011 بعد أن كانت مُبرمجة لسنة 2012، وقد تميزت برقابة شديدة داخل الفضاء الافتراضي وحظيت بمتابعة عدد كبير من رواد الانترنت ومرتادي الشبكات الاجتماعية، والذين اعتبروا نشاطهم هذا بمثابة تنمة واستمرار لنشاطهم المفجر "الحراك الثوري" الذي ولد الإصلاح السياسي من رحمته.

أولاً: دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحراك الانتخابي الجزائري:

لقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي منبرا جديدا يستفيد منه المرشحون للرئاسة في الجزائر، حيث دخلت مواقع (Facebook) و (Youtube) معترك التنافس تدريجيا خلال الاستحقاقات الانتخابية منذ سنة 2010، بعد أن كان التلفزيون الحكومي الرسمي والإذاعة هما المنبران الوحيدان، فقد كانت هذه الوسائل العامة تبث "مقتطفات يسيرة" من لقاءات المرشحين بالجماهير، وهو ما لم يرضيهم واعتبروه إجحافا في حقهم.

فرضت شبكات التواصل الاجتماعي نفسها على المرشحين للرئاسة في الجزائر، ما جعل إدارات الحملات الانتخابية لكل مرشح تفتح حسابات وصفحات عليها، وأنشأت أيضا مواقع إلكترونية ليتعرف جمهور الشبكات الاجتماعية على المرشح وبرنامجهم وأفكاره، بل وتُشركه في مجمل النقاشات، ما يمكنه من التفاعل مع المرشح مباشرة أو مع مديري حملته، بعد أن كان مصدره الوحيد في التعرف عليهم هو شاشة التلفزيون فقط.

هذه الشبكات الاجتماعية ولو أنها لم تشارك في رئاسيات 2009 بقوة حيث لم تكن واسعة الانتشار آنذاك، إلا أنها شاركت في تشريعات 2012، حيث ساهمت في تقديم الأحزاب والقوائم والمرشحين لعموم المستخدمين، فكانت بذلك منبرا للأحزاب التي خاضت المنافسة، عرضت من خلالها برامجها ونظرتها لمشاكل المواطنين والحلول المناسبة لها، كما شاركت بقوة في الإعداد ومتابعة الرئاسيات التي جرت في أبريل 2014.

يمنع القانون المتعلق بالانتخابات على كل المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية أي نشاط ترويجي لبرنامجهم يلقونها للمتعاطفين معهم أو قواعدهم قبل إعلان السلطة عن موعد رسمي لانطلاق الحملة الانتخابية بشكل رسمي، ولكن بفضل شبكات التواصل الاجتماعي والمنديات والمواقع الإلكترونية، خاض هؤلاء المرشحون ومن نحا نحوهم حملة تعريفية وترويجية لبرنامجهم قبل بداية الحملة الرسمية بأكثر من 03 أشهر لتعريف قواعدهم بما أعدوه من برامج وبما أسسوه من وعود من أجل استمالة مزيد من الأصوات والأحزاب والتنظيمات التي لم تحسم خيارها بعد للاصطفاف وراء أي مرشح أو برنامج⁽¹⁾.

¹ - جيدور حاج بشير، "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الحراك السياسي الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 276-277.

لقد مكنت هذه الشبكات الاجتماعية على اختلاف بناها التقنية وأشكالها المرشحين الرسميين أو المفترضين لمنصب رئيس الجمهورية من "امتياز" لم يكن متاحا من قبل، حيث لم يكن مسموحا بأي نشاط ترويجي سياسي إلا بعد إعلان موعد للحملة الانتخابية ودخول آجالها فعلا، غير أن مثل هذه الحملة المسبقة ليس بيد الإدارة أي آليات لمنعها ولا حتى مراقبتها أو تقنينها.

أسست الدوائر الرسمية للمرشحين الرسميين وحتى المفترضين صفحات لمرشحها وحسابات على المواقع الاجتماعية سواء على (Facebook) أو (Youtube) من أجل كسب قطاع آخر من المنتمين لأفكارهم ممن ينشطون عبر هذه الشبكات، وذلك إدراكا من جانبهم للأهمية التي باتت تكتسبها مثل هذه الفضاءات، حيث توفر عليهم الجهد والتكاليف المادية لأنها ستريحهم من عناء التنقل لمخاطبة جمهور يمكنهم أن يصلوا إليه بل ويتواصلوا معه بأقل تكلفة مع ربح هامش الوقت، بالإضافة إلى كسبهم رهان الإقناع، ذلك أنهم سيلجأون إلى البرمجيات المساعدة في تحرير الخطابات وأخرى في تعديل الصور، حيث لا يخفى أن كثيرا من الأفراد لا يملكون القدرة على التواصل المباشر أمام الجمهور في الفضاءات العامة أو القاعات وبعضهم لا يملك الإطلاقة المرغوب فيها، فتوفر لهم هذه البرمجيات أسبابا لتحسين صورتهم، لأن شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات سوف تلغي عامل اللقاءات المباشرة وتستعويض عنها بالتسجيلات المرئية أو المسموعة.

كما أن الدوائر غير الرسمية أيضا ساهمت بجهود مضمّنة لكسب هذا الرهان، ويقصد بهذه الدوائر المتطوعون والمعجبون الذين ينشئون صفحات ومجموعات تحمل اسم مرشحهم ويعملون على نشر أفكاره وبرامجه عبرها وينشرون لإشهارها والتعريف بها وإدارتها، ف"القائمون على هذه الصفحات لا يدخرون جهدا في تحميل المشروع السياسي للمرشح، وإطلاع رواد الشبكة العنكبوتية على الخرجات الميدانية في الولايات وفي وسائل الإعلام"⁽¹⁾.

صفحة المرشح "علي بن فليس" اعتبرت من الصفحات القوية على (Facebook) بالنظر لعدد المشتركين فيها وحجم المحتوى الذي تنتجه لجمهورها، فقد ضمت أكثر من 48 ألف معجبا "بعد 17 يوما فقط من إنشائها، وقال القائمون عليها إن الفئة الرئيسة المستهدفة بالصفحة هي الشباب كونهم الأكثر إقبالا على هذا الموقع، والغرض إقناعهم بضرورة تأدية الانتخاب كفعل حضاري يمكن من التغيير السلمي، بعد أن عزف كثير منهم عن هذا السلوك.

من جهة أخرى، فإن أحزابا أعلنت مقاطعة انتخابات الرئاسة مثل "حركة مجتمع السلم"، التي عمدت إلى الترويج لخيارها بالمقاطعة عبر صفحتها الرسمية على (Facebook)⁽²⁾ وعبر عدد من الحسابات المرتبطة بها على شبكات التواصل، حيث أعلن قاداتها حملة الحزب لدعوة المواطنين لمقاطعة الانتخابات ستعتمد على فضاء الإنترنت بقوة للترويج للموقف وإقناع هؤلاء بعدم جدوى المشاركة في الاقتراع⁽³⁾.

¹ - التواصل الاجتماعي .. منبر يدخل لأول مرة سباق الرئاسة في الجزائر ، متوفر على الرابط التالي: موقع جريدة الشرق الإخبارية الإلكترونية، <http://www.al-sharq.com/news/details/210173#.U4x2pHZmizc> ، تاريخ الزيارة: (2015/05/01).

² - الصفحة الرسمية لحركة مجتمع السلم الجزائرية على (Facebook): <https://www.facebook.com/HmsDz>.

³ - المرجع السابق نفسه.

ثانياً: رقابة البيئة الافتراضية على الانتخابات في المغرب:

لقد أطرت الشبكات الاجتماعية في المغرب وأحكمت رقابتها الافتراضية على المشهد السياسي الذي ارتبط بتوجه "جدي" من طرف السلطة السياسية على السير قدماً في الخط الإصلاحي بعد حراك فيفري 2011، فشعر نشطاء هذا المجال بأن جهودهم تؤتي أكلها مع مرور الوقت، لأنهم استطاعوا أن يفرضوا على الدولة مجموعة من التنازلات لم يستطع غيرهم بالضغط عليه سابقاً أن يحصلها، وبعد ذلك وتتمه لذات الدور الذي ألزموا أنفسهم به، فقد شاركوا بالتغطية والرقابة ودراسة البدائل خلال الأزمة التي عاشتها الساحة السياسية في المغرب عام 2013، والتي كادت أن تقوض حكومة "بن كيران"، والتي نشبت بين قائد الائتلاف الحكومي حزب "العدالة والتنمية" وشريكه في الحكومة "حزب الاستقلال"، حيث أعلن هذا الأخير في ماي 2013 عن انسحابه من شراكته مع "الحزب الإسلامي" وانضمامه إلى المعارضة، بسبب اتهامه لشريكه حزب "العدالة والتنمية" بالاستقراء بالقرار داخل الحكومة واستمراره في حماية الفساد والتماطل في تنفيذ الإصلاحات، الأمر الذي دفع بالملك "محمد السادس" إلى تشكيل حكومة أخرى برئاسة "بن كيران" نفسه في أكتوبر 2014.

لقد ساهمت كل صفحات وحسابات الشبكات الاجتماعية المرتبطة بحزب "العدالة والتنمية" كصفحات الحزب الرسمية وحسابات مناضليه وقياديين والمتعاطفين معه في الضغط على النظام السياسي من أجل إعادة "دفة القيادة" مجدداً إلى "بن كيران" بوصفه الأمين العام للحزب الفائز بأخر انتخابات برلمانية، وذلك بعد أن استشعرت الطبقة السياسية شبه توجه لدى النظام السياسي للقفز على جزئية "أحقية" الفائز بالانتخابات البرلمانية في تشكيل الحكومة، وذلك بداعي الانسداد الذي حصل والذي يمكن حصوله مجدداً كلما تنازعت الخلافات أطراف الائتلاف الحكومي، فأرادت السلطة السياسية أن يكون اختيار رئيس الحكومة من طرفها في شكل شخصية توافقية تحظى بالإجماع، على أن تكون أغلبية أعضاء الحكومة من الحزب الفائز.

دشنت هذه الفضاءات الافتراضية ومن هنا نحوها "وسما ترابطياً" (HashTags)⁽¹⁾ بعنوان (#لا صوت يعلو فوق صوت الدستور)، وآخر بعنوان (#بن كيران رئيساً للحكومة)، فأدى التفاعل بهما وتكثيف نشرهما إلى تشكيل رأي عام افتراضي معارض لمحاولة "القصر" القفز على "النص الدستوري" الذي اكتسبته الساحة السياسية بعد حراك 20 فبراير، والذي نصّ على أن تشكيل الحكومة ورئاستها حق للحزب الفائز بالانتخابات.

شنت "شبكة رصد المغربية" حملات لتعبئة الجمهور المغربي من أجل مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي نظمت في 07 أكتوبر 2016، من خلال منشورات نقلت واقعا أسوداً من الممارسات السياسية خلال المرحلة السابقة، وتحاول الدفاع عن طرحها بعدم جدوى المشاركة السياسية للمغاربة حالياً، لأنها مشاركة من شأنها أن تكسر الرداءة الموجودة وتعطي دفعا في الساحة السياسية ولكن في الاتجاه الخطأ، فالمقاطعة قد تؤدي إلى توقف الواقع الحالي ثم بناء واقع سياسي جديد على أساس ديمقراطي حقيقي، وليس لممارسة سياسة صورية عرجاء.

¹ - الوسم الترابطي (HashTags) عبارة عن جملة من مجموعة مفردات مترابطة بحظ (_) ومبدوءة بالرمز (#)، حيث تصبح وهي بهذا الشكل عبارة عن رابط (Link) يمكن النقر عليه، وتؤدي مشاركته واستعماله المكثف عبر الصفحات الاجتماعية إلى تشكيل كتلة كبيرة من المعلومات حول موضوعه الذي أريد نشره من خلاله، فتزيد بذلك شهرة الموضوع وتفاعل النشطاء فيه.

المبحث الثاني: استغلال النخب ورموز البيئة السياسية العربية لشبكات التواصل

الاجتماعي في العمل السياسي:

عرفت كثير من الدول الغربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة إقبالا من طرف السياسيين من رؤساء حكومات أو وزراء أو برلمانيين أو أحزاب على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث بات التواجد في الفضاء الإلكتروني من طرف أكثرهم مواز تماما للتواجد عبر الفضاء السياسي الحقيقي، وذلك منذ بدأ رواج أدوات الإعلام الجديد واعتبارها واحدة من الوسائل التقنية الحديثة التي سوف تفتح لهم بابا جديدا للقاء جمهورهم وبناء قنوات تواصل معهم، كما اعتبرت بالنسبة إليهم بمثابة سوق افتراضية يسوقون عبرها أنفسهم وأفكارهم كرجال سياسة ويدافعون عنها ويصنعون صورتهم أمام جمهور افتراضي نعم، ولكنهم يعتبرونه حقيقيا مادام يمثل أشخاصا حقيقيين في الواقع بإمكانهم التأثير بما يصل إليهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي والتأثير في غيرهم ممن يتواصلون معهم في ذات الفضاء.

أما المحيط السياسي العربي، فلم يعرف روجا في التعامل بأدوات الإعلام الجديد في ذات الفترة، لكنه اقتصر في بداية تعامل العالم العربي على هذه الأدوات على تواصل سياسي غير رسمي، حيث تكاثرت المدونات التي ينشئها نشطاء السياسة خاصة في مصر منذ سنة 2002 وفي تونس بعد سنة 2005 وبعض دول الخليج مثل البحرين منذ 2007، ثم توجه هؤلاء وغيرهم ممن يحملون أفكارا سياسية أو يشعرون بقدرتهم على التغيير إلى الشبكات الاجتماعية بمجرد بداية شهرتها مثل (Facebook) و (Twitter) بعد سنوات 2008، لكن وجود السياسيين الممارسين ممن كانوا يتبعون مناصبهم الرسمية في دواليب السلطة في الدول العربية لم يكن له أثر فيها، بل كانوا يناصبون هذا الفضاء العداء وكثيرا ما أطلقوا حملات لاصطياد المدونين وملاحقة كتاب الانترنت والتضييق على نشاط الفاعلين عبر (Facebook) و (Twitter) وأصحاب مواقع الانترنت التي يرون فيها مسا بأمم الدولة أو تعرضا لهم عبرها، كما طالت الحملات ساحات الحوار الإلكتروني والدرشة والمنتديات السياسية التي كانت تنشأ هنا وهناك ويشترك عبرها الآلاف من المهتمين العرب بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة، وممن ضاقوا الويلات من ممارسات الأنظمة القديمة.

لم يكن أغلب السياسيين العرب في السلطة يرون في هذه الأدوات غير الجانب السلبي منها، فاعتبروا النشاط السياسي عبرها لا يعدو أن يكون دجلا سياسيا وفضاء غوغاء ومهاترات وتباري بالكلام، لأنهم نشئوا على صورة نمطية مؤداها أن النشاط السياسي مرتبط بساحات الواقع الحقيقي في كل من الشارع والمدرسة والحزب والجمعية وأروقة الحكومة ومقرات الوزارات وقصور الرئاسة، ولم يكن أحد من هؤلاء يعتقد بقدره هذه الوسائل على أحداث أي تغيير في فهم السياسة أو في طرق ممارستها، ناهيك عن قدرتها على تهديد أنظمة حكم عمّرت عقودا وحكمت أجيالا.

في أثناء انحسار موجات الحراك الثوري التي كانت كثير من الدول العربية مسرحا لها، وإدراكا منهم لقيمة وأثر الإعلام الجديد في ربط أقتنية اتصال جديدة بينهم وبين جمهور افتراضي وحقيقي، فإن كثير من رموز السياسة العربية من النخب الجديدة التي تصدرت المشهد السياسي أثناء مراحل التحول الديمقراطية وأصبحت رموزا سياسية عربية ونخب حاكمة ومشاركة في

السلطة، قد أسست لها صفحات عبر (Facebook) وحسابات عبر (Twitter) وقنوات (YouTube)⁽¹⁾ يجتهدون من خلالها على إيصال أفكارهم وبناء صورهم الجديدة وتسويق أنفسهم وسياساتهم فيها. أما النخب القديمة التي لم تتأثر مناصبها بشكل مباشر بتأثيرات هذا الحراك الثوري وظلت محافظة على مراكزها، فقد سارعت بدورها إلى ولوج الفضاء الإلكتروني وتأسيس شبكاتها الاتصالية عبره وربط علاقاتها مع جمهوره طمعا في استرداد ثقته فيها بعد أن اهتزت بشكل عميق نتيجة سياسيات الارتجالية القديمة وتوجهاتها المنغلقة، فقد بات هذا الفضاء نقطة لقاء مشتركة بين نشطاء ولجوه ذات يوم لكسر شوكة الأنظمة القمعية التسلطية والسعي إلى بناء واقع سياسي جديد تكتنفه الديمقراطية وتؤطره الحرية وحرية الرأي والتعبير، وبين أولئك الذين كانوا يوما ما عدوا لهم وللعالم الافتراضي الذي أسسوه وحاربوا أنظمتهم من خلاله.

المطلب الأول: نشاط السياسيين داخل البيئة الافتراضية في دول المغرب العربي ومصر:

تؤكد كثير من الدراسات التي اهتمت بمواقع الممارسة السياسية عبر الانترنت من الجيل الأول (Web 1.0) (الاتصال عبر المواقع الالكترونية) ثم الجيل الجديد (Web 2.0) (المواقع التفاعلية وتطبيقات الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية)، أن أكثر أنظمة الدول عداء لهذه الممارسة كانت الدول المغاربية (ليبيا وتونس) بالدرجة الأولى ثم مصر، ودرجات متفاوتة بعض دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية، ويعد الاستخدام الواسع لشعوب هذه الدول للشبكات الاجتماعية في حراكها ضد سلطاتها السياسية، ثم نجاحها في إسقاطها بدءاً بتونس ثم ليبيا مروراً بمصر، بدأت صورتها تتغير عند صناع القرار بخاصة وفئة السياسيين⁽²⁾.

لقد أيقنت الساحة السياسية عموماً في هذه الدول من نشطاء عادييّن ونخب سياسية تؤطر المرحلة الانتقالية وما بعد الانتقالية أن لهذه الوسائل دور ومستقبل في رسم خرائط الغد السياسية، فهي تقدم "فرصاً متعددة ومواكبة لمصادر المعلومات الجديدة، والتي تثبت كل يوم تنامي حجم وقوة وتأثير هذا الإعلام الجديد، وهو ما يجعل العالم يقف اليوم عند بدايات تبلور مفهوم مختلف للقوة ومصادرها وقدرتها على التأثير في ضوء تعاضد ثلاث دوافع أساسية، وهي نفاذ التكنولوجيا، جاذبية السوق واستعداد

¹ - يعتمد الباحث بالأساس خلال هذا المبحث من الدراسة على التصنيف والترتيب الذي يعتمد عليه كل من موقعي

(<https://www.socialbakers.com>) وهو الموقع العالمي الأول والمتخصص في رصد وتصنيف ثم ترتيب صفحات وحسابات وقنوات مواقع التواصل الاجتماعي، من حيث الشهرة والموضوع العام وعدد المشاركين في كل صفحة أو حساب، بالإضافة إلى المعلومات والمعطيات التي يوفرها الموقع العالمي (<https://www.alex.com>)، والمتخصص على وجه التحديد بتصنيف وترتيب مواقع الانترنت في كل دول العالم بشكل دوري وآني ومعيّن.

² - من أكثر الدراسات التي تناولت مسألة عداء بعض الأنظمة العربية للممارسة السياسية الالكترونية والراغبة في التأسيس لتحول ديمقراطي جديد، وعلاقتها المتشنجة مع المعارضين من نشطاء الإنترنت ومحاولاتها المتكررة لرصدهم وتضييق الخناق عليهم، يمكن الرجوع إلى:

- نزمين سيد، "الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية: دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسياً بالتطبيق على مصر نموذجاً"، مرجع سبق ذكره.

- Rachida TLILI SELLAOUTI et Abdelhamid BEN RABEH, « Facebook et Twitter ou la révolution non-violente », Op.cit.

- Valerie Bunce et autres, « Quand le lieu compte spécificités des passés autoritaires et réformes économiques dans les transitions à la démocratie », Op.cit.

المجتمع⁽¹⁾، فأدرجت طبقة السياسيين الجدد أو حتى القدامى في كل من تونس ومصر وليبيا أهمية الفضاء الافتراضي المتصاعد دوره والمنتامية أهميته وتشكله في صورة سوق (Marché) سياسية تتم بداخله عملية عرض الأفكار وطرح السياسيات أمام المتفاعلين من أجل اكتساب أصواتهم ولحسب تأييدهم وإقناعهم بجدوى خياراتهم، فيكون بذلك فضاءً للتسويق السياسي ونقل المعلومات من الحاكم إلى المحكومين عن طريقه، ثم رجع الصدى من المحكومين إلى الحاكم⁽²⁾، إذا تعلق الأمر بصاحب السلطة إذا استخدم هذا المجال، ويكون في شكل تبادل أفكار وإقناع وتقديم صورة حسنة وتبرير لتوجهات قديمة إذا كان الاعتقاد أنها خاطئة، كلما تعلق الأمر بالسياسي غير الممارس أو المتحزب الراغب في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

بمجرد سقوط الأنظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا، وبداية مرحلة الحراك السياسي في الفترة التي صاحبت الإصلاحات الاستباقية في الجزائر، سارع عدد كبير من السياسيين الجدد والقدامى وبعض الهيئات الرسمية التي تصدرت المشهد في المرحلة الانتقالية الأولى في كل من ليبيا وتونس ومصر مثل "المجلس العسكري للقوات المسلحة" في مصر و"المجلس الوطني الانتقالي" في ليبيا وكذلك "المجلس الوطني التأسيسي" في تونس بعد فترة رئاسة "فؤاد لميزع" الظرفية وعدد من السياسيين ورجال السلطة في الجزائر، إلى تأسيس صفحاتهم وحساباتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي لسهولة التواصل مع الجمهور بواسطتها ولحجز أمكنة لهم عبرها لإدراكهم حجم كتلة الأفراد المنتمين إلى هذا الفضاء، وكيف يمكن تمرير الرسالة السياسية بضغطة زر على لوحة المفاتيح وكيف تصل بسرعة لا توفرها لهم وسائل التواصل التقليدية، ولو كانت بحجم كبير وإمكانيات عمالية كالتلفزيون الحكومي أو الإذاعة، فالرسالة تصل إلى الجميع عبر هواتفهم وحواسيبهم ولوحاتهم ولو كانوا بعدين عن شاشات التلفزيون أو أجهزة الراديو (الإذاعة).

الفرع الأول: في دول الأنظمة السياسية الوليدة: تونس، مصر وليبيا:

رسمت نهاية مرحلة الأنظمة السياسية التونسية والمصرية ثم الليبية صورة جديدة للمشهد السياسي الذي تلى المشهد القديم، فقد انبرى السياسيون إلى ولوج شبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير، وقد كان أول المبادرين بذلك "المجلس العسكري للقوات المسلحة" في مصر، والذي تسلم السلطة انتقالياً مباشرة بعد تنحي الرئيس الأسبق (حسني مبارك) والذي كلفه بها في منطوق خطاب التنحي عن السلطة والذي تلاه نيابة عنه نائبه "عمر سليمان"، وقد اعتبرت صفحة المجلس العسكري على (Facebook) تطوراً هاماً، ذلك أنها أول صفحة رسمية تنشئها هيئة نظامية تمارس مهام رئاسة الدولة في مصر، وقد حظيت بمتابعة كبيرة من طرف الجمهور العادي والسياسي، واعتبرت نافذته على قرارات وإعلانات ونشاطات السلطة الرسمية، وكان حساب "المجلس الوطني الانتقالي" في ليبيا على (Twitter) يحظى بدوره بمتابعة كثيفة من طرف الجمهور والصحافة ووكالات الأنباء التي تستهويها متابعة (Twitter) وحساباته لأنه يعتبر ملاذاً لكثير من المتقنين والنخبة.

¹ - باسم الطويسي، "المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة"، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² - الطاهر بن خرف الله، مدخل إلى التسويق السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

فالمؤسسون لموقع (Twitter) يراهنون على "أن إلزام المستخدم بما لا يتعدى 140 حرفاً يعتبر في حد ذاته من نقاط قوته والتي ساهمت وتساهم في تغيير العالم" ⁽¹⁾، لأن المنشورات في هذه الحالة سوف تكون قصيرة بما يسهل نقلها وحفظها وعدم الإجهاد في فهمها، إضافة إلى أن المرسل سوف يعمل على اختصار رسالته إلى الحجم المسموح به، وانتقاء المفردات بما يعطيها من الإيجاز والوضوح ما يجعلها مؤثرة.

أولاً: في تونس:

تمكنت الطبقة السياسية التونسية من الاستفادة من التطور الحاصل في وسائل الاتصال وفتح المجال أمامها لتمرير الكثير من المعلومات والرسائل السياسية، وتبقى شبكة الانترنت من أكثر هذه الوسائل فعالية برفقة الشبكات الاجتماعية، والتي شكلت وسيلة الاتصال والتواصل والتجنيد الأكثر قوة ⁽²⁾، لما لها من دور مميز في مرحلة ما قبل وأثناء الحراك الثوري، حيث لعبت الدور المهم والأهم في الحياة السياسية بعد نجاح الثورة بداية بنقل أحداثها ثم تأطير وتغطية أحداث الفترة الانتقالية وانتخابات وأعمال المجلس التأسيسي ثم تغطية الفترة الحالية والسياسة العامة للدولة ⁽³⁾.

تحتل صفحة المعارض السياسي السابق على (Facebook) ورئيس الدولة في المرحلة الانتقالية " منصف المرزوقي " وحسابه على (Twitter)، قائمة أكثر الصفحات والحسابات التونسية انتساباً وأعضاءً فصفحة (Facebook) تحصي أكثر من 900 ألف عضو وحسابه على (Twitter) بأكثر من 400 ألف عضو، وهي فضاءات محيية باستمرار ويستعملها "المرزوقي" لنقل رسائله ومشاركة أفكاره حول راهن ومستقبل تونس، حيث يلاحظ في أغلب منشورات الصفحة والحساب توليه بنفسه الرد على انشغالات وتساؤلات وحتى هجمات النشطاء. وتحتل الترتيب الثاني على (Facebook) صفحة "حركة النهضة" المعارضة سابقاً والحاكمة خلال المرحلة الانتقالية الأولى، والمشاركة في السلطة في ما بعد المرحلة الانتقالية، وذلك بواقع أكثر من 600 ألف مشترك، تليها في الترتيب صفحة رئيس الحركة وأبرز رموز الإسلام السياسي " راشد الغنوشي " ويحتل حسابها على (Twitter)

¹ - Renaud DE LA BROSE et Annelie EKELIN, « Twitter : Révolution ou alternation du discours politique ? », dans : **La communication politique dans le monde arabe et en Afrique**, (PP 57-67), Tunis : l'institut de Presse et des sciences de l'information et Konrat-Adenauer-Stiftung, 2014, P 58.

² - Tahar OUCHIHA, « La communication politique électorale post-révolution », dans : **La communication politique dans le monde arabe et en Afrique**, (PP 41-56), Tunis : l'institut de Presse et des sciences de l'information et Konrat-Adenauer-Stiftung, 2014, P 51.

³ - Mouna MTIBAA, « Communication politique et genre : Le face à face des partenaires tunisiennes avec Facebook », dans : **La communication politique dans le monde arabe et en Afrique**, (PP 69-79), Tunis : l'institut de Presse et des sciences de l'information et Konrat-Adenauer-Stiftung, 2014, P 75-77.

المرتبة الرابعة، وفيه دلالة على قوة التيارات المعارضة سابقا وحجم تمثيلها في الساحة وكثرة متابعيها وأنصارها، وعدم قدرة النظام الحاكم سابقا على وأدائها وتحبيدها.

جدول رقم (24): ترتيب صفحات السياسيين التونسيين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون/ المشاهدات	تونس: الصفحة / الحساب / القناة
938.119	منصف المرزوقي (رئيس سابق): https://www.facebook.com/Dr.Marzouki.Moncef/
612.683	حركة النهضة (حركة وحزب سياسي): https://www.facebook.com/Nahda.Tunisia/
506.330	راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة): https://www.facebook.com/rached.ghannoushi/
588.740	سليم الرياحي (سياسي ورجل أعمال): https://www.facebook.com/SlimRiahi.Tunisie/
284.691	نداء يونس (حزب سياسي): https://www.facebook.com/NidaaTounes.org/
462.627	منصف المرزوقي (رئيس سابق): http://www.twitter.com/Moncef_Marzouki
206.656	كريمة سويد (سياسية وعضو المجلس الوطني التأسيسي عن حزب التكتل): http://www.twitter.com/KarimaSoud
166.452	الهاشمي الحامدي (إعلامي وسياسي معارض ومنفي سابقا): http://www.twitter.com/MALHACHIMI
99.535	راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة): http://www.twitter.com/R_Ghannouchi
29.566	الباجي قايد السبسي (رئيس الدولة): http://www.twitter.com/BejiCEOOfficial
241.896.070	الحوار التونسي: http://www.youtube.com/channel/UCXzmMkXaHxMVlutDBD8goHA
13.453.107	أخبار تونس (Info Tunisie): http://www.youtube.com/channel/UCo5Rco7TxwvS75pyQr2w6Q

الرئيس الحالي " الباجي قايد السبسي " يمتلك حسابا واحداً فقط على (Twitter) ويقع في الصف الخامس في ترتيب أشهر الحسابات حسب التصنيف العالمي الذي يعده موقع (Socialbakers.com)⁽¹⁾ ويسبقه في ذات الترتيب حسابات كل من

¹ – <https://www.socialbakers.com/>

المعارض السابق " الهاشمي الحامدي " في المرتبة الثالثة والسياسية والنقابية التونسية " كريمة سويد " كما توجد صفحة حزب الرئيس "نداء تونس " في المرتبة الخامسة على (Facebook)، وقد تقدمت عليها صفحات كل من منصف المرزوقي وراشد الغنوشي وحزب النهضة وصفحة الناشط ورجل الأعمال "سليم الرياحي".

ثانيا: في مصر:

حرصت الطبقة السياسية بمختلف أطيافها في مصر ما بعد مبارك على التواجد في الفضاء الافتراضي، بعد اقتناعها بأهميته وجدوى التواصل عبره وتأسيس شبكة تجمعهم مع جمهورهم وتضمن لهم سهولة ويُسر إعلامهم والاتصال بهم، فجوهر "عملية الاتصال (Communication Process) هو المشاركة في الأفكار والمعاني والمعلومات باعتباره نشاطا يستهدف العمومية أو الذبوع أو الانتشار أو الشبوع لفكرة أو موضوع أو نشاط أو قضية، عن طريق انتقال المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو الاتجاهات من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات"⁽¹⁾.

تحتل صفحة الرئيس المصري الحالي على (Facebook) " عبد الفتاح السيسي " المرتبة الأولى من حيث حجم الشهرة وعدد المنتسبين (أكثر من 06 مليون عضو)، حيث عمدت حملته الانتخابية للرئاسة إلى افتتاحها قبل بداية رئاسته، وتفتح الصفحة مجالا تواصليا مع جمهورها ولكن في الاتجاه الواحد في أغلب منشوراتها، حيث أن خاصيتها التفاعلية تكاد تكون غائبة بالكامل، فرغم وجود تعليقات الأعضاء وردودهم وأسئلتهم، إلا أن إدارة الصفحة تتجاهلها، فلا تفاعلا من جانبها بالرد على الانشغالات أو الأسئلة إلا في النادر جدا، حيث عمدت إلى ذلك خلال فترة ما قبل وصول الرئيس إلى سدة الحكم ثم انقطع الخط التفاعلي تماما.

تعمل الصفحة على تسويق أفكار الرئيس المصري وتوجهاته الكبرى في السياسة العامة، وتتنقل بشكل محين جل نشاطاته الرسمية من زيارات وخطابات ورسائل مرسلة أو واردة إليه، بالإضافة إلى محاولة توجيه الرأي العام المصري إلى قانونية ودستورية عدد من القضايا التي أثارت جدلا في ساحة التعاطي السياسي المصري، وأهمها قضية جزر " تيران وصنافير " التي حاولت السلطة التخلي عنها ورفع سيادة مصر عنها لصالح السعودية تحت مبرر أنهما في الأصل سعوديتان.

تأتي في المرتبة الثاني، ويرقم قريب من صفحة الرئيس من حيث عدد الأعضاء، " الصفحة الرسمية للمتحدث باسم القوات المسلحة" بعدد منتسبين فاق 06 مليون، وهي صفحة تفاعلية إخبارية، ثم تشينها وبداية العمل عبرها في الأسابيع الأولى بعد تنحي الرئيس مبارك وتولى المجلس العسكري مقاليد السلطة في فيفري 2011، وقد قامت فلسفتها منذ البداية على ربط الاتصال الدائم بنشطاء الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ومن وراءهم الجمهور الحقيقي في مصر، وذلك بغرض ترك القنوات التواصلية معهم في حالة نشاط دائم، ويتم إعلام الجمهور من خلالها بتفاصيل الشأن العام ووضعهم في صورة الأحداث والمستجدات على الأرض. ويمكن التمييز بين مرحلتين هامتين من نشاط الصفحة، حيث امتدت الفترة الأولى في افتتاح الصفحة

¹- حسين أبوشنب، الإعلام التفاعلي، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة التعليم الإلكتروني،

http://emag.mans.edu.eg/media/upload/27/logo_790101129.doc، تاريخ الزيارة: (2016/03/15)، ص 02.

في فيفري 2011 إلى تسليم السلطة بعد ضغط شعبي وشارعي شديد، وإجراء الانتخابات الرئاسية الأولى وإفرازها لأول رئيس مدني منتخب (محمد مرسي في 30 جوان 2012)، وتميزت منشوراتها خلال هذه الفترة بجنوحها إلى الطابع السياسي حيث كانت تغطي النشاط الرسمي لوزير الدفاع ورئيس المجلس العسكري (المشير الطنطاوي) باعتباره رئيس الدولة، وتواكب خرجاته وكلماته -على قلتها- وتسوق مجموع الأفكار والتوجهات التي يعتمدها "المجلس العسكري" صاحب السلطة، وبخاصة بعض الإعلانات الدستورية التي كان يحاول إقناع الساحة السياسية بجودها وأهميتها، في حين أنها أثارت لغطا وجدلا في الشارع وفي الدوائر السياسية من أحزاب وهيئات، رأى هؤلاء من خلالها رغبة لدى السلطة العسكرية في إطالة أمد المرحلة الانتقالية وتحقيق مكاسب تضمن لها موطئ قدم في سياسة مصر ما بعد هذه المرحلة.

الفترة الثانية بدأت مباشرة بخروج المجلس العسكري من السلطة وتسليمها للرئيس المنتخب الجديد، فأصبح توجه الصفحة من حينها إخباريا وعسكريا، وبدأت تتضاءل مساحات التعاطي السياسي عبرها، إلا في بعض ردود الأعضاء ممن كانوا يشجعون المجلس العسكري ويطالبونه بالعودة إلى تصدر المشهد السياسي لإيمانهم بعدم استطاعة السلطة الحالية أخذ زمام الحكم بالشكل الصحيح، أو اختلاف هؤلاء مع من بيدهم السلطة الحقيقية وهو "الإخوان المسلمون".

تغطي الصفحة كل أعمال المجلس العسكري ونشاطات القوات المسلحة المصرية على الأرض، وتنتشر باستمرار أخبار عن الواقع الأمني في البلاد، خاصة أخبار الحراك في سيناء ومعارك الجيش مع الجماعات الإرهابية المتطرفة وسجلاته الدائمة مع المهربين، وغاب عنها أي تعاطي سياسي إلا ما تعلق بعلاقات الجيش مع السلطة أو الدولة بوصفه مؤسسة دستورية ورسمية.

تحتل صفحة الرئيس المصري المعزول "محمد مرسي" الترتيب الثالث بواقع أكثر من 04 مليون منظم ومتابع، افتتحت رسميا يوم 01 جويلية 2012، بعد يوم واحد من أداءه اليمين رئيسا لجمهورية مصر العربية، وقد تولى الرد بنفسه على عدد كبير من رواد صفحته، وتولى فريق إدارة الصفحة ذات المهام في الأوقات الأخرى، وحرصت الصفحة منذ البداية على التلون باللون الرسمي والابتعاد عن خط جماعة الإخوان المسلمين التي يعتبر صاحب الصفحة أحد أعضائها وعضو هيئتها العليا وهي مكتب الإرشاد والرئيس السابق لذرعاها السياسية "حزب الحرية والعدالة"، قبل أن يستقيل منسحبا من تلك المناصب غداة توجهه بترشحه لرئاسة الدولة، فاكتست الصفحة حلة رسمية بوجود تشكيلة من صور مرسي الرسمية كرئيس وشعارات البلاد الرسمية وخرائطها الجغرافية، كما ظهر بوضوح تأثير مرسي وطاقم إدارة صفحته على (Facebook) بصفحات العالم الافتراضي وإيمانهم برسالة الاتصال السياسي عبر الانترنت، فأخذت الصفحة ذات خطوات الصفحات الثورية ولكنها بعباءة رسمية وبلغه هادئة وخط تحريري مهادن وعقلاني، فكانت قناة تواصل دائم بين الرئيس وجمهور صفحته بنقل الوقائع الآتية وخط سير الرئاسة بخصوص المشاكل والعوائق التي واجهتها، فكانت بمثابة لسان الرئيس الذي يخاطب به فئة عريضة من رواد المجال الإلكتروني لشرح نظرتهم لمشكل انقطاع الكهرباء الذي ميز فترة الـ 04 أشهر الأولى لحكمه، وكذا فلسفته في التعامل مع إشكالية المواد المائية للدولة عبر نهر النيل في ظل الأزمة الناشئة مع أثيوبيا حول تحويل جزء مياه النيل وبناء سد النهضة، مما يقلل بشكل كبير من حصة مصر المائية.

حرص طاقم الصفحة على الانفتاح على الطبقة السياسية في البلاد، ولو كانت بعض رموزها من أعداء الأمس مثل رجال الحزب الوطني الديمقراطي الذين لم تطلهم يد العدالة، أو المنشقون عن جماعة الإخوان مثل "عبد المنعم أبو الفتوح" أو أولئك المختلفين معهم إيديولوجيا مثل رموز التيار السلفي ورئيس حزب النور "عماد عبد الغفور" و"يونس مخيون"، فلم تكن لغة المنشورات عدائية ولم تكن ردود الإدارة استفزازية ولا تحريضية، بل حاول القائمون عليها أن يحققوا شعار الحملة الانتخابية: (قوتنا في وحدتنا) وأن ينفثوا على الجميع.

سوقت الصفحة صورة مرسي أنه رئيس كل المصريين إخوانا وسلفيين، مسلمين وأقباطا، متدينين وملحدين، وحاول القائمون عليها استبعاد الصورة القديمة للرئيس مرسي على أنه رجل ملتج ومتدين. فمثلما نشرت الصفحة فيديو لقاءه مع المفوضة العليا للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي "كاترين أشتون" من دون أن يصفحتها وتقبلت نقدا على سلوكه وأبدت تهوينا للأمر على أن ذلك لم يكن سياسة أو صرامة من قبل الرئيس، نشرت كذلك صورة كبيرة لمرسي ممسكا يد الرئيسة البرازيلية "ديلما روسيف" مصافحا إياها في ماي 2013 خلال زيارة رسمية، بما يجعل منها سوقا سياسية رسمية ومجالا للتواصل السياسي الهادف مع الجمهور.

بعد انقلاب الجيش عليه وعزله في 03 جويلية 2013، وشروع القضاء المصري في سلسلة محاكماته بعدة تهم، وفي ظل خروج مناصريه ومؤيديه إلى الشارع والاعتصامات المطالبة بعودته، واصلت الصفحة بواسطة القائمين عليها ممارسة الدور القديم، ولم تتعطف نحو الشعارات التي يرفعها الجمهور المناصر لمرسي، بل واصلت في خط واحد وهو الدفاع عن الاتجاهات والسياسات الرئاسية التي تبناها الرئيس مرسي وإيصال الرسائل التي كان يعتبرها خطه وفلسفته، وأبقت الصفحة على تأكيدها على شرعية الرئيس ورفضها لأي سيناريو غير عودته لممارسة مهامه واستكمال عهده. نشرت الصفحة آخر رسالة لمرسي يوم 25 أكتوبر 2014 وهو وراء قضبان السجن ممهورة بصورة له كرئيس وبختم الجمهورية، ثم توقف النشر الرسمي عليها منذ تاريخ 20 نوفمبر 2015 بأخر منشور حمل صورة لمرسي وهو يلقي خطابا رئاسيا من منصة رسمية أمام أعلام مصرية، وقد كتب على الصورة عبارة: "مازلت رئيسا لمصر".

في المرتبة الرابعة لترتيب صفحات (Facebook) توجد "صفحة الشهيد"⁽¹⁾ والتي قام الناشط "وائل غنيم" بتأسيسها في أعقاب اغتيال المراهق "خالد سعيد" على يد بعض عناصر الشرطة في قسم "علي جابر" في مدينة الإسكندرية، وساهمت بالقسط الأكبر في قيام الحراك الثوري والذي أدى إلى إسقاط نظام حسني مبارك، وقد استطاعت تعبئة الجمهور الافتراضي والزج به إلى الشارع بجوار ما تراكم لديه من شعور بالظلم والحيث واللاعلاقة من قبل النظام الذي حكم عقودا طويلة باسم شرعية ثورة يوليو/ جويلية 1952. وقد مر خطها التحريري بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: امتدت من تأسيس الصفحة في جوان 2010 إلى تحي مبارك وبداية المرحلة الانتقالية، واتسمت كتابات الصفحة بالتحريض والتعبئة ومتابعة أخبار الحراك الثوري والتنسيق في المجال الافتراضي مع نشطاء الأرض وإعداد خطط

¹ - كلنا خالد سعيد، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، مرجع سبق ذكره.

التخفي والهروب من الأمن وتفاذي الاعتقال، والإعداد للمليونيات في الساحات والميادين، وتأليف أهزيجها واختيار شعاراتها، وانتهت المرحلة الأولى بنجاح الهدف الأول للثورة الشبابية بخروج الرئيس "مبارك" من صدارة المشهد السياسي.

المرحلة الثانية: واكبت الصفحة خلالها المرحلة الانتقالية الأولى التي بدأت بتسلم المجلس العسكري مقاليد الحكم وانتهت بتسليم السلطة لأول رئيس منتخب في 30 جوان 2012، وتميز الأداء فيها بخاصيتين:

- أ. المنشورات التي تحررها الإدارة تميزت بالواقعية نسبيا ولم تبدي انحيازا لأي طرف من رموز المرحلة الانتقالية وحافظت على نفس المسافة بينهم جميعا إلا رموز النظام السابق، حيث ناصبتهم العداوة وحرصت على إقصاءهم من المشهد، وأبقت على خطها المرسوم سلفا وهو إقامة نظام ديمقراطي حقيقي وعدالة اجتماعية وحرية رأي وتعبير في البلاد.
 - ب. الردود والتعليقات التي يحررها أعضاء الصفحة تحمل قدرا كبيرا من التمايز عن خط الصفحة، حيث كانت فضاء لتبادل الشتائم وتكريس الفرقة، واستغلها نشطاء سياسيون لتسويق أفكارهم وعرض فلسفتهم طمعا في اكتساب كتلة مؤيدين جدد وإقناع الجمهور المنتسب إلى الصفحة بأرائهم وخياراتهم، فمثلت تحت هذا الوصف سوقا سياسيا وفضاء اتصاليا يجمع بين المنتسبين والأعضاء والنشطاء السياسيين.
- مارست الصفحة خلال هذه الفترة ضغطا شديدا على السلطة العسكرية من أجل تحديد آجال دقيقة لتسليم السلطة بعد أن أظهر هؤلاء تماطلا في نقلها، وشعرت الساحة السياسية برتابة تصنع مشهدا شبيها بذلك الذي كان يصنع سياسة مصر خلال عقود من حكم حسني مبارك، فكان الحراك القوي للصفحة بناء على استنساخها بالخوف على أهداف الثورة ومرامي الحراك.

المرحلة الثالثة: بدأت مع تسليم الرئيس مرسي لصلاحياته رئيسا للجمهورية في أواخر جوان 2012 واستمرت في نشاطها عاما كاملا، تابعت فيه فترة حكم الرئيس المعزول وأظهرت حيادا في معركة هذا الأخير مع خصومه الراغبين في تنحيه، وعملت بلغة الأرقام وكانت تستفتي جمهورها من حين لآخر حول القضايا السياسية المطروحة، وكان آخر منشور طرحته هو بيان القوات المسلحة الذي أعلن فيه عن خارطة طريق جديدة وعزل الرئيس مرسي، وكان ذلك المنشور مساء يوم 03 جويلية 2013 آخر ما نشر رسميا من إدارة الصفحة، غير أنها لا تزال نشطة ومحل تفاعل جمهورها فيها. وقد كان لاعتزال الناشط "وائل غنيم" مدير الصفحة أثر على نشاطها السياسي، حيث توقف التحديث فيها وانخفض منسوب التأثير والفعالية التي كانت حاضرة فيها.

على موقع (Twitter) يتصدر حساب الأكاديمي وأستاذ العلوم السياسية رئيس حزب "مصر الحرة" "عمر حمزاوي" قائمة أشهر الحسابات بأكثر من 03 ملايين مشترك، يدافع فيه عن أطروحاته وفلسفته السياسية، ويعرض لجمهوره مبررات رفضه الانضمام لحكومتها أحمد شفيق في فيفري 2011 وحكومة عصام شرف من بعدها، في دفاع عن نظرية أن المناصب التنفيذية لا يستقيم عودها بالتعيين السالب والمقيد للحرية.

ورغم تأييده "لحركة تمرد" ودعوته لانتخابات رئاسية مسبقة، إلا أنه كان دائم الرفض عبر تغريدات قصيرة بحسابه منطوق التحريض ضد جماعة الإخوان المسلمين وسلب حقهم في ممارسة السياسة. كما أن بعض أفكاره حول رفضه فض اعتصامي "رابعة العدوية" و"ميدان النهضة" عرضته لهجمات من طرف مرتادي حسابه، والذي يحمل شعار لا للغاشية بثوب الديمقراطية والليبرالية.

حسابات "حمدين صباحي" و"عبد المنعم أبو الفتوح" المرشحين السابقين للرئاسيات تقدمت على حساب الرئيس السابق "محمد مرسي" عبر (Twitter)، وسوقوا جميعهم عبره أفكارهم ورؤاهم حول حاضر ومستقبل الدولة ورغبتهم في تبوء مناصب قيادة مستقبلية.

موقع التواصل الاجتماعي (Youtube) ظهر أقل تأثيراً من موقع (Facebook) و(Twitter)، ذلك أنه يعتمد على بث الفيديو التشاركي، في حين أن هذه الميزة موجودة أيضاً في موقعي (Facebook) و(Twitter)، حيث يتمكن النشطاء من استعمالها عبر صفحاتهم وحساباتهم دون اللجوء إلى موقع (Youtube)، ومع ذلك يمتلك الرئيس "السياسي" قناة باسمه تحتوي جل خطاباته وما بثته وسائل الإعلام حوله، وكذا "قناة رسمية للرئاسة المصرية" وأخرى لعبد المنعم أبو الفتوح، من أجل ملء الفضاء السمعي البصري تنمة لملء فضاء افتراضي أكبر على (Facebook) و(Twitter).

جدول رقم (25): ترتيب صفحات السياسيين المصريين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون / المشاهدات	جمهورية مصر العربية: الصفحة / الحساب / القناة
6.681.858	عبد الفتاح السيسي (الرئيس المصري): https://www.facebook.com/AlSisiofficial/
6.449.084	الصفحة الرسمية للمتحدث باسم القوات المسلحة: https://www.facebook.com/Egy.Army.Spox/
4.245.305	محمد مرسي (سياسي إخواني ورئيس سابق): https://www.facebook.com/Egypt.President.Morsi/
3.731.164	كلنا خالد سعيد (صفحة الشهيد): https://www.facebook.com/EIshaheed/
3.123.491	حازم صلاح (سياسي إسلامي): https://www.facebook.com/HazemSalahFB/
3.551.640	عمرو حمزاوي (سياسي وأكاديمي): http://www.twitter.com/HamzawyAmr
3.390.971	حمدين صباحي (سياسي ومرشح رئاسي سابق): http://www.twitter.com/HamdeenSabahy
2.427.809	عبد المنعم أبو الفتوح (سياسي إخواني سابق ومرشح رئاسي سابق): http://www.twitter.com/DrAbolfotoh

2.275.401	محمد مرسي (سياسي إخواني ورئيس سابق): http://www.twitter.com/MuhammadMorsi
11.853.930	هاني السيد جاد. قناة سياسية مختصة بمصر والعالم العربي: http://www.youtube.com/channel/UCdbgb8Ke2-6RIBlvBRMh5Kw
3.616.072	عبد الفتاح السيسي (الرئيس المصري): http://www.youtube.com/channel/UCMmV9xKBt-XU0eqU9BS3_4w
3.455.127	رئاسة الجمهورية: http://www.youtube.com/channel/UCRYHbikvF5TBzYhp-jnEqqw
447.575	حزب الوسط: http://www.youtube.com/channel/UCa8r1-XJ2NmoazUomGjXT3Q

ثالثا: في ليبيا:

نمت الطبقة السياسية الليبية على طريقة غابريال الموند عن علاقة الاتصال بالسياسة في مرحلة ما بعد زوال نظام القذافي، حيث "أن كل شيء في السياسة اتصال، فنظام الاتصال هو إحدى القنوات الرئيسية لتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير، وأيضا لنقل مشاكل الجماهير وطموحاتهم وتصوراتهم إلى النخبة"⁽¹⁾، لذلك اندفعت رموز المرحلة الجديدة في ليبيا من سياسيين ونشطاء حقوقيين وأكاديميون وصحافيون إلى ولوج الفضاء الافتراضي أسوة بنظرائهم في الدول الغربية، للاستفادة من قدرته على إيصال صورتهم ونقل أفكارهم وحشد جمهوره إلى صفهم وتسويق برامجهم وفلسفتهم ورؤيتهم لقيادة البلد أو المشاركة في قيادتها.

على شبكتي (Facebook) و (Twitter) احتلت صفحة الدكتور "مصطفى أبو شاقور" المرتبة الأولى، واحتل حسابه في (Twitter) المرتبة الثانية من حيث عدد المنتسبين، واعتبرت صفحته وحسابه على مواقع التواصل الاجتماعي نافذة مر عبرها إلى الجمهور الليبي الذي لم يكن في أغلبه يعرفه، فقد كان غادر بلاده نهائيا أوائل الثمانينيات بعد مجاهرته بالعداء لنظام معمر القذافي وبداية عمله السياسي العلني بغية إسقاط النظام، والذي بدأ ذلك بشكل سري منذ التسعينات عندما شارك في تأسيس "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" موازاة مع عمله العلمي والأكاديمي أستاذا محاضرا في عدة جامعات أمريكية وأوروبية ورئيسا لعدة مشاريع علمية في الجامعات والكليات المرموقة.

عمل من خلال صفحته وحسابه على (Facebook) و (Twitter) على تسويق أفكاره والتواصل مع جمهوره حول فلسفته ونظريته لليبيا الحديثة منذ عودته إلى بلاده وعضوية "المجلس الوطني الانتقالي" وتمثيله لليبيا في أوروبا عبر بوابة ذات المجلس، وشغله منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة "عبد الرحيم الكيب" الانتقالية فيما بعد، وذلك بين 12 سبتمبر و 07 أكتوبر 2012، كما استغل كل من رئيس الوزراء الأسبق والأكاديمي "محمود جبريل" و "أحمد معيتيق" الفضاء الافتراضي عبر

¹ - سليمان أعرج، "الاتصال السياسي والعملية الانتخابية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 89-100)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إينوار، 2014، ص 90.

(Facebook) لتأسيس صفحاتهما اللتين حملتا أفكارهما وسياساتها والخطوط العريضة التي بنيا عليها فترة توليها لمنصبها، كما مثلت هاتين الصفحتين قناتي اتصال وتواصل بين الرجلين وجمهور افتراضي وحقيقي بزور الصفحتين وينتسب إليهما بانتظام.

وعبر شبكة (Twitter) تصدر ترتيب أشهر الحسابات حساب الدكتور المهندس والسياسي الليبي، نائب رئيس الوزراء في حكومة "علي زيدان" عوض بريك إبراهيم البرعصي"، كما شغل منصب وزير الكهرباء والطاقت المتجددة في حكومة "عبد الرحيم الكيب" الذي رأس حكومة المجلس الوطني الانتقالي.

جدول رقم (26): ترتيب صفحات السياسيين الليبيين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون/ المشاهدات	ليبيا: الصفحة / الحساب / القناة
200.165	مصطفى أبو شاقور (رئيس وزراء سابق): https://www.facebook.com/Dr.Mustafa.A.G.Abushagur/
154.248	محمود جبريل: (رئيس وزراء سابق): https://www.facebook.com/m.jibril.official.page/
105.735	أحمد معيتيق (رئيس وزراء سابق): https://www.facebook.com/ahmed.mitig/
142.018	مصطفى أبو شاقور (رئيس وزراء سابق): http://www.twitter.com/MustafaAG
119.983	محمود شمام (سياسي وإعلامي معارض): http://www.twitter.com/MahmudShammam
12545	علي زيدان (رئيس وزراء سابق): http://www.twitter.com/AliZeidanZ
1.752	عبد الباسط قطيط (مرشح لرئاسة الوزراء): http://www.twitter.com/BasitIgtet
1.272	حسن ناسلي (سياسي معارض): http://www.twitter.com/hnaily
20.976	العدالة والبناء (حزب سياسي ذي توجه إخواني): http://www.youtube.com/channel/UCLHZoVIPz0Ug9ohm90VT9aA
18.176	موقع ثورة ليبيا: http://www.youtube.com/channel/UCseBGU3Egu0UZdBTKr26ENw

اعتبر حساب رئيس الوزراء السابق "علي زيدان" الذي تولى منصبه بين 31 أكتوبر 2012 و 11 مارس 2014 من أكثر للحسابات على (Twitter) نشاطاً، حيث كان يتولى إدارته بنفسه في أغلب الأحيان ويعمل على نشر تغريدات لإيصال مجموع أفكاره حول بؤس النظام السابق وفاق ليبيا في المستقبل في ظل نجاح ثورة 17 فبراير 2011 التي أطاحت بحكم القذافي، وكان تكوينه القانوني وشغله مناصب في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وعضوية الرابطة الليبية لحقوق الإنسان بجنيف وعمله

المعارض لسلطة القذافي، قد ساهم في صقل شخصيته للتفاعل الجيد عبر الفضاء الافتراضي واكتساب مؤيدين ومناصرين عبره، بما استطاع أن يسوقه من أفكار عبر حسابه على (Twitter).

وعلى موقع الفيديو التشاركي (Youtube) برزت قنوات عدة في المجال السياسي أخذت على عاتقها البحث ونشر ومشاركة مقاطع فيديو ذات طابع سياسي، هدفت من خلالها إلى اكتساب جزء من مساحة التفاعل الافتراضي لتحمل أفكارها ونتائج رسمية "الحزب العدالة والبناء" وهو حزب يتبع مرجعية الإخوان المسلمين، ويمثل الإسلام السياسي المعتدل.

إن أبرز ما قدمه المجال العام الافتراضي لرجال السياسة الجدد في ليبيا الذين ولجوا ساحاته من خلال صفحاتهم وحساباتهم، هو أنه أخرجهم من الدائرة المظلمة وقدمهم إلى عموم الليبيين بعد أن كانوا نكرة وغير معلومين، وذلك بفعل سياسات النظام السابقة التي أبقتهم في غياهب المجهول وهم من هم علما وثقافة، حيث يتبوؤون مناصب مرموقة في دول غربية ويعملون في أرقى الجامعات ومراكز الأبحاث، لكن "نظام القذافي" ناصبهم العدا وأغفل أسماءهم وأخرجهم إلى دوائر النسيان لأنهم لم يتماشوا مع فكره ولم يسلكوا منهجه.

لقد سمحت صفحات وحسابات هؤلاء السياسيين للجمهور الليبي أن يطلع على سيرهم ومسؤولياتهم ويتفاعل مع أفكارهم ويتعرف إلى رؤاهم ويدرس فلسفتهم في بناء المستقبل الليبي، وأن تكون أمامه عدة نماذج وبمشار عدة: إسلامية وعلمانية وقومية وعلمية يختار بينها ما يراه أسلم لمستقبله وأصلح لقابل أيامه، بعد أن كان هامش الاختيار غير مُفَعَّل أمامه وغير مسموح به له إبان فترة حكم النظام الشمولي السابق.

الفرع الثاني: في دول الإصلاح الاستباقي: الجزائر والمغرب:

مثلت الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي الاستثناء، حيث لم تتأثر الأنظمة السياسية الحاكمة فيها، ولم تسقط السلطة السياسية التي تباشر شؤون الحكم على وقع الحراك افتراضيا كان أو حقيقيا.

المقارنة أيضا بين الجزائر والمغرب تكشف أن السلطة السياسية في كليهما قد تحركت لمباشرة الإصلاح القانوني والدستوري والمؤسساتي عقب اندلاع موجات الحراك في عدد من الدول العربية، بما ينبئ أن الإصلاح إنما كان فعلا استباقيا فقط لتقادي زحف شبح الاحتجاج والانتفاضة إليهما، ومع ذلك، فالمغرب شهد بالفعل رسم حراك في المجال الافتراضي تحول إلى حراك على الأرض فيما عرف بحركة 20 فبراير وخروج الجماهير من فضاء التعبئة الافتراضية إلى ساحة العمل الفعلي في الشارع، ولكن بسقف مطالب منخفض مقارنة بدول أخرى خرجت جماهيرها تطالب بتصفية النظام من اليوم الأول، أما الجزائر فإنها ابتعدت عن منطقة الخطر ولم تشهد شوارعها انتفاضات كتلك التي عمت تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، وكان تحرك النظام بشكل ذاتي لمباشرة الإصلاح، ومنه فإن خروج السياسيين للتحاق بالفضاء الافتراضي وتأسيس شبكاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي قد جرى استنساخه أيضا في الجزائر والمغرب، ولكن مع تسجيل فارق وهو أن السياسيين ونشطاء السياسة والمهتمون بها من رواد هذا الفضاء هم من الطبقة السياسية القديمة مع بعض الوجوه الجديدة، لأن الساحة لم تؤسس لأنظمة جديدة ولم تصنع نخبا جديدة أيضا.

فقد أدرك السياسيون في الجزائر والمغرب فلسفة ديمقراطية الانترنت (Internet Democracy) ولكن بشكل متأخر بعض الشيء، فولجهم هذا الفضاء ينقلهم إلى مجال تفاعل جديد "من خلال تقديم إمكانيات وقدرات جديدة للجمهور تساعده في إنتاج واكتساب المعلومات وتداولها وتسجيل الآراء، علاوة على المشاركة المباشرة في صنع السياسات العامة، وهو ما نفع عديد المنظمات والأفراد إلى تبني هذا البديل الجديد من وسائل الاتصال"⁽¹⁾، وتأسيس شبكاتها عليه من أجل فتح أقدية تواصل جديدة بينهم وبين جمهورهم.

أولاً: في الجزائر:

أصبحت جل وجوه الساحة السياسية في الجزائر تمارس السياسة الالكترونية والاتصال السياسي في المجال الافتراضي من خلال صفحاتها وحساباتها على (Facebook) و (Twitter) وعدد من قنوات (Youtube)، غير أنها وجوه ليست بالجديدة، فهي رموز من رجال السلطة القائمة والتي لم تتأثر بتبعات الحراك العربي الثوري أو رؤساء أحزاب موجودة فعلا في ساحة العمل السياسي، ومع ذلك لا يمكن إغفال عدد من الوجوه الجديدة التي ولجت عالم السياسة حديثا مثل رجل الأعمال "رشيد نكاز" وغيره، فالشبكات الاجتماعية سمحت لهؤلاء "بالتواصل مع الجمهور (كمواطنين) ومكنتهم من مراقبة محتوى وتوقيت وتوزيع رسائلهم، ذلك فضلا عن الحد من الاعتماد على الوسطاء التقليديين مثل الصحفيين والمحررين والإعلاميين في وسائل الإعلام التقليدية كالتلفزيون والإذاعة والصحف، حيث أظهرت النتائج على الأرض أن هذا الاتجاه في استخدام الشبكات الاجتماعية في مهمة التواصل السياسي والتعبئة للانتخابات والبرامج والأحزاب، قد سهلت بشكل كبير من مهمة الحصول على أصوات الجمهور وتحديد رغباتهم وسماع رسائلهم وذلك بهدف تحقيق رغباتهم"⁽²⁾، مما مكنتهم من رسم الصورة أكثر قربا لواقع علاقاتهم مع الجمهور المتواصل معهم.

على (Facebook) كثير الاستعمال في الجزائر، تصدرت صفحة السياسي ورئيس الحكومة الأسبق والأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني والرئيس الحالي لحزب "طلانغ الحريات" والمرشح السابق لرئاسيات 2004 و 2009 و 2014 "علي بن فليس" قائمة أكثر الصفحات انتسابا بأكثر من 1.300.000 عضو، وقد تأسست بعد انتخابات الرئاسة لسنة 2009، حيث عملت على تمكينه من التوقع الجيد في المجال الافتراضي في جل المواعيد السياسية، لكن نشاط "بن فليس" عبر صفحته بدى بفعالية أكبر عند بداية انتهاج النظام السياسي خط الإصلاح الاستباقي تزامناً من امتداد أثر انتفاضات الربيع العربي، ذلك أن الطبقة السياسية اقتنعت بقوة هذه الوسائل وقدرتها على إحداث الفارق بأقل وقت وأبسط تكلفة وجهد.

قدمت الصفحة صاحبها في ثوب المنفذ ورجل السياسة القادر على تغيير المعادلة في النظام السياسي الجزائري، وسوقته على أنه الشخصية السياسية الأكثر انفتاحا على الأجيال الجديدة والأكثر قربا من فئة الشباب والأكثر فهما لهم ولآمالهم وطموحاتهم في هذا الوطن، ولعبت من خلال عدد من منشوراتها إبان الحملة الانتخابية لرئاسيات أبريل 2014 على وتر

¹ - شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² - Ron Davies, **Social media in election campaigning**, Op.cit.

ازدواجية الفكر الذي يحمله بن فليس كرجل النظام السابق وتمرسه في مناصب حكومية عليا آخرها رئاسته للحكومة مرورا بعدة وزارات ومناصب حزبية، وترقيته في حزبه الأم جبهة التحرير الوطني حتى وصل إلى مصاف القيادة وشغل منصب "الأمانة العامة" وهو أعلى المناصب في حزب السلطة القديم، وبين فليس الجديد، المنشق على النظام السياسي والبانى لصرح سياسي جديد ومعارض، والعاذف عن رعد العيش في أحضان السلطة ونعيم الحياة السياسية في كنف النظام الحاكم، الأمر الذي رسم له صورة المناضل المهتم بالسياسة من أجل الجمهور والشعب وليس الراغب بها لأطماعه وطموحاته.

تعاملت إدارة صفحة بن فليس على (Facebook) باللين والسلاسة مع ردود الأعضاء وتفاعل بعضهم الحاد مع المنشورات، حيث أرسلت إشارات بالقطيعة مع لغة الإقصاء وتجاهل الآخر والحجر على أفكاره ولو كان في الضفة المقابلة، فعدد الردود والمشاركات كتبت بلغة حادة ومستفزة وبأسلوب تجريحي وفيها من السباب والشتم الكثير، فلم يتم التعامل معها بالحذف أو الخظر، بل بالرد أحيانا والتجاهل أحيانا أخرى.

في ترتيب أكثر الصفحات الجزائرية السياسية ارتيادا على (Facebook) تحتل صفحة الرئيس الجزائري الحالي " عبد العزيز بوتفليقة" المرتبة الثانية بأكثر من مليون عضو، غير أن النشر الرسمي عبرها توقف منذ تاريخ 19 أبريل 2014 بمنشور حول نتائج الانتخابات الرسمية التي أعلنها المجلس الدستوري وكشفت عن فوز صاحب الصفحة بمنصب رئاسة الجمهورية، ومنشور آخر يقدم فيه مدير الصفحة شكر الرئيس لمدير حملته الانتخابية وطاقمه على مجهوداتهم.

تقدم الصفحة في شكل حملة دعائية وترويجية للانتخابات الرئاسية التي جرت في 17 أبريل 2014، حيث حرصت على نقل صور ثابتة "ومعدلة" عن إنجازات الرئيس خلال عهده السابقة في مجالات الصحة والنقل والتعليم والصناعة، فحضر عبرها الجانب التسويقي للأفكار والسياسات ولكن غاب منها الجانب التواصل، حيث ظهر جليا عدم تكفل صاحب الصفحة الحقيقي بها وأن إدارتها يقوم عليها أشخاص غيره، ولا وجود تقريبا لأي رد أو تجاوب أو نقاش أو تفاعل بين الصفحة وزوارها من الجمهور، حيث يطبعها الجمود والسير في اتجاه واحد، فالإدارة حرصت على نشر (صور، مقاطع فيديو، مقتطفات خطابية، صور لبيانات مساندة ودعم) لكن من دون متابعة، والجمهور حريص بدوره على التواجد في خانة الرد والتعليق، وفي أحيان كثيرة يدخل في وصلات من المدح والتزلف أو أخرى من السب والشتم دون أن يكون ذلك متوافقا مع رسالة المنشور الذي وضعته إدارة الصفحة.

بالرغم من أن الصفحة رسمية وتمثل رئيس الجمهورية الجزائرية بمنحها العلامة الزرقاء كصفحة موثوق منها، إلا أنها تعتبر "منتبهة الصلاحية" لتوقف النشر عبرها بشكل كامل منذ أبريل 2014 وبقاءها مفتوحة أمام العامة في المجال الافتراضي، حيث يستغلها عدد كبير من رواد الانترنت لكتابة رسائلهم وبث أفكارهم والتعبير عن أحاسيسهم وما يختلج بداخلهم مستغلين في ذلك حجم المنتسبين لها، كل ذلك في ظل عدم وجود أي رقابة من طرف المشرفين على كتابات الأعضاء وتفاعلهم مع ما يعرض عليها.

احتلت صفحة رجل الأعمال الفرانكو جزائري والسياسي المعارض "رشيد نكاز" المرتبة الثالثة برقم مشتركين قارب المليون، حيث حرص على النشر عبرها وبشكل يومي تقريبا، مستغلا إياها كفضاء تواصليا بينه وبين الكتلة المفترضة لقبول أفكاره، بوصفه حريص على مبدأ المخالفة للخط العام، ويجاهر برفضه العديد من السياسات، وتسهر صفحاته على متابعة قضايا فساد المسؤولين في النظام الحاكم، كحملته ضد شراء الحكومة لعقارات في بعض الدول الأوروبية ومنها القصر الذي يرافع على أن الحكومة اشترته بـ 900 مليار سنتيم في جنيف. وتعتمد الصفحة على مبدئين اثنين، يتعلق الأول بمبدأ التشهير حيث لا يتوانى فريق الإدارة عن نشر كل ما له علاقة بخصوم السياسة أو رموز النظام السياسي عندما يتعلق الأمر بشبهات فساد أو مخالفة القانون أو التشريعات، حيث يستغل صاحب الصفحة ذلك من أجل تكريس صورة سلبية عن رموز النظام السياسي في أذهان الجمهور، والمبدأ الثاني هو نظافة اليد، حيث يحرص من خلال تكثيف نشر الوثائق الخاصة به على تسويق صورته بأنه المخلص وكاشف الفساد ومتابع القانون.

تتابع الصفحة كل نشاطاته في أوروبا وفي الجزائر، حيث سوقت لأفكاره الأخيرة حول قضايا حرية ارتداء ملابس البحر للمسلمات وتكفله بأداء الغرامات التي تفرضها الشرطة على مخالفي قرار رؤساء البلديات الذين منعوا السباحة بها، وقبلها حملته لدفع غرامات النساء اللاتي يضبطن بالبرقع أو الجلباب في الشارع، وفي الجزائر تنقل خط سيره وتواجهه في الساحات والمقاهي ومعاكسته لبعض رجال السياسة ممن يصفهم بالفاسدين، حيث يتم تسويقه على أنه السياسي الجديد والأقرب إلى جيل الشباب والأكثر إحساسا بآمالهم وطموحاتهم، كما رسمته صفحاته في صورة "الضحية المهان" عند قيام ضجة بفعل اتهامه لجهات نافذة في السلطة الجزائرية بمنعه من الترشح لانتخابات الرئاسة سنة 2014 خوفا من اكتساحه الساحة.

لقد حرص عدد من السياسيين أيضا من أمثال "عمار غول" رئيس حزب "تجمع أمل الجزائر" والذي أشرف على عدد من الوزارات خلال تمثيله حزب "حركة مجتمع السلم" أو بعد انشاققه عنها، ووزيرة التربية "نورية بن غبريط" على التواجد عبر (Facebook) بصفحاتهم الرسمية التي تحمل فلسفتهم وتنتشر أفكارهم وتسوق لصورتهم ونتائج نشاطاتهم الشخصية والرسمية، ويعتبرونها قنواتهم التواصلية مع الجمهور الذي يستهدفونه، رغم أن صفحة "بن غبريط" تعتبر "تقنية" أكثر منها "سياسية"، لأنها تهتم بالنشر في مواضيع التربية والتعليم ورسائل المدرسة، كما أنها وسيلة تواصل بينها كوزيرة قطاع التعليم مع الأسرة التربوية من تلاميذ وأولياء ومعلمين وأساتذة ومفتشين لنقل الخبر وتبادل المعلومة، كما لا يخفى انفتاح الصفحة على عدد من القضايا التربوية "المسيئة"، كدفاعها المستميت عن الإصلاح في قطاع التعليم كسياسة عامة عليا، أو قضية تسريب مواضيع بكالوريا 2016 وتصويرها في شكل مؤامرة تستهدف سمعة النظام وتمس أمن الدولة.

وخلقا لتواجد عدد كبير من السياسيين الجزائريين على شبكة (Facebook)، فإن موقع (Twitter) يشهد عزوفا منهم عليه، ويرجع السبب إلى غلبة تأثير الأول في الوسط الجزائري أكثر من الثاني، وعليه لا توجد فيه حسابات للسياسيين غير حساب لرئيس الوزراء الوزير الأول "عبد المالك سلال" وآخر باسم رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"، كما يحرص الرجلان على التواجد أيضا عبر (Youtube) من خلال قناتين رسميتين، بهما عدد من الفيديوهات التشاركية لنشاطهما الرسمي والشخصي، لكن بحجم تأثير أقل.

جدول رقم (27): ترتيب صفحات السياسيين الجزائريين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون / المشاهدات	الجزائر: الصفحة / الحساب / القناة	الشبكة
1.391.453	علي بن فليس (سياسي ورئيس حزب ورئيس حكومة سابق): https://www.facebook.com/OfficialAliBenflis/	Facebook
1.024.953	عبد العزيز بوتفليقة (رئيس الجمهورية): https://www.facebook.com/Abdelazizbouteflikaofficielle/	
969.392	رشيد نكاز (سياسي معارض): https://www.facebook.com/nekkaz2019/	
745.665	عمار غول (سياسي ورئيس حزب ووزير سابق): https://www.facebook.com/AmarGhoul/	
588.775	نورية بن غبريط (وزيرة التربية الوطنية): https://www.facebook.com/Nbenghabrit/	
535.939	عبد المالك سلال (رئيس الوزراء): https://www.facebook.com/AbdelmalekSellal/	
11.740	عبد المالك سلال (رئيس الوزراء): http://www.twitter.com/AmSellal	Twitter
1.763	عبد العزيز بوتفليقة (رئيس الجمهورية): http://www.twitter.com/A_Bouteflika	Youtube
297.746	عبد المالك سلال (رئيس الوزراء): http://www.youtube.com/channel/UCzmX3Rqnfj-oUreRkZ1gdDg	
110.917	عبد العزيز بوتفليقة (رئيس الجمهورية): http://www.youtube.com/channel/UCgvbQ74OrVMmo8aFCd0aS9A	

ثانيا: في المغرب:

من خلال الرصد والمتابعة لوجود الطبقة السياسية المغربية على مواقع التواصل الاجتماعي، يلاحظ للوهلة الأولى عزوفا عنها من طرف رموز البيئة السياسية عموما، رغم أن عدد مرتادي هذا الفضاء الإلكتروني في المغرب ليس قليلا، حيث بلغ مستخدمي (Facebook) في المملكة المغربية (4.075.500) شخص حسب إحصائيات نهاية 2011 من مجموع عدد السكان البالغ 32.419.800 نسمة، وقد حقق الموقع نسبة انتشار بين مستخدمي الانترنت البالغ عددهم 12.728.464 بنسبة 32.02%⁽¹⁾، ومع ذلك يبدو المشهد المرتبط بظهور السياسيين على هذه الوسائل باهتا في ظل انصراف غالبي نشاط الانترنت المغاربة إلى صفحات السياسة التي توثق للشأن العام المغربي بأساليب تجريحية أو تهكمية أو ساخرة كصفحة " شبكة رصد المغربية" أو صفحات وحسابات متابعة لنشاط السلطة السياسية الرسمي حيال ملف الإصلاح وإعادة التكيف.

¹ مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 87.

يكتسح المشهد المرتبط بوجود رموز السياسة على المجال الافتراضي تيار الإسلام السياسي ورموز حزب العدالة والتنمية المشكل للحكومة، حيث تحتل مقدمة الترتيب صفحة " حزب العدالة والتنمية " المحينة باستمرار والتي يتواصل عبرها الصف القيادي مع المنتسبين إليها أو المتعاطفون معها، وكذا الكتلة الافتراضية التي يهدف الحزب الإسلامي إلى استمالتها من أجل تحقيق مكاسب مستقبلية في السياسة والحكم.

تحصي الصفحة الرسمية أكثر من مليون منتسب، وتحرص على نشر أفكار الحزب المرتبط بمرجعية الإخوان المسلمين، وتمدح سياسات الحكومة المنتسبة إليها، كما تسوق لفلسفة الأحزاب الإسلامية من أجل بث خطاب التهذئة وإزالة الخوف من نفوس من يعتقد بعدم قدرة الإسلاميين على أعباء السياسة والحكم، أو من لا يزالون يحتفظون بصورة سلبية عن رجال السياسة المنطويين تحت عباءة التنظيمات الإسلامية التي تدعو إلى العنف وتدفع نحو خطاب الإقصاء.

كما أسست الحكومة التي يشكلها "حزب العدالة والتنمية" صفحة رسمية لنشاطات رئيس الحكومة وهي صفحة تقنية ورسمية، خاصة فقط بالنشاط الرسمي واليومي للحكومة وتختلف عن الصفحة الشخصية لرئيسها " عبد الله بن كيران " التي تحتل الترتيب الخامس في قائمة أكثر الصفحات على (Facebook) شهرة وانتسابا.

احتلت الترتيب الثاني الصفحة الرسمية لزوجة الملك "لالة سلمى بناني" واعتبرت صفحة تسويقية لنشاطات الملك الرسمية، وقناة تواصل مع الجمهور، ولكن بدون خاصية تفاعلية، لأن إدارة الصفحة لا تتجاوب مع ردود أعضائها بالإجابة أو الرد إلا نادرا جدا، مما أحال الصفحة إلى مجرد قناة لإبصال الخبر أو المعلومة ومرتعا للصور ومقاطع الفيديو. وبخلاف صفحة حزب العدالة والتنمية لا وجود لصفحات حزبية رسمية أخرى إلا صفحة لحزب التقدم والاشتراكية.

على موقع (Twitter) يعتبر حساب وزير الطاقة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي " مولاي حفيظ العلمي " أكثر الحسابات تغريدا برقم أعضاء فاق 140 ألفا، ويعتبر فضاء لتسويق سياسات الحكومة وشرح فلسفتها خاصة في الجانب الاقتصادي ومجالات التصنيع والتجارة والاستثمار، ويحتوي على جديد الحكومة في هذه المجالات وتبريراتها للمنهج الاقتصادي المتبع في المملكة وآفاق رفاية المواطن وعلو شأن الوطن.

كما حرص الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" على التواجد بحساب رسمي بغية ملء فراغ على (Twitter) وتحقيق مزيد من المكاسب السياسية ومخاطبة جمهور هذا الموقع الاجتماعي والتواصل معهم.

جدول رقم (28): ترتيب صفحات السياسيين المغربية على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون / المشاهدات	المملكة المغربية: الصفحة / الحساب / القناة
1.040.993	العدالة والتنمية (الحزب السياسي الحاكم): https://www.facebook.com/PJD.central/
346.940	لالة سلمى (الأميرة زوجة الملك): https://www.facebook.com/SAR.Lalla.Salma.Bennani/
641.434	نشاطات رئيس الحكومة: https://www.facebook.com/cg.gov.ma/
353.384	حزب التقدم والاشتراكية (حزب سياسي): https://www.facebook.com/PPSofficiel/
249.230	عبد الإله بن كيران (سياسي ورئيس الحكومة): https://www.facebook.com/Benkiranab/
143.642	مولاي حفيظ العلمي (وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي): http://www.twitter.com/MyHafidElalamy
79.303	العدالة والتنمية (الحزب السياسي الحاكم): http://www.twitter.com/PJDofficiel
23.561	رئيس الحكومة المغربية: http://www.twitter.com/ChefGov_ma
6.801	الملك محمد السادس (عاهل المملكة المغربية): http://www.twitter.com/RoiMohammedVI

المطلب الثاني: عزوف السياسيين في دول المشرق والخليج العربي عن التواصل في المجال

الافتراضي.

في الجهة الأخرى المقابلة للمغرب العربي وشمال إفريقيا يبدو المشهد مختلفا إلى حد ما بخصوص ارتياد الساسة ورجال السلطة والنظام السياسي في دول المشرق العربي ومجلس التعاون الخليجي للفضاءات الافتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة وشكل المجتمع السياسي عموما في هذه الدول يعتبر مختلفا واختلافه كبيرا في أغلب الأحيان.

فإذا كان يقصد بالاتصال السياسي "التدفق المستمر للمعلومات فيها بين وحدات النظام السياسي، وبينه وبين النظم الأخرى داخل وخارج المجتمع حتى يمكن الوفاء بأغلب المطالب، وتتم من خلال وسائل الإعلام والأحزاب وجماعات المصلحة

والبيروقراطية وقادة الرأي" (1)، فإن ذلك كله ليس متحققا بالشكل الذي يتحقق به في دول المغرب العربي ومصر، وعليه أمكن مقارنة البيئتين في جزئية الاتصال السياسي في نقاط أهمها:

أ. **عدم وجود ثقافة المنافسة على أعلى هرم السلطة:** فلا وجود لانتخابات ولا ترشيحات لتبوء منصب الملك أو الأمير في دول الخليج العربي والأردن، حيث يعتبر منصب الملك وراثيا وهو رأس السلطة التنفيذية ويختار من طرف أفراد عائلته بعينها من داخل العائلة نفسها، ولأنه المنصب الأكثر قداسة وأهمية سياسية واجتماعية، فإن غياب ثقافة التنافس من أجل الظفر به، يُفقد الساحة السياسية زخما وحركية، لأن التنافس سوف يكون فقط حول مناصب أقل أهمية وأوضاع مكانة، هذا إذا كانت الدولة تنتهج سبيل الانتخابات أصلا (لم تكن ثقافة الانتخابات موجودة في عدد من الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات العربية إلا حديثا). أما الدول العربية الأخرى فإن نظمها قائمة على الممارسة الانتخابية القوية سواء لمنصب الرئيس أو عضوية البرلمان أو المجالس المحلية في إطار "الديمقراطية التشاركية"، بما يجعل من التنافس داخل المجال الافتراضي ذا طبيعة حركية وفعالية يكتنفها التشوق والترقب.

ب. **غلبة الولاء القبلي والانتماء العشائري:** في ظل الطبيعة البدوية والشكل الضيق للمجتمع الخليجي والأردني وحتى اليمني، والذي يقوم على الولاء القبلي والانقياد لرأي وتوجه وفلسفة الفئة صاحبة السلطة العشائرية ولأهل الحل والعقد، فإن أي توجه للتسويق السياسي للأفراد على أي وسيلة إعلام أو حتى عبر وسائل التواصل الاجتماعي يصبح غير ذي فائدة ترجى منه، خاصة في بيئة سياسية غير تنافسية.

البيئة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي منغلقة ما عدا في الكويت ودرجة أقل في البحرين حيث يوجد تنافس برلماني ويد طولى نسبيا لنواب البرلمان في السياسة سواء بالكويت أو حتى البحرين، أما في ما عداهما فلا حاجة لرواد السياسة من الأمراء أو غيرهم لمنصات عبر (Facebook) أو (Twitter) لتسويق أفكارهم أو التواصل مع جماهيرهم، لأن المناصب مقصورة على أشخاص بعينهم سواء تواجدوا على المجال الافتراضي أو غابوا عنه، والمواطن أيضا غير منشغل بالبيئة السياسية في ظل هذا الغلق من قبل الأنظمة، اللهم بعض الاهتمام عندما يتعلق الأمر بالانتخابات البرلمانية في الدول التي توفر ذلك مثل الأردن والبحرين والكويت، أو انتخابات المجالس المحلية في هذه الدول ولحقت بهم السعودية مؤخرا عندما أقرت بالديمقراطية التشاركية على مستوى الوحدات المحلية، رغم أنها ليست ذات هامش كبير في الحرية لمزاولة الاضطلاع بالشأن المحلي كله.

الفرع الأول: في دول مجلس التعاون الخليجي:

لا يتميز الحراك السياسي في شقه التسويقي والتواصل للبطقة السياسية في دول الخليج العربي بأي نشاط أو فعالية ذات أثر، فالمجال الافتراضي تتواجد عليه عدة فضاءات رسمية على (Facebook) وبعضها على (Twitter) الذي يوصف بأنه موقع للنخبة، ولا أثر تقريبا لفتوات رسمية لسياسيين خليجيين على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، إضافة إلى أن

1- الاتصال السياسي في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الصفحات والحسابات الرسمية لهؤلاء بعيدة بشكل كبير من حيث عدد الأعضاء وقوة التفاعل وحجم المشاركة وغزارة النشر ودرجة التأثير عن غيرها من تلك التي أسسها سياسيون عرب في دول المغرب العربي ومصر ودرجة أقل في الأردن واليمن.

ومع ذلك، فالسياسيون في بعض دول الخليج وتحديدا الكويت والبحرين انفتحوا على هذه المواقع وتواجد بعضهم عبر هذه الشبكات، غير أن السمة الأبرز في هذا المجال، أن الصفحات النشطة هي لشخصيات سياسية عامة ونشطاء حقوقيون ونقابيون وليست لسياسيين ممارسين من الأسر الحاكمة إلا ما ندر.

أولاً: في الإمارات العربية المتحدة وقطر:

بوصف هاتين الدولتين تحديدا لم تتعرضا لتبعات هزات الربيع العربي ولم تشهد شوارعها ولا ساحاتها أي نوع من أنواع الاحتجاج ولم تتحرك الجماهير فيهما للمطالبة بأي إصلاح سياسي أو تغيير بنيوي في شكل النظام أو مؤسساته، انعكس ذلك على واقع الممارسة السياسية عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فلا أثر تقريبا لأي حراك سياسي على هذه الوسائط، ولا وجود لصفحات رسمية لسياسيين أو رجال سلطة، رغم وجود حساب باسم رئيس الدولة في الإمارات "الشيخ راشد آل مكتوم" على (Twitter) غير أنه ليس معلوما على وجه الدقة إن كان رسميا له أو من إنشاء موالين أو خصوم له⁽¹⁾.

ثانياً: في السعودية وسلطنة عمان:

لا وجود لصفحات لسياسيين سعوديين على (Facebook) ماعدا صفحتي وزير الاقتصاد والتخطيط "عادل بن محمد فقيه" التي ينتسب لها حوالي 119 ألف عضو وصفحة "الثورة السعودية على آل سعود"، وهي صفحة حاولت قيادة الحراك الثوري ضد نظام الحكم في المملكة مع بداية التحرك الثوري في دول الخليج العربي، وتحصي حوالي 12.000 منتسب.

صفحة وزير الاقتصاد تكاد تكون منتهية الصلاحية لأن النشر الرسمي بها من طرف صاحبها أو إدارتها متوقف تماما منذ آخر منشور بث عبرها في 06 أوت 2015 في شكل دعاء بدوام الأمن وقبول الشهادة لمن استشهد في تفجير إرهابي في "منطقة عسير"، وآخر قبله في صورة تعزية في الأمير السعودي "سعود الفيصل"، وتراوحت باقي المنشورات ما بين دعاء لنفسه بعد إسداء وزارة الاقتصاد له في 29 أبريل 2015 وبعض الأخبار الخاصة بقطاعات المال والأعمال والتجارة والبنوك، دون وجود لمنشورات يعرض فيها وجهات نظره أو آراءه أو فلسفته.

على (Twitter) يوجد حسابان سياسيان، الأول منهم حساب رسمي للملك "سليمان بن عبد العزيز"، ويتابعه أكثر من 05 مليون عضو، غير أنه ليس تفاعليا ولا محينا باستمرار، وليس به إلا عدد من الصور الرسمية للملك وبعض أخبار السياسة في القصر الملكي، وتهاني بمناسبة عيد الفطر لسنة 2016، أما الحساب الثاني فهو للمستشار بالديوان الملكي السعودي ووزير

¹ - لم يوثق الحساب بالعلامة الزرقاء من طرف إدارة (Twitter)، وذلك للدلالة على أن هذا الأخير لم يتأكد لديه ارتباط رسمي للحساب بصاحبه المفترض.

التربية والتعليم السابق "عزام الدخيل"، ويحتوي تغريدات مقتضية في السياسة السعودية، ولكن بدون آراء أو طرح فلسفة خاصة به ويتابعه أكثر من 3.2 مليون عضو.

جدول رقم (29): ترتيب صفحات السياسيين السعوديين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون/ المشاهدات	السعودية العربية السعودية: الصفحة / الحساب / القناة
118.774	عادل محمد الفقيه (وزير الاقتصاد والتخطيط): https://www.facebook.com/adelmfakeih/
11.855	الثورة السعودية ضد النظام السعودي (صفحة دعوية للحراك الثوري): https://www.facebook.com/K.S.A.Revolution/
5.378.941	سلطان بن عبد العزيز آل سعود (الحساب الرسمي للملك): https://twitter.com/KingSalman
3.298.402	عزام الدخيل (مستشار بالديوان الملكي السعودي، وزير سابق للتعليم): https://twitter.com/AzzamAlDakhil

أما المجال الافتراضي في سلطنة عمان والمتعلق بمشاركة الطبقة السياسية عبره، فهو خال تماما من أي نشاط، ما عدا صفحة لمجلس الشورى على (Facebook) يبلغ عدد أعضائها 4118، وتهتم بنقل عدد من أخبار اجتماعات المجلس وبعض الصور الصماء دون وجود لتفاعل أو تسويق أفكار، فلا تعدو الصفحة أن تكون إقناة إيصال خبر أو معلومة فحسب، أما موقع (Twitter) فيضم حسابا رسميا باسم "السلطان قابوس بن سعيد" يتابعه حوالي 03 آلاف عضو، لكن تحديثه متوقف، ولا أثر فيه لأي تفاعل أو تواصل.

جدول رقم (30): ترتيب صفحات السياسيين العمانيين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون/ المشاهدات	سلطنة عمان: الصفحة / الحساب / القناة
4.118	مجلس الشورى العماني: https://www.facebook.com/MjlsAlshwraAlmany/
2.667	قابوس بن سعيد (السلطان العماني): http://www.twitter.com/nobpeacpzqaboos

ثالثا: في الكويت ومملكة البحرين:

تصنع الكويت والبحرين الاستثناء في علاقة السياسيين الخليجيين بالمجال الافتراضي، حيث أن التجربة الحزبية والمشاركة الانتخابية والتنافس البرلماني في هاتين الدولتين قد دفعوا باتجاه اعتماد السياسيين لفضاءات اتصالية وأروقة تسويقية

بخلاف نشاطهم على وسائل الإعلام التقليدية بغية تحصيل عدد أكبر من الأصوات والإشهار لأنفسهم وأفكارهم وفلسفتهم السياسية للجمهور السياسي المهتم.

وعلى ذلك برز توجه نحو الفضاء الإلكتروني ووسائل الإعلام الجديد، من خلال تأسيس صفحات على (Facebook) وحسابات على (Twitter)، غير أن هذه النزعة اقتصرت فقط على السياسيين من الأعضاء والمرشحين لشغل مناصب نواب في "مجلس الأمة الكويتي" أو "البرلمان البحريني" (مجلس النواب) والذين ينتخبان بالاقتراع العام وبتصويت شعبي وترشيحات ومنافسة، مع وجود استثناء واحد وهو أن الفضاء الافتراضي في الكويت يحتوي صفحة رسمية لأمير البلاد "صباح الأحمد الجابر الصباح" على (Facebook) وحساب لأحد أفراد الأسرة الحاكمة على (Twitter)، وهو وزير الإعلام السابق " أحمد الفهد الصباح".

معيار الحرية السياسية وجدوى العملية الانتخابية وأهمية الترشح وشغل المناصب وشكل الأداء السياسي في حد ذاته بين الواقعية الحقيقية والصورية الشكلية جعل الفرق يبدو واضحا في الإقبال على الفضاء الافتراضي من جانب الكويتيين والبحرينيين، حيث أن تميّز التجربة السياسية الكويتية وفعالية النائب في مجلس الأمة وشعوره بأهمية الدور الذي يؤديه في البيئة السياسية، جعل رموز العمل السياسي يبحثون لهم عن فضاءات تعريفية وإشهارية وتسويقية من أجل بلوغ أهدافهم وتسويق صورهم وإقناع الجمهور بأفكارهم، وقد وجدوا في الإعلام الجديد ضالّتهم فاتجهوا إليه، فنواب مجلس الأمة ولو لم يكن بأيديهم اختيار أمير البلاد، إلا أنهم يحتفظون بالحق في قبول أو رفض المرشح لمنصب ولي العهد، كما أنهم يشاركون بصورة حقيقية في إدارة الشأن العام وفي مساءلة الحكومة وحجب الثقة عنها أو عن أحد أعضائها.

بعد صفحة الأمير على (Facebook) يأتي حساب السياسي ذو التوجه الإسلامي "وليد الطبطبائي" ونواب مجلس الأمة "مرزوق الغانم" و"الدكتور جعفر الجريش" والسياسية الليبرالية "صفاء الهاشم"، الذين يداومون النشر والتواصل على حساباتهم في (Twitter)، حيث تعتبر محيطة باستمرار وتمتاز لغتها أحيانا بالحدة وارتفاع سقف الخطاب السياسي تبعا لمناخ الحرية السياسية المرتفع نسبيا في الكويت، فهذه الفضاءات تعتبر قنوات تواصل حقيقية بين هؤلاء السياسيين وجمهورهم، وبلا حظ المتابع وجود نوع من الاستمرارية في التفاعل بين الطرفين وجدية في الرد والتجاوب من طرف الإدارة في هذه المنصات، ونقص واضح في وصلات الشتم والخروج عن النص من طرف رواد الحسابات، بما يعطي ملمحا عن وجود جدية في العمل السياسي الافتراضي على منصات مواقع التواصل الاجتماعي في الكويت.

جدول رقم (31): ترتيب صفحات السياسيين الكويتيين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون/ المشاهدات	الكويت: الصفحة / الحساب / القناة
16.096	الصفحة الرسمية لأمير الكويت: https://www.facebook.com/Sheikh-Sabah-Al-Ahmed-Al-Jaber-Al-Sabah-29702740343/
787.426	وليد الطبطبائي (سياسي إسلامي وبرلماني): http://www.twitter.com/Altabtabie
561.598	جعفر الحريش (سياسي وبرلماني): http://www.twitter.com/AlHerbesh
287.165	مرزوق الغانم (سياسي ورئيس مجلس الأمة الكويتي): http://www.twitter.com/MarzouqAlghanim
263.492	صفاء الهاشم (سياسية ليبرالية وأكاديمية، عضو سابق بمجلس الأمة الكويتي): http://www.twitter.com/safaalhashem
245.488	أحمد الفهد الصباح (سياسي من الأسرة الحاكمة): https://twitter.com/afalsubah

يختلف المشهد في البحرين بعض الشيء، حيث أن جو الديمقراطية الصورية والمنافسة الانتخابية الشكلية الذي يطبع الممارسة السياسية في مملكة البحرين، قد ألقى بظلاله على الوجود الرسمي والمشاركة السياسيين في مواقع التواصل الاجتماعي.

رغم أن الظاهر في النظام السياسي البحريني أن التشريع من مهام "المجلس الوطني"، الذي يتألف من "مجلس النواب" الذي ينتخب بالاقتراع العام السري المباشر، و"مجلس الشورى" الذي يعينه الملك، إلا أن هذا الأخير يستأثر بكل الصلاحيات التشريعية تقريباً، بما يجعل من الغرفة الأولى هيئة صورية معدومة الأثر، ومنه تصبح العمليات المرتبطة بالانتخاب لشغل عضويتها فاترة وغير مؤثرة ولا مهمة، لذلك فإن وجود السياسيين في الفضاء الافتراضي لتسويق أفكارهم وجلب المؤيدين يصبح شبه منعدم لانعدام الجدوى من الفعل التنافسي، لذلك اقتصر اشتراك هؤلاء في هذا الفضاء على نشاط حقوق الإنسان والمدافعون عن التنوع الإثني والمذهبي والمعارضين السياسيين خاصة من الشيعة، وذلك لطرح توجهاتهم ومناقشة أفكارهم وإعلام جمهورهم بخط سيرهم وخطواتهم واكتساب عدد متزايد من المؤيدين لهم.

توجد على شبكة (Facebook) صفحة واحدة ذات توجه سياسي، وهي صفحة "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" وهي جمعية معارضة وتنظيم سياسي إسلامي شيعي وينتسب إليها أكثر من 83 ألف عضو، وتعمل على مهاجمة النظام السياسي البحريني بلغة حادة، وتدعو في جل منشوراتها إلى التمكين للعنصر الشيعي في تركيبه للمجتمع، وتحرض الصفحة على الجانب المتعلق بحقوق الإنسان معطية الانطباع في رسائلها وأفكارها بوجود تعسف وظلم يلحقان بالشيعة في البحرين. وعليه فإن أغلب النشاط الافتراضي السياسي في البحرين يتم عبر (Twitter) وتتقاسمه مجموعة من نشطاء السياسة مثل "نبيل رجب" ووزير الخارجية "خالد بن أحمد" وعدد من الحقوقيين وأغلبهم من الشيعة من أمثال "خليل المرزوق" و"علي سلمان" وغيرهم.

جدول رقم (32): ترتيب صفحات السياسيين البحرينيين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون/ المشاهدات	البحرين: الصفحة / الحساب / القناة
83.138	جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (تنظيم سياسي شيعي): https://www.facebook.com/AlwafaqNews/
321.685	نبيل رجب (ناشط سياسي وحقوقى): https://twitter.com/NABEELRAJAB
308.991	خالد بن أحمد (سياسي، وزير الشؤون الخارجية): https://twitter.com/khalidkhalifa
191.796	علي سلمان (ناشط سياسي شيعي وحقوقى معارض): http://www.twitter.com/WefaqGS
170.247	خليل المرزوق (ناشط سياسي شيعي وحقوقى معارض): https://twitter.com/KhalilAlmarzooq
3.524	حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة (الملك البحريني): https://twitter.com/King_Hamad_

الفرع الثاني: في اليمن والأردن:

يواصل المجال الافتراضي تقريبا في اليمن والأردن ذات الخط المرسوم سلفا في الدول الخليجية، حيث أن انحسار العمل السياسي في هذين البلدين وغياب ممارسة سياسية حقيقية وانعدام التنافس الحقيقي بين رموز العمل السياسي أدى إلى ابتعاد أغلب السياسيين عن منصات التواصل الاجتماعي، وعدم تقدمهم نحوها بغية التواصل السياسي أو تسويق وإشهار أنفسهم، ومما يزيد من عزوف هؤلاء عن هذه الفضاءات هو انغماس المجتمعين في الاستقطاب العشائري والقبلي، بما لا يسمح بوجود حرية في الاختيار بناء على البرامج والأفكار، إنما يتم ذلك في أغلب الأحيان وفق نظرية الولاء القبلي والاختيار حسب العشيرة.

أولا: في اليمن:

تعتبر صفحة الناشطة الحقوقية "توكل كرمان" على (Facebook) الأكثر انتشارا بأكثر من 3.5 مليون عضو، وكذلك حسابها على (Twitter) بأكثر من 75 ألفا، وتستهلما لبيان خط سيرها ومشاركاتها وخلصتها فلسفتها، وهما منصتان محيبتان باستمرار، وتتميز اللغة فيها بالجانب القانوني، ويظهر عليها تأثيرها الليبرالي وثقافتها الغربية الواسعة، وتتعامل باللين مع الهجمات التي تتعرض لها من طرف نشطاء الانترنت.

جدول رقم (33): ترتيب صفحات السياسيين اليمنيين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون/ المشاهدات	اليمن: الصفحة / الحساب / القناة
3.782.421	توكل كرمان (ناشطة سياسية وحقوقية): https://www.facebook.com/Tawakkol.Abdulsalam.Karman/
527.862	علي عبد الله صالح (الرئيس اليمني السابق): https://www.facebook.com/Afash.Yemen/
249.356	عبد ربه منصور هادي (الرئيس اليمني): https://www.facebook.com/presidenthadi/
173.487	حميد الأحمر (سياسي وقيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح): https://www.facebook.com/HameedAlAhmar/
158.829	جمال بن عمر (ممثل الأمين العام للأمم المتحدة): https://twitter.com/Jamal_Benomar

كما حرص الرئيس السابق " علي عبد الله صالح " على التواجد على (Facebook) لعرض أفكاره، لكن صفحته غير محيئة ومتوقف النشر بها، أما صفحة الرئيس الحالي "عبد ربه منصور هادي" فهي نشطة من جانب اهتمام الإدارة ودوام النشر عبرها، ولكن يطبعها عدم اهتمام الجمهور الافتراضي بها، حيث أن حجم المرور والتفاعل مع منشوراتها ضعيف نسبياً.

ثانياً: في الأردن:

تواجد الرسميين الأردنيين يكاد يكون منعدماً أيضاً على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بفعل رتابة العمل السياسي في المملكة، وعدم جدوى الترشح في ظل قوانين الانتخاب الحادة للحرية السياسية نسبياً، واستثناء "مؤسسة الملك" بالسلطة التنفيذية دون تجاهل عامل آخر وهو رضا الشعب الأردني في عمومهم بحكم الهاشميين، وعليه فإن التواجد على الفضاء الإلكتروني اقتصر على عدد من الشخصيات العامة فحسب، ولا أثر تقريباً لصفحات أو حسابات رسمية لرموز السلطة السياسية، ولا حتى الأحزاب الكبيرة التي تريد أن تزيد من فرصها في تبوء مناصب أكبر أو توسيع قاعدتها التمثيلية في المجتمع، حتى أن بعض الأحزاب المؤثرة مثل "حزب العمل الإسلامي"، لم ترتسم فضائهم الافتراضية ضمن ترتيب الصفحات الأكثر انتساباً⁽¹⁾.

أسوة بالمملكة المغربية تصدرت صفحة "زوج الملك عبد الله الثاني" الملكة "رانيا العبد الله" ترتيب صفحات (Facebook) بأكثر من 09 ملايين عضو، وتعتبر صفحة ترويجية لنشاطات القصر وتسويقية لأفكار الملك، وتليها صفحة الأمير "الحسن بن طلال" ولي العهد السابق وعم الملك، وتعتبر صفحته التي تحصي أكثر من 650 ألف عضو بمثابة صفحة عامة وليست سياسية فحسب، حيث ينشر عبرها أفكاره وفلسفته وتطبيقاته في مجالات مختلفة كالثقافة والفن والإبداع، ووصلات

¹ - من أجل المتابعة الدائمة لترتيب الصفحات الافتراضية في الشبكات الاجتماعية من حيث عدد الأعضاء ودرجة التأثير، يرجى العودة إلى الموقع العالمي المتخصص في ترتيب مواقع التواصل الاجتماعي: (<https://www.socialbakers.com>).

لعدد من مقالاته المنشورة عبر صحف ومجلات أردنية أو عربية أو عالمية، بالإضافة إلى مشاركاته في مؤتمرات وملتقيات وطنية ودولية، كما تحتوي الصفحة أخباراً عن إصدارات الأمير "الحسن بن طلال" وكتبه ومقالاته.

تغيب عن الصفحة أي إشارة فيها لتذمر أو عدم رضا من الواقع السياسي في المملكة، بما يوحي بوجود تناغم بين خط سيره وسير ابن أخيه الملك "عبد الله الثاني"، كما أن صاحب الصفحة يبدي تجاهلاً لكل الأصوات التي تدعوه إلى العودة إلى المشهد السياسي أو تحضه على المطالبة بحقه في ولاية العهد أو السلطة رغم أن الصفحة منفتحة على الآراء، ويبدي الأخير تفاعلاً مع ردود وأسئلة واستفسارات الجمهور المرتبط بصفحته، ولكن دون خوض في المسائل السياسية.

جدول رقم (34): ترتيب صفحات السياسيين الأردنيين على مواقع التواصل الاجتماعي

المتابعون/ المشاهدات	المملكة الأردنية: الصفحة / الحساب / القناة
9.133.674	رانيا العبد الله (الأميرة زوجة العاهل الأردني): https://www.facebook.com/QueenRania/
657.600	الأمير الحسن بن طلال (سياسي ومفكر أردني): https://www.facebook.com/HRHPrinceElHassan/
147.385	عبد الله النسور (سياسي مستقل، رئيس وزراء سابق): https://www.facebook.com/Drensour/
117.192	خليل حسن عطية (سياسي ونائب برلماني): https://www.facebook.com/Khalil.H.Atieh/
26.9117	باسم عبد الله (سياسي أردني): https://www.facebook.com/BassembrahimAwadallah/
124.391	سياسي (صفحة إنجليزية): http://www.twitter.com/NasserJudeh

في المجال الافتراضي السياسي الأردني أيضاً عدد من الصفحات والحسابات، ولكن بتأثير أقل وحجم انتساب أضعف وأثر سياسي يكاد يكون منعدماً مثل صفحات وحسابات الدكتور "عبد الله النسور" و"خليل حسن عطية" و"باسم عبد الله" وغيرهم.

لقد أدركت الطبقة السياسية في الوطن العربي أهمية التواجد على الفضاء الافتراضي وفائدة طرح الأفكار ومناقشتها مع رواد الشبكات الاجتماعية، حيث باتت هذه الأخيرة مجالاً خصباً يستعملها المشتغلون بالسياسة لأجل تسويق أفكارهم وطرح رؤاهم والبحث عن أنصار وموالين وتجنيدهم أتباع ومؤيدين.

لقد أضحت توجه السياسيين العرب إلى ساحات التفاعل الرقمي عبر أدوات الإعلام الجديد خيار الجميع تقريباً، حيث يستفيد هؤلاء من وجود قطاع كبير من الجمهور العربي وغير العربي ممن يستهدفونه بأفكارهم ويوجهون له رسائلهم، إضافة إلى

توفر خاصية "رجع الصدى" (FeedBack) في هذا المجال، فيمكنهم ذلك من قياس درجات القبول بهم في المجال الحقيقي الواقعي، ومعرفة مدى تأثير ما يطرحونه من مضامين في المجتمع، وما إذا كان عليهم الاستمرار على الخط الذي رسموه أو تغيير خط سيرهم، كما يسمح لهم التواجد عبر هذا الفضاء بتصميم عدد من الخطط التي يطرحونها على جمهور الانترنت ويمكنهم التفاعل مع هؤلاء من اختيار واعتماد الخطة الأنسب أو اللجوء إلى خطط بديلة باعتماد آليات التجريب والمقارنة.

عدد من السياسيين العرب يستعملون حساباتهم وصفحاتهم على الشبكات الاجتماعية من أجل نقل يومياتهم في مواقع المسؤولية التي يشغلونها من أجل نقل الانطباع إلى رواد فضاءاتهم الافتراضية أنهم الأقدر على تلك تحمل المسؤوليات وشغل الوظائف، مثل الصورة التي يحاول الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" أن يرسمها عن نفسه من خلال صفحته، وكذا رئيس الوزراء المغربي "عبد الإله بن كيران" من خلال تواجده عبر (Facebook)، وبعضهم يستعملها من أجل تبييض صفحته الوظيفية وتنقيتها من شوائب تكون قد علفت بها، فالسياسي الجزائري "عمار غول" ورغم شغله منصب رئيس حزب سياسي (تجمع أمل الجزائر)، إلا أن صفحته على (Facebook) لا تهتم بنشاطاته الحزبية فحسب، بل تتعداها إلى تمجيد تاريخه السياسي عندما كان متقلبا بين عدد من الحقايب الوزارية (الأشغال العمومية، النقل، السياحة)، كأنه يستشعر حجم ما يلاحقه من نقد وحملات متابعة داخل الفضاء التفاعلي، واتهامات له بعدم الأهلية ومسؤوليته المباشرة عن الفساد الذي طال عددا من القطاعات التي تولى الإشراف عليها، مثل فضائح الطرق السريعة وملفات النفقات الكبيرة التي حوزت لترميم "الفنادق العمومية" المنهارة وغيرها، وكذلك يفعل الرئيس التونسي الأسبق "منصف المرزوقي" عبر صفحته وحسابه على الشبكات الاجتماعية فيما يشبه حنيننا لتبوء منصب الرئاسة من جديد، من خلال العزف على أوتار الإنجازات التي تحققت له خلال عهده الرئاسية في المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط نظام الرئيس الأسبق "زين العابدين بن علي".

وحتى يتحقق الانتقال الديمقراطي مستقبلا، "لابد من توفر آليات وأدوات للتواصل ونقل المعلومات بين جميع الأطراف، ومن بين أهم الأدوات التي يمكن أن يكون لها أثر على عملية الانتقال الديمقراطي هي وسائل الإعلام والاتصال الرقمية، والتي تؤطر العلاقة بين انتقال الدول من نمط سياسي معين إلى نمط آخر يتميز بالتعددية السياسية وتوفر فضاءات للتعبير الحر"⁽¹⁾.

خلاصة واستنتاجات الفصل الخامس:

عندما تعرفت المجتمعات العربية على أدوات الإعلام الجديد وانطلقت إلى تجربتها وبدأت مصطلحات التواصل

الاجتماعي والتغريد والمنشورات والمدونات تأخذ طريقها إلى ساحة التداول بين الأفراد وخاصة منهم الشباب، لم يكن أغلبهم قد تمكن منها إلا في شقها الترفيهي والخدمي، حيث أضحت وسائل ترفيهه وتسليه.

في مراحل لاحقة تبلورت أدوار أخرى للمجال الافتراضي منها الاجتماعي ومنها السياسي وغيرها، بدأ اهتمام العالم العربي يتجه إليه على أنه فضاء تواصل واتصال وشبكة قنوات مفتوحة ذات قدرة تفاعلية تربط بين مرسل ومستقبل يقوم كليهما بالدورين

¹ - جمال بن زروق، "الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بين غموض الدور وآليات التأثير: دراسة تحليلية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 149-157)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إينوار، 2014، ص 150.

معاً، فبدأ نشاطه يستخدمونه سياسياً، ثم ولجأ السياسيون بغرض تشجيع المشاركة السياسية وتسويق أفكارهم عبره والتواصل مع جمهورهم به والوصول إلى قواعدهم عن طريقه.

من أبرز ما استنتجه الباحث من خلال الفصل الخامس:

1. أصبحت تداول مصطلح ديمقراطية الانترنت شائعاً لارتباطه بممارسة السياسة عبر المجال الإلكتروني بشراهة وقوة محسوسة.
2. أصبح للشبكات الاجتماعية دور كبير في بناء بيئة رقمية لرعاية التحول الديمقراطي في المراحل الزمنية الآتية، حيث انتقل دورها من صنع "الحراك الثوري" إلى تأطير "الحراك السياسي"، وأبرز ما تقدمه ارتبط بالوظائف الجديدة للمجال الافتراضي في هذا الحراك.
3. ارتبط النشاط عبر موقع وشبكة (Facebook) عموماً بالتواصل السياسي، في حين غلب على موقع وشبكة (Twitter) اهتمام المتعاملين به بالتسويق السياسي.
4. لجأت كثير من النخب الفكرية والسياسة العربية، وفئة عريضة من السياسيين الممارسين والراغبين في الممارسة السياسية، إلى الفضاءات الافتراضية لممارسة فعل "الاتصال" و"التسويق السياسي"، من أجل الانتفاع بمخرجات هذا اللجوء في مراحل لاحقة.

الخلاصة

لم تكن رغبة الشعوب العربية في الخروج من نير الاستبداد والانعقاد من ظلم الديكتاتورية وظلمة التفرد وحكم الواحد مسالة خافية، بل كان شعورا يسكن وجدان قطاعات كبيرة من المجتمعات العربية التي ظلت على امتداد عقود طويلة في مسيرة بحث عن أفضل السبل التي توصلها إلى الديمقراطية التي اعتمدها شعوب العالم في شقه الغربي (دول أوروبا وأمريكا) وعدد من شعوب وأنظمة الحكم في آسيا، والتي تأثر العرب بها واعتبروها فلسفة وثقافة ونمط حياة، تجلب لهم السعادة وتُساهم في رقي مجتمعاتهم ورفع أوطانهم.

لقد ظل النموذج الغربي للديمقراطية حلما يراود الكثير من أفراد شعوب العالم العربي لما وجدوا فيه من قيم ومضامين سامية كانت قد جعلت من المواطن في العالم الغربي محورا تدور حوله كل شؤون الحياة العامة وتشعره بأهميته في وطنه، بحيث يصبح عصب الحياة السياسية ونقطة الارتكاز التي تضمن للمجتمع حالة التوازن، فيخطب وده أهل السياسة ويبحث عن رأيه أرياب الحكم لما له من وزن في المجتمع وقيمة.

وبالمقابل، ظل نموذج المواطن في جل أقطار العالم العربي مرادفا للمقيم أو الساكن الذي انتزعت منه "مظلة المواطنة"، فأصبح وجوده في بلده مرتبط فقط بالمأكل والملبس والإقامة من أجل كسب القوت ورعاية الأبناء ثم الأحفاد، لأن جل الأنظمة السياسية قد درجت على الاستئثار لوحدها بالمجال السياسي وشؤون الحكم وسياسة الناس، فلم يعد المواطن العربي يشعر بما شعر به نظيره في العالم الغربي من أنه العملة الأهم ومحور المجتمع ورأس مال الدولة، حيث يجب استفتاءه في مصيره وأخذ رأيه في ما يهمه، فلا تكون الانتخابات ذات مصداقية إلا إذا أطرها، ولا تصبح السلطة السياسية ذات شرعية إلا إذا اشترك فيها أو كان له رأي في تركيبها وبخاصة من يتصدرون مواقع المسؤولية فيها.

لم تجد رغبة الشعوب العربية طريقا إلى مبتغاها ونيل حقوقها في رسم صورة ديمقراطية حقيقية بعد طول محاولة وتجريب، إلا عندما أصبح العصر عصرا تكنولوجيا وأصبحت البيئة تعج بوسائل الاتصال الحديثة التي قربت المسافات وأحالت العالم كله إلى شبه قرية صغيرة، زالت الحدود من بين كل جناتها واتحدت ضمائر الناس فيها وأصبحت هذه الآليات والوسائط أدوات استعملتها قطاعات من شعوب العالم العربي لبدأ حراك يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق طموح ورغبة ظلت حبيسة الوجدان طيلة عقود، وهي توق كامن لديهم لاستنشاق نسائم الديمقراطية واستشعار جوهر الحرية الحقيقية، وتحقيق قيم الحياة النبيلة في كنف العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي.

ومن خلال أطوار البحث، فقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج من خلال دراسة لأثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، ومن أبرزها:

1. يمكن تصنيف الدول العربية التي عرفت حراكا ثوريا يهدف إلى بناء تحول ديمقراطي عن طريق النشاط عبر الشبكات الاجتماعية وبعض أدوات الإعلام الجديد إلى ثلاث أنواع:

النوع الأول: دول عرفت تحركا شعبيا سلميا دون سلاح، أما العنف الذي عرفته فقد اقتصر استخدامه من قبل السلطة الحاكمة فقط بواسطة آلة الردع الأمنية التي تسيطر عليها، حيث انطلقت من نظرية "مقاومة التغيير" لأنها لم تهضم فرضية

الخروج من المشهد السياسي بكل سهولة، كما كانت تتحكم في نظرتهم لمسار الأحداث عوامل عدة كغوغائية الثوار وفوضى الشارع واعتقادهم بعدم قدرته على التغيير، لأنهم أسقطوا الواقع الجديد على نماذج ثورية سابقة جرى التعامل معها وإجهاضها في مهدها. (نموذج تونس ومصر).

النوع الثاني: دول عرفت حراكا شعبيا هادفا إلى الديمقراطية، ولكن صاحبه عنف منذ بدايته أو بُعيد انطلاقته، عندما لجأت الأنظمة السياسية إلى خيار العنف المفرط منذ البداية، الأمر الذي جعل من الطرف الثاني (المعارضة) أن تتحكم بدورها إلى القوة والعنف المضاد، وتستعمله في صراعها مع النظام القائم. (نموذج ليبيا واليمن وسوريا).

النوع الثالث: دول لم تشهد مناكفة عسكرية أو لجوءاً إلى القوة المفرطة أو تدخل من جانب المؤسسة العسكرية انحيازاً لأي من أطراف النزاع، بل إن الأنظمة السياسية تعاملت بحكمة وبمجازاة الأحداث، فقد لجأت إلى إجراء إصلاحات سياسية وقانونية تماشياً مع مطالب الفئات المحتجة. (نموذج المغرب والأردن)، بينما لجأت غيرها إلى خيار "الإصلاح الاستباقي" على مستوى البنى السياسية والاقتصادية والقانونية للدولة، تجنباً لامتداد لهيب الحراك الثوري إليها. (نموذج الجزائر ودول الخليج ماعدا الإمارات العربية المتحدة وقطر).

2. رغم أن كل حرك العالم العربي في سبيل الديمقراطية وحرية الشعوب والعدالة الاجتماعية الذي بدأ مع تحرك التونسيين سنة 2010 لإجبار نظامهم السياسي على الرحيل، قد انطلق من تحت عباءة العالم الافتراضي ومن خلال أدوات الإعلام الجديد وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وامتد بذات الشكل إلى عدد من الدول العربية بنفس الوتيرة تقريبا واشتركت جميعها في هبات وانتفاضات، إلا أنه من الصعب تسميته "ثورة"، وذلك أنه لا واحدة من هذه الهبات حملت بالفعل كل عناصر الثورة التي تعارفت عليها المصطلحات، فالتعبير الإعلامي طغى على المفهوم الأكاديمي، حيث كان يُوصف البداية ولم يكن يَصِف كل مراحل الحراك، فالحراك بدأ عن طريق خروج الجماهير ونزولهم إلى الشارع وميادين وساحاته ومطالبتهم بإزالة الأنظمة السياسية ورحيل رموزها، فكانت البداية دالة على وجود ثورة في الأفق فكانت التسمية بناء على وصف البداية، ولأن جوهر الأمر نهايته، فلم تتم ملاحظة الوصول النهائي إلى أهم عناصر الثورة وهو "التغيير الجذري" في أي من الأقطار العربية التي عرفت هذا النوع من الحراك، فتونس لم تشهد زوالاً تاماً ونهائياً لأركان النظام الذي نما الاعتقاد بإزالته سنة 2011 لأن عدداً من رموز مرحلة "بن علي" عاد إلى الواجهة خاصة من رجال الأعمال، والرئيس نفسه لم يستطع النظام الجديد جلبه أو محاكمته، ومصر أعادت إنتاج نظامها القديم بعودة النخبة العسكرية لتصدر المشهد السياسي المرتبط بالسلطة من جديد، واليمن وليبيا لم يستطعا صنع القطيعة مع "أعراض" النظام القديم، فبعض سياسات "الجماهيرية القديمة" لا تزال في "مستودع الحنين في ليبيا اليوم" وبعضها يعاد رسمه من جديد، أما في "اليمن الجديد" فكثير من رموز حكم "عائلة علي عبد الله صالح" قاب قوسين أو أدنى من تبوء مناصب مسؤولية أو أخذ مواقع قريبة من دوائر صنع القرار، ودليل ذلك بقاء تأثير "الرئيس السابق" في قالب الأحداث اليمينية وتحالفه مع "أنصار الحوثي" الذين يتصدرون المشهد السياسي والأمني في اليمن اليوم، ويعتبرون مجتمعين طرفاً رئيساً في معادلة يستحيل تجاوزها أو القفز عليها في الظرف الحالي.

3. درج خطأ على ألسن العامة وكتابات المفكرين عندما قدموا لهذا الحراك نعت " ثورات الفيسبوك " أو "حراك الشبكات الاجتماعية"، فالشبكات الاجتماعية قدمت للثوار عوناً وساعدتهم على الوصول إلى جماهير تشاطروهم أفكارهم وتحمل معهم فلسفتهم، كما مكنتهم من ربط خطوط الاتصال وبناء جسور للتواصل لشد أطراف الحراك ببعضها، لكن في حقيقة الأمر، فإنه لا (Facebook) ولا (Twitter) ولا حتى (Youtube) صنعوا ثورة أو انتفاضة أو حراكاً، إنما صنعت هذه الأشكال من رغبة الجمهور العربي في التغيير ومن شوقه لنسائم الحرية والديمقراطية الذي اطلعوا عليها من خلال تجارب الغربيين وكتابات المفكرين، فلم يكن المجال الافتراضي بذلك إلا بيئة نشاط أولية ساهمت بقوة في إزالة حاجز الخوف وحائط الرهبة من جبروت الأنظمة وقمع السلط، فكان دور أدوات الإعلام الجديد مساعدة الثوار على ربط قنوات للتواصل فيما بينهم وتنظيم جهودهم ورسم طريق مستقبلية لتحول ديمقراطي، وذلك عندما تتضح الرغبة لدى هؤلاء بالتحول من الفضاء الافتراضي إلى العالم الحقيقي الواقعي لتحقيق هذا الهدف السامي.

4. الاعتقاد الذي ظهر في البداية كأنه مسلمة لا يجوز دحضها ولا رميها بالخطأ والزيف، وهو أن الحراك العربي الذي صُنِعَ توقفاً للتحرك وشوقاً للعدالة الاجتماعية صنعتها أدوات الإعلام الجديد، على اعتبار فشل الإعلام القديم والتقليدي في ذلك، هذا الاعتقاد وقعت بالفعل تخطئته من خلال الرجوع إلى عدد من تجارب الماضي، فالثورة التي قوضت " نظام الشاه " في إيران في نوفمبر 1979 وقادها "الخميني" وعدد من نشطاء الإعلام، كانت قد ارتكزت في رواجها ثم نجاحها على "شرائط الكاسيت" التي كانت تعتبر في ذلك الزمن " إعلاما جديداً"، ولكن أحداً لم يقل إن الثورة الإيرانية هي ثورة " الإعلام الجديد"، ولم يقل إنها ثورة الكاسيت" أيضاً.

5. لم يتغير نسق المشهد السياسي في الدول الخليجية إلا من خلال بعض الإصلاحات التي طالت عدداً من القوانين والأنظمة الإدارية وبشكل صوري وتجميلي، وظل النشاط الافتراضي المرتبط بالرغبة في التحول إلى الديمقراطية ضعيفاً ولم يرق إلى الاتساع والقوة بما يسمح له بالضغط على الأنظمة الحاكمة لمباشرة إصلاح حقيقي، فلم يتعرض مسلسل الإصلاح لجوهر النظام السياسي، ولم يفتح بالمرّة نقاش أو تفكير في إيجاد آلية للتداول على مناصب المسؤولية الرفيعة أو اعتماد نظم انتخابية ذات مصداقية تمكن المواطن الخليجي من أن يكون له رأي فيمن يحكمه، فيحظى بذلك نظامه وسلطته السياسية بشرعية شعبية مستمدة من ممارسة المحكومين لحقهم في اختيار حكامهم، فيكون بذلك فكر "المواطنة" متحققاً وذات قيمة.

وبالتالي، فإن الحراك في الوطن العربي إنما هو حراك "الرجل العربي"، الذي استفاد من تطور الإعلام الجديد، واكتسب اتقاناً وكفاءة في التعامل مع أدواته وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي التي مكنته من ربط اتصاله بالجمهور وتسويق فلسفته إلى نشطاء الانترنت، وعمل بكل جهده من أجل إخراج الأفكار الثورية من عالم افتراضي سلاحه شاشة وهاتف ولوح ذكي، إلى عالم حقيقي ينتظره فيه "ردع الأمن" ومقاومة النظام السياسي الفطرية لكل مستحدث يحمل في طياته رائحة "إجباره" على الخنوع والخضوع، أو مغادرة المشهد.

بخصوص الفرضيات التي تم صياغتها ابتداءً، فإن الباحث قد ثبت له:

أولاً: صحة الفرضيات التالية:

1. يؤدي ضغط الشعوب العربية في المجال الافتراضي العام إلى دفع الأنظمة السياسية إلى مباشرة الإصلاح ودمقرطة الحياة السياسية.

حيث أن الضغط الذي مارسه التونسيون ومن بعدهم المصريون عبر الفضاءات الافتراضية ومواقع التواصل الاجتماعي قد نجح في دفع النظامين في تونس ثم في مصر إلى مغادرة إطار الصورة السياسية، حيث كانت المساهمة الافتراضية واضحة في دفع الناس إلى الثورة على الأنظمة الحاكمة وفي تأليب الرأي العام عليها، والأهم أنها كسرت لديهم حاجز الخوف والرهبة الذي ظل يلزمهم طويلاً، وكان سبباً في إجهاض كل محاولة ذات طبيعة مطلبية أو احتجاجية أو ثورية، جرى التحضير لها أو تنفيذها في مراحل سابقة.

كما ساعد الحراك الافتراضي في المغرب والأردن على "دفع" الأنظمة إلى ممارسة الفعل الإصلاحي الذي جاء منسوبه مرتفعاً نسبياً عندما يقارن بما سبقه من إصلاح تجميلي من حين لآخر.

2. تنطلق الأنظمة السياسية العربية من قراءة مخرجات التفاعل من داخل البيئة الافتراضية، لتنفيذ إصلاحات

وسياسات تتماشى مع مطالب الجمهور الافتراضي.

لقد ثبت أن كثير من دوائر السياسة المرتبطة بدورها بمصادر اتخاذ القرار في عدد من الدول العربية كانت تقرأ مخرجات الفضاء الافتراضي وتحاول أن تتأغم القرارات المراد اتخاذها مع الإطار العام للمطالب التي يجري تشكيلها وصياغتها داخل المجال الإلكتروني، فالأحكام القضائية التي صدرت في تونس ومصر في إطار العدالة الانتقالية كحل الأحزاب التي حكمت قبل الثورة، وتقديم "مبارك" ورجال نظامه للمحاكمة، ما كان ليتم لولا ضغط الشارع الحقيقي عن طريق نشاط الشارع الافتراضي، فقد كانت المؤشرات تؤكد سابقاً عدم وجود نية "لدى المجلس العسكري" الحاكم وقتها في مصر لفتح ملف محاكمة النظام السابق، وأن الخوف من توسع دائرة الضغط الافتراضي هو الذي أجبر السلطة الانتقالية يومها على انتهاج هذا المنحى في التعامل مع رموز المرحلة السابقة.

ثانياً: خطأ الفرضيات التالية:

1. كلما ازداد نشاط السياسيين العرب وأفراد النظام السياسي في المجال الإلكتروني وعبر الشبكات الاجتماعية، زاد

إقبال الجمهور من الشعوب العربية على الممارسة والاهتمام بالشأن السياسي.

ليس بالضرورة أن يتلائم النشاط الافتراضي من طرف الرسميين أو الأفراد العاديين مع زيادة حجم المشاركة السياسية للمواطنين في الدولة، ففي الجزائر والمغرب مثلاً وعدد آخر من الدول العربية، يشهد المجال الافتراضي إقبالا كبيرا من طرف الجمهور عليه، ويسارع الجميع باختلاف أفكارهم وتعدد مشاريعهم إلى تأسيس وإدارة منصاتهم التفاعلية على (Facebook)

و (Twitter) و (Youtube) أو غيرها من مواقع التواصل الاجتماعي، ويخوضون عبرها في الشأن السياسي ويتبادلون فيها أفكارهم ورؤاهم ذات العلاقة بالحكم والسياسة، ومع ذلك لازالت نسب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية دون المستوى المطلوب (الرئاسيات الجزائرية لسنة 2009 و 2014، والانتخابات التشريعية المغربية لسنة 2012 وأكتوبر 2016)، حيث تشهد هذه الشعوب في المجال الواقعي عزوفا عن المشاركة السياسية والاتجاه إلى خدمة الشأن السياسي العام، فلا يوجد أثر مباشر تنعكس من خلاله قوة الوجود الافتراضي والتفاعل في شؤون السياسة على الإنترنت، على الواقع السياسي الفعلي على الأرض.

2. تتناسب قوة النشاط في المجال الافتراضي مع حجم الوجود الفعلي للجمهور في المجال الحقيقي

وذلك راجع لعدم وجود مؤشرات كمية صحيحة ودقيقة عن الوجود الحقيقي في الفضاء الافتراضي العربي، حيث تنتشر الحسابات الوهمية والتخفي خلف الأسماء المستعارة، وقد يمتلك الفرد مجموعة كبيرة من الحسابات بما يعطي ملمحا مزيفا عن النشاط الافتراضي، فليس بالضرورة أن يكون الحساب أو الصفحة مشبعة بالأعضاء وتسجيلات الإعجاب، حتى يتم الحكم عليه أن له شعبية إلكترونية، فقد يكون عدد كبير من الأعضاء رقما وهميا فقط، فيكون بذلك الحديث عن مصطلح " الديمقراطية الوهمية" أمرا مشروعاً.

في نهاية هذه الدراسة، يوصي الباحث للدراسات المستقبلية والتي تتناول الموضوع نفسه أو موضوعا مقاربا، بما يلي:

1. الاهتمام بدراسة مستقبل التحول الديمقراطي العربي، في ظل الاستخدام المكثف للشبكات الاجتماعية ودخول أدوات الإعلام الجديد كل مناحي الحياة اليومية.
2. إجراء دراسات مماثلة على مجتمعات أخرى غير تلك التي شملتها الدراسة، حيث يستحسن البحث في الدول التي لم تشهد حراكا ثوريا عن الأسباب التي جعلتها في منأى عنه، وكيف يمكن أن تؤثر الفضاءات الافتراضية في عملية تحول ديمقراطي قادم، فقد يكون السؤال عن سبب عدم استمرار مسلسل الحراك وامتداده لدول عربية أخرى مثل "لبنان" مشروعاً، حيث تتميز هذه الدولة بتعدد إثني عرقي وتنوع ديني وحضاري وصراع دائم ومحوم حول السلطة وبقاء الدولة لفترات طويلة من دون رئيس لغياب عنصر التوافق بين أطراف المجتمع السياسي فيه، كما يميزه نزعه قوية من طرف أفراد المجتمع نحو استخدام أدوات الإعلام الجديد، وهي أسباب كانت كافية لدخول عدد من الدول العربية أتون حراك ثوري سبب لها كثيرا من المآسي وأفرز عدد من النتائج.
3. دراسة التأثير المستقبلي للنشاط الافتراضي على تنمية وزيادة الوعي السياسي لدى فئة الشباب بالخصوص، وذلك راجع لمسؤوليتهم المستقبلية في قيادة سفينة الإصلاح والتحول الديمقراطي في منظومة الحكم العربية.
4. ضرورة تكثيف البحث عبر الدراسات الأكاديمية، من أجل إيجاد تفسيرات لظواهر العزوف عن المشاركة السياسية والابتعاد عن العمل السياسي في أوساط الشباب العربي على أرض الواقع، رغم ما يظهر من قوة لديهم عبر المجالات الافتراضية في ممارسة "السياسة الرقمية" و"المشاركة السياسية الافتراضية".

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. باللغة العربية:

- 01 أبو زيد، سمير. حوارات ما بعد الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- 02 أبو عامود، محمد سعد. الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1، الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2010.
- 03 الأشقر، جليب. الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، تر: عمر الشافعي، ط1، بيروت: دار الساقى، 2013.
- 04 انتصار إبراهيم عبد الرزاق، موسى. الساموك صغد، حسام. الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة الوظيفية، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011.
- 05 بابكر مصطفى، معتصم. إيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، ط1، الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، 2014.
- 06 بروتون، فيليب. برو، سيرج. ثورة الاتصال: نشأة إيديولوجيا جديدة، تر: هالة عبد الرؤوف مراد، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993.
- 07 بسيوني، عبد الحميد. ثورة مصر وتكنولوجيا المعلومات: الصراع في القضاء السيبراني، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012.
- 08 بشارة، عزمي. في الثورة والقابلية للثورة، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- 09 بن حرف الله، الطاهر. مدخل إلى التسويق السياسي، ط2، الجزائر: دار هومة، 2014.
- 10 بن شيحة، صحراوي. وآخرون، التسويق السياسي، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2010.
- 11 بن صادق طيب، أسامة. المعرفة وشبكات التواصل الإلكترونية، الرياض: مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز، 2012.
- 12 توفلر، ألفين. حضارة الموجة الثالثة، تر: عصام الشيخ قاسم، ط1، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1990.
- 13 حجاج، قاسم. فجر العولمة الجديدة، ج1، ط1، غرداية، الجزائر: دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، 2013.
- 14 حسن العايد، عبد الله. انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
- 15 حسن رمضان يوسف، سالم. تحديات التحول السياسي، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2014.
- 16 الحمادي، الصادق. الإعلام التونسي أفق جديد: بورقيبة والفايسبوك، ط1، دار آفاق بريسكيكيف للنشر، 2012.
- 17 الحمد، جواد. إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
- 18 الحمداني حسني، بشرى. الإعلام وثقافة التغيير في ظل الثورات العربية، ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2014.
- 19 الحمش، منير. العولمة وتأثيراتها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 20 الداخلي، رحاب. انترنت الاتصال: وسائل الإعلام من المنادي إلى الانترنت، القاهرة: دار الفكر العربي، 2009.

- 21 درويش اللبان، شريف. الصحافة الإلكترونية: دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- 22 _____ تكنولوجيا الاتصال: قضايا معاصرة، القاهرة: المنية برس، 2009.
- 23 _____ مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت، ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2011.
- 24 دليو، فضيل. تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، ط1، الجزائر: دار هومة، 2014.
- 25 الدناني، عبد المالك رمان. الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
- 26 ريتور، فيليب. سوسيولوجيا التواصل السياسي، تر: خليل أحمد خليل، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2008.
- 27 زايد الطيب، مولود. العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، ط1، بنغازي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005.
- 28 سند السويدي، جمال. وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفايبر، ط4، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
- 29 سورنسن، غيورغ. الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطانية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 30 سيد ريان، محمد. الإعلام الجديد، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2012.
- 31 _____ الصورة والثورة: الصورة الرقمية وثورة 25 يناير، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2014.
- 32 عبد الحميد، صلاح. الإعلام الجديد، ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012.
- 33 _____ الإعلام والثورات العربية، ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2013.
- 34 عبد الحميد، محمد. الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2007.
- 35 عبد اللطيف، كمال. المعرفي والإيديولوجي الشبكي: تقاطعات ورهانات، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 36 عبد الله ثناء، فؤاد. آليات التعبير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- 37 عبد الواحد أمين، رضا. الصحافة الإلكترونية، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
- 38 غنيم، وائل. الثورة 2.0، القاهرة: دار الشروق، 2012.
- 39 فهمي، أحمد. مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها ومشكلاتها سيناريوهات المستقبل، ط1، القاهرة: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2012.
- 40 قتلوني، حسام الدين. ثورات الفايبر: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.
- 41 القندلجي، عامر إبراهيم. الإعلام والمعلومات والانترنت، عمان: دار اليازوري للعلمية للنشر والتوزيع، 2013.
- 42 لعقاب، محمد. المواطن الرقمي، ط1، الجزائر: دار هومة، 2011.
- 43 ماكومز، ماكس. وآخرون، الأخبار والرأي العام: تأثير الإعلام على الحياة المدنية، تر: محمد صفوت حسن، ط1،

- القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012.
- 44 مبارك خضر فضل الله، وائل. أثر الفايبر على المجتمع، ط1، الخرطوم: مدونة شمس النهضة، 2010.
- 45 محمد الزين، حسن. الربيع العربي.. آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1، بيروت: دار القلم الجديد، 2013.
- 46 محمد جمعة الصواني، يوسف. اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- 47 المصطفى مصطفى، حمزة. المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 48 المكّي، هشام. الإعلام الجديد وتحديات القيم: مداخل إشكالية، ط1، الرباط: مطبعة توب بريس (Top Press)، 2014.
- 49 نجيب بوطالب، محمد. الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسولوجية للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- 50 نصر مهنا، محمد. الإعلام السياسي بين النظرية والتطبيق، ط1، القاهرة: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2007.
- 51 هانتجتون، صامويل. المرحلة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، ط1، الكويت: دار سعد الصباح، 1993.
- 52 هوبزباوم، إيريك. العولمة والديمقراطية والإرهاب، تر: أكرم حمدان ونزهت طيب، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، 2009.
- 53 يسين، السيد. ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011.
- 54 يوسف، حنان. الإعلام والسياسة (مقارنة ارتباطية)، ط2، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2006.

2. باللغة الأجنبية:

- 55 Lemben, Blaise. **La démocratie à l'ère numérique : la révolution Facebook, Google, Twitter**, Genève : George Edittion, 2004.
- 56 Schmidt, Eric. Cohen, Jared. **The New Digital Age: Reshaping the future of People, Nations and Business**, United States: Alfred A. Knopf, 2013

ثانياً: الموسوعات والمعاجم والقواميس:

- 01 ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب، المجلد الثاني، الجزء 13، ط3، القاهرة: دار المعارف، 1981.
- 02 عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مصر: منشورات كتب عربية، 2006.
- 03 _____ معجم مصطلحات حقوق الإنسان، مصر: منشورات كتب عربية، 2006.
- 04 الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

- 05 _____ موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.
- 06 الموسوعة العربية العالمية، [قرص مضغوط]، الرياض: شركة أعمال الموسوعة للإنتاج الثقافي، 2004.
- 07 نوينهام، جيفري. إيفانز، جراهام. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- ثالثاً: الدوريات:**
- 1. باللغة العربية:**
- 01 إبراهيم علي، حيدر. "الأمموقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، (ص ص 50-52).
- 02 أرشيدات، صالح. "وماذا عن الربيع الأردني"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع 55، السنة 14، جويلية 2014، (ص ص 41-45).
- 03 الأنصاري، حسن. "الإعلام العربي في ظل الأزمات: الخطاب المرئي والتفاعلية مع أحداث الثورات العربية"، مجلة تموز، ع 55، السنة 21، 2013، (ص ص 46-69).
- 04 البدائية، ذياب. الحسن، خولة. "الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن وأثرها في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع 12، السنة 05، سبتمبر 2013، (ص ص 14-21).
- 05 بعزیز، إبراهيم. "دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، صيف 2011، (ص ص 171-188).
- 06 بلقریز، عبد الإله. "المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها ونتائج"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ع 392، السنة 34، أكتوبر 2011، (ص ص 34-59).
- 07 بن عبد العزيز، ميلود. "الجرائم الأخلاقية والإباحية عبر الإنترنت وأثرها على المجتمع من منظور شرعي وقانوني"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، ع 17، ديسمبر 2012، (ص ص 28-41).
- 08 بن ورقلة، نادية. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع 11، السنة 05، 2013، (ص ص 200-217).
- 09 توفيق إبراهيم، حسن. "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع 55، السنة 14، جويلية 2014، (ص ص 54-60).
- 10 _____ "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، ملحّة المستقبل العربي، ع 349، مارس 2008، (ص ص 20-37).
- 11 توفيق، راوية. "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، مجلة سياسات عربية،

- تصدر عن المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات بيروت، ع06، جانفي 2014، (ص ص 90-100).
- 12 جميل الراوي، بشرى. "دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري"، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، ع15، 2012، (ص ص 94-112).
- 13 حامد خليل، طلال. "الانتقال من النظام الشمولي إلى الديمقراطية: المعوقات وآفاق المستقبل"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، ع02، 2013، (ص ص 01-50).
- 14 "التحليل السياسي ومنظومة التغيير العربي"، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العراق، ع52، 2011، (ص ص 66-82).
- 15 حسان، أجدد. "الفيروسات إرهابا تهدد أنظمة المعلومات"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع04، السداسي 02، 2011، (ص ص 116-139).
- 16 خوري، إلياس. "نحو شرعية أخلاقية في زمن الثورات العربية"، مجلة بدايات، بيروت، لبنان: ع03-04، خريف 2012 وشتاء 2013، (ص ص 08-17).
- 17 رابع، الصادق. "الهوية الرقمية للشباب بين التمثلات الجماعية والتمثل الذاتي" مجلة إضافات، ع19، صيف 2012، (ص ص 98-115).
- 18 رجب، إيمان. "خليج ما بعد الربيع: التحدي والاستجابة"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع57، جانفي 2015، (ص ص 74-81).
- 19 الزرن، جمال. "البيئة الجديدة للاتصال أو الإيكوميديا عن طريق صحافة المواطن"، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، ع17، 2012، (ص ص 20-38).
- 20 الزيدي، مفيد. "محاولات الإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ع435، السنة 38، ماي 2015، (ص ص 42-61).
- 21 سالم النوافلة، محمد. "الإصلاح السياسي في الأردن في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين: فرص وتحديات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، المجلد 05، ع01، 2016، (ص ص 335-352).
- 21 سلطان الهاشمي، سعيد. "جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوقى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 45-46، شتاء - ربيع 2015، (ص ص 26-41).
- 23 سيد، ليندسي. وآخرون، "هل الثورة التونسية في تقدم؟" مجلة مدارات، ع19-20، صيف وخريف 2013، (ص ص 37-40).
- 24 شحات، مراد. جصاص، لبنى. "التنمية السياسية: مقارنة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38 / 2013، (ص ص 35-56).

- 25 شوقي بنوب، أحمد. "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 413، جويلية 2013، (ص ص 129-152)
- 26 شيخاني، سميرة. "الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، ع 1-2/2010، (ص ص 435-480).
- 27 عاشور، طارق. "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37 شتاء 2013، (ص ص 28-54).
- 28 عبد الجبار أحمد، عبد الله. كوركيس عزيز، فراس. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 44، 2012، (ص ص 199-234).
- 29 عبد الحفيظ الشيخ، محمد. "إشكالية عشر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011"، مجلة دراسات شرق أوسطية، تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، ع 68، 2014، (ص ص 45-72).
- 30 _____ "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ع 232، السنة 37، فيفري 2015، (ص ص 124-136).
- 31 عبد الصادق، عادل. "الفضاء الإلكتروني وموجات التغيير في العالم العربي"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع 57، جانفي 2015، (ص ص 88-96).
- 32 عبد الله، بلاسم عدنان. فاضل حسين، أحمد. "وسائل الإعلام الحديثة وأثرها في الرأي العام الضامن لشرعية السلطة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالي، العراق، ع 02، 2013، (ص ص 01-37).
- 33 عبد المجيد، وحيد. "نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، (ص ص 62-65).
- 34 العبدلي، عبد المجيد. "البعد الاستراتيجي للثورات العربية"، مجلة الحمامة، تونس: ع 05، جوان 2014، (ص ص 62-117).
- 35 العجاتي، محمد. "تشريعات المرحلة الانتقالية ومعايير وشروط التحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع 57، جانفي 2015، (ص ص 104-109).
- 36 عز العرب، محمد. "التصدع العصي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مسارا مختلفا بعد الربيع العربي" مجلة السياسة الدولية، العدد 195، جانفي 2014.
- 37 عوفي، مصطفى. بلوصيف، الطيب. "الإعلام والتحول الديمقراطي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يسكرة، الجزائر، ع 09، مارس 2014، (ص ص 81-101).

- 38 غبارة، وليد. "من العدالة الانتقالية إلى عدالة الانتقال الديمقراطي: المفهوم العام والسياق التونسي"، مجلة المحاماة، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث للمحامين التونسيين، تونس، ع05، جوان 2014، (ص ص 127-140).
- 39 الغندور، عبير. "ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي"، مجلة دراسات شرق أوسطية، تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، ع 67، 2014، (ص ص 13-37).
- 40 فرحاتي، عمر. "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يسكرة، الجزائر، ع29، جوان 2008، (ص ص 137-144).
- 41 القرقوري، معتز. "العدالة الانتقالية في تونس بين ضرورة المصالحة وهاجس الانتقام"، مجلة بحوث ودراسات قانونية، تصدر عن جمعية الحقوقيين، صفاقس، تونس، ع09، 2014، (ص ص 37-59).
- 42 قوي، بوحنية. "الإعلام الحديث والديمقراطية التشاركية"، مجلة اتحاد الإذاعات العربية، تونس، ع2، سبتمبر 2013.
- 43 _____ "الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العدة الواجبة لبوتفليقة وتحديات المشهد"، تقارير، تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات، 13 ماي 2014، (ص ص 01-07).
- 44 _____ "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، مجلة تموز، ع 55، السنة 21، 2013، (ص ص 07-36).
- 45 _____ "ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية"، مجلة الديمقراطية، صادرة عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر، ع43، جويلية 2011، (ص ص 55-72).
- 46 كداوة، عبد القادر. "الانترنت كمصدر للمعلومات في الأوساط البحثية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع 07، الثلاثي 02، 2012، (ص ص 199-207).
- 47 كربوسة، عمراني. "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟"، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ورقلة، الجزائر، ع16، سبتمبر 2014، (ص ص 153-166).
- 48 كلاع، شريفة. التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الوادي، الجزائر، ع05، فيفري 2014، (ص ص 78-85).
- 49 كولفربي، محمد. "التغير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، أكتوبر 2008، (ص ص 137-146).
- 50 لكريني، إدريس. "التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، (ص ص 90-95).

- 51 ماجد، عادل. "تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر"، مجلة الديمقراطية، تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر والطباعة، ع54، السنة14، أبريل 2014، (ص ص 09-19).
- 52 محمد جود، بلقيس. "سوسيولوجيا ثورات الربيع العربي: دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع44، 2012، (ص ص 235-266).
- 53 محمود المجالي، رضوان. "الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، ربيع 2013، (ص ص 09-34).
- 54 مزوققي، عمر. "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر، تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ع10، جانفي 2014، (ص ص 167-184).
- 55 مصباح، الحسن. مصباح، محمد. "مسارات الربيع المغربي ومآلاته: حركة 20 فبراير والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السلمي"، مجلة سياسات عربية، تصدر عن المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، ع 06، جانفي 2014، (ص ص 72-87).
- 56 مكّي، جاد. ملاط، سارة. "الإعلام الرقمي والاجتماعي في النشاط المدني: فعالية أم عبء"، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ع232، السنة37، فيفري 2015، (ص ص 97-113).
- 57 مولود سبع، سداد. "التغيير السياسي في مصر: دراسة في الموقف الأمريكي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، المجلد 04، ع 01، 2015، (ص ص 01-24).
- 58 مونة، مقلاتي. "الإعلام وقضايا الرأي العام في العالم العربي" مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع01، مارس 2014، (ص ص 82-95).
- 59 نيت سعيدي، إلهام. "الرشادة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي"، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة بسكرة، الجزائر، ع24، مارس 2012، (ص ص 283-295).
- 60 ولد الصديق، ميلود. "الوسائط الرقمية الحديثة: من شبكات التواصل الاجتماعي إلى وسائل التعبير عن مشاعر الاغتراب وتغيير الحكومات"، مجلة أكاديميا، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ع 04، 2016، (ص ص 193-211).

2. باللغة الأجنبية:

- 61 Alrajehi, Menawer. Al-Shalabi, Jamal. « **Al-Qaida Between Ideology and Technology: Electronic Jihad From September, 11 to the Assassination of Bin Laden** », Cross-Cultural Communication, Vol 11, No

10, 2015, (PP 68-75).

- 62 Bunce, Valerie. et autres, « Quand le lieu compte spécificités des passés autoritaires et réformes économiques dans les transitions à la démocratie », Revue française de science politique, Vol 50, N 4/5 (Août-October 2000), (PP.633-656).
- 63 DEGENNE, Alain. « Les réseaux sociaux », *Mathematics and Social Sciences*, 42e année, n 168, 2004, (PP 5-9)
- 64 Lecomte, Romain. « **Révolution tunisienne et Internet : le rôle des médias sociaux** », L'Année du Maghreb, VII | 2011, (PP 389-418).
- 65 M. Faris, David. « **La révolte en réseau : le « printemps arabe et les médias sociaux** », Politique étrangère, 1/2012, (PP 99-109).

رابعاً: المذكرات والأطروحات الجامعية غير المنشورة:

1. باللغة العربية:

- 01 أمين عبوب، محمد. "تداول المعلومات داخل المجتمعات الافتراضية على شبكة الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً: دراسة استكشافية، وصفية تحليلية على عينة من مستخدمي الفايبروك"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.
- 02 بلحسن، عبد الجبار. "عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة نظرية تحليلية: الجزائر نموذجاً"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي غير منشورة، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011.
- 03 بلعور، مصطفى. "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)", أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.
- 04 بن عمر، وردة. "تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية: مصر نموذجاً"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2014.
- 05 بن يحيى، حميدة. "الهوية الافتراضية للطالب الجامعي على شبكة الانترنت: شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً"، مذكرة Master في علم اجتماع الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة تلمسان: أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،

2013.

- 06 بومايلة، حفيظة. "علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003.
- 07 جيدور، حاج بشير. "الحكم المحلي في أقاليم الأقليات ذات التنوع الإثني: حلة الأقاليم الفرنسية لما وراء البحار"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة ورقلة: قاصدي مرياح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- 08 حسام الدين لظفي قتلوني، مصعب. "دور موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير الاجتماعي: مصر نموذجاً"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2012.
- 09 رجب العبد سكر، ماجد. "التواصل الاجتماعي: أنواعه، ضوابطه، آثاره ومعوقاته"، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم الحديث غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة، 2011.
- 10 زودة، مبارك. "دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام: الثورة التونسية نموذجاً"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012.
- 11 صحراوي، شهرزاد. "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بسكرة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- 12 عبد اللطيف العتيبي، مناور. "الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013.
- 13 علي محمد عبد القادر، أسامة. "مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي غير منشورة، لبنان: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2012.
- 14 غزلاوي، وداد. "العولمة والإرهاب الدولي: بين آلية التفكير والتكريب"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بسكرة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.
- 15 فكرون، عبد الحق. "أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بسكرة: محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
- 16 قطيم طماح المطيري، حسن. "الاستخدامات السياسية لموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" من قبل الشباب الكويتي"، رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2013.
- 17 كركوب، أميرة. "دور الإعلام الجديد في دعم الحراك المجتمعي: مصر نموذجاً"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، جامعة بسكرة: محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
- 18 كريش، نبيل. "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007.
- 19 ممدوح مبارك الرعود، عبد الله. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين"، رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2012.
- 20 منصر، خالد. "علاقة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة باغتراب الشباب الجامعي"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012.

- 21 مهند عبد الرزاق حمودي، رأفت. "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي"، رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة، الأردن: جامعة البتراء، كلية الآداب والعلوم، 2013.
- 22 ناريمان نومار، مريم. "استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية: دراسة عينة من مستخدمي موقع الفيسبوك في الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال غير منشورة، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012.

2. باللغة الأجنبية:

- 23 MERRA, Lucile. « **Pour une sociologie des médias sociaux : Internet et la révolution médiatique** », Thèse de doctorat en sociologie non publiée, Paris : Université Descartes, 2013.

خامسا: الندوات والملتقيات والأيام الدراسية:

1. باللغة العربية:

- 01 أحمد بيت المال ، حمزة. (2014)، "الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: "الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحول الإقليمي والدولية"، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة عمان، الأردن، 02-04 سبتمبر 2014.
- 02 الأحمر، المولدي. (2011)، "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.
- 03 بشارة، عزمي. (2011)، "العربي والتونسي في الثورة التونسية"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.
- 04 بعزیز، إبراهيم. (2010)، "وسائل الاتصال الجديدة وأثرها على ثقافة المستعملين"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: "وسائل الإعلام والمجتمع"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 28-29 نوفمبر 2010.
- 05 جيدور، حاج بشير. تهاوي الحدود التقليدية بفعل الثورة الرقمية الجديدة والتطور الاتصالي والمعلوماتي: من العالم الحقيقي إلى العالم الافتراضي ومن المواطن العادي إلى المواطن الكوني ، الملتقى الدولي: إدارة الأزمات الحدودية ومستقبل كيان الدولة الجغرافي في المنطقة العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، 04-05 ماي 2016.

- 06** الحبيب، سهيل. (2011)، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.
- 07** حسن جاسم الطائي، جعفر. (2013)، "الإرهاب المعلوماتي وآليات الحد منه"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: "إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان"، المنظم من طرف كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق، 24-25 أبريل 2013.
- 08** الحمد، جواد. (1999)، "رؤية واقعية للتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها"، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول: "الديمقراطية والتربية في الكويت والوطن العربي"، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت، 27-29 نوفمبر 1999.
- 09** سالمين، مبارك. (2012)، "العوامل الاجتماعية وأثرها في التغيير: الثورة اليمنية نموذجاً"، ورقة مقدمة في مؤتمر جامعة فيلادلفيا الدولي السابع عشر حول: "ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية - العوامل - التمثلات"، المنظم من طرف جامعة فيلادلفيا، الأردن، 08-09 نوفمبر 2012.
- 10** شرون، حسينة. وآخرون، (2005)، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول: "التحول الديمقراطي في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.
- 11** صالح كاتب، سعود. (2011)، "الإعلام الجديد وقضايا المجتمع: التحديات والفرص"، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثاني حول: "تأثير الإعلام الجديد وتقنية الاتصالات على العالم الإسلامي"، جاكارتا، أندونيسيا، 13 - 15 ديسمبر 2011.
- 12** الضيف، أحلام. (2011)، "دور الرقابة في حماية النظام الديمقراطي"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.
- 13** طرشونة، لطفي. (2011)، "منظومة الحكم التسلسلي والانحراف الاستبدادي"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.
- 14** عبد المولى، عز الدين. (2011)، "دور الإعلام في ثورة الشعب"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.
- 15** عنصر، العياشي. (2014)، "لماذا فشل علم الاجتماع في التنبؤ بالربيع العربي"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول:

- "علماء الاجتماع العرب أمام أسئلة التحولات الراهنة"، المنظم من طرف: الجمعية العربية لعلم الاجتماع والمركز الوطني للبحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 18 - 19 - 20 فيفري 2014.
- 16 قوي، بوحنية. (2015)، "الإرهاب والتأثير على قيم السلم والوسطية - دراسة تفكيكية"، ورقة مقدمة ضمن الندوة الدولية حول: "ثقافة السلم والاعتدال في مواجهة التطرف العنيف - المقاربة الموريتانية"، جامعة نواكشوط، موريتانيا، 15 أوت 2015.
- 17 لعجال أعجال، محمد لمين. (2005)، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول: "التحول الديمقراطي في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.
- 18 محمد الصنار. (2011)، "بروز النضال الشبابي الجديد"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.
- 19 المقدسي، سمير. (2011)، "العجز الديمقراطي العربي وعوامل التحول إلى الديمقراطية"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، المنظم من طرف: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 19-21 أبريل 2011.
- 20 نايت سعدي، إلهام. (2005)، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول: "التحول الديمقراطي في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

2. باللغة الأجنبية:

- 21 Dris, Cherif. « **La politique étrangère algérienne à l'épreuve des révoltes arabes : entre considérations internes et impératifs stratégiques** », Communication présentée lors de la conférence internationale : «Les changements stratégiques en Méditerranée post Printemps Arabe», Organisée par le Centre des Etudes et de Recherche sur l'Afrique et la Méditerranée (CERAM), Ecole de la Gouvernance et d'Economie (EGE), Rabat, Maroc, le 10-mai 2012.

سادسا: دراسات كتب المقالات الجماعية:

1. باللغة العربية:

- 01 الأحمر، المولدي. "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، (ص ص 117-140)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 02 أعرج، سليمان. "الاتصال السياسي والعملية الانتخابية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 89-100)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.
- 03 بن زروق، جمال. "الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بين غموض الدور وآليات التأثير: دراسة تحليلية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 149-157)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.
- 04 بن صنيان، محمد. "انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 327-336)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 05 بنهلال، محمد. "الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، (ص ص 17-55)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 06 بوعمامة، العربي. بن عمار، سعيدة خيرة. "الشبكات الاجتماعية والتحويلات السياسية في العالم العربي"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 227-239)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.
- 07 جيدرور، حاج بشير. "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الحراك السياسي الجزائري"، في: قوي بوحنية (محرر)، الانتخابات الرئاسية الجزائرية (الأسئلة الحرجة)، (ص ص 255-289)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
- 08 حافظ، زياد. "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، رياح التغيير في الوطن العربي، (ص ص 17-36)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 09 حسيب، خير الدين. "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 337-358)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 10 _____ "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 125-136)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 11 الحمامي، الصادق. "المشهد الثوري الافتراضي: نحو مقارنة للأصول التواصلية للثورة التونسية"، في: هدي حوّا (محرر)، ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، (ص ص 185-212)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 12 خرباشي، عقيلة. "الشعوب العربية والتحول الديمقراطي بين المفاهيم والمخاطر"، في: عبد الله فشار (محرر)، الوطن العربي والتحويلات الديمقراطية، (ص ص 35-42)، بيروت: منشورات مركز الحكمة، 2012.
- 13 رضاني، نسرين. "المدونون"، في: La transition démocratique en Tunisie (Les acteurs)

- (ص ص 235-257)، تونس: Diwen Edition، 2012.
- 14 الزريقي، أيمن. "شباب الفاييسبوك وثورة 14 جانفي"، في: **La transition démocratique en Tunisie (Les acteurs)**، (ص ص 235-257)، تونس: Diwen Edition، 2012.
- 15 الزرن، جمال. "من العزل إلى الانقلاب إلى التداول الديمقراطي: المحددات السوسيو-ثقافية"، في: **الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة**، (ص ص 27-52)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.
- 16 سيد، نمين. "الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية: دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيا بالتطبيق على مصر نموذجا"، في: **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، (ص ص 257-310)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 17 شعبان، عبد الحسين. "تونس-مصر: أسئلة ما بعد الانتفاضة"، في: عبد الإله بلقزيز (محررا)، **رياح التغيير في الوطن العربي**، (ص ص 48-54)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 18 شومان، محمد. "الإعلام المصري وثورة 25 يناير / كانون الثاني"، في: **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، (ص ص 356-384)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 19 طرشونة، لطفي. "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، (ص ص 31-56)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 20 الطويسي، باسم. "المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة"، في: هدي حوّا (محررا)، **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، (ص ص 137-184)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 21 عبد الله، عبد الخالق. "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي"، في: عبد الإله بلقزيز (محررا)، **الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، (ص ص 311-326)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 22 عبد المولى، عز الدين. "الإعلام في ثورة الشعب في تونس"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، (ص ص 299-324)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 23 عبد النور، ناجي. "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، في: عبد الإله بلقزيز (محررا)، **الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، (ص ص 145-166)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 24 عبده بدوي، محمد. "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب المصري: دراسة تطبيقية على موقع فايسبوك"، في: **الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة**، (ص ص 101-130)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.
- 25 العجمي الزباني، عبد الكريم. "الاتصال والتحول الديمقراطي في التجربة الانتخابية الليبية"، في: **الاتصال السياسي في العالم**

- العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 53-88)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.
- 26 عزوز، محمد. "الأيدي الخفية والثورات العربية"، في: عبد الله فشار (محرر)، الوطن العربي والتحويلات الديمقراطية، (ص ص 75-90)، بيروت: منشورات مركز الحكمة، 2012.
- 27 العطري، عبد الرحيم. "الحركات الاحتجاجية في المغرب: من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركات 20 شباط/فبراير"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 277-302)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 28 علي زهران، جمال. "الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر"، في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، (ص ص 131-156)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 29 عمر حويل، محمد. "التواصل السياسي الجديد في ليبيا من خلال الشبكات الاجتماعية الإلكترونية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 131-147)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.
- 30 فرج، محمد. "المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر: الأسباب والتراكمات"، في: محمد بهاء الدين شعبان (محرر)، 25 يناير: مباحث وشهادات، (ص ص 77-97)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- 31 قيرط، محمد. "شبكات التواصل الاجتماعي والتغيير السياسي في العالم العربي: الفرص والتحديات"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 207-225)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.
- 32 كيلو، ميشيل. "سوريا إلى أين؟"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، رياح التغيير في الوطن العربي، (ص ص 187-202)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 33 لافرونس، جون بول. "الشبكات الاجتماعية: الوسائل الجديدة لمجتمع المعلومات"، في: نقد مجتمع المعلومات، تر: خالد طه خالد، (ص ص 83-91)، ط1، باريس: منشورات ضفاف، 2013.
- 34 ليز، كارولين. "الهوة الرقمية: مفارقة جيل الانترنت"، في: نقد مجتمع المعلومات، تر: خالد طه خالد، (ص ص 27-40)، ط1، باريس: منشورات ضفاف، 2013.
- 35 مبروك، مهدي. "ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، (ص ص 163-180)، ط1، الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 36 المدني، توفيق. "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (ص ص 53-80)، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 37 موساوي، عبد الحليم. "التعاطي الإعلامي مع الثورات العربية: قراءة في التحديات المهنية والأخلاقية"، في: عبد الله فشار (محرر)، الوطن العربي والتحويلات الديمقراطية، (ص ص 115-126)، بيروت: منشورات مركز الحكمة، 2012.
- 38 اليحيوي، يحيى. "التواصل السياسي أو في جدلية العلاقة بين الاتصال والسياسة"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي

وأفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (ص ص 11-25)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد إيناور، 2014.

39 يخلف، فايذة. "الثورات العربية بين مسوغات الإعلام التقليدي وسلطة الاتصال الشبكي"، في: عبد الله فشار (محرر)، **الوطن العربي والتحويلات الديمقراطية**، (ص ص 65-74)، بيروت: منشورات مركز الحكمة، 2012.

2. باللغة الأجنبية:

- 40 BEN NABLIA, Sahbi. LAFRANCE, Jean-Paul. « La révolution populaire en Tunisie et la difficile conquête d'un espace public arabe », dans : (Sous la direction de Fathalla DAGHMI), **Les médias font-ils les révolutions ? : Regards critiques sur les soulèvements arabes**, (PP 37-52), Paris : L'Harmattan, 2013.
- 41 ChAABANE, Hanen. « Stéréotyper l'adversaire dans la communication politique : la mise en altérité comme stratégie électorale », dans : **La communication politique dans le monde arabe et en Afrique**, (PP 13-24), Tunis : l'institut de Presse et des sciences de l'information et Konrat-Adenauer-Stiftung, 2014.
- 42 DAGHMI, Fathallah. TOUMI, Farid. AMSIDDER, Abderrahmane. « Soulèvements populaires à l'ère du numérique : Contextes et perspectives », dans : (Sous la direction de Fathalla DAGHMI), **Les médias font-ils les révolutions ? : Regards critiques sur les soulèvements arabes**, (PP 135-148), Paris : L'Harmattan, 2013.
- 43 DE LA BROSSE, Renaud. EKELIN, Annelie. « Twitter : Révolution ou alternation du discours politique ? », dans : **La communication politique dans le monde arabe et en Afrique**, (PP 57-67), Tunis : l'institut de Presse et des sciences de l'information et Konrat-Adenauer-Stiftung, 2014.
- 44 FENNICHE, Raja. « Réseaux sociaux, espace public et expressions sémiotiques : Retour sur les événements du 14 janvier », dans : (Sous la direction de Raja Fenniche), **Les mailles du filet : Révolution tunisienne et web 2.0**, Edition I, (PP 61-84), Manouba, Tunisie : Presses universitaires de la Manouba, 2013.
- 45 HAMOUDA, Mohamed. « La justice transitionnelle », dans : (Sous la direction de H. Redissi), **La transition démocratique en Tunisie : Etat des lieux**, Vol II, (PP 45-65), Tunis : Diwen Edition et Fondation Hanns Seidel, 2012.

- 46 KAMOUN-CHOUK, Souad. « Mouvements sociaux: de la cyberdissidence à l'insurrection populaire », dans : (Sous la direction de Raja Fenniche), **Les mailles du filet : Révolution tunisienne et web 2.0**, Edition I, (PP 15-32), Manouba, Tunisie : Presses universitaires de la Manouba, 2013.
- 47 MTIBAA, Mouna. « Communication politique et genre : Le face à face des partenaires tunisiennes avec Facebook », dans : **La communication politique dans le monde arabe et en Afrique**, (PP 69-79), Tunis : l'institut de Presse et des sciences de l'information et Konrat-Adenauer-Stiftung, 2014.
- 48 OUCHIHA, Tahar. « La communication politique électorale post-révolution », dans : **La communication politique dans le monde arabe et en Afrique**, (PP 41-56), Tunis : l'institut de Presse et des sciences de l'information et Konrat-Adenauer-Stiftung, 2014.
- 49 TLILI SELLAOUTI, Rachida. BEN RABEH, Abdelhamid. « Facebook et Twitter ou la révolution non-violente », dans : (Sous la direction de Raja Fenniche), **Les mailles du filet : Révolution tunisienne et web 2.0**, Edition I, (PP 35-59), Manouba, Tunisie : Presses universitaires de la Manouba, 2013.

سابع: الجرائد والمجلات:

- 01 "أربعة أسباب منعت وصول ما يسمى بالربيع العربي إلى الجزائر"، جريدة "الشروق اليومي"، 21 أكتوبر 2014.
- 02 جريدة المصري اليوم، 24 جانفي 2011، ع 2416.
- 03 جريدة المصري اليوم، 26 جانفي 2011، ع 2418.
- 04 الدخيل، خالد. "الملكيات والجمهوريات: هل تضيع الفرصة مرة أخرى؟" جريدة الحياة اللندنية [النسخة الإلكترونية]، السبت، 26 نوفمبر 2011، <http://www.alhayat.com/Details/320> 953
- 05 الركابي، عبد الزهرة. مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الثورة، جريدة المستقبل اللبنانية، الثلاثاء 20 أوت 2013، ع 4780.
- 06 العياضي، نصر الدين. "لماذا تفرغنا تكنولوجيا الاتصال" جريدة الخبر اليومي، 11 مارس 2013، العدد: 7010.
- 07 منصور، نديم. "الإعلام الجديد"، جريدة الأخبار اللبنانية، ع 1670، 28 آذار 2012.
- 08 الياقوت، جاسم. "إشكالية مواقع التواصل"، جريدة اليوم الإماراتية، ع 14048، الخميس 01 ديسمبر 2011، <http://www.alyaum.com/article/3037106>

ثامنا: التقارير الرسمية:

- 01 "مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، تقرير الانترنت العربية، تقرير تصدره مؤسسة مدار للأبحاث والتطوير، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012.

02 منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لسنة 2010"، متوفر على الرابط التالي: الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <http://cpi.transparency.org/cpi2010/results> ، (تاريخ الزيارة: 2016/04/20).

03 منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لسنة 2012"، متوفر على الرابط التالي: الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <http://cpi.transparency.org/cpi2012/results> ، (تاريخ الزيارة: 2016/04/20).

04 منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لسنة 2015"، متوفر على الرابط التالي: الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <http://www.transparency.org> ، (تاريخ الزيارة: 2016/04/20).

تاسعا: البرامج التلفزيونية والإذاعية:

01 قناة الجزيرة الفضائية، لماذا غيرت جبهة النصرة اسمها إلى فتح الشام؟، حصة: ما وراء الخبر، بث بتاريخ: 28 جويلية 2016، 18.30 (G.M.T)

02 قناة الجزيرة الفضائية، قدرات إعلام تنظيم الدولة الإسلامية وأهدافه ، حصة: الواقع العربي، بث بتاريخ: 02 جانفي ويلية 2015، 15.30 (G.M.T)

03 قناة الجزيرة الفضائية، معركة "تويتر" وتنظيم الدولة، حصة: ما وراء الخبر، بث بتاريخ: 16 مارس 2015، 18.30 (G.M.T)

عاشرا: دراسات إلكترونية:

أ. دراسات إلكترونية:

1. باللغة العربية:

01 أبوشنب، حسين . الإعلام التفاعلي ، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة التعليم الإلكتروني، http://emag.mans.edu.eg/media/upload/27/logo_790101129.doc ، تاريخ الزيارة: (2016/03/15).

02 أزروال، يوسف. الإعلام الجديد ودوره في الحراك الديمقراطي العربي ، متوفر على الرابط التالي: المجلة الأفريقية للعلوم السياسية،

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=167:-integris-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.V1bjwOS1zcs ، تاريخ الزيارة: (2016/04/01)

03 بن جبارة، أسماء. دور موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في الثورة التونسية ، متوفر على الرابط التالي: مدونة سعود المولى، http://saoudeilmawla.blogspot.com/2011/07/blog-post_7842.html ، تاريخ الزيارة: (2016/02/22)

- 04 بوزيان، راضية. السيادة الشعبية والتحول الديمقراطي في العالم العربي بين القوانين والممارسة الفعلية: الجزائر نموذجا، متوفر على الرابط التالي: موقع الجماعة العربية للديمقراطية، <http://arabs-for-democracy.com/uploads/B.Radia.Algeria2012.pdf>، تاريخ الزيارة: (2016/04/05).
- 05 تهامي عبد الحفي، أحمد . خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر ، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، <http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiiah/b-taqarir-532.htm>، تاريخ الزيارة: (2016/03/15).
- 06 _____ تقلبات القوى الثورية والشبابية بعد الانقلاب العسكري بمصر، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144221142142830.htm>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25).
- 07 توفيق إبراهيم، حسنين . الانتقال الديمقراطي: إطار نظري ، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 08 الداسر، أحمد. التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، متوفر على الرابط التالي: <http://boulemkahel.yolasite.com/resources/pdf>، تاريخ الزيارة: (2016/04/01).
- 09 الداغر، مجدي. شبكات التواصل الاجتماعي بمصر: بديل إعلامي يواجه الاستقطاب، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/7/12/201571294850671734Social-networks-Egypt.pdf>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).
- 10 درويش اللبان، شريف . إشكاليات الرقابة: الضوابط الأخلاقية والتشريعية لشبكات التواصل الاجتماعي في الدول العربية، متوفر على الرابط التالي: موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg.org/39122>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 11 دنيا الأمل، إسماعيل. مدى مساهمة حركة كفاية في الحراك السياسي المصري، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الحوار المتمدن <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222084>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25).
- 12 رضا، حسن . دور الاعلام الرقمي في صياغة الخارطة السياسية للوطن العربي ، متوفر على الرابط التالي: موقع الإعلام الرقمي وعلم المعلومات، <http://esmaat.3abber.com/post/235741>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).

- 13 الزباني، عثمان. حركة 20 فبراير: قراءة في كرونولوجيا التشكل والفعل وإمكانية العود الاحتجاجي ، متوفر على الرابط التالي: موقع مبادرة التجديد العربي،
<http://www.moubadarah.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1581>
تاريخ الزيارة: (2016/02/25)
- 14 سعدي، محمد. الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير ، متوفر على الرابط التالي: موقع جامعة فيلادلفيا الأردنية،
http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_ten/sadi.doc
تاريخ الزيارة: (2016/03/20).
- 15 السعيد، فؤاد. دور "العمي الإدراكي" في تفسير ارتباك "الربيع" العربي، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة السياسة الدولية المصري،
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/7654> ، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 16 الشلي، جمال . دور الانترنت في الثورات العربية ، متوفر على الرابط التالي: موقع مبادرة التجديد العربي ،
<http://www.moubadarah.com/modules.php?name=News&file=article&sid=328>
تاريخ الزيارة: (2016/02/25)
- 17 الشيوخ، محمد. انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة "ميدل إيست" ،
<http://www.middle-east-online.com/?id=147764> ، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).
- 18 صايغ، يزيغ. معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية ، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط،
<http://carnegie-mec.org/2016/03/29/ar-63155/iw7x> ، تاريخ الزيارة: (2016/04/05).
- 19 طلعت، شادي. دور الإعلام الجديد في التعبئة السياسية ، متوفر على الرابط التالي: موقع أهل القرآن،
http://www.ahl-quran.com/arabic/show_article.php?main_id=6073 ، تاريخ الزيارة: (2016/02/22)
- 20 العالم، صفوت. دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا ، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات،
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/3/14/20133role_of_media_in_democratic_transition.pdf
تاريخ الزيارة: (2016/03/20).
- 21 عبد الكرم سيف، أحمد. إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات،

- <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/20131241241301.html>، تاريخ الزيارة: (2016/02/07).
- 22 عبد المولى، عز الدين . أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي ، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات،
- <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595.html>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).
- 23 عرفات، إبراهيم . الانتقال الديمقراطي: قراءة في تجربة مصر الجديدة ، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات،
- <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312413222920.html>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).
- 24 عزام، إسماعيل . الحراك المغربي: صفحات ثورة وسط الفيسبوك، متوفر على الرابط التالي: موقع الجريدة الالكترونية المغربية (Hespress) <http://www.hespress.com/57302/> ، تاريخ الزيارة: (2016/02/25).
- 25 عمر أبو الحسن، بشير . مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية ، متوفر على الرابط التالي: موقع الحوار المتمدن، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=431302&r=0> ، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 26 غليون، برهان الدين . معوقات الديمقراطية في الوطن العربي ، متوفر على الرابط التالي: موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa>، تاريخ الزيارة: (2016/04/05).
- 27 غنام، جيفري . الثورة العربية ليست ثورة الفيسبوك ، متوفر على الرابط التالي: موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/news/presstour/2011/2/19>، تاريخ الزيارة: (2016/02/07).
- 28 غنيم، وائل . ما هي حقيقة دور المواقع الاجتماعية على الإنترنت في إشعال الأحداث العربية؟ متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة الكمبيوتر، <http://www.accemagazine.com/article.php?categoryID=6&articleID=304> تاريخ الزيارة: (2016/02/25)
- 29 قيراط، محمد . في إشكالية استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي ، متوفر على الرابط التالي: موقع بوابة الشرق الإلكترونية، <http://www.al-sharq.com/news/details/389449#.VskOC-Ydfcs>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21)

- 30 الكسندر، آن. دور الانترنت في احتجاجات مصر، متوفر على الرابط التالي: موقع هيئة الإذاعة البريطانية،
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110209_internet_role_egypt_demos.shtml، تاريخ الزيارة: (2016/02/25)
- 31 مبارك أحمد، مبارك. التحول الديمقراطي في البحرين: المقومات والتحديات، متوفر على الرابط التالي: موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg.org/2468>، تاريخ الزيارة: (2016/03/15).
- 32 محمد شحاتة، سمير. الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعية العربية والحراك السياسي العربي، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة الديمقراطية،
<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=511>، تاريخ الزيارة: (2016/02/07).
- 33 محمود زناقي، أنور. القبائل الليبية ودورها في تقرير مصير البلاد، متوفر على الرابط التالي: موقع صحيفة البيان الإماراتية،
<http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1412>، تاريخ الزيارة: (2016/05/16).
- 34 مختار قنديل، محمد. دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر، متوفر على الرابط التالي: موقع الحوار المتمدن،
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334314>، تاريخ الزيارة: (2016/03/20).
- 35 مكرم، رانيا. التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي، متوفر على الرابط التالي: موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية المصري،
<http://www.rcssmideast.org/Article/>، تاريخ الزيارة: (2016/02/15).
- 36 الناصر، وسام. ثورة شبكات التواصل الاجتماعية في زمن الحراك السوري، متوفر على الرابط التالي: موقع الحوار المتمدن،
<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=299284&r=0>، تاريخ الزيارة: (2016/05/16).
- 37 نجم، السيد. دور الثقافة الرقمية في الثورات العربية، متوفر على الرابط التالي: موقع اتحاد كتاب الانترنت المغاربة،
<https://ueimarocains.wordpress.com/2011/02/21/>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25)
- 38 نظير، مروة. دور وسائل الإعلام الجديد في عملية التنشئة السياسية: الثورة المصرية نموذجاً، متوفر على الرابط التالي: موقع المركز العربي للدراسات والأبحاث،
<http://www.arabsi.org/attachments/article>، تاريخ الزيارة: (2016/02/22).
- 39 النويضي، عبد العزيز. إشكالية العدالة الانتقالية: تجرّبي المغرب وجنوب إفريقيا، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات،
<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html>، تاريخ الزيارة: (2016/02/07).
- 40 اليحيائي، محمد. الإصلاح السياسي والدمقرطة في الخليج: أربع مقاربات ممكنة ومطلوبة، متوفر على الرابط التالي: موقع مركز الجزيرة للدراسات،

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/07/2015759175575758.html، تاريخ الزيارة:
(2016/03/20).

2. باللغة الأجنبية:

- 41 Abdallah, Nagwa. **The Role of the Media in the Democratic Transition in Egypt: a case study of the January 2011 Revolution**, disponible sur l'URL suivant : Site : Reuters Institute Fellowship Paper, University of Oxford :
http://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/The_Role_of_the_Media_in_the_Democratic_Transition_in_Egypt_a_case_study_of_the_January_2011_Revolution.pdf, (01/05/2016).
- 42 Abdel Sattar El Gendi, Yosra. **Social Media in Egypt's Transition Period**, disponible sur l'URL suivant : Site : The American University in Cairo,
http://schools.aucegypt.edu/huss/pols/khamasin/Documents/Social_Media_in_Egypt's_Transition_Period_-_Yosra_El-Gendi.pdf, (01/05/2016).
- 43 Davies, Ron. **Social media in election campaigning**, disponible sur l'URL suivant : Site : Le département européen des recherches parlementaires,
[http://www.europarl.europa.eu/RegData/bibliotheque/briefing/2014/140709/LDM_BRI\(2014\)140709_REV1_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/bibliotheque/briefing/2014/140709/LDM_BRI(2014)140709_REV1_EN.pdf), (10/05/2016)
- 44 Klein, Gilles. **Facebook ; Réseau social ou réseau politique ?**, Disponible sur cet URL : Site Atlantico.fr, <http://www.atlantico.fr/decryptage/facebook-social-politique-reseau-283321.html>, (20/03/2016)
- 45 Michaelsen, Marcus. **New Media vs. Old Politics : The Internet, Social Media, and. Democratisation in Pakistan**, disponible sur l'URL suivant : Site : de la Bibliothèque de la Fondation Friedrich Ebert Centre d'information socio-historique :
<http://library.fes.de/pdf-files/iez/08748.pdf>, (01/06/2016).
- 46 SAADA, JULIEN. **Révoltes dans le Monde Arabe: une révolution Facebook?** Disponible sur cet URL :

https://www.academia.edu/15244872/Révoltes_dans_le_Monde_Arabe_une_révolution_Facebook (22/03/2016)

ب. مقالات إلكترونية:

1. باللغة العربية:

- 01 إصلاحات المغرب إلى أين؟، متوفر على الرابط التالي: موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/6/19>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 02 آليات وعوامل التحول الديمقراطي ، متوفر على الرابط التالي: موقع أكاديميا، <https://www.academia.edu/7116127/33757022.docx>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 03 الانترنت لمكافحة الفساد في مصر بعد الثورة ، متوفر على الرابط التالي: موقع: إدارة السياسات السكانية والمغتربين والمهجرة: القطاع الاجتماعي - جامعة الدول العربية، <http://www.poplas.org/ar>، تاريخ الزيارة: (2016/02/01).
- 04 الإنترنت والدور الذي يلعبه في صياغة موازين القوى في الإعلام: يوتيوب نموذجاً ، متوفر على الرابط التالي: موقع معهد الشيرازي الدولي للدراسات بواشنطن، <http://www.siironline.org/alabwab/taqharerehsat/229.htm>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 05 انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن بسبب التضيق الإعلامي، متوفر على الرابط التالي: موقع شبكة مأرب برس الإخبارية، http://www.marebpress.net/new_details.php?sid=116648 ، تاريخ الزيارة: (2016/05/25).
- 06 تنظيم الدولة الإسلامية ، متوفر على الرابط التالي: موقع الموسوعة الحرة "Wikipedia" (www.wikidedia.org)، تاريخ الزيارة: (2016/05/16).
- 07 التواصل الاجتماعي .. منبر يدخل لأول مرة سباق الرئاسة في الجزائر ، متوفر على الرابط التالي: موقع جريدة الشرق الإخبارية الإلكترونية، <http://www.al-sharq.com/news/details/210173#.U4x2pHZmizc> ، تاريخ الزيارة: (2015/05/01).
- 08 خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر ، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة السياسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، <http://www.syasi.com/new/165/5850-2011-03-31-06-58-30>، تاريخ الزيارة: (2016/02/25).
- 09 دور "مواقع التواصل الاجتماعي" في حركات التغيير العربية ، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة البيان،

- 10 دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورتَي مصر وسوريا ، متوفر على الرابط التالي: موقع أكاديميا الألماني، <http://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=782>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 11 كيف صنعت الإنترنت ثورة 25 يناير؟، متوفر على الرابط التالي: موقع مجلة الأهرام المصرية، <http://onmedia.dw-akademie.com/arabic/?p=1297>، تاريخ الزيارة: (2016/02/22).
- 12 مناطق نفوذ أطراف النزاع في سوريا ، متوفر على الرابط التالي: موقع شبكة سكاى نيوز الإخبارية، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/750951>، تاريخ الزيارة: (2016/05/20).
- 13 منتدى انترنت، متوفر على الرابط التالي: موقع الموسوعة الحرة "Wikipedia": www.wikimedia.org، تاريخ الزيارة: (2016/03/12).
- 14 نشطاء الانترنت في مصر.. قوة لا يستهان بها ، متوفر على الرابط التالي: موقع أخبار العرب، <http://www.akhbaralarab.net/2011-01-28-10-56-59>، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).
- 15 نشطاء الفيسبوك يقودون المغرب نحو الإصلاح ، متوفر على الرابط التالي: موقع قناة (CNN) الأمريكية، http://archive.arabic.cnn.com/2011/middle_east/2/17/morocco.protests.facebo /ok، تاريخ الزيارة: (2016/02/21).

2. باللغة الأجنبية:

- 16 **Mondialisation**, disponible sur l'URL suivant : Site du centre de recherche sur la mondialisation : <http://www.mondialisation.ca>, (10/05/2016).

حادي عشر: صفحات وحسابات الشبكات الاجتماعية:

- 01 انفاضة 17 فبراير 2011- لنجعله يوم الغضب في سوريا ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/102485773164676>
- 02 اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/pages/921811417877017>
- 03 أخبار الثورة السعودية ضد آل سعود: جمهورية نجد والحجاز العربية ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/591450100976257>
- 04 أخبار ثورة 17 فبراير (R.N.N Lybia)، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/17libya/?fref=ts>

- 05 أغاني الثورة السورية ، قناة على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.youtube.com/user/revosongs>
- 06 إكسر كلابش ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://facebook.com/breakcuffs/?fref=ts>
- 07 نقشاب سياسي (Humour politique II)، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.facebook.com/humour.politique.II/?fref=ts>
- 08 الثورة السعودية يوم 20 آذار، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
https://facebook.com/K.S.A.Revolution/?_rdr
- 09 الثورة السورية (Free Syria 2011)، قناة على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.youtube.com/user/FreeSyrRev>
- 10 الثورة السورية ضد بشار الأسد، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://facebook.com/FundacjaWolnaSyria/?fref=ts>
- 11 ثورة الشعب السوري ضد بشار، قناة على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.youtube.com/user/islamiccalls>
- 12 جميعا ضد مجموعة "حركة حرية وديمقراطية الآن"، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.facebook.com/groups/175421975833767/?fref=ts>
- 13 الجيش السوري الإلكتروني، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://web.facebook.com/pages/629457887191009>
- 14 الحراك الثوري في القطيف، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://facebook.com/althawrah/?fref=ts>
- 15 الحراك الشبابي الأردني، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://facebook.com/7erak/?fref=ts>
- 16 حركة "20 فبراير: الشعب يريد التغيير" ، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.facebook.com/groups/j20fevrier/?fref=ts>
- 17 حركة 20 فبراير الدار البيضاء، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.facebook.com/20FevrierCasa/?fref=ts>
- 18 حركة حرية وديمقراطية الآن _ المجموعة الرسمية ، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.facebook.com/groups/MLEDM>
- 19 الحرية للجدعان، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:

- 20 <https://facebook.com/Al7oriallgd3an/?fref=ts> شباب ثورة التغيير في اليمن، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
- 21 <https://facebook.com/Site.Revolution.Youth.Yemen/?fref=ts> شبكة الثورة السورية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
- 22 <https://facebook.com/Syrian.Revolution/?fref=ts> شبكة رصد المصرية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
- 23 <https://facebook.com/RassdNewsN/?fref=ts> شبكة رصد المغربية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
- 24 <https://www.facebook.com/rassdmaroc2/?fref=ts> شبكة شام الإخبارية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي:
- 25 <https://facebook.com/Sham.Revo.Literature/?fref=ts> صرخة الشعب المغربي (مجموعة عامة)، مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/groups/115812848532002/?fref=ts>
- 26 الصفحة الرسمية لساحة الحرية بتعز، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/Freedom.taze/?fref=ts>
- 27 صفحة توانسة، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/touwenssa>
- 28 صفحة تونس، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/Matunisie>
- 29 فيديو الثورة السورية (Youtube)، فيديو على موقع التواصل الاجتماعي (Youtube)، متوفر على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=9vS8hct_T5U
- 30 كلنا خالد سعيد، صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، متوفر على الرابط التالي: <https://facebook.com/ElShaheed/?fref=ts>

ثاني عشر: مواقع إلكترونية رسمية:

- 01 موقع ترتيب صفحات الشبكات الاجتماعية: (<https://www.socialbakers.com>).
- 02 موقع ترتيب وتصنيف مواقع الانترنت: (<https://www.alexa.com>).
- 03 موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان: (<http://www.syriahr.com>).
- 04 موقع المنظمة التونسية "أنا يقظ": (<https://www.iwatch.tn>).

فهرس الجداول

فهرس الجداول

ص	اسم الجدول ورقمه
47	جدول (01): مقارنة بين مضامين وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي
51	جدول (02): مؤشر بيت الحرية لقياس الديمقراطية
103	جدول (03): صفحات ومجموعات تونسويي طالتها يد الرقيب
111	جدول (04): الحراك الكردي في سوريا على الشبكات الاجتماعية
112	جدول (05): الحراك الشيعي في سوريا على الشبكات الاجتماعية
126	جدول (06): المدونات النشطة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا
150	جدول (07): المنصات الافتراضية المؤطرة للحراك الثوري المغربي
190	جدول (08): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في تونس
193	جدول (09): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في مصر
197	جدول (10): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في ليبيا
200	جدول (11): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في اليمن
203	جدول (12): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في المغرب
204	جدول (13): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في الأردن
208	جدول (14): منصات الشبكات الاجتماعية المؤطرة لمرحلة ما بعد الحراك الثوري في الجزائر
219	جدول (15): النشاط الافتراضي لمكافحة الفساد على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر
219	جدول (16): النشاط الافتراضي لمكافحة الفساد على مواقع التواصل الاجتماعي في تونس
220	جدول (17): النشاط الافتراضي لمكافحة الفساد على مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر
222	جدول (18): الترتيب العربي والعالمي لدول الحراك الثوري العربية حسب مؤشر مدركات الفساد
229	جدول (19): نماذج لهيئات الإدارة المحلية العربية على الشبكات الاجتماعية
241	جدول (20): دول الحراك العربي التي عرفت انتشارا مكثفا للـ(Facebook) حتى نهاية 2011
242	جدول (21): دول الحراك العربي التي عرفت انتشارا أقل كثافة للـ(Facebook) حتى نهاية 2011
243	جدول (22): دول الحراك العربي التي عرفت انتشارا مكثفا لشبكة (Twitter) حتى جوان 2012
244	جدول (23): دول الحراك العربي التي عرفت انتشارا أقل كثافة للـ (Twitter) حتى جوان 2012
258	جدول (24): ترتيب صفحات السياسيين التونسيين على مواقع التواصل الاجتماعي
263	جدول (25): ترتيب صفحات السياسيين المصريين على مواقع التواصل الاجتماعي

265	جدول (26): ترتيب صفحات السياسيين الليبيين على مواقع التواصل الاجتماعي
270	جدول (27): ترتيب صفحات السياسيين الجزائريين على مواقع التواصل الاجتماعي
272	جدول (28): ترتيب صفحات السياسيين المغاربة على مواقع التواصل الاجتماعي
275	جدول (29): ترتيب صفحات السياسيين السعوديين على مواقع التواصل الاجتماعي
275	جدول (30): ترتيب صفحات السياسيين العمانيين على مواقع التواصل الاجتماعي
277	جدول (31): ترتيب صفحات السياسيين الكويتيين على مواقع التواصل الاجتماعي
278	جدول (32): ترتيب صفحات السياسيين البحرينيين على مواقع التواصل الاجتماعي
279	جدول (33): ترتيب صفحات السياسيين اليمنيين على مواقع التواصل الاجتماعي
280	جدول (34): ترتيب صفحات السياسيين الأردنيين على مواقع التواصل الاجتماعي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة

01

الفصل الأول:

الإعلام الجديد ومفهوم الديمقراطية وقضايا التحول الديمقراطي: إطار نظري مفاهيمي

19

المبحث الأول: ماهية الإعلام الجديد وشبكات المعلومات وتطبيقات الانترنت

19

المطلب الأول: العولمة والانترنت وتشكل الصورة الجديدة لمجتمع المعلومات

19

الفرع الأول: ماهية العولمة

20

أولاً: مفهوم العولمة

21

ثانياً: العولمة وحتمية الوجود

22

الفرع الثاني: مفهوم شبكة الانترنت وتطور بنيتها

22

أولاً: تعريف الانترنت

23

ثانياً: تاريخ الانترنت وتطور بنيتها

24

الفرع الثالث: الصورة الجديدة لمجتمع المعلومات

25

أولاً: مفهوم مجتمع المعلومات

26

ثانياً: دور الانترنت في صناعة مجتمع المعلومات

27

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة والمجال العام الافتراضي

28

الفرع الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة

28

أولاً: مفهوم التكنولوجيا ونقلها

30

ثانياً: مفهوم الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

34

الفرع الثاني: التفاعل في المجال الافتراضي: الإعلام والاتصال والتسويق السياسي

34

أولاً: مفهوم المجال العام الافتراضي

37

ثانياً: الإعلام والاتصال والتسويق السياسي

39

المطلب الثالث: ماهية الإعلام الجديد وأشكاله

40

الفرع الأول: ماهية الإعلام الجديد

40

أولاً: مفهوم الإعلام الجديد

41

ثانياً: أنواع الإعلام الجديد

41

ثالثاً: أسباب التحول نحو الإعلام الجديد

- 42 الفرع الثاني: أشكال الإعلام الجديد
- 42 أولاً: المنتديات والمدونات
- 43 ثانياً: مواقع التواصل الاجتماعي
- 48 المبحث الثاني: التأصيل النظري للمفهوم الديمقراطي وصورة التحول الديمقراطي الجديدة في العالم العربي
- 49 المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي
- 50 الفرع الأول: في ماهية الديمقراطية
- 50 أولاً: تعريف الديمقراطية
- 52 ثانياً: مظاهر الديمقراطية
- 53 الفرع الثاني: في ماهية التحول الديمقراطي
- 55 أولاً: تعريف التحول الديمقراطي
- 58 ثانياً: التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة
- 59 الفرع الثالث: في ماهية الرأي العام
- 60 أولاً: تعريف الرأي العام
- 62 ثانياً: أدوات التأثير على الرأي العام
- 63 المطلب الثاني: الصورة الجديدة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي وعناصرها
- 67 الفرع الأول: الملمح الشبابي لجيل التحول الديمقراطي العربي
- 67 أولاً: قيادة الشباب للحراك الثوري والإصلاحي
- 69 ثانياً: نماذج من حراك الشباب العربي على طريق التحول الديمقراطي
- 71 الفرع الثاني: دور الإعلام والهوية الرقمية للشباب في عملية التحول الديمقراطي العربي
- 72 أولاً: الهوية الرقمية لجيل التغيير العربي
- 74 ثانياً: دور الإعلام في تكوين الشباب الصانع للديمقراطية

الفصل الثاني:

التحول الديمقراطي من خلال الحراك الثوري العربي في المجال الإلكتروني: من المجال العام

الافتراضي إلى الشارع

- 81 المبحث الأول: دور حراك الفضاء الإلكتروني السلمي في إسقاط الأنظمة السياسية في تونس ومصر
- 81 المطلب الأول: دور الحراك في تونس ومصر في إعادة بعث مصطلحات الثورة والربيع العربي

- 82 الفرع الأول: تداخل مفاهيم الثورة والحراك
- 82 أولاً: في مفهوم الثورة
- 84 ثانياً: في مفهوم الحراك
- 85 الفرع الثاني: تفويض مصطلحات الإصلاح والتغيير بتداول مصطلح الربيع العربي
- 85 أولاً: مفاهيم الإصلاح والتغيير والتحديث
- 87 ثانياً: مفهوم ودلالة مصطلح الربيع العربي
- 88 المطلب الثاني: دور أدوات الإعلام الجديد في الدفع نحو تغيير الأنظمة السياسية في تونس ومصر
- 88 الفرع الأول: انتعاش الحركة التدوينية: المرحلة التمهيدية للثورة
- 89 أولاً: التدوين السياسي في مصر وتونس
- 90 ثانياً: دور التدوين السياسي في التمهيد للحراك الثوري
- 91 الفرع الثاني: حراك الإعلام والحشد والتعبئة عبر الشبكات الاجتماعية: مرحلة النشاط الثوري
- 92 أولاً: المشهد المرتبط بالانخراط في المجال العام الافتراضي
- 94 ثانياً: تأثير صورتي "المحروق" و"المقتول" في صناعة رأي عام افتراضي وثوري
- 97 ثالثاً: رواد الشبكات الاجتماعية: من الحراك الافتراضي إلى شهد الثورة الحقيقية
- 98 الفرع الثالث: انحسار سطوة الإعلام التقليدي أمام قوة الإعلام الجديد
- 99 أولاً: قدرة الفضاء الإلكتروني في أداء وظيفة التعبئة والتغيير
- 101 ثانياً: تعاطي النظام السياسي مع الإعلام الجديد: بين محاولات الحجب واتساع دائرة النشاط
- 107 المبحث الثاني: أثر أدوات الإعلام الجديد في بيئة الحراك الثوري العنيف في سوريا واليمن وليبيا
- 108 المطلب الأول: الدور الرئيس للفضاء الإلكتروني في نقل صورة الحراك السوري
- 108 الفرع الأول: المشهد الفسيفسائي لأطراف النزاع ووسائل الإعلام الجديد
- 109 أولاً: الشكل العام للنزاع: صراع قوى إقليمية على مناطق النفوذ
- 114 ثانياً: النزاع الداخلي حول الاستتار بالسلطة
- 115 الفرع الثاني: ازدهار المجال الافتراضي العام وتنوع أفضية الإعلام والتواصل
- 115 أولاً: إعلام شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك السوري
- 123 ثانياً: الإعلام الافتراضي المضاد والإعلام التقليدي الحديث
- 126 المطلب الثاني: حدود دور الإعلام الجديد في حراك المجتمع القبلي والعشائري في اليمن وليبيا:
- 127 الفرع الأول: الحراك الثوري عبر الشبكات الاجتماعية: إطلاق الثورة وتأطير البداية
- 128 أولاً: التداخي إلى الحراك الثوري عبر الفضاء الإلكتروني
- 130 ثانياً: منصات الإعلام الجديد الحاضنة للحراك الثوري في ليبيا واليمن
- 134 الفرع الثاني: تراجع التأثير وانحسار دور المجال الافتراضي العام في ليبيا واليمن

- 135 أولاً: طبيعة المجتمع القبلي والعشائري وتأثير ثقافة الولاء
 136 ثانياً: عسكرة الانتفاضة وتلاشي مساحات الإعلام الجديد
 138 ثالثاً: تنوع الفاعلين وتقويض خاصية اللائقائد

الفصل الثالث:

أثر الحراك الافتراضي الناعم في فرض التوجه الإصلاحية في الدول العربية

- 144 المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية في المغرب والأردن على وقع الحراك في الشبكات الاجتماعية
 146 المطلب الأول: نشاط الشبكات الاجتماعية وقدرتها على فرض الإصلاح
 147 الفرع الأول: منصات الحراك الافتراضي في المغرب والأردن
 148 أولاً: الحراك المغربي على الشبكات الاجتماعية
 151 ثانياً: الحراك الأردني على الشبكات الاجتماعية
 152 الفرع الثاني: فلسفة البيئة الافتراضية في التعااطي مع النظام السياسي
 153 أولاً: تسقيف مطالب الجمهور وتحديد الإطار الحركي
 154 ثانياً: التباين بين خط الصفحات العام ونشاط المنتسبين
 156 المطلب الثاني: تناغم الضغط الشعبي مع المنجزات الإصلاحية على الأرض
 157 الفرع الأول: الواقع السياسي المغربي بعد حركة 20 فبراير
 158 أولاً: قراءة في حركة 20 فبراير 2011 وخطابها
 160 ثانياً: مخرجات النظام المغربي بفعل حراك 20 فبراير
 161 الفرع الثاني: الإصلاح السياسي الأردني بفعل ضغط الحراك الثوري
 162 أولاً: الضغط الشعبي: من الفضاء الرقمي إلى المجال الواقعي
 163 ثانياً: التعااطي الإيجابي مع مطالب البيئة الاحتجاجية
 166 المبحث الثاني: الإصلاح الاستباقي في الجزائر ودول الخليج العربي تماشياً مع موجة الربيع العربي
 166 المطلب الأول: حراك المجال العام الافتراضي في الجزائر ودول الخليج العربي
 167 الفرع الأول: التوجه المعارض للحراك الثوري في الجزائر
 167 أولاً: عوامل إفسال الحراك الثوري في الجزائر
 169 ثانياً: البرمجة الافتراضية لثورة الجزائر في 17 سبتمبر 2011
 171 الفرع الثاني: الحراك الخليجي وغلبة الثقافات المحلية في المجال الافتراضي
 171 أولاً: حراك ثورة الانترنت في دول الخليج
 173 ثانياً: أفكار وفلسفة حراك الانترنت في دول الخليج

- 174 **المطلب الثاني: التوجه نحو الإصلاح الاستباقي في الجزائر ودول الخليج العربي**
 174 **الفرع الأول: أثر النشاط الافتراضي في خط الإصلاح السياسي في الجزائر**
 175 **أولاً: ملامح الخط الإصلاحي من خلال الخطاب السياسي**
 176 **ثانياً: الإصلاح القانوني والتعديل الدستوري**
 177 **الفرع الثاني: الإصلاح السياسي الاستباقي وعوامل انحساره في دول الخليج العربي**
 178 **أولاً: فلسفة الإصلاح الاستباقي في دول الخليج**
 181 **ثانياً: عوامل انحسار الخط الإصلاحي وانخفاض منسوبه**

الفصل الرابع:

دور الفضاء السيبراني العام في مرافقة المراحل الانتقالية وصناعة الديمقراطية في دول الحراك

الثوري العربية

- 186 **المبحث الأول: مساهمة الإعلام الجديد في التأطير والرقابة على مرحلة ما بعد الحراك الثوري**
 187 **المطلب الأول: رقابة المجال الافتراضي في دول الحراك السلمي والعنيف**
 188 **الفرع الأول: الرقابة الافتراضية على الأداء السياسي للأفراد والمؤسسات في تونس ومصر**
 189 **أولاً: الرقابة الإلكترونية في تونس**
 192 **ثانياً: الرقابة الإلكترونية في مصر**
 196 **الفرع الثاني: المشهد العام في ليبيا واليمن من خلال العين الرقابية الافتراضية**
 196 **أولاً: الرقابة الإلكترونية في ليبيا**
 198 **ثانياً: الرقابة الإلكترونية في اليمن**
 200 **المطلب الثاني: رقابة المجال الافتراضي في دول الحراك الناعم والإصلاح الاستباقي**
 201 **الفرع الأول: المرافقة الإلكترونية للخط الإصلاحي في الأردن والمغرب**
 202 **أولاً: الرقابة الإلكترونية على خط الإصلاح في المغرب**
 203 **ثانياً: الرقابة الإلكترونية على خط الإصلاح في الأردن**
 204 **الفرع الثاني: حماية البيئة الافتراضية للمكاسب الإصلاحية في الجزائر ودول الخليج**
 205 **أولاً: جمود الأداء الرقابي للفضاء الإلكتروني في دول الخليج العربي**
 206 **ثانياً: تأثير النشاط الافتراضي على استمرار الخط الإصلاحي في الجزائر**
 209 **المبحث الثاني: بناء الديمقراطية وتحديات نجاحها في خضم ثورة الاتصالات والعصر الرقمي**
 210 **المطلب الأول: دور المجال الإلكتروني في تعزيز العدالة الانتقالية ومحاربة الفساد**
 210 **الفرع الأول: تعزيز العدالة الانتقالية**

- 215 الفرع الثاني: محاربة الفساد
- 215 أولاً: جهود نشطاء المجال التفاعلي العربي في مكافحة الفساد
- 218 ثانياً: صور من الحراك الافتراضي العربي ضد الفساد
- 221 ثالثاً: التصنيف العالمي لمدرجات الفساد في دول الحراك الثوري العربية
- 223 المطلب الثاني: قدرة الفضاء الافتراضي على إحداث نقلة عربية نحو الديمقراطية
- 224 الفرع الأول: فرض ثقافة الشفافية على الدوائر الرسمية الصانعة للسياسة العامة
- 227 الفرع الثاني: تشكيل صورة رقمية جديدة للديمقراطية التشاركية
- الفصل الخامس:**
- ديمقراطية الانترنت من خلال بناء بيئة رقمية لرعاية التحول الديمقراطي**
- في الدول العربية**
- 233 المبحث الأول: الشبكات الاجتماعية: من صنع الحراك الثوري إلى تأطير الحراك السياسي
- 233 المطلب الأول: الوظائف الجديدة للمجال الافتراضي في الحراك السياسي العربي
- 234 الفرع الأول: ضبط إيقاع المناسبات السياسية والمواعيد الانتخابية
- 235 أولاً: الوظائف الإخبارية
- 237 ثانياً: الوظائف التعبوية
- 239 الفرع الثاني: وظائف الاتصال وتسويق الأفكار السياسية
- 239 أولاً: الاتصال السياسي في البيئة السياسية العربية
- 242 ثانياً: التسويق السياسي في ممارسة السياسة العربية
- 245 المطلب الثاني: دور المجال الافتراضي في رسم صورة الحراك السياسي على الأرض
- 246 الفرع الأول: الشبكات الاجتماعية وتحريك الشارع في مصر وتونس خلال المرحلة الانتقالية
- 246 أولاً: نشاط البيئة الافتراضية في تونس ما بعد الحراك الثوري
- 248 ثانياً: المشهد الافتراضي لصراع فرقاء السياسة في مصر
- 250 الفرع الثاني: مرافقة المناسبات السياسية في الجزائر والمغرب
- 251 أولاً: دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحراك الانتخابي الجزائري
- 253 ثانياً: رقابة البيئة الافتراضية على الانتخابات في المغرب
- 254 المبحث الثاني: استغلال النخب ورموز البيئة السياسية العربية لشبكات التواصل الاجتماعي في العمل السياسي
- 255 المطلب الأول: نشاط السياسيين داخل البيئة الافتراضية في دول المغرب العربي ومصر

256	الفرع الأول: في دول الأنظمة السياسية الوليدة: تونس، مصر وليبيا
266	الفرع الثاني: في دول الإصلاح الاستباقي: الجزائر والمغرب
272	المطلب الثاني: عزوف السياسيين في دول المشرق والخليج العربي عن التواصل في المجال الافتراضي
273	الفرع الأول: في دول مجلس التعاون الخليجي
278	الفرع الثاني: في اليمن والأردن
284	خاتمة
290	قائمة المراجع
319	فهرس الجداول
322	فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

الملخص

من أبرز تجليات الثورة الرقمية التي أصبحت ميزة لعالم اليوم يبرز التطور الكبير الذي لحق بمجتمع المعلومات والذي أفرزه تطور آخر كانت الانترنت معقلا له، حيث وُلد انتقالها من الجيل الأول (Web 1.0) إلى الجيل الثاني (Web 2.0) طفرة علمية غير مسبوقه أدت إلى تعرف العالم للمرة الأولى على أدوات الإعلام الجديد ومواقع "شبكات التواصل الاجتماعي"، التي أوجدت إطارا معرفيا يحاول تفسير عالم اليوم، الذي تقوم كل توجهاته السياسية والثقافية والأيدلوجية والدينية على أساس تكنولوجي ودعامة رقمية، وأصبح فيه لثقافة الاتصال مكانة تزداد من يوم إلى يوم أهمية وانتشارا. فقد اكتست كثير من المفاهيم والمصطلحات حلة جديدة في عصر المعلومات هذا، والذي باتت الثورة الرقمية تصنعه في الحياة المجتمعية الحديثة، ومن أكثر المفاهيم التي طالها التغيير وأصبحت تحمل أبعادا جديدة يبرز مفهومي العمل السياسي والتحول الديمقراطي، الذين راحا يغيران من صورتها النمطية القديمة ويأخذان شكلا مستحدثا.

انخرطت الدول العربية كغيرها على امتداد العالم في استخدام هذه الوسائل كأدوات تواصل وتنقيف وترفيه، ثم استخدمت تطوريا لأسباب اجتماعية وسياسية، وذلك عندما استعان بها قطاع واسع من نشطاء الانترنت بدء من 2010 و 2011 في دفع الجماهير إلى الخروج على أنظمتها رغبة في ديمقطة الحياة السياسية، وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية وتحقيق عناصر الرفاه الاقتصادي والتداول على مواقع المسؤولية في هذه الدول، فاستعملت كأدوات تعبئة وحشد في بداية الحراك الثوري الذي شهدته بعضها، ثم أصبحت أدوات رقابة ومساعدة خلال المراحل الانتقالية التي تلت مراحل الحراك الثوري السلمي والعنيف، كما مثلت أدوات لحملة الفكر التصحيحي والإصلاحي الذي ضغطوا على أنظمتهم لدفعهم إلى إصلاح الشأن العام الاقتصادي والسياسي وإجراء إصلاحات على نسق النظام وتحويله إلى النهج الديمقراطي حسب المنظور الغربي.

أما اليوم، فقد باتت مواقع التواصل الاجتماعي مثل (Facebook)، (Twitter) و (Youtube) الأكثر شعبية في العالم العربي، لأنها أصبحت قبلة لكل قطاعات المجتمع وطبقاته السياسية ونخبة المثقفة أو الحاكمة، حيث يستخدمها المواطن من أجل مراقبة أداء السياسيين وضمان المكسب الديمقراطي الذي وصل إليه، بينما تستخدمها النخب السياسية لخدمة تصوراتها، وضمانة لوصول أفكارها وتسويق سياساتها.

Abstract

Nowadays, what really distinguishes our world is the digital revolution. So, it reflects the great development of information society due to another development related to internet. Its transition from the first generation (Web 1.0) into the second generation (Web 2.0) is considered as a breakthrough which leads the world to discover for the first time, the new communication means and Website social networks. Such means are attracting a huge number of people of different countries and create an epistemic framework in order to be able to understand our world where all things, as well as its political, cultural, religious, ideological and religious tendencies are based on technology and digital support. Then, communication culture becomes day after day, more important and widely spread. In this information age, concepts and terms have changed due to the role of digital revolution in modern social life, especially when we refer to concepts of political work and democratic transfer that are changing their image pattern into a new form.

Arabic countries like other countries in the world have recourse to an intensive use of such means as tools of communication, culture and entertainment. Later on, they are progressively used for cultural and social reasons, and finally for political reasons when a general public of Arabic internet users in 2010 and 2011, made use of those means to rouse people to revolt against their political regimes in order to democratize political life, to institute values of social justice, to achieve economic welfare and to ensure power alternation in Arabic countries. It is worthy to note that they are used in the beginning of revolutionary movement in some countries, as tools of incitation, mobilization and gathering. Then, they are regarded as checking and support tools during the transition phase after the pacific and violent revolutionary movement. As they are used by reformers who have pressed on their regimes, through their activities in public virtual space, to incite them to make economic and political reforms, and to transform the regime into democratic regime according to the western view.

Now, website social networks as Facebook, Twitter and Youtube are the most popular means in Arabic countries because they are an attraction pole to all society components, including political classes, elite and governors. They use them to check politicians' performance and to preserve the acquired democracy. However, the political elite use them to promote their concepts and political ideas.

